الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

يونيسف

برنامج الأغذية
العالمي

منظمة
الصحة العالمية

2024

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله

هذا المنشور الرئيسي هو جزء من سلسلة **حالة العالم** التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاقتباس المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2024* – التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. روما، https://doi.org/10.4060/cd1254ar

إنّ المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لاتعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو تحديد حدودها وتخومها. وتشير الخطوط المتقطعة على الخرائط إلى الحدود التقريبية التي قد لا يكون هناك اتفاق كامل بشأنها بعد. ولاتعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية تفضيلا لها على أخرى دات طابع مماثل لم يرد ذكره.

ISSN 2663-8703[مطبوع]
ISSN 2663-8711[عبر الانترنيت]
الإصدار الدولي ISBN 978-92-5-139099-3
©منظمة الأغذية والزراعة 2024

بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح وفقًا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنَّف - غير تجاري - المشاركة بالمثل 4.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 4.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode.ar).

وبموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة. وفي حال تكييف العمل، يجب أن يكون مرخصًا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا أنشئت ترجمة لهذا العمل، يجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قِبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنكليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة."

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية **http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules**، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الأستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل عل عاتق المستخدم وحده. أي صور فوتوغرافية قد تظهر في هذا العمل لا تخضع لترخيص المشاع الإبداعي المذكور أعلاه. ينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة باستخدام جميع الصور الفوتوغرافية إلى: photo-library@fao.org.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة:
http://www.fao.org/publications/ar ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org.
وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request
وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

صورة الغلاف © iStock.com/pixelfusion3d

الهند: تذرية القمح: زيادة تدفقات التمويل سيسرّع من وتيرة التحول الحيوي للنظم الزراعية والغذائية.

ISSN 2663-8703

2024
حالة
الأمن الغذائي والتغذية في العالم

الابتكار في قطاع الغابات من أجل مستقبل أكثر استدامة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأغذية العالمية | منظمة الصحة العالمية
روما، 2024

المحتويات

تمهيد vii
المنهجية ix
شكر وتقدير x
الرسائل الرئيسية xiv
الموجز xvi

الفصل 1
مقدمة 1

الفصل 2
الأمن الغذائي والتغذية في العالم 3
1.2 مؤشرات الأمن الغذائي – آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي 3
2.2 كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها 22
3.2 حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية 31

الفصل 3
تعريف جديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية 45
1.3 التحديات التي تواجه تحديد وقياس التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية 46
3.2 تعريف جديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية 52

الفصل 4
المستويات والفجوات الحالية في التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية 71
1.4 تتبّع المستويات الحالية للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية 73
2.4 كلفة السياسات والتدخلات اللازمة للقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030 91
3.4 كلفة التقاعس عن العمل أو بطء العمل 97

الفصل 5
ما هو المطلوب لتحفيز التمويل القابل للتطوير من أجل سدّ الفجوة؟ 105
1.5 توسيع نطاق تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية 106
2.5 نُهج وأدوات تمويل مبتكرة لسد الفجوة في التمويل من أجل تحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة 114
3.5 كيفية زيادة المواءمة والتآزر بين مختلف مصادر التمويل 131

الفصل 6
آفاق المستقبل 145

الملاحق 151
الملحق 1 – ألف
الجداول الإحصائية الخاصة بالفصل الثاني 152

الملحق 1 – باء
ملاحظات منهجية بشأن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية 198

الملحق 2
مسرد المصطلحات 219

المراجع 227

يمكن الاطلاع على المواد التكميلية لتقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024* على الرابط التالي:
https://doi.org/10.4060/cd1254ar-supplementary

الجداول

1 الجدول 1 – انتشار النقص التغذوي، 2005–2023 7

2 عدد ناقصي التغذية، 2005–2023 8

3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015–2023 14

4 عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015–2023 15

5 متوسط كلفة نمط غذائي صحي، 2017–2022 25

6 نسبة السكان وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، 2017–2022 29

7 لاتجاهات الإقليمية للمقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية 35

8 مصفوفة تدفقات التمويل المختلفة بحسب المصدر 53

9 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بنن 80

10 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في أوغندا 80

11 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في مجموعة مختارة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 81

12 المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى جميع قطاعات المعونة وإلى الأمن الغذائي والتغذية 83

13 وجهة المساعدة الإنمائية الرسمية التدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية بحسب فئة دخل البلد المتلقي والإقليم 86

14 التدفقات من المؤسسات الخيرية إلى الأمن الغذائي والتغذية 87

15 نمو وتوزيع التحويلات المالية العابرة للحدود التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية في البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل 87

16 الاستثمار الأجنبي المباشر المخصص للأمن الغذائي والتغذية في الاقتصادات النامية 89

17 نظرة عامة على الدراسات التي تتضمن تقديرات لكلفة القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية 93

18 درجة قدرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الوصول إلى التمويل، مع مراعاة مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية والمسببات الرئيسية الكامنة وراءهما 109

الجدول ألف1– 1 التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية أي انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وأشكال محدّدة من سوء التغذية والرضاعة الطبيعية الخالصة وانخفاض الوزن عند الولادة 152

الجدول ألف1– 2 التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية: عدد الأشخاص المتأثرين بالنقص التغذوي وبانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وبأشكال محددة من سوء التغذية؛ وعدد الرضّع الذين يحظون بالرضاعة الطبيعية الخالصة وعدد الأطفال الذين يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة 167

الجدول ألف1– 3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بحسب درجة التوسّع الحضري في عام 2023 182

الجدول ألف1– 4 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بين البالغين من الرجال والنساء في عام 2023 183

الجدول ألف1– 5 كلفة نمط غذائي صحي بحسب الإقليم والإقليم الفرعي والبلد ومجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد، 2017–2022 184

الجدول ألف1– 6 عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط صحي بحسب الإقليم والإقليم الفرعي والبلد ومجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد في الفترة 2017–2022 190

المحتويات

الأشكال

1 شهد معدل الجوع العالمي ارتفاعًا حادًا من عام 2019 إلى عام 2021 وحافظ على المستوى نفسه حتى عام 2023 5

2 تم إحراز تقدم نحو الحد من الجوع في بعض الأقاليم الفرعية في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكنّ الجوع لا يزال يشهد ارتفاعًا في غرب آسيا والبحر الكاريبي ومعظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا 9

3 تشير الأعداد المتوقعة لمن يعانون النقص التغذوي إلى أن العالم بعيد جدًا عن المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030 10

4 بقيت مستويات انعدام الأمن الغذائي على حالها تقريبًا على مستوى العالم من عام 2022 إلى عام 2023، وكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي الإقليم الوحيد الذي أظهر انخفاضًا ملحوظًا 13

5 اختلف تركيز انعدام الأمن الغذائي وتوزيعه بحسب الشدة في عام 2023 بشكل كبير عبر أقاليم العالم 17

6 على المستوى العالمي وفي معظم الأقاليم، يُعتبر معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية أعلى بالمقارنة مع المناطق الحضرية 18

7 ضاقت الفجوة بين الجنسين في معظم الأقاليم لمدة عامين متتاليين، لكن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بقي أعلى بصورة مستمرة لدى النساء بالمقارنة مع الرجال على مستوى العالم وفي جميع الأقاليم 19

8 انخفضت نسبة السكان وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم من عام 2020 إلى عام 2022 28

9 يعيش ثلاثة أرباع الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 30

10 تراجعت معدلات انتشار التقزّم والهزال على مستوى العالم وارتفعت مستويات الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال العقد الماضي، غير أن العالم لا يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أي من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030 34

11 زاد عدد البلدان التي لا تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق معظم المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية 37

12 تسجل أقلّ البلدان نموًا، بالمقارنة مع التقديرات العالمية، مستويات أعلى بكثير من التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، وتسجل نفس الارتفاع المثير للقلق في السمنة لدى البالغين 38

13 على المستوى العالمي، ارتفعت معدلات السمنة بشكل حاد وانخفضت النحافة ونقص الوزن لدى الأطفال في سن المدرسة والمراهقين والبالغين والمسنين 40

14 إجمالي منح المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المرتبط بتعاريف مختلفة للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، المعدل للفترة 2019–2021 47

15 رسم بياني مفاهيمي للتعريف الجديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية – للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 1–2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة) وجميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2–2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة) 57

16 يستلزم التعريف الأساسي للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية التطرّق إلى المحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية 58

17 تزايد تواتر وشدة المسببات الرئيسية وعدم المساواة في الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،2003–2022 60

18 تُعتبر مستويات الجوع أعلى وآخذة في الارتفاع في البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية وتُعدّ الزيادات في معدلات الجوع أعلى في البلدان الفقيرة المتأثرة بأكثر من مسبب رئيسي واحد 63

19 يتناول التعريف الموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية المسببات الرئيسية من خلال سياسات وإجراءات على طول ستة مسارات تحويلية 66

20 تطبيق التعريفين الأساسي والموسع للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية 68

21 الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين منخفض للغاية ولا يشهد زيادة واضحة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث الحاجة إليه في معظم الأحيان للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية 74

22 نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة يرتبط ارتباطًا عكسيًا بمؤشرات الأمن الغذائي ونقص التغذية، المتوسط للفترة 2017–2019 76

23 الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذوية يظهر نموًا شبه مطرد في بنن حتى عام 2021 78

الإطارات

1 تحديثات في سلسلة تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي 6

2 تؤدي الأزمات الإنسانية المتفاقمة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد وتهدد الحق في الغذاء الكافي في العديد من الأماكن في العالم 11

3 هل ترتبط شدة انعدام الأمن الغذائي بخصائص النمط الغذائي الصحي؟ أدلة أوليّة من 28 بلدًا 20

4 التحسينات الجارية في طريقة تقييم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي 26

5 الإجراءات المزدوجة لمعالجة العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية 41

6 تعريف موجز للمصطلحات المالية المستخدمة في هذا التقرير 54

7 تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية 56

8 تتأثر البلدان التي تعاني من أزمات غذائية كبرى طويلة الأمد بشدة بمسببات رئيسية متعددة وتواجه أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي المزمن 64

9 ستة مسارات تحويلية لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية 67

10 بعض الاستثمارات الخاصة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة 88

11 كلفة الفرصة البديلة لعدم إعادة تخصيص مخصصات الميزانية لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في ستة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى 100

24 الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية يظهر نموًا مطردًا في أوغندا، ولكن لا يمكن الحفاظ على استمراره في عام 2022 79

25 المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية أقل من ربع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى في العالم، وهي مخصصة في معظمها لاستهلاك الأغذية وللصحة 84

26 تركيبة المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية يتسم بالاستقرار الشديد على مرّ الزمن 84

27 توافر الأغذية، والخدمات الصحية وصحة البيئة، والنزاعات وعدم المساواة، تستحوذ على غالبية المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى المخصصة لاستهلاك الأغذية والصحة والمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، المتوسط السنوي، 2017–2021 85

28 القروض المصرفية الصافية المقدمة إلى الزراعة والحراجة وصيد الأسماك تكشف عن انخفاض شبه مستمر 90

29 التقديرات تشير إلى الحاجة إلى تريليونات الدولارات الأمريكية لتمويل الاستثمارات اللازمة للقضاء على الجوع وبعض أشكال سوء التغذية، وزيادة القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بحلول عام 2030 95

30 ملخص منهجية تقييم قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل 107

31 تدرّج المخاطر بالنسبة إلى أصحاب المصلحة الماليين 110

32 ما هي أنسب أدوات التمويل وآلياته تبعًا للسياق القطري؟ 111

33 أدوات التمويل المبتكر الموصى بها للبلدان في ضوء قدرتها على الحصول على تدفقات التمويل 116

34 توصيات لمعالجة تجزؤ البنية الحالية لتمويل الأمن الغذائي والتغذية من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية 135

المحتويات

12 مبادلات الديون مقابل إجراءات التكيُّف مع تغيُّر المناخ وأهداف الأمن الغذائي والتغذية 117

13 التأمين والضمانات أداتان أساسيتان لتخفيف مخاطر الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية 118

14 سدّ الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى تدفقات التمويل والخدمات المالية 127

15 مرفق مساعدة الشعوب الأصلية 128

16 الصندوق المبتكر للاستثمار في الأثر الاجتماعي في أوغندا 129

17 الاستفادة من الأدوات لتتبع التقدم المحرز في التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية والنظم الزراعية والغذائية 141

تمهيد

تقع مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على عاتق جميع البلدان. وتدعم منظماتنا الخمس الجهود التحويلية الرامية إلى إحراز تقدم باتجاه بناء عالم خالٍ من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وإنّ التزام الحكومات الوطنية والشركاء في جميع أنحاء العالم والمجتمع العالمي بتحقيق هذا الهدف المشترك يبعث فينا الأمل.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزناه، كانت التحسينات متفاوتة وغير كافية. فقد شهدنا تحسنًا في بعض البلدان الأكثر اكتظاظًا بالسكان والتي لديها اقتصادات ناشئة، ولكنّ ارتفاع الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مستمرّ في العديد من بلدان العالم. ويؤثر ذلك في الملايين من الأشخاص، ولا سيما في المناطق الريفية حيث لا يزال الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي راسخين بقوة. ويتأثر السكان الضعفاء، ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية، بشكل غير متناسب. وإن استمرار الاتجاهات التي كانت سائدة في الماضي يعني أنه بحلول عام 2030، ستستمر معاناة ملايين الأشخاص من النقص التغذوي وملايين الأطفال من سوء التغذية بمختلف أشكاله، وسيظل العالم عاجزًا عن بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية.

ولا تزال النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، وعدم القدرة على الحصول على أنماط غذائية صحية ولا على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وتزايد أوجه عدم المساواة واستمرارها، تتسبب في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. وكانت الإصدارات السابقة من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العالم قد أشارت إلى السياسات والاستثمارات اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية والتصدي لهذه المسببات على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل. وعند إعداد تقرير هذه السنة، أردنا أن نتناول الأسباب الكامنة وراء عدم تطبيق هذه السياسات والاستثمارات على نطاق واسع.

ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية في التمويل والإدماج المالي اللذين يعتبران وسيلة من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهما يتطلبان التزامًا متسقًا بقدر أكبر على مستوى السياسات. وتُعدّ البلدان التي تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي وأشكال متعددة من سوء التغذية، والمتأثرة بالمسببات الرئيسية لهذه المشاكل، البلدان الأقلّ قدرة على الوصول إلى التمويل.

وتلتزم منظماتنا الخمس بإجراء تقييم شامل لحجم التمويل المتاح من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم ولحجم التمويل الإضافي اللازم لدعم السياسات والاستثمارات الضرورية لمعالجة جميع الأسباب والدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل. ويقدم هذا التقرير تعريفًا للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتوجيهات لتنفيذه. ولدعم هذا التنفيذ، تلتزم منظماتنا الخمس بالدعوة إلى تطوير البيانات ودعمه من أجل قيام نظام محاسبة عالمي أفضل للتمويل في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

ويجب على تقدير الفجوة في التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وحشد طرق التمويل المبتكرة لسدّ هذه الفجوة، أن يتصدرا قائمة أولوياتنا. وقد تبلغ كلفة السياسات والتشريعات والتدخلات الرامية إلى القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الأشخاص على غذاء آمن ومغذٍ وكافٍ (المقصد 2-1 من أهداف التنمية المستدامة) وإلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله (المقصد 2-2 من أهداف التنمية المستدامة)، عدة تريليونات دولارات أمريكية. ولا يشكل تكبّد هذه الكلفة الآن استثمارًا في المستقبل فحسب، وإنما واجبًا علينا الوفاء به أيضًا. ونحن نسعى جاهدين إلى ضمان الحق في الغذاء الكافي والتغذية لأجيال الحاضر والمستقبل.

تمهيد

ويأتي موضوع تقرير هذه السنة في الوقت المناسب قبل انعقاد «مؤتمر المستقبل في عام 2024» و«المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية» في عام 2025. ونأمل أن تستلهم الحكومات والشركاء وأصحاب المصلحة بما يرد في هذا التقرير من توصيات ملموسة حول كيفية تأمين التمويل واستخدامه بشكل أفضل لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع، وأن يكون العمل بناء عليها. ونأمل أيضًا أن يحاط علمًا بالنداءات الواردة في هذا التقرير وأن تتم مناقشتها في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة والداعمة لتنفيذ خطة عام 2030 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك منتدى تمويل التنمية.

شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

Alvaro Lario
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Catherine Russell
المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

Cindy Hensley McCain
المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

Tedros Adhanom Ghebreyesus
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

المنهجيّة

أعدّت شُعبة اقتصاد النُظم الزراعية والغذائية وسياساتها في منظمة الأغذية والزراعة تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2024*، بالتعاون مع شُعبة الإحصاءات التابعة لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفريق من الخبراء الفنيين من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

وقام فريق استشاري رفيع المستوى يضم كبار المديرين المعيّنين من شركاء النشر الخمسة في الأمم المتحدة بتوجيه عملية إعداد التقرير. وقرر هذا الفريق، الذي أخذت بزمام قيادته منظمة الأغذية والزراعة، الخطوط العريضة للتقرير وحدد محور تركيزه المواضيعي. كما تولى الإشراف على فريق الصياغة الفني المؤلف من خبراء من كل من الوكالات الخمس المشاركة في النشر. وأُعدت وثائق معلومات أساسية فنية للاستناد إليها في البحوث وتحليل البيانات التي اضطلع بها أعضاء فريق الصياغة.

وأصدر فريق الصياغة عددًا من النواتج المؤقتة، بما في ذلك مخطط مشروح ومسودة أوّلية ومسودة نهائية للتقرير. وقام الفريق الاستشاري الرفيع المستوى باستعراضها والتحقق من صحتها والمصادقة عليها في كل مرحلة من مراحل عملية الإعداد. وقامت لجنة استشارية فنية مالية ضمّت مجموعة من الخبراء الماليين الخارجيين بتقديم التوجيه العام ومراجعة المنتجات المؤقتة بتنسيق من مركز شامبا للأغذية والمناخ. وخضع التقرير النهائي لاستعراض فني دقيق من الإدارة العليا والخبراء الفنيين في مختلف الشُعب والإدارات داخل كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة الخمس، سواء في المقار الرئيسية أو في المكاتب اللامركزية. وأخيرًا، خضع التقرير لاستعراض تنفيذي وصدرت الموافقة عليه من رؤساء الوكالات الخمس المشاركة في النشر.

شكر وتقدير

شارك في إعداد تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2024* كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمية، ومنظمة الصحة العالمية.

وتم إعداد هذا المطبوع تحت إشراف David Laborde، و Marco V. Sánchez Cantillo و José Rosero Moncayo، بالتنسيق العام مع Cindy Holleman، محرّرة التقرير، وبتوجيه عام من Máximo Torero Cullen، وجميعهم من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة. وقادت عملية إعداد التقرير لجنة توجيهية ضمت ممثلين عن الشركاء الخمسة المشاركين في النشر، وهم: Marco V. Sánchez Cantillo (الرئيس)، و Sara Savastano (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Victor Aguayo (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Arif Husain (برنامج الأغذية العالمي)، و Francesco Branca (منظمة الصحة العالمية). وساهم كل من Tisorn Songsermsawas (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Mauro Brero و Chika Hayashi (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Eric Branckaert (برنامج الأغذية العالمي)، و Luz Maria De Regil و Katrina Lundberg (منظمة الصحة العالمية) في عملية التنسيق وقدّموا الدعم الفني. وقدّم الرؤساء التنفيذيون وكبار موظفي الوكالات الخمس المشاركة في إعداد التقرير تعليقات قيّمة وأعطوا موافقتهم النهائية على التقرير.

وتولت Cindy Holleman (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة **الفصل الأول من التقرير** بمساهمات من Anne Kepple و José Rosero Moncayo و Marco V. Sánchez Cantillo (منظمة الأغذية والزراعة).

وتولت Anne Kepple (منظمة الأغذية والزراعة) تنسيق **الفصل الثاني من التقرير**. واضطلع Carlo Cafiero، و Anne Kepple، و José Rosero Moncayo و Sara Viviani بالمسؤولية عن صياغة القسم 2-1، بمساهمات رئيسية من Giles Hanley Cook، و Simone Gie، و Bridget Holmes، و Adeeba Ishaq، و Lynette Neufeld، وفراس ياسين (منظمة الأغذية والزراعة). وتولت Valentina Conti صياغة القسم 2-2، بمساهمات من Carlo Cafiero و Anne Kepple (منظمة الأغذية والزراعة)، و Yan Bai (البنك الدولي). وقدّم Olivier Lavagne d'Ortigue (منظمة الأغذية والزراعة) الدعم للعرض البصري للبيانات والتحرير اللغوي للقسمين 2-1 و2-2. وتولى Richard Kumapley، و Ann Mizumoto و Elaine Borghi (منظمة الصحة العالمية) صياغة القسم 2-3، بمساهمات من Monica Flores Urrutia، و Lisa Rogers، و Gretchen Stevens، و Katrina Lundberg، و Leanne Riley (منظمة الصحة العالمية)، و Chika Hayashi، و Mauro Brero (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Saskia de Pee (برنامج الأغذية العالمي)، و Trudy Wijnhoven و Anne Kepple (منظمة الأغذية والزراعة). وقدّم Olivier Lavagne d'Ortigue (منظمة الأغذية والزراعة) الدعم للعرض البصري للبيانات في القسم 2-3. وقدّم José Rosero Moncayo التوجيه الفني والدعم التحريري لأقسام هذا الفصل.

وتولت Cindy Holleman (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة **الفصل الثالث من التقرير**، بمساهمات من Mali Eber-Rose، كمال الحارثي و Carin Smaller (مركز شامبا للأغذية والمناخ)؛ وبمساهمات إضافية من Giovanni Carrasco Azzini، و Jérôme Camier، و Lucia Latino، و Yuan-Ting Meng، و Valentina Pernechele، و Clara Picanyol، و Carine Tuyishime، و Trudy Wijnhoven (منظمة الأغذية والزراعة)، و Sara Lowder، و Jyotsna Puri و Alessandro Rossi (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Mauro Brero (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Friederike Greb، و Divya Mehre، و Stefan Meyer و Trula Rael (برنامج الأغذية العالمي)، و Kaia Engesveen و Katrina Lundberg و Luz Maria De Regil (منظمة الصحة العالمية)، و Lysiane Lefebvre (مركز شامبا للأغذية والمناخ). وقدّم Marco V. Sánchez Cantillo التوجيه التقني والدعم التحريري لأقسام هذا الفصل.

وتولى Marco V. Sánchez Cantillo (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة **الفصل الرابع من التقرير**. وتمت صياغة القسم 4-1 بمساهمات من Jérôme Camier، و Brian Carisma، و Hannah Gerits، و Gary Jones، و Atang Moletsane، و Valentina Pernechele، و Clara Picanyol، و Carine Tuyishime، و Trudy Wijnhoven (منظمة الأغذية والزراعة)، و Mauro Brero (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)،

و Jean-Sébastien Kouassi (برنامج الأغذية العالمي). و Sarah Lowder، و Mauro Martini، و Tharani Mediwaka و Liliana Miro Quesada (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Richard Kumapley و Katrina Lundberg (منظمة الصحة العالمية). وتمت صياغة القسم 4-2 بمساهمات من Jérôme Camier، و Brian Carisma، و Carola Fabi، و Hannah Gerits، و Eun-Jeong Lee، و Christian Mongeau، و Luis Silva e Silva و Pan Xueyao (منظمة الأغذية والزراعة). وتمت صياغة القسم 4-3 بمساهمات من Jérôme Camier و Trudy Wijnhoven (منظمة الأغذية والزراعة)، و Mauro Brero (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Jean-Sébastien Kouassi، و Friederike Greb، و Stefan Meyer (برنامج الأغذية العالمي)، و Richard Kumapley و Katrina Lundberg (منظمة الصحة العالمية).

واضطلع Giovanni Carrasco Azzini (منظمة الأغذية والزراعة) بالمسؤولية عن تنسيق **الفصل الخامس من التقرير**. وتولى Giovanni Carrasco Azzini (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة القسم 5-1، بمساهمات من Cindy Holleman، و Lucia Latino و Yuan-Ting Meng (منظمة الأغذية والزراعة)، و Rahul Antao، و Daniel Higgins، و Martina Importa، و Mariatu Kamara، و Athur Mabiso، و Emime Ndihokubwayo، و Tamara Nicodeme، و Robinson H. Toguem و Natalia Toschi (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Friederike Greb، و Divya Mehra، و Stefan Meyer و Trula Rael (برنامج الأغذية العالمي)، و Mauro Brero (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، وفهدي الدخيمي و Kaia Engesveen و Katrin Engelhardt و Luz Maria De Regil و Katrina Lundberg و لينا ماحي و Robyn Melville Landais و Angeli Rayner (منظمة الصحة العالمية)، وأسماء لطيف (مركز الدعوة المعني بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة/التحالف من أجل وضع حد للجوع)، و Sarah Bouzek (Food FutureZ/جامعة ولاية كارولينا الشمالية)، و Kamal El Harty، و Lysiane Lefebvre، و Oshani Perera و Carin Smaller (مركز شامبا للأغذية والمناخ). وتولى Giovanni Carrasco Azzini (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة القسم 5-2، بمساهمات من Niclas Benni، و Yuan-Ting Meng و Azeta Cungu و Ilaria Sisto (منظمة الأغذية والزراعة)، و Frew Behabtu، و Roshan Cooke، و Ilaria Firmian، و Marup Hossain، و Nirajan Khadka، و Margherita Loddoni، و Laura Mattioli، و Vibhuti Mendiratta، و Stella Okot، و Claus Reiner، و Pinreak Sous و Rick van der Kamp (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Friederike Greb، و Divya Mehra، و Stefan Meyer، و Jean-Sébastien Kouassi و Trula Rael (برنامج الأغذية العالمي)، و Mauro Brero (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Luz Maria De Regil و Katrina Lundberg ولينا ماحي (منظمة الصحة العالمية)، وأسماء لطيف (مركز الدعوة المعني بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة/التحالف من أجل وضع حد للجوع)، و Sarah Bouzek (Food FutureZ/جامعة ولاية كارولينا الشمالية)، و Kamal El Harty، و Lysiane Lefebvre، و Oshani Perera و Carin Smaller (مركز شامبا للأغذية والمناخ). وتولى Giovanni Carrasco Azzini (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة القسم 5-3، بمدخلات من Cindy Holleman و Yuan-Ting Meng (منظمة الأغذية والزراعة)، و Nadine Gbossa، و Francisco Gimbitzki Marques، و João Manoel Dos Santos، و Stefania Lenoci، و Lucas Lindfors و Ricardo Rendon Cepeda (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، و Friederike Greb، و Divya Mehra، و Stefan Meyer و Trula Rael (برنامج الأغذية العالمي)، و Mauro Brero (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، و Luz Maria De Regil و Katrina Lundberg (منظمة الصحة العالمية)، وأسماء لطيف (مركز الدعوة المعني بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة/التحالف من أجل وضع حد للجوع)، و Sarah Bouzek (Food FutureZ/جامعة ولاية كارولينا الشمالية)، و Kamal Al Harty، و Lysiane Lefebvre، و Oshani Perera و Carin Smaller (مركز شامبا للأغذية والمناخ). وقدّم Marco V. Sánchez Cantillo التوجيه التقني والدعم التحريري لأقسام هذا الفصل.

وتولت Cindy Holleman و Marco V. Sánchez Cantillo (منظمة الأغذية والزراعة) صياغة **الفصل السادس من التقرير**، بمساهمات من Anne Kepple و José Rosero Moncayo (منظمة الأغذية والزراعة).

وقدّم العديد من الزملاء من مختلف الوحدات والإدارات الفنية في الوكالات الخمس المشاركة في النشر تعليقات فنية ومساهمات قيّمة في التقرير. ويسَّرت عملية الموافقة الفنية على نطاق الوكالة إجراء استعراض شامل من

شكر وتقدير

جانب العديد من الخبراء الفنيين من الوكالات الخمس المشاركة في التأليف. وسيكون من الصعب التنويه بكل مساهمة من المساهمات، كما أن ذلك يزيد من احتمال إغفال مساهمات مهمة.

مدخلات البيانات

تولى فراس ياسين (منظمة الأغذية والزراعة) مسؤولية إعداد البيانات المتعلقة بالنقص التغذوي في القسم 2-1 والملحق -1ألف، بمساهمات من Amadou Ba، و Filippo Gheri، و Adeeba Ishaq، و Talent Manyani، و Ana Moltedo، و Abdul Sattar و Sara Zakaryan، تحت إشراف Carlo Cafiero (منظمة الأغذية والزراعة). وإنّ مساهمة Vaishali Bansal(منظمة الأغذية والزراعة) في تحليل بيانات استهلاك الأغذية من أجل مراجعة المعايير الرئيسية لتقدير معدل انتشار النقص التغذوي محط تقدير كبير. وقام فريق إحصاءات المحاصيل والثروة الحيوانية والأغذية، بقيادة Piero Conforti، من شعبة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة بتوفير البيانات الداعمة. وأعدّ David Laborde توقعات النقص التغذوي لعام 2030 (منظمة الأغذية والزراعة).
واضطلعت Sara Viviani (منظمة الأغذية والزراعة) بالمسؤولية عن إعداد بيانات الأمن الغذائي في القسم 2-1 والملحق -1ألف، بمساهمات من Vaishali Bansal، و Filippo Gheri، و Adeeba Ishaq، و María Rodríguez، و Abdul Sattar، وفراس ياسين و Sara Zakaryan (منظمة الأغذية والزراعة). واضطلعت Adeeba Ishaq و Sara Viviani (منظمة الأغذية والزراعة) بمسؤولية إجراء التحليلات الواردة في الإطار 3، بمساهمات من Giles Hanley Cook، و Simone Gie و Bridget Holmes (منظمة الأغذية والزراعة)، ومدخلات وبيانات قدّمها Ty Beal (التحالف العالمي لتحسين التغذية)، و Anna Herforth (جامعة هارفارد T. Chan للصحة العامة) و Zacc Ritter (Gallup). واضطلعت Valentina Conti (منظمة الأغذية والزراعة) بالمسؤولية عن إعداد تقديرات كلفة النمط الغذائي الصحي والعجز عن تحمّل كلفته في القسم 2-2 والملحق -1ألف، بمساهمات من Carlo Cafiero، و David Laborde و José Rosero Moncayo (منظمة الأغذية والزراعة)، و Yan Bai و Marko Olavi Rissanen (البنك الدولي)، و Anna Herforth (أسعار الأغذية من أجل التغذية)، و William A. Masters (جامعة تافتس). كما أن المساهمات المقدمة من Amadou Ba، و Adeeba Ishaq، و Talent Manyani، و Ana Moltedo، و Abdul Sattar و Sara Zakaryan (منظمة الأغذية والزراعة) لتحليل بيانات الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية محط تقدير كبير. واضطلع Richard Kumapley، و Gretchen Stevens و Ann Mizumoto (منظمة الصحة العالمية) بمسؤولية إجراء التحليلات الواردة في القسم 2-3. واضطلع كل من Richard Kumapley (منظمة الصحة العالمية) و Vrinda Mehra (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) بالمسؤولية عن توحيد بيانات التغذية في الملحق -1ألف، بمساهمات من الفريق المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي المعني بسوء تغذية الأطفال، و Monika Flores، و Lisa Rogers، و Gretchen Stevens و Leanne Riley (منظمة الصحة العالمية) و Joel Conkle (منظمة الأمم المتحدة للطفولة). وتولت Lucia Latino المسؤولية عن إجراء تحليل بيانات البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية في القسم 3-2. وقدّم Felix Rembold، و Andrea Toreti (مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية)، و Michele Meroni (شركة Seidor Consulting وبموجب عقد مع مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية) و Vojnovic Petar(شركة Fincons وبموجب عقد مع مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية) تحليلات زراعية ومناخية محدثة، في حين قام Pierre Kloppers بتقديم تحديثات للمؤشرات المناخية والزراعية بمساهمات من Olivier Crespo، و Christopher Jack، و Mark Tadross (جامعة كيب تاون). وبالنسبة إلى الفصل الرابع، ساهم Jérôme Camier، و Brian Carisma، و Hannah Gerits، و Gary Jones، و Atang Moletsane، و Valentina Pernechele، و Clara Picanyol و Carine Tuyishime (منظمة الأغذية والزراعة) بعدة مدخلات من البيانات، لا سيما بشأن تدفقات التمويل الإنمائي الدولي والإنفاق العام على النحو الذي جرى عرضه وتحليله في القسم 4-1. وساهمت Mali Eber-Rose وكمال الحارثي (مركز شامبا للأغذية والمناخ) في مقارنة دراسات النمذجة الخاصة بالفجوة في التمويل في القسم 4-2، وساهم Marco V. Sánchez Cantillo، و Luca Battaglia، و Martin Cicowiez و Valentina Pernechele (منظمة الأغذية والزراعة) في وثيقة المعلومات الأساسية حول إعادة تخصيص مخصصات الميزانية التي تم استخدامها لصياغة الإطار 11 من القسم 4-3. وبالنسبة إلى الفصل الخامس، قدمت أسماء لطيف (مركز الدعوة المعني بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة/التحالف من أجل وضع حد للجوع) و Sarah Bouzek (Food FutureZ/جامعة ولاية

شكر وتقدير

كارولينا الشمالية) مدخلات تستند إلى تقييم سريع للأدلة والبيانات النوعية المستمدة من تنظيم المقابلات مع الخبراء الماليين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفصل توجيهات ومدخلات عامة من لجنة توجيهية فنية مالية اضطلع مركز شامبا للأغذية والمناخ بتنسيقها وضمت Danny Bradlow (جامعة بريتوريا)، و Paul Clements Hunt (Mischon de Reya و (Blended Capital Group)، و (Sylvain Coutu (Axa Insurance)، و Mary D'Alimonte، (نتائج التنمية - البحث والتطوير)، و Greg S. Garrett (مبادرة الوصول إلى التغذية)، و Hamid Hamirani (مؤسسة EHA والنظم الغذائية للمستقبل)، و (Daniel Hulls (AgDevCo)، و Agnes Johan (بنك Rabobank)، و Oluwatoyin Oyekenu (مبادرة سندات المناخ)، و (Michael Kühn (Welthungerhilfe)، و John Mundy (صندوق One Acre) ، و Maurizio Navarra (المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية)، و Tom (Osborne (Skyline Partners)، و Liliana Rojas (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية). و Niraj Shah (مؤسسة التمويل الدولية)، و Meera Shekar (البنك الدولي)، و Jerry Skees (مؤسسة Global Parametrics).

وقدمت Christin Campbell (محررة استشارية) و Daniela Verona من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة الدعم لعملية إعداد التقرير.

وبالإضافة إلى المساهمين الواردة أسماؤهم أعلاه، قدّم فرع اللغات التابع لشعبة خدمات الأجهزة الرئاسية لدى منظمة الأغذية والزراعة خدمات الترجمة. واستفادت ترجمات التقرير من المراجعة الفنية التي أجراها فراس ياسين وأحمد سعدالدين (اللغة العربية)، و Juan Feng و Lan Li(اللغة الصينية)، و Olivier Lavagne، و Ortigue›d، و Thibault Meilland، و Aurelien Mellin(اللغة الفرنسية)، و Evgeniya Koroleva(اللغة الروسية)، و Verónica Boero، و Giovanni Carrasco Azzini و Eduardo Nakasone Uechi (اللغة الإسبانية)، وجميعهم من منظمة الأغذية والزراعة.

وقدّم فرع المطبوعات والمكتبة في مكتب الاتصال في منظمة الأغذية والزراعة خدمات الدعم التحريري والتصميم والإخراج الفني، بالإضافة إلى تنسيق الإنتاج ونسخ المطبوعة بجميع اللغات الرسمية الست.

الرسائل الرئيسية

- لا يزال العالم بعيدًا كل البعد عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع، حيث لا يزال معدل انتشار النقص التغذوي في العالم عند المستوى نفسه تقريبًا خلال ثلاث سنوات متتالية بعد تسجيله زيادة حادة في أعقاب جائحة كوفيد19-. وقد عانى ما بين 713 و757 مليون شخص من الجوع في عام 2023 – أي شخص واحد من بين كل 11 شخصًا في العالم، وواحد من بين كل 5 أشخاص في أفريقيا. ويواصل الجوع ارتفاعه في أفريقيا، ولكنه بقي من دون تغيير يُذكر في آسيا، فيما سُجّل تقدم ملحوظ في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- توقف التقدم أيضًا باتجاه تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في ضمان حصول الجميع بشكل منتظم على غذاء كافٍ؛ فقد بقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من دون تغيير خلال ثلاث سنوات متتالية على المستوى العالمي، مع أنه من الضروري تسليط الضوء على التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية. وتشير التقديرات إلى أن 28.9 في المائة من سكان العالم – أي 2.33 مليار شخص – عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023.

- بالتركيز على الحصول الاقتصادي على الأغذية المغذية، تبيّن التقديرات المحدّثة والمحسنة أن أكثر من ثلث سكان العالم – حوالي 2.8 مليارات شخص – كانوا غير قادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022. كما أن أوجه عدم المساواة واضحة، حيث تضم البلدان المنخفضة الدخل النسبة الأكبر من السكان الذين لا يمكنهم تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (71.5 في المائة) مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (52.6 في المائة)، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (21.5 في المائة)، والبلدان المرتفعة الدخل (6.3 في المائة).

- يلقي الفشل في تحسين الأمن الغذائي والتقدم غير المتكافئ في إمكانية الحصول الاقتصادي على أنماط غذائية صحية، بظلالهما على الآمال المعقودة لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع في العالم قبل ست سنوات من الموعد النهائي في عام 2030. ومن المتوقع أن يعاني 582 مليون شخص من نقص مزمن في التغذية في نهاية هذا العقد، وأكثر من نصفهم في أفريقيا. وهناك حاجة إلى تسريع وتيرة تحويل نظمنا الزراعية والغذائية لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه المسببات الرئيسية والتصدي لأوجه عدم المساواة من أجل ضمان توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة للجميع.

- تم إحراز بعض التقدم باتجاه تحقيق هدف القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، مع تحسّن معدل الانتشار العالمي للتقزم والهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر والرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرُضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر. وظل معدل الانتشار العالمي لانخفاض الوزن عند الولادة وللوزن الزائد لدى الأطفال راكدًا، فيما زاد فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا. والعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أي مقصد من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030.

- ترسي التحسينات في مجال التقزم والهزال والرضاعة الطبيعية الخالصة، الأسس اللازمة لكي يحقق الأطفال كامل إمكانات نموّهم وتطورهم، ولكنّ ارتفاع معدلات السمنة – الذي يتسبب في تفاقم العبء المزدوج لسوء التغذية – ينذر بتحديات كبيرة أمام صحة الفئات العمرية كافة ورفاهها. ويلزم اتخاذ إجراءات مزدوجة الغايات يكون من شأنها التصدي في آن واحد لنقص التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة، من خلال معالجة المسببات المشتركة بين جميع أشكال سوء التغذية.

- يتطلب تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية زيادة التمويل الفعال من حيث الكلفة، ولكن ليس هناك في الوقت الراهن صورة واضحة عن التمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية – المتاح أو اللازم توفيره – من أجل بلوغ هذين المقصدين.

- تؤدي المجموعة الواسعة من تعاريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، والاختلافات في ما بينها، إلى عدم اتساق التقديرات وإلى صعوبة تحديد المجالات الممولة تمويلًا ناقصًا، وضمان المساءلة، وتتبع الآثار التي تحدثها التدخلات. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى وضع تعريف مشترك وخريطة للتمويل المخصص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ذلك أن الجهود المبذولة حاليًا لا تولي اهتمامًا كافيًا لهذه المسألة وتفتقر إلى الوضوح.

- يعرّف هذا التقرير التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية على أنه الموارد المالية العامة والخاصة، المحلية والأجنبية، الموجّهة نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. وتهدف هذه الموارد إلى ضمان توافر الأغذية المغذية والآمنة وإمكانية الحصول عليها واستقرار الإمدادات منها واستخدامها، وتستهدف الممارسات التي تفضّل الأنماط الغذائية الصحية والخدمات الخاصة بالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي تمكّن هذه الأنماط الغذائية، كما أنها تشمل الموارد المالية الموجّهة نحو تعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

- ينبغي لاعتماد تعريف جديد ونهج موحّد على نطاق العالم لرسم خريطة التدفقات التمويلية الموجّهة نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة – على النحو الوارد في هذا التقرير – أن يعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الغذائي والتغذية، مع الابتعاد عن الحدود النموذجية التي تحددها القطاعات والتي هي شائعة في هذه التعاريف.

- من غير الممكن بعد تحديد قيمة التمويل الإجمالي المتاح واللازم توفيره لدعم جميع الجهود المبذولة لبلوغ المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة، تحديدًا دقيقًا. ويمكن في الغالب تتبع التمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المتأتي من التدفقات العامة والرسمية، ولكن ليس من العديد من التدفقات الخاصة.

- يستهدف الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية بشكل رئيسي استهلاك الأغذية، ولا سيما لدعم توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، وفقًا للبيانات الخاصة بعشرة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويبدو أن الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل تعاني من ضعف القدرة على الإنفاق للتصدي للمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

- يستحوذ الأمن الغذائي والتغذية على أقل من ربع المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية والتدفقات الرسمية الأخرى. وفي الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021، بلغت قيمة هذه التدفقات ما مقداره 76 مليار دولار أمريكي في السنة، وساعدت نسبة 34 في المائة منها فقط على التصدي للمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وزادت هذه التدفقات بشكل كبير في أفريقيا (في مختلف المناطق) والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (في مختلف المجموعات المصنّفة بحسب الدخل).

- يبلغ المجموع الكلي للتمويل الخاص المتأتي من الأعمال الخيرية، والتحويلات المالية العابرة للحدود التي يرسلها المهاجرون المنخرطون في النظم الزراعية والغذائية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما مقداره 95 مليار دولار أمريكي في السنة خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022. ويوفر التمويل المختلط مبالغ متواضعة، فيما تشهد القروض المصرفية الصافية للزراعة والحراجة وصيد الأسماك انخفاضًا شبه مستمر.

- بغضّ النظر عن حجم التمويل اللازم بالضبط لإحراز التقدم باتجاه تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة، يمكن للفجوة في التمويل أن تصل إلى عدة تريليونات دولارات أمريكية. وسينطوي عدم سدّ هذه الفجوة على تداعيات اجتماعية واقتصادية وبيئية تستلزم حلولًا تبلغ كلفتها هي أيضًا عدة تريليونات دولارات أمريكية. ومن شأن زيادة الكفاءة في استخدام التمويل القائم أن تساعد على تقليص الفجوة في التمويل.

- هناك حاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة وشاملة ومنصفة لزيادة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من الجوع وسوء التغذية. ولكنّ بلدانًا عديدة منخفضة ومتوسطة الدخل تواجه قيودًا كبيرة في الوصول إلى التدفقات التمويلية الميسورة الكلفة.

- تسجّل البلدان التي لديها قدرة محدودة أو معتدلة على الوصول إلى التدفقات التمويلية، في المتوسط، معدل انتشار أعلى للنقص التغذوي والتقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر، فيما يلاحَظ ارتفاع متوسط الوزن الزائد لدى الأطفال في البلدان التي لديها قدرة عالية على الوصول إلى التدفقات التمويلية. وتتأثر معظم هذه البلدان بمسبب واحد أو أكثر من المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع تشكيل الأحوال المناخية القصوى المسبب الأكثر شيوعًا على جميع مستويات القدرة على الوصول إلى التدفقات التمويلية.

- بالنسبة إلى البلدان التي لديها قدرة محدودة على الوصول إلى التدفقات التمويلية، تشكّل المنح والقروض الميسّرة الخيارات الأنسب فيما يمكن للبلدان ذات القدرة المعتدلة أن تزيد إيرادات الضرائب المحلية من خلال ربط الضرائب المفروضة بنتائج الأمن الغذائي والتغذية. ويُعدّ تشجيع شراكات التمويل التعاوني التي تتبع نهج التمويل المختلط ضروريًا لأنه يمكن لمستوى الخطر المالي أن يجعل مصادر التمويل الأخرى مكلفة للغاية. ويمكن للبلدان التي لديها قدرة عالية على الوصول إلى التمويل أن تدمج أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الأدوات من مثل السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة.

- إن هيكل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية القائم حاليًا مجزأ للغاية ويحتاج إلى التحوّل من نهج تقوقعي إلى منظور شامل أكثر. وهناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في ما يتعلّق بالأمور الضرورية، مع مراعاة الأولويات الوطنية والمحلية في مجال السياسات. ولذلك، تعتبر الشفافية ومواءمة جمع البيانات ضروريتين لتحسين التنسيق وتحديد أهداف التمويل بشكل فعال.

- يتعيّن على الجهات المانحة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى زيادة قدرتها على تحمّل المخاطر ومشاركتها في أنشطة إزالة المخاطر، فيما ينبغي على الحكومات أن تسد الفجوات التي لا تتصدى لها الجهات الفاعلة التجارية من القطاع الخاص من خلال الاستثمار في السلع العامة، والحد من الفساد والتهرّب من دفع الضرائب، وزيادة الإنفاق على الأمن الغذائي والتغذية، والنظر في إمكانية إعادة توجيه الدعم على مستوى السياسات.

الموجز

أدى انعكاس مسار التقدم والمستويات المرتفعة باستمرار لمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في السنوات الأخيرة إلى خروج العالم عن المسار الصحيح لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة - المتمثلين في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وسلّطت الطبعات السابقة من هذا التقرير الضوء مرارًا وتكرارًا على تزايد حدّة مسببات رئيسية عدة كامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا سيما النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، إلى جانب العوامل الأساسية الراسخة للأمن الغذائي والتغذية، مثل عدم الحصول على أنماط غذائية صحية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وعدم المساواة المرتفع والمستمر. ولا تزداد هذه المسببات الرئيسية تواترًا وشدة فحسب، وإنما باتت تحدث في الكثير من الأحيان بالتزامن وبالاقتران مع العوامل الأساسية، ما يؤدي إلى تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وسيتوقف التصدي للمسبب أو مجموعة المسببات الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية في بلد ما على حافظة من السياسات عبر ستة مسارات تحويلية، على النحو المبيّن بالتفصيل في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2021*.

ولكي يصل حجم الإجراءات إلى المستوى المطلوب، من الضروري أن تتوافر مستويات كافية من التمويل وفرص متساوية للوصول إليه من أجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية. ويركّز موضوع تقرير هذا العام على التمويل لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة - أي تمويل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.

الأمن الغذائي والتغذية حول العالم

مؤشرات الأمن الغذائي - آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

يكشف تقييم الجوع في العالم في عام 2023 الذي يقاس بمعدل انتشار النقص التغذوي (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-1) عن استمرار عدم إحراز تقدم باتجاه تحقيق هدف القضاء التام على الجوع. وبعد أن زادت نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع بشكل حاد من عام 2019 حتى عام 2021، بقيت عند المستوى نفسه تقريبًا خلال ثلاث سنوات متتالية، حيث تشير آخر التقديرات إلى أن معدل الانتشار العالمي بلغ 9.1 في المائة في عام 2023. ومن حيث عدد السكان، تشير التقديرات إلى أن ما بين 713 و757 مليون شخص (8.9 و9.4 في المائة من سكان العالم على التوالي) قد عانوا من النقص التغذوي في عام 2023. وإذا ما أخذ في الاعتبار متوسط التقديرات (733 مليونًا)، يكون حوالي 152 مليون شخص إضافيًا قد عانوا من الجوع في عام 2023 مقارنة بعام 2019.

وتُعدّ أفريقيا الإقليم الذي يضم أكبر نسبة من السكان الذين يعانون من الجوع - 20.4 في المائة مقارنة بنسبة 8.1 في المائة في آسيا، و6.2 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و7.3 في المائة في أوسيانيا. ومع ذلك، لا تزال آسيا تضم العدد الأكبر: 384.5 ملايين شخص أو أكثر من نصف الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم. وفي أفريقيا، عانى 298.4 ملايين شخص من الجوع في عام 2023 مقابل 41.0 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و3.3 ملايين شخص في أوسيانيا. وهناك اتجاه واضح يتمثل في ارتفاع معدل انتشار النقص التغذوي في أفريقيا، بينما يسجّل تقدم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ويبقى المعدل من دون تغيير يُذكر في آسيا. ولا يزال معدل انتشار النقص التغذوي في جميع الأقاليم أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

وتظهر التوقعات المحدّثة أن 582 مليون شخص سيعانون من نقص مزمن في التغذية في عام 2030، ما يشير إلى مدى ضخامة التحدي الماثل أمام تحقيق المقصد 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع). وهذا العدد أعلى بمقدار 130 مليون شخص يعانون من النقص التغذوي مقارنة بسيناريو يعكس حالة الاقتصاد العالمي قبل تفشي الجائحة. وبحلول عام 2030، سيتركّز 53 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الجوع في أفريقيا.

وبالنظر إلى أبعد من الجوع، يبقى معدل الانتشار العالمي لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-2) أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة ولم يشهد تغييرًا يُذكر في أربع سنوات بعد الزيادة الحادة التي سجّلها من عام 2019 إلى عام 2020 خلال الجائحة. وتشير التقديرات إلى أن 28.9 في المائة من سكان العالم - 2.33 مليار شخص - عانوا من انعدام الأمن الغذائي

المعتدل أو الشديد في عام 2023، ما يعني أنهم كانوا يعجزون عن الحصول بشكل منتظم على غذاء كافٍ. وتشمل هذه التقديرات 10.7 في المائة من السكّان - أو أكثر من 864 مليون شخص - الذين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أنهم فرغوا في بعض الأوقات خلال السنة من الغذاء، وفي أسوأ الحالات، أمضوا يومًا كاملًا من دون تناول أي طعام. وزاد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد على المستوى العالمي من 9.1 في المائة في عام 2019 إلى 10.6 في المائة في عام 2020 وظل من دون تغيير يُذكر منذ ذلك الحين.

ويبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أفريقيا (58.0 في المائة) نحو ضعف المتوسط العالمي، بينما يقترب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا وأوسيانيا من التقديرات العالمية - 28.2 و24.8 و26.8 في المائة على التوالي.

ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية للرؤية التي وضعتها خطة عام 2030 في ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وتساعد المعلومات الأكثر تفصيلًا عن معاناة مختلف المجموعات السكانية من انعدام الأمن الغذائي على رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق هذه الرؤية. وتظهر النتائج الخاصة بعام 2023 نمطًا يتمثل في تراجع انعدام الأمن الغذائي مع تزايد درجة التوسّع الحضري على المستوى العالمي. فبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 31.9 في المائة في المناطق الريفية مقارنة بنسبة 29.9 في المائة في المناطق شبه الحضرية و25.5 في المائة في المناطق الحضرية. وتظهر مقارنة حالة انعدام الأمن الغذائي للرجال والنساء أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي ظل أعلى دائمًا لدى النساء منه لدى الرجال على المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم منذ أن أصبحت البيانات متاحة للمرّة الأولى في عام 2015، وذلك مع أن الفجوة بين الجنسين قد ضاقت في معظم الأقاليم خلال السنتين الأخيرتين.

كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها

يوفر مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي تقديرات على المستوى الوطني لكلفة شراء أرخص نمط غذائي صحي ممكن في بلد معيّن والذي يُعرّف على أنه نمط غذائي مؤلف من مجموعة متنوعة من الأغذية المتوافرة محليًا والتي تلبي الاحتياجات من حيث الطاقة والتغذية. ومن ثم تتم مقارنة كلفة النمط الغذائي الصحي بعمليات توزيع الدخل الوطني لتقدير معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل هذه الكلفة. وفي إصدار هذا العام من التقرير، تم تحديث المؤشرات حتى عام 2022.[أ] وأسفرت البيانات الجديدة عن أسعار الأغذية والتحسينات المنهجية عن تقديرات محدّثة لكلفة النمط الغذائي الصحي وعن تقديرات أكثر دقة للقدرة على تحمّلها، ما أدى إلى مراجعة السلسلة الكاملة لمجموعتي المؤشرات.

وزادت كلفة النمط الغذائي الصحي في جميع أنحاء العالم منذ عام 2017 (وهو أوّل عام قامت فيه منظمة الأغذية والزراعة بنشر التقديرات) واستمر في الارتفاع في عام 2022 ليبلغ أعلى مستوى له عند 3.96 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد في اليوم في المتوسط في عام 2022. ويمثل ذلك ارتفاعًا حادًا في المتوسط العالمي لكلفة النمط الغذائي الصحي، من زيادة نسبتها 6 في المائة بين عامي 2020 و2021 إلى زيادة نسبتها 11 في المائة في عام 2022.

وعند مقارنة كلفة النمط الغذائي الصحي بين الأقاليم في عام 2022، يتبيّن أنه كان الأعلى في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4.56 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، تليها آسيا (4.20 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأفريقيا (3.74 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأمريكا الشمالية وأوروبا (3.57 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأوسيانيا (3.46 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية).

ورغم ارتفاع كلفة النمط الغذائي الصحي، انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم لسنتين متتاليتين، من عام 2020 إلى عام 2022. وعلى المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن 35.4 في المائة من الأشخاص في العالم (2.83

أ لم يتم توفير تقديرات عام 2023 بسبب قلّة البيانات المحدثة عن توزيع الدخل، وأسعار الأغذية المفضّلة، وعوامل تحويل تعادل القوة الشرائية على المستوى القطري.

مليارًا) عجزوا عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022 مقارنة بنسبة 36.4 في المائة (2.88 مليارًا) في عام 2021.

ولكنّ التعافي كان متفاوتًا بين الأقاليم. فقد انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، فيما زاد بشكل ملحوظ في أفريقيا حيث بلغ 924.8 ملايين شخص في عام 2022، بزيادة قدرها 24.6 ملايين شخص مقارنة بعام 2021 و73.4 ملايين شخص مقارنة بعام 2019. وتظهر المقارنة بين مجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل أن مسار التعافي كان أبطأ في البلدان المنخفضة الدخل حيث تعذّر على 503.2 مليون شخص الحصول على نمط غذائي صحي في عام 2022 - وهذا العدد هو الأكبر منذ عام 2017.

ويلقي الفشل في تحسين الأمن الغذائي والتقدم غير المتكافئ في إمكانية الحصول الاقتصادي على أنماط غذائية صحية، بظلالهما على الآمال المعقودة لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع في العالم قبل ست سنوات من الموعد النهائي في عام 2030. وهناك حاجة إلى تسريع وتيرة تحويل نظمنا الزراعية والغذائية لتقوية قدرتها على الصمود في وجه المسببات الرئيسية والتصدي لأوجه عدم المساواة من أجل ضمان توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة للجميع.

حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

بالانتقال إلى الاتجاهات المتعلّقة بالمقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية، لم يتم إحراز أي تقدم يُذكر في مجال انخفاض الوزن عند الولادة لدى حديثي الولادة، حيث بلغ معدل الانتشار 15 في المائة في عام 2012 و14.7 في المائة في عام 2020. ومن المتوقع أن يعاني 14.2 في المائة من حديثي الولادة من انخفاض الوزن عند الولادة في عام 2030، ما يشكل تقصيرًا في تحقيق المقصد العالمي لعام 2030 المتمثل في خفض هذه النسبة بمقدار 30 في المائة.

وتم إحراز تقدم في مجال رفع المعدل العالمي للرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر، حيث زاد من 37.1 في المائة في عام 2012 إلى 48 في المائة في عام 2022. ولكنّ العالم ليس على المسار الصحيح لبلوغ المعدل المستهدف لعام 2030 ونسبته 70 في المائة.

وتراجع معدل انتشار التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر في العالم من 26.3 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2022. ومن المتوقع أن يعاني 19.5 في المائة من مجموع الأطفال دون الخامسة من العمر من التقزم في عام 2030. وانخفض معدل انتشار الهزال في العالم من 7.5 في المائة في عام 2012 إلى 6.8 في المائة في عام 2022. وإذ تشير التوقعات إلى أن 6.2 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر سيعانون من الهزال في عام 2030 - أكثر من ضعف المقصد العالمي البالغ 3 في المائة - لا يزال العالم خارج المسار الصحيح الخاص بهذا المؤشر. وظل معدل انتشار الوزن الزائد في العالم ثابتًا عند 5.6 في المائة في عام 2022. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يعاني 5.7 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر من الوزن الزائد - أي حوالي ضعف المقصد العالمي لعام 2030 البالغ 3 في المائة.

وعلى المستوى العالمي، زاد معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا من 28.5 في المائة في عام 2012 إلى 29.9 في المائة في عام 2019، ومن المتوقع أن يبلغ 32.3 في المائة بحلول عام 2030 - وهذه النسبة بعيدة عن مقصد عام 2030 المتمثل في خفض معدل الانتشار بنسبة 50 في المائة.

وتظهر تقديرات جديدة للسمنة لدى البالغين زيادة مطردة خلال العقد الأخير، من 12.1 في المائة في عام 2012 إلى 15.8 في المائة في عام 2022. والعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المقصد العالمي لعام 2030 المتمثل في وقف هذه الزيادة، إذ من المتوقع أن يعاني أكثر من 1.2 مليار شخص بالغ من السمنة في عام 2030.

وإن عدد البلدان خارج المسار الصحيح لتحقيق معظم المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية لعام 2030 أكبر من عدد البلدان التي تسير في المسار الصحيح.

وبالمقارنة مع التقديرات العالمية، تعاني البلدان الأقل نموًا من مستويات أعلى بكثير من التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر ومن فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، والزيادة المقلقة نفسها في مستويات السمنة لدى البالغين.

وزاد إلى حد كبير العبء المزدوج لسوء التغذية - أي وجود نقص التغذية جنبًا إلى جنب مع الوزن الزائد والسمنة - على نطاق العالم في جميع الفئات العمرية. وانخفضت النحافة ونقص الوزن خلال العقدين الأخيرين، فيما زادت السمنة بشكل حاد. وستتصدى الإجراءات المزدوجة الأهداف في آن واحد لنقص التغذية والوزن الزائد والسمنة، من خلال معالجة المسببات المشتركة بين جميع أشكال سوء التغذية.

تعريف جديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

هناك مجموعة واسعة من التقديرات لكلفة تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة. ولكن ليست هناك صورة متكاملة لمجموع الموارد المالية التي يتم إنفاقها على الأمن الغذائي والتغذية ولتوزيعها، ولا لكلفة تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عدم وجود تعريف متفق عليه للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وفي ظل عدم وجود تعريف موحّد، سوف يتعذّر إجراء تقييم مناسب للمستويات والفجوات القائمة في مجال التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

تحديات تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وقياسه

يجري حاليًا تطبيق تعاريف عدّة للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ما يؤدي إلى فوارق شاسعة في تقديرات مستويات التمويل الحالية. وعلى سبيل المثال، حتى في حالة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُعدّ الأكثر تقدمًا من حيث امتلاكها نظام تتبع عالمي وقاعدة بيانات مشتركة وموحدة عن المساعدات، ليس هناك تعريف موحّد لقياس التمويل من أجل دعم الأمن الغذائي والتغذية ولا مقياس للقيام بذلك. ويسفر هذا النقص عن تقديرات متباينة للغاية لحجم الأموال التي يتم إنفاقها على الأمن الغذائي والتغذية وللمجالات التي يتم إنفاقها فيها وبأي قدر من الفعالية، ما يؤثر سلبًا بالتالي على تحليل الاتجاهات والنتائج اللازم لتقييم المسار المؤدي إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة.

ويبقى توضيح ما الذي يشكل تمويلًا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، عملية صعبة. وتطرح هذه المعضلة عددًا من التحديات، ليس فقط أمام تتبع المستويات الحالية للتمويل الموجّه إلى الأمن الغذائي والتغذية، ولكن أيضًا أمام تحديد المجالات الممولة تمويلًا ناقصًا، وضمان مساءلة المؤسسات، وتتبع الأثر الذي تحدثه التدخلات التي يجري تمويلها.

ويشكل الأمن الغذائي والتغذية مفهومين معقدين ومتعددي الأبعاد ولا يتوافقان بدقة مع الأطر التي تحددها القطاعات. وتغطي التدخلات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، قطاعات وأبعادًا مختلفة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وغيرها من النتائج. ولكن، يتم عادة تحديد تدفقات التمويل والميزانيات وتصنيفها بحسب القطاعات، وبحسب الأغراض المرجوة داخل كل قطاع. وبالانتقال من نظام تصنيف قائم على القطاعات إلى قياس قائم على النتائج، تبرز مشاكل معقدة في ما يتعلّق بمساهمة الموارد القطاعية في تحقيق الأمن الغذائي والنتائج التغذوية الإيجابية.

وبات هناك الآن فهم واسع للأمن الغذائي والتغذية ولكيفية ارتباطهما بشكل وثيق بالرغم من التوافق المحدود حول نطاق التدخلات التي تساهم في تحقيقهما. وتشكل الأنماط الغذائية الصحية والحالة الصحية العوامل المحددة الرئيسية للحالة التغذوية في حين أنّ عوامل متعددة متصلة بالأمن الغذائي (مثل توافر أغذية مغذية وإمكانية الحصول عليها) والممارسات (مثلًا تلك المتصلة بالأغذية والتغذية، والرعاية، والسعي إلى التمتع بصحة جيدة) والخدمات (مثل المياه النظيفة، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية) تؤثر جميعها على القدرة والآليات والتي يمكن من خلالها للأفراد التوصل إلى أنماط غذائية صحية وصحة مناسبة. ولكن، تم بذل جهود محدودة حتى اليوم لإدراج هذه المجموعة الواسعة من التدخلات في التدابير الشاملة للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

والأهم من ذلك هو أن التعاريف الحالية لا تشمل تمويل التدخلات المصممة تحديدًا للتصدي للمسببات الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات السائدة في مجال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتي تم تحديدها في الإصدارات السابقة من هذا التقرير - وهي النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية

القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، المقترنة بالعوامل الهيكلية الأساسية التالية: عدم الحصول على أغذية مغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، واستمرار ارتفاع معدلات عدم المساواة.

تعريف جديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

التمويل هو عملية توفير الأموال للقطاعين العام والخاص من أجل الانخراط في أنشطة اقتصادية، أو إجراء عمليات شراء، أو القيام بالاستثمارات. ويتم توفير الموارد المالية من جانب مصدر واحد أو مجموعة من المصادر الأربعة التالية: (1) العامة المحلية؛ (2) والعامة الأجنبية؛ (3) والخاصة المحلية؛ (4) والخاصة الأجنبية. ويمكن لكل مصدر أن يوفر التمويل من خلال مجموعة من الأدوات المالية لتمويل التدخلات القصيرة والطويلة الأجل بشروط تجارية أو ميسّرة (مثل المنح أو القروض بأسعار أدنى من أسعار السوق).

ويضم التعريف الجديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الوارد في هذا التقرير، تعريفًا أساسيًا وآخر موسّعًا. أما التعريف الأساسي فيشمل تدفقات التمويل التي تدعم الجهود الرامية إلى معالجة العوامل المحددة الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية. ويبني التعريف الموسّع على ذلك ليشمل تدفقات التمويل التي تساهم في التصدي للمسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية الكامنة وراء الزيادات الأخيرة في مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ويشير التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية إلى عملية توفير الموارد المالية أو الحصول عليها لضمان تمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بالإمكانات الثابتة والمادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية ويناسب أذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة، فضلًا عن ممارسات الرعاية والتغذية الملائمة، وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية والمياه والإصحاح لضمان المحافظة على حالة تغذوية مناسبة. إضافة إلى ذلك، يشمل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية النفقات والاستثمارات التي تهدف إلى ضمان حماية جميع الأفراد من عدم الاستقرار في الأجلين القصير أو الطويل في مجال الأمن الغذائي والتغذية الناجم عن عوامل مناخية واقتصادية واجتماعية وتجارية وسياسية عديدة. ولذلك، يشمل التمويل جميع التدخلات المتوائمة مع مسارات السياسات التحوّلية الستة المصممة لتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه المسببات الرئيسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - وهي النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي - ولمعالجة العوامل الهيكلية الأساسية التالية: عدم الحصول على أغذية مغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، واستمرار معدلات عدم المساواة المرتفعة.

ولوضع إطار لزيادة التمويل وتحديد أهدافه بشكل أفضل، لا بد من فهم المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وللبلدان المتأثرة بها. وفي السنوات العشر الأخيرة، تزايدت وتيرة وحدّة النزاعات والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي، الأمر الذي قوّض الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، تؤدي المستويات المرتفعة من عدم المساواة في الدخل إلى تفاقم آثار هذه المسببات.

وفي حين أن كلًا من هذه المسببات الرئيسية فريد من نوعه، فإنها تتفاعل مع بعضها البعض في الكثير من الأحيان لإحداث آثار مضاعفة متعددة تنتقل عن طريق النظم الزراعية والغذائية على حساب الأمن الغذائي والتغذية. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تتأثر جميع أبعاد الأمن الغذائي، بما في ذلك توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستقرار إمداداتها واستخدامها، وتحديدًا الممارسات (مثل الرعاية والتغذية والعناية بالصحة وتخصيص الموارد داخل الأسر المعيشية) والخدمات الصحية وسلامة البيئة (مثل التلقيح، والمياه والإصحاح، وتوفر الخدمات الصحية وكلفتها الميسورة وإمكانية الحصول عليها). وهذا ما تؤكده العلاقة بين وجود هذه المسببات ومؤشرات الأمن الغذائي والتغذية.

وما يبعث على القلق أن غالبية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تتأثر بما لا يقل عن مسبب واحد من المسببات الرئيسية، وعندما تتضافر مسببات عديدة، تؤدي الآثار المضاعفة إلى حدوث الزيادات الأكبر في مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

ويتطلب الانتقال من تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية إلى تطبيق هذا التعريف من أجل قياس مستويات التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فهم كيفية تصنيف تدفقات التمويل والإبلاغ عنها ومن ثم وضع خطوط توجيهية لربط هذه التدفقات بالتعاريف. ولأغراض هذا التقرير، تم وضع الخرائط والتوجيهات الأساسية وتطبيقها للتوصّل إلى تقديرات جزئية للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية ولأنماطه.

وتتوافر البيانات اللازمة لتطبيق التعريف الجديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى بعض تدفقات التمويل فقط؛ وبالتالي، من غير الممكن إجراء تقييم واقعي لمقدار التمويل المتاح ولا حساب الفجوة في التمويل لمؤازرة الجهود الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يجب تطوير مصادر البيانات والمنهجيات المتبعة لضمان وجود بيانات أفضل لصنع القرارات المتعلّقة بالتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بالاستناد إلى الأدلة. وبالتالي، يدعو هذا التقرير أيضًا إلى اعتماد نهج موحّد لتفعيل التعريف الجديد عند رسم خرائطه وتطبيقه على البيانات المالية، وإلى توخي الشفافية في استخدام هذا النهج.

المستويات والفجوات الحالية في التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

تسمح البيانات المتاحة بمعظمها بتتبع تدفقات الإنفاق العام، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتدفقات الرسمية الأخرى فقط. وإن تتبع تدفقات التمويل الخاص أصعب بشكل عام.

وبغض النظر عن مقدار التمويل اللازم تحديدًا لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة، قد تكون كلفة عدم حشد هذا التمويل كبيرة وضارة.

تتبع المستويات الحالية للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

بالكاد طرأ أي تغيير يُذكر على الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين على المستوى العالمي بين عامي 2010 و2021 في البلدان المنخفضة الدخل، وشهد زيادة طفيفة جدًّا في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في السنوات الأخيرة من الفترة المذكورة. وبلغ الإنفاق العام على الزراعة في هاتين المجموعتين من البلدان المصنّفة بحسب الدخل، ما مقداره 8 دولارات أمريكية و37 دولارًا أمريكيًا فقط على التوالي لكل فرد من السكان الريفيين في المتوسط خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019. وكان الإنفاق أعلى بكثير في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل، وزاد بشكل منتظم فقط في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

ولا تتوافر بيانات الإنفاق العام بسهولة في جميع البلدان بما يمكّن من تطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

ويبدو أن الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بلدين اثنين من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، هما بنن وأوغندا، قد ازداد. وتمّ في المتوسط تخصيص 65 في المائة من مجموع الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بنن و73 في المائة منه في أوغندا خلال الفترة التي شملها التحليل، لاستهلاك الأغذية وللصحة؛ واستُخدمت الحصة المتبقية للتصدي للمسببات الرئيسية للزيادات الأخيرة في مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وتُسجّل ثمانية بلدان أخرى متوسطة الدخل أيضًا زيادة مطلقة في إنفاقها العام على الأمن الغذائي والتغذية. وتميل حصة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية المخصصة للمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، إلى أن تكون أعلى في المتوسط في هذه البلدان المتوسطة الدخل.

وبلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى العالمية للأمن الغذائي والتغذية ما مقداره 77 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ومعظمها من المساعدات الإنمائية الرسمية. ولم يتم تخصيص حتى ربع هذه التدفقات الموجّهة إلى جميع قطاعات المعونة، للأمن الغذائي والتغذية بين عامي 2017 و2021.

وكانت تركيبة المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية مستقرة إلى حد كبير على مر الزمن، وبحلول عام 2021، كانت

معظم الموارد تتدفق إلى استهلاك الأغذية (35 مليار دولار أمريكي من أصل 77 مليار دولار أمريكي)، فيما تم تخصيص قدر أقلّ من الموارد للتصدي للمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (27 مليار دولار أمريكي) وقدر أقل حتى للحالة الصحية (15 مليار دولار أمريكي).

وبلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى على أساس نصيب الفرد، في المتوسط، خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021، ما مقداره 30 دولارًا أمريكيًا في البلدان المنخفضة الدخل مقابل 10 دولارات أمريكية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و8 دولارات أمريكية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وزادت المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية، من عام 2017 إلى عام 2021، بشكل أكبر إلى أفريقيا في مختلف المناطق وإلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في مختلف فئات الدخل.

ويتم جمع التمويل الخاص التجاري وغير التجاري معًا تحت تسمية «القطاع الخاص».

وبلغت قيمة التدفقات الخيرية للأمن الغذائي والتغذية ما مقداره 4 مليارات دولار أمريكي فقط في السنة في المتوسط بين عامي 2017 و2021، وكانت موجّهة بشكل خاص نحو دعم استهلاك الأغذية والصحة. وتقدّر قيمة التحويلات المالية العابرة للحدود بنحو 735 مليار دولار أمريكي في المتوسط في الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022 (بالأسعار الحالية). وتم تخصيص نصف هذه التدفقات تقريبًا للاستخدامات التي يُحتمل أن تكون قد ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وتم استخدام معظم هذا المبلغ لاستهلاك الأغذية وليس للاستثمارات في الزراعة وأنشطة النظم الغذائية الأخرى.

ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في «الأغذية والزراعة» إلى 19 مليار دولار أمريكي في المتوسط بين عامي 2017 و2022. وتشير تقديرات إصدار عام 2023 من تقرير حالة التمويل المختلط إلى أنه في المتوسط، في الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2022، كانت نسبة 26 في المائة من المعاملات المالية المختلطة التي بلغت قيمتها 1.2 مليار دولار أمريكي في السنة، «متوائمة» مع الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وبلغت قيمة القروض المصرفية الصافية 10 مليارات دولار أمريكي في المتوسط بين عامي 2017 و2021، وشهدت انخفاضًا شبه متواصل.

كلفة السياسات والتدخلات الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030

نظرًا إلى الفجوات القائمة في البيانات، يتم في الكثير من الأحيان استخدام نماذج اقتصادية لتقدير الاستثمارات الإضافية اللازمة، وبخاصة للحد من الجوع ومعالجة الشواغل التغذوية.

وتوفر الدراسات تقديرات مختلفة للكلفة. فتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن السياسات والتدخلات اللازمة للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة تحتاج إلى موارد إضافية من الآن وحتى عام 2030 تتراوح قيمتها بين 176 و975 3 مليار دولار أمريكي من أجل استئصال النقص التغذوي، بالإضافة إلى مبلغ 90 مليار دولار أمريكي إضافي لتحقيق مقاصد عالمية مختارة تتعلّق بنقص التغذية. وترتفع التقديرات بشكل حاد إلى 15.4 ترليونات دولار أمريكي إذا ما أضيفت أنواع السياسات التحويلية التي تستوجب تمويلها لزيادة قدرة الملايين من الأشخاص على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية والحد في الوقت نفسه من النقص التغذوي.

كلفة التقاعس أو التأخّر في اتخاذ الإجراءات

تتمثل كلفة عدم سدّ الفجوة في التمويل في استمرار معاناة ملايين الأشخاص، بحلول عام 2030 وما بعده، من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعجزهم عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية وصحية في الأجلين المتوسط والطويل.

ويؤثر انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن في الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الغذائية. وستكون لعدم تمويل هذه المساعدة انعكاسات سلبية على الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان المانحة. علاوة على ذلك، سيسفر عدم تمويل الإجراءات التي تتصدى للمسببات الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عن كلفة اجتماعية واقتصادية وبيئية عالية.

وينطوي العبء المزدوج لسوء التغذية على تأثير اقتصادي سلبي خطير على الأفراد والسكان. وتنتقل المستويات الخطيرة من هذا العبء المزدوج إلى البلدان الأشد فقرًا.

ومع أن السياسات التحويلية قد تكلّف مليارات الدولارات الأمريكية، إلا أنّ كلفة عدم تمويلها قد تصل بسهولة إلى تريليونات الدولارات الأمريكية. وتشير تقديرات تقرير المشاورات العالمية الصادر عن تحالف استخدام الأراضي والأغذية إلى أن النظم الحالية لاستخدام الأغذية والأراضي ولّدت على نطاق العالم كلفة صحية وتغذوية وبيئية وصلت إلى 12 تريليون دولار أمريكي في السنة بأسعار عام 2018. ووفرت طبعة عام 2020 من هذا التقرير أدلة تفيد بأنه في ظل أنماط استهلاك الأغذية الحالية، من المتوقع أن تتجاوز الكلفة الصحية المرتبطة بالأنماط الغذائية والناجمة عن الوفيات والأمراض غير المعدية ما مقداره 1.3 تريليونات دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2030. وخلُص تقرير حالة الأغذية والزراعة 2023 إلى أن الكلفة المستترة العالمية المحددة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية تبلغ 10 تريليونات دولار أمريكي أو أكثر، مع هيمنة الكلفة المستترة المحددة كميًا الناشئة عن نماذج الأنماط الغذائية التي تزيد خطر الإصابة بالأمراض والتي يمكنها أن تؤدي إلى تدني إنتاجية اليد العاملة.

وتجد الحكومات في العديد من البلدان صعوبات في تطبيق الميزانيات التي موّلتها. وقد لا يتم استخدام جزء من التمويل المتاح بأكبر قدر من الفعالية من حيث الكلفة وبطريقة منصفة ومستدامة بيئيًا.

وأظهر إصدار عام 2022 من هذا التقرير أن إعادة توجيه جزء من الدعم العالمي للأغذية والزراعة والذي بلغت قيمته نحو 630 مليار دولار أمريكي في السنة في المتوسط في الفترة من 2013 إلى 2018، من شأنها أن تجعل الأنماط الغذائية الصحية أقل كلفة وميسورة أكثر، على المستوى العالمي وفي البلدان المتوسطة الدخل بشكل خاص.

وتظهر دراسة تناولت ستة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن فرصة تحقيق مخرجات زراعية وغذائية أعلى، وتهيئة آلاف فرص العمل غير الزراعية في المناطق الريفية، والسماح لملايين الأشخاص بالتحرر من براثن الفقر والتمتع بالقدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، ستضيع ما لم تحسّن حكومات هذه البلدان طريقة تخصصها ميزانياتها في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية.

ما هي الإجراءات المطلوبة من أجل تحفيز التمويل القابل للتوسّع لسدّ الفجوة في التمويل؟

زيادة تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

كانت لدى نسبة 63 في المائة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي جرى تحليلها (وبلغ مجموعها 119 بلدًا) قدرة محدودة أو متوسطة على الوصول إلى التمويل، في حين كانت نسبة قليلة منها (37 في المائة) تتمتع بقدرة عالية على الوصول إلى التمويل. ويتسم انتشار النقص التغذوي بأنه أعلى بكثير، في المتوسط، في البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل (نسبة 23.1 في المائة) مقارنة مع البلدان ذات القدرة المتوسطة (نسبة 10.4 في المائة) والعالية (نسبة 6.9 في المائة) على الوصول إلى التمويل. ويلاحظ وجود اتجاه مشابه بالنسبة إلى التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة من العمر، مع أنّ المعدل الوسطي للتقزم في البلدان ذات القدرة المحدودة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل متقارب للغاية (نسبة 23.9 و20.9 في المائة على التوالي).

ومن ناحية أخرى، كانت نسبة 74 في المائة من البلدان التي جرى تحليلها متأثرة بواحد أو أكثر من المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ونسبة 66 في المائة من هذه البلدان لديها قدرة محدودة أو متوسطة على الوصول إلى التمويل (ومعظمها لديها قدرة محدودة، بنسبة 42 في المائة). ويشكل وجود نسبة عالية من البلدان المتأثرة بمسبب رئيسي واحد منها على الأقل سببًا كافيًا لتعميم أهداف الأمن الغذائي والتغذية في أنواع تمويل قطاعي أخرى لا تشمل فيها الأولويات دائمًا تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة.

ولكن في معظم الحالات، تعاني البلدان الأشد حاجة إلى التمويل، من حيث كلّ من مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وأيضًا من حيث كيفية تأثرها بالمسببات الرئيسية، من قيود هيكلية تحول دون زيادة التمويل الموجه نحو خيارات الأمن الغذائي

والتغذية. ومن الناحية الرسمية، حتى لو تمكنت جميع البلدان من الوصول إلى معظم خيارات التمويل المتاحة، فإنّ قدرتها على الوصول إلى التمويل ستكون مرتبطة بمستويات المخاطر المالية المحتملة والكلفة المصاحبة لها. وبما أنّ جميع أصحاب المصلحة الماليين يفضلون تجنب المخاطر، لا سيما العاملين منهم في القطاع الخاص والتجاري، سيكون من المستحيل عمليًا أن يشاركوا في البلدان ذات المخاطر المالية الأعلى.

وعليه، فإنّ البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل قد تعتمد فقط على المنح أو القروض المنخفضة أو المعدومة الفائدة المنبثقة عن التدفقات الإنمائية الدولية (مثل المساعدات الإنمائية الرسمية)، حيث قد لا تكون الأدوات المالية الأخرى متاحة - أو بصورة أدق، قد لا يكون أصحاب المصلحة الماليون مهتمين بسبب ارتفاع المخاطر المالية في البلد المعني.

وإنّ حشد الإيرادات الضريبية المحلية هو حل أكثر جدوى في البلدان ذات القدرة المتوسطة على الوصول إلى التمويل. كما أنّ إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية تعتمد بشدة على الدخل (فكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كلما زادت الطاقة الضريبية)، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل طبيعة تركيبة الاقتصادات الوطنية ودرجة إضفاء الطابع الرسمي عليها، والآليات المؤسسية وآليات الحوكمة.

وحين تنخفض المخاطر المالية، تزيد تدفقات التمويل المتاحة للبلدان. فالبلدان التي تتمتع بقدرة عالية على الوصول إلى التمويل ستستفيد من الاستثمارات في الأسهم ومن القروض والسندات ذات المعدلات التجارية المقدمة من تدفقات التمويل الخاص مثل استثمارات الشركات والنظم المصرفية وأسواق رأس المال، وستكون هناك حاجة إلى عدد أقل بكثير من أنشطة تخفيف المخاطر المطلوبة من الجهات المانحة أو القطاع العام.

نُهج وأدوات تمويل مبتكرة لسدّ الفجوة في التمويل لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة

وفي حين أنّ المنح والقروض المنخفضة الفائدة أو من دون فائدة هي دون شك من الأدوات المالية الميسّرة التقليدية، يمكن تصميمها بطرق مبتكرة أكثر لكي تتضافر مع مبادرات تخفيف المخاطر بهدف زيادة تدفقات التمويل الخاص، بوصفها جزءًا من استراتيجية التمويل المختلط. ويمكن الاستفادة من المنح و/ أو القروض، المقدمة بالاقتران مع المساعدة الفنية، من أجل إزالة القيود الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى تدفقات التمويل الخاص - عدم أهلية المشاريع للتمويل المصرفي وضعف الجاهزية التشغيلية للوصول إلى التمويل - التي غالبًا ما تواجهها عادة مبادرات الأمن الغذائي والتغذية.

ويمثل التمويل المختلط أداة لتخفيف المخاطر يستخدمها المستثمرون من القطاع الخاص حين يتوقعون وجود مخاطر عالية، فيقومون بتوجيه الموارد المالية التي يمكنها تحمّل المخاطر بصورة أكبر وتحقق عائدات أطول أجلًا على استثماراتهم. ويمكن للجهات الفاعلة مثل الحكومات والجهات المانحة استخدام التمويل المختلط كوسيلة لتوجيه تدفقات التمويل اللازمة لتحقيق هذه النتيجة، لا سيما حين تكون هناك فائدة إنمائية كبيرة. والهدف هو أن يتضاءل احتمال المخاطر مع مرور الوقت نتيجة الدعم المبدئي المقدم من رأس المال الأكثر قدرة على الصمود في وجه المخاطر، وأن يصبح بالإمكان أن يحل التمويل التجاري محل المنح أو التمويل الميسّر اللذين قاما بدور حاسم وتحفيزي في المرحلة الأولى.

وإنّ السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة هي أدوات خاصة بالدين يمكن أن تصدرها الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية والشركات المحلية؛ وهي مرتبطة بأهداف التنمية، ويمكن أن تكتسي أهمية خاصة من أجل استقطاب التمويل للبلدان المتأثرة ببعض المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مثل الظروف المناخية القصوى و/أو الانكماش الاقتصادي.

لكن حتى وإن نجحت زيادة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، باستخدام الأدوات المبتكرة المذكورة أعلاه، فثمة فئات سكانية في البلدان عانت على مر الزمن من قيود شديدة تمنعها من الوصول إلى خدمات التمويل.

وسيكون من شأن زيادة وصول المرأة إلى الخدمات المالية أن يساهم ليس فقط في تمكين النساء من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضًا في تحسين سبل عيش أسرهنّ المعيشية ومجتمعاتهنّ المحلية

بشكل عام، بما في ذلك تحقيق نتائج أفضل على مستوى الأمن الغذائي والتغذية. ومن منظور كلّي، سيؤدي إدماج المرأة إلى آثار إيجابية عامة للنمو الاقتصادي، ما قد يزيد من قدرة البلد على الصمود في مواجهة حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين.

وبالرغم من وجود إقرار واسع النطاق بأنّ الشعوب الأصلية هي شريك لا غنى عنه لبلوغ أهداف اتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي وخطة عام 2030، إلّا أنّ استراتيجيات التمويل المتعلقة بتلك الأهداف لا تعكس بالضرورة دورهم الحاسم كما يجب. كما أنّ عدم الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يخفض المساهمة المحتملة من صغار المزارعين وشركات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية، على سبيل المثال، من خلال الحد من قدراتهم على توفير أغذية آمنة ومغذية. وبالرغم من الدور الهام الذي يؤدونه في النظم الزراعية والغذائية، إلّا أنهم في أغلب الأحيان لا يحظون بالخدمات الكافية بسبب تردد المستثمرين إزاء تمويل المنتجين في الأسواق المحلية بالعملات المحلية، ويفضلون تجنب المخاطر المتصلة بأسعار الصرف، ويلتفتون عوضًا عن ذلك إلى توفير الخدمات للمنتجين العاملين في مجال التصدير.

كيفية تحقيق مواءمة أفضل مع مصادر التمويل المختلفة وبناء أوجه التآزر في ما بينها

يتسم هيكل التمويل الحالي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بأنه مجزأ بدرجة كبيرة: فغياب التوافق في الآراء بشأن النواحي التي تتطلب تمويلًا واختلاف الأهداف لدى أصحاب المصلحة أفضيا إلى تزايد عدد الجهات الفاعلة التي غالبًا ما تتجاوز ولاياتها عوضًا عن التعاون مع بعضها البعض. ويؤدي ذلك إلى تنفيذ أنشطة معونة عديدة صغيرة النطاق وغير متسقة، تدعمها بصورة رئيسية جهات مانحة ثنائية.

وينبغي التشجيع على زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة الكبار والمتوسطين والصغار الحجم، حيث إنّ الجهات المانحة الكبرى لا تقوم في بعض الأحيان بالتنسيق مع الأنشطة التي تقودها جهات فاعلة أخرى صغيرة أو تشارك في تمويلها، لعدم وجود ما يحفزها على القيام بذلك. وبالإضافة إلى ما سبق، من الضروري للغاية أن تقوم الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية بمواءمة أولويات الإنفاق لديها مع أولويات البلدان.

فنظرًا إلى أنّ الهيكل الحالي تهيمن عليه بدرجة كبيرة البلدان ذات الدخل المرتفع ووكالات التنمية الكبرى، لا تؤذ دومًا أولويات البلدان والمجتمعات المحلية المستفيدة في الحسبان.

وبالطبع، ستتطلب هذه الزيادة في التنسيق وجود حكومات وطنية أكثر قوة واتزانًا، بيد أنّ تحقيقها ينطوي على عدد من التحديات. ويمكن لمسائل الاقتصاد السياسي وعدم القدرة على التنبؤ بعملية صنع القرار الحكومي أن تؤثر على إمكانية المواءمة بين مصادر تدفقات التمويل وأولويات البلد وأن تعطي انطباعًا بوجود مخاطر أعلى للمستثمرين من القطاع الخاص. ومن المهم وجود قدرة على الاستيعاب وكفاءة فنية في الإنفاق، كما أنّ الحوكمة الجيدة والمؤسسات الوطنية القوية ضرورية أيضًا.

وأخيرًا، يتسم المشهد المالي الحالي بسمة رئيسية أخرى هي نقص البيانات والشفافية والمساءلة، ما يزيد في الواقع من إدراك المخاطر المالية. ومن شأن جعل البيانات المالية موثوقة أكثر وإتاحتها على نطاق واسع أن يعزز «جدوى الاستثمار» في الأمن الغذائي والتغذية، على نحو ما يجري حاليًا في مجالات مثل الزراعة التجديدية.

حتى قبل الشروع في إجراء تغييرات هيكلية في تركيبة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، لا بدّ من اتخاذ خطوة أولية أساسية من أجل زيادة تمويلهما، وهي جعل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة من أولويات جدول أعمال السياسات الدولية. وإنّ اعتماد منظور الأمن الغذائي والتغذية، مع مراعاة طبيعته المشتركة بين القطاعات وتسليط الضوء على العائدات القصيرة والطويلة الأجل على الاستثمار في مجالات مثل التغذية، هي شروط أساسية لنجاح إصلاح هيكل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

وقد جرى استخدام مصطلح «الأمن الغذائي والتغذية» للتأكيد على تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وارتباطه الوثيق بتحقيق الأمن التغذوي، وكذلك على الحاجة إلى اعتماد إجراءات تكميلية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. إلاّ أنه قد يكون من المناسب الإقرار بالهدف الشامل المتمثل في تحقيق «الأمن الغذائي والتغذية» كهدف واحد لا يتجزأ على مستوى السياسات

وتتمثل إحدى الخطوات الأساسية التي تكفل التنسيق الفعال في تسليم «زمام القيادة» للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وأولوياتها. بيد أنّ هذه المهمة ليست على الدوام مهمة سهلة ومباشرة، فهي تنطوي على تحديات منها اختلال توازن القوى والقدرات بين الجهات الفاعلة، وانعدام التنسيق بين الجهات المانحة على المستوى العالمي، الأمر الذي لا يدعم بشكل كافٍ جهود التنسيق على المستويات الوطنية، والفجوة في البيانات التي قد تجعل من الصعب جمع القرائن من أجل تغيير أولويات الجهات المانحة.

وينبغي أن يتخذ أصحاب المصلحة الماليون خطوات تكفل تعزيز التنسيق، بالإضافة إلى تحسين دورهم في زيادة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. كما ينبغي للشركاء في التنمية مثل الجهات المانحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي، أن تتولى زمام المبادرة في أنشطة إزالة المخاطر، على سبيل المثال، عن طريق زيادة مخصصات المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة نحو حشد الاستثمارات الخاصة، من خلال التمويل المختلط أو الأدوات المالية الأخرى.

وتبقى المسألة المطروحة هي دمج القطاع الخاص في هيكل التمويل المحسّن من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تقوم الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بإدراج المخاطر الصحية والبيئية والاجتماعية في عمليات صنع القرار المالي لديها، بغية تحويل اتجاه التدفقات التمويلية من استثمارات قد تكون ضارة إلى استثمارات تسعى نحو تحقيق نتائج صحية وبيئية واجتماعية.

ويمكن للحكومات الوطنية أن تقوم بحشد المزيد من الإيرادات الضريبية المحلية، وزيادة إنفاق القطاعات ذات الأولوية على الأمن الغذائي والتغذية، والنظر في إعادة توجيه الدعم على مستوى السياسات. ويجب على البلدان التي لديها بالفعل قدرة أكبر على الوصول إلى التمويل أن تضع ضوابط أقوى على الملاذات الضريبية وغسيل الأموال، التي غالبًا ما تسمح بالتهرب الضريبي من البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل.

وفي الختام، سيتطلب سدّ الفجوة في المعلومات اتخاذ خطوة جريئة من جانب المجتمع الدولي؛ وإلا، سيتعذّر إعطاء تقديرات وتوقعات واقعية لاحتمال تحقيق الأهداف الإنمائية.

آفاق المستقبل

مع أنّ أي تغيير لم يطرأ على مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم طيلة العامين الماضيين، إلّا أنّ العديد من الأقاليم الفرعية في العالم أحرزت تقدمًا يدعو إلى التفاؤل. وبالنسبة إلى التغذية، فإنّ الاتجاهات المتزايدة في السمنة لدى البالغين وفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و49 عامًا تثير القلق، بيد أنّ العديد من البلدان يُسجّل تراجعًا في أعداد الأطفال الذين يعانون من التقزم والهزال، ما يزيد فرصهم في الوصول إلى كامل إمكاناتهم في النمو والتطور. وهذه هي الإمكانات التي ينبغي لنا أن نسخّرها: إمكانات التغيير الإيجابي والإعمال الكامل للحق في غذاء كافٍ ومستوى معيشي يكفل الكرامة والصحة والرفاه لجميع الشعوب، لا سيما الأجيال القادمة.

وثمة مشكلة جسيمة تتمثل في غياب تعريف مشترك أو موحد لقياس التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. إذ إنه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إدارة ما لا يمكن قياسه بصورة مناسبة. وهذا هو الحال بالنسبة إلى التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، فلا يمكن إجراء تقييم مناسب لمستوياته الحالية والفجوات القائمة فيه، ناهيك عن رصد التقدم المحرز أو العقبات الماثلة أمام جهود التمويل الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

وقد اتخذ هذا التقرير خطوة هامة نحو وضع تعريف للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية إلى جانب توجيهات مفصلة لكيفية تطبيقه. وبالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الخطوة، إلّا أنّ التقرير أظهر بوضوح أنّ الحالة الراهنة لهيكل البيانات المالية وتوافرها تحول دون تطبيق التعريف الجديد المقترح وبروتوكولاته على تدفقات التمويل المتاحة عالميًا من القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وبمعنى آخر، إنّ النقص الشديد في البيانات يعيق الوصول إلى قياس عالمي للتمويل المتاح حاليًا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والفجوة في التمويل التي يجب رأبها من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يكون سدّ هذه الفجوة أولوية رئيسية، ويوجه هذا التقرير دعوة حازمة وعاجلة إلى اتخاذ إجراءات على

المستويين العالمي والوطني من أجل معالجة هذه المشكلة بوصفها جزءًا من جدول الأعمال العالمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة.

وإنّ القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية يدخل أيضًا في منافسة لا داع لها مع العديد من أهداف التنمية الأخرى. ونظرًا إلى الطبيعة المعقدة والمتعددة القطاعات التي يتسم بها الأمن الغذائي والتغذية، يجب أن يتحول مشهد التمويل من اتباع نهج تقوقعي إلى تبني منظور شامل أكثر، حيث يمكن لأصحاب المصلحة الماليين تعميم أهداف الأمن الغذائي والتغذية في تدفقات التمويل والاستثمارات الأوسع نطاقًا.

والآمال معقودة على أن تثري الدعوة إلى العمل التي أطلقها هذا التقرير مناقشات تمويل التنمية المستدامة في مؤتمر قمة المستقبل المزمع عقده في سبتمبر/ أيلول 2024 وجميع المناقشات العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها العمليات السياساتية المنبثقة عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سينعقد في عام 2025. فالعالم الخالي من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هو عالم يستحق إنقاذه ويستحق التمويل والاستثمار فيه. ■

بلد غير محدد

فواكه وخضروات في سوق المزارعين: يعدّ تحسين الوصول إلى الأغذية المغذية أمرًا حيويًا للأمن الغذائي والتغذية.

© Adisa/Shutterstock.com

الفصل 1
مقدمة

أدى انعكاس مسار التقدم والمستويات المرتفعة باستمرار لمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في السنوات الأخيرة إلى خروج العالم عن المسار الصحيح لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة – المتمثلين في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وقد تباطأ التقدم المحرز في معالجة العديد من مسببات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وإنّ تزايد وتيرة العديد من هذه المسببات وحدّتها سيزيد انحرافنا عن المسار ما لم تجرِ معالجة المخاطر بحزم.

وقد سلطت الطبعات السابقة من هذا التقرير الضوء مرارًا وتكرارًا على تفاقم العديد من المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وعلى وجه الخصوص النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، والتباطؤ والانكماش الاقتصاديين، إلى جانب العوامل المتأصلة المسببة لها التي تساهم في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مثل ضعف القدرة على الوصول إلى الأغذية المغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وارتفاع معدلات عدم المساواة واستمرارها.[1-4] ولا يقتصر الأمر على تزايد وتيرة المسببات الرئيسية وحدّتها فحسب، بل إنها تنشأ بصورة متزامنة في أغلب الأحيان، وتقترن مع عوامل كامنة، ما يزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي (انظر **الفصل الثالث**).[5] ويشير هذا التقرير إلى هذه العوامل المعروفة والمتفاقمة، والمجموعات المتشابكة منها التي تكمن وراء المستويات العالية والمستمرة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بمصطلح «المسببات الرئيسية» ما لم يرد خلاف ذلك في النص.

وإنّ المسببات الموجودة خارج النظم الزراعية والغذائية (مثل النزاعات والأحوال المناخية القصوى) والموجودة داخلها (مثل انخفاض الإنتاجية وعدم كفاية إمدادات الأغذية المغذية، لا سيما الفاكهة والخضراوات، والإفراط في عرض الأغذية الرخيصة الثمن والعالية التصنيع والكثيفة الطاقة والغنية بالدهون والسكريات و/أو الملح) تؤدي إلى ارتفاع كلفة الأغذية المغذية، ما يزيد بالتالي من عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية.[5-6] وتمثّل هذه الزيادة في الكلفة تحديًا يواجه تحقيق الأمن الغذائي والتغذية ليس فقط في المناطق الريفية، ولكن أيضًا على امتداد السلسلة المتواصلة بين المناطق الريفية والحضرية، على النحو الوارد ذكره في طبعة العام الفائت من هذا التقرير.[6] ورهنًا بالمسبب الرئيسي أو مجموعة المسببات الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية في بلد معين، فإنّ معالجته/ معالجتها ستتطلب وجود حافظة سياسات تشمل ستة مسارات تحويلية، على النحو المشار إليه بالتفصيل في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام *2021*.[5]

وبغية الوصول إلى المستوى المطلوب من الإجراءات، لا بدّ من وجود مستويات كافية من التمويل وإتاحة الوصول إليه على قدم المساواة من أجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية. وقد أشارت طبعة عام 2022 من هذا التقرير إلى أنّ إعادة توجيه الدعم الحالي للسياسات الغذائية والزراعية أمر ضروري من أجل زيادة فعاليته من حيث الكلفة وكفاءته ولكي يتوافق مع هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية.[7] كما أنّ أغلب الدعم الغذائي والزراعي لا يكون متسقًا على الدوام مع تحقيق هذا الهدف، وفي بعض الأحيان يقوّض من دون قصد تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والنتائج الصحية المتعلقة بهما. وإنّ إعادة توجيه الميزانيات العامة الحالية ليست كافية وحدها لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية الحاسمة حشد التمويل وتخصيصه وحمايته من أجل معالجة المحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية والمسببات الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة.

ويركّز موضوع التقرير لهذا العام على التمويل الموجه نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة - التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. ويعرض التقرير أحدث تقديرات الأمن الغذائي ومؤشرات التغذية المختلفة حول العالم في الفصل الثاني، ثم يحاول الإجابة عن الأسئلة الملحّة المتعلقة بالحالة الراهنة للتمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية. وبالرغم من وجود تعريف يتفق عليه الجميع للأمن الغذائي والتغذية، إلّا أنّ هناك تباينات واضحة في تقديرات المستويات الحالية لتمويلهما. ويبحث التقرير في **الفصل الثالث** الأسباب الكامنة وراء هذه التباينات ويقترح تعريفًا جديدًا ومنهجية جديدة لقياس التمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويتناول التعريف والمنهجية الجديدان المحددات الأساسية والمسببات الرئيسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.

ويطبّق **الفصل الرابع** هذا التعريف وهذه المنهجية من أجل توفير تقديرات للمستويات الحالية لتمويل الأمن الغذائي والتغذية، ويحدد الفجوة في التمويل المخصص لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب سد هذه الفجوة الواسعة في التمويل اللجوء إلى خيارات تمويل مبتكر وشامل وقابل للزيادة تكون موجهة نحو معالجة المحددات الأساسية والمسببات الرئيسية المسببة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. بينما يتعمق **الفصل الخامس** في خيارات التمويل المبتكر والتآزري والقابل للزيادة استنادًا إلى تصنيف البلدان بحسب حالة الأمن الغذائي والتغذية لديها وقدرتها على الوصول إلى التمويل. كما أنه يستعرض كيفية تحسين المواءمة وأوجه التآزر بين مختلف مصادر التمويل من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، بما فيها تمويل المناخ وتمويل حالات الطوارئ والتمويل الإنمائي، والتغييرات المطلوب إدخالها على هيكل التمويل الحالي بهدف بلوغ التمويل المبتكر والقابل للزيادة اللازم لتحقيق الأمن الغذائي ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية. ■

فييت نام

مزارعتان تعملن على مصاطب الأرز: الحد من المخاطر المتصلة بالمناخ.
© saravutpics/ Shutterstock.com

الفصل 2
الأمن الغذائي والتغذية في العالم

يقدّم هذا الفصل تقييمًا عالميًا محدّثًا للأمن الغذائي والتغذية حتى عام 2023 وتقريرًا عن التقدم المحرز نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على أغذية آمنة ومغذية وكافية على مدار العام والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

ويعرض **القسم 2-1** تقييمًا محدّثًا لحالة الأمن الغذائي والتقدم المحرز نحو تحقيق المقصد المتعلق بالجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة). ويتضمن تقديرات عالمية وإقليمية ودون إقليمية لمؤشري المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة تم تحديثها حتى عام 2023، والمؤشران هما: معدل انتشار النقص التغذوي ومعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على أساس مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. كما يتم توفير تقديرات عالمية وإقليمية محدّثة لمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي مصنفة بحسب نوع الجنس ودرجة التوسّع الحضري. ويعرض **القسم 2-2** تقديرات محسّنة لكلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّل كلفته، وتغطي التقديرات الفترة من 2017 إلى 2022، ما يساهم بتوفير معلومات حول القدرة على الوصول الاقتصادي إلى أغذية متنوعة ومغذية على مستوى العالم. ويعكس تقييم هذا العام أحدث بيانات أسعار المواد الغذائية الصادرة عن برنامج المقارنات الدولية والتحسينات المنهجية التي تم إدخالها لتحسين التقديرات الخاصة بالقدرة على تحمّل الكلفة. ويعرض **القسم 2-3** تحليلات لحالة التغذية في العالم والتقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية التي حددتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (المقصد 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة). ويتم هذا العام توفير تحديثات بشأن الرضاعة الطبيعية الخالصة والسمنة لدى البالغين. كما يسلّط القسم الضوء على التقدم المحرز في أقلّ البلدان نموًا وعلى العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية.

1.2 مؤشرات الأمن الغذائي - آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

الرسائل الرئيسية

- بقي الجوع العالمي، الذي يُقاس بمعدل انتشار النقص التغذوي، عند المستوى نفسه تقريبًا لمدة ثلاث سنوات متتالية بعد الارتفاع الحاد الذي شهده في الفترة من 2019 إلى 2021، واستمر تأثيره في عام 2023 على 9.1 في المائة من السكان مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2019 والبالغة 7.5 في المائة.
- تشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 713 و757 مليون شخص، أي ما يعادل 8.9 و9.4 في المائة من سكان العالم، على التوالي، قد عانوا ربما من الجوع في عام 2023. وعند أخذ النطاق المتوسط بعين الاعتبار (733 مليون شخص)، فإن ذلك يتجاوز بنحو 152 مليون شخص العدد المسجل في عام 2019.
- تتفاوت الاتجاهات المسجلة على المستوى الإقليمي إلى حدّ كبير. وفي حين لا يزال الجوع يتزايد في أفريقيا، فقد بقي على حاله نسبيًا في آسيا، وتم تحقيق تقدّم ملحوظ في أمريكا اللاتينية. وفي الفترة من عام 2022 إلى عام 2023، زاد الجوع في غرب آسيا والبحر الكاريبي وفي معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا.

- لا تزال أفريقيا تُعتبر الإقليم الذي تعيش فيه النسبة الأعلى من السكان الذين يواجهون الجوع - 20.4 في المائة، مقارنة بنسبة 8.1 في المائة في آسيا، و6.2 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و7.3 في المائة في أوسيانيا. غير أن آسيا لا تزال موطنًا لأكثر من نصف السكان الذين يواجهون الجوع في العالم، أي حوالي 385 مليون شخص. وأثّر الجوع أيضًا على حوالي 300 مليون شخص في أفريقيا، وأكثر من 40 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأكثر من 3 ملايين شخص في أوسيانيا في عام 2023.

- من المتوقع أن يعاني 582 مليون شخص من نقص تغذوي مزمن في نهاية العقد، وأن يكون أكثر من نصفهم من سكان أفريقيا. ويعني ذلك زيادة تعادل حوالي 130 مليون شخص في عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي مقارنة بالسيناريو الذي يعكس الاقتصاد العالمي قبل جائحة كوفيد- 19.

- إذا تجاوزنا الجوع، فإن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، وقد شهد تغيّرًا طفيفًا خلال أربع سنوات. وفي عام 2023، كان ما يُقدّر بحوالي 28.9 في المائة من سكان العالم - أي 2.33 مليار شخص - يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ما يعني عدم حصولهم على أغذية كافية بشكل منتظم. وتشمل هذه التقديرات نسبة 10.7 في المائة من السكان - أي 864 مليون شخص - ممن يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الشديد، الأمر الذي يعرّض صحتهم ورفاههم لمخاطر جسيمة.

- في عام 2023، بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أفريقيا (58 في المائة) حوالي ضعف المتوسط العالمي، في حين كان معدل الانتشار في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوسيانيا أقرب إلى التقدير العالمي - 24.8 و28.2 و26.8 في المائة على التوالي.

- بقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على حاله تقريبًا في أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا من عام 2022 إلى عام 2023، في حين أنه تفاقم في أوسيانيا. وفي المقابل، طرأ تقدّم ملحوظ في أمريكا اللاتينية.

- يؤثر انعدام الأمن الغذائي على النساء أكثر من الرجال، على الرغم من أن الفجوة بين الجنسين، التي اتسعت بشكل حاد من عام 2019 إلى عام 2021، بدأت في التقلّص في عام 2022 وواصلت تقلّصها في عام 2023. وعلى المستوى العالمي، انخفض الفرق في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى الرجال والنساء من 3.6 نقاط مئوية في عام 2021 إلى 2.3 نقاط مئوية في عام 2022، وانخفض إلى 1.3 في عام 2023.

- على المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم باستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا، يُعتبر معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي أعلى بصورة مستمرة في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية، في حين يختلف معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في المناطق شبه الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية بين الأقاليم.

المؤشر 2-1-1 لأهداف التنمية المستدامة معدل انتشار النقص التغذوي

يكشف تقييم الجوع العالمي في عام 2023، والذي يتم قياسه من خلال معدل انتشار النقص التغذوي (المؤشر 2-1-1 لأهداف التنمية المستدامة)، عن استمرار عدم إحراز تقدم نحو تحقيق هدف القضاء على الجوع. ولا تزال الضغوط التضخمية، لا سيما الزيادات في الأسعار النسبية للأغذية، تقوّض المكاسب الاقتصادية التي تحققت من حيث وصول عدد كبير من الأشخاص إلى الأغذية في العديد من البلدان، حيث لا يزال العالم يكافح للتعافي من الجائحة العالمية، ويعيقه في ذلك عدد متزايد من النزاعات والأحوال المناخية القصوى.

وبقيت نسبة سكان العالم الذين يواجهون الجوع عند المستوى نفسه تقريبًا لمدة ثلاث سنوات متتالية بعد الارتفاع الحاد الذي شهدته من عام 2019 إلى عام 2021، حيث تشير أحدث التقديرات إلى أن معدل انتشار النقص التغذوي العالمي بلغ نسبة 9.1 في المائة في عام 2023 (الشكل 1) (انظر الإطار 1). ومن حيث عدد السكان، تشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين حوالي 713 و757 مليون شخص (8.9 و9.4 في المائة من سكان العالم، على التوالي) قد عانوا ربما من نقص تغذوي في عام 2023. وعند أخذ النطاق المتوسط بعين الاعتبار (733 مليون شخص)، فإن حوالي 152 مليون شخص إضافي قد واجهوا ربما الجوع في عام 2023 مقارنة بعام 2019.

وتمثّل أفريقيا الإقليم الذي يسجل أعلى معدلات انتشار النقص التغذوي - 20.4 في المائة، مقارنة بنسبة 8.1 في المائة في آسيا، و6.2 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و7.3 في المائة في أوسيانيا (الجدول 1). غير أن آسيا لا تزال موطنًا لأعلى المعدلات: 384.5 ملايين شخص، أو أكثر من نصف مجموع السكان الذين يواجهون الجوع في العالم. وفي أفريقيا، ربما واجه 298.4 ملايين شخص الجوع في عام 2023، مقابل 41 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و3.3 ملايين شخص في أوسيانيا (الجدول 2)

وبالرغم من عدم حدوث أي تغيير في معدل انتشار الجوع على المستوى العالمي، فإن الاتجاهات عبر الأقاليم وضمنها كانت متباينة. وشهد معدل انتشار النقص التغذوي في أفريقيا زيادة مستمرة من عام

الشكل 1 زاد الجوع في العالم بشكل حاد من عام 2019 إلى عام 2021 وبقي عند المستوى نفسه حتى عام 2023

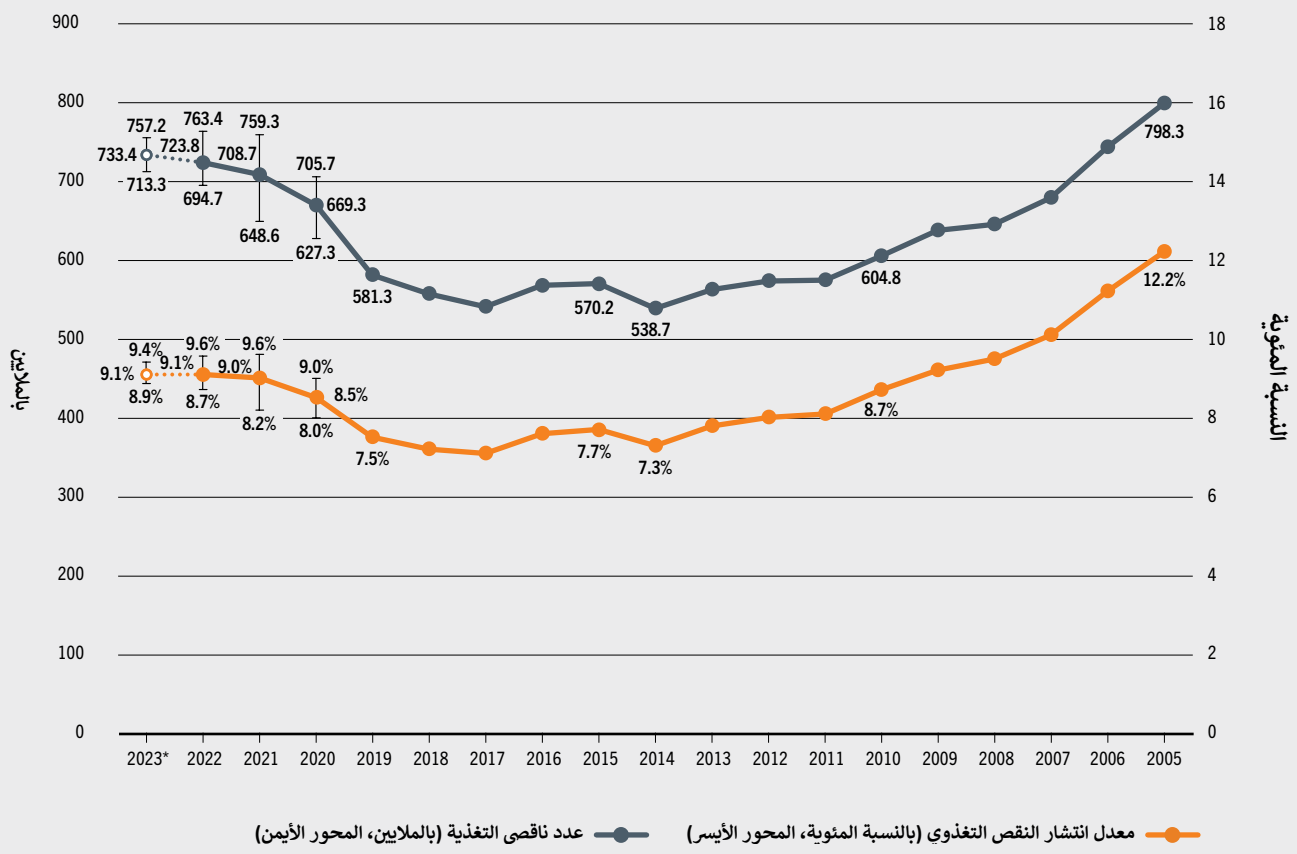

ملاحظات: تظهر الأشرطة الحدود الدنيا والعليا للنطاق التقديري. * تستند الإسقاطات إلى التوقعات الآنية لعام 2023 موضحة بخطوط متقطعة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig01

2015 إلى عام 2023، في حين أن الجوع آخذ في الانخفاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام 2021 وبقي على حاله نسبيًا في آسيا خلال الفترة نفسها (الجدول 1 والجدول 2 والشكل 2).

وفي **أفريقيا**، يشهد الجوع زيادة مطردة منذ عام 2015. وواجه أكثر من شخص واحد من كل خمسة أشخاص يعيشون في أفريقيا الجوع في عام 2023. وزاد الجوع في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا من عام 2022 إلى عام 2023، باستثناء أفريقيا الشرقية وأفريقيا الجنوبية. وبعد الارتفاع المطرد الذي شهده معدل انتشار النقص التغذوي في أفريقيا الشرقية منذ عام 2015، عاد ليشهد انخفاضًا بمقدار نقطة مئوية واحدة في عام 2023 ليصل إلى نسبة 28.6 في المائة (138.5 ملايين شخص). غير أن حوالي نصف الأشخاص الذين واجهوا الجوع في أفريقيا في عام 2023 كانوا يعيشون في هذا الإقليم الفرعي. وفي أفريقيا الجنوبية، بقي معدل انتشار النقص التغذوي دون تغيير نسبيًا من عام 2022 إلى عام 2023 بعد ثلاث سنوات متتالية من الزيادات. ومن ناحية أخرى، في أفريقيا الوسطى، ارتفع معدل انتشار النقص التغذوي بشكل حاد في الفترة من 2022 إلى 2023، حيث زاد بنسبة 3.3 نقاط مئوية - وهي تُعتبر أكبر زيادة مئوية في أي إقليم فرعي في العالم - ليصل إلى 30.8 في المائة (62.2 مليون شخص) في عام 2023. وتدهور الوضع أيضًا في أفريقيا الغربية، حيث ارتفع معدل انتشار النقص التغذوي بشكل حاد من عام 2019 إلى عام 2020، وتبعت ذلك زيادة أقل

الإطار 1 تحديثات في سلسلة تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي

كما هو الحال في كل إصدار من هذا التقرير، فإنه بدلًا من مجرد إضافة نقطة بيانات جديدة إلى السلسلة القائمة، جرت مراجعة السلسلة الكاملة لتقديرات معدل انتشار النقص التغذوي منذ عام 2000 لتعكس البيانات والمعلومات المنقحة أو الإضافية التي تلقتها المنظمة منذ إصدار السنة السابقة. وفي بعض الحالات، تتعلق المعلومات الجديدة بالسنوات الماضية، ويُعتبر ذلك سببًا يتطلب مراجعة السلسلة بأكملها، ويُدعى القرّاء إلى تجنب مقارنة الأرقام عبر الإصدارات المختلفة من التقرير.

وفي هذا الإصدار، استلزم التنقيح الرئيسي التعبير عن التقديرات المنقحة لدرجة انعدام المساواة في الحصول على الأغذية بين الفئات السكانية القطرية، كما تم تسجيلها في معيار معامل التباين تبعًا للدخل الذي يدخل في معادلة حساب معدل انتشار النقص التغذوي. ومنذ الإصدار الأخير من هذا التقرير، تمكنت شعبة الإحصاءات في المنظمة من الوصول إلى مجموعات البيانات الجزئية الكاملة لما مجموعه 14 دراسة استقصائية من 13 بلدًا، وتمت معالجة هذه البيانات لتحديث معامل التباين تبعًا للدخل لمجموعات البلدان/السنوات التالية: الأردن (2017) وأرمينيا (2022) وتيمور - ليشتي (2015) وجمهورية مولدوفا (2022) والسنغال (2022) وكازاخستان (2022) وكوت ديفوار (2022) وكوستاريكا (2019) ومالديف (2016) ومالي (2022) والمكسيك (2022) والنيجر (2022) والهند (2011/2012 و2022/2023).

وحلّت معايير معامل التباين تبعًا للدخل المقدّرة حديثًا محل القيم السابقة بالنسبة إلى تلك البلدان والسنوات، والتي قد تكون مبنية على الاستكمال أو على النمذجة. وغالبًا ما يتطلب ذلك أيضًا مراجعة المعيار نفسه في البلد نفسه للسنوات السابقة واللاحقة بهدف التوفيق بين المعلومات القديمة والجديدة من خلال عمليات متسقة للاستكمال والاستقراء (انظر **الملحق 1باء**).

وبالإضافة إلى مراجعة سلسلة معدل انتشار النقص التغذوي في البلدان التي تتوفر فيها بيانات جديدة للدراسات الاستقصائية والمراجعات المقابلة للمجاميع الأساسية الإقليمية والعالمية، فإن أحد الآثار الواضحة للغاية والناتجة من توافر بيانات جديدة من تسع دراسات استقصائية أُجريت بعد عام 2021 يتمثّل في انخفاض عدم اليقين الذي يحيط بتقديرات معدل انتشار النقص التغذوي لعامي 2022 و2023. ويعود السبب في ذلك إلى إدخال الأدلة المباشرة المتعلقة بدرجة عدم المساواة في الحصول على الأغذية في تلك البلدان في التحليل. وفي الإصدارات السابقة من هذا التقرير، أدى المستوى الأعلى نسبيًا من عدم اليقين الناجم عن نقص البيانات الوطنية التي تعكس آثار الجائحة إلى الحاجة إلى إدخال حدود عليا ودنيا للسلسلة في الأعوام 2020، و2021 و2022 (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني). وفي حين أن عدم اليقين الذي يحيط بالوضع الحقيقي السائد في تلك السنوات لن يختفي أبدًا بشكل كامل، إلّا أننا نأمل بأن يبقى الوصول إلى معلومات أكثر تواترًا حول استهلاك الأغذية من عدد أكبر من البلدان متاحًا في المستقبل لجعل تقييماتنا لحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أكثر موثوقية بشكل دائم.

في عام 2021، ثم عاد ليرتفع بشكل أسرع لمدة عامين متتاليين ليصل إلى 16 في المائة (70.4 ملايين شخص) في عام 2023. كما زاد الجوع أيضًا، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ، في الإقليم الفرعي الذي يسجل أدنى معدلات انتشار النقص التغذوي في القارة، وهو أفريقيا الشمالية، وأثّر على 7.8 في المائة من السكان (20.7 ملايين شخص) في عام 2023.

ويعكس اتجاه الجوع في **آسيا** الاتجاه السائد على المستوى العالمي، والذي شهد زيادة حادة من عام 2019 إلى عام 2021، تلا ذلك عامان من عدم التغيير تقريبًا، حيث كان 8.1 في المائة من السكان لا زالوا يواجهون الجوع في عام 2023.

وفي آسيا الوسطى، وبعد الزيادة التي طرأت على معدل انتشار النقص التغذوي من 2.6 في المائة في عام 2019 إلى 3.2 في المائة في عام 2020، شهد في السنوات اللاحقة انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى 3.0 في المائة في عام 2023. وفي جنوب شرق آسيا، ارتفع معدل انتشار النقص التغذوي ببطء من 5.5 في المائة في عام 2019 إلى 6.1 في المائة في عام 2022 وبقي على حاله في عام 2023. وفي آسيا الجنوبية، تمت ملاحظة تقدّم مشجع لمدة عامين على التوالي. وبعد الارتفاع الحاد المسجل في معدل انتشار النقص التغذوي من عام 2019 إلى عام 2021، انخفض من 14.5 في المائة في عام 2021 إلى 13.9 في المائة في عام 2023 - ويعادل ذلك انخفاضًا في عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع بمقدار 7.7 ملايين شخص. وفي المقابل، استمر الوضع في التدهور في آسيا الغربية، حيث يشهد الجوع ارتفاعًا منذ عام 2015، ووصل إلى 12.4 في المائة في عام 2023.

وفي **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، عكس ارتفاع معدلات الجوع لمدة عامين في أعقاب جائحة كوفيد 19- الاتجاه العالمي، غير أن التعافي كان أقوى بشكل كبير. وبعد ارتفاع معدل انتشار النقص التغذوي من 5.6 في

الجدول 1 انتشار النقص التغذوي، 2005–2023

	انتشار النقص التغذوي									
	2005	2010	2015	2017	2018	2019	2020*	2021*	2022*	2023*
	(النسبة المئوية)									
العالم	**12.2**	**8.7**	**7.7**	**7.1**	**7.2**	**7.5**	**8.5**	**9.0**	**9.1**	**9.1**
أفريقيا	**19.9**	**15.9**	**16.0**	**16.7**	**17.1**	**17.4**	**18.8**	**19.3**	**19.9**	**20.4**
أفريقيا الشمالية	7.8	6.2	5.6	6.2	6.2	6.0	6.2	7.1	7.4	7.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	23.0	18.2	18.4	19.2	19.6	20.0	21.7	22.1	22.7	23.2
أفريقيا الشرقية	32.2	24.4	24.5	26.3	26.5	27.4	28.5	29.0	29.6	28.6
أفريقيا الوسطى	33.7	22.7	23.3	23.8	24.5	25.1	27.8	28.2	27.5	30.8
أفريقيا الجنوبية	4.7	7.1	8.3	6.9	7.0	7.1	8.1	9.1	9.5	9.6
أفريقيا الغربية	12.2	11.6	11.5	11.5	12.0	11.8	13.7	13.8	15.0	16.0
آسيا	**13.9**	**9.3**	**7.5**	**6.3**	**6.3**	**6.6**	**7.8**	**8.2**	**8.2**	**8.1**
آسيا الوسطى	13.8	6.4	3.9	3.4	2.9	2.6	3.2	3.2	3.1	3.0
آسيا الشرقية	6.9	2.7	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5	<2.5
جنوب شرق آسيا	17.0	11.6	7.8	5.9	5.7	5.5	5.6	5.8	6.1	6.1
آسيا الجنوبية	20.2	14.9	12.7	10.2	10.2	11.1	13.6	14.5	14.2	13.9
آسيا الغربية	8.7	6.8	9.3	10.2	10.6	10.7	11.0	11.4	12.1	12.4
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	*8.3*	*6.5*	*7.6*	*8.3*	*8.6*	*8.5*	*8.8*	*9.4*	*9.9*	*10.3*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**8.9**	**6.1**	**5.2**	**5.7**	**5.9**	**5.6**	**6.5**	**6.9**	**6.6**	**6.2**
البحر الكاريبي	18.1	14.3	12.8	12.9	13.7	13.8	15.5	15.4	16.8	17.2
أمريكا اللاتينية	8.2	5.5	4.6	5.2	5.3	5.0	5.8	6.3	5.9	5.4
أمريكا الوسطى	7.7	6.4	6.4	6.0	6.0	5.6	5.6	5.8	5.9	5.8
أمريكا الجنوبية	8.4	5.1	3.9	4.9	5.0	4.8	5.9	6.5	5.9	5.2
أوسيانيا	**6.9**	**7.3**	**6.9**	**6.8**	**7.1**	**7.0**	**6.7**	**7.5**	**7.1**	**7.3**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**	**<2.5**

ملاحظات: للاطلاع على التركيبة القطرية لكل مجموع إقليمي/إقليمي فرعي، يمكن الرجوع إلى الملاحظات المتعلقة بالأقاليم الجغرافية في الجداول الإحصائية الواردة في نهاية التقرير. *
تستند القيم إلى التقديرات النقطية؛ ويمكن الاطلاع على قيم الحدود العليا والدنيا للنطاقات المقدّرة للفترة من 2020 إلى 2023 في المواد التكميلية للفصل الثاني.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي.
[تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

المائة في عام 2019 إلى 6.9 في المائة في عام 2021، شهد انخفاضًا لمدة عامين متتاليين، ليصل إلى 6.2 في المائة في عام 2023 - ويمثّل ذلك انخفاضًا يعادل 4.3 ملايين شخص خلال عامين، مدفوعًا بشكل أساسي بالتحسّن في أمريكا الجنوبية. ويُعتبر التقدم مشجعًا، على الرغم من أن معدل انتشار النقص التغذوي لا يزال أعلى بكثير من المستويات المسجلة قبل الجائحة.

وفي الوقت ذاته، يبرز تفاوت ملحوظ في التقدم المحرز على مستوى الأقاليم الفرعية، حيث يؤثر الجوع على نسبة أعلى بكثير من السكان في البحر الكاريبي والنسبة آخذة في التزايد. ويزيد معدل انتشار النقص التغذوي في البحر الكاريبي عن ثلاثة أضعاف نظيره في أمريكا اللاتينية في عام 2023، ويُظهر زيادة ملحوظة من 15.4 في المائة في عام 2021 إلى 17.2 في المائة في عام 2023. ويتناقض ذلك مع الاتجاه السائد في أمريكا الوسطى، حيث شهد معدل انتشار النقص التغذوي ارتفاعًا طفيفًا فقط من 5.6 في المائة في عام 2019 إلى 5.9 في المائة في عام 2022، وأظهر بعد ذلك انخفاضًا هامشيًا في عام 2023. وتم إحراز أكبر تقدم في أمريكا الجنوبية، حيث انخفض معدل انتشار النقص التغذوي لمدة عامين متتاليين بما مجموعه 1.3 نقاط مئوية، ووصل بذلك إلى 5.2 في المائة في عام 2023، وذلك بعد الزيادة

الجدول 2 عدد ناقصي التغذية، 2005–2023

	عدد الأشخاص ناقصي التغذية									
	2005	2010	2015	2017	2018	2019	2020*	2021*	2022*	2023*
	(بالملايين)									
العالم	**798.3**	**604.8**	**570.2**	**541.3**	**557.0**	**581.3**	**669.3**	**708.7**	**723.8**	**733.4**
أفريقيا	**184.4**	**167.4**	**192.1**	**211.6**	**221.2**	**231.0**	**256.5**	**269.6**	**284.1**	**298.4**
أفريقيا الشمالية	14.7	12.8	12.7	14.7	15.0	14.8	15.7	18.3	19.3	20.7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	169.7	154.6	179.4	196.9	206.2	216.2	240.8	251.4	264.8	277.7
أفريقيا الشرقية	95.7	83.7	96.3	109.0	112.7	119.7	128.1	133.7	139.8	138.5
أفريقيا الوسطى	38.3	30.4	36.6	40.0	42.5	44.9	51.3	53.7	54.0	62.2
أفريقيا الجنوبية	2.6	4.2	5.3	4.5	4.6	4.7	5.5	6.2	6.5	6.6
أفريقيا الغربية	33.1	36.4	41.1	43.4	46.5	46.9	56.0	57.8	64.5	70.4
آسيا	**552.6**	**391.4**	**336.3**	**284.9**	**289.6**	**305.7**	**361.7**	**384.6**	**386.5**	**384.5**
آسيا الوسطى	8.2	4.1	2.7	2.4	2.1	1.9	2.4	2.5	2.4	2.3
آسيا الشرقية	105.4	42.8	n.r.	n.r.	n.r.	n.r.	n.r.	n.r.	n.r.	n.r.
جنوب شرق آسيا	95.7	69.8	49.5	38.5	37.7	36.6	37.3	39.0	41.6	41.7
آسيا الجنوبية	325.2	258.4	236.1	194.6	197.3	216.9	268.3	288.6	284.9	280.9
آسيا الغربية	18.2	16.2	24.7	28.0	29.6	30.2	31.5	33.0	35.5	37.1
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	*32.9*	*29.0*	*37.3*	*42.7*	*44.6*	*44.9*	*47.2*	*51.3*	*54.8*	*57.8*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**49.8**	**36.0**	**32.5**	**36.3**	**37.6**	**36.3**	**42.2**	**45.3**	**43.9**	**41.0**
البحر الكاريبي	7.2	5.9	5.5	5.6	6.0	6.0	6.8	6.8	7.5	7.7
أمريكا اللاتينية	42.6	30.1	27.0	30.7	31.7	30.3	35.4	38.5	36.4	33.3
أمريكا الوسطى	11.2	10.0	10.7	10.2	10.4	9.7	9.9	10.3	10.6	10.5
أمريكا الجنوبية	31.4	20.1	16.3	20.5	21.2	20.6	25.4	28.2	25.8	22.8
أوسيانيا	**2.3**	**2.7**	**2.8**	**2.8**	**3.0**	**3.1**	**2.9**	**3.3**	**3.2**	**3.3**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**	**n.r.**

ملاحظات: قيم لم يبلغ عنها لأن معدل الانتشار يقل عن 2.5 في المائة. ويمكن أن تختلف المجاميع الإقليمية عن مجموع الأقاليم الفرعية بسبب التقريب والقيم التي لم يتم الإبلاغ عنها. وللاطلاع على التركيبة القطرية الإقليمية/دون الإقليمية، يمكن الرجوع إلى الملاحظات المتعلقة بالأقاليم الجغرافية في الجداول الإحصائية الواردة في نهاية التقرير. * تستند القيم إلى التقديرات النقطية؛ ويمكن الاطلاع على قيم الحدود العليا والدنيا للنطاقات المقدرة للفترة من 2020 إلى 2023 في المواد التكميلية للفصل الثاني.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

الحادة التي شهدها من 4.8 في المائة في 2019 إلى 6.5 في المائة في 2021 في أعقاب الجائحة. ويعني ذلك أن عدد الأشخاص الذين واجهوا الجوع في أمريكا الجنوبية في عام 2023 كان أقل بمقدار 5.4 ملايين شخص مقارنة بعام 2021.

وعند النظر في هذه النتائج، من المهم أيضًا الأخذ بعين الاعتبار تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتضررة من الأزمات الإنسانية الناشئة والتي قد لا يتم التعبير عنها بشكل كامل في التوقعات الآنية لمعدل انتشار النقص التغذوي لعام 2023 (انظر الإطار 2).

نحو القضاء على الجوع (المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة): التوقعات حتى عام 2030

كما هو الحال في الإصدارات السابقة من هذا التقرير، تم إجراء عملية لتوقّع عدد الأشخاص الذين قد يواجهون الجوع في عام 2030 بناءً على ما يمكن استنتاجه من التوقعات المتاحة للمتغيّرات الديمغرافية ومتغيرات الإنتاجية الزراعية والمتغيرات الاقتصادية الأساسية. وتم الحصول على التوقعات من خلال إسقاط كل من المعايير التي يسترشد بها النموذج المستخدم لتقدير معدل انتشار النقص التغذوي بشكل منفصل (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

الشكل 2 تم إحراز تقدم نحو الحد من الجوع في بعض الأقاليم الفرعية في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكنّ الجوع لا يزال يشهد ارتفاعًا في غرب آسيا والبحر الكاريبي ومعظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا

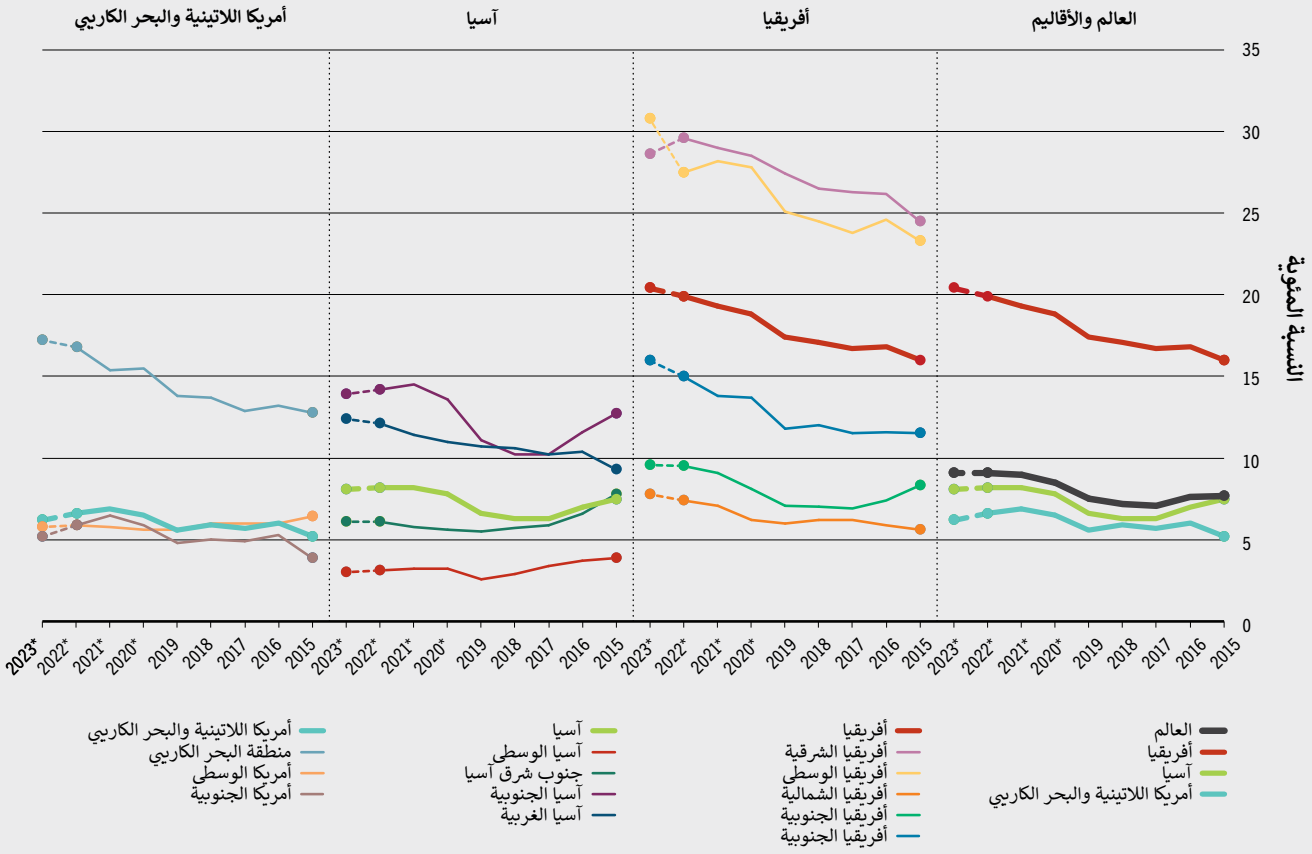

ملاحظات: لا تعرض سوى الأقاليم التي تتاح بيانات عن جميع أقاليمها الفرعية والتي كان معدل انتشار النقص التغذوي فيها أكبر من 2.5 في المائة. ولم تعرض آسيا الشرقية لأن معدل انتشار النقص التغذوي فيها بقي أقل من 2.5 في المائة بصورة مستمرة منذ عام 2010. * تستند القيم إلى النطاقات المتوسطة المتوقعة. ويمكن الاطلاع على النطاقات الكاملة للقيم من عام 2020 إلى عام 2023 في المواد التكميلية للفصل الثاني.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig02

وتُعرض المسارات في إطار سيناريوهين: «الآفاق الحالية»، والذي يهدف إلى التعبير عن التوقعات الحالية لمعدل انتشار النقص التغذوي في عام 2030 بناءً على التوقعات الاقتصادية العالمية المعروضة في إصدار أبريل/نيسان 2024 من قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية في العالم الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛5 و«التوقعات قبل جائحة كوفيد19-»، الذي تمت معايرته ليعكس وضع الاقتصاد العالمي قبل الجائحة على النحو المعروض في تقرير الآفاق الاقتصادية في العالم الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2019.[6]

ويُظهر السيناريو الحالي أن 582 مليون شخص، أي 6.84 في المائة من سكان العالم، سيعانون من النقص التغذوي المزمن في عام 2030، ما يشير إلى التحدي الهائل الذي يواجه تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) (الشكل 3). ويعني ذلك زيادة عدد من يعانون النقص التغذوي بحوالي 130 مليون شخص بالمقارنة مع سيناريو «التوقعات قبل جائحة كوفيد- 19».

الشكل 3 تشير الأعداد المتوقعة لمن يعانون النقص التغذوي إلى أن العالم بعيد جدًا عن المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030

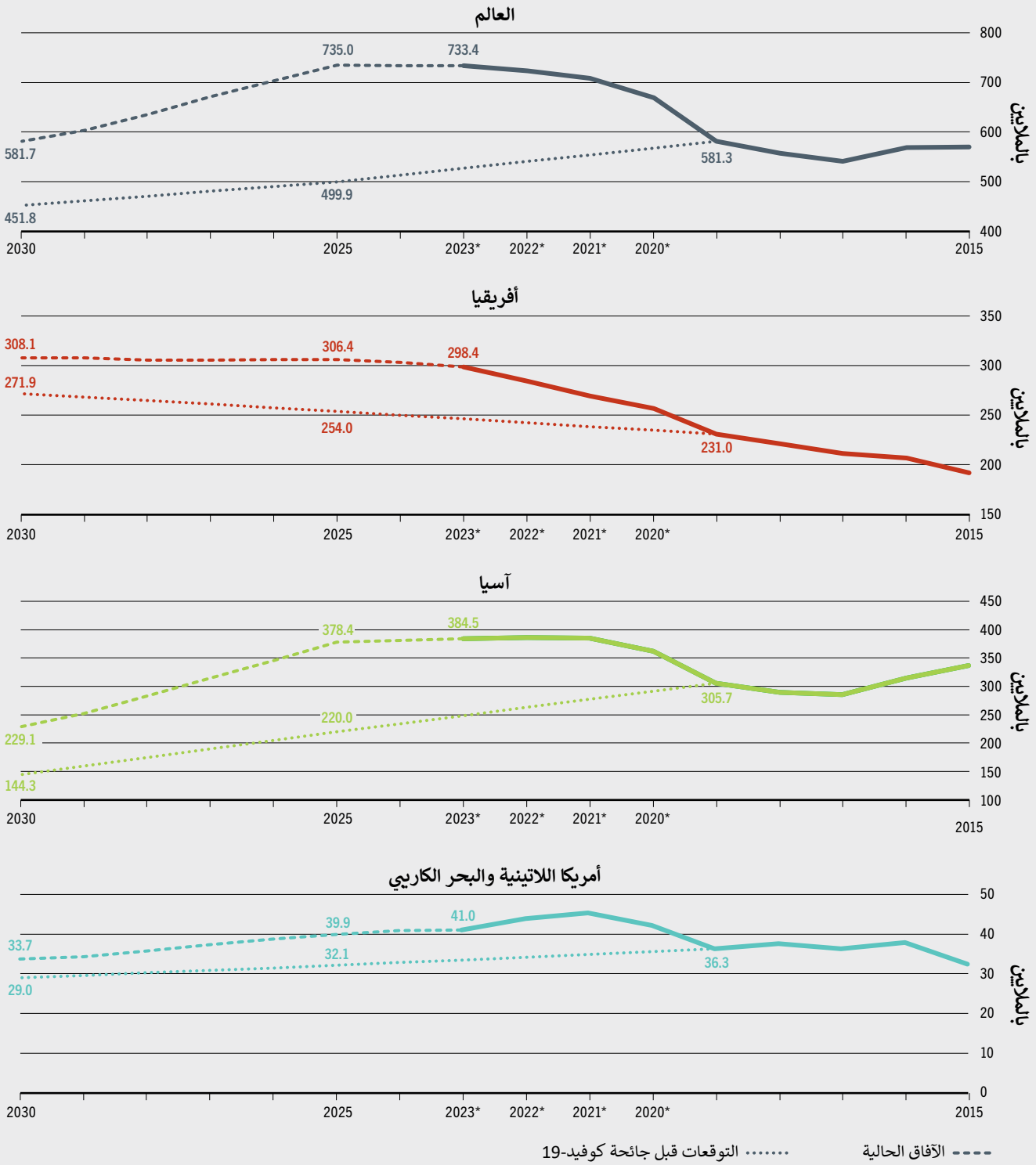

ملاحظة: لا تعرض سوى الأقاليم التي تتاح بيانات عن جميع أقاليمها الفرعية والتي كان معدل انتشار النقص التغذوي فيها أعلى من 2.5 في المائة *تستند قيم عام 2023 إلى النطاقات المتوسطة المتوقعة.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig03

الإطار 2 تؤدي الأزمات الإنسانية المتفاقمة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد وتهدد الحق في الغذاء الكافي في العديد من الأماكن في العالم

أثناء إعداد هذا الإصدار من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، استمرت الأزمات الإنسانية المتفاقمة في تقويض الأمن الغذائي وإعمال الحق في الغذاء الكافي في العديد من البلدان. وبغية إبلاغ صانعي القرار بهذا الوضع المتطور، يعرض التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية1 تفاصيل انعدام الأمن الغذائي الحاد في مجموعة من البلدان المعرّضة حاليًا لحالات الأزمات الغذائية. ويُعدّ كل من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم والتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية بمثابة جهود متعددة الشراكات توفر تحليلات دولية للأمن الغذائي، ولكن يجب على القراء إدراك الاختلاف بين التقريرين في الأهداف والنطاق الجغرافي، فضلًا عن اعتمادهما في تحليلاتهما على بيانات ومنهجيات مختلفة بشكل واضح.

ويتمثل أحد الفروق المهمة في أنه من خلال الإبلاغ عن مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، فإن تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لديه هدف واسع النطاق يتمثل في رصد انعدام الأمن الغذائي المزمن - الذي يُعرّف بأنه انعدام في الأمن الغذائي يستمر بمرور الزمن، وينشأ بشكل أساسي عن أسباب هيكلية - في جميع البلدان بصورة منتظمة. ومن ناحية أخرى، يركّز التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية على انعدام الأمن الغذائي الحاد، والذي يشير إلى أي مظهر من مظاهر انعدام الأمن الغذائي في نقطة زمنية محدَّدة وبدرجة من الشدة تُهدِّد الحياة أو سُبل العيش أو كليهما معًا، بصرف النظر عن أسبابه أو سياقه أو مدته. وتستند تحليلات انعدام الأمن الغذائي الحاد التي يتم الإبلاغ عنها في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية بشكل رئيسي إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق، وهي تختلف بشكل كبير عن تلك التي تسترشد بها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.2 ونظرًا إلى أن التوقيت المناسب يُعتبر أمرًا جوهريًا في حالات الأزمات، يتم إجراء تقييمات سريعة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق من قبل فرق محلية من المحللين من خلال عملية تشاورية بين شركاء الأمن الغذائي الرئيسيين في البلاد، بما في ذلك النظراء الحكوميين، بهدف إيجاد التقاطع بين كافة أجزاء الأدلة المتاحة جزئيًا في بعض الأحيان، بما في ذلك البيانات المستمدة من مصادر رسمية وغير رسمية والتي عادة ما يتم جمعها واستخدامها من قبل المجتمع الإنساني الدولي.

ووفقًا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024، واجه حوالي 282 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 59 بلدًا/إقليمًا يعاني من أزمة غذائية تم إدراجه في التحليل في عام 2023.* وتمثلت البلدان الخمسة التي يعيش فيها أكبر عدد من الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بالترتيب التنازلي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا والسودان وأفغانستان وإثيوبيا، في حين كانت البلدان التي واجهت فيها الحصة الأكبر من السكان الذين تناولهم التحليل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد هي فلسطين (قطاع غزة) وجنوب السودان واليمن والجمهورية العربية السورية وهايتي. وتواجه نسبة مائة في المائة من سكان قطاع غزة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما هو الحال بالنسبة إلى أكثر من نصف سكان جنوب السودان واليمن والجمهورية العربية السورية، وحوالي نصف سكان هايتي.

ومن المتوقع أن يواجه أكثر من 705 000 شخص في خمسة بلدان/أقاليم** مستويات كارثية (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق) من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2023، معظمهم (576 000) في قطاع غزة. ويشهد قطاع غزة أشد أزمة غذائية تم تسجيلها منذ البدء بإجراء تقييمات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وبحلول أواخر عام 2023، تم تصنيف جميع السكان البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة على أنهم يواجهون ظروف أزمة أو ما هو أسوأ (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، وكان 80 في المائة من السكان نازحين داخليًا. وحذر موجز للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي خاص بغزة3 بتاريخ 18 مارس/آذار 2024 من خطر المجاعة الوشيك، حيث واجه أكثر من ربع السكان مستويات كارثية (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) من انعدام الأمن الغذائي الحاد، والذي كان من المتوقع حينها أن يتسع نطاقه ليهدد نصف عدد السكان - 1.1 مليون نسمة - بحلول يوليو/تموز 2024 إذا استمرت الأعمال العدائية وتقييد الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

كما ساهم تفاقم النزاع في السودان في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد بشكل استثنائي، حيث يواجه أكثر من 20 مليون شخص ظروف أزمة أو أسوأ (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) خلال الموسم الأعجف في الفترة يونيو/حزيران - سبتمبر/أيلول في عام 2023. وبات السودان يمثّل أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم ويعيش فيه أعلى عدد من الأشخاص الذين يواجهون مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في العالم - 6.3 ملايين شخص.

كما أدى تفاقم النزاع والعنف والنزوح الداخلي إلى تفاقم الأزمة الغذائية في هايتي، حيث واجه حوالي 5 ملايين شخص، أي نصف السكان، انعدام الأمن الغذائي الحاد بمستوى الأزمة أو أسوأ (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، بما في ذلك 1.8 ملايين شخص واجهوا مستويات طارئة (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي(خلال الموسم الأعجف في الفترة مارس/آذار - يونيو/حزيران 2023.

وفي جنوب السودان، كان ما يُقدّر بحوالي 7.8 ملايين شخص - أي 63 في المائة من السكان - يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) خلال الموسم الأعجف في الفترة أبريل/نيسان - يوليو/تموز 2023، بما في ذلك 2.9 ملايين شخص في فئة الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) و43 000 في فئة الكوارث (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). ويواجه حوالي 13 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية و18 مليون شخص في اليمن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وتُعتبر هذه الأزمات من ضمن الأزمات الإنسانية الأشد خطورة في العالم وهي تفرض تحديات هائلة في وجه إعمال الحق في الغذاء الكافي. وهناك حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات الطارئة في مجال الزراعة والتغذية والأغذية، إلى جانب إنهاء الأعمال العدائية، والوصول إلى الفئات السكانية المحتاجة، وإعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات الأساسية الضرورية لضمان سبل عيش السكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية. إن بذور السلام المستقبلي والأمن الغذائي والرخاء المشترك يجب أن تُزرع اليوم.

ملاحظات: * إن المستويات العالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد هي المستويات التي تتوافق مع المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي («الأزمة») أو أسوأ. انظر دليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للاطلاع على المزيد من التفاصيل.4 ويعرّف التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية الأزمة الغذائية على أنها حالة يتطلب فيها انعدام الأمن الغذائي الحاد اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية وإنقاذ الأرواح وسبل العيش على المستويات المحلية أو الوطنية ويتجاوز الموارد والقدرات المحلية على الاستجابة. ** بوركينا فاسو وجنوب السودان والصومال فلسطين (قطاع غزة) ومالي.

» يبين الشكل 3 أيضًا كيف يُتوقع حاليًا أن يتطور الوضع في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتُعتبر المسارات المختلفة واضحة، وتشير إلى أنه من المتوقع أن يحصل كل التقدم المحرز في مكافحة الجوع في آسيا عمليًا، مع حدوث تعافٍ كبير في النصف الثاني من العقد، حيث من المتوقع أن ينخفض عدد من يعانوا من النقص التغذوي من العدد الحالي البالغ 384 مليون شخص إلى 229 مليون شخص بحلول عام 2030، ما يخفض معدل انتشار النقص التغذوي إلى النصف تقريبًا (4.8 في المائة بحلول عام 2030). وستحد أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع المزمن بوتيرة أبطأ، وذلك بمقدار 8 ملايين شخص، وستقوم بخفض معدل انتشار النقص التغذوي إلى أقل من 5 في المائة بحلول عام 2030. ويُظهر هذان الإقليمان تباينًا حادًا مع أفريقيا، والتي من المتوقع أن يزيد عدد السكان الذين يواجهون الجوع المزمن فيها بمقدار 10 ملايين شخص (18 في المائة من السكان) بحلول عام 2030. وفي غياب تسريع الجهود وزيادة حشد الموارد، وفي ظل التوقعات الحالية، فإن القارة لن تتمكن من تحقيق استقرار في الوضع إلّا عند مستوى الجوع المرتفع الموروث من السنوات القليلة الماضية.

المؤشر 2-1-2 لأهداف التنمية المستدامة معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يهدف المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة إلى عالم خال من الجوع، ولكنه يذهب أيضًا أبعد من ذلك بكثير؛ إذ أنه يقدّم رؤية لعالم يحصل فيه جميع السكان على الأغذية الآمنة والمغذية والكافية على مدار السنة. ويتتبّع المؤشر 2-1-2 لأهداف التنمية المستدامة - معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي - التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف الأكثر طموحًا، والذي يتمثل في جوهره في إعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع.

وتُظهر التقديرات الجديدة أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، لا يزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كوفيد- 19، وشهد تغيّرًا طفيفًا خلال أربع سنوات (الشكل 4). ومنذ الزيادة الحادة التي شهدها انعدام الأمن الغذائي من عام 2019 إلى عام 2020 أثناء الجائحة، بقيت المستويات على حالها تقريبًا. وفي عام 2023، كان ما يُقدّر بحوالي 28.9 في المائة من سكان العالم - أي 2.33 مليار شخص - يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ما يعني أنهم لم يحصلوا على أغذية كافية بشكل منتظم. وفي حين بقي معدل الانتشار على حاله تقريبًا من عام 2020 إلى عام 2023، إلّا أن عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم زاد مع ذلك بأكثر من 65 مليون شخص بالنظر إلى نمو عدد سكان العالم خلال تلك الفترة (الجدول 3 والجدول 4).

وتشمل هذه التقديرات 10.7 في المائة - أي أكثر من 864 مليون شخص - من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ما يعني أنهم استنفدوا غذاءهم في بعض الأحيان خلال العام، وفي أسوأ الأحوال، أنهم قضوا يومًا كاملًا أو أكثر من دون تناول الطعام. وارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد على المستوى العالمي من 9.1 في المائة في عام 2019 إلى 10.6 في المائة في عام 2020، وبقي على حاله منذ ذلك الحين.

عند مقارنة الأوضاع في مختلف أقاليم العالم في عام 2023، تبقى أفريقيا هي الإقليم الذي تواجه فيه أعلى نسبة من السكان انعدام الأمن الغذائي. ويبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أفريقيا (58 في المائة) حوالي ضعف المتوسط العالمي، في حين يُعتبر معدل الانتشار في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوسيانيا أقرب إلى التقدير العالمي وأقلّ منه قليلًا - 24.8، و28.2 و26.8 في المائة على التوالي. وفي الفترة من عام 2022 إلى عام 2023، بقي انعدام الأمن الغذائي بمستويات معتدلة أو شديدة على حاله تقريبًا في أفريقيا وآسيا، في حين شهد تفاقمًا في أوسيانيا، وإلى حد أقل، في أمريكا الشمالية وأوروبا. وفي المقابل، تم إحراز تقدم ملحوظ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الجدول 3 والجدول 4 والشكل 4).

وفي **أفريقيا**، كان 58 في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023، وواجه 21.6 في المائة انعدام الأمن الغذائي الشديد على الرغم من أن الاختلافات بين الأقاليم الفرعية كانت ملحوظة. وتشهد أفريقيا الوسطى أعلى معدل انتشار لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (77.7 في المائة، أي 157 مليون شخص)، ما يجعلها الإقليم الفرعي الذي يُسجّل فيه أعلى مستوى في العالم. وتليها أفريقيا الشرقية (64.5 في المائة، أي 313 مليون شخص)، وأفريقيا الغربية (61.4 في المائة، أي 270 مليون شخص). وتأثر ربع سكان أفريقيا الجنوبية (17.3 ملايين شخص) وأكثر من ثلث سكان أفريقيا الشمالية (89.4 ملايين شخص) بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023.

كما تُعدّ أفريقيا الوسطى الإقليم الفرعي الذي يُسجل فيه أعلى مستوى من انعدام الأمن الغذائي الشديد في

الشكل 4 مستويات انعدام الأمن الغذائي بقيت من دون تغيير يُذكر على المستوى العالمي من عام 2022 إلى عام 2023، وكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الإقليم الوحيد الذي سجّل انخفاضا ملحوظا

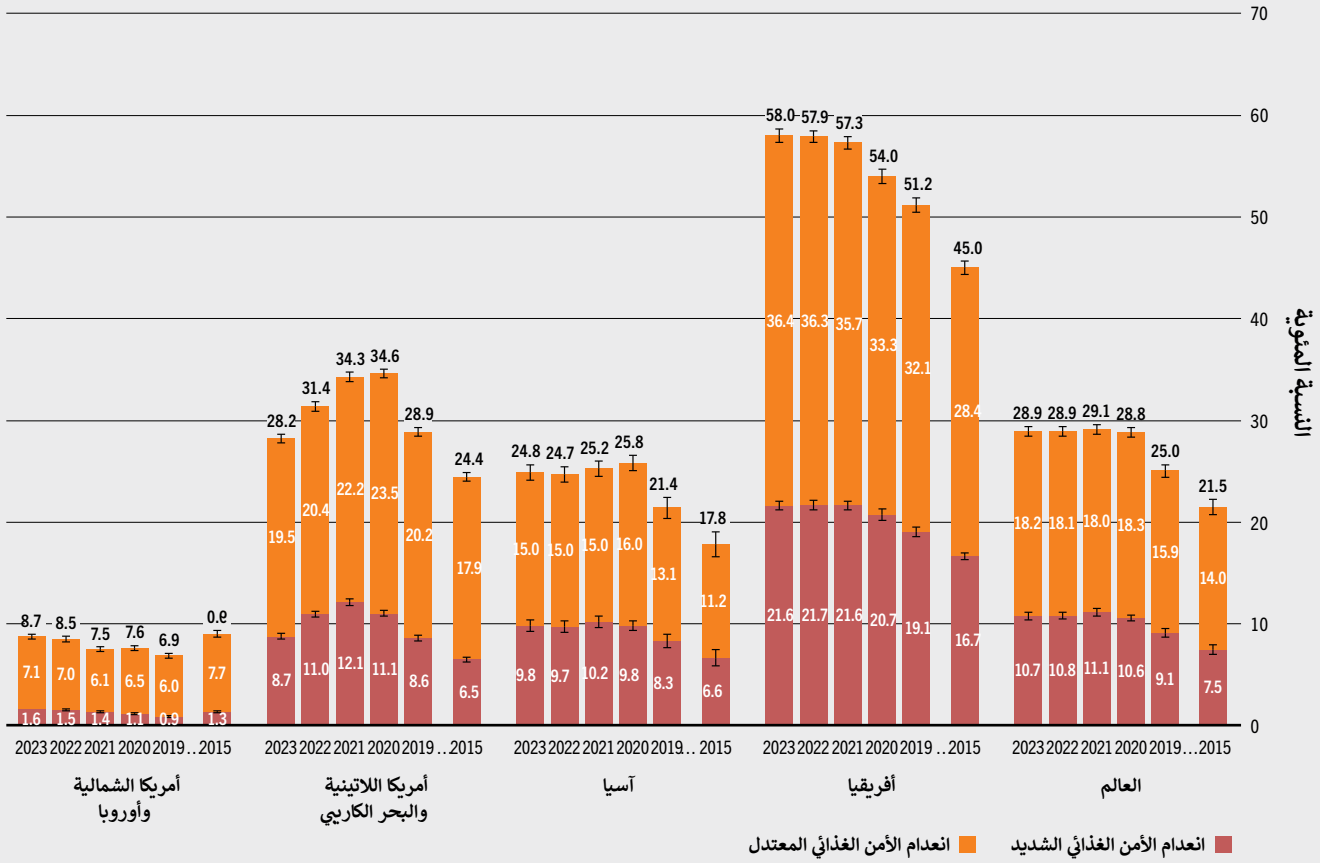

ملاحظة: ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام إلى أقرب فاصلة عشرية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig04

أفريقيا والعالم - 38 في المائة في عام 2023. وفي أفريقيا الشرقية، يعاني 24.2 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الشديد، تليها أفريقيا الغربية (18.8 في المائة)، وأفريقيا الشمالية (11.9 في المائة) وأفريقيا الجنوبية (10.9 في المائة).

وفي الفترة من عام 2022 إلى عام 2023، زادت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على الأقل بشكل هامشي في معظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا، لا سيما في أفريقيا الجنوبية، حيث زادت بنسبة 2.1 نقطة مئوية. ومع ذلك، فقد لوحظ تحسن في أفريقيا الشرقية - وهي أحد الأقاليم الفرعية الأكثر تأثرًا - حيث شهدت انخفاضًا بنسبة 2.6 نقاط مئوية من عام 2022 إلى عام 2023. ويعادل ذلك انخفاض عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بأكثر من 4 ملايين شخص في أفريقيا الشرقية في عام واحد.

وبالتركيز على انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بقي معدل الانتشار على حاله نسبيًا من عام 2022 إلى عام 2023 في أفريقيا الشمالية وأفريقيا الوسطى وأفريقيا الجنوبية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لأسباب تتعلق بتوفر

الجدول3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015–2023

	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد							معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد						
	2015	...	2019	2020	2021	2022	2023	2015	...	2019	2020	2021	2022	2023
	(النسبة المئوية)							(النسبة المئوية)						
العالم	**7.5**	**...**	**9.1**	**10.6**	**11.1**	**10.8**	**10.7**	**21.5**	**...**	**25.0**	**28.8**	**29.1**	**28.9**	**28.9**
أفريقيا	**16.7**	**...**	**19.1**	**20.7**	**21.6**	**21.7**	**21.6**	**45.0**	**...**	**51.2**	**54.0**	**57.3**	**57.9**	**58.0**
أفريقيا الشمالية	9.0	...	8.7	9.5	11.2	12.0	11.9	26.2	...	28.8	30.2	34.0	32.4	33.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	18.5	...	21.4	23.3	24.0	23.8	23.8	49.4	...	56.3	59.4	62.5	63.6	63.3
أفريقيا الشرقية	20.8	...	23.6	26.3	26.7	25.8	24.2	56.3	...	62.8	65.1	64.7	67.1	64.5
أفريقيا الوسطى	n.a.	...	n.a.	35.6	37.1	37.8	38.0	n.a.	...	n.a.	69.9	75.1	77.1	77.7
أفريقيا الجنوبية	9.1	...	9.2	11.0	11.0	10.9	10.9	21.5	...	21.9	24.6	24.6	22.8	24.9
أفريقيا الغربية	11.0	...	14.5	16.4	17.1	17.3	18.8	39.3	...	48.7	54.1	60.6	60.1	61.4
آسيا	**6.6**	**...**	**8.3**	**9.8**	**10.2**	**9.7**	**9.8**	**17.8**	**...**	**21.4**	**25.8**	**25.2**	**24.7**	**24.8**
آسيا الوسطى	1.4	...	2.3	4.8	5.0	4.6	3.4	9.1	...	13.5	17.8	20.1	17.4	16.6
آسيا الشرقية	0.8	...	1.3	2.0	1.0	1.0	1.0	5.9	...	7.4	7.8	6.1	6.2	6.3
جنوب شرق آسيا	1.9	...	1.8	2.1	2.6	2.6	2.9	14.6	...	14.5	15.6	17.0	16.9	17.1
آسيا الجنوبية	13.2	...	16.3	18.8	20.2	19.0	19.1	27.7	...	34.3	43.1	41.9	41.0	41.1
آسيا الغربية	9.7	...	11.0	12.2	13.2	13.8	13.3	32.0	...	32.4	37.5	41.0	38.3	37.5
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	*9.3*	*...*	*9.9*	*10.9*	*12.3*	*13.0*	*12.6*	*29.3*	*...*	*30.7*	*34.1*	*37.7*	*35.6*	*35.8*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**6.5**	**...**	**8.6**	**11.1**	**12.1**	**11.0**	**8.7**	**24.4**	**...**	**28.9**	**34.6**	**34.3**	**31.4**	**28.2**
البحر الكاريبي	n.a.	...	n.a.	32.3	25.7	28.1	28.6	n.a.	...	n.a.	65.3	59.4	60.5	58.8
أمريكا اللاتينية	4.7	...	7.1	9.5	11.1	9.7	7.3	21.8	...	26.6	32.4	32.5	29.3	26.0
أمريكا الوسطى	6.4	...	7.2	7.3	7.8	8.1	7.6	28.9	...	29.9	34.2	31.2	28.6	28.2
أمريكا الجنوبية	4.0	...	7.0	10.5	12.5	10.4	7.2	18.9	...	25.3	31.7	33.0	29.6	25.1
أوسيانيا	**8.4**	**...**	**9.5**	**8.6**	**10.1**	**9.3**	**10.4**	**21.3**	**...**	**24.3**	**23.2**	**24.0**	**24.1**	**26.8**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**1.3**	**...**	**0.9**	**1.1**	**1.4**	**1.5**	**1.6**	**9.0**	**...**	**6.9**	**7.6**	**7.5**	**8.5**	**8.7**
أوروبا	1.5	...	0.9	1.3	1.7	1.8	2.0	8.4	...	6.5	7.3	7.5	7.9	8.2
أوروبا الشرقية	1.5	...	0.8	1.4	1.7	1.9	1.9	11.7	...	8.3	10.2	10.5	10.6	10.8
أوروبا الشمالية	1.8	...	0.9	1.2	1.8	2.0	3.0	6.8	...	5.1	4.2	4.5	6.6	7.7
أوروبا الجنوبية	1.4	...	1.3	2.0	1.7	1.4	1.3	7.4	...	6.9	8.0	6.9	6.4	6.2
أوروبا الغربية	1.4	...	0.7	0.8	1.7	1.8	2.0	5.0	...	4.3	3.9	4.9	5.7	6.1
أمريكا الشمالية	1.0	...	0.8	0.7	0.7	0.9	1.0	10.3	...	7.6	8.3	7.5	9.7	9.8

ملاحظات: غير متاح، لأن البيانات غير متاحة سوى لعدد محدود من البلدان التي تمثّل أقل من 50 في المائة من السكان في الإقليم. وتشمل التقديرات لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الفترة من 2014 إلى 2019 بلدان البحر الكاريبي التي يمثّل سكانها مجتمعين 30 في المائة فقط من سكان هذا الإقليم الفرعي، في حين تشمل التقديرات من عام 2020 حتى عام 2023 بلدان البحر الكاريبي التي يمثّل سكانها مجتمعين ما بين 60 في المائة و65 في المائة من سكان الإقليم الفرعي. والبلدان المدرجة في تقديرات عام 2023 لإقليم البحر الكاريبي الفرعي هي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وهايتي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

الجدول4 عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، والمعتدل أو الشديد، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، 2015–2023

	عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد							عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد						
	2015	...	2019	2020	2021	2022	2023	2015	...	2019	2020	2021	2022	2023
	(بالملايين)							(بالملايين)						
العالم	**554.1**	**...**	**706.1**	**827.9**	**880.0**	**861.7**	**864.1**	**1 595.2**	**...**	**1 942.6**	**2 259.9**	**2 302.9**	**2 306.6**	**2 325.5**
أفريقيا	**200.0**	**...**	**253.0**	**282.0**	**301.5**	**309.0**	**315.5**	**540.6**	**...**	**679.3**	**734.8**	**798.7**	**826.3**	**846.6**
أفريقيا الشمالية	20.5	...	21.5	23.8	28.7	31.1	31.4	59.9	...	71.2	75.9	86.9	84.3	89.4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	179.6	...	231.5	258.2	272.8	277.9	284.2	480.7	...	608.1	659.0	711.8	742.0	757.3
أفريقيا الشرقية	81.8	...	103.2	118.2	123.0	122.1	117.2	221.3	...	274.7	292.5	298.3	317.2	313.0
أفريقيا الوسطى	n.a.	...	n.a.	65.7	70.6	74.0	76.8	n.a.	...	n.a.	128.9	142.9	151.2	157.0
أفريقيا الجنوبية	5.8	...	6.1	7.4	7.5	7.5	7.6	13.7	...	14.6	16.6	16.7	15.6	17.3
أفريقيا الغربية	39.5	...	57.9	66.9	71.7	74.3	82.6	140.9	...	193.7	220.9	253.8	257.9	270.0
آسيا	**295.6**	**...**	**383.4**	**457.2**	**479.1**	**459.2**	**467.3**	**794.4**	**...**	**989.2**	**1 204.1**	**1 184.7**	**1 167.0**	**1 181.0**
آسيا الوسطى	1.0	...	1.7	3.6	3.8	3.5	2.7	6.3	...	9.9	13.3	15.3	13.4	12.9
آسيا الشرقية	12.4	...	21.4	33.4	17.0	16.0	17.2	95.7	...	123.0	129.0	102.3	103.4	105.2
جنوب شرق آسيا	12.0	...	12.3	14.0	17.8	17.9	20.1	92.9	...	96.5	104.5	114.7	115.1	117.7
آسيا الجنوبية	244.7	...	316.9	371.3	402.1	381.1	387.7	514.7	...	668.1	849.8	833.8	822.5	833.4
آسيا الغربية	25.6	...	31.2	35.1	38.4	40.6	39.7	84.8	...	91.6	107.5	118.7	112.5	111.9
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	*46.1*	...	*52.7*	*58.9*	*67.1*	*71.8*	*71.1*	*144.7*	...	*162.8*	*183.4*	*205.6*	*196.9*	*201.2*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**40.4**	**...**	**55.7**	**72.2**	**79.6**	**72.5**	**58.1**	**152.2**	**...**	**186.7**	**225.7**	**224.9**	**207.3**	**187.6**
البحر الكاريبي	n.a.	...	n.a.	14.2	11.4	12.5	12.8	n.a.	...	n.a.	28.7	26.2	26.9	26.3
أمريكا اللاتينية	27.1	...	42.5	58.0	68.2	60.0	45.4	126.4	...	160.4	197.0	198.7	180.4	161.4
أمريكا الوسطى	10.6	...	12.5	12.9	13.8	14.5	13.8	48.4	...	52.2	60.3	55.4	51.3	51.0
أمريكا الجنوبية	16.4	...	30.0	45.2	54.4	45.4	31.6	78.0	...	108.2	136.7	143.3	129.1	110.4
أوسيانيا	**3.4**	**...**	**4.1**	**3.8**	**4.5**	**4.2**	**4.7**	**8.6**	**...**	**10.5**	**10.2**	**10.7**	**10.9**	**12.2**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**14.7**	**...**	**9.9**	**12.7**	**15.3**	**16.9**	**18.3**	**99.4**	**...**	**77.0**	**85.1**	**83.8**	**95.3**	**98.0**
أوروبا	11.2	...	6.8	9.9	12.6	13.3	14.6	62.2	...	48.6	54.2	55.5	58.7	60.7
أوروبا الشرقية	4.5	...	2.4	4.0	4.9	5.5	5.5	34.3	...	24.4	29.9	30.6	30.7	31.1
أوروبا الشمالية	1.9	...	1.0	1.3	1.9	2.1	3.3	7.0	...	5.4	4.4	4.7	7.1	8.3
أوروبا الجنوبية	2.1	...	2.0	3.0	2.6	2.1	1.9	11.3	...	10.5	12.2	10.6	9.7	9.4
أوروبا الغربية	2.7	...	1.4	1.6	3.2	3.6	3.9	9.6	...	8.3	7.7	9.6	11.2	12.0
أمريكا الشمالية	3.5	...	3.0	2.7	2.7	3.5	3.7	37.2	...	28.4	30.9	28.3	36.6	37.2

ملاحظات: غير متاح، لأن البيانات غير متاحة سوى لعدد محدود من البلدان التي تمثّل أقل من 50 في المائة من السكان في الإقليم. وتشمل التقديرات لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الفترة من 2014 إلى 2019 بلدان البحر الكاريبي التي يمثّل سكانها مجتمعين 30 في المائة فقط من سكان هذا الإقليم الفرعي، في حين تشمل التقديرات من عام 2020 حتى عام 2023 بلدان البحر الكاريبي التي يمثّل سكانها مجتمعين ما بين 60 في المائة و65 في المائة من سكان الإقليم الفرعي. والبلدان المدرجة في تقديرات عام 2023 لإقليم البحر الكاريبي الفرعي هي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وهايتي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

» البيانات، فإن الاتجاه في أفريقيا الشمالية قد لا يعكس بشكل كامل الوضع المتدهور بسرعة في السودان نتيجة النزاع الذي اندلع في أبريل/نيسان 2023 (انظر الإطار 2). وشهد انعدام الأمن الغذائي الشديد انخفاضًا طفيفًا في أفريقيا الشرقية في الفترة نفسها، وذلك بنسبة 1.6 نقاط مئوية، في حين ارتفع بشكل طفيف في أفريقيا الغربية.

وبالانتقال إلى **آسيا**، كان 24.8 في المائة من السكان (1.18 مليار شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023، وواجه 9.8 في المائة (467.3 ملايين شخص) انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتعيش الأغلبية في آسيا الجنوبية، حيث واجه 41.1 في المائة من السكان، أي 833.4 ملايين شخص، انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وعانى حوالي نصفهم من انعدام الأمن الغذائي الشديد (387.7 ملايين شخص، أي 19.1 في المائة من سكان ذلك الإقليم الفرعي). وفي آسيا الغربية، عانى 37.5 في المائة (111.9 ملايين شخص) من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وواجه 13.3 في المائة (39.7 ملايين شخص) انعدام الأمن الغذائي الشديد. وكان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أقلّ نسبيًا في آسيا الوسطى (16.6 في المائة، أي 12.9 ملايين شخص) وجنوب شرق آسيا (17.1 في المائة، أي 117.7 ملايين شخص)، وسجل أدنى مستوى له في آسيا الشرقية (6.3 في المائة، أي ما يعادل 105.2 مليون شخص). وكانت نسبة السكان الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد في هذه الأقاليم الفرعية أقلّ بكثير أيضًا، وبلغت: 3.4 في المائة، و2.9 في المائة و1 في المائة في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وآسيا الشرقية، على التوالي.

وتختلف الاتجاهات على مستوى الأقاليم الفرعية في آسيا. وفي آسيا الشرقية، بقيت مستويات انعدام الأمن الغذائي على حالها تقريبًا منذ عام 2021. وفي آسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، بقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي عند كلا مستويي الشدة على حاله تقريبًا من عام 2022 إلى عام 2023. وظهرت علامات على إحراز تقدم في آسيا الغربية خلال الفترة نفسها، على الرغم من أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد كان أعلى بشكل طفيف في عام 2023 مقارنة بعام 2021. وتُعتبر آسيا الوسطى الإقليم الفرعي الوحيد الذي أظهر تقدمًا متسقًا منذ عام 2021، مع انخفاض معدل انعدام الأمن الغذائي عند كلا مستويي الشدة لمدة عامين على التوالي؛ حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بمقدار 2.4 ملايين شخص في آسيا الوسطى في عام 2023 مقارنة بعام 2021، كما واجه عدد أقلّ بمقدار 1 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الشديد.

ويُعتبر إقليم **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** الإقليم الوحيد الذي أحرز تقدمًا في الفترة من 2022 إلى 2023 نحو تحقيق المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وشهد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي انخفاضًا ملحوظًا في الإقليم للعام الثاني على التوالي، وذلك من 31.4 في المائة في عام 2022 إلى 28.2 في المائة في عام 2023 بالنسبة إلى انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ومن 11.0 في المائة إلى 8.7 في المائة بالنسبة إلى انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويعادل ذلك انخفاض عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بمقدار 20 مليون شخص تقريبًا في عام 2023 مقارنة بعام 2022، بما في ذلك انخفاض عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد بأكثر من 14 مليون شخص.

غير أن هناك اختلافات ملحوظة على المستوى الإقليمي الفرعي. وفي عام 2023، تجاوز معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في البحر الكاريبي (58.8 في المائة) ضعف نظيره في أمريكا الوسطى (28.2 في المائة) وأمريكا الجنوبية (25.1 في المائة). وكانت التغييرات من عام 2022 إلى عام 2023 هامشية فقط في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي على الرغم من ارتفاع انعدام الأمن الغذائي الشديد بشكل طفيف في البحر الكاريبي لعامين متتاليين. وفي المقابل، لوحظ تقدم مشجع في أمريكا الجنوبية. وانخفض معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منذ عام 2021، وذلك من 29.6 في المائة في عام 2022 إلى 25.1 في المائة في عام 2023 - أي أن عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد انخفض بمقدار 18.7 ملايين شخص. كما شهد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد في أمريكا الجنوبية انخفاضًا ملحوظًا، وذلك من 10.4 في المائة في عام 2022 إلى 7.2 في المائة في عام 2023 - أي ما يعادل انخفاضًا بنحو 14 مليون شخص.

ويبدو أن انعدام الأمن الغذائي آخذ في الارتفاع في **أوسيانيا**. وارتفع معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بشكل مطرد من 23.2 في المائة في عام 2020 إلى 26.8 في المائة في عام 2023، حيث تم تسجيل زيادة قدرها 2.7 نقاط مئوية في العام الماضي وحده. كما ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد بشكل طفيف في العام الماضي، وذلك من 9.3 في المائة في عام 2022 إلى 10.4 في المائة في عام 2023.

وتفاقم انعدام الأمن الغذائي بشكل طفيف في **أمريكا الشمالية وأوروبا** بين عامي 2022 و2023، على الرغم من أن الفرق لا يزال ضمن هوامش الخطأ الإحصائي. وفي عام 2023، بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 8.2 في المائة في أوروبا و9.8 في المائة في أمريكا الشمالية، في حين واجه 2 في المائة و1 في المائة من السكان، على التوالي، مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي.

ويقدم الشكل 5 نظرة عامة لمقارنة نطاق ونسب انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم وفي الأقاليم. وعلى

الشكل 5 اختلف تركيز انعدام الأمن الغذائي وتوزيعه بحسب الشدة في عام 2023 بشكل كبير عبر أقاليم العالم

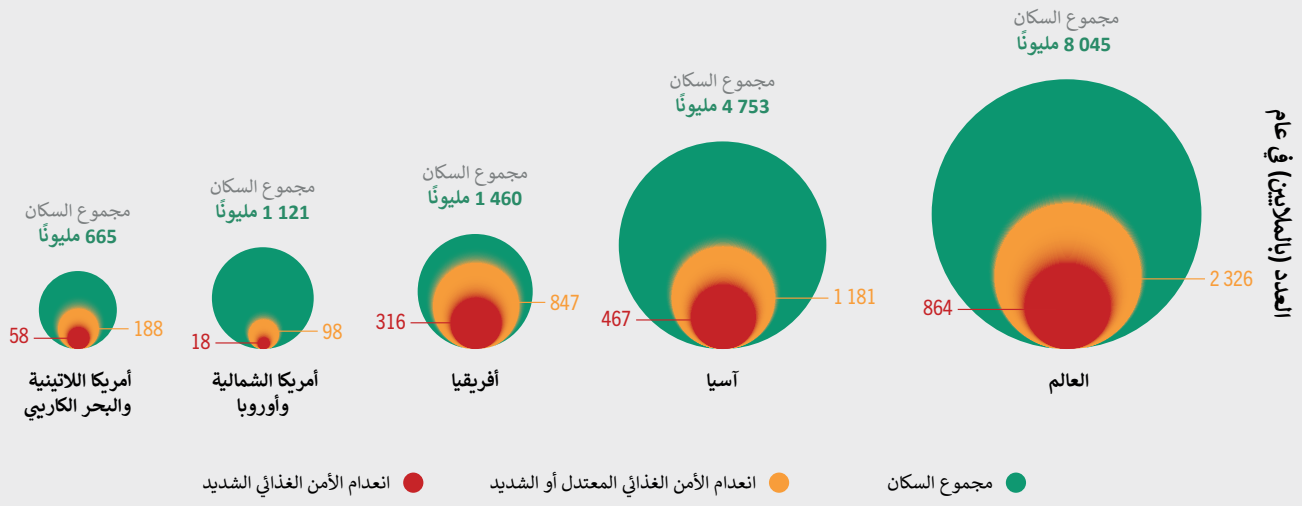

ملاحظة: لا تُعرض سوى الأقاليم التي توافرت بياناتها عن جميع أقاليمها الفرعية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/ تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig05

الرغم من أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في آسيا يبلغ نحو نصف نظيره في أفريقيا، إلّا أن حصة آسيا من عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تُعتبر الأعلى في العالم - 1.18 مليار شخص في آسيا مقابل 847 مليون شخص في أفريقيا. في عام 2023، كان نصف الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، والبالغ عددهم 2.33 مليار شخص، يعيشون في آسيا، في حين كان أكثر من ثلثهم يعيشون في أفريقيا، ونحو 8 في المائة (188 مليونًا) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ونحو 4 في المائة (98 مليونًا) في أمريكا الشمالية وأوروبا. وتتضح أيضًا بعض الاختلافات في نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. ويشكّل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد النسبة الأكبر من إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في آسيا (حوالي 40 في المائة)، تليها أفريقيا (37 في المائة)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (31 في المائة)، وأمريكا الشمالية وأوروبا (18 في المائة).

الاختلافات في انعدام الأمن الغذائي بين المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية وبين الرجال والنساء

يتمثل أحد المبادئ التوجيهية للرؤية التي طرحتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وتساعد المعلومات الأكثر تفصيلًا حول انعدام الأمن الغذائي لمختلف المجموعات السكانية على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الرؤية. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي جمعتها المنظمة لتوليد معلومات مصنفة ذات صلة بشأن انعدام الأمن الغذائي لمجموعات سكانية محددة. أولًا، نظرًا لأن البيانات تستند إلى مرجعية جغرافية، فإنه يمكن أيضًا تحليل الاختلافات بين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية. ثانيًا، بما أن جمع البيانات يتم من أفراد، فمن الممكن النظر في اختلافات شدة انعدام الأمن الغذائي بين الرجال والنساء.

وأُتيحت بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي تستند إلى مرجعية جغرافية للمنظمة لإصدار عام 2023 من هذا التقرير عندما أمكن عرض أول مقارنة **لانعدام الأمن الغذائي بين الفئات السكانية الريفية وشبه الحضرية والحضرية** على

الشكل 6 على المستوى العالمي وفي معظم الأقاليم، يُعتبر معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية أعلى بالمقارنة مع المناطق الحضرية

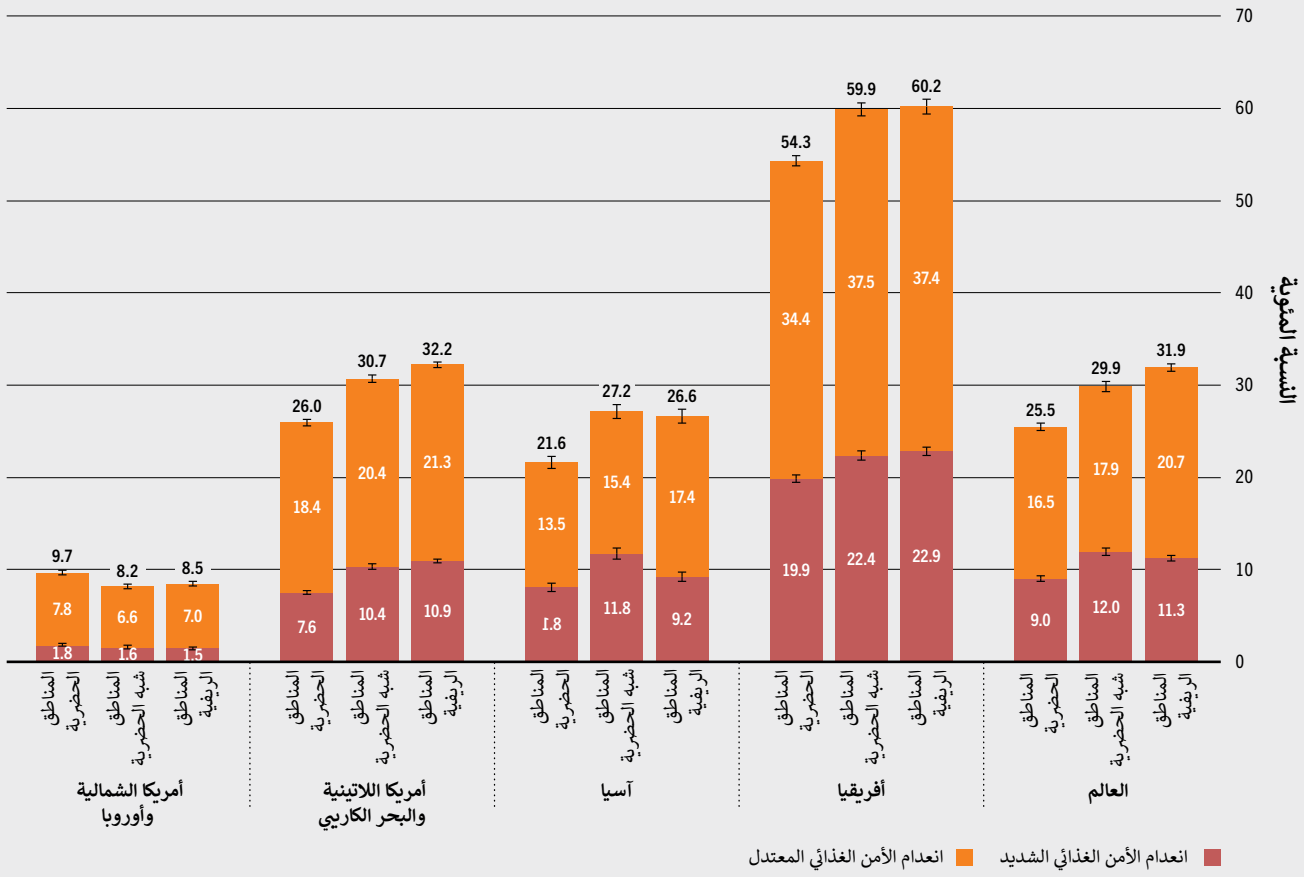

ملاحظة: لا تُعرض سوى الأقاليم التي توافرت بياناتها عن جميع أقاليمها الفرعية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig06

المستويات العالمية والإقليمية والإقليمية الفرعية.[ب] وتستخدم المنظمة تصنيف درجة التحضّر، وهو معيار دولي، للتمييز بين الفئات السكانية الذين تعيش في: (1) المناطق الريفية؛ (2) والمدن والمناطق شبه الكثيفة (المناطق شبه الحضرية)؛ (3) والمدن (المناطق الحضرية)، بالاستناد إلى الكثافة السكانية والحجم، بطريقة قابلة للمقارنة على مستوى العالم.[ج،7]

وكما كان الحال في عام 2022، تُظهر نتائج عام 2023 نمطًا يتمثل بانخفاض انعدام الأمن الغذائي مع زيادة درجة التحضر على المستوى العالمي (الشكل 6).[د] وبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد نسبة 31.9 في المائة في المناطق الريفية مقارنة بنسبة 29.9 في المائة في المناطق شبه الحضرية و25.5 في المائة في المناطق الحضرية. وعلى المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم باستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا، كان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي، على كلا المستويين من الشدة، أعلى بصورة مستمرة في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية. غير أن معدل الانتشار في المناطق شبه الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية يختلف بين الأقاليم. وفي أفريقيا وآسيا، يُعتبر انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد

ب انظر المواد التكميلية للفصل الثاني للاطلاع على تفاصيل حول الطرق المستخدمة للحصول على تقديرات مصنفة.

ج تم تطوير تصنيف درجة التحضّر[7] من قبل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والبنك الدولي وتمت الموافقة عليه في الدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس/آذار 2020.

د انظر الجدول ألف 1-3 في **الملحق 1 ألف** للاطلاع على معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بحسب درجة التحضّر في عام 2023 وبحسب الإقليم والإقليم الفرعي.

الشكل 7 ضاقت الفجوة بين الجنسين في معظم الأقاليم لمدة عامين متتاليين، لكن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بقي أعلى بصورة مستمرة لدى النساء بالمقارنة مع الرجال على مستوى العالم وفي جميع الأقاليم

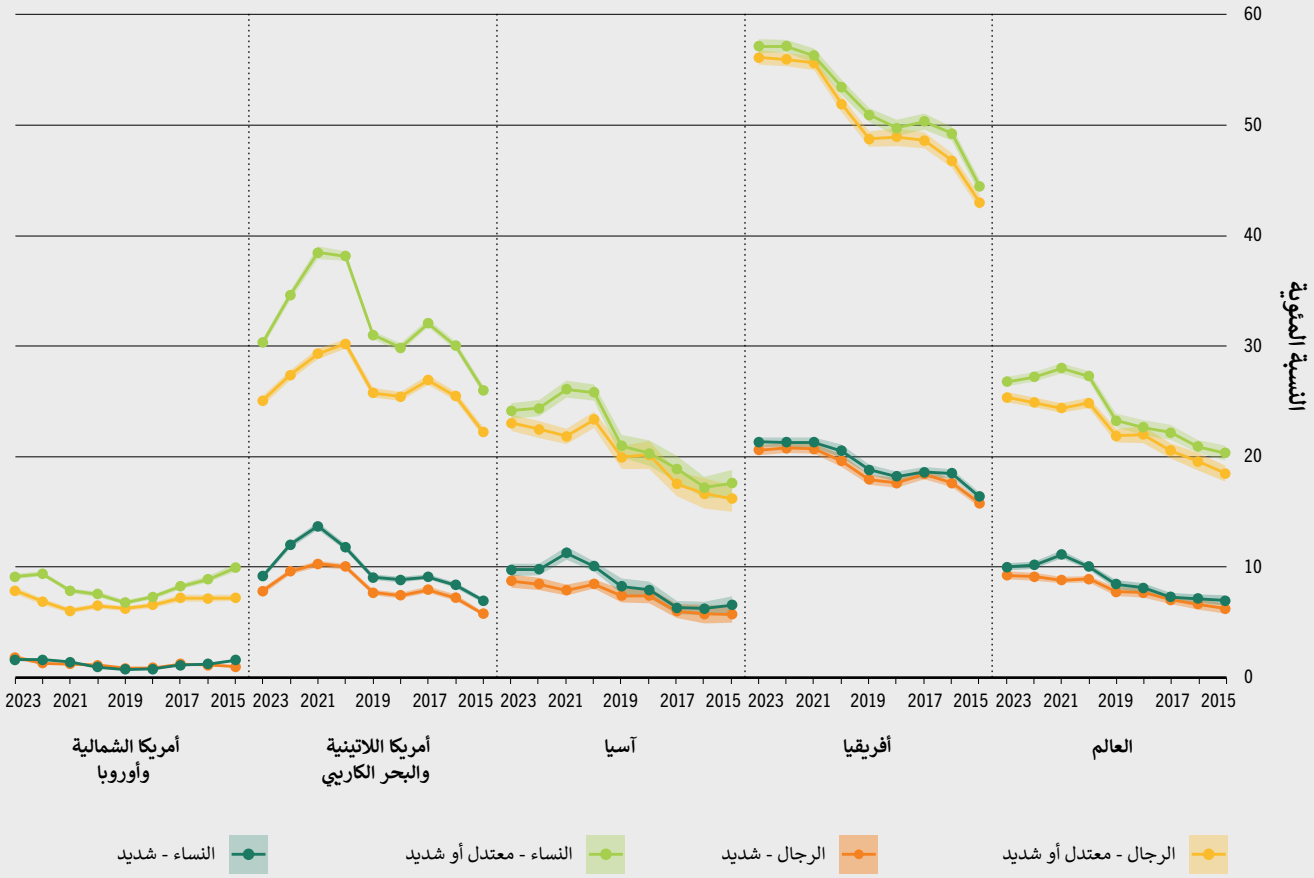

ملاحظة: لا تُعرض سوى الأقاليم التي توافرت بياناتها عن جميع أقاليمها الفرعية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/ تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig07

في المناطق شبه الحضرية مماثلًا لانتشاره في المناطق الريفية، في حين يُعتبر انعدام الأمن الغذائي الشديد في آسيا أكثر انتشارًا بشكل طفيف في المناطق شبه الحضرية. وتُعدّ أمريكا الشمالية وأوروبا، عند النظر إليهما معًا لأغراض هذا التحليل، المنطقة الوحيدة التي يعاني فيها الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية من انعدام الأمن الغذائي أكثر من أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية.

وتظهر مقارنة **حالة انعدام الأمن الغذائي لدى الرجال والنساء** على المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم، منذ إتاحة البيانات لأول مرة في عام 2015، أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي لدى النساء بقي أعلى بصورة مستمرة بالمقارنة مع الرجال. واتسعت الفجوة بين الجنسين بشكل كبير على المستوى العالمي وفي كل الأقاليم باستثناء أفريقيا بين عامي 2019 و2021 في أعقاب جائحة كوفيد-19 العالمية، ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى الأثر غير المتناسب على وظائف النساء ودخلهن والعبء الأكبر الذي يتحملنه والمتمثل في تقديم الرعاية غير المدفوعة الأجر للأطفال غير الملتحقين بالمدارس وأفراد الأسرة المرضى.[8-10] وعلى المستوى العالمي، اتسعت فجوة انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بشكل حاد بين الجنسين من فارق 1.4 نقاط مئوية لدى الرجال والنساء في عام 2019 إلى 3.6 نقاط مئوية في عام 2021، وفي حالة انعدام الأمن الغذائي الشديد، من فارق 0.6 نقاط مئوية إلى 2.3 نقاط مئوية في الفترة نفسها (الشكل 7).[ه]

ه انظر الجدول ألف 1-4 في **الملحق 1 ألف** للاطلاع على معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بحسب نوع الجنس في عام 2023 بحسب الإقليم والإقليم الفرعي.

الإطار 3 هل ترتبط شدة انعدام الأمن الغذائي بخصائص النمط الغذائي الصحي؟ أدلة أوليّة من 28 بلدًا

يتم تحقيق أنماط غذائية صحية من عبر استهلاك مجموعة **متنوعة** من الأغذية التي توفر **المغذّيات الكافية** والمكونات النشطة حيويًا المهمة للصحة، وتناول كمية **متوازنة** من المغذّيات الكلية، و**الاعتدال** في تناول الأغذية والمشروبات التي تزيد من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي، بما في ذلك تلك التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون غير الصحية، والسكريات الحرة و/أو الملح و/أو التي تحتوي على محليات غير سكرية، والتي غالبًا ما تكون عالية التصنيع.[13-19] وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين مفاهيم الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية، إلّا أن العلاقة بينهما ليست واضحة.

وفي حين أنه قد يبدو من البديهي أن احتمالات تحقيق الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لنمط غذائي صحي تُعتبر منخفضة، إلّا أن هذا الارتباط لا يُعدّ واضحًا بسبب عدد كبير من العوامل التي تختلف عبر السياقات، مثل العوامل المتعلقة ببيئات الأغذية، وسلوك المستهلك، والكلفة والقدرة على تحمّل كلفة اتباع نمط غذائي صحي. فعلى سبيل المثال، تبيّن أن انعدام الأمن الغذائي يرتبط بانخفاض استهلاك جميع أنواع الأغذية وارتفاع حصة الطاقة الغذائية المستمدة من الأغذية الأساسية في بعض السياقات، في حين تبيّن في سياقات أخرى أنه يرتبط بانخفاض استهلاك الأغذية المغذية وارتفاع نسبة استهلاك الأغذية الغنية بالطاقة والتي تحتوي على نسبة عالية من الدهون غير الصحية والسكريات والملح.[20]

ولذلك، قد يؤثر انعدام الأمن الغذائي على الأنماط الغذائية بطرق متنوعة يمكن أن تساهم في عدة أشكال من سوء التغذية بما في ذلك النقص التغذوي (التقزّم والهزال ونقص المغذّيات الدقيقة) ولكنها يمكن أن تساهم أيضًا في الوزن الزائد والسمنة.[11,21] غير أنه بالنظر إلى أن معظم الدراسات تجمع بيانات انعدام الأمن الغذائي والمتناول الغذائي باستخدام عينات وطرائق جمع بيانات وطرق تحليل مختلفة، ما يعيق مقارنة النتائج، فإنه كان من الصعب استكشاف الارتباطات بين شدة انعدام الأمن الغذائي وصحة الأنماط الغذائية عبر البلدان.

وتقوم المنظمة بجمع بيانات الأمن الغذائي سنويًا باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي منذ عام 2014 من خلال استطلاع غالوب العالمي. وبدءًا من عام 2021، تم أيضًا جمع بيانات جديدة حول جودة النمط الغذائي في استطلاع غالوب العالمي في عدد متزايد من البلدان باستخدام استبيان جودة النمط الغذائي، ما وفر فرصة لاستكشاف الارتباطات بين انعدام الأمن الغذائي وخصائص النمط الغذائي الصحي بطريقة قابلة للمقارنة عبر البلدان. وقام المشروع العالمي لجودة النمط الغذائي بتطوير استبيان جودة النمط الغذائي والعديد من المقاييس الجديدة الخاصة بالأنماط الغذائية، والمشروع عبارة عن جهد تعاوني بين مؤسسة غالوب وجامعة هارفرد والتحالف العالمي لتحسين التغذية.[22]

وتتضمن المؤشرات الراسخة التي يمكن استخلاصها من بيانات استبيان جودة النمط الغذائي مؤشر نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 49 عامًا واللواتي حققن « الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء»، ما يعني أنهن تناولن أغذية من خمس مجموعات على الأقل من أصل عشر مجموعات غذائية (ما يدل على الحد الأدنى المقبول من مستوى **التنوع** الغذائي).[23]

وتتضمن البيانات التي تم جمعها باستخدام استبيان جودة النمط الغذائي أيضًا مقياسًا جديدًا يهدف إلى عكس مبدأ الاعتدال الغذائي، وتحديدًا من خلال مؤشر «مخاطر الأمراض غير المعدية».* وبالإضافة إلى ذلك، يسمح استبيان جودة النمط الغذائي باستكشاف استهلاك مجموعات غذائية محددة، مثل عدم تناول أي خضراوات

الشكل ألف النسبة المئوية للسكان من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا في 28 بلدًا وحققن الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء بحسب حالة الأمن الغذائي

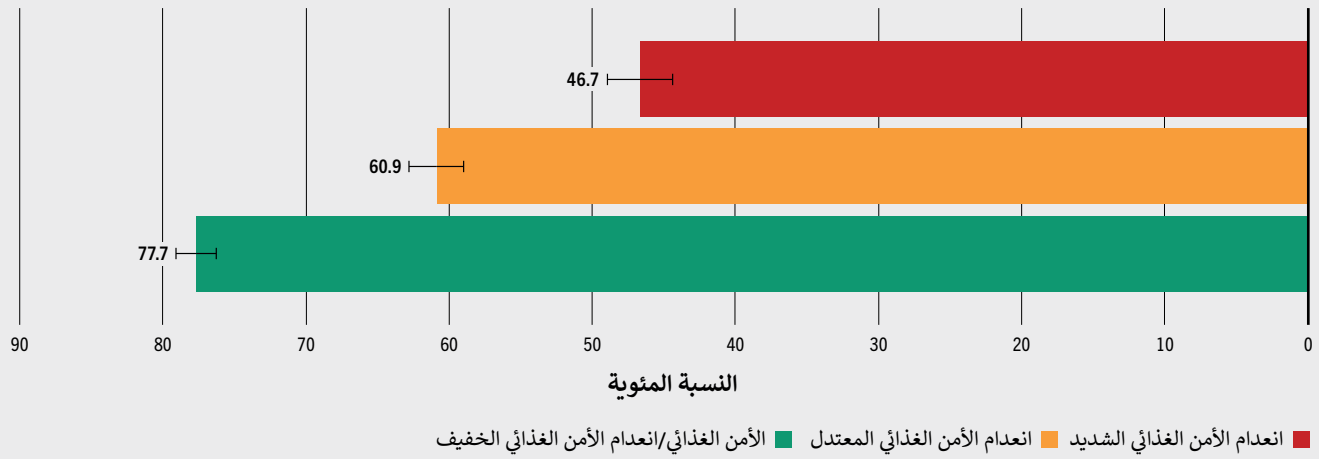

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) بناءً على بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة وبيانات استبيان جودة النمط الغذائي التي جمعها المشروع العالمي لجودة النمط الغذائي، ويرد كلاهما في استطلاع غالوب العالمي لعامي 2021 و2022..

https://doi.org/10.4060/cd1254en-figB03-A

الإطار 3 (يتبع)

أو فاكهة أو الأغذية ذات المصدر الحيواني، بالإضافة إلى قياس استهلاك المجموعات الغذائية المرتبطة بانخفاض مخاطر الإصابة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية (مؤشر «الحماية من الأمراض غير المعدية»*).

وتم تطبيق كل من وحدة الدراسة الاستقصائية لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي واستبيان جودة النمط الغذائي في استطلاع غالوب العالمي، حيث تم جمع كلا النوعين من البيانات من نفس المشاركين البالغة أعمارهم 15 عامًا أو أكثر في 28 بلدًا في عامي 2021 و2022.** وتم استخدام البيانات المجمَّعة من هذه البلدان الثمانية والعشرين لدراسة الارتباط*** بين شدة انعدام الأمن الغذائي بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والالتزام بخصائص نمط غذائي صحي بالاستناد إلى الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء والمقاييس الجديدة المشتقة من استبيان جودة النمط الغذائي.

وارتبطت زيادة شدة انعدام الأمن الغذائي بانخفاض التنوع الغذائي لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا في هذه البلدان الثمانية والعشرين (الشكل ألف). وحققت أقل من 50 في المائة من النساء اللواتي يعانين من انعدام الأمن الغذائي الشديد الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء، في حين حققت أكثر من 77 في المائة من النساء اللواتي لا يعانين من انعدام الأمن الغذائي أو يعانين من انعدام طفيف في الأمن الغذائي الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء. واستمر هذا الارتباط بعد التحكم في مستوى الدخل والتعليم والجنس والإقامة في المناطق الحضرية والريفية وبلد إقامة المستجيبين.

وعند توسيع نطاق التحليل ليشمل جميع السكان البالغين (رجالًا ونساء) في البلدان الثمانية والعشرين، والتحكم في خصائص المستجيبين نفسها المذكورة أعلاه،*** ارتبطت زيادة شدة انعدام الأمن الغذائي بانخفاض احتمالات استهلاك الأغذية ذات المصدر الحيواني وارتفاع احتمالات عدم تناول أي خضراوات أو وفاكهة. كما ارتبطت بانخفاض احتمالات استهلاك نمط غذائي يحمي من الأمراض غير المعدية (استنادًا إلى مؤشر الحماية من الأمراض غير المعدية) وكذلك انخفاض احتمالات استهلاك الأغذية المرتبطة بزيادة خطر الإصابة بالأمراض غير السارية (استنادًا إلى مؤشر مخاطر الأمراض غير المعدية). ويعني ذلك أنه كلما زاد عدد الرجال والنساء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، قلّ عدد المجموعات الغذائية الصحية وغير الصحية التي يستهلكونها. وبمعزل عن ذلك، فإن النتيجة التي مفادها أن زيادة انعدام الأمن الغذائي كانت مرتبطة بانخفاض استهلاك المجموعات الغذائية غير الصحية قد تعطي الانطباع بأن انعدام الأمن الغذائي كان مرتبطًا بتحسن الالتزام بالاعتدال الغذائي. غير أنه في هذه العينة المجمَّعة من البيانات من 28 بلدًا، والتي كان 21 بلدًا ضمنها من البلدان المنخفضة الدخل أو من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تشير شدة انعدام الأمن الغذائي إلى نقص عام في الوصول إلى (أو توفر) جميع المجموعات الغذائية، الصحية منها أو غير الصحية على حد سواء.

وتقوم بعض وكالات الأمم المتحدة بالفعل بجمع بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي والحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء بشكل روتيني في الدراسات الاستقصائية نفسها. ومنذ عام 2022، يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بجمع بيانات الحد الأدنى للتنوع الغذائي لدى النساء من خلال الدراسات الاستقصائية في العديد من البلدان، بما في ذلك تركيا وكابو فيردي والكاميرون ونيبال، للإبلاغ عن المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لبرنامج الإبلاغ المؤسسي عن تقييم الأثر لقياس الأثر المنسوب للمشاريع الاستثمارية للصندوق في كل فترة من فترات تجديد الموارد.

الأنماط الغذائية الصحية وأهداف التنمية المستدامة

يؤدي ضمان أنماط غذائية صحية دورًا محوريًا في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة ويُعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى. غير أنه لا يتم التعبير حاليًا عن الأنماط الغذائية في أي من مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة التي ترصد معدل انتشار النقص التغذوي (الجوع)، وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بناءً على مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والمؤشرات الأربعة للحالة التغذوية (التقزّم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا).[24] وبالتالي فإن الافتقار إلى مؤشر لجودة النمط الغذائي في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يمثّل فجوة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولمعالجة هذه المسألة، أوصت مجموعة من الدول الأعضاء (البرازيل وبنغلاديش وسويسرا وملاوي)، بدعم من المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، بأن يتم إدراج «معدل انتشار الحد الأدنى من التنوع الغذائي» (لدى النساء والأطفال) كمؤشر للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعراض الشامل لعام 2025. ومن شأن إدراج مؤشر بشأن الأنماط الغذائية أن يساعد في سدّ هذه الفجوة المهمة في الفترة النهائية حتى حلول عام 2030 وفي إرشاد الإجراءات اللازمة ليس للقضاء على الجوع فحسب، وإنما أيضًا لضمان التغذية الجيدة والصحة والتنمية للفئات السكانية التي تستند إليها أهداف التنمية المستدامة كافة.

ملاحظات:

* المؤشرات مشتقة من النسبة المئوية للمشاركين الذين حصلوا على قيمة معينة من الدرجات.

** شملت البلدان الثمانية والعشرين ستة عشر بلدًا في أفريقيا، وسبعة بلدان في آسيا، وثلاثة بلدان في أمريكا اللاتينية، وبلدًا واحدًا من كل من أمريكا الشمالية وأوروبا. ومن بين هذه البلدان، كان 21 بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المنخفضة الدخل من الشريحة الدنيا، وسبعة بلدان من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أو البلدان المرتفعة الدخل. وتم جمع بيانات استبيان جودة النمط الغذائي ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في استطلاع غالوب العالمي في 19 بلدًا في عام 2021 و10 بلدان في عام 2022. وأُجريت دراسة استقصائية في أحد البلدان مرتين في سنتين مختلفتين.

*** في هذا الإطار، تتم دراسة الارتباط باستخدام كل من نموذجي الارتباط والتراجع، حيث تم استخدام الأخير أيضًا لأغراض التحكم في تأثير المتغيرات الأخرى. ولا يعني الارتباط بالضرورة وجود علاقة سببية. انظر المذكرة المنهجية الخاصة بالتحليل في المواد التكميلية للفصل الثاني.

» وضاقت الفجوة بين الجنسين بشكل ملحوظ في عام 2022 في ظل انحسار الجائحة واضطراباتها غير المسبوقة، وتشير البيانات الجديدة إلى أنها استمرت في التقلص في عام 2023. وعلى المستوى العالمي، انخفض الفارق المئوي في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى الرجال والنساء إلى 2.3 في عام 2022 وتقلص بشكل أكبر في عام 2023 ليصل إلى 1.3. وبالنسبة إلى انعدام الأمن الغذائي الشديد، ضاقت الفجوة إلى نقطة مئوية واحدة في عام 2022 وظلت على حالها تقريبًا في عام 2023.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن السبب في تقلص الفجوة بين الجنسين يرجع في جزء منه إلى انخفاض انعدام الأمن الغذائي لدى النساء بالتزامن مع ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي لدى الرجال لمدة عامين متتاليين في آسيا (وأمريكا الشمالية وأوروبا)، الأمر الذي يدفع الاتجاه العالمي.

وتضاءلت الفروق بين الرجال والنساء خلال العامين الماضيين في معظم الأقاليم. وكانت الفجوة بين الجنسين من حيث انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023 قريبة من نقطة مئوية واحدة في جميع الأقاليم باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث بلغت 5.2 نقطة مئوية - وعانت 30.3 في المائة من النساء من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مقارنة بنسبة 25.1 في المائة من الرجال. أما بالنسبة إلى انعدام الأمن الغذائي الشديد، فقد بلغت الفجوة 1.4 نقاط مئوية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مقارنة بنحو نقطة مئوية واحدة أو أقل في الأقاليم الأخرى.

وأظهرت البحوث المستندة إلى بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي جمعتها المنظمة أن النساء أشد تأثرًا بانعدام الأمن الغذائي حتى عند أخذ الدخل ومستوى التعليم والعوامل الديمغرافية بعين الاعتبار، ما يشير إلى أن الأعراف الجنسانية السائدة ومحدودية وصول النساء إلى الموارد تُعتبر عوامل رئيسية.[10]

ويوضح هذا التحليل الذي يستند إلى البيانات التي تم جمعها باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي أهمية جمع بيانات الأمن الغذائي في الدراسات الاستقصائية المصمَّمة لتوفير معلومات مصنفة عن انعدام الأمن الغذائي لمختلف المجموعات السكانية المعنية. وبالشكل نفسه، عندما يتم جمع بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في الدراسة الاستقصائية نفسها مع المعلومات الأخرى ذات الصلة، فإنه يمكن للنتائج أن تسلّط الضوء أيضًا على الأسباب والعواقب المحتملة لانعدام الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، قدّمت الإصدارات السابقة من هذا التقرير تحليلات للارتباط بين انعدام الأمن الغذائي وأشكال مختلفة من سوء التغذية[11] بالإضافة إلى النمط الغذائي.[12] وتوجد مسارات متعددة يمكن للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي أن تساهم من خلالها في أشكال مختلفة من سوء التغذية، غير أن أهمها يمرّ عبر النمط الغذائي.[11] ولهذا السبب، فإنه من المهم تعزيز فهمنا لكيفية ارتباط انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك المستويات المعتدلة من الشدة، بالأنماط الغذائية. غير أن جمع بيانات استهلاك الأغذية بطريقة تسمح بمقارنة الأنماط الغذائية عبر البلدان والثقافات يمثّل تحديًا هائلًا، ويجري حاليًا تنفيذ العديد من المبادرات لمواجهة هذا التحدي. وتتمثل إحدى هذه المبادرات في جمع البيانات الغذائية في العديد من الدراسات الاستقصائية التي تجمع بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، ما يوفر فرصة فريدة لدراسة العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والنمط الغذائي (الإطار 3).

ويلقي عدم تحسّن الأمن الغذائي والتقدم غير المتكافئ في الوصول الاقتصادي إلى أنماط غذائية صحية بظلاله على إمكانيات تحقيق هدف القضاء على الجوع في العالم، وذلك قبل ست سنوات من حلول الموعد النهائي المحدد في عام 2030. وتبرز الحاجة إلى تسريع عملية تحويل نظمنا الزراعية والغذائية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه المحرّكات الرئيسية، ومعالجة أوجه عدم المساواة لضمان أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة ومتاحة للجميع.

2.2 كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّله

الرسائل الرئيسية

- أدت البيانات الجديدة لأسعار الأغذية والتحسينات المنهجية إلى تحديث تقديرات الكلفة وتوفير تقديرات أدق للقدرة على تحمّل كلفة النمط الغذائي الصحي، ما أدى إلى مراجعة السلسلة الكاملة لمجموعتي المؤشرات على حد سواء.
- شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا طيلة عام 2022، ما أدى إلى ارتفاع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي عالميًا إلى 3.96 دولارًا أمريكيًا بتعادل القوة الشرائية للفرد الواحد يوميًا، مقابل 3.56 دولارًا أمريكيًا بتعادل القوة الشرائية في عام 2021. وساهمت الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد- 19 والحرب في أوكرانيا في حدوث زيادات كبيرة في الأسعار الدولية للمواد الغذائية والطاقة، ما أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية.
- على الرغم من الزيادة في أسعار المواد الغذائية خلال عام 2022، انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم إلى مستويات ما قبل الجائحة في السنة نفسها (2.83 مليار شخص)، مدفوعًا

بالتعافي الاقتصادي من الجائحة الذي كان، على الرغم من ذلك، متفاوتًا بين الأقاليم وفئات الدخل القطرية.

- انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، في حين أنه شهد زيادة كبيرة في أفريقيا، حيث ارتفع إلى 924.8 ملايين شخص في عام 2022، وذلك بزيادة قدرها 24.6 ملايين مقارنة بعام 2021، و73.4 ملايين شخص مقارنة بعام 2019.
- يتجلى التعافي غير المتكافئ بشكل أكبر عبر مجموعات الدخل القطرية. ففي عام 2022، انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل ككل، في حين شهدت مجموعة البلدان المنخفضة الدخل أعلى المستويات المسجلة منذ عام 2017، وهي السنة الأولى التي نشرت فيها المنظمة تقديراتها. ويشير ذلك إلى أن القدرة المالية المحدودة في البلدان المنخفضة الدخل لم توفر سوى حماية جزئية من التأثيرات السلبية لهذه الأزمات.
- من بين الأشخاص الذين عجزوا عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم في عام 2022، كان 1.68 مليار شخص، أو 59 في المائة، يعيشون في بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ومع ذلك، سجلت البلدان المنخفضة الدخل أعلى نسبة من السكان غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (71.5 في المائة) مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (52.6 في المائة)، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (21.5 في المائة)، والبلدان المرتفعة الدخل (6.3 في المائة).

من الضروري لتوجيه سياسات تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية، وبالتالي المساهمة في تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، رصد الإمكانية الاقتصادية للحصول على نمط غذائي صحي. ويشمل النمط الغذائي الصحي أربعة جوانب رئيسية: التنوع (داخل المجموعات الغذائية وفيما بينها)، والكفاية (كفاية جميع المغذيات الأساسية مقارنة بالاحتياجات)، والاعتدال (الأغذية والمغذيات المرتبطة بالنتائج الصحية السيئة)، والتوازن (الطاقة والمتناول من المغذيات الكبيرة).

ويوفر مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي تقديرات على المستوى القطري لكلفة الحصول على أرخص نمط غذائي صحي ممكن في بلد ما، والذي يُعرف بأنه نمط غذائي يشتمل على مجموعة متنوعة من الأغذية المتوفرة محليًا والتي تلبي متطلبات الطاقة والتغذية.[25]

وتتم بعد ذلك مقارنة كلفة النمط الغذائي الصحي مع التوزيعات الوطنية للدخل بعد دراسة متأنية للجزء المطلوب من الدخل للسلع والخدمات غير الغذائية الأساسية من أجل تقدير مؤشري معدل انتشار العجز عن تحمّل الكلفة وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي. وهما يعتبران بمثابة مقياسين لنسبة السكان وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل حتى أقلّ الخيارات كلفة لنمط غذائي صحي في كل بلد. ويعمل كل من معدل انتشار العجز عن تحمّل الكلفة وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي كمؤشرين حاسمين لرصد عجز النظم الزراعية والغذائية عن تقديم نمط غذائي صحي يُعتبر أقلّ كلفة ومتاحًا للجميع، بالنظر إلى المستويات الحالية من عدم المساواة في الدخل في البلدان.

وفي إصدار هذا العام من التقرير، تم تحديث مؤشري الكلفة والقدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي حتى عام 2022.[و] وتقوم المنظمة، بالتعاون مع البنك الدولي، برصد هذين المؤشرين بشكل منهجي ونشر السلسلة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة وفي بنك بيانات البنك الدولي. وتمت مراجعة السلسلة الكاملة لكلا المؤشرين نتيجة لإدخال ثلاثة تحديثات مهمة في حساب المؤشرات (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

أولًا، تم حساب تقديرات كلفة النمط الغذائي الصحي للأعوام من 2017 إلى 2022 باستخدام أسعار التجزئة المحدّثة للمواد الغذائية لعام 2021 من جولة جديدة من برنامج المقارنات الدولية26 الصادرة عن البنك الدولي لتحل محل جولة برنامج المقارنات الدولية لعام 2017 المعتمدة في الإصدارات السابقة من هذا التقرير.[27]

ثانيًا، تم في إصدار هذا العام لأول مرة إسناد معدل انتشار وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى فئات الدخل القطرية في حالة البلدان ذات المعلومات الناقصة (انظر **الملحق 1باء**).[ز]

ثالثًا، نعمل على إدخال مراجعة مهمة في الطرق المستخدمة لحساب مؤشري معدل انتشار العجز عن تحمّل الكلفة وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي. وعلى وجه الخصوص، عند تحديد عتبة كلفة مناسبة للمقارنة مع توزيعات الدخل الخاصة بكل بلد، من الضروري تحديد كلفة الاحتياجات غير الغذائية

و لم يتم تقديم تقديرات لعام 2023 بسبب الافتقار إلى بيانات محدّثة لتوزيع الدخل، وأسعار المواد الغذائية التفصيلية، وعوامل تحويل تعادل القوة الشرائية على المستوى القطري.

ز لو تم تطبيق إسناد مماثل على تقييم العام الماضي، لكان العدد الإجمالي للأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي على مستوى العالم في عام 2021 يُقدّر بحوالي 3.29 مليار شخص بدلًا من 3.14 مليار شخص.

الأساسية بالإضافة إلى كلفة نمط غذائي صحي. وتم إدخال طريقة جديدة لتحديد كلفة السلع غير الغذائية والخدمات الأساسية، ما يسمح بالتعبير بشكل أدق عن كيفية تفاوت هذه الكلفة بالنسبة إلى البلدان التي تنتمي إلى فئات دخل مختلفة (انظر الإطار 4 و**الملحق 1باء**).

وأدى كل ذلك إلى إعادة معايرة السلسلة الكاملة لتقديرات معدل انتشار العجز عن تحمّل الكلفة وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي عند مستويات أدنى بكثير من تلك المنشورة في الإصدارات السابقة من هذا التقرير.

كلفة النمط الغذائي الصحي في عام 2022

واصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها في عام 2022 مقارنة بالفترة من 2017 إلى 2021، ما أدى إلى ارتفاع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي على مستوى العالم وفي جميع أقاليم العالم. وارتفع مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية بنسبة 52 في المائة بين عامي 2019 و2022، حيث زادت أسعار الحبوب بنسبة 60 في المائة، ومنتجات الألبان بنسبة 45 في المائة، واللحوم بنسبة 19 في المائة، والزيوت بنسبة ملحوظة قدرها 125 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد- 19.[33]

وينعكس هذا الضغط التضخمي في اتجاه مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي، والذي ارتفع في جميع أنحاء العالم منذ عام 2017 (العام الأول الذي نشرت فيه المنظمة التقديرات)، وبلغ ذروته عند متوسط بلغ 3.96 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية لكل شخص في اليوم في عام 2022 (الجدول 5). وبين عامي 2020 و2021، ارتفع مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي بنسبة 6 في المائة، وذلك من 3.35 إلى 3.56 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية، في حين ارتفع في العام التالي بنسبة 11 في المائة، وذلك من 3.56 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2021 إلى 3.96 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2022.

وتبيّن أن أعلى كلفة لنمط غذائي صحي عبر الأقاليم في عام 2022 كانت في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بمتوسط 4.56 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وذلك بزيادة قدرها 12 في المائة تقريبًا في عام واحد فقط. وفي آسيا، ارتفع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي من 3.84 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2021 إلى 4.20 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية، حيث سجلت آسيا الشرقية وآسيا الجنوبية أعلى متوسط لكلفة النمط الغذائي الصحي عند 5.34 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية و4.28 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية على التوالي في الإقليم. وشهدت أفريقيا زيادة بنسبة 10 في المائة في كلفة النمط الغذائي الصحي، وذلك من 3.41 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2021 إلى 3.74 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2022، وسجلت أفريقيا الغربية الزيادة الأكبر، وذلك بنسبة 11 في المائة بين عامي 2021 و2022، تلتها أفريقيا الشرقية (8.6 في المائة). وشكّلت أفريقيا الشمالية الإقليم الفرعي الوحيد الذي انخفض فيه متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي بين عامي 2019 و2020؛ ثم ارتفع بنسبة 10 في المائة في الفترة من عام 2021 إلى عام 2022. ومقارنة بالأقاليم الأخرى، أظهرت أمريكا الشمالية وأوروبا زيادة معتدلة في متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي خلال جائحة كوفيد19- (من 2.95 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2019 إلى 3.12 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2021) غير أنهما شهدتا زيادة كبيرة بنسبة 14 في المائة في الفترة من عام 2021 إلى عام 2022 حيث وصلت الكلفة إلى 3.57 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية. وفي أوسيانيا، بلغ متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي 3.46 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2022. وعند التقسيم بحسب مجموعة الدخل، فإن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا سجلت المتوسط الأعلى لكلفة النمط الغذائي الصحي في عام 2022 عند 4.20 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية في اليوم الواحد. وتلتها البلدان المرتفعة الدخل عند 3.78 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية، والبلدان المنخفضة الدخل عند 3.48 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية. وفي البلدان المنخفضة الدخل، ارتفع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي بنحو 5 في المائة بين عامي 2021 و2022، وذلك بعد زيادة في الكلفة بلغت 10 في المائة بين عامي 2020 و2021.

معدل انتشار وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022

أشار إصدار عام 2023 من هذا التقرير إلى تحوّل طفيف في عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2021، حيث شهد انخفاضًا بالمقارنة مع عام 2020 على الرغم من بقائه أعلى مما كان عليه في مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال عام 2022، يؤكد إصدار هذا العام استمرار الاتجاه التنازلي في عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022، ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى مسار النمو الاقتصادي منذ تفشي الجائحة. وفي جميع أنحاء العالم، كان ما يُقدّر بحوالي 35.4 في المائة من سكان العالم (2.83 مليار شخص) غير قادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022، مقارنة بنسبة 36.4 في المائة (2.88 مليار شخص) المسجلة في عام 2021، أي ما يعادل انخفاضًا قدره 50.1 مليون شخص في عام واحد (الشكل 8 والجدول 6). وبعد انخفاض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 238

الجدول5 متوسط كلفة نمط غذائي صحي، 2017–2022

	كلفة نمط غذائي صحي					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	(دولارات تعادل القوة الشرائية)					
العالم	**3.13**	**3.17**	**3.25**	**3.35**	**3.56**	**3.96**
أفريقيا	**3.07**	**3.09**	**3.12**	**3.18**	**3.41**	**3.74**
أفريقيا الشمالية	3.33	3.42	3.48	3.42	3.44	3.78
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3.04	3.05	3.07	3.15	3.41	3.73
أفريقيا الشرقية	3.08	3.03	3.04	3.13	3.49	3.79
أفريقيا الوسطى	3.14	3.12	3.12	3.17	3.33	3.67
أفريقيا الجنوبية	3.27	3.28	3.34	3.45	3.66	3.97
أفريقيا الغربية	2.88	2.96	2.99	3.08	3.28	3.65
آسيا	**3.23**	**3.29**	**3.38**	**3.54**	**3.84**	**4.20**
آسيا الوسطى	3.14	3.19	3.31	3.52	3.78	4.14
آسيا الشرقية	4.12	4.29	4.37	4.59	4.87	5.34
جنوب شرق آسيا	3.53	3.62	3.70	3.83	4.02	4.35
آسيا الجنوبية	3.28	3.35	3.45	3.59	3.84	4.28
آسيا الغربية	2.67	2.74	2.82	2.98	3.37	3.70
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**3.61**	**3.68**	**3.76**	**3.87**	**4.08**	**4.56**
البحر الكاريبي	4.03	4.16	4.27	4.41	4.63	5.16
أمريكا اللاتينية	3.35	3.38	3.46	3.54	3.74	4.20
أمريكا الوسطى	3.24	3.30	3.37	3.42	3.60	4.05
أمريكا الجنوبية	3.42	3.44	3.52	3.61	3.84	4.29
أوسيانيا	**2.74**	**2.74**	**2.85**	**2.95**	**3.12**	**3.46**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**2.77**	**2.82**	**2.95**	**3.02**	**3.12**	**3.57**
أوروبا	2.77	2.83	2.97	3.04	3.15	3.61
أوروبا الشرقية	2.83	2.90	3.04	3.15	3.26	3.75
أوروبا الشمالية	2.62	2.66	2.77	2.84	2.90	3.28
أوروبا الجنوبية	3.11	3.18	3.35	3.39	3.55	4.15
أوروبا الغربية	2.33	2.42	2.52	2.60	2.68	3.01
أمريكا الشمالية	2.73	2.69	2.72	2.77	2.77	2.96
مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل						
البلدان المنخفضة الدخل	2.94	2.93	2.95	3.02	3.33	3.48
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	3.23	3.29	3.35	3.49	3.77	4.20
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	3.30	3.36	3.46	3.54	3.74	4.20
البلدان المرتفعة الدخل	3.01	3.07	3.16	3.26	3.41	3.78

ملاحظات: يتم التعبير عن كلفة نمط غذائي صحي بدولارات تعادل القوة الشرائية للشخص الواحد في اليوم. ويتم الإبلاغ عنها باعتبارها الوسط الحسابي لكلفة نمط غذائي صحي للبلدان الموجودة في المجموعات المذكورة أعلاه.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/ تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

الإطار 4 التحسينات الجارية في طريقة تقييم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي

يُعتبر وضع مؤشرات جديدة للتقييمات العالمية مثل تلك المعروضة في هذا القسم مهمة شاقة دائمًا. وتم تحسين مؤشرات العجز عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (معدل الانتشار والعدد) على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية منذ إدخالها في إصدار عام 2020 من هذا التقرير باستمرار لتعكس المعلومات المتاحة حديثًا وفهمًا أعمق لبعض النواحي الدقيقة التي تنطوي عليها العملية الاستدلالية الإحصائية الأساسية.

وتعكس السلسلة المعروضة في هذا الإصدار، بالإضافة إلى الممارسة المعتادة المتمثلة في تحديثها استنادًا إلى بيانات أحدث، مراجعة أكثر جوهرية للطريقة المتّبعة، لتحل محل الطريقة التي كانت تستخدم في الماضي.

وفي ما يتعلق بالبيانات، يتمثل الجانب الرئيسي الذي تجدر ملاحظته هذا العام في أن جميع تقديرات كلفة نمط غذائي صحي على المستوى القطري تم تنقيحها لتعكس أسعار المواد الغذائية لعام 2021 التي صدرت مؤخرًا في إصدار عام 2024 من برنامج المقارنات الدولية.[26] وبالنظر إلى إضافة عناصر غذائية جديدة لم تكن مدرجة في الإصدارات السابقة، استلزم ذلك مراجعة، بحسب الضرورة، تركيبة السلة المرجعية للنمط الغذائي الصحي.[28]

وفي ما يتعلق بالطرق، وعلى الرغم من أن المبدأ العام الذي تستند إليه المؤشرات لم يتغير، فقد تم تنقيح الطريقة التي جرى بها تفعيله لحساب التقديرات. وتعني القدرة على تحمّل الكلفة قدرة الأشخاص على تخصيص ما يكفي من المال للأغذية من أجل شراء كافة المواد الغذائية الأقل كلفة واللازمة لاستهلاك نمط غذائي صحي محليًا. ويستبعد ذلك إمكانية استهلاك مواد غذائية باهظة الثمن في حال توفر خيار مكافئ من الناحية التغذوية بكلفة أقل.

وعند تحديد المقدار الذي يمكن تخصيصه بشكل معقول للأغذية من إجمالي الدخل المتاح للأسرة، فإنه من المهم مراعاة الحد الأدنى للمبلغ الذي يجب على الأشخاص الاحتفاظ به لشراء السلع غير الغذائية والخدمات الأساسية اللازمة لعيش حياة كريمة. وفي الإصدارات السابقة من هذا التقرير، تم تقريب هذا المبلغ بنسبة ثابتة (48 في المائة) من إجمالي الدخل المتاح للأسرة.[29] وتم تطبيق النسبة المئوية نفسها على جميع البلدان، ويكمن مسوغ ذلك في ملاحظة أن الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل ينفقون 52 في المائة من دخلهم في المتوسط على الأغذية. وعلاوة على ذلك، تم افتراض أن استخدام متوسط النسبة هذا لن يؤدي إلى تحيّز منهجي على الرغم من التوقع بأن الفقراء بحاجة إلى تخصيص قدر أكبر نسبيًا من دخلهم، في حين أن الأثرياء بحاجة إلى تخصيص قدر أقل نسبيًا، للاحتياجات الغذائية الأساسية. وبالنظر إلى الوراء، كان الافتراض القائل بأن أخطاء الحساب الضمنية ستلغي بعضها البعض بالإجمال غير صحيح.

وهذا العام، بدأت المنظمة، بالتعاون مع البنك الدولي، في تنفيذ تغيير في المنهجية لتعكس حقيقة أن المبلغ اللازم لشراء السلع غير الغذائية والخدمات الأساسية يختلف بين الأسر المعيشية بطرق لا تتناسب ببساطة مع دخلها.

ويستلزم النهج المثالي تحديد كلفة حزمة محددة معياريًا من هذه السلع والخدمات، لكل بلد على حدة، استنادًا إلى أسعار السوق (على غرار ما نفعله لتسعير كلفة نمط غذائي صحي). ولسوء الحظ، فإن مثل هذا النهج غير ممكن لأنه يتطلب تحديد ما سيتم تضمينه في حزمة السلع والخدمات الأساسية والحصول على الأسعار التفصيلية لتلك السلع والخدمات.

ونظرًا إلى نقص المعلومات الخاصة بكل بلد اللازمة لتحديد كلفة السلع غير الغذائية والخدمات الأساسية، فإن هذا الإصدار يستخدم نهجًا عمليًا يعتمد على تصنيفات البنك الدولي للبلدان بحسب الدخل. ويعرّف هذا النهج الإنفاق غير الغذائي على أنه الكلفة اليومية التي يتم تقييمها على أساس خط الفقر الدولي لمجموعة دخل البلد، ويقوم بتحديد حصص الإنفاق غير الغذائي في ما يخص كل مجموعة.* وتنطوي الطريقة الجديدة على مضاعفة خطوط الفقر الدولية الخاصة بمجموعة دخل البلد بحصص الإنفاق غير الغذائي لمجموعة دخل كل بلد من أجل حساب الكلفة اليومية للاحتياجات الأساسية غير الغذائية في بلد ما، كما هو موضح في الجدول ألف.

يتم احتساب عتبة لكل بلد تجمع بين النمط الغذائي الصحي الأقل كلفة في البلد (ط) والكلفة المحددة لمجموعة الدخل للاحتياجات الأساسية غير الغذائية (ي):

عتبة الكلفة$_{ط}$ = كلفة النمط الغذائي الصحي $_{ط}$ + حصة النفقات -غير الغذائية من الدخل $_{ي}$

وأخيرًا، تتم مقارنة هذه العتبة بتوزيع الدخل الخاص بكل بلد الصادر عن منصة البنك الدولي للفقر وانعدام المساواة من أجل تقدير النسبة المئوية للسكان الذين يقلّ دخلهم عن

الجدول ألف حساب كلفة السلع والخدمات الأساسية غير الغذائية

	خط الفقر الدولي (أ)	حصة الإنفاق على الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (ب)	كلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية (أ) × (ب)
	دولار تعادل القوة الشرائية للشخص الواحد في اليوم لعام 2017		
البلدان المنخفضة الدخل	2.15	0.37	0.80
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	3.65	0.44	1.61
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	6.85	0.54	3.70
البلدان المرتفعة الدخل	24.36	0.54	13.20

المصدر: Rosero Moncayo, J و Bai, Y.، Herforth, A.، Cafiero, C.، Conti, V.، Rissanen, M.O.، Masters, W.A. (سيصدر قريبًا). طرق رصد القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي. وثيقة عمل شعبة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

تلك العتبة. وبهذا الشكل يتم الاعتراف بأن كلفة تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق تختلف تبعًا لمستوى التنمية الاقتصادية للبلد، ويتماشى ذلك إلى حد كبير مع المفهوم الذي تستند إليه خطوط الفقر الأعلى التي يستخدمها البنك الدولي لرصد الفقر في البلدان التي تنخفض فيها معدلات انتشار الفقر المدقع.[30] وتصحح هذه المراجعة المبالغة في تقدير العجز عن تحمّل الكلفة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وتقليل تقديره في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل، وكلاهما مشتق من استخدام حصة ثابتة من الدخل لتغطية الاحتياجات الأساسية غير الغذائية. ويبيّن الشكل ألف مدى التصحيحات التي تم إدخالها على سلسلة العجز عن تحمّل الكلفة في كل مجموعة من مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل.

وكما تم ذكره سابقًا، تُعتبر هذه الخطوة الأولى نحو إجراء مراجعة أكثر شمولًا للطرق المستخدمة لتقييم معدل انتشار العجز عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي. غير أنه من المهم أيضًا التطرق إلى حقيقة أن كلفة تحقيق الحد الأدنى من مستوى عيش كريم تختلف أيضًا داخل كل بلد. وفي حالة البلدان الكبيرة والمتنوعة، على وجه الخصوص، قد يؤدي الفشل في أخذ مثل هذه الاختلافات بعين الاعتبار، واستخدام عتبة محددة عند المتوسط الوطني لكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية والأنماط الغذائية الصحية، إلى تقديرات متحيزة للعجز عن تحمّل الكلفة. وسيعتمد اتجاه التحيز ومداه على اتجاه وحجم الارتباط المحتمل القائم بين مستويات الدخل والعتبة الصحيحة الخاصة بالموقع.

ولا تزال البحوث مستمرة بالاستناد إلى تحليل البيانات المستمدة من عدد كبير من الدراسات الاستقصائية لاستهلاك الأسر وإنفاقها من أجل تحديد عامل التصحيح المناسب لتطبيقه على العتبات الخاصة بكل بلد من أجل تصحيح التحيّز، وستُعرض النتائج في الإصدار القادم من هذا التقرير. انظر **الملحق 1باء** والمواد التكميلية للفصل الثاني للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول المنهجية.

ملاحظة:

* تم تحديد حصة الإنفاق غير الغذائي عند الشريحة الخمسية الثانية للدخل في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من الشريحة الدنيا، وعند الشريحة الخمسية الأولى للدخل في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل.31 ويتم اشتقاق بيانات حصص الإنفاق التفصيلية والاستهلاك الحقيقي لكل شخص بحسب الشريحة الخمسية من الدراسات الاستقصائية الأسرية الأخيرة التي جمعها البنك الدولي، والتي غطت 71 بلدًا من فئات دخل مختلفة.32

الشكل ألف التعديل في سلسلة العجز عن تحمّل الكلفة بحسب مجموعة من مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل، 2017–2022
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

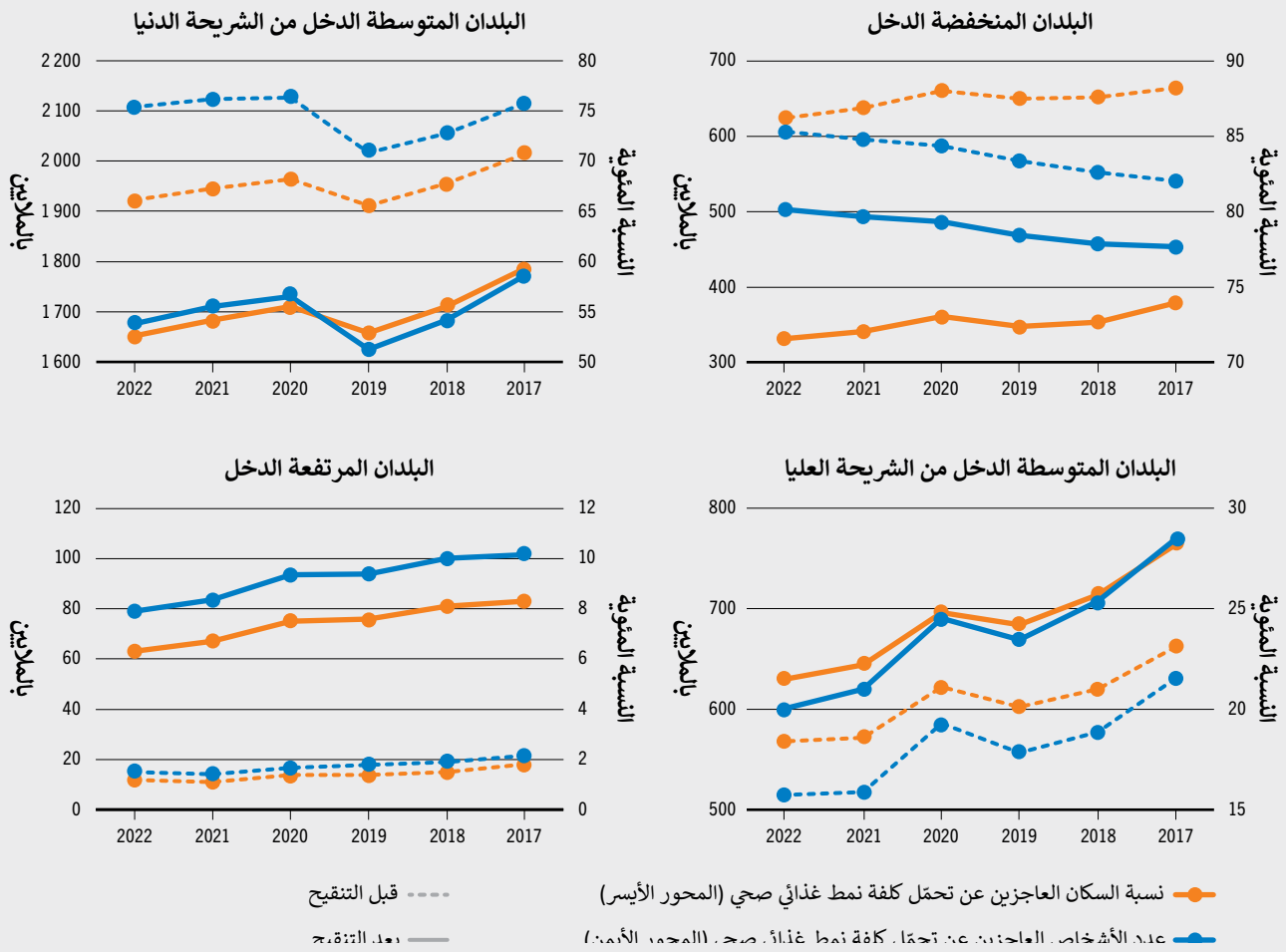

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

https://doi.org/10.4060/cd1254en-figB04-A

الشكل 8 تراجعت نسبة السكان وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم من عام 2020 إلى عام 2022

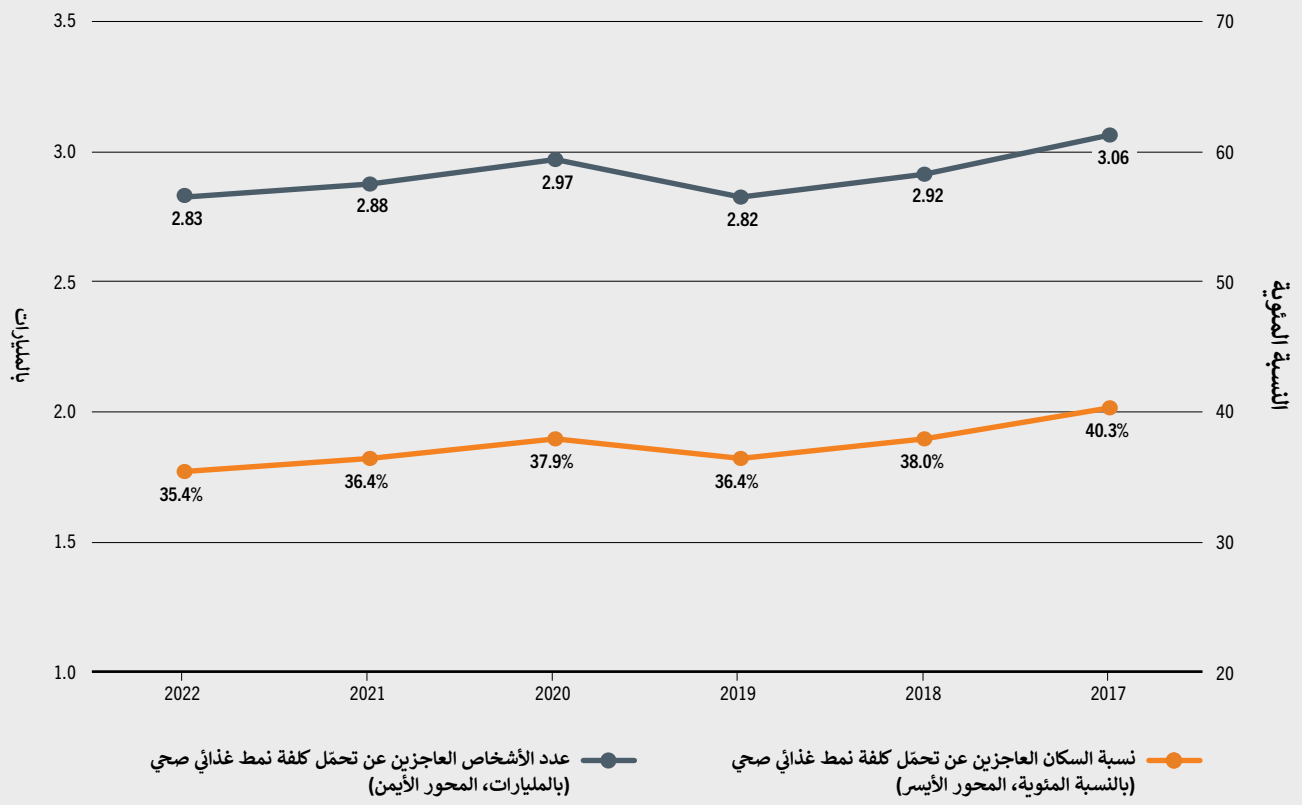

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig08

» مليون شخص، وذلك من 3.06 مليارات شخص في عام 2017 إلى 2.82 مليار شخص في عام 2019، ارتفع عددهم ليصل إلى 2.97 مليار شخص في عام 2020 بالتزامن مع فترة جائحة كوفيد19-. وأعقب ذلك اتجاه تنازلي لمدة عامين في معدل انتشار وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي.

غير أن التعافي كان متفاوتًا بين الأقاليم. وانخفض العجز عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، في حين شهد زيادة كبيرة في أفريقيا، حيث ارتفع عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إلى 924.8 ملايين في عام 2022، وذلك بزيادة قدرها 24.6 » ملايين شخص بالمقارنة مع عام 2021، و73.4 ملايين شخص بالمقارنة مع عام 2019 (الجدول 6). وفي آسيا، كان النمط الغذائي الصحي بعيد المنال بالنسبة إلى 1.66 مليار شخص في عام 2022، ما يدل على عامين متتاليين من التحسّن؛ وانخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022 بمقدار 163 مليون شخص مقارنة بعام 2020. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وعلى الرغم من ارتفاع عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 9.2 مليون شخص في الفترة من 2020 إلى 2021، فقد تم التعويض عن ذلك بصورة أكثر من كافية بتحسّن يعادل 14.3 ملايين شخص في عام 2022، ما يخفّض العدد الإجمالي إلى 182.9 ملايين شخص في عام 2022. وفي أمريكا الشمالية وأوروبا، تم أيضًا تخفيف عبء العجز عن تحمّل الكلفة، حيث انخفض العدد من 57.1 مليون شخص في عام 2021 إلى 53.6

الجدول6 نسبة السكان وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، 2017–2022

	نسبة السكان غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي						عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	(النسبة المئوية)						(النسبة المئوية)					
العالم	**40.3**	**38.0**	**36.4**	**37.9**	**36.4**	**35.4**	**3 062.3**	**2 916.1**	**2 823.4**	**2 968.0**	**2 876.4**	**2 826.3**
أفريقيا	**65.1**	**64.6**	**64.1**	**65.1**	**64.6**	**64.8**	**822.4**	**836.5**	**851.4**	**885.3**	**900.2**	**924.8**
أفريقيا الشمالية	36.9	38.1	37.0	35.7	31.7	31.5	87.7	92.4	91.4	89.9	81.2	81.9
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	71.6	70.7	70.3	71.7	72.0	72.2	734.7	744.2	760.0	795.4	819.0	842.9
أفريقيا الشرقية	73.6	72.5	72.3	73.2	73.5	73.7	305.5	308.7	316.1	329.0	339.1	348.6
أفريقيا الوسطى	78.1	77.7	77.5	78.6	78.7	78.8	131.3	134.7	138.7	145.1	149.8	154.5
أفريقيا الجنوبية	61.5	60.9	60.9	62.6	61.7	61.6	39.8	39.9	40.4	42.1	42.0	42.2
أفريقيا الغربية	68.3	67.3	66.6	68.4	68.8	69.3	258.0	260.8	264.8	279.2	288.1	297.5
آسيا	**43.3**	**39.5**	**37.0**	**39.0**	**36.5**	**35.1**	**1 967.5**	**1 813.7**	**1 714.5**	**1 819.3**	**1 712.0**	**1 655.9**
آسيا الوسطى	21.2	18.5	17.6	19.1	17.1	16.3	15.1	13.4	12.9	14.3	13.0	12.6
آسيا الشرقية	25.7	22.4	20.3	21.2	16.5	16.3	424.4	371.4	336.8	353.3	275.3	271.4
جنوب شرق آسيا	38.4	36.8	35.3	36.9	37.3	36.3	250.0	242.2	234.2	247.4	251.9	247.0
آسيا الجنوبية	64.2	58.6	54.8	57.9	55.8	53.1	1 221.4	1 128.3	1 068.0	1 141.1	1 110.5	1 066.3
آسيا الغربية	20.6	21.0	22.1	22.0	21.2	20.0	56.6	58.4	62.5	63.2	61.3	58.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**29.2**	**28.4**	**27.8**	**28.9**	**30.1**	**27.7**	**185.5**	**181.8**	**180.0**	**188.1**	**197.2**	**182.9**
البحر الكاريبي	47.2	45.9	46.1	49.5	50.1	50.0	20.4	19.9	20.1	21.8	22.1	22.2
أمريكا اللاتينية	27.9	27.1	26.5	27.4	28.6	26.1	165.1	161.9	159.9	166.3	175.1	160.7
أمريكا الوسطى	30.7	29.8	27.9	31.9	27.7	26.3	52.6	51.5	48.9	56.3	49.1	47.1
أمريكا الجنوبية	26.7	26.0	25.9	25.5	29.0	26.0	112.5	110.3	111.0	110.1	126.0	113.6
أوسيانيا	**15.7**	**16.4**	**18.0**	**21.2**	**22.4**	**20.2**	**6.6**	**7.0**	**7.8**	**9.3**	**10.0**	**9.1**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**7.2**	**6.9**	**6.2**	**5.9**	**5.1**	**4.8**	**80.4**	**77.0**	**69.7**	**66.0**	**57.1**	**53.6**
أوروبا	8.4	8.1	7.3	7.2	6.4	5.9	62.7	60.3	54.5	53.8	47.5	44.1
أوروبا الشرقية	11.0	11.3	9.9	9.8	8.4	8.0	32.5	33.3	29.2	28.8	24.5	23.1
أوروبا الشمالية	4.0	4.0	3.6	2.9	3.0	2.7	4.1	4.2	3.8	3.1	3.2	2.8
أوروبا الجنوبية	14.0	12.4	11.2	11.5	9.9	9.1	21.1	18.7	16.9	17.3	14.9	13.6
أوروبا الغربية	2.6	2.1	2.4	2.4	2.5	2.3	5.0	4.0	4.6	4.6	4.9	4.5
أمريكا الشمالية	4.8	4.5	4.1	3.2	2.5	2.5	17.7	16.8	15.2	12.1	9.6	9.5
مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل												
البلدان المنخفضة الدخل	73.9	72.6	72.3	73.0	72.0	71.5	453.9	457.8	468.9	487.0	493.5	503.2
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	59.3	55.5	52.9	55.5	54.2	52.6	1 771.4	1 683.8	1 624.8	1 729.9	1 711.2	1 676.9
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	28.2	25.7	24.2	24.8	22.2	21.5	769.7	707.7	668.9	690.5	620.1	601.2
البلدان المرتفعة الدخل	8.4	8.2	7.6	7.6	6.7	6.3	102.9	101.0	94.4	94.0	83.7	79.0

ملاحظة: تُحسب التقديرات العالمية لعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي عن طريق ضرب معدل انتشار العجز عن تحمّل الكلفة لكل إقليم من أقاليم العالم الخمسة بالعدد الإجمالي للسكان في كل إقليم. وينبغي تجنب حساب التقدير العالمي لعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي كمجموع تقديرات عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي لمجموعات البلدان الأخرى، مثل المجموعات القائمة على مستويات الدخل.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD. الترخيص: CC-BY-4.0.

الشكل 9 يعيش ثلاثة أرباع الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا

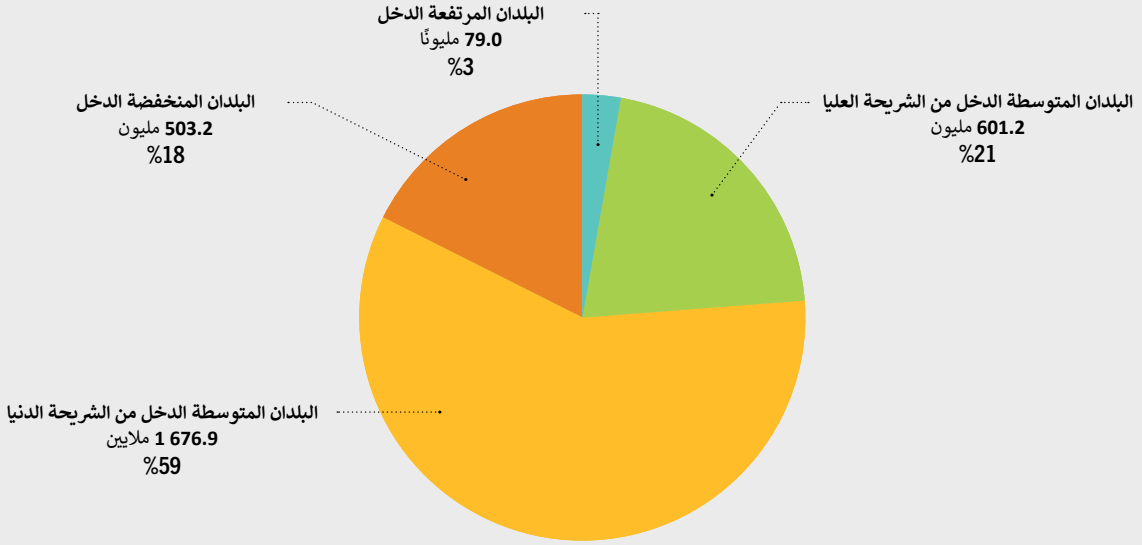

ملاحظة: تُحسب التقديرات العالمية لعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي عن طريق ضرب معدل انتشار العجز عن تحمّل الكلفة لكل إقليم من أقاليم العالم الخمسة بالعدد الإجمالي للسكان في كل إقليم. وينبغي تجنب حساب التقدير العالمي لعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي كمجموع تقديرات عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي لمجموعات البلدان الأخرى، مثل المجموعات القائمة على مستويات الدخل.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD. الترخيص: CC-BY-4.0

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig09

» ملايين شخص في عام 2022. وشهدت أوسيانيا انخفاضًا أيضًا، وذلك من 10 ملايين شخص في عام 2021 إلى 9.1 مليون شخص في عام 2022.

وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تدهورًا كبيرًا في عام 2022، حيث ارتفع عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 23.9 ملايين شخص ليصل إلى 842.9 ملايين شخص. وكانت غالبية الأشخاص الذين يفتقرون إلى القدرة الاقتصادية على الوصول إلى نمط غذائي صحي في عام 2022 تعيش في أفريقيا الشرقية (348.6 ملايين شخص) وأفريقيا الغربية (297.5 ملايين شخص). وشهد هذان الإقليمان مجتمعين زيادة قدرها 18.9 ملايين شخص في عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في الفترة من 2021 إلى 2022. وسجلت أفريقيا الشمالية انخفاضًا في العدد من عام 2020 إلى عام 2021 (من 89.9 ملايين شخص إلى 81.2 مليون شخص)، تلا ذلك ارتفاع طفيف في عام 2022. غير أن أفريقيا الشمالية سجلت أدنى معدل انتشار في الإقليم بنسبة 31.5 في المائة. وسجلت آسيا الجنوبية انخفاضًا في العدد للعام الثاني على التوالي، حيث انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 44.2 مليون شخص، ما عوّض تمامًا عن الزيادة المسجلة في أعقاب جائحة كوفيد- 19 في عام 2020. وشهدت آسيا الغربية تعافيًا أيضًا، حيث انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 2.7 ملايين شخص. وبعد التحسّن الكبير الذي شهدته آسيا الشرقية في عام 2021 (انخفض عدد الأشخاص بمقدار 78 مليون شخص)، استمر تعافيها في عام 2022، حيث انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 3.9 ملايين شخص. وفي آسيا الوسطى، انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بشكل طفيف إلى أقلّ من مستويات ما قبل الجائحة (12.6 ملايين شخص). وفي أمريكا الجنوبية، انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بشكل ملحوظ من 126 مليون شخص إلى 113.6 ملايين شخص، ما أدى إلى دفع الانخفاض الإقليمي. وفي حين لم تتم ملاحظة أي تغيير في أمريكا الشمالية، شهدت أوروبا انخفاضًا كبيرًا في معدل انتشار العجز عن تحمّل الكلفة، وذلك من 6.4 في المائة في عام 2021 إلى

5.9 في المائة في عام 2022، حيث انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بمقدار 3.4 ملايين شخص. وكان هذا التغيير مدفوعًا في المقام الأول بالتحسن الذي شهدته أوروبا الشرقية وأوروبا الجنوبية.

ويتجلى التعافي غير المتكافئ بصورة أكبر عبر فئات الدخل القطرية. وشهدت البلدان المنخفضة الدخل نموًا سلبيًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2020 و2021، وتلا ذلك تعافٍ طفيف في عام 2022.[34] وأدى توقف النمو الاقتصادي، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، إلى انخفاض كبير في الدخل المتاح بالنظر إلى أن الأغذية تشكّل حصة أكبر من إنفاق الأسر المعيشية في الاقتصادات المنخفضة الدخل.[35] وأدى ذلك إلى تباطؤ مسار التعافي في البلدان المنخفضة الدخل التي كان يعيش فيها أكبر عدد من الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي منذ عام 2017؛ وكان النمط الغذائي الصحي بعيد المنال بالنسبة إلى 503.2 مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل في عام 2022.

وسجلت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا انخفاضًا في عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي من عام 2020 إلى عام 2022، وإن بقي المستوى المسجل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019. وكان هذا التحسّن مدعومًا بالنمو المستمر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2021 و2022، حيث تجاوز المستويات المسجلة في عام 2019.[34] ومن ناحية أخرى، انخفض العدد في فئتي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل إلى أقل بكثير من المستويات المسجلة ما قبل الجائحة في عام 2022 (الجدول 6). وأدى تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب القدرة على نشر السياسات المالية التي تخفف من الآثار الاقتصادية السلبية خلال أوقات الأزمات، دورًا مهمًا في هذه البلدان.[35] وفي حين تصدت السياسات المالية المستهدفة بشكل كامل لأثر جائحة كوفيد- 19 وغيرها من الصدمات المتعددة على القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في الاقتصادات الأكثر ثراءً، إلّا أنها خففت الأثر في البلدان المنخفضة الدخل بشكل جزئي فقط.

ومن بين الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم في عام 2022، كان 1.68 مليار شخص، أو 59 في المائة، يعيشون في بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (الشكل 9). غير أنه من حيث النسبة، سجلت البلدان المنخفضة الدخل أكبر نسبة من السكان الذين عجزوا عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (71.5 في المائة) مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (52.6 في المائة)، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (21.5 في المائة)، والبلدان المرتفعة الدخل (6.3 في المائة) (الجدول 6).

ويشكّل الوصول الاقتصادي إلى الأغذية أحد مكونات الأمن الغذائي. ومن المرجح أن يواجه الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة النمط الغذائي الصحي الأقل كلفة درجة معينة من انعدام الأمن الغذائي على أقل تقدير، مع ما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية على جودة نمطهم الغذائي. وتُعدّ الأنماط الغذائية السيئة بدورها عاملًا مهمًا في تحديد النتائج التغذوية، وسيركّز عليها القسم التالي.

3.2 حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

الرسائل الرئيسية

- لا يسير العالم في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أي من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030. ولا يزال التقدم المحرز في مجال انخفاض الوزن عند الولادة والوزن الزائد لدى الأطفال يعاني من الركود، كما زاد معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا.
- على الرغم من انخفاض معدلات انتشار التقزّم والهزال في العالم وارتفاع مستويات الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال العقد الماضي، إلّا أن التقدم المحرز في هذه المؤشرات الثلاثة لا يزال يُعتبر بطيئًا للغاية بحيث لا يسمح بتحقيق مقاصد عام 2030.
- تكشف التقديرات الجديدة لمعدل انتشار السمنة لدى البالغين عن زيادة مطردة خلال العقد الماضي، وذلك من 12.1 في المائة (591 مليون شخص) في عام 2012 إلى 15.8 في المائة (881 مليون شخص) في عام 2022. ومن المتوقع أن يتجاوز العدد 1.2 مليار شخص بحلول عام 2030.
- في ما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 للأطفال دون سن الخامسة، لا يسير نصف البلدان في العالم في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد الخاص بالتقزّم، ولا يسير أكثر من ثلثي بلدان العالم في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد الخاص بالهزال، ولا يسير نحو 60 في المائة من بلدان العالم في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد الخاص بالوزن الزائد.
- لا يسير ثلاثة أرباع بلدان العالم في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي الخاص بانخفاض الوزن عند الولادة بحلول عام 2030، ولا يسير أكثر من 40 في المائة منها في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد الخاص بالرضاعة الطبيعية الخالصة. ولا تسير جميع بلدان العالم تقريبًا في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصدين العالميين لعام 2030 الخاصين بفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا والسمنة لدى البالغين.

- مقارنة بالتقديرات العالمية، تعاني أقلّ البلدان نموًا من مستويات أعلى بكثير من التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، في حين يُعتبر الهزال لدى الأطفال مماثلاً للمتوسط العالمي (لكنه يشهد انخفاضًا أسرع) ويُعدّ معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال أقلّ. وكما هو الحال في بقية أنحاء العالم، هناك ارتفاع مثير للقلق في معدلات السمنة بين البالغين في أقلّ البلدان نموًا، حتى في ظل استمرار النقص التغذوي في التأثير بشكل غير متناسب على هذه البلدان.
- على المستوى العالمي، شهد العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية - والذي يُعرف بأنه اقتران النقص التغذوي بالوزن الزائد والسمنة - ارتفاعًا خلال العقدين الماضيين، واتسم بزيادة حادة في معدلات السمنة وبانخفاض تدريجي فقط في النحافة ونقص الوزن. وانخفض نقص الوزن لدى البالغين والمسنين بمقدار النصف، في حين أن السمنة آخذة في الارتفاع في جميع الفئات العمرية. ويُعتبر المعدل الحقيقي للعبء المزدوج أعلى بكثير عند أخذ كافة أشكال سوء التغذية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة، بعين الاعتبار.
- تتصدى الإجراءات المزدوجة في آن واحد للنقص التغذوي، ونقص المغذّيات الدقيقة، والوزن الزائد والسمنة من خلال الاستفادة من المسببات المشتركة بين كافة أشكال سوء التغذية. وتشمل هذه الإجراءات توفير الرعاية قبل الولادة، والرضاعة الطبيعية الخالصة، وتوفير الأغذية الصحية والمغذية للأطفال خلال فترة التغذية التكميلية وما بعدها، وبرامج التغذية المدرسية، ومكمّلات المغذّيات الدقيقة، والحماية الاجتماعية، والزراعة المراعية للتغذية، وتدعيم الأغذية، والسياسات التي تحسّن البيئة الغذائية.

تُعتبر التغذية عاملًا محفزًا للتنمية ومؤشرًا عليها.[36] وتؤدي منافع التغذية الجيدة إلى آثار مضاعفة واسعة النطاق، بدءًا من الأسر المعيشية وصولًا إلى المجتمعات المحلية والأقاليم والأمم. ومن ناحية أخرى، يعيق سوء التغذية التقدم الوطني ويضر بشدة بصحة وتنمية ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة. ويشمل سوء التغذية عمومًا النقص التغذوي ونقص المغذّيات الدقيقة، فضلًا عن الوزن الزائد والسمنة. ويُعدّ القضاء على سوء التغذية أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة). ويمثّل القضاء على جميع أشكال سوء التغذية[37] في جميع أنحاء العالم أولوية استثمارية عليا في إطار جدول الأعمال العالمي للصحة والتنمية.

ويقيّم **القسم 2-3** الاتجاهات العالمية والإقليمية للمقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية حتى عام 2030، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي تتضمن المقاصد الستة الخاصة بالتغذية التي أقرتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012 لعام 2025، والتي تم تمديدها لاحقًا حتى عام 2030.[38] كما تم اختيار أربعة من مؤشرات المقاصد الستة هذه لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقصد 2 من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، أي التقزّم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا.[39] ويتمثل المقصد السابع في وقف ارتفاع السمنة لدى البالغين، والذي اعتمدته جمعية الصحة العالمية كجزء من خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في عام 2013، مع تحديد عام 2025 كعام مستهدف.[40] وفي عام 2016، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)[41] الذي عزز الإجراءات الرامية إلى القضاء على الجوع، واستئصال كافة أشكال سوء التغذية، وضمان حصول الجميع على أنماط غذائية صحية وأكثر استدامة. ويقدّم هذا القسم أيضًا تقييمًا للتقدم المحرز في البلدان الخمسة والأربعين التي تصنفها الأمم المتحدة حاليًا على أنها أقلّ البلدان نموًا، وتحليلًا للعبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية الحاصل في مراحل مختلفة من الحياة، حيث يشهد العالم انخفاضًا تدريجيًا في النقص التغذوي بموازاة تزايد وباء الوزن الزائد والسمنة.

ويسلّط تقييم سوء التغذية من منظور مسار الحياة[42] الضوء على التوقيت الحرج للتدخلات التغذوية في كل مرحلة، بدءًا من مرحلة ما قبل الحمل والحمل والإرضاع مرورًا بالطفولة المبكرة والطفولة والمراهقة والرشد والشيخوخة. إن التعرّض للعوامل البيئية خلال هذه النوافذ قادر على تشكيل المسارات الصحية للأجيال القادمة. ويؤدي سوء التغذية، بما في ذلك نقص المغذّيات الدقيقة، خلال المراحل الحرجة لنمو الأجنة والرضع والطفولة المبكرة، إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض والوفيات،[44،43] كما أنه يؤخر النمو البدني، ويُضعف جهاز المناعة ما يؤدي إلى تكرار الإصابة بالأمراض والعدوى؛ ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى نمو معرفي دون المستوى الأمثل وتغييرات دائمة في بنية أجهزة الأعضاء ووظيفتها، ما يمهد الطريق لقابلية الإصابة بالأمراض المزمنة في مرحلة الرشد.[46،45] وأظهرت الدراسات أن تدخلات التغذية قبل الولادة يمكن أن تؤدي إلى تحسين نتائج الولادة، التي ترتبط بدورها بنتائج أفضل في التعليم ورأس المال البشري لاحقًا خلال الحياة.[48،47] ويصبح الأطفال الذين يحصلون على قدر أكبر من الأغذية المغذية في مرحلة الطفولة المبكرة أكثر إنتاجية من الناحية الاقتصادية في مرحلة الرشد.[49] وبالمقابل، فإن أوجه النقص التغذوي خلال مرحلة الطفولة المبكرة تضعف نمو الدماغ وتؤثر على القدرة على التعلّم والاستعداد للمدرسة، ما يكبح إمكانات الإنجاز مدى الحياة ويؤدي إلى تفاقم التفاوتات الصحية وعدم المساواة الاجتماعية.[50] ويعترف رصد مؤشرات التغذية العالمية من خلال منظور مسار الحياة بالتالي بالتفرد الذي تتسم به كل مرحلة من مراحل الحياة ويدعم الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى معالجة مشهد سوء التغذية بصورة كلية.

الاتجاهات العالمية والإقليمية

يقدّم هذا القسم الفرعي أحدث حالة للمقاصد السبعة الخاصة بالتغذية على المستوى العالمي (الشكل 10) والإقليمي (الجدول 7).

لم يتحقق أي تقدّم تقريبًا في ما يتعلق **بانخفاض الوزن عند الولادة** بين المواليد الجدد، حيث بلغ معدل الانتشار 15 في المائة (21.6 ملايين) في عام 2012 و14.7 في المائة (19.8 ملايين) في عام 2020 - وهو آخر عام توفرت فيه البيانات. واستنادًا إلى الاتجاهات من عام 2012 إلى عام 2020، من المتوقع أن يعاني 14.2 في المائة من المواليد الجدد من انخفاض الوزن عند الولادة في عام 2030، وهو أقلّ من المقصد العالمي المتمثل في تحقيق انخفاض بنسبة 30 في المائة مقارنة بخط الأساس، أي 10.5 في المائة بحلول عام 2030. وسجلت أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا أعلى معدل انتشار لانخفاض الوزن عند الولادة بين أقاليم العالم في عام 2012 (17.4 في المائة)، وهي لا تزال تسجل النسبة الأعلى حيث يبلغ معدل الانتشار فيها وفقًا لأحدث التقديرات 17.9 في المائة.

وأُحرز تقدم كبير في رفع المعدل العالمي **للرضاعة الطبيعية الخالصة** بين الرضع الذين تقلّ أعمارهم عن ستة أشهر. واستنادًا إلى أحدث التقديرات، ارتفع معدل الانتشار العالمي بشكل مطرد من 37.1 في المائة (25.7 ملايين) في عام 2012 إلى 48 في المائة (31.3 ملايين) في عام 2022. غير أن العالم لا يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق مقصد عام 2030 المتمثل في الوصول إلى معدل 70 في المائة من الرضاعة الطبيعية الخالصة، حيث تشير التوقعات الحالية إلى معدل انتشار يبلغ 59 في المائة في عام 2030. وسجلت أمريكا الشمالية أدنى معدل للرضاعة الطبيعية الخالصة بين أقاليم العالم (25.8 في المائة في عام 2022). وبقي التقدم في هذا الإقليم يعاني من الركود خلال العقد الماضي في حين شهدت الأقاليم الأخرى اتجاهًا تصاعديًا لهذا المؤشر.

وانخفض معدل انتشار **التقزّم** لدى الأطفال دون سن الخامسة على مستوى العالم بشكل مطرد من 26.3 في المائة (177.9 ملايين) في عام 2012 إلى 22.3 في المائة (148.1 مليون) في عام 2022 - وهو آخر عام توفرت فيه البيانات. وبافتراض استمرار الاتجاه الذي تمت ملاحظته منذ خط الأساس، فمن المتوقع أن يعاني 19.5 في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة من التقزّم في عام 2030. ولا يسير العالم حاليًا في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق مقصد عام 2030 المتمثل في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم دون سن الخامسة إلى النصف بحلول عام 2030 (13.5 في المائة من الأطفال الذين يعانون من التقزّم). ويعني هذا الانخفاض البطيء أيضًا بقاء عدد الأطفال والمراهقين والبالغين الذين يعانون من عواقب التقزّم في مرحلة الطفولة المبكرة مدى حياتهم مرتفعًا. وتسجل أوسيانيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، أعلى مستويات التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة (44 في المائة في عام 2022). وشهد معدل الانتشار في هذا الإقليم زيادة منذ عام 2012، في حين أظهرت معظم الأقاليم الأخرى تحسّنًا في هذا المؤشر خلال العقد الماضي.

وبقي معدل انتشار **الهزال** لدى الأطفال دون سن الخامسة على مستوى العالم على حاله نسبيًا خلال العقد الماضي. وفي عام 2012، كان 7.5 في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة (50.7 ملايين) يعانون من الهزال. وانخفض معدل الانتشار هذا إلى 6.8 في المائة (45 مليونًا) في عام 2022. ولا يزال العالم يسير بعيدًا عن الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي لانتشار الهزال المحدد بنسبة 3 في المائة لعام 2030 بناءً على التقدم المحرز منذ خط الأساس، حيث من المتوقع أن يعاني 6.2 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من الهزال في عام 2030، أي أكثر من ضعف المقصد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يرتفع معدل انتشار الهزال على المستوى الوطني في سياقات انعدام الأمن الغذائي الحاد مثل المواسم العجاف وحالات الطوارئ أو خلال فترات زيادة الإصابة بالأمراض (مثل الإسهال وحالات تفشي الحصبة). وتسجل آسيا أعلى مستويات الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ويجب مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من هذه الحالة التي تهدد الحياة في هذا الإقليم.

وبقي معدل انتشار **الوزن الزائد** لدى الأطفال دون سن الخامسة على مستوى العالم راكدًا، وذلك من 5.5 في المائة (37 مليونًا) في عام 2012 إلى 5.6 في المائة (37 مليونًا) في عام 2022 - وهو آخر عام توفرت فيه البيانات. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يعاني 5.7 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من الوزن الزائد، وهو ما يعادل حوالي ضعف المقصد العالمي لعام 2030 المتمثل في الوصول إلى نسبة 3 في المائة لانتشار الوزن الزائد. ويواجه هؤلاء الأطفال مخاطر متزايدة للإصابة بالسمنة والأمراض غير المعدية في مرحلة الرشد.51 ويعاني الأطفال دون سن الخامسة الذين يعيشون في أستراليا ونيوزيلندا من أعلى معدلات انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال بين جميع أقاليم العالم - 19.3 في المائة في عام 2022.

وعلى المستوى العالمي، ارتفع معدل انتشار **فقر الدم** لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا من 28.5 في المائة (520 مليونًا) في عام 2012 إلى 29.9 في المائة (571 مليونًا) في عام 2019. واستنادًا إلى الاتجاه السائد من عام 2012 إلى عام 2019 - وهو آخر عام توفرت فيه البيانات - من المتوقع أن يصل معدل الانتشار إلى 32.3 في المائة بحلول عام 2030. وبهذه الوتيرة، لن يحقق العالم مقصد عام 2030 المتمثل في خفض معدل انتشار فقر الدم بنسبة 50 في المائة (ليصل معدل الانتشار المستهدف إلى 14.3 في المائة). ويُعتبر فقر الدم حالة صحية معقدة لها العديد من المحددات الغذائية، بالإضافة إلى محددات غير غذائية مثل

الشكل 10 تراجعت معدلات انتشار التقزم والهزال في العالم وارتفعت مستويات الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال العقد الأخير، ولكن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أي من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030

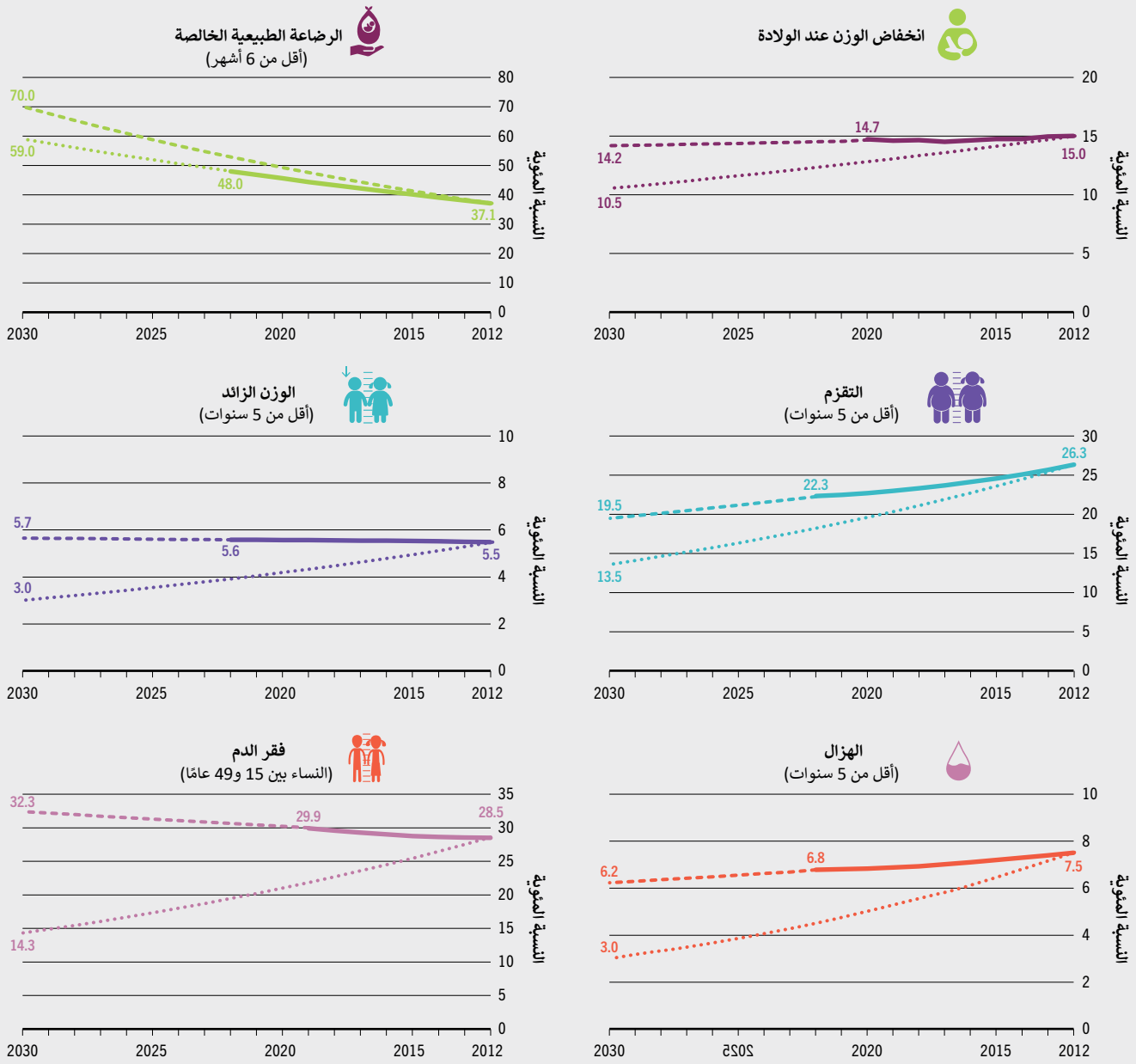

--- إستقاطات مستندة إلى الاتجاه الذي كان سائدًا في آخر سنة تتوافر فيها البيانات

..... التقدم اللازم إحرازه لتحقيق مقصد عام 2030 انطلاقًا من خط الأساس

ملاحظات: عام 2025 هو العام المستهدف لوقف ارتفاع معدلات السمنة لدى البالغين. ويمكن الاطلاع على المنهجية المتبعة لاحتساب المجاميع العالمية وإعداد التوقعات حتى عام 2030، في **الملحق 2** بالتقرير الرئيسي.

المصادر: استمدت بيانات الوزن المنخفض عند الولادة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2023. Low birthweight. في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2023. Joint low birthweight estimates. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-low-birthweight-estimates؛ وتستند بيانات الرضاعة الطبيعية الخالصة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2024. Infant and young child feeding. في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding؛ وتستند بيانات التقزم والهزال والوزن الزائد إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2023. *Levels and trends in child malnutrition. UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates – Key findings of the 2023 edition*. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجنيف، سويسرا، منظمة الصحة العالمية، وواشنطن العاصمة، البنك الدولي. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023، http://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates، https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition؛ وتستند بيانات فقر الدم إلى منظمة الصحة العالمية. 2021. WHO global anaemia estimates, 2021 edition. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children؛ وتستند بيانات السمنة لدى البالغين إلى منظمة الصحة العالمية. 2024. *Global Health Observatory (GHO) data repository: Prevalence of obesity among adults, BMI ≥ 30, age-standardized. Estimates by country*. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-obesity-among-adults-bmi--30-(age-standardized-estimate)-(-). الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig10

الجدول7 الاتجاهات الإقليمية للمقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية

	معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة بين الرضع (أشهر 0-5)		معدل انتشار التقزم عند الأطفال (سنوات <5)		معدل انتشار الوزن الزائد عند الأطفال (سنوات <5)		معدل انتشار الهزال عند الأطفال (<5 سنوات)	معدل انتشار فقر الدم عند النساء (سنة 15-49)		معدل انتشار السمنة بين السكان البالغين (سنة ≥18)	
	2012	2020	2012	2022	2012	2022	2012	2022	2022	2012	2019	2012	2022
	(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)	(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)	
العالم	**15.0**	**14.7**	**37.1**	**48.0**	**26.3**	**22.3**	**5.5**	**5.6**	**6.8**	**28.5**	**29.9**	**12.1**	**15.8**
أفريقيا	**14.5**	**13.9**	**35.4**	**46.7**	**34.4**	**30.0**	**5.0**	**4.9**	**5.8**	**39.2**	**38.9**	**12.8**	**16.2**
أفريقيا الشمالية	14.0	14.1	40.8	35.6	23.5	21.7	11.8	12.3	6.3	31.9	31.1	25.9	31.7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	14.5	13.9	34.4	48.0	36.2	31.3	3.8	3.7	5.7	41.2	40.7	8.5	11.4
أفريقيا الشرقية	14.7	14.0	48.6	60.3	38.6	30.6	3.9	3.6	5.0	31.4	31.9	4.9	8.1
أفريقيا الوسطى	12.8	12.2	28.5	44.7	37.9	37.4	4.5	4.6	5.6	46.1	43.2	6.6	9.3
أفريقيا الجنوبية	16.4	16.4	n.a.	32.8	23.4	22.8	12.3	11.4	3.5	28.5	30.3	27.3	29.7
أفريقيا الغربية	14.9	14.3	22.1	38.3	34.5	30.0	2.3	2.4	6.7	52.9	51.8	8.1	11.6
آسيا*	**17.2**	**17.2**	**39.0**	**50.9**	**28.2**	**22.3**	**4.8**	**5.1**	**9.3**	**31.1**	**32.8**	**6.5**	**10.4**
آسيا الوسطى	6.3	6.0	29.2	32.7	14.7	7.7	8.2	5.0	2.1	28.8	28.1	18.8	25.1
آسيا الشرقية*	5.5	5.5	28.4	36.3	7.7	4.9	6.6	8.3	1.5	15.4	15.9	4.5	8.1
جنوب شرق آسيا	12.8	12.5	33.4	46.0	30.4	26.4	6.4	7.4	7.8	25.0	27.2	6.0	10.0
آسيا الجنوبية	26.1	24.4	47.2	59.6	40.3	30.5	2.7	2.8	14.3	48.3	48.2	5.6	9.7
آسيا الغربية	12.2	12.2	31.9	31.4	19.1	14.0	9.1	7.2	3.5	31.7	32.5	29.3	33.6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**9.5**	**9.6**	**34.3**	**43.1**	**12.7**	**11.5**	**7.4**	**8.6**	**1.4**	**18.2**	**17.2**	**22.4**	**29.9**
البحر الكاريبي	11.4	11.7	29.5	31.4	13.0	11.3	6.5	6.6	2.9	28.7	29.2	19.5	24.5
أمريكا الوسطى	10.9	10.9	21.6	38.7	18.2	16.9	6.6	6.7	1.0	15.2	14.6	27.9	34.4
أمريكا الجنوبية	8.6	8.8	42.2	47.1	10.1	9.0	7.9	9.7	1.4	18.4	17.3	20.7	28.6
أوسيانيا	**11.3**	**11.8**	**n.a.**	**n.a.**	**20.0**	**22.0**	**11.0**	**16.8**	**n.a.**	**14.4**	**16.0**	**25.4**	**29.5**
أستراليا ونيوزيلندا	6.4	6.4	n.a.	n.a.	3.4	3.4	12.4	19.3	n.a.	7.6	8.8	26.3	30.8
أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا	17.4	17.9	56.6	58.3	40.9	44.0	9.3	13.9	8.3a	32.9	33.9	21.6	24.8
ميلانيزيا	17.6	18.0	56.8	58.6	43.3	46.4	9.6	14.4	n.a.	33.3	34.2	18.3	21.9
ميكرونيزيا	12.4	12.3	55.3	59.8	16.3	13.5	4.4	4.4	n.a.	27.9	29.1	43.2	47.1
بولينيزيا	16.3	16.8	51.1	48.0	7.3	6.5	8.2	8.2	n.a.	25.6	27.4	52.1	57.5
أمريكا الشمالية وأوروبا	**7.4**	**7.4**	**n.a.**	**n.a.**	**4.2**	**3.8**	**9.0**	**7.6**	**n.a.**	**13.1**	**14.6**	**24.8**	**27.9**
أمريكا الشمالية**	8.0	8.1	25.5	25.8	2.6	3.6	8.6	8.2	0.2	9.9	11.7	35.7	40.3
أوروبا	7.1	7.0	n.a.	n.a.	5.1	4.0	9.2	7.3	n.a.	14.5	16.0	19.7	21.4
أوروبا الشرقية	7.1	7.0	n.a.	n.a.	7.2	5.3	12.1	7.4	n.a.	19.2	20.5	22.1	25.5
أوروبا الشمالية	6.3	6.0	n.a.	n.a.	3.7	3.0	8.7	9.7	n.a.	10.6	12.0	22.3	24.2
أوروبا الجنوبية	8.0	8.2	n.a.	n.a.	4.6	3.9	8.7	8.3	n.a.	13.5	15.1	18.2	18.9
أوروبا الغربية	7.0	6.8	n.a.	n.a.	2.8	2.6	5.0	5.1	n.a.	9.6	11.6	16.3	15.8

ملاحظات: غير متاح = التقديرات غير متوفرة. * باستثناء اليابان. ** تستند التقديرات الخاصة بأمريكا الشمالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقط.
المصادر: انظر مصادر الشكل -10

» الالتهابات. ويجب أن تعالج الإجراءات الرامية إلى الحد من فقر الدم بشكل مباشرة هذه الأسباب المتعددة التي تختلف بحسب السياق. وتُظهر أدلة متزايدة الرابط المهم بين نقص الحديد وفقر الدم والسمنة، ويثير ذلك القلق بشكل خاص بالنظر إلى الزيادة المستمرة في فقر الدم والسمنة على حد سواء. وتشير الأدلة إلى أن هذا الارتباط البيولوجي قد يتطلب اتباع نُهج جديدة للوقاية والعلاج.[52،53] ويصيب فقر الدم نسبة أكبر من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا في أفريقيا مقارنة بأي إقليم آخر في العالم، حيث بلغ معدل انتشاره 38.9 في المائة في عام 2019، ولم يتم إحراز أي تقدم تقريبًا في هذا الإقليم خلال العقد الماضي. وتبرز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الشاملة من أجل تسريع الحد من فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب حول العالم.

وتظهر البيانات الجديدة الخاصة بمعدل انتشار **السمنة لدى البالغين** (الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا) أنه زاد بشكل مطرد خلال العقد الماضي، وذلك من 12.1 في المائة (591 مليونًا) في عام 2012 إلى 15.8 في المائة (881 مليونًا) في عام 2022. ولا يسير العالم في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي لعام 2030 المتمثل بوقف الارتفاع، حيث يُتوقع وجود أكثر من 1.2 مليار بالغ يعانون من السمنة بحلول عام 2030 (معدل انتشار عالمي يبلغ 19.8 في المائة). ويُعتبر إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الإقليم الذي يشهد أعلى معدل لانتشار السمنة، حيث سيعاني حوالي 30 في المائة من سكانه البالغين من السمنة في عام 2022، تليه مباشرة أوسيانيا (29.5 في المائة) وأمريكا الشمالية وأوروبا (27.9 في المائة).

التقدم القطري

زاد عدد البلدان التي لا تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق معظم المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية (الشكل 11). ولا تسير ثلاثة أرباع بلدان العالم كله (146 من أصل 195) في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي الخاص **بانخفاض الوزن عند الولادة** بحلول عام 2030. ولا يشمل ذلك 37 بلدًا لا تتوفر فيها بيانات كافية لتقييم التقدم، والتي من المحتمل أيضًا أن تكون خارج المسار الصحيح. وعلاوة على ذلك، يعيش 72.8 في المائة من المواليد الجدد في العالم في بلدان لا تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد. ولا يسير أكثر من 40 في المائة من البلدان (82 من أصل 195) في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي الخاص **بالرضاعة الطبيعية الخالصة** لعام 2030، ولا تتوفر تقييمات للتقدم المحرز في 88 بلدًا بسبب عدم كفاية البيانات. ويعيش أكثر من نصف الرضع دون سن ستة أشهر (54.2 في المائة) في بلدان لا تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد. ولا يسير نصف بلدان العالم (96 من أصل 195) في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي الخاص **بالتقزّم** لعام 2030، حيث يعيش ثلاثة من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة (75.1 في المائة) في تلك البلدان.

ولا توجد بيانات كافية لتوفير معلومات عن التقدم نحو تحقيق المقصد الخاص بالتقزّم في 40 بلدًا. ولا يسير أكثر من ربع بلدان العالم (55 من أصل 195) في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي الخاص **بهزال الأطفال**، ويعيش أكثر من نصف الأطفال دون سن الخامسة (54.7 في المائة) في تلك البلدان. ولا تتوفر لدى 72 بلدًا بيانات كافية لتتبّع التقدم المحرز نحو تحقيق المقصد الخاص بالهزال، ويمثّل ذلك بالتالي 7.3 في المائة فقط من سكان العالم. ولا يسير حوالي 60 في المائة من البلدان (119 من أصل 195) في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي لعام 2030 الخاص **بالوزن الزائد لدى الأطفال**، ولا يمكن تقييم التقدم المحرز في حالة 37 بلدًا بسبب عدم كفاية البيانات. وتمثّل البلدان التي لا تسير في الاتجاه الصحيح وفقًا لمؤشر الوزن الزائد نصف إجمالي الأطفال دون سن الخامسة (52.5 في المائة). ولا تسير جميع بلدان العالم تقريبًا (191 من أصل 195) في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي الخاص **بفقر الدم** لعام 2030. وتبرز الحاجة إلى المزيد من التحليلات لفهم أسباب فقر الدم الخاصة بالسياق بصورة أفضل في البلدان كي يصبح بالإمكان تنفيذ التدخلات المستهدفة لوضع البلدان على المسار الصحيح وفقًا لمؤشر فقر الدم. وعلى نحو مماثل، لا تسير كل البلدان تقريبًا (191 من أصل 195) في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصد العالمي الخاص **بالسمنة لدى البالغين**، وهناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة لإيقاف هذه القنبلة الموقوتة.

وتم إحراز تقدم كبير في سد فجوات البيانات خلال العقد الماضي من خلال جمع البيانات بشكل متكرر، واستخدام تقنيات التحليل المتقدمة، وإدخال تحسينات في تدفق البيانات. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب فعله لسد الفجوة، حيث لا يزال حوالي 20 في المائة من البلدان يفتقر إلى البيانات الكافية لتقييم التقدم المحرز في خمسة من المؤشرات السبعة. وتعتمد الرضاعة الطبيعية الخالصة والهزال على البيانات الأولية التي تم جمعها في الغالب من الدراسات الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني. وقد تختلف طريقة وتواتر هذه الدراسات الاستقصائية عبر البلدان والسياقات، ما يجعل توافر البيانات غير متسق وفي بعض الأحيان غير كافٍ لتقييم التقدم. وهناك حاجة ماسة إلى تحسين استخدام البيانات الموجودة لتقدير الاتجاهات باستخدام النماذج من أجل سد الفجوات في هذين المؤشرين، بالإضافة إلى مواصلة الجهود لجمع بيانات ذات جودة عالية.

التقدم المحرز في أقلّ البلدان نموًا

تُعرِّف الأمم المتحدة أقلّ البلدان نموًا[54] بأنها «بلدان ذات مستويات دخل منخفضة وتواجه عوائق هيكلية جسيمة تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.»[55] ووضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا التصنيف إدراكًا منها بأن أقلّ البلدان نموًا ضمن البلدان النامية بحاجة إلى تدابير

الشكل 11 زاد عدد البلدان التي لا تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق معظم المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية

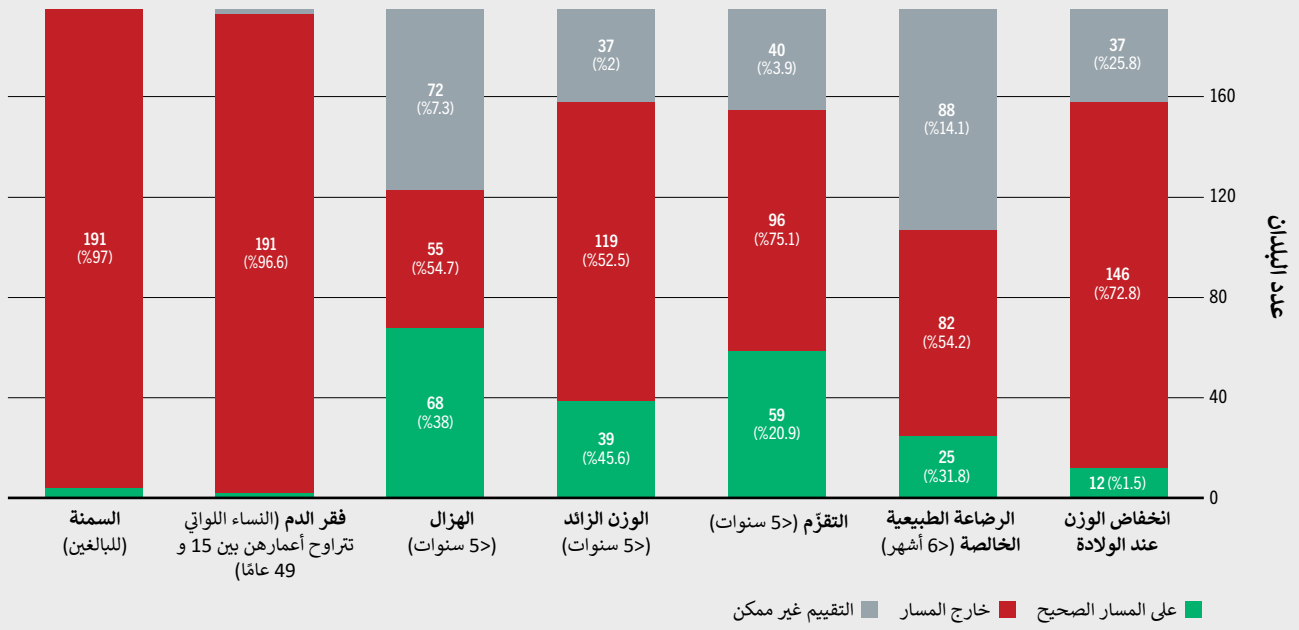

ملاحظات: السنة المستهدفة لوقف ارتفاع مستويات السمنة لدى البالغين هي 2025. وترد النسبة الإجمالية للسكان (%) بين قوسين. ويمكن الرجوع إلى منهجية تقييم التقدم المحرز على المستوى القطري نحو تحقيق مقاصد التغذية العالمية في المواد التكميلية للفصل الثاني.

المصادر: انظر مصادر الشكل 10.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig11

دعم خاصة، بما في ذلك تدابير دعم مالية وتقنية، من أجل تعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ويستند هذا التحليل، بما في ذلك توقعات عام 2030، إلى مجموعة أقلّ البلدان نموًا التي صنفتها الأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني 2024 والتي تتضمن 45 بلدًا. ويشير الشكل 12 إلى أن أداء مجموعة أقلّ البلدان نموًا يُعتبر أفضل من المتوسط العالمي في اثنين من مؤشرات التغذية السبعة. وعلى وجه التحديد، كان معدل انتشار **الرضاعة الطبيعية الخالصة** لدى الأطفال دون سن ستة أشهر في أقلّ البلدان نموًا أفضل من المتوسط العالمي منذ عام خط الأساس 2012، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 61.7 في المائة بحلول عام 2030، في حين من المتوقع أن يبقى المتوسط العالمي عند نسبة 59 في المائة. وانخفض معدل انتشار **الهزال** لدى الأطفال دون سن الخامسة بسرعة أكبر في أقلّ البلدان نموًا مقارنة بالإجمالي العالمي، على الرغم من أن أقلّ البلدان نموًا بدأت من معدل انتشار أعلى عند خط الأساس (8.4 في المائة في أقل البلدان نموًا مقابل 7.5 في المائة على مستوى العالم في عام 2012). وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تحقق أقلّ البلدان نموًا أداءً أفضل بشكل طفيف من المتوسط العالمي (6 في المائة في أقل البلدان نموًا مقابل 6.2 في المائة على المستوى العالمي). غير أن معدل انتشار الهزال لا يزال مرتفعًا للغاية، ويجب أن تستمر الاستثمارات العاجلة في التدخلات المنقذة للأرواح من أجل الوقاية من سوء التغذية الحاد وعلاجه.

ولا يزال النقص التغذوي يشكّل تحديًا خطيرًا في أقلّ البلدان نموًا - حيث يُعتبر **التقزّم** لدى الأطفال دون سن الخامسة و**فقر الدم** لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا أعلى بكثير في هذه المجموعة من البلدان مقارنة بالمتوسط العالمي. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يصل معدل انتشار التقزّم في أقل البلدان نموًا إلى 28.1 في المائة، مقارنة بنسبة 19.5 في المائة على مستوى العالم، وذلك على الرغم من الاتجاه التنازلي منذ تحديد خط الأساس في هذه المجموعة من البلدان. وفي المقابل، يشهد الاتجاه العالمي في فقر الدم ارتفاعًا منذ تحديد خط الأساس. وفي عام 2019 - وهو آخر عام توفرت فيه البيانات - كان معدل انتشار فقر الدم في أقلّ البلدان

الشكل 12 تسجل أقلّ البلدان نموًا، بالمقارنة مع التقديرات العالمية، مستويات أعلى بكثير من التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما، وتسجل نفس الارتفاع المثير للقلق

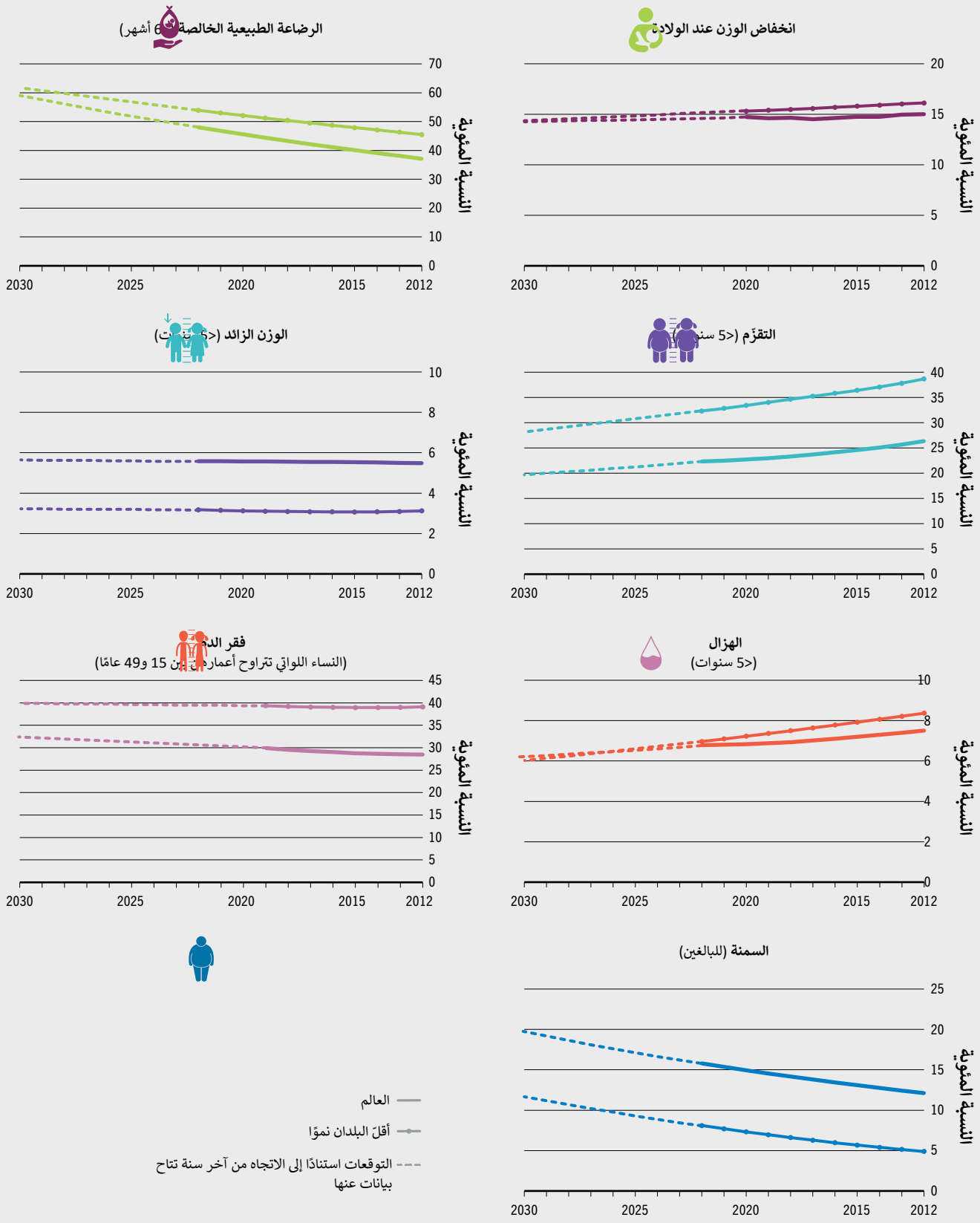

المصادر: انظر مصادر الشكل -10

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig12

» نموًا (39.4 في المائة) أعلى من المعدلات المسجلة على المستوى العالمي (29.9 في المائة). ولا يختلف معدل انتشار **انخفاض الوزن عند الولادة** في أقل البلدان نموًا عن المتوسط العالمي - إذ بلغ معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في أقلّ البلدان نموًا 16.1 في المائة في سنة الأساس 2012، مقابل 15 في المائة على مستوى العالم. وفي عام 2020، وهو آخر عام توفرت فيه البيانات، بلغ معدل الانتشار في أقلّ البلدان نموًا 15.3 في المائة، في حين كان المتوسط العالمي 14.7 في المائة تقريبًا. وبحلول عام 2030، يُتوقع أن يكون لدى البلدان الخمسة والأربعين والإجمالي العالمي مستويات مماثلة من معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة، وذلك بنسبة 14.3 في المائة و14.2 في المائة على التوالي. وعلى الرغم من أن معدل انتشار **الوزن الزائد لدى الأطفال** في أقلّ البلدان نموًا لا يزال أقلّ من المتوسط العالمي، إلّا أن التقدم المحرز في مواصلة خفض الوزن الزائد لدى الأطفال بقي راكدًا في هذه المجموعة من البلدان، على غرار الركود المسجل عالميًا. وعلاوة على ذلك، هناك ارتفاع مثير للقلق في معدلات **السمنة لدى البالغين** في أقلّ البلدان نموًا، وهو ما يعكس الاتجاه العالمي، كما أن حصتها من العبء العالمي للسمنة لدى البالغين تتزايد بمرور الزمن - ويتزامن ذلك مع مواصلة النقص التغذوي في إلقاء ثقله على هذه المجموعة. ويمثّل دعم أقلّ البلدان نموًا للتغلب على العوائق الهيكلية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستوى الدخل، وتحقيق المقاصد السبعة الخاصة بالتغذية، أولوية إنمائية عالمية.

العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية

شهد **العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية**[56] - الذي يُعرّف بأنه اقتران النقص التغذوي بالوزن الزائد والسمنة - ارتفاعًا في العقود الأخيرة بين جميع الفئات العمرية وفئات الدخل. وأظهرت البحوث أن البلدان تمر بثلاثة أنواع من التحولات على مستوى السكان خلال تطورها وتقدمها الاقتصادي. ويشير «التحوّل التغذوي» إلى تحوّل في الأنماط الغذائية للسكان بعيدًا عن النمط الغذائي القائم على المواد الأساسية نحو تنوع غذائي أكبر، بما في ذلك زيادة استهلاك منتجات الألبان والأسماك واللحوم والفاكهة والخضراوات، فضلًا عن الأغذية العالية التصنيع التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون والسكريات والملح. وغالبًا ما يرتبط ذلك بالعولمة والتوسّع الحضري السريع وأنماط الحياة المستقرة، ما يساهم في «التحوّل الوبائي» - وهو تحوّل في عبء سوء التغذية بين السكان من هيمنة النقص التغذوي إلى الوزن الزائد والسمنة، وفي عبء الأمراض من الأمراض المعدية إلى الأمراض غير المعدية. ولا يزال انتشار نقص المغذّيات الدقيقة سائدًا في جميع أقاليم العالم، على الرغم من الأدلة على حدوث التحوّل التغذوي، وغالبًا ما تغفله تقديرات العبء المزدوج.[57,43] وقد يستمر انتشار نقص المغذّيات الدقيقة طيلة الفترة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، يتم تعديل التركيبة السكانية إلى حد كبير بسبب انخفاض معدلات الولادات وزيادة متوسط العمر المتوقع. ويتسم هذا «التحوّل الديمغرافي» بتحوّل في متوسط عمر السكان من عمر أصغر إلى عمر أكبر ويصاحبه ارتفاع متزامن في مخاطر الإصابة بالأمراض غير المعدية.[58] وفي حين أن هذه التحوّلات كانت تحدث في الماضي بصورة تدريجية خلال قرون، إلّا أنها شهدت تسارعًا في العقود الأخيرة في ظل التغيرات الغذائية وعدم التجانس الغذائي، بالإضافة إلى ارتفاع كبير في مخاطر الإصابة بالأمراض خلال جيل واحد فقط. ويواجه صناع السياسات بالتالي تحديات غير مسبوقة في معالجة كل من مشكلة الوزن الزائد والنقص التغذوي والآثار الصحية والاقتصادية المرتبطة بهما.

وأجرت شبكة التعاون بشأن عوامل خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية[59] مؤخرًا دراسة تناولت العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية من عام 1990 إلى عام 2022 بين البالغين، والأطفال في سن المدرسة والمراهقين في 200 بلد وإقليم. وفي هذا التحليل، تم حساب العبء المزدوج على أنه مجموع معدل انتشار نقص الوزن أو النحافة والسمنة. ويُعتبر المعدل الحقيقي للعبء المزدوج أعلى بكثير إذا تم الأخذ بعين الاعتبار كافة أشكال سوء التغذية، بما في ذلك نقص المغذّيات الدقيقة.[57] وتُظهر النتائج أن السبب وراء الانخفاض في العبء المزدوج في معظم الأقاليم يرجع إلى انخفاض نقص الوزن والنحافة، في حين أن الزيادات في العبء المزدوج كانت مدفوعة بزيادات في الوزن الزائد والسمنة. وشهدت معظم البلدان تحولًا من هيمنة نقص الوزن والنحافة إلى هيمنة الوزن الزائد والسمنة، مع بعض الاستثناءات كما هو الحال في آسيا الجنوبية، حيث لم تقابل الانخفاض في نقص الوزن زيادة في السمنة. وفي حين أن مستويات السمنة لدى السكان كانت أعلى بين البالغين في عام 1990، إلّا أن الأطفال والمراهقين في سن المدرسة يتأثرون بصورة متزايدة بالسمنة في القرن الحادي والعشرين.[60]

ويوضّح الشكل 13 ظاهرة العبء المزدوج العالمي لدى **الأطفال في سن المدرسة (5-9 سنوات) والمراهقين (10-19 سنة) والبالغين (20-59 سنة) والمسنين (أكثر من 60 سنة)** من عام 2000 إلى أحدث البيانات المتاحة (2022) والمتوقعة حتى عام 2030. ويتم قياس النحافة لدى الأطفال والمراهقين في سن المدرسة على أنها تسجيل مؤشر كتلة الجسم لقيمة تقلّ بانحرافين معياريين عن متوسط النمو المرجعي الخاص بمنظمة الصحة العالمية لعام 2007 للأطفال والمراهقين في سن المدرسة[61] في حين يتم قياس السمنة في نفس الفئات العمرية على أنها تسجيل مؤشر كتلة الجسم لقيمة تزيد عن المتوسط بانحرافين معياريين. ولدى البالغين والمسنين، يتم تعريف نقص الوزن على أنه تسجيل مؤشر

الشكل 13 على المستوى العالمي، ارتفعت معدلات السمنة بشكل حاد وانخفضت النحافة ونقص الوزن لدى الأطفال في سن المدرسة والمراهقين والبالغين والمسنين

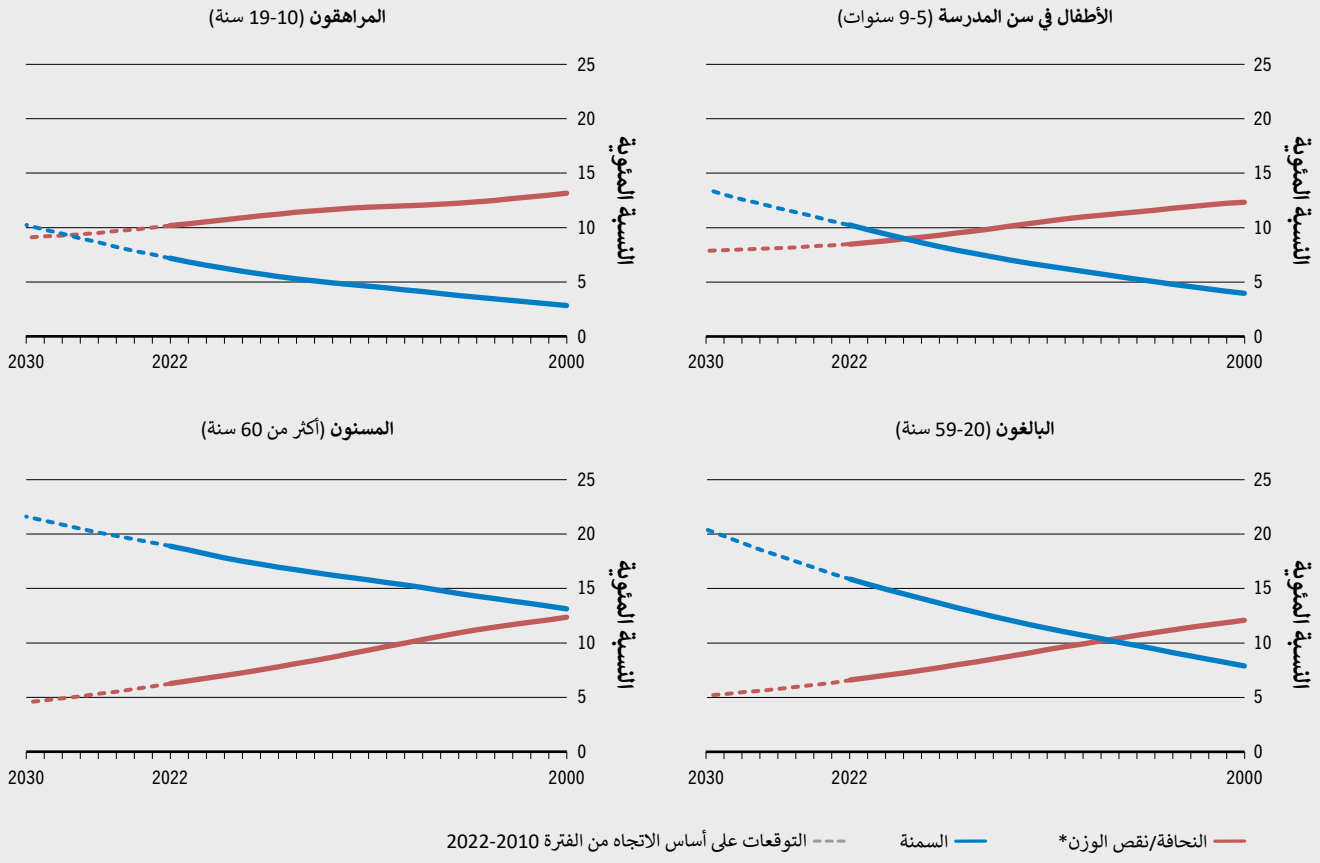

ملاحظة: * النحافة لدى الأطفال والمراهقين في سن المدرسة؛ ونقص الوزن عند البالغين والمسنين.

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2024. مرصد الصحة العالمية. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig13

كتلة الجسم لقيمة أقل من 18.5 كلغ/م2 والسمنة على أنها تسجيل مؤشر كتلة لقيمة تعادل وتزيد عن 30 كلغ/م2. وبحلول عام 2030، سيبلغ عمر شخص واحد من كل 6 أشخاص في العالم 60 عامًا أو أكثر، وسيرتفع عدد هذه المجموعة السكانية من 1.1 مليار شخص في عام 2020 إلى 1.4 مليارات شخص في عام 2030.[62] ويشهد كل بلد في العالم نموًا في نسبة المسنين (أكثر من 60 سنة).[63] ويجب إيلاء المزيد من الأهمية لهم في جدول أعمال التغذية العالمي في مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز جمع البيانات الروتينية للبالغين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا لدعم السياسات المتوافقة مع الالتزامات التي تم التعهد بها في عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030).[64,65]

وعلى المستوى العالمي وفي جميع الفئات العمرية، شهدت النحافة ونقص الوزن انخفاضًا في العقدين الماضيين، في حين ارتفعت السمنة بشكل حاد. وانخفض معدل انتشار النحافة على مستوى العالم لدى **الأطفال في سن المدرسة (5-9 سنوات)** من 12.3 في المائة في عام 2000 إلى 8.5 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 7.2 في المائة بحلول عام 2030. وفي الوقت ذاته، تضاعفت معدلات السمنة في هذه الفئة العمرية منذ عام 2000، وذلك من 4 في المائة في عام 2000 إلى 10.2 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة بمقدار 3.6 «

الإطار 5 الإجراءات المزدوجة لمعالجة العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية

الإجراءات المزدوجة للرضع والأطفال الصغار (دون سن 5 سنوات)

- توسيع نطاق التدخلات لحماية وتعزيز ودعم الرضاعة الطبيعية (البدء المبكر والرضاعة الخالصة والرضاعة المستمرة).
- تعزيز التغذية التكميلية المثلى،[69] وإعطاء الأولوية للأغذية ذات المصدر الحيواني الكثيفة المغذّيات والفاكهة والخضراوات والجوزيات والبقول والبذور مقابل الأغذية النشوية، وتجنب الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من السكريات والملح والدهون المتحولة، والمشروبات المحلاة بالسكر، والمحليات غير السكرية.
- الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الكثافة المفرطة للطاقة في الأغذية التكميلية، وتجنب إطعام الأطفال الصغار أغذية ووجبات خفيفة ومشروبات غنية بالطاقة والسكريات والدهون والملح.
- إدراج مناهج تدريبية جديدة للعاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية لتقديم مشورة تغذوية مزدوجة.
- الإشارة إلى مخاطر الوزن الزائد والسمنة إلى جانب التقزّم والهزال في برامج رصد النمو، لا سيما في السياقات التي يُعتبر الوزن الزائد لدى الأطفال مشكلة فيها.
- ضمان الوقاية والإدارة الكافيتين للهزال المعتدل والشديد - بما في ذلك باستخدام الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام، والمكملات الغذائية والأغذية المخلوطة المحسّنة - تبعًا للحالة والسياق.[70]
- التأكد من استخدام معايير واضحة وخطوط توجيهية للاستهداف من أجل توزيع الأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام (الأغذية العلاجية والأغذية المخلوطة المدعمة المحسّنة)، بما في ذلك الوقاية من سوء التغذية المعتدل وسوء التغذية الحاد الشديد وعلاجهما، وإدارة مدة العلاج لتجنب الزيادة المفرطة أو السريعة في الوزن بما يتجاوز ما هو مطلوب للوقاية أو التعافي.

الإجراءات المزدوجة للأطفال في سن المدرسة (5-9 سنوات) والمراهقين (10-19 سنة)

- إعادة تصميم برامج التغذية المدرسية لتعزيز الوصول إلى أنماط غذائية صحية ووضع خطوط توجيهية غذائية جديدة للأغذية داخل المدرسة وفي محيط حرم المدرسة حيث يمكن للأطفال الحصول على الأغذية. ودعم هذه الجهود من خلال الأطر السياساتية، والقانونية والمؤسسية. والقضاء على الترويج التجاري للأغذية والوجبات الخفيفة والمشروبات الغنية بالطاقة والسكريات والدهون والملح وبيعها في المدارس أو على الأقل تنظيمه.
- إنشاء نهج داعم «للمدرسة بأكملها» يفضي إلى تناول أغذية صحية، مثل دمج التغذية في المناهج الدراسية في الفصول الدراسية/دروس التثقيف الصحي. وتعزيز البيئات المدرسية النشطة؛ وزراعة الحدائق المدرسية؛ وبناء المعرفة والمهارات لإذكاء الوعي، وتشكيل الأذواق، وتطوير العادات الغذائية الصحية؛ وإشراك الوالدين في تخطيط الوجبات؛ والتأثير على الموقف من تناول الأغذية الصحية في المنزل.
- استخدام أدوات ومنصات تواصل مبتكرة موجهة للشباب لتغيير السلوك الاجتماعي من أجل الوصول إلى الأطفال والمراهقين برسائل أساسية حول الأغذية المغذية والأنماط الغذائية الصحية.
- في البيئات التي يبلغ فيها معدل انتشار فقر الدم لدى النساء غير الحوامل 20 في المائة أو أكثر، توفير مكملات الحديد وحمض الفوليك على فترات متقطعة للفتيات المراهقات الحائضات وغير الحوامل. وإذا كان معدل الانتشار يبلغ 40 في المائة أو أكثر، توفير مكملات حديد يومية.[71]

الإجراءات المزدوجة للنساء الحوامل

- توسيع نطاق توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن الرعاية السابقة للولادة للنساء الحوامل (تمتد أيضًا لتشمل المراهقات الحوامل) من خلال النظام الصحي، مع التركيز على تقديم المشورة بشأن تناول الأغذية الصحية والحفاظ على النشاط البدني أثناء الحمل للبقاء في صحة جيدة ومنع الزيادة المفرطة في الوزن.
- رصد مكملات البروتين والطاقة المستهدفة لمنع الزيادة المفرطة غير المقصودة في الوزن أثناء الحمل.
- توفير قسائم نقدية و/أو قسائم غذائية لتحسين الأنماط الغذائية للأمهات بموازاة رصد الزيادة في الوزن أثناء الحمل للكشف عن الزيادة غير الكافية في الوزن إلى جانب الزيادة المفرطة في الوزن.
- توفير مكملات الحديد وحموض الفوليك اليومية للنساء الحوامل أثناء الرعاية الروتينية السابقة للولادة. وفي البيئات التي يقلّ فيها معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل عن 20 في المائة أو التي تُعتبر فيها كمية الحديد اليومية غير مقبولة بسبب الآثار الجانبية، توفير مكملات الحديد وحمض الفوليك على فترات متقطعة. وفي البيئات التي ترتفع فيها معدلات انتشار النقص التغذوي، يمكن النظر في الاستعانة بمكملات المغذّيات الدقيقة المتعددة التي تحتوي على الحديد وحمض الفوليك.[71]
- بالنسبة إلى المجموعات السكانية التي تعاني من النقص التغذوي، استخدام الاتصالات لتغيير السلوك (مثل المحادثات العامة، وحملات الاتصال الجماهيري، والاستشارة الفردية أو على مستوى الجماعة الصغيرة، وأدوات الاتصال المرئي) لزيادة إجمالي المتناول اليومي، بما في ذلك البروتينات، من أجل الحد من خطر انخفاض الوزن عند الولادة؛ والمكملات الغذائية المتوازنة من الطاقة والبروتين للحد من مخاطر حالات الإملاص

الإطار 5 (يتبع)

وحديثي الولادة صغار الحجم بالنسبة إلى عمر الجنين.

الإجراءات المزدوجة لجميع المجموعات

- زيادة مراعاة التغذية في برامج الحماية الاجتماعية لجميع الفئات العمرية أو الفئات المستهدفة (على سبيل المثال للحوامل والمرضعات والأطفال الصغار أو المسنين) من خلال طرائق تتسم بحجم وإمكانات كافية لتحسين التغذية - مثل الإعانات أو قسائم المواد الغذائية المرتبطة بتجار التجزئة الذين يوفرون الأغذية المغذية، مع استبعاد الأغذية والوجبات الخفيفة والمشروبات الغنية بالطاقة والسكريات والدهون والملح؛ واستحداث مكافآت مقابل التحويلات أو القسائم التي يتم إنفاقها على الأغذية المغذية؛ وتنفيذ استراتيجيات الاتصال لتغيير السلوك التي تركّز على الأنماط الغذائية الصحية، والنشاط البدني، والاستخدام الوقائي للخدمات الصحية (الكشف المبكر عن الوزن الزائد، والسمنة والأمراض غير المعدية).
- توسيع نطاق البرامج الزراعية المراعية للتغذية والتي تشجع الإنتاج والاستهلاك المتنوعين للأغذية، لا سيما بين الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيش في المناطق النائية وتعاني من محدودية الوصول إلى الأسواق. وتصميم ودعم الزراعة الحضرية وشبه الحضرية لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية المغذية في المناطق الحضرية.
- مواءمة الإجراءات في جميع أنحاء النظم الزراعية والغذائية لضمان إتاحة الأغذية المغذية والمتنوعة لجميع الأشخاص، بما في ذلك الفئات السكانية الضعيفة عبر سلسلة القيمة - من المزرعة إلى المائدة.
- تحويل بيئات الأغذية عبر تنفيذ السياسات والتشريعات التي تقضي على استخدام الترويج المضلل لبدائل حليب الأم (بديل حليب الأم، بديل حليب الأم للمتابعة). وتعزيز القيود المفروضة على تسويق الأغذية والوجبات الخفيفة والمشروبات التي تحتوي على نسبة عالية من الطاقة والسكريات والدهون والملح، بما في ذلك تلك المدعمة؛ واعتماد التوسيم التغذوي على واجهة العبوات؛ وفرض ضرائب مستهدفة على الأغذية والوجبات الخفيفة والمشروبات التي تحتوي على نسبة عالية من الطاقة والسكريات والدهون والملح، ودعم الأغذية المغذية لتشجيع أنماط شراء صحية.
- يمكن تحفيز منتجي الأغذية وتجار التجزئة والتجار على تحسين الجودة التغذوية للإمدادات الغذائية من خلال إعادة تركيب الأغذية غير الصحية التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون والسكريات والملح، ومن خلال تعزيز الأغذية الأساسية (أي إضافة اليود إلى الملح على مستوى العالم، وتعزيز دقيق الذرة، وسميد الذرة، والأرزّ، ودقيق القمح، والزيت النباتي بالفيتامينات والمعادن).

المصدر: مقتبس من Hawkes, C., Ruel, M.T., Salm, L., Sinclair, B و Branca, F.. 2020. الإجراءات المزدوجة: اغتنام فرص البرامج والسياسات لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله. The Lancet، 395 (10218): 142-155. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(19)32506-1

» أضعاف لتصل إلى 14.4 في المائة في عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2000. وفي حين استمر الانخفاض في انتشار النحافة لدى **المراهقين (10-19 سنة)** بصورة تدريجية من عام 2000 إلى عام 2022 (13.2 في المائة و10.2 في المائة، على التوالي)، زادت السمنة بمقدار 2.5 أضعاف خلال الفترة نفسها (2.8 في المائة و7.2 في المائة، على التوالي)، ومن المتوقع أن تزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 10 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2000.

انخفض معدل انتشار نقص الوزن لدى **البالغين (20-59 سنة)** في العالم بمقدار النصف خلال عقدين من الزمن، وذلك من 12.1 في المائة في عام 2000 إلى 6.6 في المائة في عام 2022. وفي المقابل، تضاعفت السمنة خلال الفترة نفسها من 7.9 في المائة إلى 15.9 في المائة، ومن المتوقع أن تزيد بمقدار 2.6 أضعاف لتصل إلى 20.3 في المائة مقارنة بمستويات عام 2000 بحلول عام 2030. وانخفض معدل انتشار نقص الوزن لدى **المسنين (أكثر من 60 عامًا)** في العالم بمقدار النصف من عام 2000 إلى عام 2022 (12.4 في المائة و6.3 في المائة، على التوالي). ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل انتشار السمنة خلال الفترة نفسها، وذلك من 13.1 في المائة إلى 18.9 في المائة، ومن المتوقع أن يصل إلى 21.6 في المائة بحلول عام 2030 - أي

1.6 أضعاف بالمقارنة مع مستويات عام 2000. وينبغي استكمال السياسات التي تواصل التصدي للتحدي الطويل الأمد المتمثل في النقص التغذوي بسياسات عاجلة للحد من الاتجاه التصاعدي للسمنة وعكسه لدى جميع الفئات السكانية.

ويُعتبر العبء المزدوج المترتب عن سوء التغذية بمثابة حافز لاتخاذ **إجراءات مزدوجة**.[66-68] وتتصدى هذه الإجراءات في آن واحد للنقص التغذوي والوزن الزائد والسمنة من خلال الاستفادة من المسببات المشتركة التي تشترك فيها جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك المسببات البيولوجية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتؤدي بالتالي إلى إيجاد مسار للسياسات والبرامج والتدخلات المشتركة. ويوضح الإطار 5 بعض الأمثلة على الإجراءات المزدوجة. ■

صربيا

مزارع يقوم بمناولة محصول حبوب القمح الوفير: تعزيز الإنتاجية الزراعية والغذائية لزيادة القدرة الاقتصادية على الصمود.

© branislavpudar/ Shutterstock.com

الفصل3

تعريف جديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

الرسائل الرئيسية

- لا شكّ في أنه من أجل السير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله - وكذلك لتحقيق الحق العالمي في الغذاء الكافي للجميع، هناك حاجة إلى زيادة مستويات التمويل الحالية بالإضافة إلى استخدام التمويل الحالي بفعالية أكبر من حيث الكلفة. غير أنه لا توجد حاليًا صورة متسقة للموارد المالية التي يتم إنفاقها على الأمن الغذائي والتغذية، ولا لكلفة تحقيق هذين المقصدين.
- يتم تطبيق تعاريف متعددة للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ما يؤدي إلى اختلافات صارخة في تقديرات هذا التمويل. وتفرض هذه المعضلة العديد من المشاكل، بما في ذلك تحديد المجالات التي تعاني من نقص التمويل، وضمان مساءلة المؤسسات، وتتبّع فعالية التدخلات المموَّلة وأثرها.
- وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحّة لإحراز تقدم نحو تعريف ورسم خرائط مشتركين للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وفي حين أن تعريف الأمن الغذائي والتغذية راسخ، فإن فصل ما يشكّل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية يبقى ممارسة غير هينة ومحفوفة بالتحديات، كما أنها لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه. ويطرح هذا التقرير تعريفًا جديدًا للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية:

يشير التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية إلى الموارد المالية العامة والخاصة، المحلية والأجنبية على حد سواء، الموجهة نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية. وهي تستهدف ضمان توافر الأغذية المغذّية والآمنة والوصول إليها واستخدامها واستقرارها، والممارسات التي تعطي الأفضلية للأنماط الغذائية الصحية، فضلًا عن خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي تقوم بتمكينها، وهي تشمل الموارد المالية الموجهة نحو تعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

- يتم توفير توجيهات لاتباع نهج مشترك وتطبيق التعريف، إلى جانب وضع خرائط لربط التعريفين الأساسي والموسّع بالمخصصات المالية باستخدام نظام تصنيف يتألف من أربعة مستويات وكلمات رئيسية. وييسّر هذا النهج الخاص بوضع الخرائط الانتقال من الحدود النموذجية التي يحددها القطاع في تقديرات التمويل للزراعة من ناحية، والتغذية من ناحية أخرى، ويعبّر عن الطبيعة المتعددة الأبعاد لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
- يدعو هذا التقرير إلى اعتماد عالمي للتعريف الجديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وإلى اتباع نهج موحد لتفعيل وضع الخرائط وتطبيق التعريف على تدفقات البيانات المالية.

من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، لا بدّ من أن تكون هناك زيادة كبيرة في التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويوضّح **الفصل الثاني** من هذا التقرير وجود فجوة كبيرة بين التقدم المحرز والمقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية. ويتطلب سدّ هذه الفجوة مضاعفة الجهود، واستخدام التمويل الحالي بفعالية أكبر من حيث الكلفة وإضافة تمويل جديد كبير مخصص للأمن الغذائي والتغذية - ولكن يجب تحديد هذا التمويل كميًا.

وتوجد مجموعة واسعة من التقديرات لكلفة تحقيق هذين المقصدين (انظر **القسم 4-2**). غير أنه لا توجد صورة متسقة للمبلغ الإجمالي للموارد المالية التي يتم إنفاقها على الأمن الغذائي والتغذية، ولا لكلفة تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم وجود تعريف متفق عليه للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

وعلى الرغم من وجود وضوح واتفاق على تعريف ومفهوم الأمن الغذائي والتغذية، ومؤشرات خاصة بأهداف التنمية المستدامة متفق عليها لقياس مستويات وشدة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية حول العالم، إلّا أنه لا يوجد تعريف مقبول بالشكل نفسه للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويمثّل ذلك القضية الرئيسية التي يتم تناولها ومعالجتها في هذا الفصل.

ومن دون وجود تعريف موحد، لن يكون من الممكن إجراء تقييم كاف للمستويات والفجوات الحالية في التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ولا رصد التقدم المحرز أو الانتكاسات في جهود التمويل الرامية إلى تحقيق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية. ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية في العالم تحسينًا كبيرًا في كمية التمويل ونوعيته. وتتمثل الخطوة الأولى في قياس وتتبّع ورصد وتحليل مصادر التمويل المختلفة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية، سواء أكانت عامة أو خاصة، محلية أو أجنبية، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون تعريف مناسب لمثل هذا النوع المحدد من التمويل. ■

31. التحديات التي تواجه تحديد وقياس التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

لا يوجد حاليًا تعريف متفق عليه للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. كما أنه لا يوجد توحيد في ما يتعلق بكيفية قياس تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في أي من المصادر الحالية للبيانات المالية. وبالتالي، لا يوجد فهم ومعرفة واضحان لمستوى التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويقوّض هذا النقص الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية.[ح]

وتُطبق حاليًا عدة تعاريف، ما يؤدي إلى اختلافات صارخة في تقديرات المستويات الحالية للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. فعلى سبيل المثال، حتى في حالة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي تُعتبر الأكثر تقدمًا من ناحية تمتعها بنظام عالمي للتتبّع وقاعدة بيانات موحدة للمساعدات المشتركة، لا يوجد تعريف موحد أو مقياس من أجل قياس تدفقات التمويل الموجهة إلى دعم الأمن الغذائي والتغذية. ويؤدي هذا الفراغ إلى تقديرات متباينة إلى حدّ كبير حول قيمة الأموال التي يتم إنفاقها، وأين يتم إنفاقها وبأي حد من الكفاءة، لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، ما يؤثر سلبًا على التحليل اللاحق للاتجاهات والنتائج اللازمة لتقييم المسار نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

فعلى سبيل المثال، كما هو موضح في الشكل 14، تبعًا للتعريف المطبَّق، يتراوح متوسط المستوى السنوي لمنح المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي 2019 و2021 بين 6.9 مليارات دولار أمريكي سنويًا (وفقًا لتعريف مجموعة السبعة) و62.6 مليارات دولار أمريكي سنويًا (وفقًا لتعريف المفوضية الأوروبية). وبالتالي، فإن المستويات المقدّرة لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية المخصص للأمن الغذائي والتغذية تختلف بشكل كبير تبعًا للتعريف المطبَّق. وكما سيتبين في **الفصل الرابع**، فإن هذا الرقم سيتغير عند تطبيق التعريف المناسب للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية على بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية.

ح وضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي منهجية تعرف باسم 3FS لقياس التدفقات المالية الموجهة إلى النظم الغذائية. وهي منهجية أوسع نطاقًا لقياس التدفقات المالية الموجهة إلى النظم الغذائية ككل؛ وهي بذلك تختلف في نطاقها عن تعريف وقياس التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في هذا الفصل. وتدعم المنهجية تتبع الإنفاق العام المحلي وتدفقات التمويل الإنمائي الدولي إلى النظم الغذائية على المستويين القطري والعالمي. وفي مرحلتها التالية، ستشمل تتبع تدفقات التمويل من القطاع الخاص إلى النظم الغذائية.[35]

الشكل 14 إجمالي منح المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المرتبط بتعاريف مختلفة للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، المعدل للفترة 2019–2021

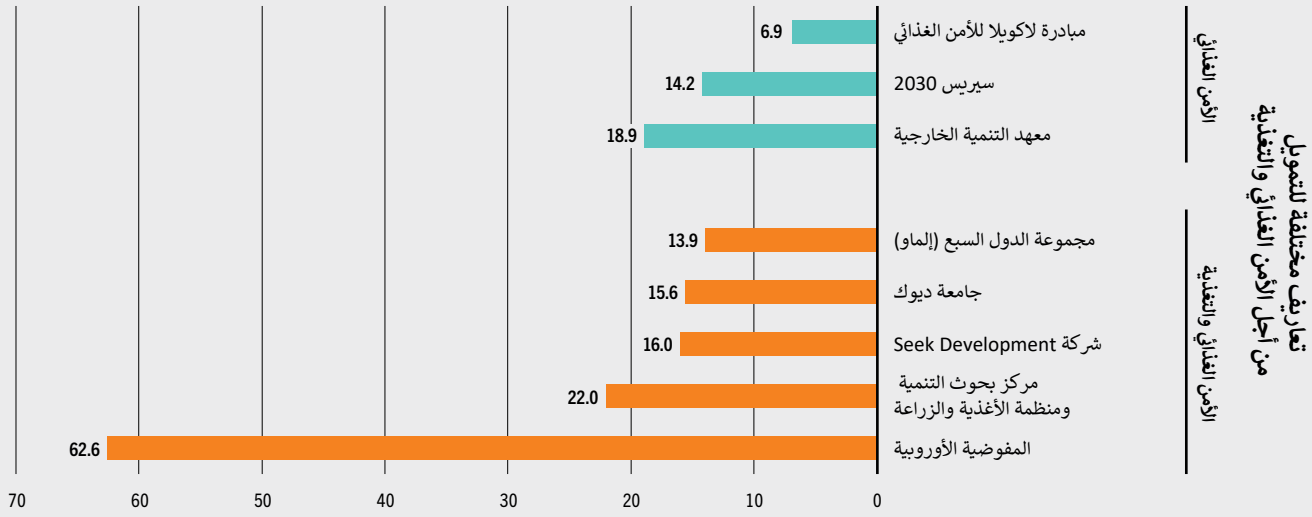

مليار دولار أمريكي (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2020)

ملاحظات: تقديرات محدّثة لعام 2021 لإجمالي منح المساعدة الإنمائية الرسمية بمليارات الدولارات الأمريكية بقيمة عام 2020 الثابتة بتطبيق تعاريف الدراسة المختلفة للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وترد مراجع الدراسات المدرجة في هذا الشكل في المصدر للجدول 3-1 في المواد التكميلية للفصل الثالث.

المصادر: مقتبس من Eber Rose, M., Laborde, D., Lefebvre, L., Olivetti, E. & Smaller, C. 2024. Towards a common definition of aid for food security and nutrition. Rome, FAO and Geneva, Switzerland, Shamba Centre for Food & Climate. https://doi.org/10.4060/cd1957en البيانات مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. بيانات التمويل الإنمائي. في: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 9 مايو/أيار 2024]. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig14

وبالنسبة إلى قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي انعقدت عام 2021، تم تعريف تمويل تحويل النظم الزراعية والغذائية لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

> مجموعة متنوعة من الموارد المالية، بما في ذلك الأموال «الداخلية» للنظم الغذائية (نفقات المستهلكين على الأغذية ونفقات الجهات الفاعلة الزراعية والغذائية) والأموال «الخارجية» (تدفقات التنمية الدولية، والميزانيات العامة، والنظم المصرفية، وأسواق رأس المال). ومن المرجح أن تختلف مساهمات مصادر التمويل المختلفة عبر جوانب مختلفة من التحويل.[1]

ويقسّم هذا التعريف بصورة تقريبية الآليات الضريبية والمالية الرئيسية للاستثمارات في تحويل النظم الغذائية إلى ستة مجالات تدخّل، وهي: (1) نفقات المستهلكين على الأغذية؛ (2) وأرباح ومدخرات الأعمال التجارية الزراعية والغذائية؛ (3) والتدابير المالية (النفقات العامة والضرائب)؛ (4) والتمويل العام الدولي (المساعدة الإنمائية الرسمية، والإقراض بشروط غير ميسّرة من قبل الجهات المانحة الثنائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف)؛ (5)و التمويل المصرفي؛ (6) وتمويل أسواق رأس المال.[2]

وبصورة بديلة، تم تعريف التمويل من أجل التغذية في وثيقة تناقش حشد موارد مالية إضافية للتغذية على النحو التالي:

> عملية الحصول على الأموال اللازمة لتمكين الوصول إلى أغذية آمنة ومغذية وكافية على مدار السنة من أجل ضمان استمرار الحالة التغذوية الملائمة. وقد تكون هذه الأموال مطلوبة من قبل القطاع العام و/أو الخاص، وعلى أساس تجاري أو بشروط ميسرة (أي أقلّ من سعر السوق)، لتدخلات قصيرة أو طويلة الأجل، على سبيل المثال في التنمية البشرية وبناء القدرات (مثل التعليم والتدريب)، والبحث والتطوير، والبنية التحتية والتسويق. وبالتالي، قد تحدث تدخلات التمويل من أجل التغذية في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الصحة والزراعة والتصنيع (بما يشمل التجهيز والتعبئة)، والخدمات (بما يشمل الخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة)، والتعليم، والمعلومات.[3]

وبالبناء على هذا التعريف، ترى الدراسة نفسها أن هناك:

> أنواع متعددة من مقدمي رأس المال القادرين على توزيع التمويل على المستفيدين عبر مجموعة من هياكل التمويل والوسطاء وأدوات التمويل.[3]

وبشكل أكثر تحديدًا، وفي سياق معالجة التمويل لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية بطريقة مستدامة بموازاة حماية سبل العيش، يتم تمييز الاستثمارات وفقًا لثلاثة مجالات للتطبيق، وهي: (1) دعم «الزيادات القادرة على الصمود والمستدامة في الإنتاجية الزراعية والأغذية الصحية والميسورة الكلفة المتاحة في الأسواق المحلية»؛ (2) وضمان «الحصول المتواصل على خدمات التغذية والصحة كي يتمكن الأطفال من تحقيق كامل إمكاناتهم الاقتصادية»؛ (3) «وحماية الأسر المعيشية من الصدمات عبر إنشاء شبكات أمان اجتماعي تُعتبر مستجيبة للمخاطر وتكيفية ومرتبطة بالأمن الغذائي والتغذوي».[4]

تحديات الانتقال إلى تعريف مشترك للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

يمثّل الوضع الحالي للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية تحديًا كبيرًا بسبب عدم وجود تعريف موحّد لما يشكّل تمويلًا مخصصًا للأمن الغذائي والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية. ولا يزال فصل ما يشكّل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية عملية غير هينة ومحفوفة بالتحديات. وتفرض هذه المعضلة العديد من التحديات، ليس فقط في تتبّع المستويات الحالية من تدفقات التمويل الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية، ولكن أيضًا في تحديد المجالات التي تعاني من نقص التمويل، وضمان مساءلة المؤسسات، وتتبّع أثر التدخلات المموَّلة. ولا يُعتبر تحقيق تقدم نحو تعريف ووضع خرائط بصورة مشتركة للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية ليس بالأمر السهل، وهناك ثلاثة تحديات رئيسية:

1. يُعتبر الأمن الغذائي والتغذية مفهومين معقدين ومتعددي الأبعاد ولا يتناسبان تمامًا مع إطار التمويل المحدد للقطاع؛
2. تقيس مبادرات مختلفة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بشكل مختلف، على الرغم من اعتماد لغة مماثلة في كثير من الأحيان؛
3. تبلورت عمومًا رؤية واضحة للأمن الغذائي والتغذية والارتباطات بينهما، ولكن ذلك لا ينطبق على النطاق الكامل للتدخلات اللازمة لدعمهما.

الأمن الغذائي والتغذية يشكلان مفهومين معقدين ومتعددي الأبعاد لا يتناسبان تمامًا مع إطار التمويل المحدد للقطاع

يُعتبر الأمن الغذائي والتغذية مفهومين معقدين ومتعددي الأبعاد ولا يتناسبان تمامًا مع الأطر المحددة للقطاع. وتشمل التدخلات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية قطاعات وأبعادًا مختلفة للتنمية الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية، من بين جملة أمور أخرى. غير أنه عادة ما يتم تحديد وتصنيف تدفقات التمويل والميزانيات بحسب القطاع، وضمن كل قطاع، بحسب الغرض. وعند الانتقال من نظام التصنيف القائم على القطاع إلى القياس القائم على النتائج، تنشأ قضايا معقدة في ما يخص مساهمة الموارد القائمة على القطاع في المحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية.

وتُعدّ نظم التصنيف ضرورية في قواعد البيانات المالية لتجنب العد المزدوج للموارد وتمكين التحليل الإحصائي الزمني عبر الجهات المموّلة.[5-7] وفي قاعدة البيانات الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية - لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - يتم تسجيل غرض المساعدة باستخدام نظام تصنيف يتألف من طبقتين: رموز القطاعات مقسمة إلى رموز الأغراض. فعلى سبيل المثال، رمز القطاع المتعلق بالزراعة، والذي يشمل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، هو 310. ولكل قطاع من هذه القطاعات رمز خاص به - الزراعة (311)،[ط] والحراجة (312)، وصيد الأسماك (313) - وتُصنف هذه القطاعات بحسب رموز الغرض مثل البحوث الزراعية (31182) أو حماية النباتات وما بعد الحصاد ومكافحة الآفات (31192). وتقوم الجهة المانحة باختيار رموز القطاع والغرض عند إدخال بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية في قاعدة البيانات.[7] وللاطلاع على القائمة الكاملة لرموز الأغراض في نظام إبلاغ الدائنين الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انظر الجدول 3-1 في المواد التكميلية للفصل الثالث.

وتحتوي قواعد البيانات المتعلقة بالتمويلين العام والخاص المحليين أيضًا على نظم تصنيف تتوافق بصورة تقريبية مع المعايير الدولية. وبالنسبة إلى الميزانيات العامة، تتبع نظم التصنيف هذه إطارًا مشتركًا يتم تنظيم النفقات فيه من خلال تسميات إدارية واقتصادية ووظيفية وجغرافية تشرح كيفية إنفاق الموارد العامة: من قبل من، وعلى ماذا، وأين. وينطوي كل من هذه التسميات على معلومات من شأنها أن تشكّل الأساس لتصنيف كامل ودقيق للبيانات، سواء أكان نظام التصنيف قائمًا على القطاع أو الوظيفة أو النتائج. غير أنه كثيرًا ما لا يتم تصنيف معلومات الموازنة المتاحة للجمهور إلى مستوى تفصيلي يسمح بتصنيف مناسب للتمويل العام المحلي، وتنطبق هذه المحاذير بشكل خاص على نظم التصنيف القائمة على الوظيفة والنتائج. وبالنسبة إلى القطاع

ط تشمل الزراعة هنا المحاصيل والثروة الحيوانية.

الخاص، فإن الإطار المشترك يُعتبر أكثر تعقيدًا في ظل الافتقار إلى حفظ سجلات مركزي وإطار إبلاغ متفق عليه بشكل مشترك. وتميل البيانات، حيثما كانت متاحة، إلى أن تكون محددة على المستوى القطاعي. فعلى سبيل المثال، تتوفر بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تدفقات إلى الزراعة والغابات وصيد الأسماك أو إلى الأغذية والمشروبات والتبغ. وبصورة بديلة، تتوفر البيانات المتعلقة بالائتمان للزراعة كمجموع للزراعة والحراجة وصيد الأسماك أو لكل قطاع فرعي على حدة.[ي]

وفي حين أن نظم التصنيف الموحدة ضرورية للسجلات المالية، إلّا أن العديد من القضايا ينشأ عند البناء من نظم التصنيف القائمة على القطاع إلى التصنيف القائم على النتائج. ويؤدي هذا التصنيف القائم على النتائج دورًا محوريًا في تحديد التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وقياس مستواه وتركيبته.

وعلى الرغم من استخدام التصنيفات القطاعية على نطاق واسع لتقييم جهود الحكومات الرامية إلى دعم الزراعة، إلّا أنها تنطوي على قيود عندما يتعلق الأمر بتقييم مساهمات التمويل في نتائج الأمن الغذائي والتغذية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي مشروع للطاقة في منطقة ريفية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال الوصول إلى الكهرباء لأغراض الري والمعدات الآلية، فضلًا عن مرافق تخزين الأغذية وتنظيفها، وبالتالي فإنه يؤدي إلى أثر إيجابي قوي على الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن تسجيل ذلك كمساهمة مالية في قطاع الطاقة، حيث يتم تسجيل التمويل في أغلب الأحيان بناءً على الهدف الذي تم تصميم مشروع معين لتحقيقه والقطاع ذي الصلة بالتدخل، وليس على نتائج المشروع. ويؤدي هذا التمييز بين القطاع والنتيجة إلى تعقيد تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وذلك لأنه يستلزم وضع افتراضات حول مساهمة التمويل المخصّص للقطاع في نتائج الأمن الغذائي والتغذية.[7]

وفي الآونة الأخيرة، تمت إضافة مؤشرات وعلامات سياساتية جديدة في بعض قواعد البيانات المالية للتعبير عن الطبيعة الشاملة للقطاعات و/أو متعددة الأغراض لأهداف سياسات التنمية. غير أنه لا يزال هناك نقص في الاتساق واختلافات في التعاريف المطبقة لصياغة هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال، أضافت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤشرًا سياساتيًا لأهداف التنمية المستدامة للإشارة إلى أي من منح المساعدة الإنمائية الرسمية تُعتبر ذات صلة بأي هدف من أهداف التنمية المستدامة، وتوجد مؤشرات سياساتية للتكيّف مع المناخ والتخفيف من أثره، والتغذية والمساواة بين الجنسين، من بين أمور أخرى. ولكن استخدام العلامات والمؤشرات ليس متسقًا تمامًا، والعملية التي يتم من خلالها تطوير المؤشرات تدعم أو تمنع أوجه التآزر الأقوى عبر القطاعات. وحتى الآن، فإنه على الرغم من تطوير منهجية خاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمؤشر التغذية، إلّا أنه لم يتم تطبيقها بصورة متسقة.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الطبيعة المعقدة والمتعددة القطاعات لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية، فإن برامج التنمية تبتعد بصورة متزايدة عن الاستراتيجيات والحوافظ التي تحقق نتائج واحدة نحو المشاريع المتعددة النتائج. ويؤدي ذلك إلى زيادة التوتر مع نظم الترميز الشائعة في قواعد البيانات المالية. وعلى سبيل المثال، تستخدم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ثلاث طرق رئيسية لتسجيل المشروع المتعدد القطاعات. أولًا، يمكن تصنيفه على أنه مشروع متعدد القطاعات (أي يكون رمز الغرض 43010).[8] ثانيًا، يمكن إجراء استعراض للوثائق لتقسيم المشروع إلى مكونات منفصلة، ويتم تسجيل كل منها تحت رموز مختلفة تتوافق مع تركيز ذلك الجزء من الميزانية. ثالثًا، يمكن تسجيل كافة الموارد على أساس المكون الرئيسي للمشروع والقطاع الأساسي الذي يهدف إلى المساهمة فيه. وبموجب هذا النهج، يمكن تسجيل المشروع الذي يشتمل على مكون خاص بالإرشاد الزراعي بنسبة 65 في المائة ومكون خاص بتطوير الطرق بنسبة 35 في المائة بالكامل ضمن رمز الإرشاد الزراعي. وبالنظر إلى تنوع الطرق المتبعة لتسجيل المشاريع المشتركة بين القطاعات، فقد يتم تسجيل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بصورة غير دقيقة أو بأشكال مختلفة تبعًا للجهة المانحة.

وتنطبق تحديات مماثلة تتعلق بربط نظم الترميز القائمة على القطاع بالتصنيفات القائمة على النتائج على الميزانيات العامة المحلية أيضًا. وتبرز الحاجة إلى بيانات مصنفة على مستوى النشاط ووثائق تفصيلية للمشاريع، والتي لا تُتاح دائمًا بسهولة، لتصنيف المالية العامة بحسب مساهماتها في تحقيق أبعاد الأمن الغذائي والتغذية. وفي قواعد البيانات الخاصة بالموارد الخاصة، تتوفر البيانات وتصنيفها إلى حد أقل، وبالتالي فإن هناك قدر أقل من الوضوح حول كيفية ترميز المشاريع المتعددة القطاعات.

ي للمزيد من المعلومات حول مدى توفر البيانات وتصنيفها والقيود عليها بالنسبة إلى مصادر التمويل المختلفة، انظر المذكرة الأساسية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ومركز Shamba للأغذية والمناخ.[7]

وسيتطلب تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية تحديد التدخلات والقطاعات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية والاتفاق عليها، مع الوعي بالتعقيدات والتناقضات التي تنطوي عليها كيفية تسجيل المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وعلاوة على ذلك، سيتوجب إيلاء اهتمام للأثر النسبي الناتج من استثمار معين. ولن يكون لجميع الموارد المالية المخصصة لتدخل أو قطاع معين المستوى نفسه من التأثير على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. وسيكون تأثير بعض الاستثمارات مباشرًا، مثل الاستثمارات في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التي تتسم بقدر أكبر من الإنتاجية والتنوع، في حين أن تأثير استثمارات أخرى، مثل الاستثمارات في تحسين البنية التحتية الريفية وتوفير الكهرباء، قد يكون غير مباشر ويعتمد إلى حد كبير على التغطية الحالية. وبالمثل، لن تؤثر جميع الاستثمارات في مجال توفير الكهرباء على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. ولذلك، لا ينبغي إدراج جميع الموارد المنفقة على توفير الكهرباء في تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

إن التعقيدات بين الأمن الغذائي والتغذية، كنتيجة متعددة الأبعاد، ونظم الترميز الثنائية للتمويل، تؤدي إلى تعقيد الجهود المبذولة لتقدير التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بشكل كبير. ولا يمكن للمنهجيات الاعتماد على نظم الترميز الثنائية المعتمدة في قواعد بيانات التمويل أو الالتزام بها.

مبادرات مختلفة تقيس التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بشكل مختلف، على الرغم من اعتماد لغة مماثلة في كثير من الأحيان

تستخدم كل حكومة وطنية نُهجًا مختلفة لتخصيص الموارد العامة المحلية ونُهجًا مختلفة لتحديد الموارد المخصصة لتحقيق أثر مفترض على نتيجة ما. وعندما تكون الميزانيات الوطنية متاحة لجمهور العامة فإنها يمكن أن تكشف عن القطاعات والوزارات التي تم تخصيص الميزانيات لها. غير أنه لا يوجد إطار محاسبي مشترك بين الحكومات، ولا يوجد قياس مشترك للإنفاق على الأمن الغذائي والتغذية. وبالتالي، فإن تقييمات الموارد المخصّصة لتمويل الأمن الغذائي والتغذية قد تختلف بشكل كبير بين البلدان، ويعتمد ذلك على ما تعتبره البلدان موارد ذات صلة، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على الأمن الغذائي والنتائج الإيجابية للتغذية. ويعني الافتقار إلى أطر محاسبية مشتركة عدم وجود محاولات رسمية لتحديد قياس متفق عليه للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية للتمويل العام والخاص أو أن هذا التمويل لم ينجح أو لم يكن قابلًا لتوسيع النطاق بشكل كاف، سواء أكان ذلك باستخدام موارد محلية أو أجنبية.

وفي سياق المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي ربما تتركّز فيها أكبر الجهود الرامية إلى تحديد التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، تستخدم مجموعات مختلفة مقاييس مختلفة لتحديد المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة، وذلك على الرغم من الإشارة إليها في كثير من الأحيان باستخدام لغة مماثلة. فعلى سبيل المثال، في الشكل 14، ترجع الاختلافات الملحوظة في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل عام إلى: (1) الاختلافات في الأسئلة المطروحة؛ (2) و/أو الاختلافات في ما يمكن اعتباره تمويلًا لدعم الأمن الغذائي والتغذية. وفي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتم ترميز سجلات المساعدة الإنمائية الرسمية وفقًا للجهة المانحة والجهة المتلقية والغرض من المساعدة ونوع التدفق (الالتزام أو الصرف)، بالإضافة إلى متغيرات أخرى.7 وتوفر الرموز طريقة موحدة لتصنيف المساعدات وفقًا للقطاع أو لمجال التنمية المعين الذي يتم السعي إلى مساعدته من خلال موارد المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي حين أن التسميات الثنائية للمساعدة الإنمائية الرسمية تضع منهجية مشتركة لتتبّع غرض المساعدات، غير أنه توجد حاليًا أكثر من عشرة تعاريف تشغيلية تُستخدم لحساب حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، ويتتبع كل منها المساعدة الإنمائية الرسمية المسجلة تحت اختيار مختلف من رموز الغرض.

ولتوضيح هذه المسألة، من المفيد النظر إلى الأسباب الكامنة وراء الاختلافات في التقديرات المختلفة، على النحو الموضح في الشكل 14. وتشمل جميعها مخصصات لقطاعات مثل الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والتغذية الأساسية في قطاع الصحة. وتشمل معظمها أيضًا التنمية الريفية بالإضافة إلى المساعدات الغذائية. وإلى جانب تلك الأسباب، هناك اختلاف كبير حول ما يتم تضمينه. وشملت الدراسات التي أجراها مركز البحوث الإنمائية التابع لجامعة بون ومنظمة الأغذية والزراعة[9] والمفوضية الأوروبية[10] مخصصات للمياه والإصحاح، ولكن دراسة المفوضية الأوروبية كانت الدراسة الوحيدة التي شملت الرعاية الصحية الأساسية، والتي تُعدّ أحد المحددات الرئيسية للتغذية (انظر الجدول 3-1 في المواد التكميلية للفصل الثالث لإجراء مقارنة كاملة للمخصصات وترميز القطاع).

وتنبع بعض الاختلافات والارتباك من محاولة مبادرات مختلفة التعبير عن الزراعة و/أو الأمن الغذائي و/أو التغذية. غير أن غالبية التعاريف المدروسة تشمل رموز لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالزراعة

والحراجة وصيد الأسماك (311-313)، والتنمية الريفية (43040)، والتغذية الأساسية (12240)، والمساعدة الغذائية (52010)، والمساعدة الغذائية الطارئة (72040). وإلى جانب ذلك، هناك اختلاف كبير حول ما تم تضمينه، ما يؤدي إلى اختلاف التقديرات حول مقدار الأموال التي يتم إنفاقها، وأين يتم إنفاقها، وعلى ماذا يتم إنفاقها، وبأي كفاءة يتم إنفاقها، ما يعيق التحليل اللاحق للاتجاهات والنتائج نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 14 والجدول 3-1 في المواد التكميلية للفصل الثالث لإجراء مقارنة كاملة بين التعاريف والترميز).

وينتج من إدراج المساعدة الغذائية الطارئة في تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية أثر كبير على المستويات المقدرة للتمويل.[7] فعلى سبيل المثال، في المتوسط، تم تسجيل مبلغ 6.7 مليارات دولار أمريكي في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساعدة الغذائية الطارئة في العالم في الفترة 2020-2021.[11] وبالنظر إلى الأمثلة القطرية، فإن تعاريف المساعدة الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية التي لا تشمل المساعدة الغذائية الطارئة تُظهر أن إثيوبيا تلقت أكبر حجم من المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين تُظهر التعاريف التي تشمل المساعدة الغذائية الطارئة أن الجمهورية العربية السورية تلقت الكميات الأكبر.[5]

ومن المهم أيضًا إدراك أن الاعتبارات السياسية تؤدي دورًا مهمًا في كيفية تحديد التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ولدى كافة الجهات الممولة للتنمية - من القطاعين العام والخاص، والجهات المحلية والأجنبية - أولويات وأهداف معينة تريد تحقيقها. فعلى سبيل المثال، في عام 2009، في أعقاب أزمة أسعار الأغذية، تعهدت مجموعة السبعة بإنفاق 20 مليار دولار أمريكي على الأمن الغذائي بين عامي 2009 و2012.[12] وبما أن جهة التمويل هي التي تقرر عادة كيفية تسجيل الموارد وتحت أي قطاع سيتم تخصيص مخصصات الميزانية، فقد تقوم جهات التمويل بتعيين رموز مختلفة لمشاريع مماثلة من أجل تحقيق أقصى قدر من التواؤم مع أولوياتها وأهدافها.

وفي ما يتعلق بالموارد المحلية العامة، لاحظ أصحاب المصلحة تحولًا ثقافيًا واسعًا ومستمرًا نحو استخدام كبار المسؤولين التنفيذيين المعونة لاعتبارات سياسية. وعلى نحو متزايد، أصبح الدافع الأكبر لاستثمارات المساعدات الخارجية يتمثل بمدونات السياسات، لا سيما تلك التي تتوافق مع الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن المناخ والتنوع البيولوجي. وبالتالي فإن عملية تحديد التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية تُعتبر عملية سياسية إلى حد ما، حيث إن إدراج أو استبعاد تدخّل أو قطاع معين سيؤدي إلى تحيز بعض الجهات الممولة، ما يخلق المزيد من التعقيدات.

تبلورت عمومًا صورة واضحة عن الأمن الغذائي والتغذية والارتباطات بينهما، ولكن ذلك لا ينطبق على النطاق الكامل للتدخلات اللازمة لدعمها

في أعقاب الرؤية التحويلية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تدعو جميع البلدان وأصحاب المصلحة إلى العمل معًا من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030، جرى تحويل هذا التقرير، الذي أُعيدت تسميته من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم إلى حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم،[ك] بهدف دمج التغذية والتركيز بشكل خاص على الروابط بين الأمن الغذائي والتغذية. وساهمت الرؤية في تزايد الاعتراف بضرورة وجود نطاق أوسع من التدخلات لمعالجة التفاعل المعقد بين العوامل التي تؤثر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

ويوجد الآن فهم موسّع للأمن الغذائي والتغذية ولكيفية ارتباطهما بشكل حاسم على الرغم من محدودية التوافق حول النطاق الكامل للتدخلات التي تساهم في الأمن الغذائي والتغذية. وتُعدّ الأنماط الغذائية الصحية والحالة الصحية من العوامل الرئيسية المحددة للحالة التغذوية، ولكن هناك عوامل متعددة تتعلق بالأمن الغذائي (مثل توفّر الأغذية المغذّية والقدرة على تحمّل كلفتها)، وممارسات (مثل تلك المتعلقة بالأغذية والتغذية والرعاية والسلوك الصحي)، وخدمات (مثل المياه النظيفة والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) تؤثر على القدرة والآليات التي يمكن من خلالها للأفراد تحقيق أنماط غذائية صحية ومستوى صحي مناسب. ولذلك، فإن الإطار الشامل للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية ينطوي على تجاوز للاعتبارات التبسيطية المتعلقة بتوافر الأغذية والحصول عليها والتعمق في الفهم الأوسع للتغذية.

ك يمثّل إصدار عام 2017 من هذا التقرير 13 الذي أُعيدت تسميته ليصبح حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بداية حقبة جديدة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق عالم خال من الجوع وسوء التغذية في إطار أهداف التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين لم يعد التقرير يقتصر على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق مقصدي القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة) وجميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة)، وإنما تمت إعادة صياغته أيضًا ليشمل تحليلًا مواضيعيًا لكيفية ارتباط الأمن الغذائي والتغذية وعلاقتهما المشتركة، والإجراءات اللازمة لتحقيق كلا الهدفين. ونظرًا لاتساع نطاق التركيز على التغذية، انضمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الشراكة التقليدية بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في إعداد التقرير.

غير أنه لم تُبذل حتى الآن سوى جهود محدودة لإدراج هذا النطاق من التدخلات في التدابير الشاملة للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى التحليلات الواردة في الشكل 14، يسلّط تحليل تناول تعاريف المساعدة الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية الضوء على فجوات كبيرة في معالجة النطاق الكامل للتدخلات التغذوية. ويتضمن اثنان فقط من التعاريف الواردة فيه المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للمياه والإصحاح، وذلك على الرغم من الأدلة الراسخة على تأثير مياه الشرب الآمنة والإصحاح والنظافة الصحية على النتائج التغذوية. وعلاوة على ذلك، يُعتبر تعريف المفوضية الأوروبية التعريف الوحيد الذي يشمل تمويل الرعاية الصحية الأساسية على الرغم من كونه أحد المحددات الرئيسية للحالة التغذوية. (انظر الجدول 3-1 في المواد التكميلية للفصل الثالث للاطلاع على التحليل المقارن ومصادر البيانات).

وكما تبيّن أعلاه، فإن معظم تعاريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية لا تأخذ بعين الاعتبار حاليًا المجموعة الأوسع من التدخلات الرامية إلى معالجة المحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية. والأهم من ذلك هو أن التعاريف الحالية للتمويل لا تشمل تمويل التدخلات المصمَّمة بشكل أكثر تحديدًا لمعالجة المسببات الرئيسية وراء اتجاهات الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية التي جرى تحديدها في الإصدارات الأخيرة من هذا التقرير، وهي: النزاع وتقلب المناخ والأحوال المناخية القصوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين إلى جانب العوامل الهيكلية الأساسية: الافتقار إلى الوصول إلى الأغذية المغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها وبيئات الأغذية غير الصحية وارتفاع مستويات عدم المساواة واستمرارها.

ولا شكّ في أنه من أجل السير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، ستكون هناك حاجة إلى استخدام أفضل للتمويل الحالي والتمويل المضاف حديثًا على حد سواء. وفي الوقت ذاته، من الصعب فهم حجم التمويل المتاح والفجوة اللازمة في التمويل لتحقيق الأمن الغذائي ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية في ظل الافتقار إلى تعريف قوي ومتفق عليه بشكل مشترك للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. ويجب على هذا التعريف أن يرتكز نظريًا على الفهم المفاهيمي للأمن الغذائي والتغذية وتعريفهما، ومحدداتهما، بالإضافة إلى المسببات الرئيسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

2.3 تعريف جديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

هذا التقرير هو الأول من نوعه الذي يقترح تعريفًا للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويرتكز هذا التعريف على الفهم المفاهيمي لتعريف الأمن الغذائي والتغذية ومحدداته، والطبيعة المترابطة للأمن الغذائي والتغذية، والمسببات الرئيسية للنكسات الأخيرة في تحقيق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية.

تدفقات التمويل المختلفة الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية

إن التمويل هو عملية توفير الأموال للقطاعين العام والخاص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية أو إجراء عمليات الشراء أو القيام بالاستثمارات. وقد يتم أو لا يتم توفير الأموال رهنًا بتحقيق عائد معين (الفوائد وأرباح الأسهم وغيرها) أو السداد (أصل الدين). ويمكن توفير الموارد المالية من خلال مصدر واحد أو مزيج من أربعة مصادر، وهي مصادر: (1) محلية عامة، (2) وأجنبية عامة، (3) ومحلية خاصة، (4) وأجنبية خاصة. وقد يقدّم كل مصدر التمويل من خلال مجموعة من الأدوات المالية لتمويل تدخلات قصيرة وطويلة الأجل بشروط تجارية أو ميسّرة (مثل المنح أو القروض بأسعار أدنى من أسعار السوق).

ويعرض الجدول 8 أمثلة على تدفقات مختلفة للتمويل تنتمي إلى كل مصدر تمويل بصورة حصرية. وتوجد تدفقات تمويل أخرى مشتركة بين أكثر من مصدر للتمويل؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون التحويلات خاصة محلية أو خاصة أجنبية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تأتي تدفقات التمويل التجاري وغير التجاري من جميع مصادر التمويل الأربعة. ولأغراض التبسيط، لم يتم تحديد تدفقات التمويل المشتركة بين أكثر من فئة واحدة في الجدول 8 ولكن تم توضيحها بشكل أكبر في النص أدناه وفي **الفصل الخامس**. انظر الإطار 6 للاطلاع على تعريف مختصر للمصطلحات المالية، ومسرد **مصطلحات في الملحق 2** للاطلاع على تعاريف أكثر تفصيلًا للمصطلحات المالية الرئيسية المستخدمة في هذا التقرير.

ويتكون **التمويل العام** من التدفقات الممولة من مصادر عامة، ويتمثل أكبرها في الضرائب والاقتراض (المحلي والأجنبي) الذي تستخدمه الحكومات لتمويل النفقات. وتُعتبر المساهمات الاجتماعية، والمنح،

الجدول 8 مصفوفة تدفقات التمويل المختلفة بحسب المصدر

مصادر التمويل	محلية	أجنبية
عامة	◄ الإنفاق العام ◄ المصارف الإنمائية العامة (المصارف الحكومية)	◄ المساعدة الإنمائية الرسمية ◄ التدفقات الرسمية الأخرى
خاصة	◄ استثمار وإنفاق القطاع الخاص المحلي	◄ استثمارات وإنفاق الشركات المتعددة الجنسيات ◄ الاستثمار الأجنبي المباشر ◄ التحويلات المالية عبر الحدود

ملاحظات: تم تبسيط الجدول لعرض أمثلة تقتصر على تدفقات تمويل مختلفة تنتمي حصريًا إلى كل مصدر تمويل. وهناك تدفقات تمويلية أخرى مشتركة بين أكثر من مصدر للتمويل. وللاطلاع على أمثلة، انظر النص أدناه، القسم 1-5 وZoubek وآخرون (سيصدر قريبًا).14 وللاطلاع على تعريف مختصر للمصطلحات المالية، انظر الإطار 6 ومسرد المصطلحات في **الملحق 2**.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

وإيرادات الممتلكات، ومبيعات السلع والخدمات، والإيرادات المتنوعة الأخرى (مثل الرسوم ومبيعات الموارد الطبيعية) مصادر أخرى للإيرادات، ولكنها تُعتبر أقل بكثير بالنسبة إلى معظم البلدان.[15،16]

والتمويل المحلي العام هو العملية التي تقوم الحكومات من خلالها بجمع أموالها الخاصة وتخصيصها وإنفاقها من أجل تمويل النفقات العامة، وذلك في المقام الأول من خلال الضرائب والقروض. ويمكن أن تتألف الموارد العامة أيضًا من **تمويل أجنبي عام**، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى. وتشير المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المعاملات المالية الرسمية التي يجريها القطاع الرسمي في البلدان والأقاليم التي تستوفي الحد الأدنى من متطلبات عنصر المنحة. ويمكنه أن يشمل التمويل الإنساني، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والتمويل المختلط الذي يستخدم الأموال العامة لحشد التمويل الخاص. وتتمثل التدفقات الرسمية الأخرى في معاملات القطاع الرسمي مع البلدان والأقاليم التي لا تستوفي شروط الأهلية للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك إما لأنها لا تستهدف التنمية في المقام الأول أو لأنها لا تستوفي الحد الأدنى من متطلبات عنصر المنحة.[17،18]

ومن ناحية أخرى، يتكون **التمويل الخاص** من التدفقات بشروط السوق الممولة بموارد القطاع الخاص والمنح الخاصة. ويمكن أن تشمل التمويل الأجنبي والمحلي على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار إنفاق القطاع الخاص على استثمارات البحوث والتطوير أو استثمارات المزارعين والمجهزين في المحاصيل والأغذية المتنوعة والمغذية، مثل البطاطا الحلوة البرتقالية أو البقوليات بدلًا من القمح أو الذرة، استثمارات في التغذية.

ويتكوّن **التمويل المحلي الخاص** من الاستثمار الخاص المحلي الذي يمتلكه عادة مستثمرون من القطاع الخاص الداخلي أو المحلي.[19] ويشمل التمويل المحلي الخاص القروض والأدوات المالية الأخرى (بما في ذلك تمويل المشاريع) التي تقدمها المصارف بالإضافة إلى أدوات الاستثمار وإدارة المخاطر التي تقدمها أسواق رأس المال والمؤسسات الخيرية الخاصة التي يمثّل تمويلها مساعدات وليس أنشطة ربحية. وتُعتبر استثمارات القطاع التجاري الخاص وتمويله للنظم الزراعية والغذائية العالمية والوطنية كبيرة، وتوجهها إلى حد كبير الجهات الفاعلة التجارية. غير أن استثمارات المزارعين والمجهزين في المحاصيل والأغذية بشكل عام تُعتبر استثمارات في الأمن الغذائي. وتشكّل استثمارات المزارعين في رأس المال حصة كبيرة من التمويل المحلي الخاص.[20]

ويتكوّن **التمويل الأجنبي الخاص** من الاستثمار الأجنبي المباشر و/أو استثمار الحافظات الدولية، وتعود ملكية كليهما إلى مستثمرين أجانب أو دوليين من القطاع الخاص.[19] ويمكن لهذه الاستثمارات أن تشمل ائتمانات التصدير الخاصة وأوراق مالية خاصة بوكالات متعددة الأطراف واستثمارات حوافظ ثنائية. وتقتصر التدفقات الخاصة غير الاستثمار الأجنبي المباشر على الائتمانات التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة.[18] ويمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تدفقات واردة أو تدفقات خارجة لرأس المال من بلد إلى آخر. وهو يمثّل حصة ملكية في شركة أو مشروع أجنبي تعود إلى مستثمر أو شركة أو حكومة من بلد آخر. ويتم إدراج التحويلات هنا أيضًا. وفي العديد من البلدان النامية، تمثّل التحويلات المالية أكبر مصدر أجنبي للتمويل، وتُعتبر قيمتها أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

تعريف أساسي وتعريف موسّع للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

يشتمل التعريف الجديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية المعروض في هذا التقرير على تعريف أساسي وتعريف موسّع. ويتضمن التعريف الأساسي تدفقات التمويل التي تدعم الجهود الرامية «

الإطار 6 تعريف موجز للمصطلحات المالية المستخدمة في هذا التقرير

التمويل المختلط. الاستخدام الاستراتيجي للتمويل الإنمائي أو التمويل الميسَّر لحشد تمويل إضافي، والذي عادةً ما يكون تمويلًا تجاريًا خاصًا، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
أسواق رأس المال. مجموعة فرعية من الأسواق المالية التي تتعامل بشكل خاص مع شراء وبيع الأسهم وسندات الدين في المقام الأول.
التمويل التجاري. يشير مصطلح التجاري إلى أنشطة عمليات الأعمال التجارية التي تستهدف الربح. وهذه الأنشطة يمكن أن تجريها منظمات غير ربحية أو وكالات حكو مية .
الدَين. تمنح ترتيبات الديون الطرف المقترض الإذن باقتراض الأموال بشرط سداده للمبلغ لاحقًا، وعادةً ما يتم السداد مع الفائدة.
الاستثمار الخاص المحلي. مقياس لمبلغ الأموال التي تستثمرها الأعمال التجارية المحلية في بلدها. ويمكن تمثيله بالمعادلة المحاسبية: استثمار غير سكني + استثمار سكني + التغيير في قوائم الجرد.
الأسهم. حصة الملكية في أحد الأصول مخصومًا منها مبلغ جميع الالتزامات المترتبة عن ذلك الأصل.
ائتمانات التصدير. التمويل أو التسهيلات الائتمانية المقدمة للمصدّرين لتمكينهم من بيع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
التمويل المخصص. عملية توفير الأموال للقطاع العام والخاص لممارسة الأنشطة الاقتصادية أو إجراء عمليات شراء أو القيام بالاستثمار. وقد يتم أو لا يتم توفير الأموال رهنًا بتحقيق عائد معين (الفوائد، وأرباح الأسهم وغيرها) و/أو السداد (أصل الدين).
الاستثمار الأجنبي المباشر. نوع من الاستثمار يقوم به كيان خاص مقيم في اقتصاد معين في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.
التمويل. بالمعنى الدقيق للكلمة، توفير الأموال من دون شرط الإعادة أو السداد. ويعني بالمعنى الواسع، أي توفير للأموال، على غرار التمويل المخصص، وهو قد ينطوي أو لا ينطوي على توقّع بالإعادة أو السداد.
التأمين. عقد، ممثل بوثيقة، تحصل بموجبه الجهة المؤمّن لها على حماية مالية أو تعويض ضد احتمال حدوث خسائر من شركة تأمين.

استثمار الحافظة الدولية. نوع من الاستثمار يتكوّن من أوراق مالية وأصول مالية أخرى يحتفظ بها مستثمرون في بلد آخر.
الاستثمار. الالتزام بموارد مالية حالية لتحقيق مكاسب أعلى في المستقبل.
المساعدة الإنمائية الرسمية. مساعدات حكومية مصمَّمة لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه البلدان النامية التي تلبي الحد الأدنى من متطلبات عنصر المنحة.
التدفقات الرسمية الأخرى. معاملات القطاع الرسمي التي لا تستوفي معايير المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك إما لأنها لا تستهدف التنمية في المقام الأول أو لأنها لا تستوفي الحد الأدنى من متطلبات عنصر المنحة.
التمويل الخاص. عملية الحصول على الأموال أو جمعها من قبل جهات القطاع الخاص لدعم أنشطة أو استثمارات مختلفة .
التمويل المحلي الخاص. عملية الحصول على الأموال من مستثمرين ومقرضين من القطاع الخاص المحلي أو القطري.
التمويل الأجنبي الخاص. عملية الحصول على الأموال من مستثمرين ومقرضين أجانب أو دوليين من القطاع الخاص.
التمويل العام. عملية الحصول على الأموال أو جمعها من قبل كيانات القطاع العام (الحكومات المحلية والأجنبية، والمنظمات الدولية).
التمويل المحلي العام. عملية تقوم الحكومات من خلالها بجمع وتخصيص أموال لتمويل النفقات العامة، ويتم ذلك في المقام الأول من خلال الضرائب والقروض.
التمويل الأجنبي العام. عملية تقوم الحكومات من خلالها بجمع وتخصيص وإنفاق أموالها الخاصة لدعم أنشطة أو استثمارات مختلفة في بلدان أخرى.
التحويلات المالية. التحويلات الخاصة والطوعية النقدية وغير النقدية (الاجتماعية أو العينية) التي يقوم بها المهاجرون والمغتربون، بشكل فردي أو جماعي، لأشخاص أو مجتمعات محلية لا توجد بالضرورة في مناطقها الأصلية. ويمكن أن تتم التحويلات عبر الحدود أو في الوطن الأم.
الأوراق المالية. أداة مالية قابلة للتداول والاستبدال وتمثّل نوعًا من أنواع القيمة المالية، وعادةً ما تكون في شكل سهم أو سند أو خيار.

ملاحظة: للاطلاع على مصادر التعاريف المذكورة أعلاه والقائمة الكاملة بالمصطلحات والتعاريف المالية المستخدمة في هذا التقرير، انظر **مسرد المصطلحات في الملحق 2**.

» إلى معالجة المحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية. ويبني التعريف الموسّع على ذلك ليشمل تدفقات التمويل التي تساهم في معالجة المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية الكامنة وراء الزيادات الأخيرة التي شهدها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتم توضيح هذين التعريفين ضمن تعريف واحد في الإطار 7، ويرد موجز مفاهيمي لهما في الشكل 15، ويتم شرحهما بالتفصيل في الأقسام الواردة أدناه.

تعريف أساسي - نظرة على أبعاد الأمن الغذائي والتغذية ومحدداتهما

وفقًا لهذا التقرير، يُعرّف الأمن الغذائي بأنه «حالة تتوفر فيها لجميع الأشخاص، في كل الأوقات، الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة» (انظر **مسرد المصطلحات في الملحق 2**). واستنادًا إلى هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي، وهي: توافر الأغذية، والحصول الاقتصادي والمادي على الأغذية، واستخدام الأغذية، والاستقرار بمرور الزمن (الشكل 15 والشكل 16). وتجدر ملاحظة أن مفهوم الأمن الغذائي يتطور ليعترف بمركزية صفة الفاعل والاستدامة. إلّا أنه يتم التعبير عن هذين البعدين ضمن التعريف الموسّع للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

وعند تحديد الأبعاد، يتصدى **توافر الأغذية** إلى ما إذا كانت الأغذية الآمنة والمغذية موجودة بالفعل أو يُحتمل أن توجد من الناحية المادية، بما يشمل جوانب الإنتاج واحتياطيات الأغذية والأسواق والنقل والأغذية البرية، في حين يرتبط **الحصول على الأغذية** بما إذا كان لدى الأسر المعيشية والأفراد الإمكانية المادية والاقتصادية للحصول على هذه الأغذية (انظر **مسرد المصطلحات في الملحق 2**). وبعبارة أخرى، يتطلب الأمن الغذائي توفّر ما يكفي من الأغذية الآمنة والمغذية لجميع الفئات السكانية، إما من خلال الإنتاج أو من خلال الواردات، وأن يكون لدى جميع الأشخاص الإمكانية المادية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الأغذية الآمنة والمغذية.[22] وعلى هذا النحو، فإن الفقر واختلال موازين القوى في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، واللذين يؤثران على حد سواء على إمكانية الحصول والقوة الشرائية، يعتبران من مسببات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (انظر التعريف الموسع).

ولا تُعتبر الحقيقة البسيطة المتمثلة في توفر ما يكفي من الأغذية الآمنة والمغذية وإمكانية الحصول عليها كافية إذا كانت الحالة الفيزيولوجية للفرد تمنعه من امتصاص واستخدام المغذّيات الدقيقة في الأغذية التي يستهلكها.[23] وبالتالي، فإن الأمن الغذائي يتحدد أيضًا من خلال **استخدام الأغذية** أو قدرة الفرد على الاستفادة من السعرات الحرارية والمغذيات الموجودة في الأغذية التي يستهلكها.[22]

ويشير جانب مهم آخر من استخدام الأغذية إلى ما إذا كانت الأسر المعيشية تعمل على تحسين **استهلاك** الأغذية الآمنة والمغذية لتلبية الاحتياجات الغذائية لكل فرد داخل الأسرة المعيشية. غير أن **الحالة التغذوية** لا تعتمد على استهلاك ما يكفي من الأغذية الآمنة والمغذية فحسب، بل تعتمد أيضًا على **الحالة الصحية**. ويتأثر كل من استهلاك الأغذية والحالة الصحية بمجموعة متنوعة من **الممارسات**، بما في ذلك جودة مناولة الأغذية وإعدادها، وممارسات رعاية الأطفال والفتيات والنساء، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية، واستخدام الخدمات. وهما يتأثران أيضًا بإمكانية الحصول على مجموعة متنوعة من **الخدمات الصحية والصحة البيئية**، بما في ذلك الوصول إلى المياه النظيفة والإصحاح والتعليم والرعاية الصحية (انظر **مسرد المصطلحات في الملحق 2**).[21]

وفي هذا الصدد، يُعتبر الأمن الغذائي والتغذية مرتبطين بشكل وثيق. وفي الشكل 15 والشكل 16، نوضح كيف توفر هذه الروابط الراسخة أساسًا متينًا للتعريف الأساسي للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويشمل ذلك نطاقًا واسعًا من العوامل المتعلقة **بالممارسات والخدمات الصحية والصحة البيئية**. ويجسد ذلك بصورة أكثر شمولًا محددات الحالة التغذوية للفرد ويضع الدور الذي يؤديه الأمن الغذائي إلى جانب العديد من الممارسات والخدمات الأخرى التي لا تُعتبر ضرورية لضمان الاستفادة من الأغذية فحسب، ولكن أيضًا لضمان العديد من الجوانب الحاسمة غير المتعلقة بالأغذية.

ويتطلب ضمان الأمن الغذائي **الاستقرار** عبر جميع أبعاد الأمن الغذائي الثلاثة - **التوافر والحصول والاستخدام** (الشكل 15 والشكل 16). وإذا تم استيفاء أبعاد التوافر والحصول والاستخدام بصورة كافية، فإن **الاستقرار** يمثّل الحالة التي يُعتبر فيها النظام بأكمله مستقرًا، ويضمن بالتالي تمتّع الأسر المعيشية بالأمن الغذائي في جميع الأوقات. ويمكن أن تشير مسائل الاستقرار إلى عدم الاستقرار على المدى القصير (ما قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد) أو عدم الاستقرار على المدى المتوسط إلى الطويل (ما قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي المزمن). ويمكن للعوامل المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تشكّل جميعها

الإطار 7 تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

يشير التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية إلى عملية توفير الموارد المالية أو الحصول عليها لضمان حصول جميع الأشخاص، في كل الأوقات، على إمكانية مادية واجتماعية واقتصادية مستقرة للوصول إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية، وممارسات مناسبة لإعداد الأغذية ومناولتها، والتغذية، والرعاية، والتماس الصحة، والوصول إلى خدمات الصحة والمياه والإصحاح لضمان استمرار الحالة التغذوية المناسبة. ويمكن توفير هذه الموارد المالية من خلال مصدر واحد أو مزيج من أربعة مصادر تمويل، وهي مصادر: (1) محلية عامة؛ (2) وأجنبية عامة؛ (3) ومحلية خاصة؛ (4) وأجنبية خاصة. وينشر كل مصدر من مصادر التمويل المختلفة مجموعة من الأدوات المالية لتمويل تدخلات قصيرة وطويلة الأجل بشروط تجارية أو ميسّرة (مثل المنح أو القروض بأسعار أدنى من أسعار السوق).

وبالتالي، فإن التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية يشمل الموارد المالية التي تساهم في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله على امتداد السلسلة المتواصلة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.21 وتهدف الموارد إلى ضمان توفر الأغذية المغذية والآمنة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها واستقرارها، والممارسات التي تعطي الأفضلية للأنماط الغذائية الصحية، فضلًا عن خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي تسمح بتمكين حالة تغذوية مناسبة طيلة دورة الحياة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يغطي النفقات والاستثمارات التي تهدف إلى ضمان حماية جميع الأفراد من عدم الاستقرار في الأمن الغذائي والتغذية على المدى القصير أو الطويل الذي تسببه عوامل مناخية واقتصادية واجتماعية وتجارية وسياسية مختلفة. ولذلك يشمل التمويل جميع التدخلات المتوافقة مع مسارات السياسات التحويلية الستة المصمَّمة لتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه المسببات الرئيسية للجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - وهي النزاعات، وتقلب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين- ومعالجة العوامل الهيكلية الأساسية: عدم إمكانية الحصول على الأغذية المغذية والعجز عن تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وارتفاع مستويات عدم المساواة واستمرارها. ويعني ذلك استثمارات من أجل: (1) دمج السياسات في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المناطق المتضررة من النزاع؛ (2) ورفع مستوى القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ عبر النظم الزراعية والغذائية؛ (3) وتعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود لدى الفئات الأشد تعرّضًا للصعوبات الاقتصادية؛ (4) والتدخل على طول سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية؛ (5) ونقل بيئات الأغذية نحو أنماط غذائية صحية أكثر ذات آثار إيجابية على صحة الإنسان؛ (6) ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وضمان التوجيه الجيد للتدخلات وطابعها الشمولي. وعلى هذا النحو، فإن الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية تشمل مجموعة واسعة من القطاعات. ويمكنها أن تشمل الاستثمارات في تحقيق زيادات قادرة على الصمود ومستدامة في الإنتاجية الزراعية؛ والمياه والإصحاح وممارسات النظافة الصحية؛ والسياسات المراعية للنزاعات؛ والحماية الاجتماعية؛ والزراعة الذكية مناخيًا؛ والطرق الريفية والبنية التحتية؛ وشراء الأغذية العامة الصحية؛ والحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

ويتم عرض تفعيل هذا التعريف ووضع الخرائط لربط الكلمات الرئيسية ذات الصلة بالقطاع والغرض والتدخل في **القسم 2-3** من المواد التكميلية للفصل الثالث في هذا التقرير.

مصدرًا لعدم الاستقرار (انظر **مسرد المصطلحات في الملحق 2**). وتشكّل التغيّرات المؤقتة والموسمية، وكذلك الصدمات والأزمات مثل عدم الاستقرار السياسي أو الأحوال المناخية القصوى، جميعها عوامل تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي من خلال آثارها على توافر الأغذية والحصول عليها.[22] وفي نهاية المطاف، من شأن أي شيء يؤثر على أي من هذه المكونات أن يؤثر على الأمن الغذائي.

ويُعدّ هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، في ظل تركيزه الواضح على الأغذية الآمنة والمغذية، شرطًا أساسيًا للتغذية الجيدة.[24] ويمكن للأمن الغذائي أن يتيح اتباع نمط غذائي صحي يتسم بالكفاية من دون الإفراط في جميع المغذّيات والتوازن في الطاقة ومصادر الطاقة والتنوع الواسع في الأغذية والاعتدال في استهلاك الأغذية والمكونات الغذائية المرتبطة بالنتائج السلبية على الصحة (انظر الإطار 3 في **القسم 2-1**). غير أن اتباع نمط غذائي صحي وحده لا يكفي لضمان التغذية الجيدة التي تتطلب أيضًا ما يكفي من الأغذية والرعاية والنظافة الصحية والسلوك الصحي والحصول على الخدمات التي تشمل الصحة والمياه والإصحاح والتعليم.

الشكل 15 رسم بياني مفاهيمي للتعريف الجديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية – للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 1-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة) وجميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة)

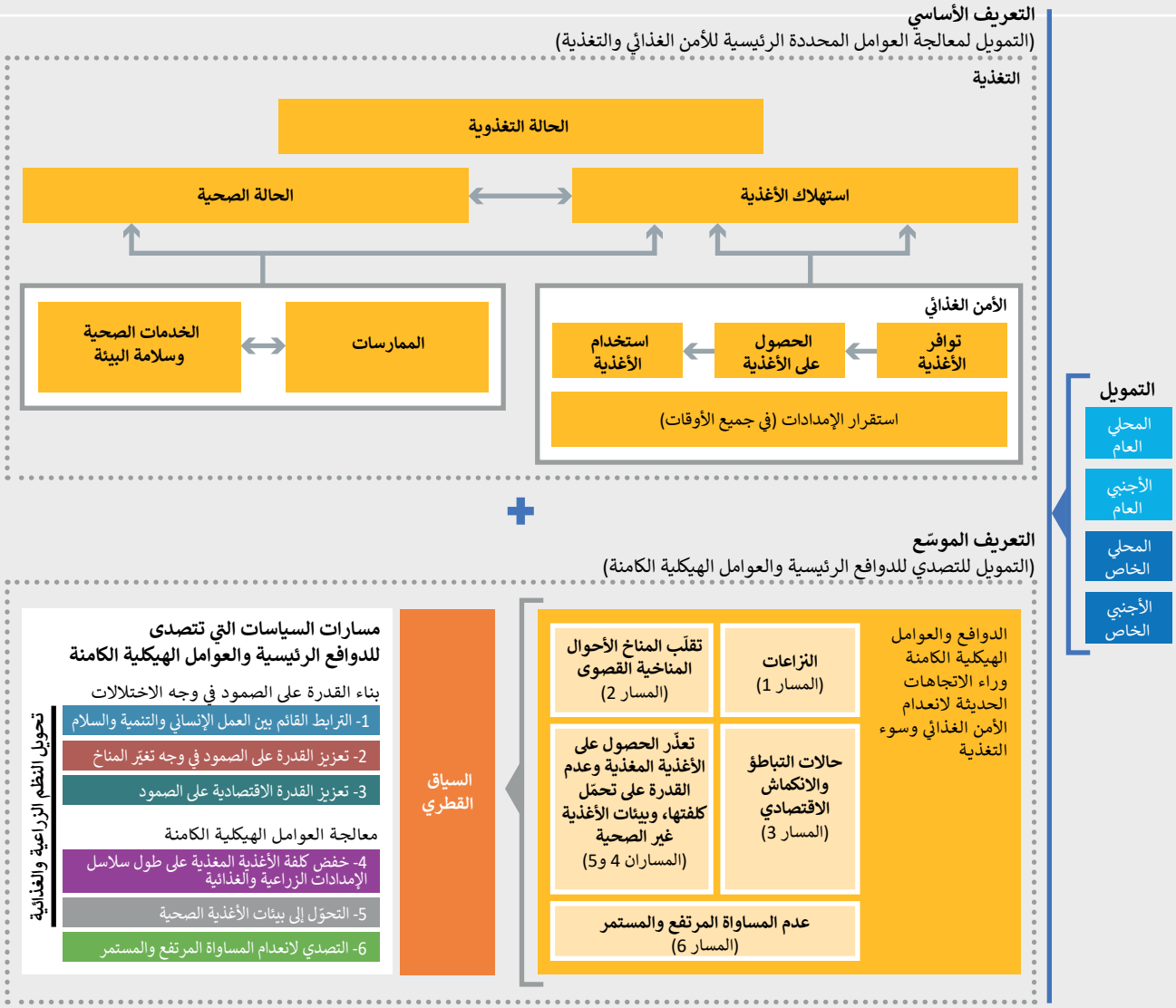

ملاحظات: يرد تفعيل هذا التعريف ووضع الخرائط لربطه بالموارد المالية باستخدام رموز الغرض والكلمات الرئيسية المتعلقة بالتدخل في الجدول 3-3 من المواد التكميلية للفصل الثالث.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

وأخيرًا، ينطوي التعريف الأساسي على عنصر حاسم يتمثّل في الاعتراف بأن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ظاهرتان لا تقتصران على المناطق الريفية فحسب، بل تظهران أيضًا على امتداد السلسلة المتواصلة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وكما يُظهر **القسم 2-1** من هذا التقرير، على الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي يبلغ أعلى مستوياته عمومًا في المناطق الريفية، فإنه مرتفع جدًا في

الشكل 16 يستلزم التعريف الأساسي للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية التطرّق إلى المحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية

التعريف الأساسي - التمويل لمعالجة العوامل المحددة الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية)

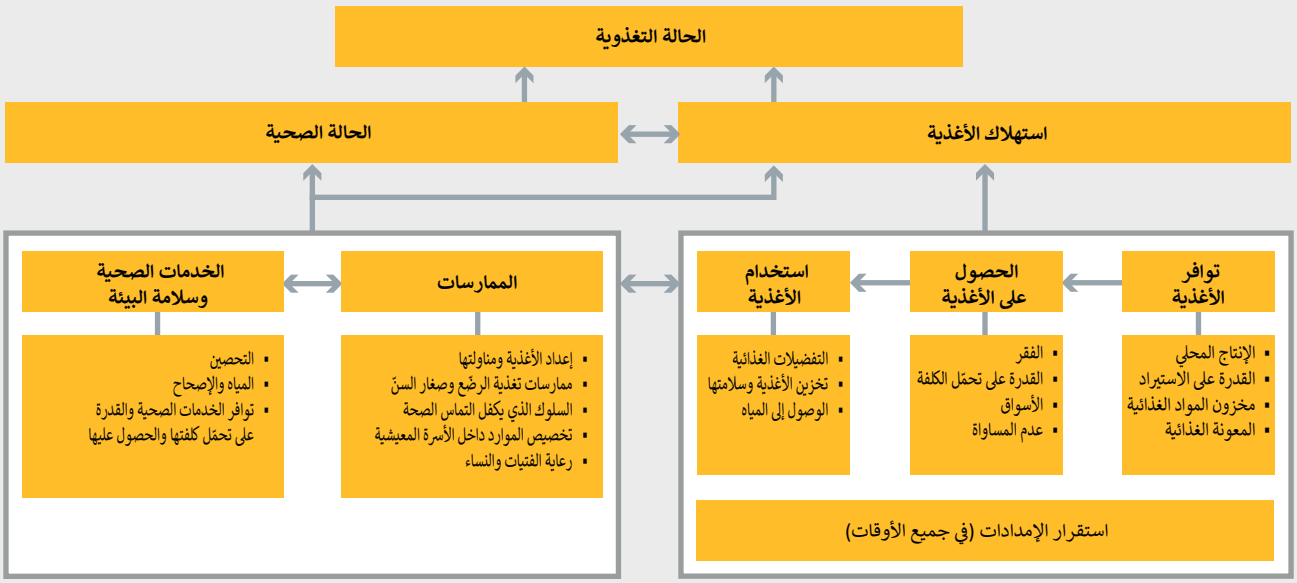

المصادر: مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018. بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة https://www.fao.org/3/i9553en/i9553en.pd؛ والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. 2021. النسخة 3-1 من الدليل الفني. الأدلة والمعايير لتحسين قرارات الأمن الغذائي والتغذية. روما. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/manual/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf.

المناطق شبه الحضرية والحضرية أيضًا. وبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023 نسبة 31.9 في المائة في المناطق الريفية مقارنة بنسبة 29.9 في المائة في المناطق شبه الحضرية و25.5 في المائة في المناطق الحضرية. وتُظهر نظرة أكثر تفصيلًا على السلسلة المتواصلة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أن انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يسجل مستويات أعلى في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.21 ولذلك، يجب أن يعكس التعريف الأساسي للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية التمويل اللازم لمعالجة كافة أبعاد الأمن الغذائي والمحددات الرئيسية لكل من الأمن الغذائي والتغذية عبر منظور السلسلة المتواصلة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

تعريف موسّع - نظرة على المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

إن الزيادات الأخيرة التي شهدها الجوع وانعدام الأمن الغذائي وتباطؤ التقدم المحرز نحو القضاء على جميع أشكال سوء التغذية تتطلب أكثر من مجرد تحسين وزيادة التمويل المخصّص للمحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية. وتبرز الحاجة إلى تمويل جديد، على وجه التحديد لبناء القدرة على الصمود في وجه الاضطرابات التي تطرأ على النظم الزراعية والغذائية والتي تسببها المسببات الرئيسية (النزاع وتقلب المناخ والأحوال المناخية القصوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين)، ومعالجة العوامل الهيكلية الأساسية (عدم إمكانية الحصول على الأغذية المغذية والعجز عن تحمّل كلفتها) وبيئات الأغذية غير الصحية، وارتفاع مستويات عدم المساواة واستمرارها)، ما يؤدي إلى تفاقم التأثير السلبي الذي تحدثه بالفعل المسببات الرئيسية على الأمن الغذائي والتغذية (انظر الشكل 15).

ومن الجدير بالذكر أنه يتم النظر إلى بيئات الأغذية غير الصحية جنبًا إلى جنب مع عدم إمكانية الحصول على الأغذية المغذّية والعجز عن تحمّل كلفتها، وهي تُعتبر عاملًا هيكليًا أساسيًا مهمًا يعيق تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويُعدّ تمكين الجميع من اتباع أنماط غذائية صحية حلقة وصل ذات أهمية حاسمة بين الأمن الغذائي والتغذية، حيث إن الأنماط الغذائية الصحية شرط ضروري، وإن لم يكن كافيًا، لتحقيق تغذية جيدة، والأهم من ذلك هو أنه من المعروف أن جودة الأنماط الغذائية قد تتدهور بعدة طرق في ظل تزايد حدة انعدام الأمن الغذائي. ويمكن تحديد إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية من خلال العديد من العوامل، غير أن هذا الإصدار من التقرير يسلّط الضوء على الدور الذي يؤديه العجز عن تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية (**القسم 2-2**) وبيئات الأغذية غير الصحية. ويشير مفهوم البيئة الغذائية إلى الظروف المادية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والسياساتية والتشريعية التي تشكّل إمكانية الحصول على الأغذية وتوافرها والقدرة على تحمّل كلفتها وسلامتها، فضلًا عن التفضيلات الغذائية. ويعني تحويل بيئات الأغذية القادرة على تمكين الحصول على أنماط غذائية صحية توفير الوصول المادي إلى الأغذية المتنوعة والآمنة والمغذّية التي تقلل من مخاطر جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك النقص التغذوي والوزن الزائد والسمنة، وتحد من مخاطر الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي. ومن خلال تنفيذ استراتيجية واسعة النطاق عبر قطاعات مختلفة، يمكن للحكومات إنشاء بيئات داعمة للأنماط الغذائية الصحية في المستشفيات والمدارس وأماكن العمل والمؤسسات العامة الأخرى، ومعالجة العبء المرتفع للكلفة المستترة المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية التي تم تسليط الضوء عليها في إصدار عام 2020 من هذا التقرير.[25-29] ولا تقتصر إمكانية الحصول على الأغذية المغذّية على الكلفة والقدرة على تحمّل الكلفة وحسب. وتؤثر عناصر كثيرة في البيئة الغذائية على الأنماط الغذائية، في حين ترتبط الثقافة واللغة وممارسات الطهي والمعرفة وأنماط الاستهلاك والتفضيلات الغذائية والمعتقدات والقيم جميعها بالطريقة التي يتم من خلالها الحصول على الأغذية وتوليدها وإنتاجها واستهلاكها.[30]

ويدمج التعريف الموسّع أيضًا البعدين الأخيرين المتطورين للأمن الغذائي، وهما: صفة الفاعل والاستدامة. وفي حين أنه لم يتم تحديد هذين البعدين أو تعريفهما رسميًا، إلّا أنهما يُفهمان على النحو التالي: صفة الفاعل «تُشير إلى قدرة الأفراد أو المجموعات على اتخاذ قراراتهم بشأن الأغذية التي يتناولونها، والأغذية التي ينتجونها، وكيفية إنتاج هذه الأغذية وتجهيزها وتوزيعها داخل النُظم الزراعية والغذائية؛ وإلى قدرتهم على المشاركة في العمليات التي ترسم ملامح السياسات والحوكمة الخاصة بالنُظم الغذائية»؛ والاستدامة «تُشير إلى قدرة النُظم الزراعية والغذائية في الأجل الطويل على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تقوِّض الأُسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحقق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال المقبلة» (انظر **مسرد المصطلحات في الملحق 2**).

تحديث للبلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية

من أجل وضع إطار لزيادة التمويل المخصص وتحسين استهداف التمويل، فإنه لا بدّ من فهم المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والبلدان المتضررة من هذه المسببات الرئيسية. وفي السنوات العشر الماضية، زادت وتيرة وشدة النزاعات والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي، وهي تقوم بتقويض الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل إلى تفاقم آثار هذه المسببات الرئيسية (الشكل 17). وتُعتبر الحالة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مصدر قلق بالغ لأن الآثار السلبية على الأمن الغذائي والتغذية أكبر في هذه البلدان، وهي تتحمّل العبء الأكبر من سكان العالم الذين يعانون من النقص التغذوي والأطفال الذين يعانون من التقزّم. وعلاوة على ذلك، تعاني هذه البلدان من أشكال متعددة من سوء التغذية، بما في ذلك الوزن الزائد لدى الأطفال والسمنة لدى البالغين (انظر **الفصل الثاني**).

ويشكّل تحليل البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية أحد المدخلات الرئيسية لإنشاء إطار للتمويل المبتكر من أجل توسيع نطاق دعم الأمن الغذائي والتغذية، وهو ما يرد في **القسم 5-1**. ولذلك، يتم تحديث تحليل البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية لتقرير هذا العام. وتم إيجاز النتائج هنا، في حين ترد المنهجية ومصادر البيانات والتحليل المحدّث الكامل في المواد التكميلية للفصل الثالث.

ويعتمد مدى تأثير أحد المسببات الرئيسية على الأمن الغذائي والتغذية للسكان على درجة تعرّضهم وضعفهم في وجه تأثيره. وفي التحليل، يتم تصنيف البلدان بناءً على ما إذا كانت «متأثرة» بأحد المسببات. وباختصار، يُستخدم معياران لتصنيف بلد ما على أنه متأثر بأحد المسببات الرئيسية، وهما: (1) دليل على وقوع حدث متعلق بالمسبب في بلد ما، على سبيل المثال، نشوب نزاع أو ظاهرة مناخية متطرفة أو انكماش اقتصادي؛ (2) ودليل على الضعف في وجه تأثيرات مثل هذا الحدث، والذي يشير إلى الظروف التي تزيد من احتمالية تأثير وقوع الحدث المسبب سلبيًا على حالة الأمن الغذائي والتغذية في البلاد (انظر المواد التكميلية للفصل الثالث، الجدول 3-5 للاطلاع على المنهجيات ومصادر البيانات).

وفي حين أن كلًا من هذه المسببات الرئيسية يُعتبر فريدًا من نوعه، إلّا أنها غالبًا ما تتفاعل لتخلق تأثيرات مركبة متعددة تنتقل عبر النظم الزراعية والغذائية على حساب الأمن الغذائي والتغذية.[30] ونتيجة لذلك، من المرجح أن تتأثر جميع أبعاد الأمن الغذائي، بما في ذلك توافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها بالإضافة إلى المحددات الأخرى للتغذية، وتحديدًا الممارسات (على سبيل المثال، إعداد الأغذية ومناولتها، وممارسات تغذية الرضع وصغار السن، والسلوك الذي يكفل التماس الصحة، وتخصيص الموارد داخل الأسرة المعيشية، ورعاية الفتيات والنساء) والخدمات الصحية والصحة البيئية (على

»

الشكل 17 تزايد تواتر وشدة المسببات الرئيسية وعدم المساواة في الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، 2003–2022

ألف - النزاعات: إجمالي عدد النزاعات آخذ في التزايد، 2003-2022

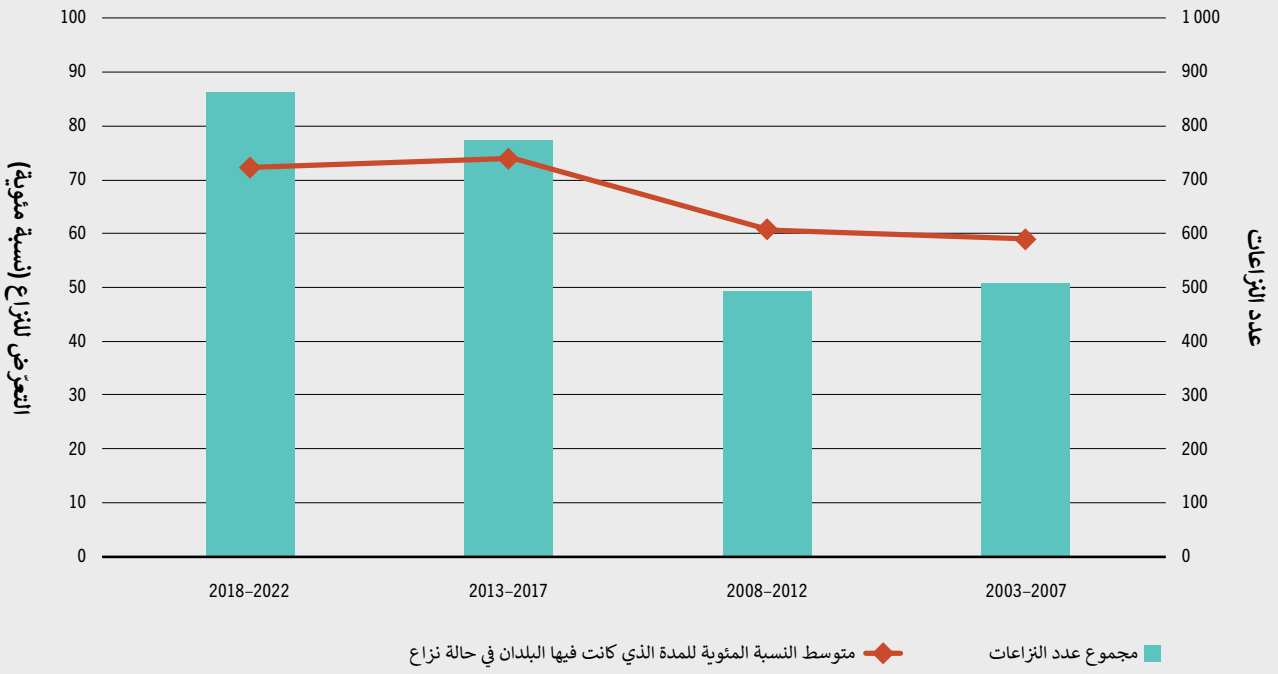

باء - الأحوال المناخية القصوى: النسبة المئوية للمدة الزمنية التي تتعرّض فيها البلدان للأحوال المناخية القصوى آخذة في التزايد، 2003-2022

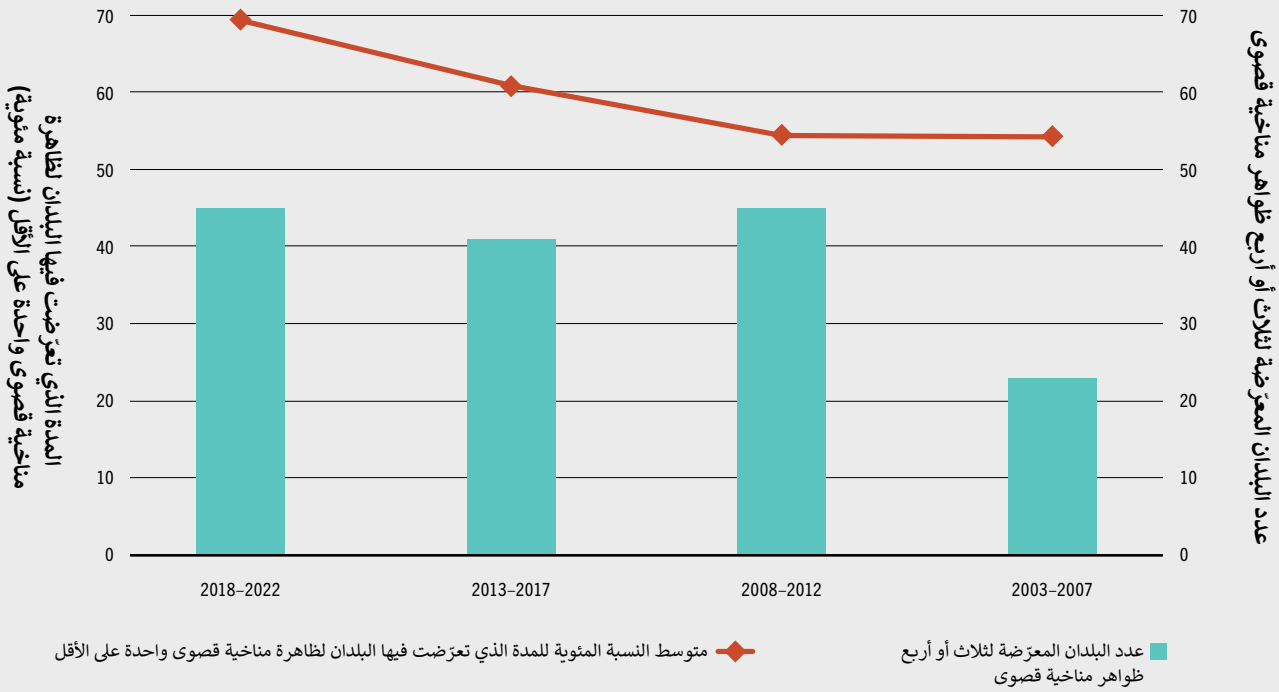

جيم - حالات الانكماش الاقتصادي: تشهد العديد من البلدان فترات انكماش وتقلبات كبيرة في النمو الاقتصادي، 2003-2022

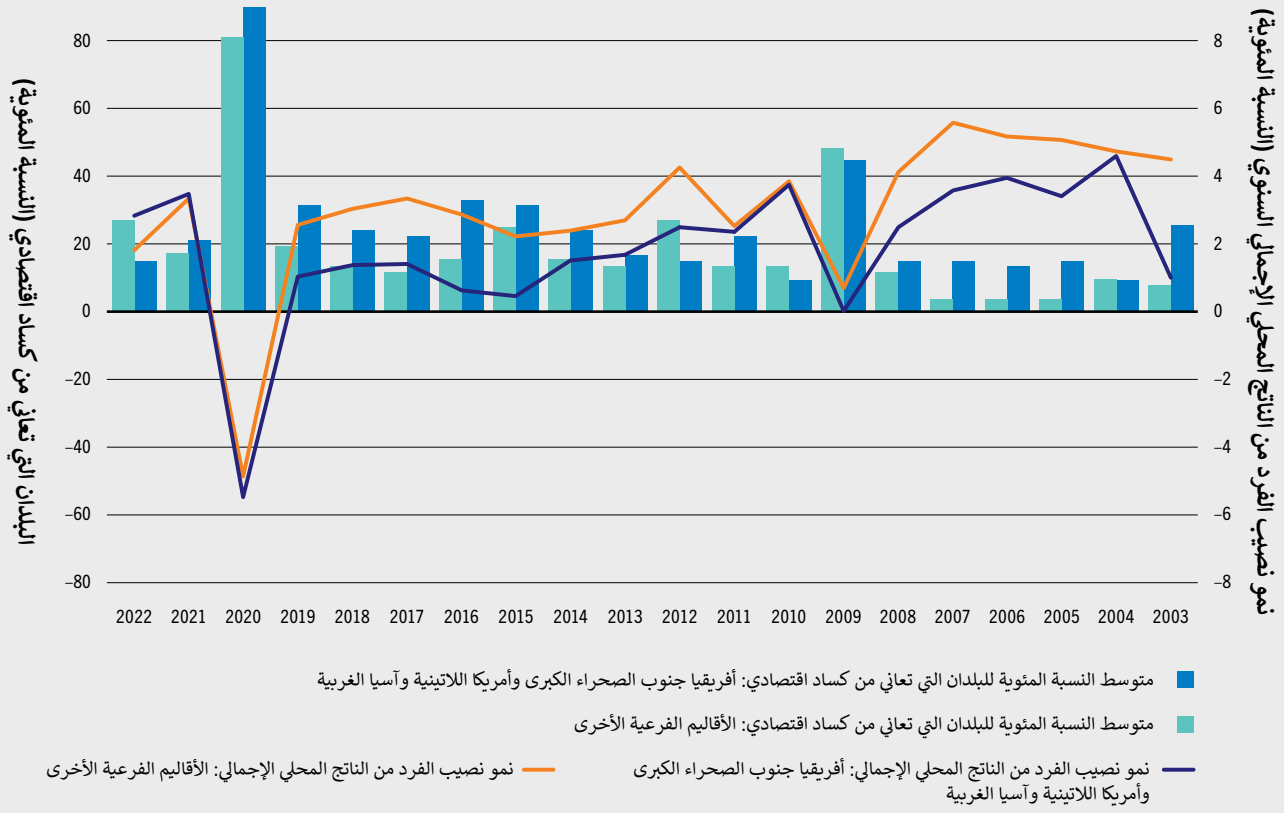

دال - عدم المساواة في الدخل: على الرغم من تراجع الفقر في جميع أنحاء العالم، إلّا أن عدم المساواة في الدخل لا يزال مرتفعًا، ويتم تسجيل انخفاضات محدودة، 2003-2022

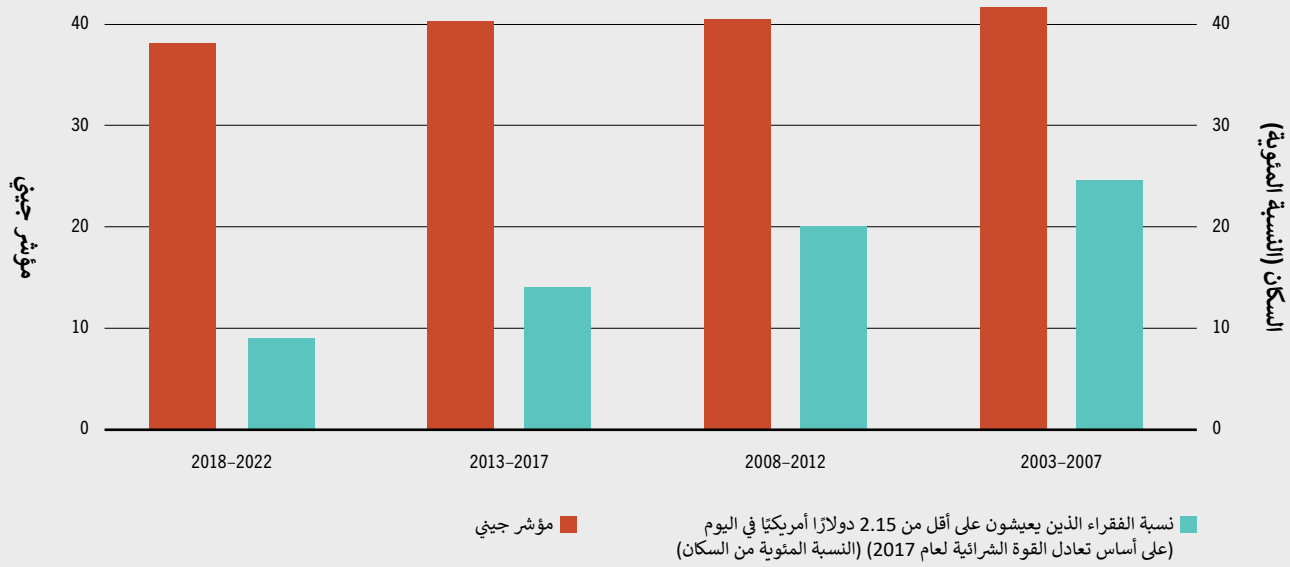

ملاحظات: تشير جميع الأرقام إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويوضح الشكل -17ألف إجمالي عدد النزاعات في كل فترة من الفترات الفرعية التي تمتد لخمس سنوات والتي كانت ناجمة عن نزاع داخلي أو نزاع بين الدول (الأشرطة ذات اللون الفيروزي)، ومتوسط النسبة المئوية للسنوات في كل فترة فرعية تعرّضت خلالها البلدان للنزاع (الخط الأحمر). ويوضّح الشكل -17باء عدد البلدان التي شهدت ثلاثة أنواع مختلفة على الأقل من الأحوال المناخية القصوى (موجات الحرارة والفيضانات والجفاف والعواصف) في كل فترة من فترات الخمس سنوات الفرعية (الأشرطة ذات اللون الفيروزي)، ومتوسط النسبة المئوية للسنوات في كل فترة فرعية تعرضت خلالها البلدان لظاهرة مناخية متطرفة واحدة على الأقل (الخط الأحمر). ويبيّن الشكل -17جيم اتجاه النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المحور الأيسر) ونسبة البلدان التي مرّت بانكماش اقتصادي في سنة محددة خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2022 (المحور الأيمن). ويبيّن الشكل -17دال متوسط النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ 2.15 دولارًا أمريكيًا في اليوم (الأشرطة ذات اللون الفيروزي) ومتوسط مستوى عدم المساواة في الدخل خلال فترة فرعية مدتها خمس سنوات (الأشرطة الحمراء). ويتم عرض التحليل في 119 بلدًا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفر فيها معلومات حول معدل انتشار النقص التغذوي. انظر الجدول 3-5 في المواد التكميلية للفصل الثالث للاطلاع على المنهجية الكاملة والقائمة الكاملة لمصادر البيانات.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig17

» سبيل المثال، التحصينات، والمياه والإصحاح، وتوافر الخدمات الصحية والقدرة على تحمل كلفتها والوصول إليها). وعلى سبيل المثال، تُظهر مجموعة متزايدة من المؤلفات أيضًا التأثير المباشر للمناخ، لا سيما الحرارة الشديدة على الحالة التغذوية. ويؤكد ذلك الارتباط القائم بين حدوث هذه المسببات ومؤشرات الأمن الغذائي والتغذية.[30]

ومن المثير للقلق أن غالبية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تتأثر بأحد المسببات الرئيسية على الأقل، وفي الحالات التي تطرأ فيها مسببات متعددة، تؤدي الآثار المركبة إلى أعلى مستويات الزيادة في الجوع وانعدام الأمن الغذائي (الشكل 18). وتتأثر البلدان التي تعاني من أزمة غذائية كبرى طويلة الأمد بشدة بمسببات متعددة وتواجه أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي (الإطار 8، الشكل ألف 1).

ويشمل التعريف الموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية التدخلات التي تساهم في مسار أو أكثر من مسارات السياسات التحويلية الستة المقترحة في طبعة عام 2021 من هذا التقرير 30 لمعالجة المسببات الرئيسية للمستويات الحالية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويؤدي كل مسار من المسارات التحويلية الستة إلى تنفيذ سياسات واستثمارات وتشريعات لبناء القدرة على الصمود في وجه كل مسبب من هذه المسببات الرئيسية (الشكل 19 والإطار 9). وبهذا الشكل، يستند التعريف الموسّع على التعريف الأساسي ولكنه يتجاوز القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ليتناول أيضًا المسببات الرئيسية.

وضع الخرائط وتطبيق التعريفين الأساسي والموسّع على تدفقات التمويل

يوضّح الشكل 20 تطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. ويُعدّ التمويل من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه المسببات الرئيسية للزيادات الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسّع) إضافيًا ومكمّلًا للتعريف الأساسي. وعلاوة على ذلك، وكما يوضّح الشكل، يجب على التعريف الموسع أن يأخذ بعين الاعتبار السياق القطري. ولا تتأثر جميع البلدان بجميع المسببات الرئيسية. وفي حين يتأثر بعضها بمسبب واحد، فإن تلك التي شهدت زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي عادة ما تتأثر بمجموعة من المسببات. ويعني ذلك من الناحية النظرية أن البلدان لن تحتاج إلى تمويل اعتماد جميع المسارات التحويلية الستة، وإنما ستقتصر على المسارات التي تعالج المسببات الرئيسية التي تواجهها، وستأخذ السياق القطري بعين الاعتبار.

ويتطلب الانتقال من تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية إلى تطبيق هذا التعريف من أجل قياس مستويات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية فهمًا لكيفية تصنيف تدفقات التمويل والإبلاغ عنها، ومن ثم صياغة خطوط توجيهية من أجل وضع خرائط لربط هذه التدفقات بالتعريف. ويحدد الإطار المفاهيمي الخاص بالأمن الغذائي والتغذية بوضوح مختلف المحددات والمسارات ذات الصلة بتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. غير أن تقييم مدى إمكانية وضع الخرائط لربط الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والتغذية بأطر التمويل وقواعد البيانات الحالية يتطلب قدرًا أكبر من التفصيل.

ولأغراض هذا التقرير، وُضعت خرائط وتوجيهات أوليّة وتطبيقها للوصول إلى تقديرات جزئية للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية وأنماطهما، والتي تُعرض في **الفصل الرابع**. وانطوت عملية وضع هذه الخرائط أولًا على تطوير أربعة مستويات من التصنيف وفقًا للإطار المفاهيمي للتعريفين الأساسي والموسّع: (1) يميّز المستوى 1 بين التعريف الأساسي والتعريف الموسّع؛ (2) ويميّز المستوى 2 بين استهلاك الأغذية، والحالة الصحية، والمسببات الرئيسية الثلاثة (أي النزاع وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين) والعوامل الهيكلية الأساسية (أي عدم إمكانية الوصول إلى أنماط غذائية صحية والعجز عن تحمّل كلفتها وبيئات الأغذية غير الصحية والمستويات المرتفعة والمستمرة من عدم المساواة)؛ (3) ويميّز المستوى 3 بين الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (أي التوافر والحصول والاستخدام والاستقرار)، والممارسات، والخدمات الصحية، والصحة البيئية، وكل مسار من المسارات التحويلية الستة للسياسات المتعلقة بالمسببات الرئيسية؛ (4) ويميّز المستوى 4 بين العناصر الوصفية للتدخلات التي تندرج تحت تصنيف المستوى 3. وللاطلاع على التعريف الكامل لمستويات التصنيف الأربعة في شكل جدول، انظر الجدول 3-2 في المواد التكميلية للفصل الثالث.

ثانيًا، تم تحديد الكلمات الرئيسية لتوضيح أنواع التمويل والتدخلات المرتبطة بالتصنيف ذي المستويات الأربعة. وكان من الضروري وجود إطار أكثر تفصيلًا نظرًا لإمكانية تواؤم بعض أنواع التمويل والتدخلات مع عدة مجالات من الإطار. فعلى سبيل المثال، تُعتبر التغذية المدرسية ذات صلة بالتعريف الأساسي، سواء أكان ذلك في استهلاك الأغذية (أي استخدام الأغذية وسلوك استهلاك الأغذية) أو الحالة الصحية (أي ممارسات تغذية الرضع والصغار). ويتم تحديد التغذية المدرسية أيضًا في التعريف الموسّع ضمن »

الشكل 18 تُعتبر مستويات الجوع أعلى وآخذة في الارتفاع في البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية وتعدّ الزيادات في معدلات الجوع أعلى في البلدان الفقيرة المتأثرة بأكثر من مسبب رئيسي واحد

ألف - الاتجاه السائد في معدل انتشار النقص التغذوي في البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية والتي تواجه مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل، 2013-2023

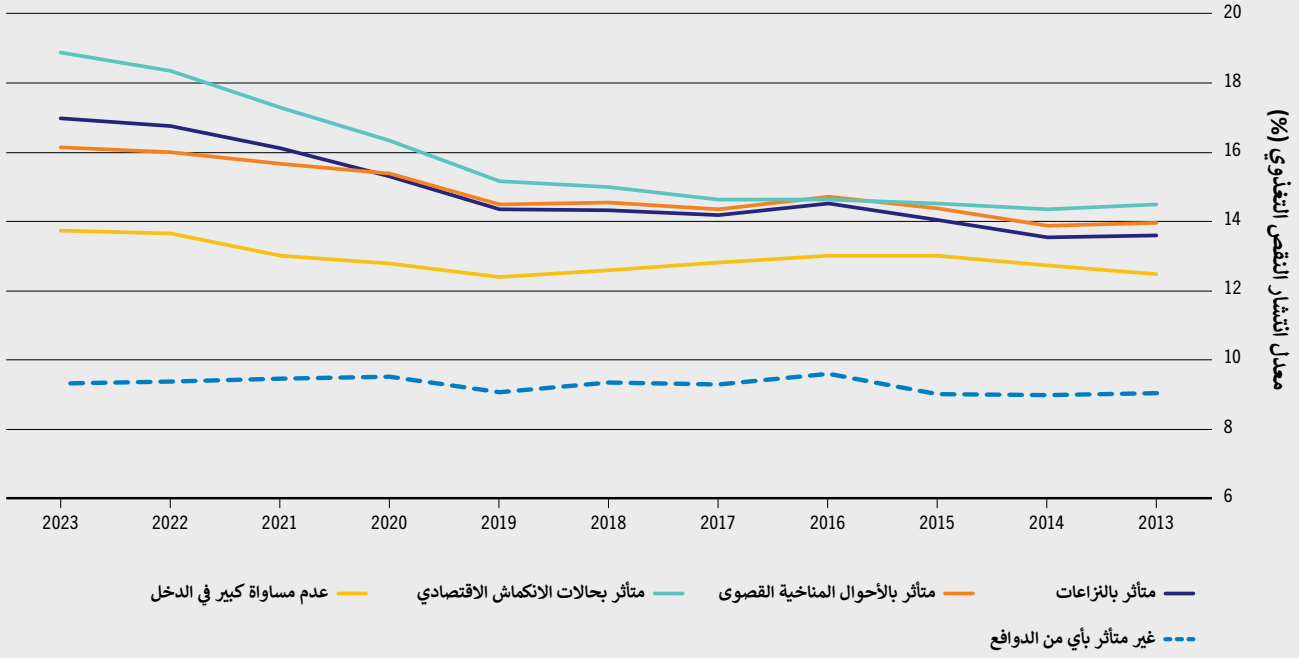

باء - كانت الزيادات المسجلة في معدلات الجوع في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أعلى في البلدان المتأثرة بمسببات رئيسية متعددة، 2019-2023

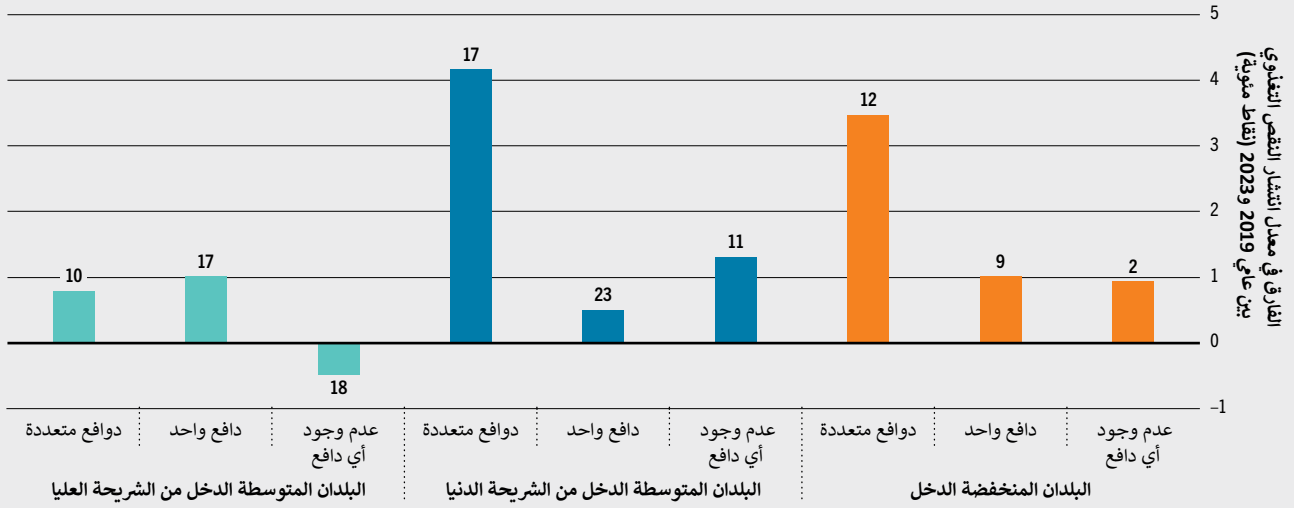

ملاحظات: يوضّح الشكل -18ألف معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2013 و2023 في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بأي من المسببات الرئيسية الثلاثة (النزاع والأحوال المناخية القصوى وحالات الانكماش الاقتصادي)، وفي البلدان التي تسجل مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل. ولا تتعارض الفئات مع بعضها البعض، حيث يمكن أن يتأثر البلد بأكثر من مسبب رئيسي واحد و/أو أن يواجه مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل. والبلدان غير المتأثرة بالمسببات الرئيسية هي تلك التي لا تتأثر بالنزاعات أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي. وتقديرات معدل انتشار النقص التغذوي غير مرجحة. ويوضّح الشكل -18ب الفرق في معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2019 و2023 (بالنقاط المئوية) بالنسبة إلى البلدان التي لم يتأثر أمنها الغذائي بمسبب رئيسي (النزاع أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي)، والبلدان المتأثرة بمسبب رئيسي واحد، وتلك المتأثرة بعدة مسببات رئيسية، بحسب مجموعة البلدان بحسب مستوى الدخل. ويشير الرقم الموجود أعلى كل شريط إلى عدد البلدان في تلك الفئة. ويُعرَض تحليل 119 بلدًا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتوفر فيها معلومات حول معدل انتشار النقص التغذوي. انظر الجدول 3-5 في 5 في المواد التكميلية للفصل الثالث للاطلاع على المنهجية ومصادر البيانات.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig18

الإطار 8 تتأثر البلدان التي تعاني من أزمات غذائية كبرى طويلة الأمد بشدة بمسببات رئيسية متعددة وتواجه أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي المزمن

يحدد إصدار عام 2024 من التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية.[31] وهو تقرير سنوي يقدّم تحليلات وأدلة بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يتطلب مساعدة إنسانية عاجلة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش، 19 بلدًا يعاني من أزمات غذائية كبرى طويلة الأمد،* ويُعتبر معظم هذه البلدان من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (14 من أصل 19). وعانت هذه البلدان التسعة عشر من أزمة غذائية كبرى خلال السنوات الثماني الماضية، وتشغل ستة بلدان (إثيوبيا وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، واليمن) بصورة مستمرة مرتبة ضمن البلدان العشرة الأولى من ناحية السكان المتأثرين، حيث يواجه 108 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في عام 2023.[31]

واستنادًا إلى تحليل هذا التقرير،** لدى 18 من أصل 19 بلدًا يعاني من أزمة غذائية كبرى طويلة الأمد بيانات عن معدل انتشار النقص التغذوي،*** وتأثرت جميعها بمسبب رئيسي واحد على الأقل لانعدام الأمن الغذائي، مثل النزاع أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي، بين عامي 2013 و2022. ويتمثل الاستثناء الوحيد في إسواتيني، التي تواجه بالرغم ذلك مستوى مرتفع من عدم المساواة في الدخل. ويتأثر ثلاثة عشر بلدًا بمسببات متعددة، وهو عامل يعكس المستوى المرتفع للغاية من معدل انتشار النقص التغذوي الذي تمت ملاحظته في عام 2023 في هذه البلدان (الشكل ألف 1).

وخلال العقود الماضية، شهدت البلدان التي تعاني من أزمات غذائية كبيرة وطويلة الأمد ارتفاعًا مطردًا في معدل انتشار النقص التغذوي، حيث يواجه السكان المتأثرون بالأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي مستويات أعلى دائمًا من معدلات انتشار النقص التغذوي (الشكل ألف 2). وكانت الزيادة في معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2019 و2023 أكثر حدة بشكل ملحوظ في البلدان المتأثرة بحالات انكماش اقتصادي (الشكل ألف2، والشكل 3-6 في المواد التكميلية للفصل الثالث)، وأعلى بثلاثة أضعاف في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية كبرى طويلة الأمد ضمن هذه البلدان بالمقارنة مع بقية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (2.9 في المائة مقابل 1.1 في المائة).

ولا يمكن التقليل من أهمية تأثير المسببات الرئيسية على الجوع المزمن مقاسًا بمعدل انتشار النقص التغذوي في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية كبرى طويلة الأمد. واتسعت الفجوة من حيث معدل انتشار النقص التغذوي بين البلدان المتأثرة بالنزاع أو حالات الانكماش الاقتصادي أو الأحوال المناخية القصوى وتلك غير المتأثرة بها بمرور الزمن (الشكل ألف 2). ويؤدي التأثير المركب للمسببات المتعددة إلى مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي. وشهدت البلدان المتأثرة بمسببات متعددة أكبر زيادة في معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2019 و2023، في حين تواجه البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية الثلاثة أعلى مستوى عام من انعدام الأمن الغذائي (الشكل 5-3 والشكل 6-3 في المواد التكميلية للفصل الثالث).

ومن أصل 36 بلدًا يعاني من أزمة غذائية طويلة الأمد،**** كان لدى 33 بلدًا بيانات متاحة عن معدل انتشار النقص التغذوي. وتنطبق النتائج المذكورة أعلاه عليها أيضًا. ومن بين البلدان التي تعاني من أزمات غذائية طويلة الأمد، يتمثّل ما يميّز البلدان التي تعاني من أزمة غذائية كبرى طويلة الأمد في تعرّضها لمسببات متعددة: يعتبر 72 في المائة من البلدان (13 من أصل 18) التي تعاني من أزمة غذائية كبيرة طويلة متأثرًا بمسببات متعددة مقارنة بنسبة 27 في المائة فقط (4 من أصل 15) من البلدان التي تعاني من أزمة غذائية طويلة الأمد. وتتمثّل النتيجة الملموسة في انخفاض عام في مستوى انتشار النقص التغذوي في البلدان التي تعاني من أزمة غذائية طويلة الأمد. غير أن البلدان التي تعاني من أزمة غذائية طويلة الأمد، باستثناء الأزمات الكبرى، والمتأثرة بالنزاعات، شهدت أعلى زيادة في معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2019 و2023 (الشكل 7-3ألف والشكل 7-3باء في المواد التكميلية للفصل الثالث).

ويعكس هذا التحليل الحاجة الملحة إلى الدعوة لإدماج النُهج الإنسانية والإنمائية والتمويل في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية طويلة الأمد لمعالجة الاحتياجات الملحة الطارئة لانعدام الأمن الغذائي الحاد، وفي الوقت ذاته معالجة انعدام الأمن الغذائي المزمن أيضًا، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود في النظم الزراعية والغذائية في وجه المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية. فعلى سبيل المثال، يوضح تقرير تدفقات التمويل والأزمات الغذائية لعام 2023 أن طابع المساعدات الإنسانية يغلب في المقام الأول على التمويل المتعلق بقطاع الأغذية، في حين أن التمويل الإنمائي لا يمثّل سوى حصة صغيرة من تدفقات التمويل المتعلقة بقطاع الأغذية التي تتلقاها البلدان التي تعاني من أزمات غذائية طويلة الأمد.[32]

ملاحظات: * يتم تعريف بلد/إقليم ما على أنه بلد يعاني من أزمة غذائية طويلة الأمد عندما يتم إدراجه في جميع إصدارات التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية. ويتم تعريف بلد/إقليم ما على أنه بلد/إقليم يعاني من أزمة غذائية كبرى عندما تستوفي تقديرات انعدام الأمن الغذائي الحاد أحد المعايير التالية أو أكثر: يعيش ما لا يقلّ عن 20 في المائة من سكان البلد في أزمة أو ما هو أسوأ من ذلك (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق) أو ما يعادلها؛ يعيش ما لا يقل عن مليون شخص في أزمة أو ما هو أسوأ (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) أو ما يعادلها؛ أي منطقة يتم تصنيفها على أنها في حالة الطوارئ (المرحلة 4 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). أي منطقة مشمولة بالمستوى 3 للاستجابة الطارئة لأزمة إنسانية على مستوى المنظومة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويتم تعريف بلد/إقليم ما على أنه بلد يعاني من أزمة غذائية كبرى طويلة الأمد عندما يتم تحديده على أنه بلد يعاني من أزمة غذائية كبرى في جميع إصدارات التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية.31

** يطبق التحليل الوارد في هذا الإطار منهجية هذا التقرير على البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية على النحو المبين في الجدول 3-5 في المواد التكميلية للفصل الثالث. وفي حين أن التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية يحدد مسببات انعدام الأمن الغذائي الحاد وهناك تداخلات في هذا المجال مع هذا التقرير، إلّا أن المنهجية المطبقة على انعدام الأمن الغذائي المزمن الذي يتم قياسه من خلال معدل انتشار النقص التغذوي مختلفة.

***البلدان التسعة عشر المصنفة على أنها بلدان تعاني من أزمة غذائية كبرى طويلة الأمد في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024 [31] هي: إثيوبيا وإسواتيني وأفغانستان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وزمبابوي والسودان والصومال والكاميرون ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا وهايتي واليمن. ولا تُعتبر سلسلة البيانات الخاصة بمعدل انتشار النقص التغذوي في جنوب السودان طويلة بما يكفي للتحليل الخاص بالبلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية، وتم بالتالي استبعادها.

**** البلدان/الأقاليم الستة والثلاثون المصنفة على أنها بلدان تعاني من أزمة غذائية طويلة الأمد في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024 [31] هي: إثيوبيا وإسواتيني أفغانستان وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وسيراليون والصومال والعراق وغواتيمالا وغينيا والكاميرون وكينيا وليبريا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريتانيا وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس واليمن. ولم تكن سلسلة البيانات الخاصة بمعدل انتشار النقص التغذوي في بوروندي، وجنوب السودان وليسوتو متاحة أو لم تكن طويلة بما يكفي للتحليل الخاص بالبلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية، وتم بالتالي استبعادها.

ألف- 1 - تتأثر البلدان التي تعاني من أزمة غذائية كبرى طويلة الأمد بشدة بمسببات رئيسية متعددة وتواجه أعلى معدلات انتشار النقص التغذوي، 2023

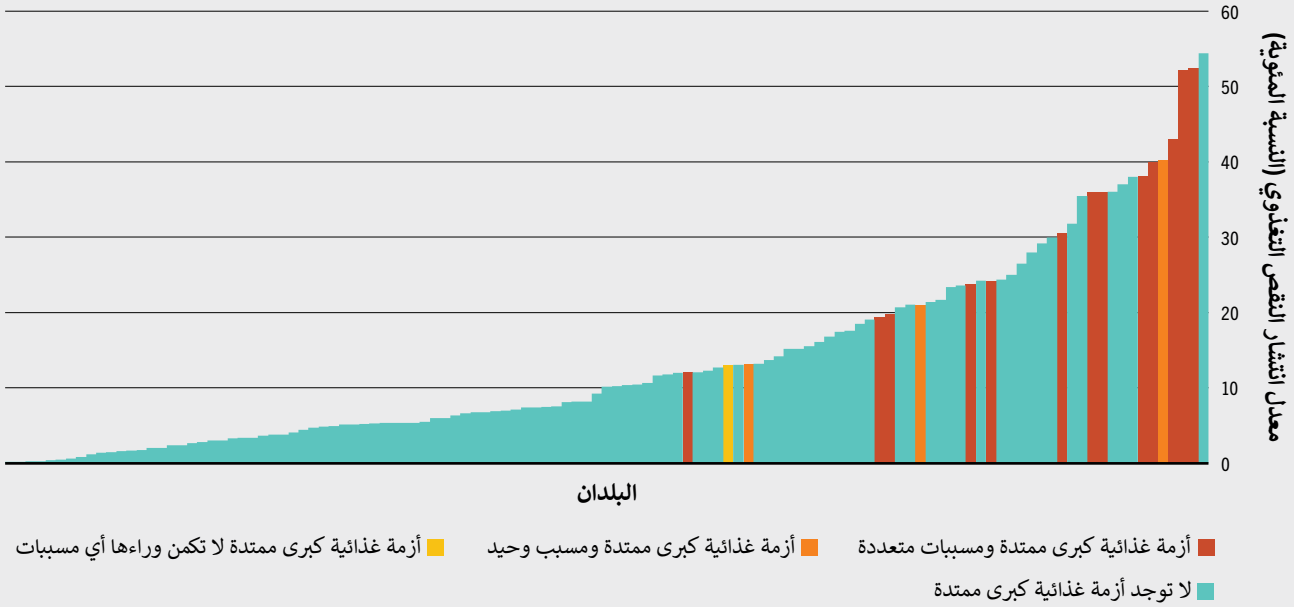

ألف- 2 - شهد معدل انتشار النقص التغذوي زيادة مطردة منذ عام 2013 في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية كبرى طويلة الأمد وتتأثر بالمسببات الرئيسية

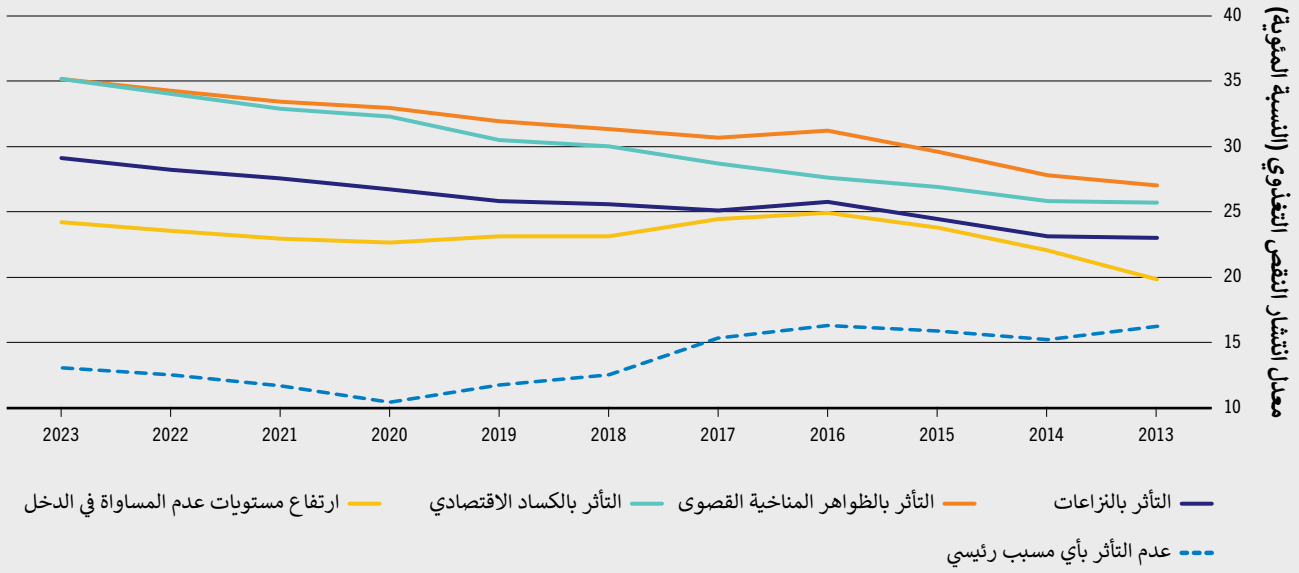

ملاحظات: يوضّح الشكل ألف- 1 معدل انتشار النقص التغذوي في عام 2023 في 119 بلدًا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث تم تصنيف البلدان على أنها تواجه أزمة غذائية كبيرة طويلة الأمد (الأشرطة الحمراء/البرتقالية/الصفراء) أو متأثرة بمسبب واحد أو بمسببات متعددة أو غير متأثرة بأي مسبب لانعدام الأمن الغذائي المزمن (النزاع أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي). ويبيّن الشكل ألف- 2 اتجاهات معدل انتشار النقص التغذوي في البلدان الثمانية عشر المصنفة على أنها تواجه أزمات غذائية كبرى طويلة الأمد في عام 2023 ومتأثرة بمسببات رئيسية (النزاع أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي)، والبلدان التي تواجه مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل. ولا تتعارض الفئات مع بعضها البعض، حيث يمكن أن يتأثر أحد البلدان بأكثر من مسبب واحد و/أو يواجه مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل. وتقديرات معدل انتشار النقص التغذوي غير مرجحة. والبلدان غير المتأثرة بالمسببات هي تلك التي لا تتأثر بالنزاعات أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي. انظر الجدول 3-5 في المواد التكميلية للفصل الثالث للاطلاع على المنهجية.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة). معدل انتشار النقص التغذوي استنادًا إلى منظمة الأغذية والزراعة. للاطلاع على قائمة البلدان التي تعاني من أزمات غذائية كبرى: شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2024. التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024. روما. https://www.fsinplatform.org/report/global-report-food-crises-2024

https://doi.org/10.4060/cd1254en-figB08-A

الشكل 19 يتناول التعريف الموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية المسببات الرئيسية من خلال سياسات وإجراءات على طول ستة مسارات تحويلية

التعريف الموسّع - معالجة المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الكامنة

السياق القطري
المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

النزاعات

تقلّب المناخ والظواهر القصوى

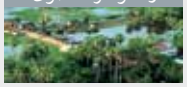

التباطؤ والكساد الاقتصادي

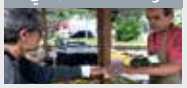

عدم إمكانية الحصول على الأغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها والبيئات الغذائية غير الصحية

ارتفاع واستمرار عدم المساواة

1- إدماج السياسات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاع

إدماج السياسات المراعية لظروف النزاع، ودعم سبل كسب العيش والحماية الاجتماعية المراعية للتغذية والنهج المجتمعية وبرامج بناء القدرة على الصمود.

2- توسيع نطاق القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ في النظم الزراعية والغذائية

زيادة مراقبة مخاطر المناخ ونظم الإنذار المبكر والتأمين ضد مخاطر المناخ والزراعة الذكية مناخيًا واستعادة المناظر الطبيعية والإدارة المستدامة للمياه.

3- تعزيز قدرة الفئات الأكثر عرضة للشدائد الاقتصادية على الصمود الاقتصادي

تعزيز الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية/العينية وتهيئة فرص العمل وتعزيز الروابط مع الأسواق.

4- التدخّل على طول سلاسل الإمداد الغذائية والزراعية لخفض كلفة الأغذية المغذية

الإنتاج والإنتاجية الزراعيين المراعيين للتغذية وسلاسل القيمة المراعية للتغذية والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية المغذية ومناولة الأغذية وتجهيزها على نحو يراعي التغذية والزراعة الحضرية وشبه الحضرية وإغناء الأغذية وإعانات الأغذية المغذية.

5- تحويل البيئات الغذائية نحو أنماط غذائية صحية تعود بأثر إيجابي على صحة الإنسان

التحوّل إلى المشتريات الغذائية العامة الصحية ومعايير التجارة الموجهة نحو التغذية وتوسيم الأغذية وإعادة تركيب الأغذية وتنظيم تسويق الأغذية.

6- معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وضمان أن تراعي التدخلات مصالح الفقراء وأن تكون شاملة للجميع

زيادة تمكين المرأة وإدماج الشباب والوصول العادل إلى الموارد والأصول الإنتاجية والحصول على الخدمات الأساسية وإصلاح المالية العامة لتحسين توزيع الدخل.

المصدر: مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام *2021*. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة https://doi.org/10.4060/cb4474ar.

« المسار 3 بشأن حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين. وفي حين أن هذا التداخل من الناحية المفاهيمية لا يطرح مشكلة بالضرورة، إلّا أنه عند وضع الخرائط لربط تعريف الأمن الغذائي والتغذية بالبيانات التي تمثّل تدفقات التمويل، فإن ذلك قد يؤدي إلى حساب مزدوج للموارد. ولتجنب التداخل في تخصيص تدفقات التمويل، يتم تحديد الكلمات الرئيسية ووضع قواعد القرار لتوجيه التخصيص عبر مستويات التصنيف. انظر الجدول 3-3 للاطلاع على الكلمات الرئيسية والجدول 3-4 للاطلاع على قواعد القرار في المواد التكميلية للفصل الثالث.

ومن المهم تمييز المخصصات المالية بين تمويل «محدد» وتمويل «داعم» للأمن الغذائي والتغذية. ويشير مصطلح «محدد» إلى التمويل الذي يساهم كليًا أو بنسبة 100 في المائة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. غير أنه، كما جرت مناقشته في **القسم 3-1**، توجد مخصصات مالية مهمة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من دون دعم نتائج الأمن الغذائي والتغذية بصورة حصرية. وبالنسبة إلى هذه الأنواع من تدابير التمويل «الداعمة» - أي المخصصات التي تساهم جزئيًا فقط في الأمن الغذائي والتغذية - يتم تطبيق وزن لحساب النسبة المئوية لمساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية. وُيعتبر تحديد الأوزان وتطبيقها محفوفًا بالتحديات والقيود بسبب نقص البيانات والأدلة اللازمة لتحديد الأوزان؛ غير أنه من شأن البدائل ــ إما تجاهل النفقات الداعمة أو إدراج مبالغها الكاملة في التقديرات ــ أن تفرض قيودًا أكثر. وللاطلاع على المنهجية ومصادر البيانات وتطبيق الأوزان، بما في ذلك القيود، انظر **القسم 3-2** والجدول 3-3 في المواد التكميلية للفصل الثالث.

ويُعدّ الانتقال من تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية إلى وضع الخرائط لربطه بالمخصصات المالية مهمة صعبة، ولكنها ضرورية بغض النظر عن التعريف المطبّق. وبالنظر إلى أن »

الإطار 9 ستة مسارات تحويلية لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

كما هو موضّح في الشكل 19، تبعًا للمسبب أو مجموعة المسببات التي تواجه أحد البلدان، توجد ستة مسارات تحويلية تشمل سياسات وإجراءات واستثمارات رئيسية لبناء القدرة على الصمود في وجه هذه المسببات الرئيسية، وذلك بالاستناد إلى تحليل متعمق وأدلة مستمدة من إصدارات الفترة 2017-2020 من هذا التقرير.

المسار 1: تحقيق التكامل بين السياسات الإنسانية والإنمائية والخاصة ببناء السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات

- الترويج للسياسات المراعية للنزاعات؛ وتعزيز جهود بناء السلام المرتبطة بدعم سبل العيش؛ وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية وإنتاج الأغذية وإمداداتها؛ ودعم سلاسل الإمدادات الغذائية العاملة والقادرة على الصمود؛ واعتماد النُهج المجتمعية في سياسات ما بعد النزاعات.
- على سبيل المثال، في مناطق النزاع وما بعد النزاع، يمكن لنُهج التنمية المتفاوض عليها والتي تركّز على الأشخاص أن تعالج أيضًا قضايا الوصول إلى الأراضي واستخدامها وإدارتها، ما يساهم أيضًا في تحقيق السلام. وكان توفير خدمات الصحة الحيوانية المجتمعية ولقاحات الماشية لمجتمعات دينكا نكوك وميسيريا في منطقة أبيي المتنازع عليها في جنوب السودان والسودان، بالتعاون مع الهيئات الحكومية المحلية، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بمثابة نقطة دخول فعّالة لإعادة إطلاق الحوار بين المجتمعات المحلية، ما أدى إلى اتفاق سلام على المستوى المحلي.

المسار 2: زيادة القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ في النظم الزراعية والغذائية

- الحد من المخاطر المرتبطة بالمناخ؛ والتكيّف مع تغيّر المناخ؛ واعتماد رصد المخاطر المناخية ونظم الإنذار المبكر؛ ودعم التأمين ضد مخاطر المناخ؛ وتعزيز تحسين الوصول إلى الأصول الإنتاجية الطبيعية وإدارتها (مثل إعادة تأهيل المناظر الطبيعية وإدارة المياه)؛ وتنفيذ التدخلات الذكية مناخيًا.
- على سبيل المثال، في زامبيا، تشمل المبادرات الجديدة التي تهدف إلى زيادة القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ إدخال التأمين الزراعي للأسر المعيشية الضعيفة. وتتاح للأسر المعيشية التي تعتمد تقنيات الزراعة المحافظة على الموارد إمكانية الوصول إلى التأمين الزراعي، الأمر الذي يسمح لها بدوره بالاستثمار في مشاريع تنطوي على مخاطر أكبر وتدرّ إيرادات أعلى. وبموجب هذا النهج، يُعدّ التأمين الزراعي مهمًا ليس فقط لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ ولكن أيضًا لدعم التخفيف من وطأة الفقر وزيادة الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية.[30]

المسار 3: تعزيز قدرة الفئات السكانية الأشد ضعفًا على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية

- تعزيز الإنتاجية الزراعية والغذائية وروابط السوق على طول سلسلة الإمدادات الغذائية؛ والحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتقلبات المفرطة في الأسعار؛ وتعزيز تهيئة فرص العمل اللائق؛ والتوسّع في خطط الحماية الاجتماعية وبرامج التغذية المدرسية.
- على سبيل المثال، يمكن للاستثمارات الرامية إلى تطوير سلاسل القيمة الزراعية والصناعية المحلية أن تتيح الفرص في الأسواق لصالح صغار المزارعين، ما يقلل تعرّضهم لصدمات أسعار السلع الأساسية، لا سيما في البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، ويزيد من قدرتهم على الصمود على أساس تنوع الأنشطة الاقتصادية. وفي السنغال، في أعقاب انخفاض أسعار الفول السوداني في العالم، ساعدت الاستثمارات الحكومية الرامية إلى دمج صغار المنتجين في سلاسل القيمة المربحة والمتنوعة المزارعين على الانتقال من إنتاج الفول السوداني عبر الاستثمار في تربية الدواجن وزراعة الخضراوات، ما أدى إلى استقرار دخل المحاصيل وزيادته.33

المسار 4: التدخل على طول سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية لخفض كلفة الأغذية المغذية

- زيادة الاستثمارات في الإنتاج الزراعي المراعي للتغذية والإنتاجية الزراعية المراعية للتغذية؛ وزيادة كفاءة سلاسل قيمة الأغذية المغذية؛ والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية المغذية؛ وتعزيز التدعيم الحيوي للأغذية؛ وإنفاذ التقوية الإلزامية للأغذية؛ وتحسين الطرق والبنية التحتية الريفية (مثل مرافق تخزين الأغذية المغذية).
- على سبيل المثال، في ميانمار، تلقت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحويلات مباشرة، وزاد وصولها إلى التكنولوجيات الجديدة وحصلت على التدريب على تقنيات الإنتاج المستدام من أجل تنويع الإنتاج الغذائي. وشهد أكثر من نصف المشاركين في البرنامج ارتفاعًا بنسبة 50 في المائة في مستويات دخلهم، في حين أدى توسيع نطاق إنتاجهم ليشمل الخضراوات الطازجة إلى زيادة كبيرة في إمدادات الأغذية المغذية في الأسواق المحلية.30

الإطار 9 (يتبع)

المسار 5: تحويل بيئات الأغذية نحو أنماط غذائية صحية ذات تأثير إيجابي على صحة الإنسان

- تعزيز بيئات الأغذية (مثل دعم المشتريات والخدمات الغذائية العامة الصحية)؛ وتغيير سلوك المستهلك ليشمل اعتبارات الاستدامة (مثل تحسين معايير التجارة من خلال منظور موجه بالتغذية، وفرض ضرائب على الأغذية الغنية بالطاقة، وسن تشريعات بشأن تسويق الأغذية، وتوسيم الأغذية وإعادة تركيب الأغذية، والقضاء على الدهون التقابلية المنتجة صناعيًا).
- على سبيل المثال، في شيلي، بعد استحداث قانون بشأن توسيم الأغذية والإعلانات الخاصة بها، انخفض تعرّض الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة والمراهقين للإعلانات عن الأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من الملح أو السكريات أو الطاقة أو الدهون المشبعة، في حين تم حظر مبيعات هذه الأغذية في أكشاك الأغذية المدرسية. كما انخفضت مشتريات الأغذية والمشروبات التي تحتوي على نسبة عالية من الملح والسكر والطاقة والدهون المشبعة والتي أُلزمت بوضع توسيمات تحذيرية على واجهة العبوات بنسبة 24 في المائة بعد تطبيق اللائحة.

المسار 6: التصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية مع الحرص على أن تكون التدخلات شاملة ومراعية لمصالح الفقراء

- تمكين السكان الذين يعيشون في حالة من الضعف والتهميش؛ والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية للنساء والتوزيع العادل للموارد؛ وتعزيز إدماج النساء والشباب وغيرهم من الفئات السكانية التي تعيش في حالة تهميش؛ وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ وتنفيذ إصلاحات مالية للحد من عدم المساواة في الدخل.
- على سبيل المثال، لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة في جميع الأقاليم وفي جميع مجموعات الدخل القطرية. وفي إندونيسيا، عزز مشروع لتنمية المجتمعات الساحلية ممارسات الإنتاج المستدام لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال توفير مدخلات الإنتاج وإنشاء مرافق التجهيز وإقامة الروابط مع الأسواق. وشهدت النساء اللواتي يعملن في المقام الأول في تجهيز الأسماك وتسويقها زيادة في تمكينهن بنسبة 27 في المائة، في حين زادت إنتاجية الأسماك بنسبة 78 في المائة وانخفضت خسائر ما بعد الحصاد بنسبة 5 في المائة.

ملاحظات: للاطلاع على المزيد من الأمثلة عبر المسارات التحويلية الستة، انظر حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام *2021* [30] والتقارير المتعمقة عن كل من المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية: النزاع (إصدار عام 2017)،[13] وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى (إصدار عام 2018)،[34] وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين (إصدار عام 2019)،[33] وعدم إمكانية الحصول على الأنماط الغذائية الصحية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها (إصدار عام 2020).[29]

المصدر: مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام *2021*. تحويل النظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb4474ar.

الشكل 20 تطبيق التعريفين الأساسي والموسع للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

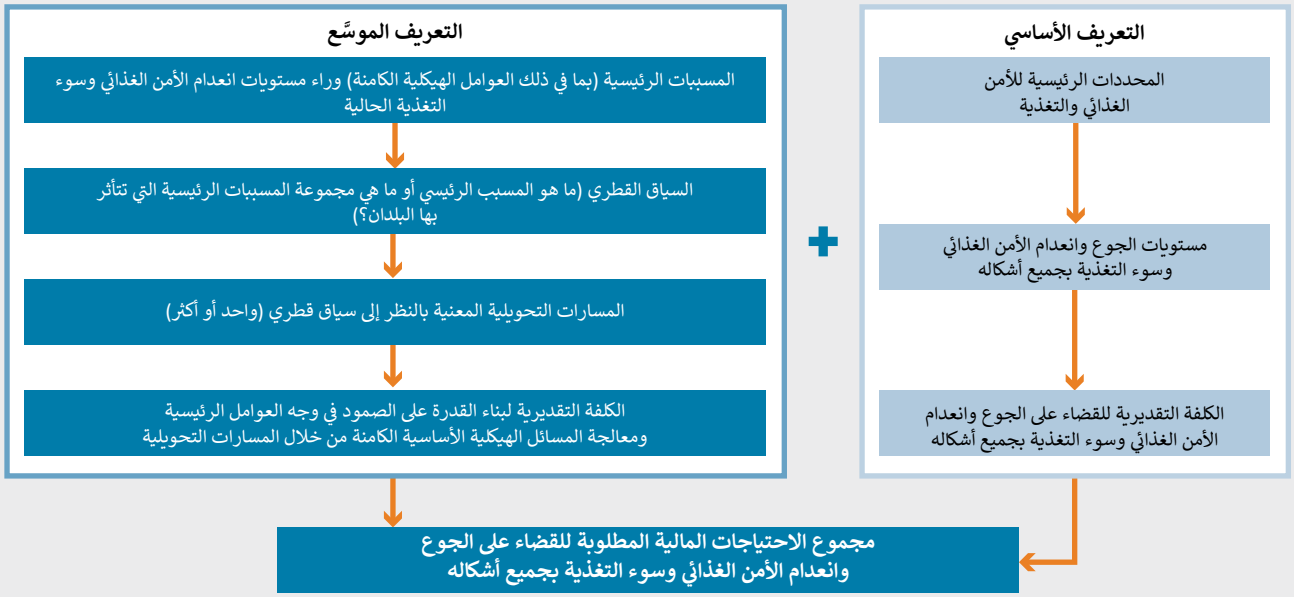

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

» تدفقات التمويل والميزانيات الحالية محددة على أساس قطاعي، كما هو موضح، فإنه من الصعب تطبيق أي تعريف للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، ويتطلب القيام بذلك بشكل لا مفر منه وضع افتراضات إجمالية. ولا ينطبق ذلك على التعريف الجديد المعروض أعلاه فحسب، بل ينطبق أيضًا على جميع التعاريف الأخرى للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية المطبقة في الدراسات المنشورة، على الرغم من أنه لا يتم عرض ذلك بصورة صريحة أو ذكره بشفافية دائمًا. ونظرًا لأن تصنيف الموارد المالية يتم بحسب القطاع، فإن هناك خطر «الإفراط في حساب» أو «التقليل في حساب» النفقات والاستثمارات الداعمة للأمن الغذائي والتغذية وأهميتها النسبية.

ويضفي هذا التقرير شفافية على هذه العملية، ويقدم في الوقت ذاته تعريفًا جديدًا للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، وتوجيهات لتطبيقه تتسم بتوافق أكبر مع جهود التمويل اللازمة لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وهو يُعتبر بمثابة خطوة أولية، في المضي قدمًا، للاستفادة من تعريف واحد يجب مواصلة تنقيحه وتحسينه. وبواسطة هذا التقرير، أصبح لدى منظومة الأمم المتحدة وجميع الحكومات تعريفًا وإطارًا مناسبين لتتبّع التمويل المتاح والمطلوب للأمن الغذائي والتغذية كجزء من وسائل التنفيذ لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ولكن هل تسمح لنا البيانات بتطبيقهما؟

ويبين **الفصل الرابع** أن البيانات اللازمة لتطبيق التعريف الجديد للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية متوفرة فقط بالنسبة إلى بعض تدفقات التمويل؛ وبالتالي فإنه ليس من الممكن إجراء تقييم واقعي لمقدار التمويل المتاح، ناهيك عن حساب الفجوة في التمويل اللازم لدعم الجهود المبذولة لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يجب تطوير مصادر البيانات والمنهجيات لضمان وجود بيانات أفضل لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وفي الواقع، يرسل هذا التقرير أيضًا دعوة صريحة وواضحة للحصول على بيانات مالية أفضل يمكن استخدامها لتتبّع التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ومن دون ذلك، سيظل تتبّع التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية بعيد المنال.

وبالتالي يدعو هذا التقرير أيضًا إلى الاعتماد العالمي لنهج موحد والشفافية في استخدامه من أجل تفعيل هذا التعريف الجديد في وضع الخرائط وتطبيقه على البيانات المالية. ■

البرازيل

آلات زراعية تقوم بحصاد الذرة: يسهل التمويل النفاذ إلى تكنولوجيات جديدة.

© casa.da.photo/ Shutterstock.com

الفصل 4

المستويات والفجوات الحالية في التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الرسائل الرئيسية

- يمكن تتبّع التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية من خلال الإنفاق العام المحلي والمساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، لكن هذا لا ينطبق على معظم التدفقات الخاصة.
- يبلغ نصيب الفرد من الإنفاق العام على الزراعة مستويات منخفضة جدًا ولا ينمو بإطراد في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشرحة الدنيا، حيث انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية أكثر خطورة؛ ولا يشكل الإنفاق العام على الزراعة سوى جزء يسير من الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية.
- سُجّلت زيادة في الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما على استهلاك الأغذية، قبل جائحة كوفيد 19- في بلدين من البلدان المنخفضة الدخل وثمانية بلدان متوسطة الدخل. وفي البلدان المنخفضة الدخل، لا تملك الحكومات قدرة كبيرة على الإنفاق لمعالجة المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
- يستحوذ الأمن الغذائي والتغذية على أقلّ من ربع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، ويبدو أنهما لا يمثّلان أولوية كبيرة للجهات المانحة. وفي الفترة ما بين عامي 2017 و2021، بلغت هذه التدفقات 76 مليار دولار أمريكي سنويًا، منها 34 في المائة فقط (26 مليار دولار أمريكي) ساعدت في معالجة المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي الفترة نفسها، سُجّلت زيادة كبيرة في هذه التدفقات لأفريقيا (عبر جميع الأقاليم) والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أكثر من البلدان المنخفضة الدخل (عبر جميع مجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل).
- يواجه تتبّع التمويل من القطاع الخاص صعوبة أكبر. وتبدو التدفقات من المؤسسات الخيرية (4 مليارات دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 2017-2021) صغيرة مقارنة بالتحويلات المالية عبر الحدود من المهاجرين المستثمرين في النظم الزراعية (29 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 2017-2022) والاستثمار الأجنبي المباشر (62 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 2017-2022). ويمثّل التمويل المختلط مبالغ أكثر تواضعًا، وتكشف القروض المصرفية الصافية الموجهة إلى الزراعة والحراجة وصيد الأسماك انخفاضًا شبه مستمر.
- يمكن أن تتطلب السياسات والتشريعات والتدخلات اللازمة لتحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، تمويلًا يصل إلى عدة تريليونات من الدولارات الأمريكية.
- يعني عدم سدّ الفجوة في التمويل بحلول عام 2030 أن ملايين الأشخاص سيظلون يعانون من النقص التغذوي، وأن ملايين الأشخاص سيواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بمستويات تصل إلى حد الأزمة أو أسوأ، ولن يكون قد تحقق من التقدم ما يكفي لبلوغ

جميع مقاصد التغذية العالمية. وستتطلب معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا الفشل عدة تريليونات من الدولارات الأمريكية.

← سيساعد تنفيذ الميزانيات الوطنية تنفيذًا كاملًا وبمزيد من الفعالية وإعادة توجيه الدعم العام الحالي لإتاحة نظم زراعية غذائية أكثر قدرة على الصمود واستدامةً وإنصافًا على تقليص الفجوة في التمويل.

يوفر القطاع العام والقطاع الخاص التمويل اللازم للأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري، ويتم توفيره محليًا أو من الخارج (انظر الجدول 8 في **الفصل الثالث**). والتمويل العام هو المصدر المحلي الذي يمتلك فيه صانعو السياسات قدرة أكبر على توجيهه نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وهو يُستخدم في معظم الأحيان من خلال الإنفاق الحكومي الذي يمثّل تدفقات قابلة للقياس من الناحية العددية. ويتحقق التمويل العام الخارجي من خلال تدفقات يمكن أيضًا تحديد بعضها، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، لأغراض الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن توجيه جزء من هذه التدفقات الخارجية من خلال الميزانيات الوطنية، وفي هذه الحالة تصبح هذه التدفقات إنفاقًا حكوميًا. ولذلك، يمكن من الناحية العملية أن يشمل الإنفاق الحكومي أو تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة من خلال الميزانيات الوطنية بعض التمويل ذي الصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وفي المناطق التي تكون فيها للمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية حاسمة، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غالبًا ما يكون إنفاق أموال الجهات المانحة من الميزانية المخصصة للزراعة معقدًا ومحدودًا، ولا يُنفق نحو 40 في المائة من هذه المخصصات.[1] ويمكن توجيه بعض المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة قانونية من خلال معاملات مالية خارج الميزانيات الوطنية، لزيادة سرعة تنفيذ المشاريع والبرامج.

وتسمح البيانات المتاحة في أغلب الأحيان بتتبّع تدفقات الإنفاق العام والمساعدة الإنمائية الرسمية (داخل الميزانية وخارجها) والتدفقات الرسمية الأخرى (داخل الميزانية وخارجها). ويمكن تطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية على هذه البيانات (ترد التعاريف في **الفصل الثالث** ويرد شرح مفصل لها في القسم 3-2 من المواد التكميلية للفصل الثالث)؛ ويرد شرح تفصيلي لكيفية تطبيق التعاريف على البيانات المتعلقة بهذه التدفقات التمويلية في المواد التكميلية للفصل الرابع. وتوجه تدفقات تمويل الأنشطة التي تساعد على ما يلي: (1) تحسين استهلاك الأغذية (أي توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها) والحالة الصحية (أي الممارسات والخدمات الصحية وصحة البيئة) (التعريف الأساسي)؛ (2) والعبور من خلال مسارات معالجة المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الكامنة وراء الزيادات الأخيرة في الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية[ل] (أي النزاع وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى والتباطؤ الاقتصادي والانكماش الاقتصادي ونقص فرص الحصول على الأغذية المغذّية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها وبيئات الأغذية غير الصحية وعدم المساواة الشديد والمستمر)، بما في ذلك التدخلات الرامية إلى خفض كلفة الأغذية المغذية وتعزيز بيئات الأغذية (التعريف الموسّع). وحُددت مجالات التدخل هذه في الجدول 3-2 الوارد في القسم 3-2 من المواد التكميلية للفصل الثالث. ومن العناصر الرئيسية في هذا الفصل فهم ما إذا كانت تدفقات التمويل التي تدعم هذه التدخلات من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية آخذة في النمو، ومجالات التدخل المحددة التي تستهدفها، وما إذا كانت أهم البلدان المتلقية (في حالة المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى) هي البلدان التي يشكل فيها الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أكثر التحديات في العالم.

ومن الصعب عمومًا تتبّع تدفقات التمويل من القطاع الخاص (الداخلي والخارجي)، ولا سيما استخدامها لتطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية المقترحين في هذا التقرير. ونتيجة لذلك، لا يمكن حتى الآن تحديد رقم دقيق للتمويل الإجمالي المتاح لدعم جميع جهود تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يخلص هذا الفصل إلى استنتاجات لا يمكن تجنبها مستمدة من البيانات غير المتسقة والمؤلفات الموجودة لكشف أنماط الارتباط بين التمويل الخاص والأمن الغذائي والتغذية. وتُعد التدفقات من المؤسسات الخيرية تدفقات استثنائيةً لأن البيانات المرتبطة بهذه التدفقات يمكن تحليلها بعد تطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. وبالنسبة إلى التدفقات الخاصة المهمة الأخرى، مثل التحويلات المالية عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر، لا سبيل لتتبّعها إلّا من خلال الاعتماد على الدراسات ومصادر البيانات القائمة التي لا تقدّم سوى معلومات جزئية ذات صلة بالأمن الغذائي والتغذية.

وفي ظل تعذّر إجراء تتبّع كامل للمبلغ الإجمالي لتدفقات التمويل العام والخاص المتاحة عالميًا للأمن

ل كما هو وارد في **الفصل الأول**، تشمل الإشارة إلى «المسببات الرئيسية» أيضًا العوامل الهيكلية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ما لم يرد ما يشير إلى خلاف ذلك.

الغذائي والتغذية، يخوض هذا الفصل في التحليلات القائمة على النماذج القائمة التي توفر تقديرات جزئية للكلفة التي قد يتطلبها تمويل العديد من السياسات والتدخلات التي تهدف إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة بحلول عام 2030. وتنطوي نطاقات الكلفة المحددة على قيود ولكنها تعطي مؤشرًا على تحديات التمويل في المستقبل. وبغض النظر عن مقدار التمويل اللازم بالضبط لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة، فإن كلفة عدم تعبئته يمكن أن تكون كبيرة وضارة للعالم؛ ومن ثم، تناقش في نهاية الفصل كلفة التقاعس عن حشد التمويل، وهو ما يشكل أيضًا تمهيدًا **للفصل الخامس** حول ما هو مطلوب لتحفيز التمويل القابل للتوسيع من أجل سد الفجوة. ■

1.4 تتبّع المستويات الحالية للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية

الإنفاق العام على الزراعة منخفض ولا يتزايد حيث تشتد الحاجة إليه

تُعدّ النفقات الخاصة بالأغذية والزراعة من بين مكونات المالية العامة التي يمكن أن تؤثر تأثيرًا مباشرًا على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. ووفقًا للتعريف الذي حدده برنامج منظمة الأغذية والزراعة لرصد وتحليل السياسات الزراعية والغذائية، يمكن تصنيف هذه النفقات العامة إلى: (1) تحويلات في الميزانية لتوفير السلع الخاصة التي تخصص لوكلاء مثل المنتجين والمستهلكين والتجار والناقلين وموردي المدخلات؛ (2) والدعم العام للبنية التحتية الزراعية، والبحث والتطوير، والخدمات الإرشادية، ومرافق التسويق أو التخزين أو التفتيش، وغيرها؛ (3) والكلفة الإدارية.[1] وقد تكون هذه النفقات العامة متكررة بطبيعتها (على سبيل المثال لتغطية رواتب المرشدين الزراعيين أو الموظفين الإداريين) أو للاستثمار في السلع الرأسمالية (مثل البنية التحتية الزراعية أو الطرق الريفية والكهربة). ولكن الإنفاق العام الذي يمكن أن يؤثر على الأمن الغذائي ونتائج التغذية قد يوجه أيضًا من خلال قطاعات مثل الصحة (على سبيل المثال، برامج الصحة العامة لمكافحة نقص فيتامين ألف)، وقد توجد أيضًا تداخلات مهمة مع برامج الحماية الاجتماعية. وهذا هو بالضبط السبب الذي يجعل من المهم الاعتماد على تعريف أوسع للتمويل - أو في هذه الحالة الإنفاق العام - من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

وفي مواجهة القيود المفروضة على البيانات من أجل التتبّع الشامل للإنفاق الحكومي على قطاع الأغذية والزراعة على المستوى العالمي وفقًا لما هو محدد في برنامج منظمة الأغذية والزراعة لرصد وتحليل السياسات الزراعية والغذائية، يتم تتبّع الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين (بالقيمة الثابتة بالدولار الأمريكي في عام 2015) على المستوى العالمي، باستخدام معلومات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. وهذا نهج أكثر محدودية لأن الإنفاق الذي يتم تتبّعه ليس لقطاع الأغذية والزراعة بأكمله بل يقتصر على الزراعة - ويستخدم بالتالي في هذا الفصل كمرادف للإنفاق العام على الزراعة. وعلاوة على ذلك، ليس من الممكن اكتشاف ما إذا كانت تحويلات الميزانية لتوفير السلع الخاصة موزّعة بالتساوي (أو بشكل غير متساوٍ) على الوكلاء الأفراد. وكما سيتبيّن أدناه بالنسبة إلى مجموعة مختارة من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، يمكن أن يكون الإنفاق العام المرتبط مباشرة بالأمن الغذائي والتغذية أكبر بكثير من الإنفاق العام على الزراعة. وعلى الرغم من هذا القصور، يظهر الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة على المستوى العالمي حقائق وأنماطًا مثيرة للاهتمام. فقد شهد الإنفاق الحكومي المحلي العام الإجمالي على الزراعة في عام 2020 نموًا مطردًا منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليصل إلى 675.4 مليارات دولار أمريكي (بالقيمة الثابتة بالدولار الأمريكي في عام 2015)، ثم انخفض إلى 617.3 مليارات دولار أمريكي في عام 2021. ولم يتغيّر هذا الإنفاق، عندما يقاس لكل فرد من السكان الريفيين، إلّا بالكاد في الفترة بين عامي 2010 و2021 في البلدان المنخفضة الدخل، ولم يشهد سوى زيادة طفيفة جدًا في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في السنوات الأخيرة من تلك الفترة (الشكل 21). وفي بلدان هاتين المجموعتين من الدخل، بلغ متوسط الإنفاق العام على الزراعة 8 دولارات أمريكية و37 دولارًا أمريكيًا فقط، على التوالي، لكل فرد من السكان الريفيين، في الفترة من 2010 إلى 2019. ويشير ذلك إلى مدى محدودية تمويل الأمن الغذائي والتغذية من خلال الإنفاق العام على الزراعة عمومًا في هذه البلدان.

ومن ناحية أخرى، تنفق الحكومات مزيدًا من الأموال لكل شخص في المناطق التي يكون فيها انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، عمومًا، أقلّ إشكالية على المستوى العالمي. فالإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين أعلى

الشكل 21 الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين منخفض جدًا ولا يشهد زيادة واضحة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث تشتد الحاجة إليه للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

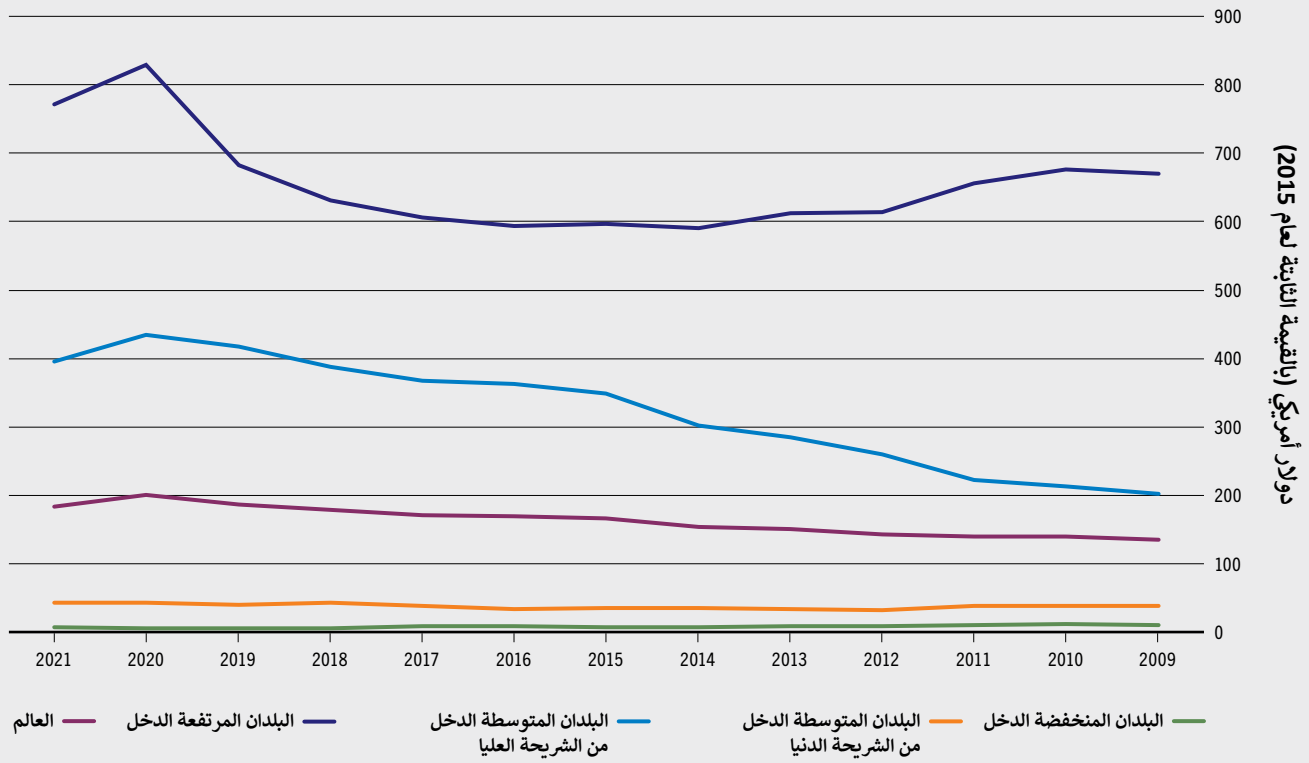

ملاحظات: يشمل الإنفاق العام إنفاق الحكومة المركزية والحكومات دون الوطنية حيثما تكون موجودة، وإلا فإنه يشمل فقط إنفاق الحكومة المركزية. كما أنه لا يتضمن المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى المدرجة في الميزانية والإنفاق العام على البحث والتطوير. ويبلغ عدد البلدان المشمولة ما مجموعه 196 بلدًا. ويستثنى منها الجبل الأسود وكاليدونيا الجديدة وسانت كيتس ونيفيس وصربيا بسبب عدم اكتمال بيانات الإنفاق العام فيها. ويشمل الرسم البياني تقديرات لنقاط بيانات الإنفاق العام غير المتوافرة، عند الضرورة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: الإنفاق الحكومي. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https:https://www.fao.org/faostat/ar/#data/IG. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig21

بكثير في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل (317 دولارًا أمريكيًا و626 دولارًا أمريكيًا لكل فرد من السكان الريفيين، في المتوسط، خلال الفترة 2010-2019، قبل تفشي جائحة كوفيد-19). وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، يظهر الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين زيادة مطردة حتى عام 2020. وفي البلدان المرتفعة الدخل، على النقيض من ذلك، يُظهر هذا الإنفاق تراجعًا حتى عام 2016 - على الأرجح بما يتماشى مع انخفاض حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان؛ واعتبارًا من عام 2017 فصاعدًا، يزداد هذا الإنفاق بشكل ملحوظ - مدفوعًا في ذلك بزيادة كبيرة في الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية.[م] وأما الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين فهو منخفض للغاية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حيث الحاجة إلى هذا الإنفاق في الغالب للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وقد ازداد بشكل منهجي على مر السنين فقط في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

م أدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية زيادة كبيرة في نفقات الحكومة المركزية على الزراعة في العامين 2019 و2020. وتعبّر الزيادة في عام 2019 عن نمط الإعانات الزراعية المقدمة من برنامج تيسير الأسواق التابع لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة، الذي يخفف التعريفات المفروضة على منتجات زراعية معينة. وترتبط الزيادة في عام 2020 بشكل أساسي ببرامج مختلفة متصلة بجائحة كوفيد19- لتقديم المعونة إلى المزارعين.

وكما هو مبيّن في **الفصل الثاني** (الشكل 2)، لا يزال الجوع في ازدياد في آسيا الغربية ومنطقة البحر الكاريبي ومعظم الأقاليم الفرعية في أفريقيا، وهي الأقاليم التي تضم أكبر عدد من البلدان المنخفضة الدخل. وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدّم في الحد من الجوع في معظم الأقاليم الفرعية في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث البلدان المتوسطة الدخل أكثر عددًا من البلدان المنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، حيثما يكون الإنفاق العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين أعلى، كما هو الحال في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل، قد لا يساهم هذا الإنفاق دائمًا بشكل كامل في كفاءة النظم الزراعية والغذائية وإنصافها واستدامتها.[2] وفي الواقع، دعا إصدار عام 2022 من هذا التقرير الحكومات إلى إعادة توجيه بعض الدعم العام الحالي إلى الزراعة لجعل الأنماط الغذائية الصحية في متناول الجميع، وتقديم سيناريوهات بديلة قائمة على النماذج.[2] وترد في نهاية هذا الفصل مناقشة حول أهمية إعادة توجيه الإنفاق العام على الأغذية والزراعة وتخصيصه على النحو الأمثل.

الإنفاق العام على الزراعة يرتبط ارتباطًا عكسيًا بانعدام الأمن الغذائي وبعض أشكال سوء التغذية

لم يجتذب الارتباط بين الإنفاق العام الإجمالي ونتائج الأمن الغذائي والتغذية في البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، سوى القليل من البحث التجريبي الشامل لعدة بلدان. فالجزء الأكبر من المؤلفات الإحصائية المتوافرة يركز إما على بلد واحد أو إقليم واحد أو على البلدان المرتفعة الدخل، أو يركز على مؤشرات محدودة أو تقريبية للأمن الغذائي والتغذية، أو على قطاع إنفاق عام واحد، وهو ما يكون في العادة قطاع الزراعة نظرًا لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي والتغذية، أو على نتائج مثل النمو أو الحد من الفقر، وهي نتائج قد تكون مرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية ولكنها مختلفة عنهما. وعلاوة على ذلك، قد لا تأخذ الدراسات القائمة في الاعتبار العوامل الأخرى التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية أو السياسات الحكومية التي تتطلب إنفاقًا كبيرًا.

وتشير الأدلة الشاملة لعدة بلدان في 65 بلدًا (بما في ذلك 11 بلدًا من البلدان المرتفعة الدخل) إلى أن زيادة الإنفاق العام على الزراعة والحماية الاجتماعية والصحة ارتبطت بانخفاض معدلات التقزم.[3] وجرى تأكيد ذلك جزئيًا من خلال تحليل لتسعة بلدان في الجنوب الأفريقي، تبيّن منه وجود ارتباط إيجابي بين الإنفاق العام على الزراعة ومتوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ومعدل انتشار النقص التغذوي.[4] وكشف التحليل أيضًا عن أن للإنفاق العام على البحث والتطوير في المجال الزراعي في أفريقيا آثار كبيرة على مؤشرات الأمن الغذائي (أي متوسط كفاية الإمدادات الغذائية من الطاقة الغذائية، ومؤشر أسعار الأغذية المحلية، وتقلب أسعار الأغذية المحلية، ونسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الإصحاح المحسنة) ولكن ذلك لا ينطبق إلا على البلدان التي تخصص نسبًا أكبر من ميزانياتها للزراعة.[5]

ويؤكد تحليلنا أن الإنفاق العام على الزراعة يرتبط بطرق متوقعة بمعظم نتائج الأمن الغذائي والتغذية- وإن لم يكن بها جميعًا-حتى لو كان هذا الإنفاق لا يشكل سوى جزءًا، وأحيانًا جزءًا صغيرًا، من الإنفاق العام الإجمالي على الأمن الغذائي والتغذية، على النحو الموضح أدناه بالنسبة إلى بعض البلدان. وهذا تحليل للارتباط الملحوظ، وهو لا يعني وجود علاقة سببية ويمكن أن يتأثر بمستوى دخل البلد، من بين عوامل أخرى. ومع ذلك، فإنه يوضح أنه كلما انخفض الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة للفرد، زاد معدل انتشار النقص التغذوي في 87 بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (الشكل -22ألف). وفي أكثر من نصف هذه البلدان (49 بلدًا)، يتجاوز معدل انتشار النقص التغذوي 10 في المائة، وأنفقت الحكومات في معظم هذه البلدان (39 بلدًا، معظمها من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا) في المتوسط 20 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد أو أقل في الفترة بين عامي 2017 و2019. وفي عشرات البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، يبلغ معدل انتشار النقص التغذوي 7 في المائة أو أقل، ومع ذلك أنفقت حكومات هذه البلدان 20 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد أو أقل على الزراعة. وهذا أمر متوقع بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل، حيث يكون معدل انتشار النقص التغذوي منخفضا لأن دخل معظم الأشخاص يسمح لهم بالحصول على الغذاء. كما يُنظر إلى الارتباط السلبي بين الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة للفرد ومؤشرات الأمن الغذائي على انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (الشكل -22باء) ومعدل انتشار التقزم (الشكل -22 جيم). وهذان الارتباطان الإضافيان (كما تم قياسهما بمعامل ارتباط كبير قدره 0.51- و0.39- على التوالي) أقوى من الارتباط الملحوظ في معدل النقص التغذوي (كما تم قياسه بمعامل ارتباط قدره 0.33-).

«

الشكل 22 نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة يرتبط ارتباطًا عكسيًا بمؤشرات الأمن الغذائي ونقص التغذية، المتوسط للفترة 2017–2019

ملاحظات: بالنسبة إلى جميع المتغيرات، يُعرض متوسط الفترة 2017-2019 أو أحدث ثلاث سنوات متاحة. ويشمل الإنفاق العام الإنفاق الحكومي على المستويين المركزي ودون الوطني، إن وجد، وفي ما عدا ذلك، لا يدرج سوى الإنفاق الحكومي على المستوى المركزي.. ولم تدرج في الميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى والإنفاق العام في مجال البحث والتطوير. ولا تدرج البلدان المرتفعة الدخل في هذه الأرقام. وفي الشكل 22 -ألف والشكل 22 -باء، أدرج 87 بلدًا. وفي الشكل 22 -جيم والشكل 22 -دال، أدرج 105 بلدان. ويستثنى الجبل الأسود وسانت كيتس ونيفيس وصربيا وكاليدونيا الجديدة بسبب عدم اكتمال بيانات الإنفاق الحكومي المحلي العام. وتستبعد الصين وكوبا بسبب الافتقار إلى بيانات كافية عن نقص التغذية وانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد. وتستبعد أيضًا الصين بسبب الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالتقزّم والوزن الزائد، وكوبا لأنها تشكل حالة متطرفة في ما يتعلق بالإنفاق الحكومي المحلي العام.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: الإنفاق الحكومي. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024] https://www.fao.org/faostat/en/#data/IG. الترخيص: CC-BY-4.0؛ FAO. 2024. FAOSTAT: Suite of Food Security Indicators. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig22

» وتقلّ المؤلفات التي تتناول الارتباط بين الإنفاق العام والوزن الزائد والسمنة عن تلك التي تتناول العلاقة بين الإنفاق العام وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، وسوف يستمر استكشاف ذلك بمزيد من الانتظام من خلال الإصدارات المقبلة لهذا التقرير. وفي ما يتعلق بالسمنة، على سبيل المثال، تركز المؤلفات بشدة على البلدان المرتفعة الدخل، وتبحث في أغلب الأحيان في عواقب السمنة على الإنفاق العام (لا سيما في قطاع الصحة) أكثر من بحثها في الآثار المحتملة للإنفاق العام على السمنة. وهي تجد ارتباطًا إيجابيًا بين الوزن الزائد والإنفاق العام على الزراعة والحماية الاجتماعية والصحة.3 كما تبيّن أن للإنفاق الاجتماعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الذي ينصبّ بشكل أساسي على التعليم ورعاية الطفولة المبكرة) أثر إيجابي على السمنة لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و19 سنة، بعد أخذ العوامل الأخرى في الاعتبار.[6]

ويشير تحليل الارتباط الذي أجريناه والذي يشمل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بدلًا من البلدان المرتفعة الدخل، إلى أنه كلما زاد إنفاق الحكومات على الزراعة، زادت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد - حيث بلغ معامل الارتباط 0.27 في 105 بلدان من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (الشكل 22 دال). وقد تكون هناك عدة تفسيرات لذلك، الأمر الذي يستحق مزيدًا من الاستكشاف التجريبي في الإصدارات المقبلة من هذا التقرير. وقد يكون من الممكن أن يؤدي ارتفاع معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال إلى دفع الحكومات إلى زيادة الإنفاق على بعض البرامج المتصلة بالتغذية، على الرغم من أن هذه الاستجابة قد لا تحدث بالضرورة في أغلب الأحيان من خلال الميزانيات الوطنية المخصصة للزراعة. وثمة تفسير افتراضي آخر هو أن الإنفاق العام على الزراعة لا يدعم ما يكفي من الإجراءات المراعية للتغذية ولا يتيح بيئات أغذية صحية. وكما لوحظ في الإصدارات السابقة من هذا التقرير، لا يقتصر الأمر على أن المليارات من الأشخاص لا يمكنهم تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية فحسب، بل إن بيئات الأغذية لا تساعد على اتباع أنماط غذائية صحية.[7] ولا ينتج العالم أيضًا ما يكفي من الفاكهة والخضراوات والأغذية المغذية الأخرى لعدد متزايد من السكان الذين يزداد طلبهم عليها، بما في ذلك في المناطق الريفية.[8] وأدى الدعم العام لقطاع الأغذية والزراعة، بما في ذلك الإعانات المالية، أيضًا إلى إيجاد حوافز لزيادة توافر الأغذية ومشتقاتها وخفض أسعارها - بما في ذلك الأغذية العالية التصنيع الغنية بالدهون غير الصحية والسكريات و/أو الملح و/أو الأغذية ذات القيمة الغذائية المتدنية - وفي الوقت نفسه تثبيط أو زيادة كلفة استهلاك السلع غير المدعومة بإعانات أو التي يقلّ دعمها بالإعانات، مثل الفاكهة والخضراوات والبقول.[8] ومن غير المستغرب، كما يتبيّن من **الفصل الثاني**، أن ملايين الأطفال دون سن الخامسة يعانون من الوزن الزائد.

وقد يرتبط الوزن الزائد أيضًا ارتباطًا وثيقًا بالإنفاق العام في قطاع الصحة مقارنة بالإنفاق العام في قطاع الزراعة. ولكن، لا يوجد فقط ارتباط إيجابي بين الإنفاق الحكومي المحلي العام على علاج نقص التغذية للفرد الواحد ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد (غير موضح هنا بيانيًا)، بل إن هذا الارتباط مماثل أيضًا لذلك الارتباط الذي لوحظ أعلاه بالنسبة إلى الإنفاق العام على الزراعة (أي أن معامل الارتباط يعادل 0.33).[ن] وقد يكون الأمر كذلك، أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تنفق أكثر على نقص التغذية هي أيضًا تلك البلدان التي تعاني من مستويات أعلى من الوزن الزائد والسمنة - لكن هذه الفرضية تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف. ومن الواضح أنه لن تكون هناك حاجة إلى المزيد من التمويل العام المحلي لدعم الإنفاق العام على الزراعة فحسب، بل ستحتاج البلدان، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، إلى الاستثمار بشكل أكبر في الزراعة المراعية للتغذية وبيئات الأغذية الصحية لمعالجة مشاكل الوزن الزائد والسمنة بشكل أكثر فعالية.

ويُرجح أن يكون الارتباط بين الإنفاق العام على الزراعة ونتائج الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي ضعيفًا بسبب أوجه القصور في الإنفاق العام الفعلي. ومن المتوقع أن يكون الارتباط بين الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية ونتائج الأمن الغذائي والتغذية أقوى نسبيًا لأن الإنفاق العام على الزراعة لا يمثّل سوى جزء صغير من الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية، كما سيُشار إليه أدناه.

ن من المثير للاهتمام، وإن كان غير موضح هنا، أن الإنفاق الحكومي المحلي العام على نقص التغذية للفرد (تعادل القوة الشرائية الحالي) يرتبط ارتباطًا عكسيًا بنقص التغذية (معامل الارتباط = -0.07)، وانتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (معامل الارتباط = -0.32)، والتقزّم (معامل الارتباط =-0.35). وتستمد البيانات من نظام حسابات الصحة الخاص بمنظمة الصحة العالمية؛ وهو يغطي 40 بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، منها 33 بلدًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتستثنى منها الصين والهند؛ وتستبعد من التحليل أيضًا ثلاثة بلدان تمثّل قيمًا متطرفة: أرمينيا وجنوب أفريقيا بالنسبة إلى الإنفاق العام، وتونس بالنسبة إلى الوزن الزائد.

الشكل 23 الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذوية يظهر نموًا شبه مطرد في بنن حتى عام 2021

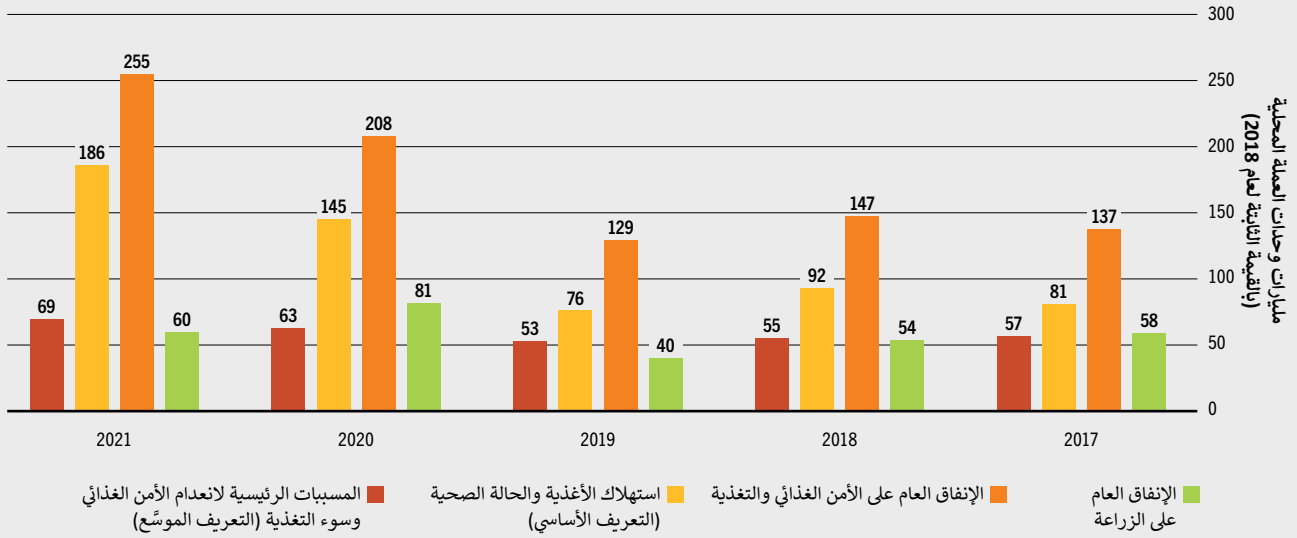

ملاحظات: اشتُقت التقديرات باستخدام المنهجية الموضّحة في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى البنك الدولي. 2023. World Bank Data Catalog: Benin BOOST platform: Public expenditure and revenue flows. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038083. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig23

الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في مجموعة مختارة من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل

لا تتاح بيانات يمكن الحصول عليها بسهولة عن الإنفاق العام في جميع بلدان العالم لتطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية الواردين في **الفصل الثالث** - وذلك للتوصل إلى مجموع عالمي لهذا التمويل. وطبقت على سبيل التجربة هذه العملية على بيانات الإنفاق العام لعشرة بلدان من أقاليم مختلفة لأغراض هذا التقرير: لاد واحد من البلدان المنخفضة الدخل (أوغندا)، وخمسة بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (بننن والفلبين وكينيا ونيجيريا والهند)، وأربعة بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (البرازيل وجنوب أفريقيا وجورجيا والمكسيك). ويرد وصف لمصادر البيانات والنهج المتّبع في تطبيق هذه العملية في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع. ويسمح هذا النهج بحساب الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية لجميع البلدان العشرة معبّرًا عنه بالقيمة الحقيقية.

ومن المهم بصفة خاصة التركيز على الكيفية التي تنفق بها الحكومات على دعم الأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل أدنى مستوياته الدخل لسببين هما: (1) هذه هي البلدان التي يميل فيها نصيب الفرد من الإنفاق العام إلى أن يكون الأدنى في العالم؛ (2) وهذه هي البلدان التي تواجه أكثر التحديات إلحاحًا في مجالي انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتي تواجه في العادة مستويات نقص تغذوي أعلى. ومن النتائج المثيرة للاهتمام أن الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية يبدو آخذًا في الازدياد في البلدين اللذين يبلغ فيهما نصيب الفرد من الدخل أدنى مستوياته اللذين جرى تحليلهما هنا، وهما أوغندا وبنن. والواقع أن الإنفاق العام الإجمالي على الأمن الغذائي والتغذية سجّل زيادة كبيرة في الفترة من 2017/2018 إلى 2021، ويتجاوز إلى حد كبير الإنفاق العام على الزراعة في هذين البلدين (الشكل 23 والشكل 24). وفي حالة بنن، يبدو أن النمو الكبير في الإنفاق على استهلاك الأغذية في عام 2020 وكذلك في عام 2021 يشير إلى إعطاء أولوية كبيرة، أثناء جائحة كوفيد- 19 وبعدها، لتمويل المحددات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية،

الشكل 24 الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية يظهر نموًا مطردًا في أوغندا، ولكن لا يمكن الحفاظ على استمراره في عام 2022

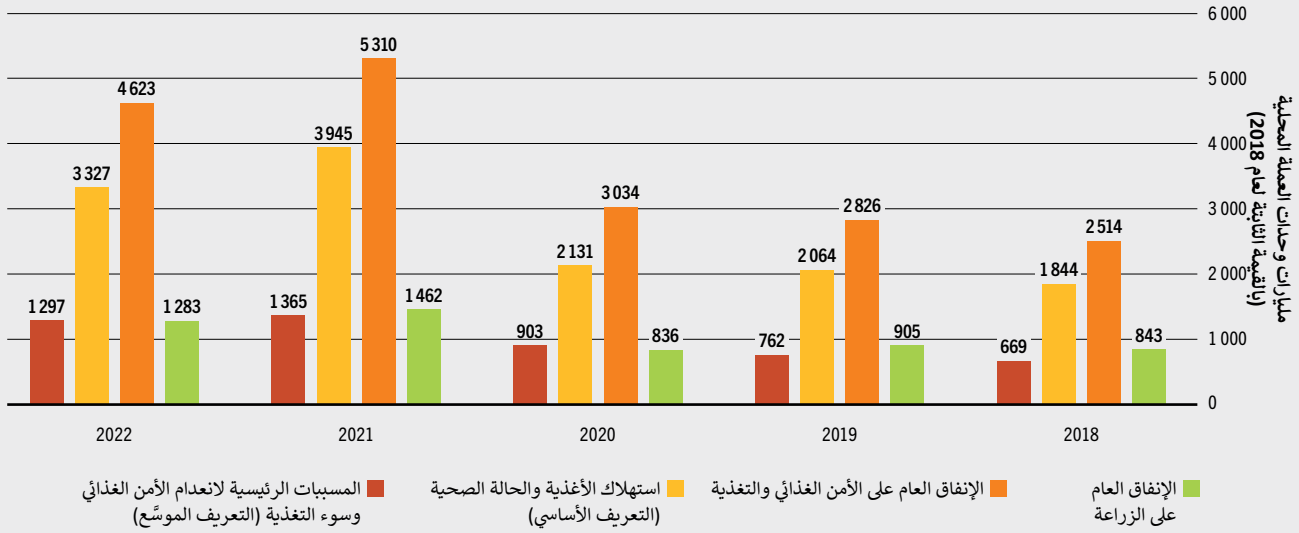

ملاحظات: اشتُقت التقديرات باستخدام المنهجية الموضحة في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى البنك الدولي. 2023. BOOST open budget portal: Uganda BOOST Public Expenditure Database. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024].
https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038076

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig24

مثل الإنتاج المحلي، والحصول على الأغذية، والخدمات الصحية. (الشكل 23). وفي أوغندا، لم يلاحظ نمو كبير في الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية إلّا في عام 2021، لكن هذا التحفيز لم يدم طويلًا، فقد انخفض الإنفاق العام في عام 2022 - على الرغم من أنه ظل أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كوفيد- 19 (الشكل 24).

ويعبّر تجاوز الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية الإنفاق العام على الزراعة عن أهمية استخدام التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويسمح هذان التعريفان الجديدان بحساب التدفقات المالية التي تستهدف مجالات خارج قطاع الأغذية الزراعية، مثل الصحة والمياه والإصحاح والتعليم، المتكبدة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، فضلًا عن التدخلات المراعية لظروف النزاع التي تدعم قدرة سبل العيش على الصمود ولا تدخل ضمن حدود الإنفاق العام على الزراعة. لا تُحتسب حصة كبيرة من الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في ميزانية قطاع الزراعة، بل في ميزانيات قطاعات أخرى بسبب اختلاف مجالات السياسات.

وخُصصت في المتوسط خلال الفترات المشمولة بالتحليل نسبة 65 في المائة من الإنفاق العام الإجمالي على الأمن الغذائي والتغذية في بنن (الجدول 9) و73 في المائة في أوغندا (الجدول 10) لاستهلاك الأغذية والحالة الصحية؛ أما الحصة المتبقية فقد دعمت السياسات والإجراءات على طول المسارات التحويلية الستة لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (انظر **الفصل الثالث**، الشكل 19). واستحوذ استهلاك الأغذية في المتوسط على نصف الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية أو أكثر من نصفه خلال هذه الفترة، واستهدف في الغالب توافر الأغذية، ولكنه استهدف أيضًا الحصول على الأغذية، وإن كان بدرجة أقلّ. ومن المثير للاهتمام، أن 14 في المائة من الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في هذه البلدان يرتبط بالصحة ويُوجَّه في معظمه إلى الخدمات الصحية وصحة البيئة. ويبدو أن الممارسات لا تظهر في هذه النفقات في أي من البلدين، ولكنّ السبب في ذلك يكمن إلى حد كبير في صعوبة تحديد هذه الممارسات في الميزانيات الحكومية. وساهمت حصة كبيرة من الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في كلا البلدين (35 في المائة في بنن و27 في المائة في

الجدول 9 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بنن

	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
	(النسبة المئوية)					
استهلاك الأغذية والحالة الصحية (التعريف الأساسي)	59	63	59	70	73	65
استهلاك الأغذية	46	44	49	51	60	50
توافر الأغذية	30	23	28	18	16	23
الحصول على الأغذية	16	15	14	26	23	19
استخدام الأغذية	1	5	8	7	22	9
الحالة الصحية	13	19	9	19	12	14
الممارسات	0	1	0	0	0	0
الخدمات الصحية وصحة البيئة	12	18	9	18	12	14
المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسّع)	41	37	41	30	27	35

ملاحظات: اشتُقت التقديرات باستخدام المنهجية الموضحة في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع. وقد لا تكون بعض المجاميع الفرعية متطابقة تمامًا مع حاصل جمعها بسبب تقريب الأرقام.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى البنك الدولي. 2023. World Bank Data Catalog: Benin BOOST platform: Public expenditure and revenue flows. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038076.

الجدول 10 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في أوغندا

	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
	(النسبة المئوية)					
استهلاك الأغذية والحالة الصحية (التعريف الأساسي)	73	73	70	74	72	73
استهلاك الأغذية	61	61	56	61	55	59
توافر الأغذية	32	30	26	25	26	28
الحصول على الأغذية	25	27	26	26	21	25
استخدام الأغذية	5	5	4	9	7	6
الحالة الصحية	13	12	14	14	17	14
الممارسات	0	0	0	2	2	1
الخدمات الصحية وصحة البيئة	13	12	14	11	15	13
المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسّع)	27	27	30	26	28	27

ملاحظات: اشتُقت التقديرات باستخدام المنهجية الموضحة في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع. وقد لا تكون بعض المجاميع الفرعية متطابقة تمامًا مع حاصل جمعها بسبب تقريب الأرقام.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى البنك الدولي. 2023. World Bank Data Catalog: Benin BOOST platform: Public expenditure and revenue flows. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038076.

أوغندا في المتوسط خلال الفترة المشمولة بالتحليل) في معالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وعلى الرغم من أن هذه الموارد لا تظهر هنا، فإنها تدعم في معظمها السياسات التي تستهدف أوجه عدم المساواة الهيكلية.

وترد بالنسبة إلى البلدان الثمانية المتوسطة الدخل في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع أرقام وجداول مماثلة لتلك المعروضة هنا لأوغندا وبنن. ويمكن تحديد أربعة أنماط عامة من بيانات البلدان الثمانية المتوسطة الدخل. أولًا، يتجاوز الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية الإنفاق الحكومي المحلي

الجدول 11 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في مجموعة مختارة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

	المتوسط	البرازيل	جورجيا	الهند	كينيا	المكسيك	نيجيريا	الفلبين	جنوب أفريقيا	أوغندا
	(% annual average)									
استهلاك الأغذية والحالة الصحية (التعريف الأساسي)	65	31	50	85	75	56	55	40	55	73
استهلاك الأغذية	50	14	39	83	53	40	33	37	35	59
توافر الأغذية	23	11	30	45	21	34	23	33	10	28
الحصول على الأغذية	19	1	7	35	31	0	8	3	18	25
استخدام الأغذية	9	1	2	3	0	6	2	1	7	6
الحالة الصحية	14	17	11	2	20	17	21	3	19	14
الممارسات	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1
الخدمات الصحية وصحة البيئة	14	17	11	4	22	17	21	3	19	13
المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسّع)	35	69	50	15	25	44	45	60	45	27

ملاحظات: المتوسط السنوي (بالنسبة المئوية) للفترات التالية: 2018-2022 في أوغندا والبرازيل وجورجيا وكينيا والمكسيك والهند؛ 2018-2021 في نيجيريا؛ 2019-2023 في الفلبين؛ و2017-2021 في بنن وجنوب أفريقيا. وتُعتبر أوغندا بلدًا منخفض الدخل، وتعتبر الفلبين وكينيا ونيجيريا والهند من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، في حين أن البلدان الأربعة الأخرى هي بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. واشتقت التقديرات باستخدام المنهجية الموضحة في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع. وقد لا تكون بعض المجاميع الفرعية متطابقة تمامًا مع حاصل جمعها بسبب تقريب الأرقام.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى البنك الدولي. 2023. *World Bank Data Catalog: Benin BOOST platform: Public expenditure and revenue flows*. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038083. الترخيص: CC-BY-4.0 لبنن؛ حكومة البرازيل. 2024. Orçamentos Anuais PLDO I LDO I PLOA I PLOA I LOA - Atos Normativos. في: gov.br - Mini World Bank Data Catalog: Uganda BOOST Public Expenditure Database World *Bank Data Catalog: Uganda BOOST Public Expenditure Database stério do Planejamento e Orçamento*. [تمّ الاطلاع على الموقع في 30 أبريل/نيسان 2024]. https://www.gov.br/planejamento/pt-br/assuntos/orcamento/orcamento/orcamentos-anuais للبرازيل؛ وزارة المالية في جورجيا. 2024. وزارة المالية في جورجيا. [تمّ الاطلاع على الموقع في 30 أبريل/نيسان 2024]. https://www.mof.ge/en لجورجيا؛ وزارة المالية، حكومة الهند. 2024. في: Accounting information Controller General of Accounts, Department of Expenditure. [تمّ الاطلاع على الموقع في 30 أبريل/نيسان 2024]. https://cga.nic.in/index.aspx#account-section للهند؛ الخزانة الوطنية والتخطيط الاقتصادي، جمهورية كينيا. 2021. Sector budget proposal reports. تمّ الاطلاع على الموقع في 30 أبريل/نيسان 2024]. https://www.treasury.go.ke/sector-budget-proposal-reports لكينيا؛ حكومة المكسيك. 2024. مكتب العلاقات مع المستثمرين التابع لوزارة المالية والائتمان العام. في: Gobierno de México. [تمّ الاطلاع على الموقع في 9 مايو/أيار 2024]. https://www.finanzaspublicas.hacienda.gob.mx/es/Finanzas_Publicas/Ingles للمكسيك؛ حكومة نيجيريا. 2024. Open Treasury Portal. [تمّ الاطلاع على الموقع في 30 أبريل/نيسان 2024]. https://opentreasury.gov.ng لنيجيريا؛ جمهورية الفلبين، وزارة الميزانية والإدارة. 2022. Budget of expenditures and sources of financing FY 2023. مانيلا. https://www.dbm.gov.ph/index.php/2023/budget-of-expenditures-and-sources-of-financing-fy-2023 للفلبين؛ وجمهورية جنوب أفريقيا، إدارة الخزانة الوطنية. 2024. الميزانية الوطنية. في: National Treasury. [تمّ الاطلاع على الموقع في 30 أبريل/نيسان 2024]. https://www.treasury.gov.za/documents/national%20budget/default.aspx لجنوب أفريقيا؛ والبنك الدولي. 2023. World Bank Data Catalog: Uganda BOOST Public Expenditure Database. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038076. الترخيص: CC-BY-4.0 لأوغندا.

العام على الزراعة أكثر مما في أوغندا وبنن (قارن الشكل 4-1 إلى الشكل 4-8 في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع مع الشكل 23 والشكل 24). ففي بعض البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، على سبيل المثال، يقلّ الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة في المتوسط عن 10 في المائة (9 في المائة في البرازيل، و3 في المائة في جورجيا) أو يبلغ نحو 15 في المائة (جنوب أفريقيا والمكسيك) من الإنفاق العام الإجمالي على الأمن الغذائي والتغذية. وثانيًا، مثلما في بنن وأوغندا، تُظهر البلدان الثمانية المتوسطة الدخل زيادة مطلقة في الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية، لكنها لم تستطع الحفاظ على وتيرة النمو خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19 أو بعدها مباشرة، باستثناء حالتين (جنوب أفريقيا وجورجيا) (الشكل 4-1 إلى الشكل 4-8 في القسم 4-2 من المواد التكميلية للفصل الرابع). وثالثًا، تميل حصة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية التي توجه لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى أن تكون في المتوسط أعلى في ثمانية من البلدان المتوسطة الدخل مما في بلدان العينة التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل أدنى مستوياته، وهما أوغندا وبنن. والواقع أن بعض البلدان المتوسطة الدخل يخصص مزيدًا من الإنفاق لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (69 في المائة في البرازيل، و60 في المائة في الفلبين) بدلًا من دعم استهلاك الأغذية والحالة الصحية (الجدول 11). وفي بعض البلدان الأخرى، تقترب هذه الحصة من النصف أو أقل من النصف بقليل (جنوب أفريقيا

وجورجيا والمكسيك ونيجيريا) (الجدول 11). ورابعًا، على الرغم من أن البيانات غير معروضة هنا، تجدر الإشارة إلى أن هذه البلدان الثمانية المتوسطة الدخل تخصص حصة كبيرة من الإنفاق لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، تمامًا مثل أوغندا وبنن. غير أن ثمة فرقًا مهمًا يتمثل في أن هذه البلدان المتوسطة الدخل تخصص حصة أكبر بكثير من إنفاقها العام على الأمن الغذائي والتغذية لتعزيز القدرة الاقتصادية للفئات الأكثر ضعفًا في مواجهة المحن الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال، تبلغ حصة البرازيل نسبة كبيرة تصل إلى 63 في المائة، بينما تتراوح حصة جنوب أفريقيا وجورجيا والفلبين بين 25 و30 في المائة تقريبًا.

تدفقات التمويل الإنمائي الدولي للأمن الغذائي والتغذية

طُبِّق التعريفان الأساسي والموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية الواردان في الفصل الثالث على تدفقات التمويل الإنمائي الدولي على المستوى العالمي. وعلى وجه التحديد، تم ذلك بالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للفترة من 2017 إلى 2021، باتباع المنهجية الموضحة في القسم 4-3 من المواد التكميلية للفصل الرابع باستخدام بيانات من نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[9] وقاعدة بيانات المعونة،[10] حيثما أمكن.[س]

الأمن الغذائي والتغذية يستحوذان على ما يقرب من ربع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى من دون زيادة في هذه الحصة

بلغت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية والتدفقات الرسمية الأخرى لجميع قطاعات المعونة 354 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وبلغ جزء هذه التدفقات الذي يمكن اعتباره متصلًا بالأمن الغذائي والتغذية وفقًا للتعريفين الأساسي والموسّع 77 مليار دولار أمريكي في عام 2021، معظمها (61 مليار دولار أمريكي أو 79 في المائة) يقابل المساعدة الإنمائية الرسمية (الجدول 12). وهذا المستوى من المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى من كل مستوى من مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة في الدراسات المختلفة المذكورة في الفصل الثالث (انظر الشكل 14) لأن تعريف التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية أكثر شمولًا، خاصة وأن التعريف الموسّع يشمل تدخلات لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ومن المثير للاهتمام أنه لم يخصص للأمن الغذائي والتغذية في الفترة بين عامي 2017 و2021 حتى ربع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية والتدفقات الرسمية الأخرى لجميع قطاعات المعونة. في الواقع، يبدو أن التدفقات الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية كانت أقلّ أولوية بالنسبة إلى الجهات المانحة خلال هذه الفترة، لأن هذه التدفقات نمت بسرعة أقلّ من سرعة نمو التدفقات الموجهة إلى جميع قطاعات المعونة (2 في المائة مقابل 4 في المائة في المتوسط في الفترة 2017-2021)، بل وتقلصت بدرجة أكبر نسبيًا في عام 2021 (5- في المائة مقابل 2- في المائة في المتوسط) عندما كانت آثار حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد- 19 لا تزال محسوسة (الجدول 12). وتخصص معظم التدفقات الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية لدعم استهلاك الأغذية والصحة (التعريف الأساسي)، وتخصص سائر التدفقات لدعم تدخلات معالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسّع) (الشكل 25). وتتسم تركيبة التدفقات الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية، عمومًا، بالاستقرار الشديد على مرّ الزمن (الشكل 26).

توافر الأغذية والخدمات الصحية وصحة البيئة والنزاع وعدم المساواة

كما ذُكر من قبل، تتسم تركيبة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية بالاستقرار الشديد على مرّ الزمن (الشكل 26)، وبحلول عام 2021، خصصت معظم تدفقات الموارد لاستهلاك الأغذية (35 مليار دولار أمريكي من أصل 77 مليار دولار أمريكي)؛ وخصص عدد قليل نسبيًا لتدخلات معالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (27 مليار دولار أمريكي)، وخصص عدد أقلّ من ذلك للحالة الصحية (15 مليار دولار أمريكي) (الجدول 12). وخصص ما يزيد قليلًا على ثلثي التدفقات الموجهة لاستهلاك الأغذية لمعالجة الشواغل المتعلقة بتوافر الأغذية (خصص منها ما يزيد قليلًا على 64 في المائة لدعم الإنتاج المحلي و35 في المائة لدعم المعونة الغذائية)؛ أما الثلث المتبقي فقد استحوذت عليه بشكل كبير مسألة الحصول على الأغذية (الشكل 27 ألف). واستحوذت الخدمات الصحية وصحة البيئة على نصيب الأسد (92 في المائة) من التدفقات المتعلقة بالصحة، ولا سيما لدعم مرافق المياه والإصحاح (الشكل 27 باء). أما بالنسبة إلى التدفقات المخصصة لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فقد استحوذت النزاعات وعدم المساواة على أكثر من الثلث بقليل لكل منهما (الشكل 27 جيم).

س يتطابق الجزء الأكبر من تدفقات التمويل الإنمائي الدولي التي تناولها التحليل الوارد في هذا القسم (أي 97 في المائة) مع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى من قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة.[9] ولا يتناول التحليل التدفقات الرسمية الأخرى المسجلة في قاعدة بيانات المعونة[10] بسبب صعوبة تقدير جزء هذه التدفقات الذي يجسد خصائص المعونة الإنمائية.

الجدول 12 المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية والتدفقات الرسمية الأخرى لجميع قطاعات المعونة وللأمن الغذائي والتغذية

	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
	(بمليارات الدولارات الأمريكية بالقيمة الثابتة لعام 2021 وبالنسبة المئوية)					
المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى إلى جميع قطاعات المعونة	305	310	312	362	354	329
معدل النمو (%)		*1*	*1*	*16*	*–2*	*4*
المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية (التعريفان الأساسي والموسّع)	72	74	77	81	77	76
معدل النمو (%)		*2*	*4*	*6*	*–5*	*2*
المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية (التعريف الأساسي)	48	49	51	55	50	51
معدل النمو (%)		*2*	*6*	*7*	*–9*	*1*
المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية – استهلاك الأغذية (التعريف الأساسي)	36	36	38	40	35	37
معدل النمو (%)		*1*	*6*	*4*	*–13*	*0*
المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية – الحالة الصحية (التعريف الأساسي)	12	13	13	15	15	14
معدل النمو (%)		*4*	*4*	*15*	*1*	*6*
المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية – الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسّع)	24	25	25	27	27	26
معدل النمو (%)		*3*	*1*	*4*	*3*	*3*
المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية (التعريفان الأساسي والموسّع)	59	58	60	62	61	60
معدل النمو (%)		*–3*	*3*	*4*	*–2*	*1*
المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية (التعريف الأساسي)	38	37	38	40	37	38
معدل النمو (%)		*–2*	*3*	*4*	*–6*	*0*
المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية – استهلاك الأغذية (التعريف الأساسي)	28	27	29	29	26	28
معدل النمو (%)		*–3*	*4*	*2*	*–11*	*–2*
المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية – الحالة الصحية (التعريف الأساسي)	9	10	10	11	11	10
معدل النمو (%)		*1*	*1*	*10*	*7*	*5*
المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية – الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسع)	22	21	21	22	24	22
معدل النمو (%)		*–4*	*3*	*4*	*6*	*2*

ملاحظات: تمثل تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى المستمدة من قاعدة بيانات AidData أكثر بقليل من 5 في المائة من مجموع التدفقات في المتوسط خلال الفترة المذكورة. وإن التدفقات الرسمية الأخرى المسجّلة في قاعدة بيانات AidData ليست مشمولة بسبب صعوبة تقدير نسبة هذه التدفقات التي تتمتع بخصائص المساعدات الإنمائية. وتنجم المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية عن تطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وقد لا تتطابق بعض المجاميع الفرعية بسبب تقريب الأرقام.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) بالاستناد إلى تطبيق المنهجية الواردة في **الملاحق التكميلية الخاصة بالقسم S4.3 من الفصل 4** على البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. OECD Data Explorer. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=580 و William & Mary. 2024. AidData: Data. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.aiddata.org/datasets

التدفقات تستهدف عمومًا في ما يبدو البلدان التي يكون فيها الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أكثر خطورة

يبدو أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية تستهدف عمومًا بصورة جيدة مجموعات البلدان والأقاليم التي ترتفع فيها معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وعلى أساس نصيب الفرد خلال الفترة من 2017 إلى 2021، بلغت هذه التدفقات 30 دولارًا أمريكيًا في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل، مقابل 10 دولارات أمريكية «

الشكل 25 المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية أقلّ من ربع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى في العالم، وهي مخصصة في معظمها لاستهلاك الأغذية وللصحة

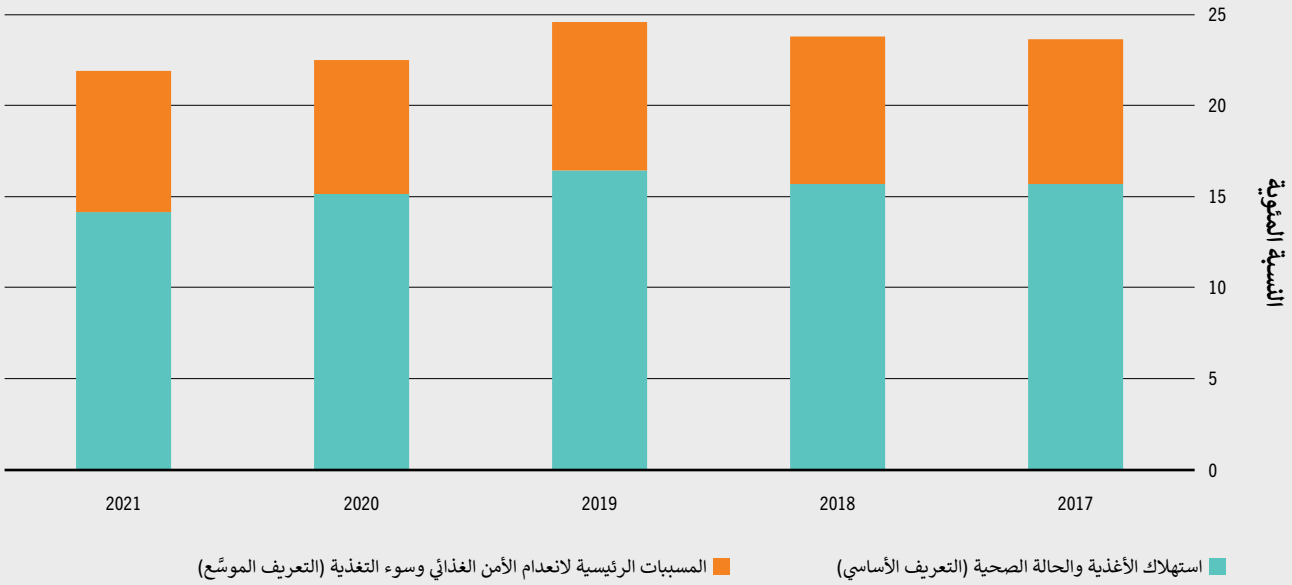

ملاحظة: ترد في الجدول 12 الأرقام المستخدمة.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) من خلال تطبيق المنهجية الواردة في القسم 4-3 من المواد التكميلية للفصل الرابع باستخدام مبالغ التدفقات بمليارات الدولارات الأمريكية معبرًا عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2021 بناءً على البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. OECD Data Explorer. 2024. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bpp=true&snb=580، و*AidData*. William & Mary. 2024. AidData: Data. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024] https://www.aiddata.org/datasets.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig25

الشكل 26 تركيبة المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية يتسم بالاستقرار الشديد على مرّ الزمن

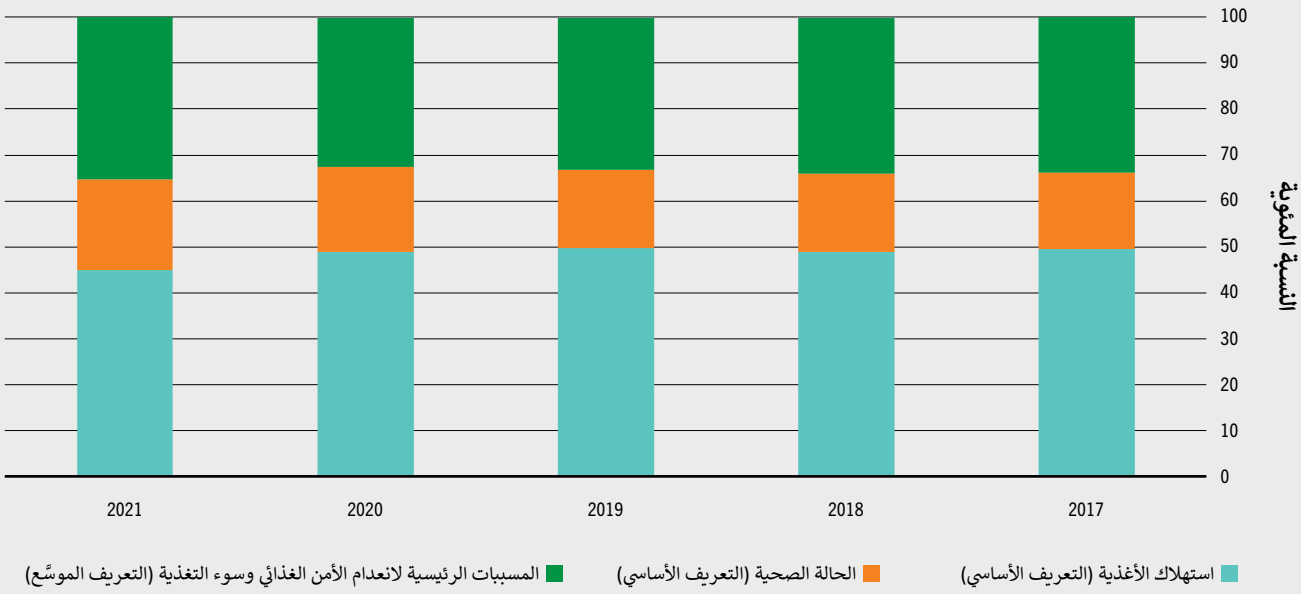

ملاحظة: ترد في الجدول 12 الأرقام المستخدمة.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) من خلال تطبيق المنهجية الواردة في القسم 4-3 من المواد التكميلية للفصل الرابع باستخدام مبالغ التدفقات بمليارات الدولارات الأمريكية معبرًا عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2021 بناءً على البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. OECD Data Explorer. 2024. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bpp=true&snb=580، و*AidData*. William & Mary. 2024. AidData: Data. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024] https://www.aiddata.org/datasets.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig26

الشكل 27 توافر الأغذية، والخدمات الصحية وصحة البيئة، والنزاعات وعدم المساواة، تستحوذ على غالبية المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى المخصصة لاستهلاك الأغذية والصحة والمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، المتوسط السنوي، 2017–2021

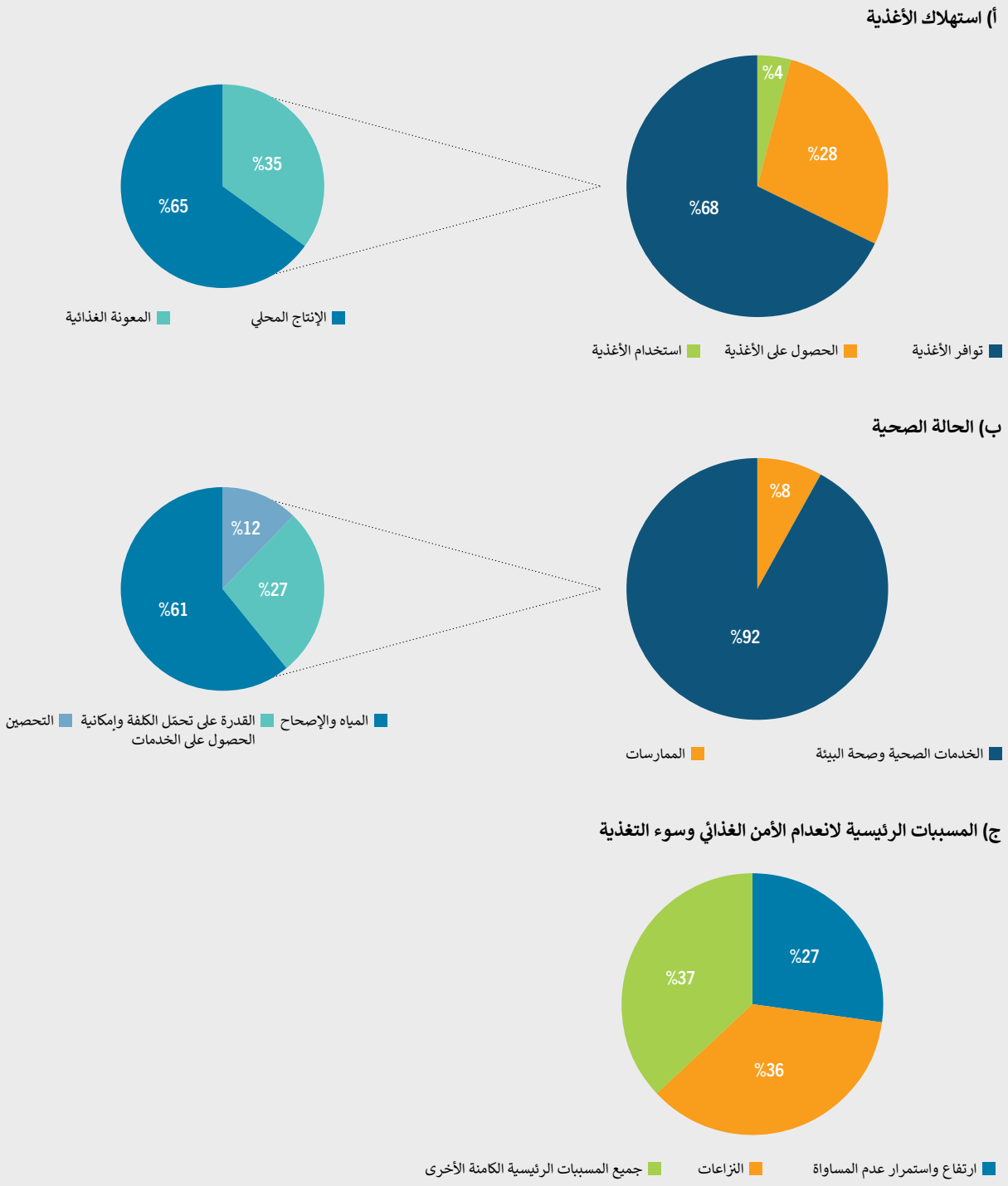

ملاحظة: يرد في الجدول 12 متوسط التدفقات السنوية لاستهلاك الأغذية والصحة والمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

المصادر: من خلال تطبيق المنهجية الواردة في القسم 4-3 من المواد التكميلية للفصل الرابع باستخدام مبالغ التدفقات بمليارات الدولارات الأمريكية معبرًا عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2021 بناءً على البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. *OECD Data Explorer*. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=580 و*AidData AidData: Data*. William & Mary. 2024. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024] https://www.aiddata.org/datasets.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig27

الجدول 13 وجهة المساعدة الإنمائية الرسمية التدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية بحسب فئة دخل البلد المتلقي والإقليم

	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
	(مليارات الدولارات الأمريكية بالقيمة الثابتة لعام 2021 وبالنسبة المئوية)					
مجموعة البلدان مصنفة بحسب مستوى الدخل						
البلدان المنخفضة الدخل (مليار دولار أمريكي)	18	19	20	21	20	20
البلدان المنخفضة الدخل (نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)	30	30	30	32	29	30
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (مليار دولار أمريكي)	27	29	32	33	31	30
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)	9	9	10	11	10	10
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (مليار دولار أمريكي)	17	17	16	17	16	16
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)	6	10	9	9	9	8
الإقليم						
أفريقيا (مليار دولار أمريكي)	25	25	27	28	27	26
أفريقيا (نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)	20	19	21	21	19	20
الأمريكتان (مليار دولار أمريكي)	7	8	7	8	7	7
الأمريكتان (نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)	12	13	11	13	12	12
آسيا (مليار دولار أمريكي)	28	30	31	32	29	30
آسيا (نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)	7	7	7	7	7	7

ملاحظات: يعبر عن جميع مبالغ التدفقات المستخدمة بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2021. وفي ما يتعلق بمجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل والأقاليم، تقدر التدفقات بالدولار الأمريكي للفرد باستخدام بيانات السكان تبعًا لمجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل المستمدة من البنك الدولي وبيانات الأقاليم المستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة (وفقًا لتصنيف الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي) على التوالي. ولا يمكن تخصيص نحو 10 مليارات دولار أمريكي سنويًا في المتوسط خلال الفترة المعنية لفرادى البلدان وبالتالي لمجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل والأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم تمثيل أوسيانيا وأوروبا (3 مليارات دولار أمريكي سنويًا في المتوسط خلال الفترة). ولا يغطي السكان بحسب الإقليم سوى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في الأقاليم المعنية.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) من خلال تطبيق المنهجية الواردة في القسم 4-3 من المواد التكميلية للفصل الرابع على بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. *OECD Data Explorer*. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bpp=true&snb=580]. و William & Mary. 2024. *AidData AidData: Data*. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024] https://www.aiddata.org/datasets.

» في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و8 دولارات أمريكية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (الجدول 13). ومن المثير للاهتمام، أنه بسبب النمو السكاني خلال هذه الفترة وانخفاض التدفقات في عام 2021، كان نصيب الفرد الواحد من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية أقلّ في عام 2021 مقارنة بأي سنة أخرى خلال الفترة نفسها في حالة البلدان المنخفضة الدخل، في حين لم يلاحَظ ذلك بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل. وتستهدف هذه التدفقات أيضًا أفريقيا بشكل رئيسي حيث بلغت في المتوسط 20 دولارًا أمريكيًا للفرد الواحد في الفترة بين عامي 2017 و2021، مقابل 12 دولارًا أمريكيًا في الأمريكتين و7 دولارات أمريكية في آسيا - وفقًا للتوزيع الإقليمي للبيانات (الجدول 13). وسجلت زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى الموجهة إلى الأمن الغذائي والتغذية نموًا بالقيمة المطلقة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2021، في أفريقيا عبر جميع الأقاليم وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (وليس في البلدان المنخفضة الدخل) عبر جميع مجموعات البلدان المصنفة بحسب مستوى الدخل.

القطاع الخاص يدعم تمويل الأمن الغذائي والتغذية، ولكن التتبّع السليم لتدفقات التمويل الخاص غير ممكن

حددت في **الفصل الثالث** (الجدول 8) عدة مصادر محتملة، على المستويين المحلي والخارجي على السواء، للتمويل الخاص للأمن الغذائي والتغذية. ومما يدعو للأسف عدم إمكانية تتبّع جميع التمويل العالمي من القطاع الخاص للأمن الغذائي والتغذية للحصول على رقم واحد لسنة معينة.

وبالتالي، يستخلص هذا القسم الاستنتاجات من بيانات غير مكتملة مستمدة من مصادر مختلفة لكشف أنماط الارتباط بين التمويل العالمي الخاص والأمن الغذائي والتغذية. وفي إطار «القطاع الخاص»، تُجمع معًا أنواع مختلفة للغاية من مصادر التمويل التي تندرج تحت

الجدول 14 التدفقات من المؤسسات الخيرية إلى الأمن الغذائي والتغذية

	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
	(مليارات الدولارات الأمريكية بالقيمة الثابتة لعام 2021 وبالنسبة المئوية)					
التدفقات الإجمالية من المؤسسات الخيرية	10	11	11	12	13	12
معدل النمو (النسبة المئوية)		*4*	*3*	*10*	*4*	*6*
التدفقات من المؤسسات الخيرية للأمن الغذائي والتغذية (التعريفان الأساسي والموسّع)	3	3	3	4	4	4
معدل النمو (النسبة المئوية)		*5*	*1*	*10*	*2*	*4*
النسبة المئوية للتدفقات الإجمالية من المؤسسات الخيرية	*31*	*31*	*30*	*30*	*29*	*30*
استهلاك الأغذية والحالة الصحية (التعريف الأساسي)	2	2	2	2	2	2
المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسّع)	1	1	1	1	1	1

ملاحظة: انظر المنهجية في القسمين 4-4 و4-3 من المواد التكميلية للفصل الرابع.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. *OECD Data Explorer*. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024] https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=580.

الجدول 15 نمو وتوزيع التحويلات المالية العابرة للحدود التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
	(مليارات الدولارات الأمريكية بالقيمة الحالية بالنسبة المئوية)						
التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	640	695	727	717	792	**836**	735
التحويلات المالية التي تساهم في الأمن الغذائي والتغذية	300	326	341	336	371	**392**	344
معدل النمو (النسبة المئوية)		*9*	*5*	*–1*	*10*	*6*	*6*
الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية في المناطق الريفية	19	21	22	22	24	**25**	22
الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية في المناطق الحضرية	6	6	7	6	7	**8**	7
المستخدمة للاستهلاك الغذائي	275	299	313	308	341	**359**	316

ملاحظة: انظر المراجع والمنهجية في القسم 4-4 من المواد التكميلية للفصل الرابع.
المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى Ratha, D., Chandra, V., Ju Kim, E., Plaza, S. & Shaw, W. 2023. *Leveraging diaspora finances for private capital mobilization*. العدد 39 من موجز الهجرة والتنمية. واشنطن العاصمة، البنك الدولي. https://www.knomad.org/sites/default/files/publication-doc/migration_development_brief_39_0.pdf

فئتين عريضتين، التمويل الخاص غير التجاري والتمويل الخاص التجاري - باتباع المنهجية الواردة في القسم 4-4 من المواد التكميلية للفصل الرابع.

التمويل الخاص غير التجاري

يتألف التمويل الخاص غير التجاري من نوعين رئيسيين من مصادر التمويل، مع بعض الخصائص المتعارضة. فمن ناحية، هناك الأموال المتدفقة من المؤسسات الخيرية؛ وهذه المبالغ متواضعة نسبيًا (مقارنة بالمساعدة الإنمائية الدولية والإنفاق العام)، ولكن من السهل تحليلها بفضل العديد من المؤسسات الخيرية الرئيسية التي تُبلّغ عنها في قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة.[9] ومن ناحية أخرى، هناك التحويلات المالية عبر الحدود من المهاجرين؛[٤] وهذه المبالغ أكبر بكثير من المبالغ المتدفقة من المساعدة الإنمائية الدولية، ولكن من الممكن فقط تقدير مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية.

ووفقًا لقاعدة بيانات نظام الإبلاغ المشترك،[9] وبعد تطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية (انظر القسمين 4-4 و4-3 من المواد التكميلية للفصل الرابع، بهذا الترتيب)، بلغت التدفقات من المؤسسات الخيرية للأمن الغذائي

ع التحويلات المالية المحلية موجودة أيضًا، ولكن لا يتم تتبّعها على مستوى العالم وتنفّذ في جانب كبير منها عبر قنوات غير رسمية.

الإطار 10 بعض الاستثمارات الخاصة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة

في ما يتعلق بالأمن الغذائي، أجرت دراسة حديثة تحليلًا تلويًا للانحدار شمل 24 دراسة لم تتوصل إلى أدلة تذكر على وجود آثار سلبية أو إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي في البلدان النامية، على الرغم من أنها أشارت إلى أن التأثير قد يكون إيجابيًا في الأجل القصير ولكنه سلبي في الأجل الطويل.[12]

وفي ما يتعلق بالتغذية، أشارت سلسلة «المحددات التجارية للصحة»[13] الصادرة عن مجلة *Lancet* في عام 2023 إلى أن مجموعة كبيرة من الكيانات التجارية تساهم في ارتفاع مستويات اعتلال الصحة الذي يمكن الوقاية منه، وفي الضرر الذي يلحق بالكوكب وعدم المساواة - أي المحددات التجارية للصحة. وبالمثل، تبيّن من استعراض للأدلة الكمية في عام 2019[14] أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبدو مرتبطًا بشكل أوضح بالزيادات في الوزن الزائد والسمنة وانتشار الأمراض غير المعدية أكثر من ارتباطه بالتغيّرات في نقص التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، كشف تحليل شبكي أن العديد من كبار الجهات الفاعلة في صناعات الأغذية والمشروبات العالمية تدخل في صميم مجموعات المصالح التي تمثّل صناعة «الأغذية الفائقة التصنيع».[15]

وتبرز دراستان حديثتان نُشرتا مؤخرًا في المجلة الطبية البريطانية *British Medical Journal* أن مئات الدراسات الوبائية والتحليلات التلوية أفادت بوجود ارتباطات بين استهلاك «الأغذية الفائقة التصنيع» والنتائج الصحية الضارة.[16،17] وتبيّن من استعراض شمل 550 35 منتجًا من المنتجات التي قامت بتصنيعها أكبر 20 شركة أغذية ومشروبات عالمية (تمثّل 22 في المائة من المبيعات العالمية في هذا القطاع) في بضعة بلدان رئيسية، بما فيها البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، أن الغالبية العظمى من هذه المنتجات غير صحية وفقًا لنموذج موجز المغذّيات الذي وضعه المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا، مع وجود عدد قليل من الاستثناءات المهمة. وشكلت المنتجات الصحية في هذه البلدان الأربعة ما تراوح بين 4 و12 في المائة فقط من مبيعات هذه الشركات في عام 2020.[18]

وفي ما يتعلق بالآثار البيئية، ترتبط «الأغذية الفائقة التصنيع» بالزراعة المكثفة والثروة الحيوانية وتهدد جميع أبعاد استدامة النظم الزراعية والغذائية بسبب الجمع بين المكونات المنخفضة الكلفة عند الشراء وزيادة الاستهلاك في جميع أنحاء العالم.[19] وبالمثل، تبيّن أن لإنتاج «الأغذية الفائقة التصنيع» واستهلاكها آثار على تدهور الأراضي، واستخدام مبيدات الأعشاب، وإغناء المياه بالمغذّيات، واستخدام مواد التعبئة.[20]

والتغذية 4 مليارات دولار أمريكي فقط في المتوسط سنويًا في الفترة بين عامي 2017 و2021، ومثلت حصة ثابتة بلغت 30 في المائة من مجموع التدفقات من المؤسسات الخيرية. وزادت هذه التدفقات بمقدار مليار دولار أمريكي في الفترة من 2019 إلى 2020، ولكنها ليست سوى مبلغ متواضع مقارنة بالتدفقات الخاصة الأخرى. ودعم ثلثا التدفقات من المؤسسات الخيرية للأمن الغذائي والتغذية استهلاك الأغذية والصحة (وفقًا للتعريف الأساسي)، بينما ساهم الثلث المتبقي في معالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الجدول 14).

وبالاستناد إلى البيانات المتاحة من البنك الدولي وشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية،[11] تقدّر التحويلات المالية الموجهة عبر الحدود إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بنحو 735 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة من 2017 إلى 2022 (بالأسعار الحالية)، مع بعض النمو كل عام باستثناء انخفاض بنسبة 1 في المائة في عام 2020. ومن بين هذه التدفقات، خصص مبلغ 344 مليار دولار أمريكي (أو ما يقرب من النصف) سنويًا للاستخدامات التي من المرجح أن تساهم في الأمن الغذائي والتغذية خلال الفترة نفسها (الجدول 15). واستُخدم معظم هذا المبلغ (92 في المائة في المتوسط) لاستهلاك الأغذية، في حين لم يموّل الاستثمارات في الزراعة وغيرها من أنشطة النظم الزراعية والغذائية سوى الجزء الصغير المتبقي.

التمويل التجاري الخاص

وتنشأ عن تحليل التمويل التجاري الخاص للأمن الغذائي والتغذية مسألتان. الأولى هي الوصول إلى البيانات غير المكتملة والمجزأة في جانب كبير منها وعدم وجود معلومات عن الاستخدام الدقيق للأموال. ولا يمكن الحصول على أرقام شاملة وذات صلة بالتمويل السوقي (أي إصدارات الأسهم وسندات الشركات)، والقروض المصرفية الدولية والأسهم الخاصة المحلية للتوصل إلى رقم عالمي دقيق.

وتتمثل المسألة الرئيسية الثانية في صعوبة تقييم ما إذا كانت هذه التدفقات تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على

الجدول 16 الاستثمار الأجنبي المباشر المخصص للأمن الغذائي والتغذية في الاقتصادات النامية

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
	(مليارات الدولارات الأمريكية والنسب المئوية)						
الأغذية والزراعة (2017-2019)/النظم الزراعية والغذائية (2020-2022)	20	29	20	11	12	20	19
معدل النمو (النسبة المئوية)		*45*	*–31*	*–44*	*4*	*69*	*9*
النفقات الداعمة	23	20	21	16	19	46	24
معدل النمو (النسبة المئوية)		*–13*	*5*	*–24*	*19*	*142*	*26*
منها:							
توليد القوى	10	5	4	2	1	1	4
الطاقة المتجددة	5	6	9	8	12	36	13
الخدمات والبنية التحتية في مجال النقل	5	5	6	2	3	5	4
الاتصالات	2	1	2	2	2	2	2
المياه/المياه والإصحاح والنظافة	0	0	0	0	1	0	0
الصحة	1	1	1	1	1	2	1
التعليم	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	43	49	41	27	31	66	43
معدل النمو (النسبة المئوية)		*14*	*–16*	*–34*	*17*	*112*	*18*

ملاحظات: الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه موجه للأغذية والزراعة في الفترة 2017-2019 وللنظم الزراعية والغذائية في الفترة 2020-2022. وترجح النفقات الداعمة، التي ينظر إليها باعتبارها لا تحقق فقط نتائج للأمن الغذائي والتغذية ولكن أيضًا نتائج أخرى، بمعامل 22 في المائة يعبر عن مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية، كما هو موضح في القسم 4-1 من المواد التكميلية للفصل الرابع. ويستبعد من الطاقة الكهربائية الطاقة المتجددة، وتشمل الاتصالات أنشطة خدمات المعلومات. وتشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر حصرًا إلى المشاريع الجديدة المعلنة في «الاقتصادات النامية» (البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، باستثناء أوروبا الشرقية). ويمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل عن التعاريف والمنهجية في القسم 4-4 من المواد التكميلية للفصل الرابع.

المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2020. تقرير الاستثمار العالمي 2020. الإنتاج الدولي بعد الجائحة (*World Investment Report 2020. International production beyond the pandemic*). جنيف، سويسرا. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2023. تقرير الاستثمار العالمي 2023. الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع (*World Investment Report 2023. Investing in sustainable energy for all*). جنيف، سويسرا. https://unctad.org/publication/world-investment-report-2023.

الأمن الغذائي، والأهم من ذلك، على التغذية. وهذه المسألة، التي تنطبق أيضًا على الإنفاق العام على الأغذية والزراعة، تزداد حدة في القطاع الخاص. وهذا هو واقع الحال، لا سيما وأن القطاع الخاص قد لا يستثمر بالضرورة موارده في الأعمال المتعلقة بالأغذية الزراعية بطرق تساعد دائمًا على الحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وعلى سبيل المثال، يُنظر في كثير من الأحيان إلى شركات الأغذية والمشروبات الدولية الكبرى على أنها جزء من مشاكل الأمن الغذائي والتغذية، وليست جزءًا من حل هذه المشاكل (انظر الإطار 10).

ومن بين جميع أنواع تدفقات التمويل التجاري الدولي الخاص، يمثّل الاستثمار الأجنبي المباشر النوع الذي ترتبط به أكثر مصادر البيانات شمولًا. فوفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة بين عامي 2017 و2022 ما قيمته 19 مليار دولار أمريكي في «الأغذية والزراعة» (كما هو محدد في الفترة 2017-2019) أو «النظم الزراعية والغذائية» (كما هو محدد في الفترة 2020-2022)، وانخفض بنسبة 44 في المائة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وعاد إلى مستويات عام 2019 في عام 2022 (الجدول 16). وإذا أضفنا إلى ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الأخرى التي يمكن اعتبارها إنفاقًا داعمًا للأمن الغذائي والتغذية (كما هو موضح في القسم 4-1 من المواد التكميلية للفصل الرابع)، نصل إلى مبلغ إضافي يصل في المتوسط إلى 43 مليار دولار لدعم الأمن الغذائي والتغذية خلال الفترة، مع انخفاض بنسبة 34 في المائة في عام 2020، وذلك بشكل أساسي بسبب حالات الانكماش في الاستثمار في خدمات النقل والبنى التحتية، وبدرجة أقلّ، في قوة القطاع خلال الجائحة، وقفزة كبيرة بلغت 112 في المائة في عام 2022 بسبب زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.

الشكل28 القروض المصرفية الصافية المقدمة إلى الزراعة والحراجة وصيد الأسماك تكشف عن انخفاض شبه مستمر

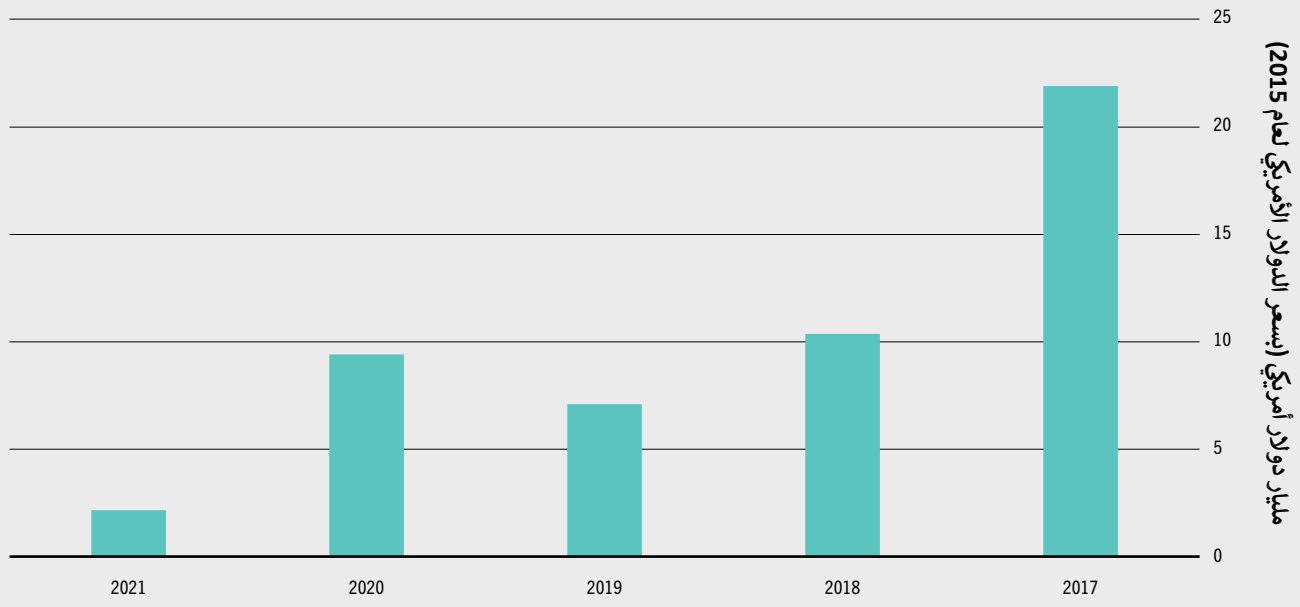

ملاحظات: استُخدم التغيّر في الأرصدة من سنة إلى أخرى لتقدير الإقراض الصافي. وتغطي البيانات ثلاثة وتسعين بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل من الشريحة العليا. ولا تتاح بيانات عن ثلاثة من البلدان الثلاثة والتسعين (أفغانستان وبيلاروسيا والجمهورية العربية السورية) لعام 2021 والصين لعامي 2020 و2021. واستُخدمت البيانات من آخر سنة متاحة لسد الثغرات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: *Credit to Agriculture*. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/IC. الترخيص: CC-BY-4.0.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig28

ويمثّل التمويل المختلط [ف] مبالغ أكثر تواضعًا بكثير، وفقًا للبيانات المحدودة المتاحة. وتشير تقديرات إصدار عام 2023 من تقرير حالة التمويل المختلط[21] إلى أن 26 في المائة من معاملات التمويل المختلط، أي ما يعادل 1.2 مليار دولار أمريكي سنويًا في المتوسط خلال الفترة من 2020 إلى 2022، كانت «متوائمة» مع الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة،[ص] مقارنة بنسبة 19 في المائة و0.9 مليارات دولار أمريكي سنويًا للفترة من 2014 إلى 2019.[22] واحتل الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المرتبة الثامنة في الفترة من 2020 إلى 2022، والمرتبة التاسعة في الفترة من 2014 إلى 2019 من حيث توافقه مع معاملات التمويل المختلط.[ق] ويمكن أن تضاف إلى ذلك أرقام «التعبئة الخاصة غير المباشرة»[ر] في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الواردة في التقرير المشترك لفرقة العمل المعنية بحشد التمويل الخاص التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. غير أن هذه الأرقام (46 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 2017-2021 لجميع القطاعات) موزعة فقط بين «الاستثمار في البنية التحتية» و«الاستثمار في غير البنية التحتية»، وهو ما لا يكفي لتقييم مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية.[23]

ف انظر القسم 4-4 من المواد التكميلية للفصل الرابع للاطلاع على تعريف التمويل المختلط.

ص بالنظر إلى أن المعاملات يمكن أن ترتبط في كثير من الأحيان بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، يستصوب، لتجنب العد المزدوج، أن تضاف إلى هذه الأرقام حصة من مبالغ أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يمكن استخدامها كمؤشر بديل للنفقات الداعمة.

ق من دون احتساب الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، الذي زعم أن جميع المعاملات تتماشى معه.

ر يمكن الرجوع إلى القسم 4-4 من المواد التكميلية للفصل الرابع للاطلاع على التعريف المقدّم من فرقة العمل المعنية بحشد التمويل الخاص التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

وفي ما يتعلق بالتمويل التجاري المحلي، تتضمن قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة[24] أرقام الائتمان المصرفي للزراعة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ووصلت القروض المصرفية الصافية - وفقًا لهذا المصدر - إلى 10 مليارات دولار أمريكي في المتوسط في الفترة بين عامي 2017 و2021، وسجلت انخفاضًا شبه مستمر من 22 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى ملياري دولار أمريكي في عام 2021 (الشكل 28). وفي حين أن هذه الأرقام ضئيلة، يمكن، بناءً على تقديرات شركة ISF Advisors للاستشارات المالية[25] افتراض أنها تمثّل نحو ثلاثة أرباع التمويل الإجمالي المتاح «للشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم»، على الأقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا.ش وعلاوة على ذلك، تكشف هذه الأرقام عن اتجاه تنازلي واضح في القروض المصرفية الصافية التي يمكن أن تدعم الأمن الغذائي والتغذية.

ويبدو في نهاية المطاف أن المصدر الرئيسي لتمويل الشركات في القطاعات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، على الأقل بالنسبة إلى المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، هو التمويل الذاتي. غير أنه لا توجد بيانات عن هذا التمويل الذاتي. وتوفّر قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة[26] بيانات عن أرصدة رأس المال في الزراعة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، التي يمكن من خلالها حساب الإنفاق الرأسمالي الصافي (412 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 2017-2021، بالأسعار الثابتة لعام 2015). ويمكن من الناحية النظرية حساب التمويل الذاتي بطرح التمويل الخارجي الذي يدعم هذه الاستثمارات من الإنفاق الرأسمالي الصافي، بما في ذلك التدفقات المذكورة أعلاه (أي الائتمانات المصرفية، والتحويلات المالية عبر الحدود المستخدمة في الاستثمارات الزراعية، والدعم الحكومي المحلي للإنفاق الرأسمالي، وما إلى ذلك). وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بهذا التمويل الخارجي جزئية أكثر من اللازم بحيث لا تسمح بإجراء مثل هذه العملية، من المرجح أن يغطي المزارعون أنفسهم والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها تمويل الجانب الأكبر من الإنفاق الرأسمالي الصافي في الزراعة. ■

ش يشمل الربع المتبقي المؤسسات المالية غير المصرفية، والمصارف الإنمائية العامة، والصناديق الموجهة نحو الأثر، والمقرضين الاجتماعيين، وصناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة وصناديق رؤوس أموال المجازفة. غير أن هذه التقديرات لا توفر تغطية كاملة لجميع الأقاليم الجغرافية وأنواع الشركات، كما أنها تنطوي على بعض التحديات المنهجية. ولمزيد من المعلومات عن كيفية حسابها، يمكن الرجوع إلى المواد التكميلية للفصل الثالث.

2.4 كلفة السياسات والتدخلات اللازمة للقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030

لم تتوافر بعد جميع البيانات المتعلقة بتدفقات التمويل العام والخاص (المحلي والخارجي) اللازمة لتطبيق التعريفين الأساسي والموسّع للتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. ولذلك لا يمكن قياس الفجوة في التمويل التي يجب سدّها عالميًا لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ويلزم إعداد بيانات من أجل نظام محاسبي أفضل على المستوى العالمي لفهم مقدار التمويل المتاح لدعم الأهداف المتفق عليها دوليًا مثل الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، باستخدام تعاريف مناسبة لتحديد تدفقات التمويل من أجل تحقيق التطلعات الإنمائية التي تصبو الأهداف إلى تحقيقها، بما في ذلك أهداف الأمن الغذائي والتغذية. وسيتطلب سد النقص في المعلومات خطوات جريئة من المجتمع الدولي؛ وإلّا فإن أي تقديرات أو توقعات واقعية لاحتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية لن تكون ممكنة.

وبالنظر إلى هذه الثغرات الموجودة في البيانات من أجل إجراء تقدير كامل لمقدار التمويل الإضافي اللازم للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، تُستخدم في كثير من الأحيان النماذج الاقتصادية لتقدير الاستثمارات الإضافية الضرورية التي يوجه معظمها للحد من الجوع، وكذلك الشواغل المتعلقة بالتغذية، ولكن ذلك بدرجة أقلّ. ويستعرض هذا القسم الدراسات الحالية ذات الصلة بهدف التوصّل إلى بعض النطاقات الإرشادية لكلفة السياسات والتدخلات - التي ستتطلب تمويلًا جديدًا - للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030. غير أن تقديرات الكلفة هي تقديرات جزئية لعدة أسباب موضحة أدناه.

ما هو مقدار ما سيكلفه القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030 على أقلّ تقدير؟

قدّر العديد من الدراسات الكلفة العالمية للاستثمارات الإضافية للقضاء على الجوع بحلول عام 2030، في حين أن الدراسات المتعلقة بالقضاء على سوء التغذية بأشكاله المتعددة هي دراسات أقلّ شيوعًا. وتعتمد هذه الدراسات في كثير من الأحيان على نماذج اقتصادية مثل نماذج التوازن العام العالمية القابل للحوسبة ونماذج التوازن الجزئي العالمية،

ومنحنيات كلفة التخفيض الحدية، والتقليل إلى أدنى حد من كلفة الاستثمار، وتحليل الكلفة والمنفعة. ويتميز النوعان الأولان من النماذج بأنهما يسمحان بآثار الجولة الأولى والثانية للاستثمارات الإضافية من أجل الأمن الغذائي والتغذية على قطاعات محددة أو على الاقتصاد ككل، أو كليهما، بما في ذلك من خلال استجابات الاستثمار الخاص واستهلاك الأسر المعيشية. ولهذا السبب، يعتمد استعراض الدراسات إلى حد كبير على المؤلفات التي تستخدم هذه النماذج.

وتوفر الدراسات تقديرات مختلفة للكلفة لعدة أسباب. فهي في البداية تستخدم نماذج اقتصادية عالمية أو تقنيات تقدير مختلفة. وهناك أيضًا اختلافات في الأسئلة المطروحة والأهداف المستهدفة، وفي استراتيجيات الاستثمار أو مجموعة التدخلات التي يتم النظر فيها لتحقيق الأهداف، وفي فترة التحليل. وتستخدم معظم التحليلات المتاحة - وليس جميعها - عام 2030 باعتباره العام المستهدف تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة. ويُنظر أيضًا في مقاييس مختلفة للتحقق من القضاء على الجوع في مختلف الدراسات؛ فبينما يعتبر معظمها أن هذا الهدف يتحقق عندما يكون معدل انتشار النقص التغذوي أقلّ من 5 في المائة، تستهدف دراسات أخرى القضاء على نقص التغذية بصورة كاملة أو شبه كاملة. وتستخدم معظم التحليلات سيناريو أساسي أو سيناريو بقاء الأمور على حالها الذي يبدأ في سنة ماضية ويحدد توقعاته بشأن كم مليونًا من الأشخاص سيظلون يعانون من النقص التغذوي في عام 2030. وبعد ذلك، تضع هذه العمليات سيناريوهات بديلة يتم في إطارها تكثيف السياسات والتدخلات لإحداث تغييرات للحد من الجوع وسوء التغذية. وقد يكون للتحليلات المختلفة المتاحة سنة أولى مختلفة للسيناريو الأساسي، ما يؤثر على فترة التحليل، وبالتالي على تقديرات الكلفة للفترة من تلك السنة الأولى إلى 2030 (أو أي سنة نهائية أخرى).

» ونظرًا لأن الدراسات الحالية لا تتناول بصورة منهجية جميع الركائز ذات الصلة بالأمن الغذائي ولا جميع أشكال سوء التغذية، فإن تقديرات الكلفة هي تقديرات جزئية فقط. وعلاوة على ذلك، ونظرًا لأن الطرق الكمية تختلف من دراسة إلى أخرى، فإن التركيز ينصبّ في المقام الأول على كلفة السياسات والتدخلات الجديدة (وهي الجانب الأكثر قابلية للمقارنة بين الدراسات) وبدرجة أقلّ على الموارد المعبأة للاستثمار الخاص واستهلاك أغذية الأسر المعيشية استجابة للسياسات والتدخلات، التي يكتسي حجمها أهمية أيضًا بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية.

وفي حين أن هذه التحليلات العالمية تقدّم تقديرات مفيدة لكلفة مختلف السياسات والتدخلات، من غير الواضح معرفة ما إذا كان من الممكن تمويل هذه الاستراتيجيات فعليًا بالقدر المتوقع في الممارسة العملية، فضلًا عن المفاضلات الاقتصادية الكلية لاستخدام مصدر تمويل على حساب مصدر آخر، وقدرة البلدان على استيعاب الموارد الأجنبية والتنفيذ الكامل للتمويل المتاح حديثًا. وهذه اعتبارات مهمة على المستوى القطري كما هو مبيّن في مجموعة من مجموعة من المؤلفات حول نمذجة التوازن العام القابل للحوسبة.[ت،27] وتستند تقديرات الكلفة العالمية المعروضة هنا إلى افتراض أن جميع التمويل المطلوب متاح، وهو ما قد لا يكون بالضرورة هو الحال بالنسبة إلى البلدان التي لا يسهل عليها الحصول على المعونة أو الاقتراض أو التي لا توجد فيها جدوى سياسية لزيادة الضرائب. وهي تفترض أيضًا أن البلدان التي يمكنها الحصول على هذا التمويل لديها قدرة استيعابية كاملة، ما يعني أن اقتصاداتها يمكن أن تتكيف بشكل صحيح مع أي ارتفاع في قيمة العملة المحلية نتيجة لتدفقات النقد الأجنبي، وهو ما قد لا يكون كذلك بالنسبة إلى بعض البلدان. ويجب أن تؤخذ تقديرات الكلفة على افتراض أن ما قدّرته الدراسات ككلفة سنوية إضافية للسنوات الماضية (أي قبل عام 2024) لم يتم تحمّله بالكامل، لأن الاستثمارات والتدخلات المحددة التي قدّرت كلفتها لم تنفذ بالضرورة. وعلاوة على ذلك، تفترض هذه التحليلات العالمية أن مجموعات من البلدان أو الأقاليم تنفذ السياسات والتدخلات نفسها في آن واحد، الأمر الذي يتطلب عمليًا اتفاقًا عالميًا شاملًا. ولا تشمل هذه الدراسات أيضًا الكلفة المالية المرتبطة بسنّ تشريعات جديدة، وهي أداة رئيسية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وتختلف بطبيعتها عن السياسات نظرًا لقدرتها على إنشاء حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ.

وعلى الرغم من بعض التحفظات، تقدّم الدراسات التي جرى استعراضها فكرة عن التمويل الإضافي الذي قد يكون مطلوبًا لدعم السياسات والتدخلات المطلوبة لكي يمضي العالم في المسار الصحيح لنحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف

ت تشمل التحليلات الحالية المستندة إلى النماذج العالمية، مثل التحليلات المشار إليها هنا، بالنسبة إلى كل بلد أو إقليم، ميزان الحساب الجاري (الذي يمكن أن يكون بفائض أو عجز) للمؤسسات الاقتصادية المحلية (أي الأسر المعيشية والمشاريع والحكومة) وسائر العالم. ويُحسب مجموع هذه الأرصدة المحلية والأجنبية لتقدير الوفورات الإجمالية التي تتم بعد ذلك مطابقتها مع الاستثمار الإجمالي بالنسبة إلى كل بلد أو منطقة. وقد يكون لبعض هذه النماذج العالمية، بعد إدخال تحسينات عليها، ميزان حساب جار لكل مؤسسة. ولكنها لا تشمل لكل مؤسسة اقتصادية حساب رأس مال يسمح بربط الفائض والعجز في المؤسسات بمصادر تمويل أجنبي ومحلي محددة. وتشمل مجموعة المؤلفات المتعلقة بنمذجة التوازن العام القابل للحوسبة على المستوى القطري المشار إليها هنا حسابات رأس المال لكل مؤسسة اقتصادية، وتعترف بمختلف المفاضلات المحتملة في مجال الاقتصاد الكلي نتيجة لاستخدام طرق بديلة لتمويل الاستثمار العام، على الرغم من أن تركيزها ينصبّ على التطبيقات على المستوى القطري.

الجدول 17 نظرة عامة على الدراسات التي تتضمن تقديرات لكلفة القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الدراسة	السؤال الرئيسي المطروح	الأهداف والإطار الزمني	نهج النمذجة	الكلفة السنوية الإضافية حتى عام 2030 (ما لم يذكر خلاف ذلك) لفترة محددة	الاستثمارات/التدخلات
منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (2015)	ما هي التحويلات والاستثمارات الإضافية اللازمة للقضاء على الفقر والجوع في جميع البلدان بحلول عام 2030؟	أهداف القضاء على الفقر والقضاء على الجوع بحلول عام 2030.	نموذج التوازن الجزئي العالمي مع توقعات البلدان للمعروض من إمدادات الأغذية والطلب عليها (يسمى GAPS).	265 مليار دولار سنويًا، منها 198 مليار دولار للاستثمارات لصالح الفقراء (2016-2030).	(أ) تحويلات لسد فجوة الفقر والاستثمارات لصالح الفقراء في مجالات الري، والموارد الوراثية، والميكنة، والزراعة الأولية والموارد الطبيعية، وعمليات تجهيز المنتجات الزراعية، والبنية التحتية، والإطار المؤسسي، والبحث والتطوير، والإرشاد؛ والحماية الاجتماعية.
تقرير التغذية العالمي (2021)	ما هي الكلفة الدنيا لتحقيق أهداف جمعية الصحة العالمية بشأن الحد من نقص التغذية بحلول عام 2030؟	انخفاض بنسبة 40 في المائة في تقزّم الأطفال؛ وانخفاض فقر الدم لدى النساء بنسبة 50 في المائة؛ وزيادة بنسبة 50 في المائة في معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة؛ والحفاظ على معدل الهزال لدى الأطفال عند نسبة 5 في المائة.	التقليل إلى أدنى حد من كلفة الاستثمار وتحليل الكلفة والمنفعة.	10.8 مليارات دولار أمريكي سنويًا (2022-2030).	التدخلات التغذوية المستهدفة (المغذّيات الدقيقة ومكملات البروتين، وتعزيز الصحة الجيدة والنظافة، والأغذية التكميلية) والتدخلات المختارة المراعية للتغذية (تقوية الأغذية الأساسية والسياسات المؤيدة للرضاعة الطبيعية).
Laborde وآخرون (2016)	ما هي الكلفة الدنيا للقضاء على الجوع بالنسبة إلى الأسر الضعيفة في جميع البلدان بحلول عام 2030؟	انتشار نقص التغذية بنسبة 5 في المائة أو أقلّ بحلول عام 2030؛ نهج تصاعدي مع تدخلات مستهدفة على مستوى الأسرة.	نموذج التوازن العام العالمي القابل للحوسبة (نمذجة العلاقات الدولية وفقًا لنموذج التوازن العام التطبيقي) جنبًا إلى جنب مع الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من أجل تدخلات موجهة.	11 مليار دولار أمريكي سنويًا (2015-2030).	شبكات الأمان الاجتماعي (إعانات الأغذية)؛ والدعم الزراعي (إعانات الإنتاج، وإعانات الأسمدة، ومنح الاستثمار، والبحث والتطوير، والإرشاد)؛ والتنمية الريفية والبنية التحتية (الحد من خسائر ما بعد الحصاد والري والطرق).
Laborde وآخرون (2020)	ما هي الكلفة التي ستتكبدها الحكومات في القضاء على الجوع، ومضاعفة دخل صغار المنتجين، وحماية المناخ بحلول عام 2030؟	القضاء على الجوع (إنقاذ 490 مليون شخص من الجوع بحلول عام 2030)؛ ومضاعفة دخل 545 مليونًا من صغار المنتجين؛ والحفاظ على انبعاثات غازات الدفيئة أقلّ من الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق باريس.	نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (نمذجة العلاقات الدولية وفقًا لنموذج التوازن العام التطبيقي) جنبًا إلى جنب مع الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية من أجل تدخلات موجهة.	33 مليار دولار إضافية سنويًا؛ وتبلغ حصة الجهات المانحة 14 مليار دولار أمريكي وحصة الدولة 19 مليار دولار أمريكي (2020-2030).	14 تدخلاً في مجال السياسات، وهي مصنفة إلى 3 فئات. "في المزرعة": تهدف إلى مساعدة المزارعين بشكل مباشر، بما في ذلك توفير المدخلات الزراعية، والبحث والتطوير، وتحسين علف الماشية، والبنية التحتية للري. وتدخلات "الغذاء أثناء التنقل": استهداف الحد من خسائر ما بعد الحصاد من خلال تدابير مثل تحسين التخزين، وتعزيز العائدات من المبيعات، ودعم الخدمات التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. و"تمكين المستبعدين": برامج الحماية الاجتماعية والتدريب المهني.
Laborde و Torero (2023)	كم سيكلف الحد من الجوع المزمن إلى مستوى 5 في المائة بحلول عام 2030؟	الجوع المزمن بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2030؛ وخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن بمقدار 314 مليون شخص؛ وقدرة 568 مليون شخص إضافي على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بحلول عام 2030.	نموذج التوازن العام القابل للحوسبة (نمذجة العلاقات الدولية وفقًا لنموذج التوازن العام التطبيقي) بما في ذلك النتائج الاجتماعية والبيئية المختلفة لتتبّع المفاضلات المختلفة المعنية.	سيتعين على البلدان إعادة توزيع 1.4 تريليون دولار أمريكي سنويًا (2020-2030).	القضاء على الجوع من خلال عملية كبيرة لإعادة توزيع الدخل، أو دعم الإنتاج على نطاق واسع، أو الاستثمار بكثافة في البحث والتطوير في المجال الزراعي.

الجدول 17 (يتبع)

الدراسة	السؤال الرئيسي المطروح	الأهداف والإطار الزمني	نهج النمذجة	الكلفة السنوية الإضافية حتى عام 2030 (ما لم يذكر خلاف ذلك) لفترة محددة	الاستثمارات/التدخلات
Mason-D'Croz وآخرون (2019)	إلى أي مدى سينخفض الجوع إذا ما استثمرت الاستثمارات لتحقيق الزيادات المستهدفة في الغلة بحلول عام 2030؟	الجوع في العالم بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2030؛ و10 في المائة فقط لأفريقيا الشرقية والوسطى.	نموذج التوازن الجزئي لقطاع الزراعة المرتبط بالنماذج الفيزيائية الحيوية ونموذج التوازن العام القابل للحوسبة؛ وشملت آثار تغيّر المناخ.	52 مليار دولار أمريكي سنويًا (2010-2030).	البحث والتطوير في المجال الزراعي، والتوسّع في الري، وكفاءة استخدام المياه، وإدارة التربة، والنقل، والبنية التحتية.
Shekar وآخرون (2017)	ما هو الحد الأدنى من الكلفة لتحقيق أهداف جمعية الصحة العالمية بشأن الحد من نقص التغذية بحلول عام 2025؟	انخفاض تقزّم الأطفال بنسبة 40 في المائة؛ وانخفاض فقر الدم لدى النساء بنسبة 50 في المائة؛ وزيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة بنسبة 50 في المائة؛ الحفاظ على معدل الهزال لدى الأطفال عند نسبة 5 في المائة.	التقليل إلى أدنى حد من كلفة الاستثمار وتحليل الكلفة والمنفعة.	7 مليارات دولار أمريكي سنويًا (2015-2025).	التدخلات التغذوية الموجهة (تكميل المغذّيات الدقيقة والبروتين، وتعزيز الصحة الجيدة والنظافة، والأغذية التكميلية)؛ واختيار التدخلات المراعية للتغذية (تقوية الأغذية الأساسية، والسياسات المؤيدة للرضاعة الطبيعية).
مركز بحوث التنمية التابع لجامعة بون ومنظمة الأغذية والزراعة (2020)	ما هي كلفة القضاء على الجوع؟	التزام مجموعة الدول السبع بانتشال 500 مليون شخص من الجوع بحلول عام 2030.	منحنى كلفة التخفيض الحدي لتحديد مزيج من خيارات الاستثمار الأقل كلفة مع أعلى إمكانية للحد من الجوع وسوء التغذية.	الاستثمارات الإجمالية السنوية في نطاق يتراوح بين 39 و50 مليار دولار أمريكي سنويًا (2020-2030).	مزيج من الاستثمارات الفعالة من حيث الكلفة، بما في ذلك تعزيز الكفاءة في البحث والتطوير، وتوسيع نطاق الخدمات الاستشارية الزراعية، وتحسين خدمات المعلومات الزراعية، وتوسيع الري على النطاق الصغير في أفريقيا، وتعزيز معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي القائمة.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. 2015. *Achieving Zero Hunger: The critical role of investments in social protection and agriculture*. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/3/i4951e/i4951e.pdf. تقرير التغذية العالمي. 2021. *Global Nutrition Report. The state of global nutrition*. بريستول، المملكة المتحدة، مبادرات التنمية. https://globalnutritionreport.org/reports/2021-global-nutrition-report. Laborde, D., Bizikova, L., Lallemant, T. & Smaller, C. 2016. Ending Hunger: What would it cost? وينيبيغ، كندا، المعهد الدولي للتنمية المستدامة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. https://www.iisd.org/system/files/publications/ending-hunger-what-would-it-cost.pdf. Laborde, D., Murphy, S., Parent, M., Porciello, J. & Smaller, C. 2020. Ceres2030: Sustainable solutions to end hunger. Summary report. جامعة كورنيل والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة. https://ceres2030.iisd.org/wp-content/uploads/2021/03/ceres2030_en-summary-report.pdf. Laborde, D. & Torero, M. 2023. نمذجة إجراءات تحويل النظم الزراعية والغذائية. في: J. von Braun, K. Afsana, L.O. Fresco & M.H. Ali Hassan, eds. Science and Innovations for Food Systems Transformation، الصفحات من 105 إلى 132. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-15703-7_5. Mason-D'Croz, D., Sulser, T.B., Wiebe, K., Rosegrant, M.W., Lowder, S.K., Nin-Pratt, A., Willenbockel, D., Robinson, S., Zhu, T., Cenacchi, N., Dunston, S. & Robertson, R.D. 2019. الاستثمارات الزراعية والجوع في أفريقيا - نمذجة المساهمات المحتملة في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع. World Development، 116، 38-53. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.12.006. Shekar, M., Kakietek, J., Eberwein, J.D. & Walters, D. 2017. An investment framework for nutrition: Reaching the global targets for stunting, anemia, breastfeeding, and wasting. سلسلة اتجاهات التنمية. واشنطن العاصمة، البنك الدولي. https://hdl.handle.net/10986/26069. مركز بحوث التنمية التابع لجامعة بون ومنظمة الأغذية والزراعة. 2020. Investment costs and policy action opportunities for reaching a world without hunger (SDG2). روما وبون. https://doi.org/10.4060/cb1497en.

» التنمية المستدامة. ويرد في الجدول 17 موجز يلخص الخصائص والنتائج الرئيسية لهذه الدراسات.

وتتمثل النتائج التي تم التوصل إليها في أن السياسات والتدخلات التي تهدف إلى المضي قدمًا في المسار السليم نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة ستتطلب موارد إضافية من الآن وحتى عام 2030 تتراوح بين 176 مليار دولار أمريكي و975 3 تريليون دولار أمريكي للقضاء على النقص التغذوي، بالإضافة إلى مبلغ إضافي يتراوح بين 77 و90 مليار دولار أمريكي للوفاء بأهداف عالمية مختارة تتعلق بالنقص التغذوي. وتقفز التقديرات قفزة حادة إلى 15.4 تريليون دولار أمريكي إذا أضيف نوع السياسات التحويلية التي ستتطلب تمويلًا من أجل زيادة القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية

الشكل 29 تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى تريليونات الدولارات الأمريكية لتمويل الاستثمارات الرامية إلى القضاء على الجوع وبعض أشكال سوء التغذية وإلى زيادة القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بحلول عام 2030

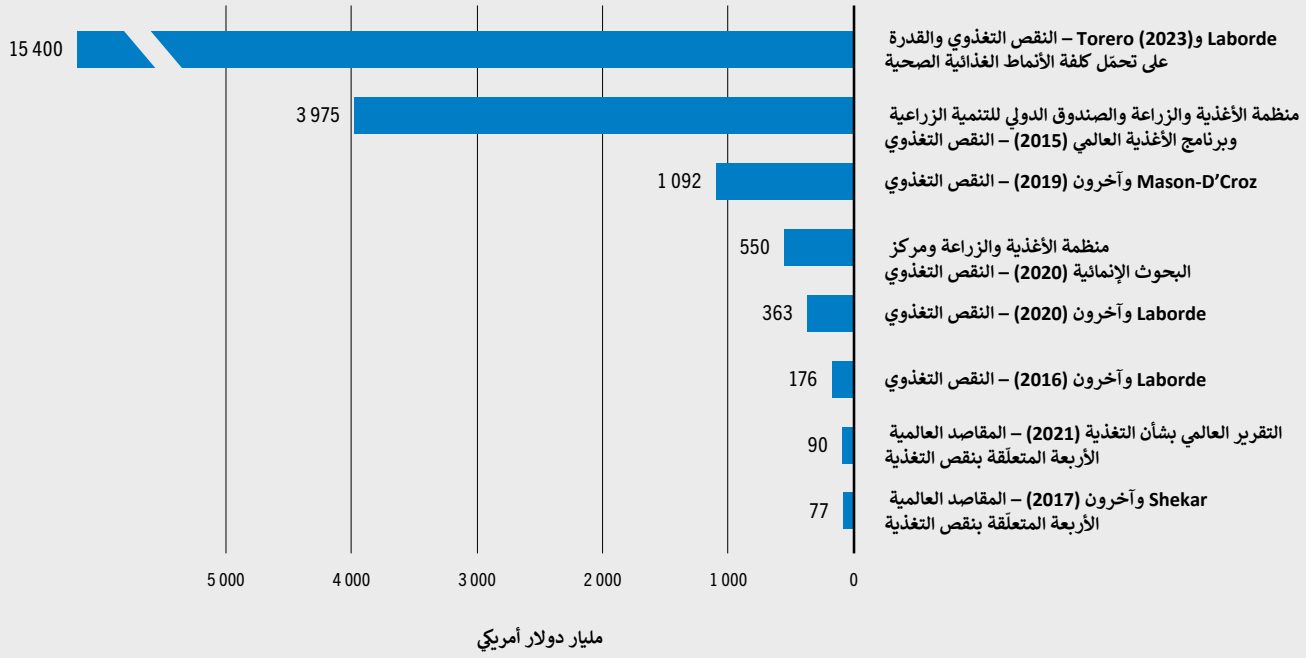

ملاحظات: في جميع الدراسات، يتم ضرب تقدير الكلفة المتوسطة الإضافية في السنة بعدد السنوات التي تشملها فترة محاكاتها والتي يتم تحديدها في الجدول 17 من التقرير الرئيسي

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى مصادر الجدول 17.

https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig29

الصحية للملايين مع الاستمرار في الحد من النقص التغذوي (الشكل 29).[ث] ومن غير الممكن معرفة مدى مبالغة هذه الأرقام في تضخيم قيمة الفجوة الحقيقية في التمويل أو التقليل منها. فمن ناحية، تستخدم خطوط الأساس لهذه الدراسات مؤشرات غير مواكبة لآخر التطورات لتقييم انتشار النقص التغذوي وسوء التغذية مقارنة بالمؤشرات الواردة في **الفصل الثاني** - لأنها أظهرت إما تقدمًا أو تحسنًا إحصائيًا بسبب زيادة توافر البيانات، ما قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير الفجوة الحقيقية في التمويل. ومن ناحية أخرى، نظرًا لأن الدراسات الحالية لم تنظر بصورة شاملة في جميع أبعاد (أو مؤشرات) الأمن الغذائي والتغذية وآثار جائحة كوفيد- 19 على جميع هذه الأبعاد، من بين صدمات أخرى، فقد يكون هناك أيضًا تقدير أقلّ من الواقع للفجوة الحقيقية في التمويل. ومع ذلك، أثبتت التحليلات التي تم استعراضها أنها مفيدة لإظهار الحاجة إلى تريليونات من الدولارات الأمريكية - بالإضافة إلى التمويل الحالي - لتمويل مزيج بديل من السياسات بحيث يمكن تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

تدخلات مختلفة، ومقاصد متماثلة، وتقديرات كلفة مختلفة

تشير الدراسات المختلفة إلى إمكانية استخدام سياسات وتدخلات مختلفة لتحقيق مقصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن بكلفة مختلفة. وتستند بعض دراسات الحالة إلى الفرضية القائلة بأن الجوع ينبع من نقص في القوة الشرائية، ما يؤدي إلى

ث تحسب هذه المبالغ المطلقة للفترة من الآن حتى عام 2030 بضرب الكلفة السنوية الإضافية التي قدرت بعدد السنوات التي قدرت لها الكلفة السنوية الإضافية في كل دراسة من الدراسات التي اختيرت لإجراء هذه العملية. وترد في الجدول 17 المعلومات المستخدمة.

عدم الحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ. وبالتالي، فإن تحقيق هدف القضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) يتوقف على القضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) وعلى الاستثمارات الأوسع نطاقًا على مستوى الاقتصاد ككل، التي تعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي ودخل الأفراد. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (2015)[28] إلى الحاجة إلى 265 مليار دولار أمريكي سنويًا للقضاء على الجوع، منها 198 مليار دولار أمريكي سنويًا للاستثمارات الخاصة والعامة الموجهة التي تخدم مصالح الفقراء، ولا سيما في المناطق الريفية وفي الزراعة.

وتنظر عدة دراسات إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمارات الجديدة على أنها وسيلة للحد من الجوع. وتشير التقديرات - باستخدام نموذج على نطاق الاقتصاد العالمي - إلى أن استثمار 52 مليار دولار أمريكي إضافي سنويًا في الفترة بين عامي 2015 و2030 لدفع عجلة الإنتاجية الزراعية في مواجهة تغيّر المناخ في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة يمكن أن يسدّ فجوات الغلة ويقلل من انتشار النقص التغذوي إلى 10 في المائة في بلدان أفريقيا الشرقية والوسطى وإلى 5 في المائة في سائر البلدان.[29]

وتركز بعض الدراسات على الأسر المعيشية الأكثر ضعفًا في جميع البلدان. وتشير إحدى دراسات النمذجة على نطاق الاقتصاد العالمي إلى أن عدد الجياع سينخفض إلى 599 مليون شخص في الفترة من 2015 إلى 2030، مدفوعًا في المقام الأول بالنمو الاقتصادي، ولتخفيض هذا العدد إلى 310 ملايين شخص (أو خفض معدل انتشار النقص التغذوي إلى 5 في المائة) بحلول عام 2025، سيلزم الأخذ بمزيج من السياسات. ويشمل ذلك إعادة تخصيص الإنفاق العام للبلدان لإعطاء الأولوية لشبكات الأمان الاجتماعي التي تدعم المستهلكين من خلال التحويلات النقدية وقسائم المعونة الغذائية؛ ودعم المزارع لزيادة الإنتاج ودخل المزارعين؛ والاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والتخزين والوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة. ويؤدي هذا المزيج من السياسات إلى كلفة إجمالية تبلغ 11 مليار دولار أمريكي سنويًا في الفترة بين عامي 2015 و2030 - من المتوقع تغطية 4 مليارات دولار أمريكي من هذه الكلفة من مساهمات الجهات المانحة وتغطية المبلغ المتبقي، وهو 7 مليارات دولار أمريكي، من البلدان نفسها. ومن المتوقع أن تحفز هذه التدابير أيضًا حشد ما متوسطه 5 مليارات دولار أمريكي إضافية من الاستثمارات الخاصة سنويًا.[30]

وتحدّد دراسة أخرى للنمذجة على نطاق الاقتصاد العالمي 14 تدخلًا في مجال السياسات مجمَّعة في ثلاث فئات على التوالي من أجل: (1) تقديم المساعدة المباشرة للمزارعين، بما في ذلك عن طريق توفير المدخلات الزراعية، والبحث والتطوير، وتحسين علف الماشية، والبنية التحتية للري؛ (2) والحد من خسائر ما بعد الحصاد من خلال تدابير مثل تحسين التخزين، وزيادة العائدات من المبيعات، ودعم الخدمات التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (3) وتوفير مقومات التمكين للسكان المستبعدين من خلال برامج الحماية الاجتماعية والتدريب المهني. وتشير التقديرات إلى الحاجة إلى 33 مليار دولار أمريكي سنويًا في الفترة بين عامي 2020 و2030 لدعم هذه التدخلات العامة وخفض معدل انتشار النقص التغذوي إلى 3 في المائة - منها 14 مليار دولار أمريكي من الجهات المانحة والمبلغ المتبقي، وهو 19 مليار دولار أمريكي، من خلال حشد الموارد المحلية. ويمكن لهذه التدخلات العامة أن تزيد ربحية قطاعي الأغذية الأولية والمصنَّعة، وأن تجتذب القطاع الخاص لاستثمار ما متوسطه 52 مليار دولار أمريكي سنويًا في هذه القطاعات.[31]

وساعد استخدام تحليل منحنى الكلفة الحدية - وهو نهج أبسط لا يأخذ في الحسبان الآثار على نطاق الاقتصاد ككل - في تقدير الكلفة الإضافية المرتبطة بانتشال الناس من الجوع من خلال 24 تدخلًا ثبت أنها التدابير الأقل كلفة التي تنطوي على إمكانات كبيرة للحد من الجوع وسوء التغذية. وتشمل هذه التدخلات مزيجًا يجمع بين تعزيز الكفاءة في البحث والتطوير في المجال الزراعي، وتوسيع نطاق خدمات الإرشاد الزراعي، وتحسين خدمات المعلومات الزراعية، وتوسيع نطاق نظم الري الصغيرة في أفريقيا، وتعزيز معدلات محو أمية الإناث، وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي القائمة. وسيتطلب ذلك استثمارًا سنويًا إضافيًا يتراوح بين 39 و50 مليار دولار أمريكي لانتشال ما يتراوح بين 840 مليونًا و909 ملايين شخص تقريبًا من الجوع بحلول عام 2030.[32]

وساعد نهج التقليل إلى أدنى حد من كلفة الاستثمار والنهج القائم على تحليل الكلفة والعائد في تقدير الحد الأدنى من الكلفة الدنيا لتحقيق أربعة من الأهداف الستة لجمعية الصحة العالمية بحلول عام 2025: (أ) خفض عدد الأطفال المصابين بالتقزّم دون سن الخامسة بنسبة 40 في المائة؛ (ب) وخفض عدد النساء في سن الإنجاب المصابات بفقر الدم بنسبة 50 في المائة؛ (ج) وزيادة معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى إلى 50 في المائة؛ (د) وخفض هزال الأطفال والحفاظ عليه عند أقل من 5 في المائة. وتتماشى هذه الدراسة مع المقصد 2-2

من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، ولكنها لا تغطيه بالكامل - على سبيل المثال، لم تدرج تدخلات معالجة الوزن الزائد لدى الأطفال - وتغفل الدراسة المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وتشير الدراسة في تقديراتها إلى الحاجة إلى مبلغ إضافي قدره 7 مليارات دولار أمريكي سنويًا في الفترة بين عامي 2015 و2025 لتحقيق هذه المقاصد العالمية الأربعة المتعلقة بالتغذية من خلال استثمارات مخصصة للتغذية في تكميل المغذّيات الدقيقة والممارسات الجيدة لتغذية الرضع وصغار الأطفال وتقوية الأغذية الأساسية.33 وعُدّلت تقديرات هذه الكلفة إلى 10.8 مليارات دولار أمريكي سنويًا لمراعاة الكلفة الإضافية للتخفيف من أثر جائحة كوفيد19-، وجرى تمديد فترة التحليل من عام 2022 إلى عام 2030 (بدلًا من عام 2025).[34]

وتقفز تقديرات الكلفة بشكل حاد عندما تؤخذ في الحسبان السياسات والتدخلات التحويلية التي تهدف إلى زيادة القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وباستخدام نموذج على نطاق الاقتصاد العالمي، توصلت دراسة إلى تقدير أعلى بكثير لكلفة الاستثمارات اللازمة ليس فقط لخفض معدل انتشار النقص التغذوي إلى 5 في المائة بحلول عام 2030، ولكن أيضًا لزيادة قدرة 568 مليون شخص على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، وتتطلب إضافة المقصد الأخير سياسات وتدخلات متعددة لتحويل النظم الزراعية والغذائية وتحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في آن واحد. وهذه التدخلات مصمَّمة خصيصًا لزيادة استهلاك السعرات الحرارية وضمان أنماط غذائية صحية، وزيادة إنتاجية صغار المنتجين ودخلهم، والتمكين من تحقيق استخدام مستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، ومعالجة تغيّر المناخ. وتُقدّر كلفة هذه التدخلات بمبلغ 1.4 تريليون دولار أمريكي سنويًا، وتشمل الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي لضمان توفير أنماط غذائية صحية للجميع؛ وتنفيذ برامج تغذية مدرسية؛ وإعادة توجيه الإعانات الزراعية؛ وإصلاح حوافز المستهلكين؛ وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة للمزارعين؛ والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.[35]

ومن المهم عند النظر في تقديرات الكلفة المختلفة مراعاة جميع التحفظات المذكورة أعلاه. ومع ذلك، وبغض النظر عن المبلغ الدقيق للتمويل المطلوب لتحقيق التقدم الضروري في جميع المؤشرات المرتبطة بالمقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، فإن الفجوة في التمويل ليست بأي حال من الأحوال ضئيلة وستكون كلفة عدم سدّها مرتفعة، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في القسم التالي. ■

3.4 كلفة التقاعس عن العمل أو بطء العمل

هناك طريقتان لدراسة كلفة عدم معالجة الفجوة في التمويل في الوقت المناسب لكي يسير العالم على المسار الصحيح نحو تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن التقدير الواقعي والكامل لهذه الفجوة غير ممكن، تشير الدراسات المختلفة التي استعرضها القسم السابق إلى أن الفجوة ستقدر بتريليونات الدولارات الأمريكية من اليوم وحتى عام 2030. والطريقة الأولى لدراسة كلفة عدم سد الفجوة في التمويل هي قياس ملايين الأشخاص الذين سيظلون بحلول عام 2030 وبعده يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، فضلًا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتوسطة والطويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

أما الطريقة الثانية لدراسة كلفة التقاعس عن العمل فتتعلق بعدم الكفاءة وعدم الإنصاف وعدم الاستدامة في إنفاق التمويل الحالي وتخصيصه. ويشار في هذا القسم أيضًا إلى كلفة الفرصة البديلة لعدم تنفيذ وتخصيص الأموال العامة المهمة للأمن الغذائي والتغذية بكفاءة.

عدم سد الفجوة في التمويل سيؤدي إلى استشراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والمعيشة غير الصحية وفي الوقت نفسه تكبّد كلفة تُقدَّر بتريليونات الدولارات

يقدّم الفصل الثاني أدلة صارخة على ما يعنيه بقاء الأمور على حالها بالنسبة إلى الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشير التوقعات إلى أنه في حال استمرار الاتجاهات السابقة، ستستمر معاناة ملايين الأشخاص من النقص التغذوي بحلول عام 2030 (انظر **الفصل الثاني**، الشكل 3). وعلاوة على ذلك، بالنسبة إلى سبعة أهداف تغذوية عالمية، ستكون وتيرة التقدم أقل مما هو مطلوب لتحقيق مقاصد عام 2030، بل ومن المتوقع أن تزداد السمنة في جميع الأقاليم وفي الفئات العمرية جميعها تقريبًا (انظر **الفصل الثاني**، الشكل 8).

ولا تكفي مبالغ التمويل الحالية لكمية ونوعية البرامج والتدخلات اللازمة للقضاء على انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن، الذي يؤثر على الأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدات الغذائية. وتُظهر الدراسات التي أجراها برنامج الأغذية العالمي أن عدم تمويل

المساعدات التي يجب تقديمها إلى هؤلاء الأشخاص ستكون له عواقب سلبية على الأفراد، وكذلك على المجتمعات المحلية وحتى على البلدان المانحة. فعلى مستوى الأفراد، على سبيل المثال، تبيّن التقديرات أن كل تخفيض في المساعدة الغذائية التي يقدّمها برنامج الأغذية العالمي يمكن، في المتوسط، أن يدفع أكثر من 400 000 شخص إضافي إلى مستويات من الجوع تصل إلى حد الطوارئ.[36] وتشير المحاكاة المصغرة إلى أن تخفيض قيمة التحويلات المقدمة إلى كل مستفيد يعاني من الجوع الحاد إلى النصف في بلدان مثل أفغانستان والعراق وهايتي واليمن يمكن أن يدفع 7 ملايين شخص إضافي إلى مستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد التي تبلغ حد الطوارئ أو أسوأ من الطوارئ، مقارنة بخط الأساس لعام 2022 البالغ 14 مليون شخص.[36]

وفي غياب مزيد من التمويل لتوسيع نطاق البرامج والتدخلات للحد من الجوع، يتبنى الناس استراتيجيات سلبية للتصدي، ولكن نتائج هذه الاستراتيجيات لا تتحقق بالضرورة على الفور. ويشير التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية *2024*[37] إلى أن الأشخاص يميلون، في سعيهم إلى البقاء في الوقت الراهن، إلى التضحية بأمنهم الغذائي وسبل عيشهم المحتملة في المستقبل عن طريق استنفاد أصولهم الإنتاجية أو بيعها أو تقليص الإنفاق على التعليم أو الرعاية الصحية أو غير ذلك من الاحتياجات الأساسية. ولهذا السبب، وكذلك بسبب العواقب الصحية الطويلة الأجل للمجاعة، يشير العديد من الدراسات المذكورة في التقرير إلى أن العمل المبكر يوفر المال مقارنة بالتحرّك المتأخر. ويلاحظ التقرير أيضًا أن العديد من الوفيات يمكن أن تحدث قبل أن تصل الحالة إلى مستويات المجاعة، وهو غالبًا مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يؤدي إلى توسيع نطاق المساعدة.

وبالنسبة إلى المجتمعات المحلية، هناك من الأدلة ما يثبت المخاطر الكبيرة لعدم كفاية المساعدة، وهو ما يزيد التوترات الاجتماعية، مثل النزاع على الأراضي والموارد المحدودة، ويساهم في زعزعة الاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي.[38] وفي الحالات الممتدة التي تنعدم فيها احتمالات العودة إلى الوطن أو إعادة التوطين أو الحياة المستدامة خارج المخيمات، تبيّن أن اللاجئين قد يكونون أكثر عرضة لخطر الاستهداف والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والقصوى،[39] ما يؤجج بدوره النزاع الإقليمي أو حتى الدولي، ويزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[40] ويمكن أن يؤدي التقاعس عن العمل الإنساني أيضًا إلى ضياع فرص تيسير التعافي وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، ما يمهد الطريق للنزوح في المستقبل، كما لاحظت بعض الدراسات.[41،42]

وبالنسبة إلى البلدان المانحة، يمكن أن يكون للمساعدة غير الكافية كلفة مالية أعلى من المساعدة الكافية. وينطبق ذلك بشكل خاص على مساعدة النازحين قسرًا - الذين سُجلت زيادة هائلة في عددهم في السنوات الأخيرة [43،44] - عندما يصلون إلى بلدان الشمال العالمي.[45] ووفقًا للتقديرات الأولية للمساعدة الإنمائية الرسمية، أنفقت الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية 31 مليار دولار أمريكي على كلفة اللاجئين في البلدان المانحة في عام 2023، وهو ما يزيد على ما أنفقته الدول نفسها على المساعدات الإنسانية، وهو 25.9 مليارات دولار أمريكي.[46]

وفي حين أن هناك حالات طارئة قصيرة الأجل تحتاج إلى مزيد من التمويل، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، فإن عدم تمويل الإجراءات التي ستعالج بشكل نهائي المحددات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية سيؤدي إلى مستقبل أكثر قتامة في ما يتعلق باحتمال تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وسيؤدي عدم اتخاذ ما يلزم من إجراءات إلى ارتفاع الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتوصلت دراسة إلى أن كلفة التقاعس عن العمل بشأن التقزّم تمثّل ما لا يقلّ عن 135 مليار دولار أمريكي سنويًا (أي ما يتراوح بين 0.01 في المائة و1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في مختلف البلدان) من المبيعات المفقودة، وبالإضافة إلى خسائر الدخل الشهري للعاملين في القطاع الخاص التي تتراوح بين 700 مليون دولار أمريكي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا و16.5 مليارات دولار أمريكي في آسيا الشقية والمحيط الهادئ.[47] وتشير تقديرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن كلفة نقص تغذية الأطفال (بما في ذلك الكلفة التي تتكبدها النظم الصحية والتعليمية وخسائر الإنتاجية) في 21 بلدًا أفريقيًا ستبلغ 15.3 مليارات دولار أمريكي سنويًا في عام 2025، بافتراض أن الجهود المبذولة للحد من هذا النقص ستبقى عند مستوياتها الحالية.[48]

ويشير أطلس السمنة في العالم *2023*، [49] استنادًا إلى دراسة عالمية أخرى،[50] إلى أن الأثر الاقتصادي العالمي للوزن الزائد والسمنة بمبلغ 3.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 و4.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2035 (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2019). وتشير الدراسات أيضًا إلى أنه من دون مزيد من التدخّل فإن السمنة لدى الأطفال والمراهقين ستؤدي إلى خسائر اقتصادية بالقيمة الثابتة للدولار أمريكي لعام 2022 (بسبب ارتفاع نفقات الرعاية الصحية وانخفاض الأجور والإنتاجية) في حدود 1.84 تريليون

دولار أمريكي في المكسيك[51] و31.6 تريليون دولار أمريكي في الصين[52] خلال الفترتين من 2026 إلى 2090 ومن 2025 إلى 2092 على التوالي.

وكما جاء في **الفصل الثاني**، يزداد تعرّض البلدان لتحديات متعددة ومتزامنة في مجال التغذية في شكل اقتران بين نقص التغذية والوزن الزائد والسمنة. ويؤدي العبء المزدوج لسوء التغذية إلى أثر اقتصادي خطير وسلبي على الأفراد والسكان. وما يدعو إلى مزيد من القلق أن المستويات الحادة لهذا العبء المزدوج آخذة في النحول نحو أفقر البلدان. وخلافًا لما كان في تسعينات القرن الماضي، عندما كان العبء المزدوج لسوء التغذية يظهر عادةً في فئة البلدان الأعلى دخلًا بين البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، يسود حاليًا العبء المزدوج لسوء التغذية في أفقر البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، لا سيما في آسيا الجنوبية والشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المرجح أن يكون لذلك تداعيات بالنسبة إلى قدرة البلدان على معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله. وتشير التقديرات إلى أن جميع أشكال نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة والوزن الزائد تكلف الاقتصاد العالمي ما يقدّر بنحو 3.5 تريليون دولار أمريكي سنويًا.[33] وفي ضوء هذه الأدلة فإن الخيار الأصوب هو معالجة الأشكال المتعددة لسوء التغذية. وما لم يتم التعجيل باتخاذ إجراءات لمعالجتها في آن واحد، ستتكبد البلدان كلفة باهظة عبر طيف الأمراض، ولا سيما بالنظر إلى الترابط بين مختلف أشكال سوء التغذية طيلة العمر وعبر الأجيال. وقدّم تقرير التغذية العالمي *2021*[34] تقديرات محدَّثة تشير إلى المكاسب الاقتصادية الإجمالية التي ستعود على المجتمع من الاستثمار في التغذية يمكن أن تصل إلى 5.7 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030 و10.5 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2050 (جميعها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2021).[34]

وعلى الرغم من أن بعض السياسات والتشريعات التحويلية من أجل إنتاج أفضل وأكثر استدامة يمكن أن تكلّف مليارات الدولارات الأمريكية التي لا بدّ من تمويلها، فإن كلفة عدم حشد هذا التمويل يمكن أن تبلغ بسهولة تريليونات الدولارات الأمريكية. ويشير تقرير المشاورة العالمية للتحالف العالمي من أجل الأغذية واستخدام الأراضي إلى أن نظم الأغذية واستخدام الأراضي الحالية تولّد كلفة صحية وتغذوية وبيئية على نطاق العالم بما قيمته 12 تريليون دولار أمريكي سنويًا بأسعار 2018 (منها 2.7 تريليون دولار أمريكي بسبب السمنة و1.8 تريليون دولار أمريكي بسبب النقص التغذوي)، ويمكن أن ترتفع إلى 16 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2050 في ظل استمرار الاتجاهات الحالية في سوء التغذية والاحترار العالمي وتدهور النظام الإيكولوجي وفقدان التنوع البيولوجي.[53]

وتتضمن طبعة عام 2020 من هذا التقرير أدلة على أنه في ظل أنماط الاستهلاك الغذائي الحالية، من المتوقع أن تتجاوز الكلفة الصحية المرتبطة بالنمط الغذائي والمرتبطة بالوفيات والأمراض غير المعدية 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030. ومن ناحية أخرى، تشير التقديرات إلى أن الكلفة الاجتماعية لانبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالأنماط الغذائية والناتجة من العادات الغذائية الحالية ستزيد على 1.7 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030.[7] وتشير أدلة مماثلة من دراسة أخرى إلى أنه في غياب التدخلات، فإن تغطية فجوة الدخل لمن لا يستطيعون تحمّل كلفة النمط الغذائي الصحي ستكلف 1.4 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030. ويمكن للتدخلات الموصى بها في هذه الدراسة أن تخفض هذا المبلغ إلى 428 مليار دولار أمريكي، ولكن سيلزم تدبير تمويل إضافي لهذه التدخلات.[35]

وخلص تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأغذية والزراعة لعام *2023*[54] إلى استنتاجات تؤكد - بدرجة عالية من الثقة، استنادًا إلى تقييمات على المستوى الوطني في 154 بلدًا - أن الكلفة المستترة العالمية المقدّرة كمًّا للنظم الزراعية والغذائية تبلغ 10 تريليونات دولار أمريكي أو أكثر بسعر تعادل القوة الشرائية لعام 2020. ومن المثير للاهتمام أن هذه الدراسة تكشف عن أن الكلفة المستترة المهيمنة المحددة كميًا هي الكلفة الناشئة عن الأنماط الغذائية التي تزيد من خطر الإصابة بالأمراض وقد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل.[54]

ومما لا شك فيه أن هذه النتائج تكشف عن الحاجة الملحة إلى إدراج هذه الكلفة المستترة في عملية صنع القرار لتحويل النظم الزراعية والغذائية قبل أن تصبح الكلفة والتمويل اللازمين لمعالجتها بعيدين تمامًا عن متناول الحكومات. ويتطلب ذلك معالجة مسألة الأنماط الغذائية غير الصحية، وهو ما سيتطلب تمويلًا إضافيًا كبيرًا للسياسات والتشريعات والتدخلات.

عدم تحسين التنفيذ والجودة في الإنفاق سيكون مكلفًا أيضًا

حتى لو توافر مزيد من التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، من الضروري إجراء تغييرات وإصلاحات لضمان مستوى أعلى من التنفيذ والجودة في الإنفاق. وتواجه الحكومات في عديد من البلدان صعوبة في تنفيذ الميزانيات الممولة. ويتبيّن من دراسة أجراها «

الإطار 11 كلفة الفرصة البديلة لعدم إعادة تخصيص مخصصات الميزانية لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في ستة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى

تناول إصدار عام 2022 من هذا التقرير2 بالتحليل سيناريو ما يمكن أن يحدث إذا أعيد تخصيص الإنفاق العام بين تدابير الدعم المختلفة (أي خدمات الإرشاد، وإعانات الأسمدة، والاستثمار في الري، والاستثمار في الميكنة، والاستثمار في كهربة الريف، والاستثمار في الطرق الريفية، والبحث والتطوير، وإعانات البذور) والسلع في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية لتحقيق الأهداف الأربعة التالية: تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وتحقيق أقصى زيادة ممكنة في فرص العمل خارج المزرعة في المناطق الريفية، والتقليل إلى أدنى حد من انتشار الفقر في المناطق الريفية، والتقليل إلى أدنى حد من كلفة أرخص نمط غذائي صحي. وتمثّل إعادة التخصيص الخيار الأمثل لأن من الممكن في ضوء مجموعة من التفضيلات الحصول على أفضل نتيجة ممكنة للأهداف الأربعة رهنًا بمجموعة من القيود الاقتصادية. وباستخدام أداة مبتكرة لنمذجة السياسات المثلى مع البيانات المتعلقة بإثيوبيا، قورن سيناريو التحسين الأمثل بسيناريو بقاء الأمور على حالها حيث يستمر تخصيص الميزانية الحالية من دون تغييرات في تدابير الدعم والسلع. وأظهرت النتائج أن إعادة التخصيص الأمثل للميزانية في عام 2025 سيتيح لحكومة إثيوبيا تعزيز الناتج الزراعي والغذائي، وتهيئة آلاف فرص العمل خارج المزرعة في المناطق الريفية، وانتشال آلاف الأشخاص من الفقر، وضمان أن يتمكن ملايين الإثيوبيين الآخرين من تحمّل كلفة نمط غذائي صحي - من دون أي كلفة مالية إضافية.[60]

وفي ما يتعلق بهذه الطبعة من التقرير، تم تحديث التحليل الخاص بإثيوبيا وتوسيع نطاقه ليشمل أوغندا وبوركينا فاسو وغانا وموزمبيق ونيجيريا.[59] ولم تُقدَّر المكاسب المحتملة من تحسين مخصصات الميزانية لعام 2025 فحسب، ولكنها تُقدَّر أيضًا تراكميًا حتى عام 2030.

وتبين النتائج أنه سيتعين إعادة تخصيص الميزانية بشكل مختلف جدًا في هذه البلدان الستة لكي تساعد الحكومات بكفاءة على تحسين الأهداف الأربعة (انظر الشكل ألف)، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في فعالية مختلف تدابير أو تدخلات الدعم وتغطيتها

الشكل ألف – إعادة التخصيص الأمثل للإنفاق العام بين تدابير الدعم في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وفرص العمل خارج المزرعة في المناطق الريفية، والتقليل إلى أدنى حد من الفقر في المناطق الريفية وكلفة أرخص نمط غذائي صحي، 2025–2030

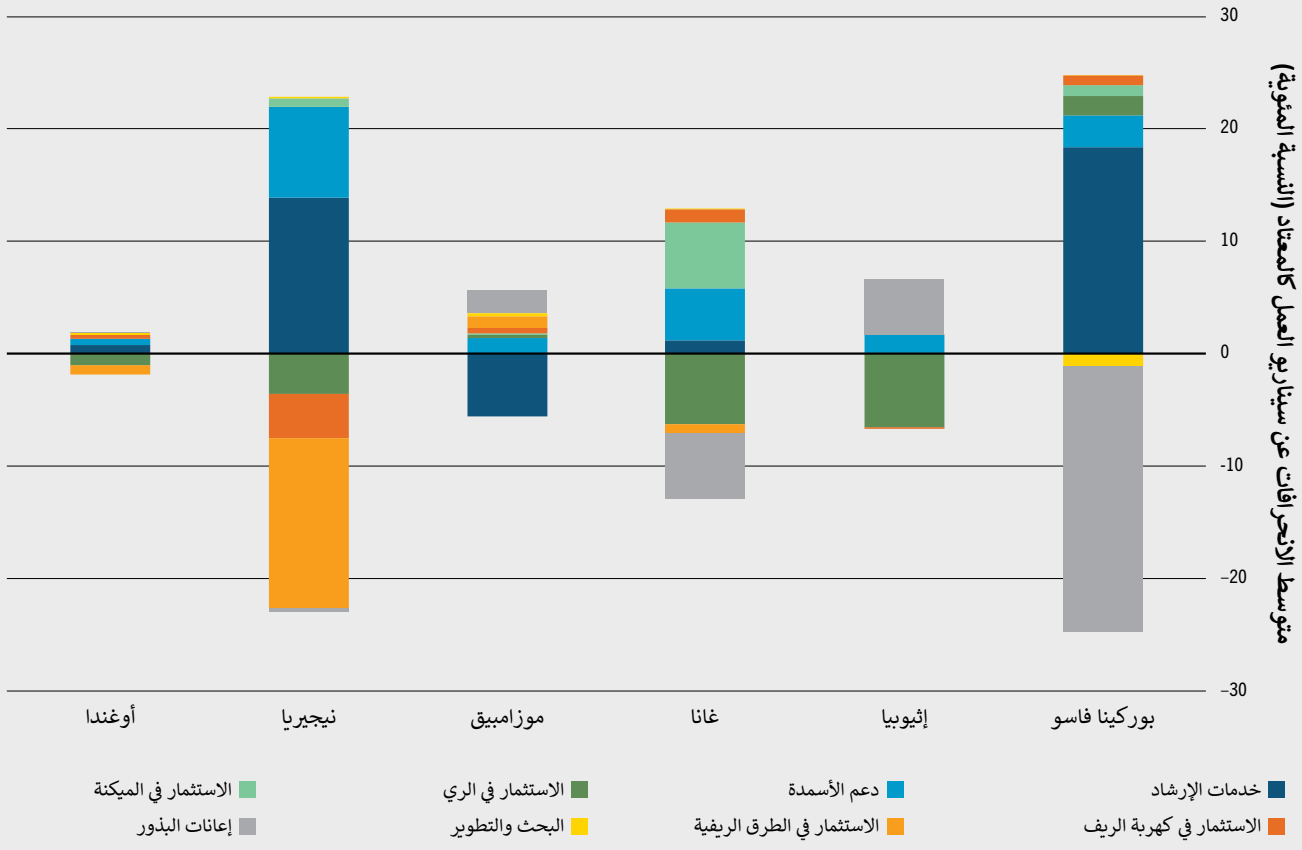

ملاحظة: استبعدت خدمات التربية والتغذية للتبسيط، لأنها لا تُستخدم إلّا في إثيوبيا من بين البلدان المشمولة بالدراسة، ولأنها بالكاد تظهر تغيّرًا في النسبة المئوية نتيجة لإعادة التخصيص الأمثل.

المصدر: Sánchez, M.V., Cicowiez, M., Pernechele, V. & Battaglia, L. (سيصدر قريبًا). *The opportunity cost of not repurposing public expenditure in food and agriculture in sub-Saharan African countries – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. وثيقة

https://doi.org/10.4060/cd1254en-figB11-A

وكلفة الوحدة منها. وتبيّن على سبيل المثال أنه سيتعين على العديد من البلدان، في الفترة من 2025 إلى 2030، أن تخفض متوسط الإنفاق على الري (غانا وإثيوبيا ونيجيريا وأوغندا) أو إعانات البذور (بوركينا فاسو وغانا)، في حين سيتعين على بلدان أخرى - أو حتى البلدان نفسها في بعض الحالات - أن تزيد الإنفاق على إعانات البذور (إثيوبيا وموزامبيق)، أو الميكنة (بوركينا فاسو وغانا ونيجيريا) أو خدمات الإرشاد (بوركينا فاسو وغانا ونيجيريا وأوغندا). ومن المثير للاهتمام أنه في حين سيلزم إعطاء الأولوية لخدمات الإرشاد في بلدان معينة، سيتعين في بلدان أخرى إعطاء هذه الخدمات أقلّ مستوى من الأولوية لصالح دعم مزيد من المدخلات وبناء مزيد من الطرق الريفية (موزامبيق). وكلما زادت عمليات إعادة تخصيص الميزانية المطلوبة (على سبيل المثال بوركينا فاسو ونيجيريا)، كلما ابتعد البلد عن المخصصات المثلى للميزانية. وتتباين تفاصيل إعادة التخصيص بين السلع تباينًا أكبر عبر البلدان، كما هو موضح في الدراسة[59] - ولكنها حذفت هنا للتبسيط.

عمل اقتصادات التنمية الزراعية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

ويمكن أن لإعادة التخصيص الأمثل للميزانية، بغض النظر عن حجمها في كل بلد، أن تحقق زيادة كبيرة في قيمة المال العام. وعلى المستوى القطري، ستتحقق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة في الناتج الزراعي والغذائي، وستتاح الآلاف من فرص العمل خارج المزرعة في المناطق الريفية، وسيتمكن آلاف الأشخاص من انتشال أنفسهم من الفقر، ويمكن للملايين من الأشخاص الحصول على نمط غذائي صحي جديد (الجدول ألف). والأهم من ذلك أنه حتى لو كان أحد الأهداف هو التقليل إلى أدنى حد من الفقر في المناطق الريفية، فإن المكاسب على نطاق الاقتصاد ستتجاوز المناطق الريفية بحيث سيتمكن آلاف الأشخاص في المناطق الحضرية من انتشال أنفسهم من الفقر كما هو موضح في الدراسة.[59] وستظهر المكاسب على الفور في عام 2025، وهي السنة الأولى من الوصول بالميزانية إلى المستوى الأمثل، لكن المكاسب المثيرة للإعجاب ستتراكم أيضًا مع مرور الوقت حتى عام 2030 - باستثناء أوغندا التي ستكون فيها عمليات إعادة تخصيص الميزانية المطلوبة هي الأكثر تواضعًا، لأن أوغندا هي البلد الذي تبدو فيه الميزانية الحالية المخصصة لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية الأقرب إلى التخصيص الأمثل. وسيكون الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والغذائي أعلى بنسبة 8 في المائة (بوركينا فاسو وغانا) أو حتى 11 في المائة (نيجيريا) في عام 2030 مقارنة بعام 2025. وعندما يُحسب مجموع النتائج للبلدان الستة، سيوجد في المناطق الريفية، بحلول عام 2030، ما يقرب من مليون فرصة عمل خارج المزرعة في المناطق الريفية، وسيُنتشل 2.8 ملايين شخص من الفقر، وسيتمكن 16 مليون شخص إضافي من تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بأقلّ كلفة، وكل ذلك بالميزانية نفسها. وبعبارة أخرى، ستكون الكلفة باهظة في حال عدم إعادة توجيه الميزانية المخصصة لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في هذه البلدان الأفريقية الستة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على النحو الأمثل.

الجدول ألف المكاسب الاجتماعية والاقتصادية المحتملة الناتجة من إعادة تخصيص الإنفاق العام على النحو الأمثل بين تدابير الدعم والسلع الأساسية في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية (الانحرافات عن سيناريو بقاء الأمور على حالها)

	بوركينا فاسو		إثيوبيا		غانا		موزمبيق		نيجيريا		أوغندا	
	2025	2025–2030	2025	2025–2030	2025	2025–2030	2025	2025–2030	2025	2025–2030	2025	2025–2030
عدد الأشخاص الذين انتشلوا من الفقر	185 214	616 717	596 802	728 939	236 992	275 699	321 955	555 336	427 166	460 287	250 120	139 049
تهيئة فرص عمل خارج المزرعة في المناطق الريفية	54 800	182 709	46 371	66 256	133 310	181 503	90 095	150 914	183 819	213 092	81 954	57 988
تمكن أشخاص إضافيين من تحمّل كلفة نمط غذائي صحي	337 621	1 448 952	3 186 681	5 254 814	4 216 027	5 383 325	661 723	1 265 444	1 023 286	1 857 148	1 043 022	939 929
زيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والغذائي (النسبة المئوية)	2	8	2	2	6	8	9	11	1	1	3	2

ملاحظة: يبيّن العمود الثاني لكل بلد التغيير المطلق في الفترة بين عامي 2025 و2030 لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة.

المصدر: Sánchez, M.V., Cicowiez, M., Pernechele, V. & Battaglia, L (سيصدر قريبًا). *The opportunity cost of not repurposing public expenditure in food and agriculture in sub-Saharan African countries – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. وثيقة عمل اقتصادات التنمية الزراعية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

» برنامج رصد وتحليل السياسات الزراعية والغذائية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة إلى عدم إنفاق 21 في المائة من الميزانية العامة للأغذية والزراعة في 13 بلدًا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة بين عامي 2004 و2018، ما يقوّض الاستثمارات التحويلية. وبالإضافة إلى الشواغل المتعلقة بضعف الإدارة المالية العامة، لاحظت الدراسة أن الزراعة عمل موسمي، وقد تُصرف الأموال في أوقات أو على فترات غير مناسبة. وعلاوة على ذلك، تشير الدراسة إلى أنه في ما يتعلق برواتب موظفي الخدمة المدنية التي يمكن التنبؤ بها أكثر من الاستثمارات، تقلّ الحصة النسبية للإنفاق العام في قطاع الزراعة بكثير عن القطاعات الأخرى. ويساهم أيضًا الاعتماد الكبير على أموال الجهات المانحة، التي يصعب تنفيذها بشكل أكبر، في انخفاض معدلات تنفيذ الميزانيات الزراعية. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن معدلات التنفيذ يمكن أن تتفاوت بين القطاعات حتى داخل البنى التحتية. وخلصت دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن نسب التنفيذ بلغت 94 في المائة بالنسبة إلى الطرق مقابل 75 في المائة فقط بالنسبة إلى قطاع الطاقة،[55] ويمكن ملاحظة الاختلافات في معدلات التنفيذ داخل البلد الواحد على مرّ الزمن، حتى خلال الفترات القصيرة، كما يتضح من استعراضات الإنفاق العام لبعض البلدان الأفريقية.[خ]

غير أن بعض التمويل المتاح قد لا يُستخدم بأكثر الطرق فعالية من حيث الكلفة والإنصاف والاستدامة البيئية في البلدان وعبر مجموعات الدخل. وتموّل مليارات الدولارات الأمريكية بعض السياسات والإعانات الحكومية السيئة التصميم والتشويهية التي لا تستهدف المنتجين على نحو غير منصف فحسب، بل تضرّ أيضًا بجهود تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بدلًا من أن تساعد في تحقيقه، وهي مسؤولة عن بعض الكلفة المستترة التي وردت الإشارة إليها أعلاه. وفي عام 2021، أشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الدعم الإجمالي للمنتجين الزراعيين في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا سيصل - مع استمرار الاتجاهات السابقة - إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2030؛ ومن هذا المبلغ، سيقدم تريليون دولار أمريكي الدعم من خلال تدابير حدودية (تتخذ بصورة أساسية شكل تعريفات جمركية ورسوم استيراد) وسيمول مبلغ 276 مليار دولار أمريكي الإعانات المالية (للمدخلات والإنتاج).[57]

وبالإضافة إلى مليارات الدولارات الأمريكية المخصَّصة حاليًا لدعم الأغذية والزراعة، هناك أيضًا كلفة فرصة بديلة كبيرة لعدم إعادة توجيه بعض هذه الموارد لتحقيق نتائج أفضل للناس والاقتصاد والكوكب. وقد تكون كلفة هذه الفرصة البديلة مهمة بحد ذاتها لتقليص الفجوة في التمويل من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وقد تناولت طبعة عام 2022 من هذا التقرير[2] بالتحليل عدة سيناريوهات لإعادة توجيه بعض الدعم العالمي للأغذية والزراعة الذي بلغ في المتوسط نحو 630 مليار دولار أمريكي سنويًا في الفترة بين عامي 2013 و2018. وكشف التقرير عن أن إعادة توجيه بعض هذا الدعم لزيادة توافر الأغذية المغذية للمستهلكين على وجه الخصوص يمكن أن يخفض كلفة النمط الغذائي الصحي ويزيد القدرة على تحمّلها على المستوى العالمي، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل. وتبيّن السيناريوهات ما يمكن تحقيقه من مكاسب عالمية لإعادة توجيه الموارد من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، والحد من الفقر، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وخلص البنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في دراسة شملت 79 بلدًا (بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) إلى أن توفير الجزء الأكبر من التحويلات الموجهة إلى المنتجين من خلال تدابير تشير إليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنها «الأكثر تشويهًا على الأرجح»، وبلغت 456 مليار دولار أمريكي سنويًا في الفترة من 2016 إلى 2018. وبالنسبة إلى السيناريو الذي يعاد فيه توجيه جزء من الدعم المذكور لزيادة الإنفاق على الابتكارات الخضراء، تبيّن هذه الدراسة أن الدخل الحقيقي العالمي سيزداد بنسبة 1.6 في المائة بحلول عام 2040، في حين أن الفقر المدقع العالمي وكلفة النمط الغذائي الصحي والانبعاثات الإجمالية من الزراعة ستنخفض، على التوالي، بنسبة 1 في المائة و18 في المائة و40 في المائة مقارنة بتوقعات سيناريوهات بقاء الأمور على حالها.[58] ومما لا شك فيه أن إعادة توجيه بعض الدعم العالمي للأغذية والزراعة خطوة مهمة في سبيل تحسين نتائج الأمن الغذائي والتغذية، ومن شأن ذلك أن يساعد على خفض التمويل اللازم لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

ولكن، من الناحية العملية، لا تقدّم الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل، وربما أيضًا في بعض البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، دعمًا كبيرًا للأغذية والزراعة بسبب القيود المالية. ولهذا السبب، قيّمت دراسة جديدة أعدّتها منظمة الأغذية والزراعة لهذا التقرير ما يمكن أن يحدث إذا أعيد

خ انظر، على سبيل المثال، Tanzania Agriculture Public Expenditure Review 2022. 56

تخصيص الميزانية المحدودة المخصصة لقطاعي الزراعة والثروة الحيوانية على النحو الأمثل من خلال تدابير الدعم (أي الإعانات والاستثمارات والخدمات) والسلع الأساسية، من دون تغيير الميزانية الحالية، في ستة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[59] وكانت النتائج مذهلة: ستضيع فرصة زيادة الإنتاج في قطاع الأغذية والزراعة وتهيئة الآلاف من فرص العمل خارج المزرعة في المناطق الريفية والسماح بانتشال ملايين الأشخاص من الفقر وتمكينهم من تحمّل كلفة نمط غذائي صحي ما لم تحقق حكومات هذه البلدان المستوى الأمثل لطريقة تخصيص ميزانيتها في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية (الإطار 11). ويمكن لاغتنام هذه الفرصة أن يساعد هذه البلدان على تقليص احتياجاتها التمويلية لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن الوصول بالسياسات إلى المستوى الأمثل سيكون مهمًا في معظم الأحيان في البلدان المنخفضة الدخل، وكذلك في البلدان المتوسطة الدخل، هناك أدلة على أن تناقص العائدات الحدية للإنفاق العام الإضافي مع مرور الوقت يزيد من الكلفة الحدية لتحقيق الأهداف الإنمائية؛[27] ولا بدّ بالتالي من أن يكون الوصول بالإنفاق العام إلى المستوى الأمثل إجراءً متكررًا في عملية صنع السياسات. ■

كينيا

عامل في إحدى المزارع يفرغ أكياس الذرة على قطعة قماش مشمع لتجف.

© Jen Watson/ Shutterstock.com

الفصل 5

ما هو المطلوب لتحفيز التمويل القابل للتطوير من أجل سدّ الفجوة؟

الرسائل الرئيسية

- يلزم بشكل عاجل إيجاد حلول مبتكرة وأكثر شمولًا وإنصافًا لزيادة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي و/أو سوء التغذية وتعاني من قيود مهمة تحول دون الحصول على تدفقات التمويل الميسورة الكلفة. ولا تتاح خيارات تمويل كثيرة إلّا لعدد قليل (37 في المائة) من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل البالغ عددها 119 بلدًا.

- يبلغ معدل انتشار النقص التغذوي ومعدل التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة في العادة مستويات أعلى بكثير في البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل. ويبلغ معدل الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة مستويات أعلى في البلدان التي تمتلك قدرة أكبر على الوصول إلى التمويل.

- تتأثر عمومًا البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل بواحد أو أكثر من المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، لا سيما الأحوال المناخية القصوى وكذلك النزاعات، ما يتيح فرصًا للاستفادة من أنشطة التمويل المناخي والإنساني لتمويل الأمن الغذائي والتغذية. وبالنسبة إلى هذه البلدان، تمثّل المنح أو القروض الميسرة الخيار الأنسب لتوسيع نطاق التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ويمكن تعزيز تأثيرها من خلال شراكات التمويل التعاوني كجزء من استراتيجيات التمويل المختلط.

- يمكن للبلدان ذات القدرة المعتدلة على الوصول إلى التمويل أن تعتمد اعتمادًا أكبر على إيرادات الضرائب المحلية بسبب اتساع قاعدتها الضريبية وقوة مؤسساتها العامة. ويمكن لحكوماتها زيادة الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب الصحية لتشجيع استهلاك الأنماط الغذائية الصحية.

- يمكن للبلدان التي لديها قدرة عالية على الوصول إلى التمويل أن تستفيد من المجموعة المتزايدة من أدوات التمويل الواعدة، مثل أدوات التمويل الأخضر، والتمويل الاجتماعي، وتمويل الاستدامة، والسندات المرتبطة بالاستدامة، التي يمكن أن تشمل أيضًا أهداف الأمن الغذائي والتغذية.

- سيكون لجعل أدوات التمويل المبتكرة أيسر منالًا للفئات السكانية التي تواجه قيودًا في الحصول على الخدمات المالية، مثل النساء، والشعوب الأصلية، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وشركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، دور أساسي في نجاح تمويل الأمن الغذائي والتغذية.

- تتسم بنية تمويل الأمن الغذائي والتغذية الحالية بالتجزؤ الشديد. وقد ازداد عدد البلدان المانحة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية، ولكن نشأت عن ذلك تحديات في التنسيق، ليس فقط بالنسبة إلى هذه الجهات الفاعلة، بل أيضًا بالنسبة إلى البلدان المتلقية التي لا تؤخذ أولوياتها السياسية والمالية في جميع الأحيان في الاعتبار.

- تنظر الجهات الفاعلة التجارية الخاصة إلى الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية على أنه ينطوي على مخاطر، كما أن غياب البيانات والشفافية في القطاع المالي لا يسهّل تحديد «جدوى الاستثمار» لتحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

- تحتاج بنية تمويل الأمن الغذائي والتغذية إلى التحوّل من نهج العمل المنعزل إلى منظور أكثر شمولًا يمثل فيه الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى أصحاب المصلحة هدفًا سياساتيًا وحيدًا يشكل جزءًا لا يتجزأ من تدفقات التمويل والاستثمارات الأوسع نطاقًا.

- يجب مراعاة أولويات سياسات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أثناء بناء السردية الجديدة لبنية مُعزِّزة لتمويل الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي أن

تأخذ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية زمام المبادرة في توسيع نطاق التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وزيادة تحمّلها للمخاطر، وزيادة مشاركتها في أنشطة الحد من المخاطر.

- ينبغي للقطاع العام أن يسدّ الثغرات التي لا تعالجها الجهات الفاعلة ذات التوجه التجاري، وذلك بشكل أساسي من خلال الاستثمار في المنافع العامة وتعزيز القيم الاجتماعية، ما يتطلب الاعتماد على إيرادات الضرائب، والحد من الفساد والتهرب الضريبي، وزيادة الإنفاق على الأمن الغذائي والتغذية، وإعادة توجيه دعم السياسات.

- من الضروري لتعزيز التنسيق والكفاءة بين مختلف أصحاب المصلحة تحسين الشفافية، وسيتطلب ذلك مواءمة معايير جمع البيانات على المستويين الوطني والعالمي وإتاحة البيانات، وهو أمر حاسم الأهمية، بدوره، لتوجيه التمويل نحو البلدان الأكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والمسببات الكامنة وراءهما.

1.5 توسيع نطاق تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية

ما هي مستويات القدرة على الوصول إلى التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية وما الذي يحدد مستوى البلد؟

محددات الوصول إلى التمويل على المستوى الوطني

يبعث انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وشدة تأثير المسببات الكامنة وراءهما في العالم على القلق (**الفصل الثالث**). وفي الوقت نفسه، فإن استمرار اتساع الفجوة بين التمويل الحالي والتمويل اللازم لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة (**الفصل الرابع**) يجعل التحدي أكثر إلحاحًا: كيف يمكن لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بتمويل الأمن الغذائي والتغذية أن تزيد التمويل للبلدان الأكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، التي هي أيضًا في الوقت نفسه البلدان الأكثر تضررًا من المسببات الرئيسية الكامنة المتعددة؟

ويمثّل **الدخل القومي** أحد أهم المتغيّرات التي تحدد قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل. وتواجه البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بطبيعة الحال حواجز أكثر مما تواجهه البلدان المرتفعة الدخل في الحصول على تدفقات التمويل، لأن الدخل القومي مؤشر على قدرة البلد على سداد الديون. وعلى سبيل المثال، يستخدم البنك الدولي نصيب الفرد من الدخل كمؤشر رئيسي لتحديد ما إذا كانت البلدان جزءًا من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي فرع البنك الدولي الذي يوفر التمويل الميسر لأفقر البلدان[1،2] بينما تركز تدفقات التمويل التي يحشدها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على أقلّ البلدان نموًا في العالم.[3،4]

وبالإضافة إلى الدخل القومي، فإن **مستوى مديونية البلد** هو بلا شك متغيّر رئيسي من متغيرات التقييم. ومن غير المرجح أن تتلقى البلدان المثقلة بالديون مزيدًا من الموارد من مصادر خارجية، ولا تتلقى بالتأكيد موارد من أصحاب المصلحة من القطاع الخاص (النظم المصرفية وأسواق رأس المال وغيرها)، كما أنها لا تتلقى تدفقات تمويل غير ميسر من أصحاب المصلحة الآخرين مثل مؤسسات التمويل الإنمائي أو المؤسسات المالية الدولية.[ض] وعلى سبيل المثال، يقيّم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قدرة البلدان على تحمّل الديون من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص التمويل الميسر للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في شكل منح أو قروض.[5]

وتحدّ مستويات الديون التي لا يمكن تحمّلها، ولا سيما عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، من الاستثمارات العامة التي تشتدّ حاجة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل إليها في قطاعات التنمية الأساسية؛ وتنشأ أيضًا عن هذه القيود حالة من عدم اليقين يمكن أن تقوّض النمو الاقتصادي.[6] وتثقل مستويات خدمة الديون كاهل البلدان المدينة بشكل متزايد ويمكن أن تقيّد خيارات الإنفاق العام. فعلى سبيل المثال، تزداد خدمة الدين الخارجي لأفريقيا، وتشير التوقعات إلى أنها يمكن أن تصل إلى ذروة تبلغ 74 مليار دولار أمريكي في عام 2024.[7] وفي حين أن البلدان المعرّضة لخطر المديونية الحرجة لا تواجه جميعها بالضرورة انتشارًا كبيرًا للنقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي والأعباء المتعددة الناجمة عن سوء التغذية، فإن الحالة قد تزداد سوءًا عند مواجهة هذه المسائل في آن واحد: ففي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي تخلّف بلد ما عن سداد ديونه إلى انكماش اقتصادي وارتفاع في أسعار الأغذية، وهو ما يمكن

ذ يرجى ملاحظة أن معايير تحديد أقلّ البلدان نموًا لا تأخذ في الاعتبار الدخل القومي فحسب، بل أيضًا مجموعات متغيرات أخرى في فئتين: الأصول البشرية والضعف الاقتصادي والبيئي. ولذلك، تختلف تركيبة أقلّ البلدان نموًا عن البلدان المنخفضة الدخل في التصنيف الذي وضعه البنك الدولي.3

ض يرجى أن يؤخذ في الاعتبار أن مؤسسات التمويل الإنمائي يمكن أن تكون ثنائية، تعمل على تنفيذ سياسة التنمية والتعاون الخارجي لحكومات بلدانها، أو يمكن أن تكون متعددة الأطراف، تعمل كأذرع قطاع خاص للمؤسسات المالية الدولية التي يشارك أكثر من بلد في إنشائها.

الشكل 30 ملخص منهجية تقييم قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل

ملاحظات: انظر المواد التكميلية للفصل الخامس للاطلاع على تفاصيل معايير تقييم قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل.

* الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمّل الدين وإطار القدرة على تحمّل الديون والمخاطر السيادية للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق مؤشران مركبان يأخذان في الاعتبار عدة متغيّرات ذات صلة بتقييم قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل، بما في ذلك تقييمات الحوكمة والشفافية.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

https://doi.org/10.4060/cd1211en-tab01

بالتأكيد أن يزيد من احتمالات المعاناة من انعدام الأمن الغذائي و/أو الإصابة بسوء التغذية.[8]

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر **جودة الحوكمة** على قدرة البلد على الوصول إلى التمويل. وحتى في سياقات ارتفاع مستوى المديونية و/أو انخفاض مستوى الدخل، يمكن أن تؤثر قدرة وفعالية المؤسسات الوطنية وسيادة القانون والمساءلة والشفافية وجودة اللوائح على نتائج قرارات التمويل. والواقع أن المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تأخذ بالفعل في الاعتبار جودة الحوكمة في تقييماتها للبلدان.أأ وتمثّل الحوكمة أيضًا عاملًا رئيسيًا في معالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ويمكنها تسريع بناء القدرة على الصمود في وجه هذه المسببات الكامنة من خلال تنفيذ سياسات واستثمارات وتشريعات سليمة؛[10] وهي شرط أساسي معترف به على نطاق واسع لتوسيع نطاق تدفقات التمويل المختلفة مثل الإيرادات المحلية[11] أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة،[12] بل وتعد عاملًا مهمًا للوصول بإمدادات الأغذية الوطنية إلى المستوى الكافي.[13] ولذلك، من الضروري تعزيز الحوكمة والمؤسسات الوطنية - ليس فقط لزيادة قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل، بل أيضًا لتمكينها من استخدام الموارد المالية بفعالية لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله.

وأخيرًا، تزداد أهمية مستوى **الرقمنة** في تحسين الوصول إلى التمويل،[14] وأظهرت الدراسات أن استثمارات البلدان في الرقمنة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وفرص العمل وجودة الحوكمة.[15] وتدعم الرقمنة أيضًا تعزيز مستويات تتبّع تدفقات التمويل، ما قد يؤدي إلى مستويات أعلى من الشفافية وزيادة الثقة بين أصحاب المصلحة الماليين، وبالتالي تحسين قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل. ويمكن لمستويات الرقمنة المرتفعة أن تسهّل على

أأ على سبيل المثال، يُعد تقييم السياسات والمؤسسات القطرية9 الذي يجريه البنك الدولي أداة تشخيصية تُستخدم لتقييم جودة السياسات والمؤسسات الوطنية؛ وهو متغير رئيسي لتخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ويُستخدم أيضًا كجزء من مؤشر إطار القدرة على تحمّل الديون للبلدان المنخفضة الدخل.5

أصحاب المصلحة الماليين اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار، ولا سيما في الحالات التي لا تزال تحتاج فيها المحددات الأخرى لقدرة البلدان على الوصول إلى التمويل إلى تحسين.

ويرد في الشكل 30 عرض لاستخدام هذه المتغيّرات في إنشاء ثلاث مجموعات لتقييم قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل. وحُددت ثلاثة مؤشرات للمتغيّرات الأربعة التي نوقشت أعلاه: (1) مجموعات البنك الدولي للبلدان والإقراض؛ (2) وإطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمّل الدين؛ (3) وإطار القدرة على تحمّل الديون والمخاطر السيادية للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق. وفي ما يتعلق بالبلدان التي لا تقيّم من خلال الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمّل الدين أو إطار القدرة على تحمّل الديون والمخاطر السيادية للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق بالإضافة إلى مجموعات البنك الدولي للبلدان والإقراض، تستخدم الديون القصيرة الأجل كنسبة مئوية من الاحتياطيات الإجمالية لتقييم مستوى الدين؛ وتستخدم خمسة من ستة من مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية[أب] لتقييم جودة الحوكمة؛ ويستخدم مؤشر البنك الدولي للتبني الرقمي لتقييم مستوى الرقمنة.[أج]

هل لدى البلدان التي تعاني من مستويات عالية من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وتقزّم الأطفال والوزن الزائد في مرحلة الطفولة، بما في ذلك البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية الكامنة وراء ذلك، القدرة على الوصول إلى التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية؟

ترد في الجدول 18 نتائج تطبيق المنهجية الموضحة في الشكل 30، بالاقتران مع بيانات مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية والبلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[أد]

ويبيّن الجدول 18 الحاجة الملحة لإيجاد حلول مبتكرة لتوسيع نطاق التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فثلاثة وستون في المائة من هذه البلدان لديها قدرة محدودة أو متوسطة على الوصول إلى التمويل، أه في حين أن أقلية منها (37 في المائة) لديها قدرة عالية. ويبلغ متوسط معدل انتشار النقص التغذوي مستويات أعلى بكثير في البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل (23.1 في المائة) مقارنة بالبلدان ذات القدرة المتوسطة والعالية على الوصول إلى التمويل (10.4 في المائة و6.9 في المائة على التوالي). ويلاحظ اتجاه مماثل لانتشار التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة، على الرغم من أن متوسط انتشار التقزّم في البلدان ذات القدرة المحدودة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل (23.9 في المائة و20.9 في المائة على التوالي) أقرب بكثير من متوسط معدل انتشار التقزّم في البلدان ذات القدرة المحدودة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل (23.9 و20.9 على التوالي). وتتماشى هذه النتائج مع الاستنتاجات التي خلص إليها **الفصل الرابع**، والتي تؤكد وجود ارتباط عكسي بين الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة ومعدل انتشار النقص التغذوي والتقزّم. وكما يناقش في القسم التالي، فإن البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل لديها إمكانات أقلّ لزيادة الإنفاق العام، وبالتالي، فإن مستويات الإنفاق الحالي لديها ربما تكون منخفضة. وبالمثل، يتبع متوسط الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة النمط نفسه الذي توصلت إليه الاستنتاجات الواردة في **الفصل الرابع**: كلما زادت القدرة على الوصول إلى التمويل (أو الإنفاق المحلي العام على الزراعة)، ارتفعت مستويات الوزن الزائد لدى الأطفال.

ومن ناحية أخرى، تتأثر نسبة 74 في المائة من جميع البلدان المشمولة بالتحليل بمسبب رئيسي واحد أو بعدة مسببات رئيسية، وتوجد لدى نسبة 66 في المائة من هذه البلدان قدرة محدودة أو متوسطة على الوصول إلى التمويل (معظمها محدودة القدرة، 42 في المائة). ومن بين البلدان المتأثرة بالمسببات الكامنة تُشكل الأحوال المناخية القصوى المسبب الرئيسي الأكثر انتشارًا على جميع المستويات - قدرة محدودة (75 في المائة، منفردة أو بالاقتران مع مسببات أخرى)، ومتوسطة (76 في المائة) أو عالية (80 في المائة) من القدرة على الوصول إلى التمويل - وهو أمر متوقع بالنظر إلى أن الأحوال المناخية القصوى هي المسبب الأكثر شيوعًا، على النحو الذي تناوله التحليل الوارد في **الفصل الثالث**. وفي ما يتعلق بالبلدان ذات القدرة المعتدلة أو العالية، لا يوجد فرق بين النزاع والتباطؤ الاقتصادي: 28 في المائة من البلدان ذات القدرة المعتدلة على الوصول إلى التمويل تتأثر بالنزاع أو بالتباطؤ الاقتصادي، منفردين أو مجتمعين، وبالنسبة إلى البلدان ذات القدرة العالية، تزداد هذه النسبة لتصل إلى 36 في المائة. غير أنه بالنسبة إلى البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل، فإن عدد البلدان المتأثرة بالنزاع (48 في المائة) يفوق

أب القدرة على التعبير عن الذات والمساءلة والأداء الحكومي والجودة التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

أج انظر المواد التكميلية للفصل الخامس لمزيد من التفاصيل.

أد انظر المواد التكميلية للفصل الخامس لمزيد من التفاصيل.

أه يُرجى ملاحظة أن هذا التقييم إرشادي فقط لأغراض التحليل وينبغي ألّا ينظر إليه باعتباره أداة تقييم للأغراض المالية.

الجدول 18 مدى قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على الوصول إلى التمويل، مع مراعاة مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية ودوافعها الرئيسية

قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل	عدد البلدان المتأثرة بالدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية									مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية		
	المجموع	الظواهر المناخية القصوى	حالات الانكماش الاقتصادي	الصراعات	الظواهر المناخية القصوى - حالات الانكماش الاقتصادي	الصراعات - حالات الانكماش الاقتصادي	الصراعات - الظواهر المناخية القصوى	الظواهر المناخية القصوى - حالات الانكماش الاقتصادي - الصراعات	البلدان غير المتأثرة بالدوافع الرئيسية	نسبة انتشار النقص التغذوي من إجمالي عدد السكان	انتشار التقزّم لدى الأطفال (< 5 سنوات)	انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (< 5 سنوات)
	2013–2022									2023	2022	2022
	(عدد البلدان)									(النسبة المئوية للمعدل الوسطي)		
قدرة محدودة: مخاطر مالية عالية	44	12	4	3	3	2	9	4	7	23.1	23.9	4.9
قدرة متوسطة: مخاطر مالية متوسطة	31	9	3	2	3	0	4	0	10	10.4	20.9	6.4
قدرة عالية: مخاطر مالية منخفضة	44	11	3	2	5	1	6	2	14	6.9	13.3	7.7
المجموع	**119**	**32**	**10**	**7**	**11**	**3**	**19**	**6**	**31**	–	–	–

ملاحظات: المعدلات الوسطية لانتشار النقص التغذوي والتقزم والوزن الزائد لدى الأطفال غير مرجحة. انظر الملاحق التكميلية للفصل 3 للاطلاع على قائمة بالبلدان التي جرى تحليلها والمنهجية المتبعة في تحديد البلدان المتأثرة بالدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. انظر الملاحق التكميلية للفصل 5 للاطلاع على تفاصيل المعايير المستخدمة في تقييم قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

https://doi.org/10.4060/cd1211en-tab01

عدد البلدان المتأثرة بالتباطؤ الاقتصادي (35 في المائة). وفي الواقع، كما هو ملاحظ في الجدول 18، عبر جميع فئات القدرة على الوصول إلى التمويل، وبالنسبة إلى جميع مجموعات المسببات، يؤثر النزاع على البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل أكثر من البلدان التي لديها خيارات تمويل معتدلة أو عالية.

ويُبرر ارتفاع نسبة البلدان المتأثرة بما لا يقلّ عن مسبب رئيسي واحد تعميم أهداف الأمن الغذائي والتغذية في تمويل القطاعات الأخرى التي لا تشمل فيها الأولويات دائمًا تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن الظروف المناخية القصوى هي المسبب الأكثر انتشارًا في جميع مجموعات البلدان، فإن فرصة إيجاد أوجه تآزر بين أهداف الأمن الغذائي والتغذية والمناخ ستكون ضرورية لتوسيع نطاق الموارد الكافية لسد الفجوة في التمويل. ومن ناحية أخرى تتطلب أهمية النزاع كمسبب في البلدان التي تعاني من قدرة محدودة على الوصول إلى التمويل تعزيز العلاقة الترابطية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وكذلك سد الأفق القصير الأجل للعمليات الإنسانية باستخدام المنظور القصير الأجل المطلوب للاستثمارات الموجهة نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والتقزّم في البلدان ذات القدرة المحدودة أو المتوسطة على الوصول إلى التمويل الحاجة الملحة إلى زيادة تدفقات التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويفتح ذلك، إلى جانب ارتفاع معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال في البلدان ذات القدرة العالية على الوصول إلى التمويل، نافذة أدوات التمويل المبتكرة التي قد تُراعي الأهداف المتصلة بالمقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة في تصميمها وتنفيذها.

الشكل 31 تدرّج المخاطر بالنسبة إلى أصحاب المصلحة الماليين

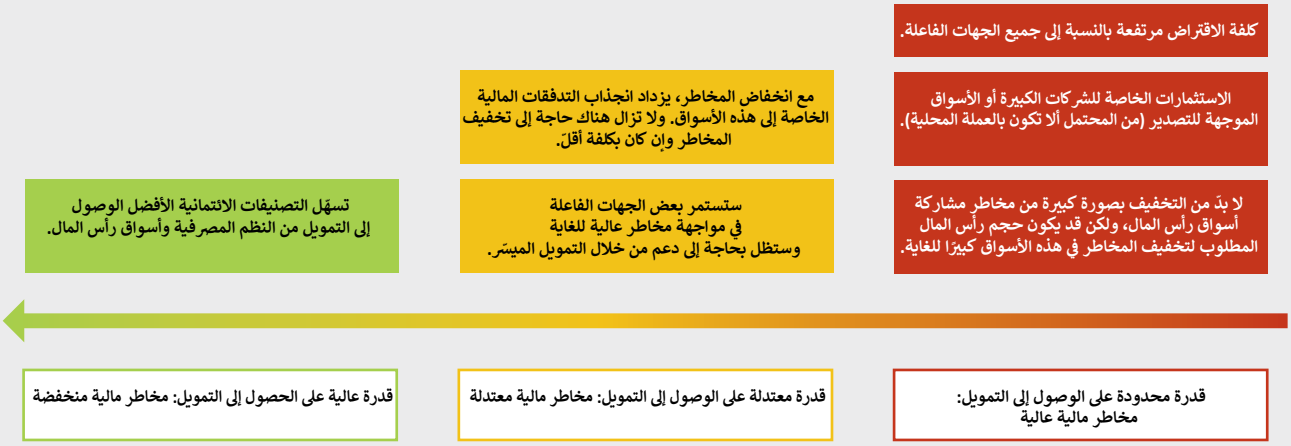

المصدر: Zoubek, S., Lateef, A., Carrasco Azzini, G. & Holleman, C (سيصدر قريبًا). Reorientation, innovation and the global architecture for financing for food security and nutrition – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024. وثيقة عمل اقتصادات التنمية الزراعية لمنظمة الأغذية والزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

غير أن الظروف التي تحد من إمكانية الوصول إلى التمويل في معظم هذه البلدان تحد من فرصة إيجاد هذا التآزر واغتنام هذه الفرص. وكما جاء أعلاه، تواجه معظم البلدان المشمولة بالتحليل تحديًا مزدوجًا يتمثل في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فضلًا عن بناء القدرة على الصمود في وجه المسببات الرئيسية الثلاثة، في ظروف مالية غير مؤاتية، بسبب قدرتها المحدودة أو المعتدلة على الوصول إلى التمويل. فكيف تؤثر هذه الظروف على تصور المخاطر لدى أصحاب المصلحة الماليين، وما هي البدائل المتاحة لهذه البلدان لزيادة خيارات التمويل بفعالية من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة؟

ما هي أدوات التمويل المتاحة والأقلّ كلفة، تبعًا لقدرة البلد على الوصول إلى التمويل، من أجل سد الفجوة في التمويل لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة؟

من الضروري توسيع نطاق تدفقات التمويل الموجهة إلى البلدان التي تعاني من أعلى مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية و/أو البلدان الأكثر تضررًا من المسببات الرئيسية. وعلى سبيل المثال، فإن آسيا وأفريقيا، في ضوء المساعدة الإنمائية الرسمية فقط، تلقتا معظم المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة في السنوات الأخيرة،[أو] وهو أمر متوقع لأن معظم الجياع ومن يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في هذه الأقاليم. وفي ما يتعلق باحتياجات الميزانية من الجهات المانحة الخارجية، توجد جميع البلدان ذات الأولوية العالية (أي البلدان التي تعتمد أكثر من 50 في المائة من ميزانياتها على الجهات المانحة) في أفريقيا.17 وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون زيادة التمويل متسقة مع خارطة الطريق العالمية لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من دون تجاوز عتبة 1.5 درجات مئوية،18 لضمان حصول الجميع على أغذية كافية ومغذية اليوم وغدًا.[أز]

ولكن البلدان الأكثر احتياجًا، من حيث مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وكذلك من حيث كيفية تأثرها بالمسببات الرئيسية، تواجه في معظم الحالات قيودًا هيكلية تحول دون زيادة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، كما هو مبيّن في الجدول 18. وحتى إذا كانت جميع البلدان، من الناحية الرسمية، تستطيع الوصول

أو من عام 2003 إلى عام 2018.[16]

أز أشار آخر تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ[19] إلى أن درجة الحرارة السطحية العالمية في الفترة من 2011 إلى 2020 بلغت بالفعل 1.1 درجة مئوية فوق درجة الحرارة السطحية العالمية في الفترة من 1850 إلى 1900، في حين أكدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن درجة الحرارة العالمية السنوية في عام 2023 كانت أعلى بمقدار 1.45 ± 0.12 درجة مئوية من تلك التي كانت في الفترة من 1850 إلى 1900.[20]

الشكل 32 ما هي الأدوات والآليات المالية الأكثر ملاءمة في السياق القطري؟

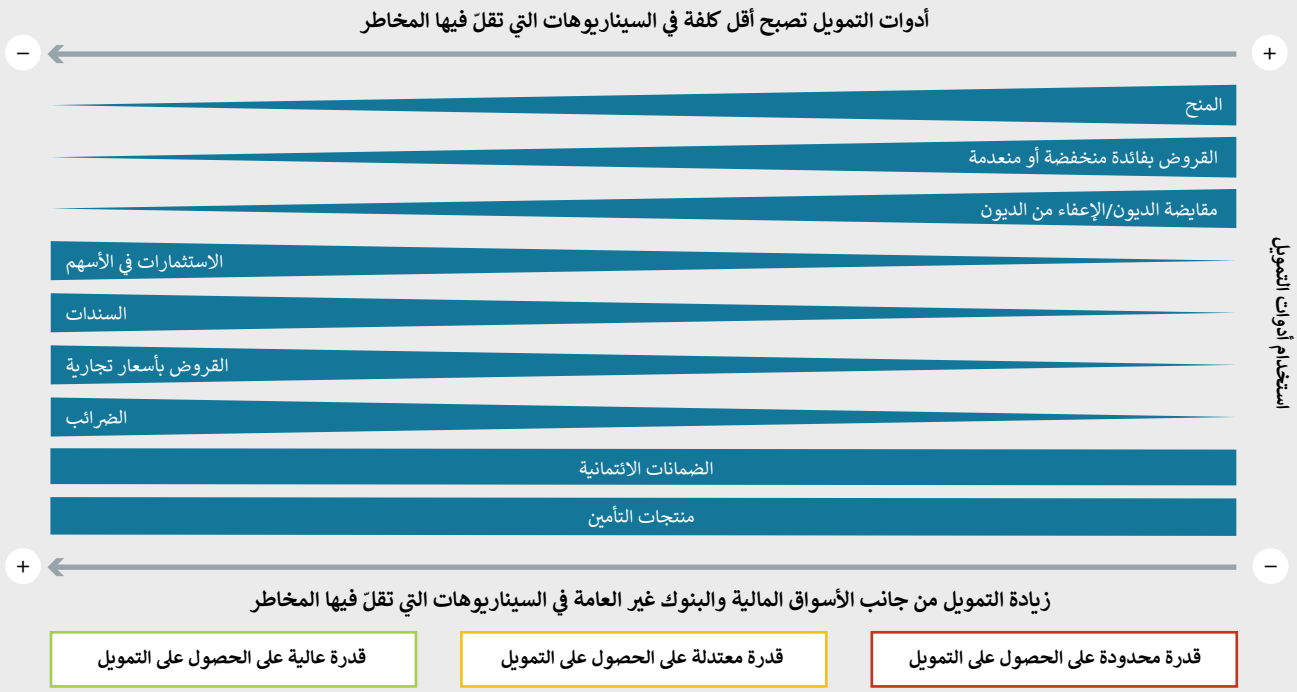

المصدر: Zoubek, S., Lateef, A., Carrasco Azzini, G. & Holleman, C. (forthcoming). *Reorientation, innovation and the global architecture for financing for food security and nutrition – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper. Rome, FAO. وثيقة عمل اقتصادات التنمية الزراعية لمنظمة الأغذية والزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

إلى معظم الخيارات الحالية للتمويل، فإن قدرتها على الوصول إلى التمويل تحرّكها مستويات المخاطر المالية المتصورة والكلفة المرتبطة بها (انظر الشكل 31). ويؤدي الابتعاد الواضح لجميع أصحاب المصلحة الماليين عن المخاطرة، ولا سيما في حالة الجهات الخاصة ذات التوجه التجاري، إلى عدم إمكانية مشاركتهم عمليًا في الاستثمار في البلدان الأكثر عرضة للمخاطر المالية.

وعندما ينخفض مستوى الثقة في قدرة البلدان على سداد القروض (وبالتالي ارتفاع المخاطر المالية)، تنخفض القدرة على تحمّل كلفة تدفقات التمويل.وو ولذلك، فإن البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل قد تعتمد فقط على المِنح أو القروض المنخفضة الفائدة أو من دون فائدة من خلال التدفقات الإنمائية الدولية (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية)، نظرًا لأن أدوات التمويل الأخرى قد لا تكون متاحة - أو بعبارة أدق، قد لا يكون أصحاب المصلحة الماليون مهتمين بسبب ارتفاع المخاطر المالية للبلد (انظر الشكل 31 والشكل 32). ومن غير المرجح أن تُشارك الجهات الفاعلة الخاصة ذات التوجه التجاري في الاستثمار في هذه البلدان لأن مخاطرها مرتفعة، ما يؤثر، على سبيل المثال، على كلفة الاقتراض. ولا توجه تدفقات التمويل على الأرجح إلّا إلى الشركات الكبيرة و/أو الجهات الفاعلة الموجهة نحو التصدير، وحتى في هذه الحالات، قد تعتبر هذه الكيانات استثمارات محفوفة بمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوعاء الضريبي المنخفض في العديد من هذه البلدان - بسبب جملة أمور تشمل عوامل هيكلية إلى جانب وجود بيئة غير رسمية في الغالب لا تُساعد على

وو بينما ينصبّ التركيز هنا على المستوى السيادي، ينطبق ذلك أيضًا على الشركات والجهات الفاعلة التجارية والخاصة الأخرى داخل البلدان.

تحصيل الضرائب، وضعف الحوكمة، تجعل من الصعب الاستثمار العام باستخدام الموارد المحلية.[11]

ويمكن أن يؤدي اعتماد البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل اعتمادًا كبيرًا على التمويل الميسّر إلى النظر في بعض المفاضلات المحتملة. وعلى سبيل المثال، تناول بعض العلماء إمكانية أن يؤدي توسيع نطاق التمويل الميسّر (مثل المِنح والقروض المقدمة من دون فوائد) إلى «المرض الهولندي»،[أط] ما يؤكد الحاجة إلى إيجاد قدرات في الحكومات الوطنية لاستيعاب هذه الموارد وإنفاقها، ولا سيما إنفاقها على الاستثمارات العامة والسلع الرأسمالية.[22] وبالمثل، فإن توجه التمويل الميسّر في حد ذاته مهم لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ولوحظ في عينة من 95 بلدًا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن زيادة بنسبة 10 في المائة في بعض فئات المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية أي يمكن أن تحد من الجوع بنسبة 1.1 في المائة، في المتوسط بعد عامين من صرف تدفقات التمويل.[23]

ويمكن أن يؤثر الاعتماد الكبير على التمويل الميسّر أيضًا على اتجاهات مصادر التمويل الأخرى. فعلى سبيل المثال، تبيّن من إحدى الدراسات وجود علاقة عكسية بين مِنح المساعدة الإنمائية الرسمية وإيرادات الضرائب، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل.[24] وكشفت دراسة أخرى[25] عن أن بعض المِنح المقدمة من خلال التدفقات الإنمائية الدولية تشمل شروطًا، مثل زيادة إيرادات الضرائب بمرور الوقت وخفض الديون الخارجية من خلال الاقتراض. ولكن، كما جاء أعلاه، فإن البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل في معظم الحالات لا تستطيع زيادة إيرادات الضرائب. ولذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض الاقتراض في بلد ما وعدم القدرة على زيادة إيرادات الضرائب إلى انخفاض الموارد المتاحة، ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنفاق عن المتوقع في القطاع الذي توجه إليه المِنحة.

وترتفع مستويات الديون السيادية في البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل، ويتعيّن عليها إنفاق مبالغ كبيرة من إيراداتها العامة على خدمة الديون. وبالنسبة إلى هذه البلدان، يمكن لعمليات مبادلة الديون وتدابير تخفيف أعباء الديون أن تسمح بإعادة تخصيص الموارد للأمن الغذائي والتغذية.[أك]

والخلاصة أن دور الجهات المانحة والمؤسسات الإنمائية الأخرى في تقديم التدفقات الإنمائية الدولية ضروري لسد الفجوة في التمويل من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وأما في البلدان ذات القدرة المعتدلة على الوصول إلى التمويل فإن استخدام التمويل الميسّر والأدوات الموجهة نحو التجارة باتباع نهج التمويل المختلط[أل] سيظل ضروريًا للتخفيف من مخاطر الاستثمارات وتوفير الحوافز المناسبة التي تُشجع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص على المشاركة في هذه الأسواق. غير أنه من المتوقع، في الوقت الذي تتجه فيه الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص نحو مستويات أدنى من المخاطر، أن تتمكن تدريجيًا من زيادة مشاركتها، ما يتيح مزيدًا من تدفقات التمويل (أي الأقل كلفة).

ومن المجدي أكثر في البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل حشد إيرادات الضرائب المحلية (انظر الشكل 32). ويمكن لتعميق الوعاء الضريبي أن يقلل من اعتماد بعض البلدان على التمويل الميسّر (أو القروض التجارية والديون)، ويمكن في عدة بلدان زيادة إيرادات الضرائب عن مستوياتها الحالية.[26] ولكن، كما ذُكر من قبل، فإن الزيادة المحتملة في إيرادات الضرائب تتأثر بشدة بمستويات الدخل (كلما ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ازدادت الإمكانات الضريبية)، فضلًا عن عوامل أخرى، مثل تركيبة الاقتصادات الوطنية وإضفاء الطابع الرسمي عليها، والآليات المؤسسية، وآليات الحوكمة.[أم] وتناول بعض العلماء «الجهد الضريبي» الذي تبذله البلدان (نسبة التحصيل الفعلي للضرائب إلى الإمكانات الضريبية) لتحليل ما إذا كان هناك مجال لتحسين حشد الموارد المحلية. وفي حين تتفاوت الأرقام، هناك اتفاق على إمكانية زيادة الإيرادات على المستوى العالمي، وهذه الإمكانية أكبر في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل.[26،28]

أط يُشير مصطلح «المرض الهولندي» إلى اكتشاف ترسبات كبيرة من الغاز الطبيعي في المياه البحرية الإقليمية لمملكة هولندا، ما أدى إلى ارتفاع سريع في الإيرادات وترتبت عن ذلك زيادة في قيمة العملة الوطنية؛ ونتيجة لذلك، أصبحت صادرات القطاعات الأخرى أكثر كلفة (وانخفضت كلفة الواردات للقطاعات نفسها)، ما قلل من قدرتها التنافسية. وترتبط هذه الظاهرة في كثير من الأحيان باكتشاف الموارد الطبيعية، ولكن يمكن أن تحدث في حالة أي تدفق مفاجئ للعملات الأجنبية.21

أي تطلق عليها الوثيقة اسم «المساعدة الإنمائية الرسمية المراعية للتغذية» وتشمل الفئات التالية المأخوذة من قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: برامج المعونة الغذائية/الأمن الغذائي (رمزها في نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة 52010)، والمساعدة الغذائية في حالات الطوارئ (72040)، ورعاية الصحة الإنجابية (13020)، والرعاية الصحية الأساسية (12220)، والمساعدة والخدمات الغوثية المادية (72010)، ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيًا بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (13040)، والتنمية والإدارة الحضرية (4303030)، والتنمية الزراعية (31120)، والبحوث الزراعية (31182).23

أك تُناقش مبادلات الديون بمزيد من التفصيل في القسم 5-2.

أل يُحلل التمويل المختلط بمزيد من التعمق في القسم 5-2.

أم في ما يتعلق بأهمية المؤسسات والحوكمة في زيادة إيرادات الضرائب، يمثّل الفساد أحد المحددات المهمة لإيرادات الضرائب. وتبيّن أن الفساد يؤثر تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على تحصيل الضرائب، وأن وجود إدارة ضريبية محسّنة وشفافة وخاضعة للمساءلة يُساهم بدور حاسم الأهمية في تحسين إيرادات الضرائب.

ومع انخفاض المخاطر المالية، يزداد توافر تدفقات التمويل للبلدان. وستستفيد البلدان ذات القدرة العالية على الوصول إلى التمويل من الاستثمارات في الأسهم، والقروض المقدمة بأسعار الفوائد التجارية، والسندات من تدفقات التمويل الخاص، مثل استثمارات الشركات والنُظم المصرفية وأسواق رأس المال، مع وجود عدد أقل من أنشطة التخفيف من المخاطر المطلوبة من الجهات المانحة أو القطاع العام (الشكل 31 والشكل 32). ولكن، وكما جاء في التحليل المفصّل في القسم 5-2، فإن الحصول على الضمانات والتأمين، حتى في هذه البلدان، لا يزال ضروريًا للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتدفقات التمويل الخاص. وفي حين أن طريقة تقديم الضمانات أو التأمين تختلف باختلاف قدرة البلد على الوصول إلى التمويل، فإن هذه الأدوات ضرورية لتوسيع نطاق التمويل في الفئات الثلاث من البلدان. ولذلك، يوصى بهذه الأدوات لجميع مجموعات البلدان المبيّنة في الشكل 32.

ومن الضروري لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة توسيع نطاق التمويل الخاص نظرًا لدوره المعروف في التنمية الاقتصادية الشاملة، ولسبب بسيط هو أن التمويل من تدفقات التمويل الأخرى، مثل التدفقات الإنمائية الدولية أو الميزانيات العامة لا يكفي لسد الفجوة في التمويل اللازم للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وعلى سبيل المثال، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولكن آثاره قد تختلف باختلاف مستوى دخل البلد والقطاع الذي يوجه إليه الاستثمار الأجنبي المباشر. مثلًا، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي الزراعة والصناعة تأثيرًا كبيرًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التحويلية والخدمات) لا يحقق سوى آثار ضئيلة. ومن ناحية أخرى، تؤثر جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا إيجابيًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المرتفعة الدخل.29 وتبيّن أيضًا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الزراعة يزيد الإنتاج الزراعي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأن آثاره تكون أعلى عندما تقترن بالمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة.30 ولكن، وكما هو موضح، فإن قدرة معظم البلدان المنخفضة الدخل على الوصول إلى التمويل محدودة، ما يجعل تدفقات التمويل الخاص باهظة الكلفة وقلما تكون متاحة. فكيف يمكن للبلدان أن تُقلل من مخاطرها المالية لاجتذاب مصادر تمويل أخرى؟

ويُقدم الشكل 32 توصيات بشأن أدوات التمويل بحسب قدرة البلد على الحصول إلى تدفقات التمويل، على النحو المبيّن في الجدول 18. وتنطوي تدفقات التمويل الخاص (مثل الاستثمارات في الأسهم والسندات والقروض بأسعار الفائدة التجارية)، وكذلك التمويل المحلي العام (مثل الضرائب)، على كلفة أكبر، مع انخفاض المخاطر المالية للبلدان، ما يجعلها خيارات أنسب؛ ومن ناحية أخرى، فإن التدفقات الإنمائية الدولية والتمويل الميسّر (مثل المِنح، والقروض ذات الفائدة المنخفضة، ومبادلة الديون) هي أفضل بديل في السياقات التي تنطوي على مخاطر مالية عالية، لأن الخيارات الأخرى قد تنطوي على كلفة باهظة. وفي حين يقترح الشكل 32 أمثلة لأدوات التمويل التي يمكن أن تناسب كل فئة ويمكن استخدامها لزيادة قدرة البلد على الوصول إلى التمويل (كما هو موضح بالتفصيل في التحليل الوارد في **القسم 5-2**)، فإن الطريقة الأكثر فعالية لزيادة الخيارات المالية أمام البلد هي بلا شك معالجة محددات قدرته على الوصول إلى التمويل. ويمكن أن يؤدي التصدي لهذه التحديات الإنمائية إلى حلول تعود بالنفع على الجميع؛ وعلى سبيل المثال، تُساهم السياسات الاقتصادية والنقدية السليمة التي تكافئ الوفورات وتُعمّق أسواق رأس المال بدور ضروري في تهيئة بيئة أفضل للاستثمارات الخاصة. ولا يؤدي تحسين النُظم الضريبية إلى زيادة تدفقات التمويل اللازمة لسد الفجوة في التمويل فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضًا، من خلال الإنفاق العام، إلى تحقيق مكاسب في النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة. ويمكن لتبنّي التكنولوجيا الرقمية على المستوى الاستراتيجي أن يُيسّر تحصيل الضرائب ويُعزز الشفافية، وهو من الأمور الأساسية لبناء الثقة في الإدارات العامة الوطنية.[31] ويُشكل خفض مستويات الديون السيادية وزيادة إمكانية التحكم فيها شرطًا أساسيًا لحشد التمويل المطلوب لتنفيذ الإجراءات العاجلة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، فضلًا عن سياسات بناء القدرة على الصمود في وجه المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[8] ولذلك، من الضروري تحسين إدارة الاقتصاد الكلي من أجل نمو الدخل، والحد من المخاطر السيادية للبلدان ولديونها، وتعزيز المؤسسات الوطنية والحوكمة، ليس فقط من منظور مالي، بل وكذلك من المنظور الإنمائي الشامل للبلدان الأكثر تضررًا من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ■

2.5 نُهج وأدوات تمويل مبتكرة لسد الفجوة في التمويل من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة

سيكون الأخذ بأدوات تمويل مبتكرة ضروريًا لزيادة تدفقات التمويل للأمن الغذائي والتغذية من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وبطبيعة الحال، وكما ذُكر من قبل، من المهم أن تنظر البلدان أيضًا في إعادة توجيه إنفاقها العام الحالي لجعله أكثر فعالية من حيث الكلفة (**الفصل الرابع**) وكذلك تنفيذ إصلاحات لتعزيز أداء الاقتصاد الكلي وجودة الحوكمة. وعلى أي حال، وبالنظر إلى أن القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لا يتطلب إجراءات استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل فحسب، بل وكذلك استجابات فورية، يُركز هذا القسم على أدوات التمويل المتاحة حاليًا للبلدان. وفي حين أن الجزء الأول من هذا القسم يتناول بالتحليل المفصّل أهم الأدوات الواعدة في ضوء قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل (انظر الشكل 31)، يتناول الجزء الثاني الطريقة التي يمكن بها تعزيز الشمول المالي داخل البلدان، مع التركيز على الشرائح السكانية التي تواجه مزيدًا من القيود في الحصول على الخدمات المالية. وينبغي أن توفّر هذه الأدوات التمويلية، من منظور الأمن الغذائي والتغذية، الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والاستثمارات الموصى بها في المسارات التحويلية الستة الواردة في **الفصل الثالث**. وترتبط الأمثلة على الاستثمارات الممولة من خلال هذه الأدوات التمويلية الواردة في هذا القسم، بعناصر تعريف تمويل الأمن الغذائي والتغذية، عند الاقتضاء.

أدوات لتوسيع نطاق التمويل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية

يرد أدناه وصف لأدوات التمويل المتاحة لزيادة تدفقات تمويل الأمن الغذائي والتغذية تبعًا لفئات قدرات البلدان على الوصول إلى التمويل الواردة في **القسم 5-1**. ويغطي هذا القسم الأدوات المستخدمة بشكل أساسي لحشد تدفقات التمويل على المستوى السيادي (أي حكومات البلدان)، وكذلك الأدوات الخاصة بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص داخل البلدان، من الشركات إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، نظرًا لأنها جميعًا تتسم بأهمية حاسمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن بين هذه الأدوات، ينصبّ التركيز على أدوات التمويل التي تُبشر بنُهج مبتكرة لسد فجوة تمويل الأمن الغذائي والتغذية. ولكن، ما هي الحاجة إلى الابتكار وكيف يمكن أن يسد الفجوة التي لا تستطيع الآليات التقليدية سدها؟

وتُشكل الابتكارات، ولا سيما الابتكارات التي تؤدي إلى إيجاد أسواق جديدة،[32] أساسًا اقتصاديًا قويًا لأنها تُتيح للسكان على نطاق واسع إمكانية الحصول على منتج أو خدمة لم تكن في السابق ميسورة الكلفة أو غير قابلة للتحقيق أو غير موجودة. وفي حالة التمويل، يُساهم الابتكار في حشد الموارد والاستفادة منها وإعادة توجيهها لزيادة فعالية تدفقات التمويل وكفاءتها، وتوجيهها نحو أغراض محددة،[33] مثل الأمن الغذائي والتغذية التي لولا ذلك لما وجّهت أو وصلت إليها. ولكن، وعلى الرغم من أن جميع الأدوات والآليات ليست بعيدة المنال عن البلدان - تبعًا للملامح العامة للمخاطر وبالتالي كلفة رأس المال - فإن خيارات التمويل المثلى لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية ليست متاحة بسهولة للبلدان ذات المستويات العالية من المخاطر المالية.

وأصبح مصطلح «التمويل المبتكر» مستخدمًا على نطاق أوسع خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في ظل ما كان يسود من قلق بشأن الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الصعب الاتفاق على تعريف عالمي، بالنظر إلى اختلاف المعتقدات بشأن ما يُشكل «ابتكارًا». وفي ما يتعلق بهذا التقرير، يمثّل التمويل المبتكر للأمن الغذائي والتغذية أداة تفي بواحد على الأقل من الشروط التالية:[34]

1. استُحدث في السنوات العشر الأخيرة؛
2. ويُنفذ بطريقة مختلفة عن غرضه الأصلي؛
3. وجديد في استخدامه في تمويل الأمن الغذائي والتغذية؛
4. ويشمل مجموعات جديدة من الجهات الفاعلة.

أدوات التمويل للبلدان ذات القدرة المحدودة على الحصول على تدفقات التمويل

كما جاء في **القسم 5-1**، فإن التصوّر الكبير للمخاطر لدى أصحاب المصلحة في القطاع الخاص بالنسبة إلى هذه المجموعة من البلدان، والقدرة المحدودة في كثير من الأحيان على زيادة الإيرادات المحلية العامة، يجعل **التمويل الميسّر** من التدفقات الإنمائية الدولية أنسب خيار لتوسيع نطاق التمويل لهذه البلدان.

وفي حين أن من المؤكد أن **المنح** و**القروض المقدمة بفائدة منخفضة أو من دون فوائد**، هي بالتأكيد من بين أكثر أدوات التمويل الميسّر التقليدي استخدامًا، ويمكن تصميمها بطرق أكثر ابتكارًا للتعاون مع

مبادرات التخفيف من المخاطر لزيادة تدفقات التمويل الخاص، كجزء من استراتيجيات التمويل المختلط. وبالنظر إلى أن المبالغ التي تنشأ عن المِنح وغيرها من أدوات التمويل الميسّر تقلّ عن التمويل اللازم لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تُركز هذه الأدوات على البلدان الأكثر احتياجًا، وينبغي استثمارها في الأنشطة التي لا يُرجح أن تموّل من أدوات أخرى، مثل المنافع العامة.[35] ويمكن الاستفادة من المِنح و/أو القروض، التي تُنفذ بالاشتراك مع **المساعدة التقنية**، لمعالجة القيود الرئيسية على الحصول على تدفقات التمويل الخاص - ومنها على سبيل المثال عدم القبول لدى المصارف، والافتقار إلى الاستعداد التشغيلي للوصول إلى التمويل- التي تواجههما مبادرات الأمن الغذائي والتغذية في كثير من الأحيان (الشكل 33 ألف). وعلى سبيل المثال، يستخدم صندوق ابتكارات الأغذية الجيدة المِنح والقروض المقدمة من دون فوائد لدعم الاستثمارات الأوّلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تُنتج أغذية مغذية (مثل الأغذية المقواة بيولوجيًا ومنتجات الألبان والأغذية المائية)، بهدف زيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى مصادر تمويل أخرى بعد هذا الاستثمار الأول (**المسار 4**).[36] ويمكن أيضًا أن يدعم ضخ المِنح مبادرات لريادة الحلول ذات التقنيات العالية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية من خلال حماية وتجديد المحاصيل التقليدية و/أو المحلية التي غالبًا ما تُعزز في الوقت المناسب القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ وتُحسّن التغذية داخل الأقاليم التي توجد فيها: تُموّل مِنح مؤسسة روكفلر مبادرة رؤية المحاصيل والتربة المتكيِّفة، وهي مبادرة تُركز على تحديد وتعزيز إنتاج المحاصيل التي تنطوي على إمكانات أكبر في تحسين التغذية في أفريقيا (**المسار 4**). وخلال المرحلة الأولى، تقوم مؤسسة بحثية بتحليل إنتاجية المحاصيل المحلية والتقليدية في إطار سيناريوهات مناخية مختلفة، بينما تتدخل شركة خاصة في المرحلة الثانية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحليل الحواجز القائمة والعوامل التيسيرية المحتملة لزيادة هذه المحاصيل.[37]

ويمكن أيضًا تنفيذ المِنح إلى جانب القروض الموجهة إلى البلدان التي تواجه تقلبات مناخية شديدة، مثل البلدان غير الساحلية أو البلدان الجزرية الصغيرة. وفي نيبال، بلغ مجموع التمويل لمشروع التكيُّف لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الجبلية 37.6 ملايين دولار أمريكي، بتمويل من مِنحة ومساهمة حكومية ومساهمات من المشاركين في المشروع. وساهم المشروع في تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء والمؤسسات المحلية على التكيُّف مع المخاطر المتصلة بالمناخ (**المسار 2**).

وتبيّن نتائج تقييم الأثر أن المشروع حسن القدرة الإنتاجية - على سبيل المثال، عن طريق زيادة فرص الحصول على الري، ولا سيما خلال موسم الجفاف، بنسبة 4 نقاط مئوية - وزيادة مبيعات الماشية بنسبة 112 في المائة.[38] وفي كيريباس، قُدّم التمويل إلى مشروع الأغذية والمياه في الجزر الخارجية، الذي يهدف إلى تحسين سُبل العيش والقدرة على الصمود لدى السكان الذين يعيشون في تسع من أفقر الجزر في البلد، بمِنحة استُكملت باستثمارات حكومية. وعزز المشروع تغذية المستفيدين وصحتهم من خلال تحسين إدارة المياه من خلال تركيب نُظم لجمع مياه الأمطار للأسر المعيشية، وتشجيع البستنة المنزلية، واستهلاك الأنواع غير المستغلة بالكامل، وتوفير التدريب وأدوات الزراعة (**توافر الأغذية**). وخلال الفترة من بداية المشروع حتى اكتماله، أشارت النتائج إلى انخفاض بنسبة 41 في المائة في مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، وزيادة في التنوع الغذائي.[39]

ويشير مصطلح **مبادلة الديون** (أو بتعبير أدق، **مبادلة الديون ببرامج التنمية**) إلى إعادة هيكلة مشروطة لجزء معيّن من الديون يرتبط في معظم الحالات بشكل ما من أشكال تخفيف عبء الديون. ويتطلب هذا الشرط أن يُعاد توجيه الأموال المحررة (أو جزء منها) نحو استثمار إنمائي محدد سلفًا. وفي الحالات التي يكون فيها العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل - وهي موطن أكثر الناس معاناة من انعدام الأمن الغذائي - بلدانًا مثقلة بالديون، تتيح مبادلة الديون للبلدان المدينة حيزًا ماليًا يمكن من خلاله إعادة توجيه المبلغ الملغى إلى أغراض محلية ويُخصص في العادة لمشاريع مستدامة (الشكل 33 ألف).

وأكثر أشكال مبادلة الديون ببرامج التنمية شيوعًا هو المبادلات الثنائية للديون العامة التي يتم التفاوض عليها مباشرة بين الدائن والبلد المدين. ويتنازل الدائن عن كامل أصل الدين أو جزء منه و/أو الفائدة المستحقة؛ وفي المقابل، يلتزم البلد المدين بمبلغ محدد (بالعملة المحلية، إن أمكن) لمشروع إنمائي يتفق عليه الطرفان. ويُقلل الدفع بالعملة المحلية من جانب البلد المدين من التزامات الدين الخارجي المستحقة على البلد بالعملة الأجنبية، ما يؤدي إلى تحرير احتياطيات العملة الأجنبية الشحيحة. ويختلف نوع الاستثمار المستدام بين مبادلات الديون مقابل التنمية وقد يشمل استثمارات في مجالات التعليم والصحة والأمن الغذائي والتغذية.

ويتم في مبادلات تحويل الديون إلى التزامات بصون البيئة أو مبادلات الديون بإجراءات متعلقة بالمناخ مبادلة الديون باستثمارات في مجال البيئة أو المناخ. واجتذبت عمليات

الشكل 33 أدوات التمويل المبتكرة الموصى بها للبلدان، مع مراعاة قدرتها على الوصول إلى تدفقات التمويل

ألف- القدرة المحدودة على الحصول على التمويل

التمويل الميسّر لإزالة الخطر عن التمويل الخاص
- المنح
- القروض بفائدة منخفضة أو منعدمة

بالاقتران مع المساعدة الفنية لإزالة الخطر بفعالية

إعادة تخصيص الأموال للأمن الغذائي والتغذية
- مقايضة الديون

إعادة توجيه خدمة الدين نحو الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية
- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة

زيادة فرص الإقراض للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

التأمين والضمانات لاستثمارات الأمن الغذائي والتغذية القادرة على الصمود في وجه المخاطر
- التأمين المستند إلى المؤشرات

إدارة أفضل للمخاطر الزراعية
- مجمّعات المخاطر

زيادة القدرة على تحمّل كلفة التأمين
- أوّل خسارة

استيعاب الخسائر الناشئة عن الاستثمارات العالية المخاطر

باء- القدرة المعتدلة على الحصول على التمويل

زيادة التمويل للإنفاق العام
- السندات السيادية

المرتبطة بحالات الطوارئ لخفض خطر التخلّف عن السداد
- الضرائب للحفاظ على الصحة

زيادة الإيرادات وبيئات الأغذية الصحية بقدر أكبر

إزالة الخطر عن الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية من خلال التمويل المختلط
- الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الإنمائي
- القطاع الخاص ومصارف التنمية
- المؤسسات الخيرية

التوظيف الاستراتيجي للأموال من أجل الاستفادة بقدر أكبر من بيئات التمويل الخاص

التأمين والضمانات للاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية القادرة على الصمود في وجه المخاطر
- التأمين المستند إلى المؤشرات

إدارة أفضل للمخاطر الزراعية
- مجمّعات المخاطر

زيادة القدرة على تحمّل كلفة التأمين
- أوّل خسارة

استيعاب الخسائر الناشئة عن الاستثمارات الأقل مخاطرة

جيم- القدرة العالية على الحصول على التمويل

زيادة التمويل المراعي لاعتبارات الاستدامة
- السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة

زيادة التمويل الخاص لتحقيق أهداف التنمية

دمج أهداف التنمية في زيادة التمويل الخاص
- التمويل المستند إلى النتائج

تعبئة التمويل الخاص لإحداث تأثير إنمائي أفضل
- الحاضنات والعوامل المسرّعة

المشاريع المموّلة في مراحلها الأولى
- صناديق الاستثمار المؤثر

تعبئة التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص

التأمين والضمانات للاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية القادرة على الصمود في وجه المخاطر
- التأمين المستند إلى المؤشرات

إدارة أفضل للمخاطر الزراعية
- مجمعات المخاطر

زيادة القدرة على تحمّل كلفة التأمين
- أوّل خسارة

استيعاب الخسائر لتعزيز أهلية المشاريع للتمويل المصرفي

ملاحظات: على النحو الوارد في هذا التقرير، من المحتمل أن تكون جميع الأدوات التمويلية متاحة لجميع البلدان، لكنها قد تكون عالية الكلفة للغاية تبعًا لقدرة البلدان على الوصول إلى تدفقات التمويل، ما يجعل هذه الأدوات حلًا لا يمكن تحمل كلفته. وبالرغم من ذلك، يرجى أخذ العلم بأنّ هذه التوصيات ليست تقييدية. حيث إنّ الأدوات الموصى بها للبلدان القادرة إلى حد ما على الوصول إلى التمويل يمكن اعتمادها، إذا أمكن ذلك، من جانب بلدان تنتمي إلى فئات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يرجى أخذ العلم بأنّ هذا الشكل يشمل الأدوات التي يمكن أن تعتمدها الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، على المستويين السيادي أو المحلي، وثمة عدد قليل منها ينطبق فقط على نوع معين من الجهات الفاعلة أو على مستوى محدد (مثل الضرائب). وقد تتباين المتطلبات ووسائل التنفيذ والنتائج تبعًا للجهة الفاعلة المنفذة، وقد أشير إليها، قدر الإمكان، في الأمثلة المقدمة على كل أداة.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

مبادلة الديون بإجراءات متعلقة بالمناخ مؤخرًا قدرًا كبيرًا من الاهتمام بسبب المعاملات التي تنطوي على أحجام كبيرة من الديون والمبالغ النقدية. ويختلف تصميم هذه المبادلات اختلافًا كبيرًا عن تصميم المبادلات التقليدية للديون مقابل التنمية المشار إليها أعلاه. ويرد في الإطار 12 شرح أكثر تفصيلًا لمبادلات الديون بإجراءات متعلقة بالمناخ ومبادلات الديون بالأمن الغذائي.

وتُشكل **حقوق السحب الخاصة** أصولًا احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي يمكن أن تُكمل احتياطيات البلدان من النقد الأجنبي عند الحاجة.[51]

ويمكن لحقوق السحب الخاصة أن تُخفف من ارتفاع الكلفة وخسائر أسعار الصرف الناجمة عن تناقص احتياطيات العملات الأجنبية عن طريق تعزيز الاحتياطيات الأجنبية، ما يساعد على استقرار أسعار العملات. وباعتبارها جزءًا من احتياطيات النقد الأجنبي لدى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فإن حقوق السحب الخاصة قابلة للبيع أو التبادل الحرّ كعملة قابلة للاستخدام - إلى بلدان أخرى وإلى حائزين محددين مسموح لهم بالحصول على حقوق السحب الخاصة والاحتفاظ بها واستخدامها. ولذلك، يمكن لاستخدام حقوق السحب الخاصة أن يخفف

الإطار 12 مبادلات الديون مقابل إجراءات التكيُّف مع تغيُّر المناخ وأهداف الأمن الغذائي والتغذية

منذ عام 2000، ارتفعت مستويات الديون العالمية بمقدار أربعة أضعاف.[40] والعديد من البلدان التي تعاني من مشاكل الديون هي أيضًا من بين أكثر البلدان تأثرًا بتغيُّر المناخ.[41] وتجد البلدان التي تواجه هذا التحدي المزدوج نفسها عالقة في حلقة مفرغة. ويتطلب الدمار والكوارث المتصلة بالمناخ استثمارات كبيرة، ولكن الحيز المالي مقيّد، إذ يجب تخصيص جزء كبير من الموارد لخدمة الديون.[42] ومن المتوقع أن تصل التزامات خدمة ديون 58 بلدًا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الأكثر تأثرًا بتغيُّر المناخ إلى ما يقرب من 500 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين عامي 2023 و2026.[42]

وفي ما يتعلق بالبلدان التي تعاني من دين عام لا يمكن تحمّله ومستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي و/أو سوء التغذية بين سكانها، فإن الحالة مزرية بالمثل. وتُعيق الالتزامات الكبيرة المتعلقة بخدمة الديون قدرة الحكومات على الاستثمار في سياسات الأمن الغذائي والتغذية الحاسمة الأهمية. وهي تُقلل أيضًا من احتياطيات النقد الأجنبي المتاحة لواردات الأغذية، وتحول دون إجراء استثمارات في مجالات الصحة والتغذية والتعليم، وهي استثمارات حاسمة الأهمية لتعزيز رأس المال البشري في المستقبل وإرساء الأساس لإيجاد مسارات مستدامة للإفلات من حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويؤكد التحليل الوراد في **القسم 5-1** العدد الكبير من البلدان التي تواجه هذا التحدي المزدوج: يُتاح لدى 75 بلدًا من بين 119 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قدرة محدودة أو معتدلة على الحصول على أي تدفق تمويلي (انظر الجدول 18).

وخلال العقود الثلاثة الممتدة حتى عام 2017، خففت عمليات مبادلة الديون من الالتزامات الحكومية التي بلغت 2.6 مليارات دولار أمريكي مقابل إجراء استثمارات في التنمية أو العمل المناخي بما مجموعه 1.2 مليار دولار أمريكي.[41] ويتألف الجزء الأكبر من هذه المعاملات من معاملات ثنائية متواضعة الحجم يتم التفاوض عليها مباشرة بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة.[41] وكان الدائنون حتى الآن هم بلدان نادي باريس.* وازداد في السنوات الأخيرة الاهتمام بمبادلة الديون بإجراءات متعلقة بالمناخ. وبلغ حجم المعاملات الحالية، مثل المعاملات الجارية في إكوادور وبليز وغابون، 1.6 مليارات دولار أمريكي و553 مليون دولار أمريكي و500 مليون دولار أمريكي على التوالي.[45،43] وفي عام 2023، وقّعت الصين، وهي أكبر دائن ثنائي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أول مذكرة تفاهم مع جمهورية مصر العربية للتفاوض على مبادلة الديون بمشاريع التنمية.[47،46] على الرغم من أن عمليات مبادلة الديون بإجراءات متعلقة بالمناخ لا تزال تُشكل أداة مالية متخصصة، تنطوي مبادلة الديون بإجراءات متعلقة بالمناخ على إمكانات هائلة، حيث يُقدّر حجم السوق بمبلغ 800 مليار دولار أمريكي.[48،42]

وتشمل هذه المبادلات الأخيرة للديون بإجراءات متعلقة بالمناخ - وهو ما يُسمى بالمبادلات الثلاثية الأطراف - الشركاء في التنمية كوسطاء ماليين يُقدمون قروضًا إلى البلدان المدينة من أجل إعادة شراء الديون. وتكون القروض مرهونة بالتزام البلد المتلقي بإدخال وتنفيذ تدابير سياساتية بشأن الطبيعة أو المناخ. وينطوي تمويل هذه القروض في العادة على سندات تحمل علامات مخصصة (انظر التفاصيل المتعلقة بالسندات الخضراء في هذا الفصل) مدعومة بالجهات المانحة أو بضمانات من المصارف المتعددة الأطراف، ما يتيح شروط ائتمان مؤاتية، بما في ذلك أسعار فائدة وآجال استحقاق أفضل مما يتيحه السوق.[41] ويسمح هذا النهج بالمبادلة الثنائية ومبادلة الديون المملوكة للقطاع الخاص. ويوسِّع هذا النهج أيضًا خيارات إعادة التمويل ويوفِّر شريان حياة للبلدان المستبعدة من أسواق الائتمان.

وفي ضوء التحديات الحرجة التي تفرضها أعباء الديون التي لا يمكن تحمّلها وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العديد من البلدان، تبرز مبادلة الديون بالغذاء كحل عملي يحمل في طياته إمكانات جيدة. وكان لمبادلة الديون بالأمن الغذائي بالفعل دور فعال في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وحصلت مبادرات مهمة على الدعم، مثل برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وبرامج الحماية الاجتماعية. وفي ضوء ما يسود حاليًا من أوضاع، حيث انخفض حجم الواردات الغذائية لبعض البلدان، تُمثّل الاستفادة من النقد الأجنبي المحرر من خلال تخفيف أعباء الديون لشراء الأغذية الأساسية من الأسواق الدولية خيارًا تتوافر له مقومات الاستدامة.

واستُخدمت حتى الآن مبادلة الديون بالأمن الغذائي بشكل أساسي لمبادلة الديون الثنائية.[41] وعادةً ما تُنفذ هذه المبادلات في الواقع العملي من خلال الشركاء في التنمية لضمان فعالية التنفيذ وشفافيته والمساءلة المتبادل والرصد والتقييم الشاملين. وتدل الأمثلة الناجحة التي قادها برنامج الأغذية العالمي في بلدان مثل باكستان وغينيا بيساو ومدغشقر وجمهورية مصر العربية وموريتانيا وموزامبيق، على فعالية هذا النهج. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص موارد بلغت في مجموعها 145 مليون دولار أمريكي منذ عام 2007 لبرامج برنامج الأغذية العالمي داخل هذه البلدان. وعلى سبيل المثال، وجهت عملية مبادلة الديون التي وقعتها جمهورية مصر العربية وإيطاليا في عام 2009 ما يقرب من 15 مليون دولار أمريكي من ديون جمهوؤية مصر العربية إلى مشروع للتغذية المدرسية ينفذه برنامج الأغذية العالمي، ما أدى إلى تحسّن كبير في النتائج التغذوية ومعدلات المواظبة على الدراسة.[49]

ملاحظة: * نادي باريس هو «مجموعة غير رسمية من الدائنين الرسميين الذين يتمثل دورهم في إيجاد حلول منسقة ومستدامة لصعوبات السداد التي تواجهها البلدان المدينة».[50]

الإطار 13 – التأمين والضمانات أداتان أساسيتان لتخفيف مخاطر الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية

التأمين أداة أساسية لبناء القدرة على الصمود في وجه المخاطر في النُظم الزراعية والغذائية، ما يتيح تحسين فرص الحصول على الائتمان والوصول إلى الخدمات المالية. ولكن، لا يزال التأمين على شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يُشكل تحديًا كبيرًا جدًا، وغالبًا ما يلزم الحصول على إعانات مهمة من القطاع العام أو من الجهات المانحة لكي يصبح التأمين فعالًا بالنسبة إليها.[57] والواقع أن التغطية التأمينية لا تزال منخفضة جدًا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بسبب ارتفاع كلفة أقساط التأمين وانخفاض مستوى الوعي بفوائد التأمين في أوساط شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.[58] وعلى سبيل المثال، من بين 600 مليون مزارع في أفريقيا، لا يملك تغطية تأمينية سوى 600 000 مزارع.[59] وتواجه النساء، ولا سيما في المناطق الريفية، تحديات أكثر من الرجال في الحصول على منتجات التأمين بسبب الافتقار إلى الموارد وارتفاع مستوى الأمية المالية، هو عدم ثقة المؤسسات المالية، والمعايير والسياسات الاجتماعية التمييزية التي قد تمنعهن من توقيع عقود قانونية من دون توقيع الذكور. ونتيجة لذلك، تحصل النساء في العادة على تغطية تأمينية ذات قيمة أقل.[60]

وتشمل أدوات التأمين المبتكرة التأمين القائم على مؤشرات قياسية/التأمين القائم على مؤشرات الطقس، وتأمين الائتمان التجاري.[61] وبيّنت دراسات الحالة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن الجمع المناسب بين أدوات تخفيف المخاطر بحسب السياق الوطني ودون الوطني ضروري لزيادة أثر هذه الأدوات إلى أقصى حد في السياقات الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم إدراج مكونات المساعدة التقنية وتنفيذها قبل إشراك المستفيدين في أدوات التمويل الريفي الأخرى.[62] وعلى وجه الخصوص، يُمثّل **التأمين القائم على المؤشرات القياسية** أداة قيّمة لإدارة المخاطر الزراعية المرتبطة بالأحوال المتصلة بالطقس، مثل موجات الجفاف أو الفيضانات أو درجات الحرارة القصوى، ما يُساهم في تخفيف المخاطر من خلال توفير مصدر دخل يمكن الاعتماد عليه في مواجهة تلف المحاصيل الناجم عن تقلبات الطقس. (الشكل 33). وعادة ما يستخدم التأمين القائم على المؤشرات القياسية لاستكمال التأمين التقليدي. وفي حين أن التأمين التقليدي يعيد كلفته بعد تسوية الخسائر التي يتكبدها حاملو وثائق التأمين بسبب خطر مؤمن عليه، يدفع التأمين القائم على المؤشرات القياسية مبلغًا محددًا عند وقوع حدث معيّن ومحدد جدًا - وهو «المؤشر القياسي».

غير أن تطبيق التأمين القائم على المؤشرات القياسية يمكن أن يكون مُرهقًا من الناحية المالية، بما في ذلك النفقات المرتبطة بجمع البيانات ووضع المؤشرات والعمليات الإدارية. وغالبًا ما تؤدي هذه الكلفة المرتفعة إلى ارتفاع في أقساط التأمين، ما يعيق القدرة على تحمّل كلفة التغطية التأمينية.

وعلاوة على ذلك، قد لا يوفر التأمين القائم على المؤشرات القياسية معالجة شاملة لجميع المخاطر، مثل المخاطر الناجمة عن الآفات أو الأمراض أو تقلبات السوق. ونتيجة لذلك، يظل المزارعون معرّضين لخسائر تخرج عن نطاق تغطية المخطط التأميني.[34] وعولجت هذه التحديات في بعض البلدان باستخدام **صناديق تجميع المخاطر**، وهي مجموعات من أصحاب المصلحة الذين يتجمعون معًا لتقاسم موارد التأمين وكلفته (الشكل 33). وعلى سبيل المثال، أطلقت مجموعة المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر في عام 2023، وهي تضم وكالتين* من الاتحاد الأفريقي، وتُقدم خدمات التأمين من خلال تجميع المخاطر، آلية جديدة للتأمين القائم على المؤشرات القياسية لصالح البلدان الأفريقية من أجل مواجهة الآثار المدمّرة للفيضانات. ويتيح هذا المنتج للبلدان تمويلًا سريعًا يمكن التنبؤ به للاستجابة المبكرة للكوارث الطارئة الناجمة عن الفيضانات (**المسار 2**). ويصدر عن المنتج المتعلق بالفيضانات تحليلات يومية للفيضانات، ويحسب الآثار المرتبطة بها في كل بلد. وتُقارن هذه الآثار بالمحرّكات القائمة على المؤشرات القياسية (الخسائر الاقتصادية أو عدد الأشخاص المتضررين)، وتحسب المدفوعات إذا تجاوزت آثار الفيضانات العتبة التي يحددها البلد.[63]

وهناك أيضًا أمثلة مثيرة للاهتمام على التأمين القائم على المؤشرات القياسية في البلدان ذات القدرة المحدودة على الحصول على تدفقات التمويل. وتتيح شركة Pula، وهي شركة متخصصة في تكنولوجيا التأمين** بالتعاون مع مبادرة الصمود الريفي التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي في كينيا، للمزارعين إمكانية الحصول على مزيج من التأمين على المحاصيل وممارسات الحد من المخاطر التي تحميهم من أثر الصدمات المناخية (**المسار 2**).*** وتستثمر المبادرة على وجه التحديد في مؤشر تأمين غلات المناطق لدعم جهود الحكومة في تقديم تغطية تأمينية بالغة الصغر للمزارعين. وتُستخدم المناطق الإيكولوجية في مؤشر تأمين غلات المناطق لقياس مساحات وحدات التأمين مقارنة بالحدود الإدارية السابقة. وتقلل هذه الطريقة من الأساس الذي تقوم عليه المخاطر، ويوفّر للمزارعين تعويضات أكثر إنصافًا.[64]

وفي رواندا، شرعت وزارة الزراعة والموارد الحيوانية في تنفيذ الخطة الوطنية للتأمين الزراعي بالتعاون مع ثلاث شركات تأمين، هي SONARWA للتأمين على الحياة، وشركة Prime Insurance، وشركة RADIANT. وشمل البرنامج المنفّذ في إطار هذه الخطة إعانات من الحكومة تغطي 40 في المائة من أقساط التأمين القائم على مؤشر الطقس والتأمين القائم على مؤشر الغلة (**المسار 2**). ونتيجة لذلك، وسّع البرنامج فرص حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل في مرحلة ما قبل الحصاد. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي صندوق الآكر الواحد، المدعوم بتمويل

الإطار 13 (يتبع)

ميسّر من الجهات المانحة، دورًا مهمًا في النهوض بقطاع التأمين الزراعي في رواندا.[58]

وتوفِّر **الضمانات** تأمينًا نقديًا للحماية من تخلّف المقرضين الذين يعتبرون من ذوي المخاطر العالية عن سداد القروض. وتتسم هذه الأداة بأهمية خاصة في البلدان لسد الفجوة في التمويل التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[65] ولكن الضمانات لم تثبت فعاليتها في تحفيز المصارف المحلية على توسيع نطاق أنشطتها الإقراضية في النُظم الزراعية والغذائية، وذلك بشكل أساسي بسبب عدم كفاية الخبرة والافتقار إلى أدوات تقييم مخاطر الائتمان في قطاعات محددة.[58] وعلى سبيل المثال، يضمن صندوق دعم تقاسم مخاطر تمويل الاستثمارات الخاصة الذي أطلقته الوكالة الفرنسية للتنمية واشترك في تشغيله التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا ومصرف Standard Bank، توفير الائتمان لموزعي الأسمدة في أفريقيا. وأنشأ التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا والجهات الشريكة فيه صندوقًا لضمان القروض بما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي، وأتاح مصرف Standard Bank من جانبه 100 مليون دولار أمريكي للقروض لمدة ثلاث سنوات. ولكن، لم يكن أداء البرنامج جيدًا بسبب انخفاض مستوى استخدامه أو بسبب عدم رغبة المؤسسات المالية في المخاطرة مقابل مبلغ الضمان.[66] وللتغلب على هذا التحدي، يلزم زيادة حوافز الإقراض القائم على النتائج للمصارف المحلية من أجل تشجيعها على زيادة الإقراض للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.[58]

وأخيرًا، تُمثِّل الخسارة الأولى أداة ضمان يكون فيها المستثمر أول من يتكبد الخسائر في حال فشل المشروع أو الشركة (الشكل 33).[36] وعلى سبيل المثال، يوفّر برنامج INVEST - وهو آلية تابعة لوكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة لدعم حشد التمويل - تغطية الخسارة الأولى ويؤثر تأثيرًا مباشرًا على الملامح العامة لمخاطر المشاريع من خلال استيعاب الخسائر في حال قصور الاستثمار عن تحقيق المستوى المتوقع من الأداء، وبالتالي إتاحة فرصة استثمارية أكثر جاذبية.[67]

ملاحظات:* تهدف وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر إلى تحسين قدرات البلدان الأعضاء على التصدي للكوارث المتصلة بالطقس، وتقوم شركة التأمين المحدودة التابعة للوكالة، وهي مرفق للتأمين المتبادل، بتنفيذ عملية تجميع المخاطر.[63]

** يُشير مصطلح «تكنولوجيا التأمين» إلى استخدام التكنولوجيا في إنشاء مبادرات تأمين يسهل الوصول إليها؛ وتشكل تكنولوجيا التأمين جزءًا من «التكنولوجيا المالية»، وهي استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال الزراعة إلى الخدمات المالية.[68]

*** مما يلفت الاهتمام أن كلفة قسط التأمين لا تُدفع نقدًا، بل عند استيفاء شرط المشاركة في أنشطة إنتاج الأصول.[57]

« الضغوط التضخمية الواقعة على الإنفاق الرأسمالي وعلى تمويل رأس المال المتداول في أنشطة الأعمال.[34] وأُجريت أربعة تخصيصات لحقوق السحب الخاصة، كان آخرها في عام 2021، في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد- 19. وتُخصص حقوق السحب الخاصة بالتناسب مع الحجم النسبي لاقتصاد البلد، ويعني ذلك أن معظم المخصصات توجه إلى البلدان المرتفعة الدخل. وبالنظر إلى أن البلدان المرتفعة الدخل تتمتع بحيز مالي واسع مقارنة بالقدرة المحدودة للعديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الحصول على تدفقات التمويل، يمكن لإعادة تخصيص **حقوق السحب الخاصة** لمجموعات البلدان الأخيرة أن يتيح نافذة كافية من الموارد الجديدة للتمويل الإنمائي 52 والتي يمكن استخدامها لسد الفجوة في التمويل اللازم للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الشكل 33 ألف). ويمكن توجيه هذه الموارد التي يُعاد تخصيصها من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وعلى سبيل المثال، وقّع بنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بالفعل اتفاقات لهذا الغرض. ويمكن أن يُتيح توجيه المخصصات على هذا النحو الاستفادة من تمويل حقوق السحب الخاصة لأغراض الأمن الغذائي والتغذية والأغراض الإنمائية الأخرى. والبديل عن ذلك هو مواصلة استخدام الموارد المتاحة من خلال حقوق السحب الخاصة في الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة أن والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. 54، أس

وتعهدت مجموعة العشرين بإعادة تخصيص نحو 100 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة في المصارف المركزية للبلدان المرتفعة الدخل للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في نهاية

أن الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة هو مبادرة إقراضية موجهة من صندوق النقد الدولي لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات لدى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وهو يستخدم حاليًا حقوق السحب الخاصة المعاد تخصيصها.53

أس يُشكل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر الأداة الرئيسية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي لتوفير التمويل الميسّر للبلدان المنخفضة الدخل.

أكتوبر/تشرين الأول 2021 (20 في المائة من احتياطيات كل دولة من دول مجموعة العشرين). ولكن، لا تزال التعهدات الفعلية أقلّ بنحو 13 مليار دولار أمريكي، ولم تتلق البلدان التي تعاني من ضائقة اقتصادية شديدة سوى أقل من 1 في المائة من الدعم. وتجاوزت أستراليا والصين وفرنسا وكندا والمملكة العربية السعودية واليابان النسبة التي تعهدت بها، وهي 20 في المائة، ولكن العديد من البلدان إما لم يُشارك على الإطلاق أو يواجه صعوبات في الوصول إلى نسبة 10 في المائة.[34]

ويمكن استخدام حقوق السحب الخاصة في الإقراض. ومن الأمثلة على ذلك نموذج رأس المال المختلط الذي اقترحه بنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وكلاهما من حائزي حقوق السحب الخاصة المعتمدين من صندوق النقد الدولي. وتقترح هذه المبادرة اقتراض حقوق السحب الخاصة المعاد توجيهها والاستفادة من هذه الاحتياطيات الأجنبية الثابتة في البلدان المرتفعة الدخل في أدوات الإقراض لتمويل مشاريع التنمية التحويلية. وسيقوم بنك التنمية الأفريقي بعد ذلك بتوجيه التمويل إلى كيانات إقليمية، مثل مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي وغيره من المصارف الإنمائية الإقليمية، من أجل بناء القدرات وتعزيز الائتمان وغيرها. وفي ظل اختلال التوازن الحالي في حيازة حقوق السحب الخاصة بين الحائزين الرئيسيين والدول الأفريقية والدول النامية الأخرى، أصبحت الجهات الحائزة لهذه الحقوق، مثل المصارف المتعددة الأطراف، في وضع مثالي يمكنها من حشد الموارد اللازمة لأقاليمها ككل.[55]

ويمثّل **التأمين والضمانات** أداتين لتيسير الإقراض والتمويل، ولا سيما لقطاعات وجهات فاعلة محددة يمكن اعتبارها «محفوفة بمخاطر».[56] وكما هو مبين في الشكل 31 والشكل 33، تتسم هذه الأدوات بأهميتها على جميع المستويات بالنسبة إلى البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل والتي تسود بشأنها مخاطر مالية متصورة عالية، وكذلك بالنسبة إلى البلدان الأخرى التي لديها خيارات أكثر للوصول إلى أدوات التمويل. وبطبيعة الحال، يمكن أن تختلف كلفة تنفيذ هذه الأدوات تبعًا لمستوى المخاطر المالية (تزداد كلفتها في السياق ذات المخاطر العالية). ويُحلل الإطار 13 هذه الأدوات ويُقدم أمثلة ذات صلة على جميع مستويات القدرة على الوصول إلى التمويل.

أدوات التمويل للبلدان ذات القدرة المعتدلة على الحصول على تدفقات التمويل

يمكن للبلدان ذات القدرة المعتدلة على الوصول إلى التمويل أن تبدأ في الانتقال من استخدام التمويل الميسّر إلى أدوات أخرى. ويتمثل أحد البدائل المتاحة للحكومات في زيادة الموارد العامة. فعلى سبيل المثال، اكتسبت **السندات السيادية المربوطة بالدخل** اهتمامًا منذ بداية حالات أزمات الديون، مثل الأزمة المالية في الفترة بين عامي 2008 و2009؛ وهي تربط الالتزام بالسداد للبلدان بمؤشر القدرة على السداد، ما يقلل من مخاطر التخلف عن السداد. (**المسار 3**). ويمكن لهذه السندات أن تحقق مكاسب مهمة في مجال الرفاه وتتيح للسياسات المالية الوطنية قدرًا أكبر من الاستقرار والقابلية للتنبؤ.[69] وتتصل السندات المربوطة حصرًا بالدخل بنمو الناتج المحلي الإجمالي (مثل السندات التي أصدرتها الأرجنتين قبل بضع سنوات)، في حين أن السندات المماثلة - **السندات المربوطة بمؤشرات** - بمستويات الصادرات أو أسعار السلع الأساسية أو حدوث كوارث طبيعية، من بين أمور أخرى (الشكل 33باء).[70]

ويمكن للحكومات أيضًا أن تزيد إيراداتها الضريبية عن طريق ربطها بنتائج إنمائية أخرى.[أع] ومن أهم الأمثلة لتعزيز الصحة والتغذية **الضرائب الصحية**. وهذه الضرائب الصحية هي ضرائب استهلاك تُفرض على المنتجات الكثيفة الطاقة وذات القيمة التغذوية الضئيلة، مثل المشروبات المحلاة بالسكر (**المساران 4 و5**). وهذه السياسات فعالة من حيث الكلفة - ولكنها غير مستغلة في جانب كبير منها أف - من أجل إيجاد حوافز تُشجع على الحد من عوامل الخطر الغذائي المسببة للأمراض غير المعدية التي تنطوي على إمكانات غير مستغلة لتحقيق المكاسب الثلاثية المتمثلة في تحسين الصحة وتوليد الإيرادات الحكومية وتعزيز الإنصاف (الشكل 33باء).[72-74] ومن خلال الحد من استهلاك المنتجات الكثيفة الطاقة وذات القيمة التغذوية الضئيلة، وإيجاد حوافز للاستعاضة عنها بخيارات صحية، يمكن أن تُساهم الضرائب الصحية في الوقاية من الوزن الزائد والسمنة وغيرهما من أشكال سوء التغذية أو المخاطر الغذائية ومكافحتها، ما يُقلل من كلفة نظام الرعاية الصحية.[71،75] ويمكن للحكومات أيضًا أن تستخدم الضرائب الصحية كأداة لزيادة الإيرادات لتمويل الإجراءات التي يمكن من

أع تُشكل إعادة التوجيه لأغراض دعم السياسات التي نوقشت في الفصل الرابع وبمزيد من التعمق في طبعة عام 2022 من هذا التقرير، أيضًا بديلًا مهمًا لزيادة التمويل للأمن الغذائي والتغذية من خلال استخدام أفضل وقائم على الأدلة للموارد المالية القائمة المتاحة.

أف يُعارض قطاع الصناعات التجارية في كثير من الأحيان الضرائب الصحية بسبب ما يمكن أن تسببه من انخفاض في أرباحه. ومن هذا المنطلق، تُقدم صناعة الأغذية والمشروبات حججًا مماثلة لتلك التي تستخدمها صناعة التبغ لمنع فرض هذه الضرائب أو تأخير فرضها. وعلى المستوى العالمي، يلجأ أصحاب المصلحة من ذوي المصالح الخاصة في كثير من الأحيان إلى طرق الضغط على صانعي القرار لإثنائهم عن تطبيق هذه الضرائب، أو لهيكلة الضرائب بطريقة تُقلل إلى أدنى حد من أثرها السلبي على الأرباح وإقبال المستهلكين على شرائها. ولزيادة فعالية السياسات، من المهم أن يستعد صانعو القرار للمعارضة المحتملة من جانب قطاع الصناعة لسياسات الضرائب الصحية خلال جميع مراحل دورة السياسات.

خلالها مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، إما من خلال تحديد أولويات الإنفاق أو من خلال زيادة الميزانيات الوطنية العامة. وفي حين لا تُمثّل الإيرادات التي تولدها الضرائب الصحية في العادة سوى جزء صغير من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن تكون الإيرادات التي تولدها الضرائب كبيرة، ولا سيما عندما تفرض الضرائب معًا في آن واحد على مجموعة من المنتجات الضارة. وبالإضافة إلى ذلك، تُمثل إيرادات الضرائب الصحية في العادة حصة كبيرة من الإنفاق في قطاع الصحة العامة، إذ تتراوح بين 15 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل وأكثر من 30 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.[76] وخلص تحليل أجراه البنك الدولي مؤخرًا إلى أن أكبر فجوة في تمويل التغطية الصحية الشاملة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل يمكن تخفيفها إلى حد كبير من خلال زيادة الضرائب على المشروبات المحلاة بالسكر والتبغ والكحول.[77] ومن خلال تحرير موارد إضافية لإنفاقها على الأغذية أو لتحسين بيئات الأغذية، يمكن أن تُساهم هذه الضرائب بدور غير مباشر في الحد من النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي.

واختارت بعض البلدان تخصيص جزء من إيرادات الضرائب الصحية أو تخصيصها كلها لتعزيز الصحة (**المسار 5**). ومن بين البلدان التسعة التي تفرض ضرائب استهلاك على المشروبات المحلاة بالسكر مع تخصيص إيراداتها لاستخدامات محددة، توجه أغلبية هذه الإيرادات نحو الوقاية من الأمراض غير المعدية وعلاجها، وتمويل النظام الصحي، وتعزيز النشاط البدني.[75،71] وفي البرتغال، على سبيل المثال، توجه إيرادات ضرائب الاستهلاك المحددة التي تفرض على المشروبات غير الكحولية نحو الرعاية الصحية. وفي غضون سنة واحدة من التنفيذ، ولّدت هذه الضرائب 90 مليون دولار أمريكي ساهمت جميعها في تمويل الخدمات الصحية الوطنية في البرتغال.[75] ويمكن أيضًا استخدام الضرائب الصحية لتشكيل الممارسات الزراعية. ففي الفلبين، على سبيل المثال، تُخصص نسبة 15 في المائة من إيرادات الضرائب على التبغ لمساعدة مزارعي التبغ على زراعة محاصيل بديلة. ويمكن الأخذ بنُهج مماثلة مع الضرائب المفروضة على المشروبات المحلاة بالسكر، وذلك باستخدام الإيرادات لدعم المزارعين في التحوّل من إنتاج السكر إلى إنتاج محاصيل أخرى. وسيكون من الضرورة الحتمية لهذه المخططات أن تكفل أن تكون المحاصيل البديلة أغذية مغذية تُساهم في نمط غذائي صحي. وفي نهاية المطاف، يتوقف قرار تخصيص الأموال على العوامل السياقية التي تواجهها فرادى البلدان. ويرى معارضو هذه السياسة بأنها يمكن أن تزيد من الجمود في الميزانية وعدم الكفاءة في الإنفاق بالنظر إلى أن الأموال المخصصة لا يمكن تحويلها بسهولة إلى أغراض أخرى، في حالة ظهور أولويات جديدة. ويرى البعض أيضًا أنه على الرغم من أن تخصيص الأموال للصحة يمكن أن يُساهم في تنويع مصادر تمويل الصحة العامة فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإيرادات الإجمالية المخصصة للصحة العامة. ويرجع السبب في ذلك إلى القابلية للتبادل بين الميزانيات، ما يعني أن الإيرادات المخصصة من أحد المصادر من المرجح أن تقابلها تخفيضات في المساهمات من مصادر تمويل أخرى. والبديل عن ذلك هو تنفيذ نظام التخصيص المرن الذي يتماشى بشكل وثيق مع عملية إعداد الميزانيات العادية. ويمكن من خلال هذا النهج الحفاظ على مرونة التخصيص الموصى به - نظرًا لعدم تحديد مبلغ بعينه، أو لاتساع نطاق النفقات المستفيدة من هذا التخصيص، أو لأن المدة محدودة. وبتسليط الضوء على أولوية من الأولويات السياسية، يمكن أن يعزز التخصيص المرن وضوح الضريبة الصحية ومقبوليتها السياسية.[79،78،76]

وكما هو مبيّن في **القسم 5-1**، تحتاج البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل بصورة ماسة إلى تخفيف المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها تدفقات التمويل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التمويل الميسّر. ومع ذلك، فحتى لو كانت البلدان ذات القدرة المعتدلة على الوصول إلى التمويل لديها فرص أفضل لحشد تدفقات التمويل من القطاع الخاص فإن هذه التدفقات لا تزال بحاجة إلى تخفيف المخاطر. وفي كلتا الحالتين، من الضروري تنفيذ **التمويل المختلط** - وهو استراتيجية التمويل الإنمائي التي تجمع بين مختلف أنواع المصادر المالية لاجتذاب رأس المال الخاص. ويُمثل ذلك أداة لتخفيف المخاطر بالنسبة إلى المستثمرين من القطاع الخاص، وزيادة الاستثمار في تحويل النُظم الزراعية والغذائية، وقد ازداد استخدامه على المستوى العالمي لتخفيف مخاطر تدفقات التمويل من أجل النُظم الزراعية والغذائية (الشكل 33-باء). ويُستخدم التمويل المختلط عندما يسود بين مستثمري القطاع الخاص تصورات بشأن وجود مخاطر كبيرة، وينشأ عن ذلك توجيه الموارد المالية التي يمكن أن تتحمل مزيدًا من المخاطر خلال فترة استثمار أطول.[80] ويمكن للجهات الفاعلة، مثل الحكومات والجهات المانحة، أن تستخدم التمويل المختلط كوسيلة لتوجيه تدفقات التمويل اللازمة لتحقيق هذه النتيجة، ولا سيما عندما يتوقع تحقيق منفعة إنمائية كبيرة. والهدف من ذلك هو أن يتضاءل بمرور الوقت تصوّر المخاطر بسبب الدعم الأوّلي لرأس المال الأكثر تحملًا للمخاطر، ويمكن للتمويل التجاري أن يحل بعد ذلك محل المِنح أو التمويل الميسّر الذي ساهم بدور حاسم وتحفيزي في المرحلة الأوّلية.[81]

وبالنظر إلى أن الاستثمارات الزراعية والغذائية تُعتبر في كثير من الأحيان عالية المخاطر، فإن التمويل المختلط يتسم بأهمية خاصة في تحفيز الاستثمارات الخاصة لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وتُظهر البيانات أدلة متباينة. فعلى سبيل المثال، ساهمت نسبة 36 في المائة من صفقات التمويل المختلط للمناخ العالمي في دعم المزارعين في المناطق الريفية وأصحاب الحيازات الصغيرة، ويمثّل ذلك زيادة كبيرة من 26 في المائة في الفترة بين عامي 2016 و2018؛[61] وبشكل عام (ومن دون أن يقتصر الأمر على التمويل المناخي فحسب)، وجِّه نحو 25 في المائة من المعاملات الإجمالية في الفترة بين عامي 2016 و2018 إلى الزراعة.[70] وفي المقابل، أشارت دراسة أخرى إلى أن معاملات التمويل المختلط، من حيث القيمة، التي نُشرت عبر سلاسل القيمة الغذائية [أص] في العالم تُمثّل 6 في المائة فقط من القيمة السوقية الإجمالية.[82] ومع ذلك، وكما هو مبيّن في **الفصل الرابع**، وجِّهت نسبة متواضعة من معاملات التمويل المختلط إلى الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في الفترة بين عامي 2020 و2022؛ ولذلك، هناك متسع لزيادة أهمية التمويل المختلط في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ومن المتوقع أن يكون مرفق تمويل الأغذية المغذية مثالًا على الطريقة التي يمكن بها للتمويل المختلط أن يدعم تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. ويتمثل هدف هذا المرفق الذي يُركز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حشد تدفقات التمويل من أجل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تجهيز وإنتاج الأغذية المأمونة والمغذية (**المسار 4**). ومن المتوقع أن يجتذب هيكله، الذي يتألف من شرائح رأسمالية متعددة، طيفًا واسعًا من الجهات الفاعلة التي تشمل جهات تنطوي على درجة عالية من المخاطرة والتحفيز، والمستثمرين في الأجلين القصير والطويل. وفي حين أن العديد من الجهات الفاعلة في مجال التمويل يُركز على المناخ أو المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أو الزراعة المستدامة، فإن التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تُساهم في الأنماط الغذائية الصحية والنتائج التغذوية الإيجابية جديد تمامًا، وقد يُنظر إلى ذلك باعتباره محفوف بمخاطر بسبب البيئة المعقدة. وأتاح الدعم المقدم من مختلف الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الجهات المانحة الحكومية (وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة) والمؤسسات الخيرية (مؤسسة روكفلر)، بالإضافة إلى الخلفية التقنية، لمرفق تمويل الأغذية المغذية، أن يُقلل من تصورات المخاطر لدى مستثمري القطاع الخاص.[83،36]

ومن الأمثلة الحديثة الأخرى للتمويل المختلط المطبق على الأمن الغذائي والتغذية، مبادرة أفريقيا والشرق الأوسط لتوسيع نطاق النُظم الزراعية والغذائية من أجل التنمية الاقتصادية، التي أطلقتها مؤسسات التمويل الإنمائي الرائدة من أفريقيا والشرق الأدنى أثناء الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وتهدف هذه المبادرة إلى حشد 10 ملايين دولار أمريكي لتطوير استثمارات زراعية ذكية مناخيًا يمكن أن تُساهم في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي (**المساران 2 و3**). وعلى النقيض من المثال المذكور أعلاه، فإن فرص الاستثمارات الأوّلية المحددة تتعلق بالأغذية الأساسية - الأرزّ في السنغال والقمح في إثيوبيا - بهدف زيادة الإنتاج المحلي لهذه المحاصيل وبالتالي خفض فاتورة استيراد الأغذية الأساسية.[84]

ولكن لا تزال هناك شكوك حول فعالية هذا النهج المالي. وقد أظهرت الأدلة أن نسبة الاستدانة (المبلغ الإضافي لتدفقات التمويل المعبأة) لأدوات التمويل المختلطة التقليدية أقلّ من المتوقع بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل، نظرًا لأن المبلغ الإجمالي لأدوات التمويل المختلط (لا سيما الديون الميسّرة والضمانات) لكل دولار أمريكي من مؤسسات التمويل الإنمائي أو المصارف الإنمائية الوطنية سوى مبلغ إضافي قدره 0.37 دولارًا أمريكيًا من مصادر تجارية خاصة. ومن ناحية أخرى، تُظهر البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا نتائج مختلفة، فهي تُعبئ أكثر بقليل من الدولار الأمريكي المستثمر (بنسبة 1:1.06 دولارات أمريكية)، بينما تنخفض نسبة الاستدانة مرة أخرى في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى 1: 0.65 دولارًا أمريكيًا. وتعني هذه الأرقام خفض التوقعات المتعلقة بحجم الأموال التي يمكن تعبئتها من خلال التمويل المختلط.[85،34] وبالإضافة إلى ذلك، تُظهر أحدث البيانات أن الحجم الإجمالي لعمليات التمويل المختلط قد انخفض بنحو 45 في المائة في عام 2022، ويُعبّر ذلك عن تحديات الاقتصاد الكلي والتحديات السياسية الرئيسية التي يواجهها العالم - ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.[86] ولكن من المهم النظر في نتائج التمويل المختلط، ليس فقط من منظور حشد الموارد، بل وكذلك من حيث «الإضافات» الأخرى التي تتجاوز حشد الموارد،34 أي تحقيق ما لم يكن ممكنًا من دون تدفقات الموارد المالية، مثل تنويع الوسطاء الماليين.[67]

أص وجِّهت معظم الموارد، عند توزيعها بحسب مرحلة سلسلة القيمة الغذائية، إلى سلاسل القيمة الغذائية في المرحلة الأوّلية، ويليها طور التجهيز في المرحلة الوسطى. وتركزت معظم هذه الاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.82

ويمكن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تؤدي دورًا رائدًا في تعزيز حشد الموارد من خلال التمويل المختلط [أق] غير أن أداء هذا الدور يعني تحقيق توازن دقيق: ينبغي تحمّل درجة مخاطر أكبر مرتبطة بتقديم تدفقات تجارية خاصة أخرى، ولكن ليس بالقدر الذي يتسبب في مزاحمة هذه التدفقات.[87،67] ومن الأمثلة على ذلك مشروع مرفق الشمول المالي للمناطق الريفية في كينيا، وهو مشروع تبلغ قيمته 142.6 ملايين دولار أمريكي بهدف توفير التمويل التحفيزي والمساعدة التقنية لدعم تمويل الشمول المالي لصالح 190 000 أسرة معيشية في المناطق الريفية من كينيا. ويجمع المشروع بين بناء قدرات المصارف التجارية المحلية وممارسات التمويل البالغ الصغر وتعاونيات الادخار والائتمان التي تقبل الودائع، إلى جانب توفير التدريب للمقترضين المحتملين من خلال مخطط ضمانات الائتمان الريفي ومرفق التمويل الأخضر. ويعمل المشروع أيضًا مع مقدمي الخدمات المالية المحليين لتوفير حلول مبتكرة للتمويل الأخضر لصالح الشباب على وجه التحديد (**المسار 6**).[88]

وفي أفريقيا الشرقية، تعالج آلية تمويل التكيُّف مع المناخ في المناطق الريفية من أفريقيا التي تقودها مؤسسات التمويل، بما في ذلك مصرف Equity Bank وبلدان الشمال الأوروبي، الحاجة الملحّة لتعزيز دعم صغار منتجي الأغذية في أفريقيا الشرقية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ. ومن خلال إدماج التمويل المختلط وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، تُخصص آلية تمويل التكيّف مع المناخ في المناطق الريفية من أفريقيا ما مجموعه 180 مليون دولار أمريكي لقروض موجهة نحو إجراءات التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتُستكمل هذه القروض بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي للمساعدة التقنية. ومن خلال تعزيز خبرات وموارد المؤسسات المالية الخاصة، مثل مصرف Equity Bank، تهدف آلية تمويل التكيُّف مع المناخ في المناطق الريفية من أفريقيا إلى ريادة تمويل التكيُّف مع تغيُّر المناخ في الإقليم، وتعزيز الاستدامة الزراعية والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية. وتتطلع هذه الآلية من خلال التمويل المبتكر إلى التخفيف من حدة الفقر والجوع في المجتمعات المحلية الريفية عن طريق دعم سُبل العيش الريفية وتعزيز النمو الاقتصادي في ظل عدم اليقين بشأن المناخ (**المسار 2**).[89]

أدوات التمويل للبلدان ذات القدرة العالية على الحصول على تدفقات التمويل

تُمثّل **السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة** أدوات ديون يمكن أن تصدرها الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية والشركات المحلية؛ وترتبط هذه السندات بالأهداف الإنمائية، ويمكن أن تكون ذات صلة خاصة بتوجيه التمويل إلى البلدان المتأثرة ببعض المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مثل الأحوال المناخية القصوى و/أو التباطؤ الاقتصادي (الشكل -33جيم). وازدادت الإصدارات العالمية من السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة بصورة ملحوظة منذ عام 2012.[90] ومع ذلك، وبعد أن بلغت السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة ذروتها في عام 2021، شهدت هذه السندات تراجعًا في عام 2022، ثم عاودت انتعاشها في عام 2023 [أر] لتبلغ قيمتها الإجمالية 981 مليار دولار أمريكي.[91] ومن بين السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة، فإن السندات الخضراء هي السندات التي توجه عائداتها لتمويل المشاريع والمبادرات المناخية والبيئية، وهي الأداة الرئيسية المستخدمة للتمويل المناخي المستدام. وتُهيمن السندات الخضراء أيضًا على جميع الأنواع الأخرى من السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة التي أصدرها القطاع الخاص في عام 2023، وبالنسبة إلى القطاع العام فإن هذه السندات هي الأكثر شيوعًا، ولكن بدرجة أقل؛ وعلى سبيل المثال، في الفترة من 2021 إلى 2023، مثلت السندات الخضراء ما متوسطه 45 في المائة من مجموع إصدارات السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة.[92] وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من 2012 إلى 2022، كان إصدار السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة خاضع في جانب كبير منه لهيمنة البلدان المرتفعة الدخل [أش] التي استأثرت بما نسبته 71 في المائة من مجموع الإصدارات. ولكن عندما يقتصر النظر على السندات الخضراء، تُصبح الصين البلد الذي يُصدر غالبية هذا النوع من الأدوات.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قامت عدة حكومات، منذ مطلع العقد الثاني من هذا القرن على الأقل، بوضع أُطر تنظيمية وسياسات لتعزيز أدوات التمويل الأخضر، بما في ذلك السندات الخضراء، ونتيجة لذلك ازداد إصدار السندات الخضراء، من

أق انظر القسم 5-3 لمزيد من التفاصيل.

أر تختلف المصادر التي تُشير إلى قيمة ما صدر من سندات خضراء وسندات اجتماعية وسندات استدامة وسندات مرتبطة بالاستدامة، ويختلف جميعها في حساباتها. ولذلك، يرجى الرجوع على وجه التحديد إلى المصدر المذكور لكل بيان بشأن مبالغ السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة وعدم مقارنتها بمصادر أخرى.

أش «الأسواق المتقدمة النمو» في المطبوعة الأصلية.

حيث عدد البلدان وقيمة السندات على حد سواء.[93] ففي المكسيك، على سبيل المثال، أصدرت الصناديق الاستئمانية للتنمية الريفية، وهي مؤسسة مالية للتنمية الزراعية تابعة لمصرف المكسيك، ثلاثة سندات خضراء بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دولار أمريكي (في عام 2023) لتمويل مشاريع الزراعة المستدامة، والاستثمارات في كفاءة استخدام المياه، ومشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (**المسار 2**).[94]

ومن العوامل المهمة المحفزة لإصدار السندات الخضراء ارتفاع عائداتها مقارنة بمؤشرات سندات الأسواق الناشئة التقليدية.[70] غير أن الأقساط المدفوعة لهذه السندات تكون في بعض الحالات أكبر من الأقساط المدفوعة للسندات «العادية» للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.[95] وبالإضافة إلى ذلك، من مخاطر استخدام السندات الخضراء استخدامها في «التمويه الأخضر» للشركات الخاصة،[70] ما يعني أنه حتى لو استخدمت الشركات هذه الأدوات، فإنها لا تعتمد بالضرورة ممارسات أكثر استدامة مع مرور الوقت.[96]

ولا تُمثّل **السندات الاجتماعية وسندات الاستدامة** جزءًا كبيرًا من السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة التي يصدرها القطاع الخاص ولكنها ذات صلة بالقطاع العام، إذ تُمثّل في المتوسط 29 في المائة و26 في المائة على التوالي من جميع إصدارات السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة في الفترة بين عامي 2021 و2023.[92] ومن ناحية أخرى، لم يُصدر القطاع العام **سندات مرتبطة بالاستدامة** إلّا مؤخرًا، ولا تُمثّل هذه السندات سوى 1 في المائة من مجموع إصدارات السندات في فترة الثلاث سنوات من 2021 إلى 2023،[92] ولكن دورها يمكن أن يصبح أكثر أهمية في السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، أصدر مصرف التنمية الرواندي في عام 2023 لأول مرّة سندًا مرتبطًا بالاستدامة،[أت] وهو سند مدعوم بضمان يموله البنك الدولي من خلال تمويل ميسّر، ويتيح لمصرف التنمية الرواندي حشد تدفقات التمويل للمشاريع الموجهة نحو تحقيق واحد من الأهداف الرئيسية الثلاثة للسند، وهي: (1) تحسين الممارسات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة؛ (2) وزيادة فرص الوصول إلى التمويل للمشاريع التي تقودها المرأة؛ (3) وتمويل بناء مساكن ميسورة الكلفة (**المسار 6**). وإذا استوفى المقترضون مؤشرات أداء معيّنة تتصل بواحد على الأقل من هذه الأهداف الثلاثة فإنهم يكافأون بخفض مدفوعات الفائدة.[97]

وفي ما يتعلق بالقطاع الخاص، يوجه استخدام عائدات السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة في معظمه نحو مشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والمباني الخضراء، ولكن الأولوية بالنسبة إلى القطاع العام تتجه إلى حد كبير نحو الإنفاق الاجتماعي، ويليه حفظ التنوع البيولوجي. ومن المثير للاهتمام أن حصة العائدات المتصلة بالزراعة ضئيلة جدًا، إذ لا تُمثّل سوى 1 في المائة من جميع الإنفاق في القطاع العام (صفر في المائة من الإنفاق في القطاع الخاص).[92]

وبدأت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أيضًا في استخدام السندات لجمع الأموال من أسواق رأس المال. فعلى سبيل المثال، أُجريت في عام 2022 تسوية لطرحين من الإصدارات الخاصة ضمن إطار تمويل التنمية المستدامة التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتُباع هذه السندات إلى المستثمرين من ذوي الاهتمام القوي بالمسائل البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة ويدعمون بشكل عام تحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنُظم الزراعية والغذائية. وتُستخدم عائدات السندات لتمويل المشاريع الإنمائية من خلال قروض للبلدان المقترضة. وتُسدد هذه القروض بسعر الفائدة السائد في السوق الذي يسمح للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدفع قسيمة متناسبة للمستثمرين. واشترت شركة Folksam، وهي صندوق سويدي للتأمين والمعاشات التقاعدية، أول طرحين من الإصدارات الخاصة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، وشركة Dai-ichi Frontier Life، وهي شركة تعمل في مجال التأمين الادخاري على الحياة والمعاشات التقاعدية، بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي.[98]

ويتألف **التمويل القائم على النتائج** من أدوات مالية مرتبطة بتحقيق نتائج معيّنة (الشكل 33جيم). فسندات الأثر، على سبيل المثال، **أدوات قائمة على النتائج** توفّر رأس المال لنشاط يهدف إلى تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس. ويرتبط السداد إلى المستثمر بتحقيق هذه النتائج؛ وفي معظم الحالات، يؤدي عدم تحقيق النتائج إلى خسارة، في حين أن السند يكون مصمَّمًا في بعض الأحيان لتقديم دفعة إضافية عند بلوغ النتائج.[99-101] ومن ناحية أخرى يصف **التمويل المرتبط بالأثر** جميع الأنشطة المالية الخاصة المرتبطة بمكافآت مقابل تحقيق نتائج اجتماعية إيجابية. واستُخدمت هذه الأدوات في قطاع الصحة وقطاع النُظم الزراعية والغذائية. وعلى سبيل المثال، ومن خلال مشروع الشراكة العالمية من أجل نهج قائم على النتائج في غانا، استُخدمت منحة تمويل قائم على النتائج لتحفيز الطلب على الإصحاح المنزلي في

أت هذا السند، بعبارة أدق، هو أول سند يصدره مصرف التنمية الرواندي على الإطلاق.

المناطق الحضرية، واجتذاب شركات المقاولات الكبرى لتوريد المراحيض للمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل فضلًا عن المؤسسات المالية لدخول السوق.[102] ومن منظور قائم على النُظم الزراعية والغذائية، جرى تمويل مشروع من خلال مبادرة الصندوق المرتبط بالأثر لأفريقيا الشرقية والجنوب الأفريقي من خلال قرض مرتبط بالأثر لتشجيع الشركة على التعامل مع عدد أكبر من المزارعات في جميع مراحل سلسلة القيمة، وبالتالي خفض سعر الفائدة على القرض (**المسار 6**).[36] ومن الأمثلة الأخرى مبادرة مرفق تعزيز الأثر المناخي والبيئي لأفريقيا (Aceli Africa)، وهي مرفق لتحفيز السوق يُقدم حوافز مالية قائمة على النتائج إلى المقرضين المحليين في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا. ومن دون هذه الحوافز، يمكن أن يمتنع المقرضون المحليون عن تقديم قروض إلى شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبدعم من الجهات المانحة، يُقدم هذا المرفق حوافز مختلفة، بما في ذلك تقديم حوافز تأسيسية تُشجع المقرضين المحليين على تغطية كلفة تقديم القروض التي تتراوح قيمتها بين 25 000 و500 000 دولار أمريكي إلى شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق النائية، أو لدعم إنتاج المحاصيل الغذائية المحلية (**توافر الأغذية**)؛ وعلاوات الأثر للقروض المقدمة إلى شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستوفي معايير أعلى في الأداء البيئي والاجتماعي والإدماج الجنساني والأمن الغذائي والتغذية (**المسار 6**)؛ وضمانات القروض الجزئية للقروض التي تتراوح قيمتها بين 25 000 و1.75 مليون دولار أمريكي؛ والمساعدة التقنية للمشاريع الزراعية والغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم بناء قدرات المقرضين المحليين.[58]

وتوفّر **الحاضنات والمعجلات** الأموال للمشاريع التي تكون في مرحلة مبكرة من التطوير بهدف تعزيزها في الأجل الطويل (الشكل -33جيم). ففي الكاميرون، على سبيل المثال، يُقدم برنامج تشجيع المشاريع الزراعية الرعوية للشباب دعمًا شاملًا لرواد الأعمال من الشباب، بما في ذلك إعانات بنسبة 100 في المائة للتعليم والتمويل المختلط والتدريب على أنشطة الأعمال الناشئة. وتشمل آلية التمويل المختلط رأس المال الخاص لرواد الأعمال الشباب، وقرضًا من دون فائدة لبدء المشروع، وائتمان إنتاجي. وتُقدم إعانة مالية لمرة واحدة من المشروع، في شكل مجموعة أدوات أوّلية، لمساعدة رواد الأعمال الشباب على بدء المشروع، وتشجيع تطوير الأنشطة القائمة (**المسار 6**). وتبين نتائج تقييم الأثر أن أثر المشروع على الأمن الغذائي إيجابي. وقد حقق نحو 59 في المائة من المستفيدين الحد الأدنى لتنوع الأنماط الغذائية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا. ويُظهر الأثر على الدخل السنوي الإجمالي زيادة بنسبة 48 في المائة. ويمثّل ذلك زيادة بنحو 1 500 دولار أمريكي في الدخل الإجمالي للأُسرة المعيشية سنويًا. ويبلغ متوسط هامش الربح لمشاريع الشباب التي يدعمها المشروع نحو 3 000 دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي قدره 38 في المائة في الفترة بين عامي 2016 و2022.[103]

ويجب أن تُعالج جميع البلدان الإخفاق الحالي في النُظم الزراعية والغذائية عن طريق استثمار الموارد المحلية لمعالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن شأن إنشاء **صناديق الاستثمارات المؤثرة** أن يدعم حشد التمويل لهذا الهدف من منظور القطاعين العام والخاص (الشكل -33جيم). وتُشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أنه بحلول عام 2022، كان هناك أكثر من 7 000 صندوق مستدام، وكانت هذه الصناديق تمثّل 2.5 تريليون دولار أمريكي (مقابل 2.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2021). وكان جزء كبير (83 في المائة) من الأصول العالمية للصندوق المستدام تديره بلدان أوروبية، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (12 في المائة) والصين (2 في المائة).[104]

ومن الأمثلة الأخرى أن صندوق تغذية الطفل يمثّل أداة تمويل جديدة مصمَّمة لإحداث تحوّل في الطريقة التي يعالج بها العالم مسألة هزال الأطفال. وتُتيح نافذة التمويل المقابل لصندوق تغذية الطفل للحكومات الوطنية فرصة لتكميل الموارد المحلية للخدمات والإمدادات الأساسية. ومنذ إطلاقها في عام 2021، دعمت نافذة التمويل المقابل أكثر من اثني عشر بلدًا في أفريقيا وآسيا، بما في ذلك إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان وتيمور ليشتي والسنغال وسيراليون وزامبيا وكمبوديا وكينيا وموريتانيا ونيجيريا. وفي عام 2023، خصصت نافذة التمويل المقابل التابعة لصندوق تغذية الطفل أكثر من 9 ملايين دولار أمريكي من التمويل المقابل، وذلك بشكل أساسي لشراء أغذية علاجية جاهزة للاستخدام من أجل علاج هزال الأطفال. وكانت باكستان أكبر متلق منفرد (5.9 ملايين دولار أمريكي) لهذا التمويل المقابل في عام 2023، تليها إثيوبيا وأوغندا اللتان تلقى كل منهما نحو مليون دولار أمريكي من التمويل المقابل. وفي باكستان، اختتم صندوق التغذية أيضًا أول جولة من جولات مقابلة التمويل لمكملات المغذيات الدقيقة المتعددة للنساء، حيث جرت مقابلة أكثر من 300 000 دولار أمريكي من الموارد المحلية من مقاطعة البنجاب. وفي عام 2024، من المتوقع أن تُساهم نافذة التمويل المقابل لصندوق تغذية الطفل بأكثر من 15 مليون دولار أمريكي وستبدأ أو سلسلة

من شراكات التمويل المقابل المتعدد السنوات مع الحكومات الوطنية لزيادة الاستثمارات الحكومية في مجال التغذية لتعزيز استدامة تمويل التغذية.[105]

غير أن هذه الأموال، بالإضافة إلى العديد من أدوات التمويل التي نوقشت في هذا القسم، ليست متاحة في بعض الأحيان بسبب نقص القدرات التقنية لدى المؤسسات التي يمكن أن تكون جهات متلقية محتملة للاستثمارات. وعلى سبيل المثال، ينطبق ذلك في كثير من الأحيان على شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[106] ويمكن أن يؤدي ربط التمويل بأنشطة تحسين وصول المستفيدين إلى الخدمات المالية إلى إحداث فرق في تحويل تدفقات التمويل المتزايدة إلى استثمارات مؤثرة في الأمن الغذائي والتغذية. وإذا لم يحصل أشد السكان احتياجًا على التمويل الكافي، فلن يكون تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة ممكنًا فحسب، بل لن يكون من الممكن أيضًا تحقيق سائر الأهداف، مثل الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة).

زيادة الشمول المالي والمساواة داخل البلدان

لا تقتصر وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على التمويل فحسب، بل تشمل أيضًا الشمول المالي.[107] وحتى لو بات من الممكن توسيع نطاق تمويل الأمن الغذائي والتغذية باستخدام الأدوات المبتكرة المبيّنة أعلاه، فإن هناك داخل البلدان فئات سكانية واجهت على مرّ تاريخها قيودًا مهمة في الحصول على الخدمات المالية. ويُقدم هذا القسم أمثلة لبعض هذه الفئات السكانية؛ غير أن هذا لا يستبعد الاعتراف بالعديد من الشرائح السكانية الأخرى التي تعاني من حالات الضعف والتهميش، والتي من الضروري أيضًا وضع سياسات ملائمة بشأنها.

وتؤدي النساء دورًا رئيسيًا في النُظم الزراعية والغذائية، إذ يمثلن 37 في المائة من العاملين في الزراعة في المناطق الريفية على المستوى العالمي، و48 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل.[60] ومع ذلك، في حين أن 78 في المائة من الرجال كانوا قادرين على فتح حساب مصرفي من نوع ما في عام 2021، كان الرقم بالنسبة إلى النساء 74 في المائة فقط - ويمثّل ذلك فجوة قدرها 4 نقاط مئوية تزداد إلى 6 نقاط مئوية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (74 في المائة للرجال و68 في المائة للنساء).[108] ويمكن أن تكون الفجوة أوسع على المستوى القطري، بالنظر ليس فقط إلى إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية، بل وكذلك الخدمات المالية الأخرى. ففي الهند، على سبيل المثال، على الرغم من النجاح في سد فجوة الوصول إلى الحسابات المصرفية في الفترة بين عامي 2017 و2021، لا تزال هناك فجوة تبلغ 5 نقاط مئوية في الوصول إلى الاقتراض، وفجوة أوسع بنسبة 13 نقطة مئوية في ما يتعلق باستخدام الحسابات المصرفية لأغراض الادخار.[109] ولن تُساهم **زيادة إمكانية وصول النساء إلى الخدمات المالية** في تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا فحسب، بل ستُحسّن أيضًا سُبل العيش العامة للأُسرة المعيشية والمجتمع المحلي، بما في ذلك نتائج الأمن الغذائي والتغذية[110] (الإطار 14). ومن منظور كلي، من شأن إدماج المرأة أن يحقق آثارًا إيجابية عامة في النمو الاقتصادي،[111] ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البلد على الصمود في وجه التباطؤ والانكماش الاقتصاديين.

وهناك حالات تشمل فيها أدوات التمويل المبيّنة في القسم السابق اعتبارات جنسانية (**المسار 6**). فعلى سبيل المثال، أصدر مصرف التنمية الآسيوي 14 سندًا جنسانيًا (بما مجموع قيمته 3.6 مليارات دولار أمريكي) حتى عام 2023 من خلال برنامجه للسندات المواضيعية الجنسانية الذي يُعبأ التمويل لمشاريع تضييق الفوارق بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة والفتيات.[112] وفي المغرب، أصدر أحد المصارف الخاصة (البنك الشعبي المركزي) سندات بقيمة 20.4 ملايين دولار أمريكي لتمويل المشاريع التي تقودها النساء من خلال التأجير البالغ الصغر، وهو بديل سليم لزيادة إمكانية حصول المرأة على الخدمات المالية[113] (انظر الإطار 14).

وتواجه **الشعوب الأصلية** صعوبة في الحصول على الخدمات المالية ليس فقط في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بل وكذلك في البلدان المرتفعة الدخل، مثل أستراليا وكندا. وغالبًا ما تعيش الشعوب الأصلية في مناطق ريفية نائية ولا تملك أي ضمانات أو تملك ضمانات ضئيلة، ما يدفع المؤسسات المالية إلى إدراك أن تحديات تقديم الخدمات لهذه المجتمعات المحلية قد تفوق ما تحققه من منافع.[115-117]

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن الشعوب الأصلية شريك لا غنى عنه لبلوغ أهداف اتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا تُعبّر استراتيجيات التمويل المقابلة بالضرورة عن الدور الحاسم الذي تؤديه هذه الشعوب. وتُشير التقديرات إلى أن معظم الأموال التي تستهدف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية توجه من خلال التمويل غير المباشر. فعلى سبيل المثال، لم يصل إلى منظمات الشعوب الأصلية سوى 7 في المائة من الأموال المصروفة في إطار التعهد الذي أُعلن عنه خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

الإطار 14 سدّ الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى تدفقات التمويل والخدمات المالية

تتطلب القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة في الحصول على الخدمات المالية الأخذ بنهج شامل وجنساني تحويلي* يأخذ في الاعتبار خلفيات النساء واحتياجاتهن المختلفة، فضلًا عن الاختلافات بين النساء أنفسهن في ما يتعلق بالعمر والعرق والحالة الصحية وحالة الإعاقة إلى جانب عوامل اجتماعية أخرى.[109]

ومن الأسباب الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين افتقار النساء في العادة إلى الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على الائتمان، حيث تقلّ احتمالات امتلاكهن للأراضي مقارنة بالرجال، ما يجعلهن أقلّ جاذبية للعملاء في المؤسسات المالية الرسمية. وعلى سبيل المثال، يمكن **للنُهج القائمة على المجموعات** أن تُمكّن النساء الفقيرات في الأصول من استخدام الضمان الاجتماعي بدلًا من الضمان المادي للحصول على الائتمان. وهذا النهج الذي يشيع استخدامه في مؤسسات التمويل البالغ الصغر يتيح للمرأة استخدام المسؤولية المشتركة للمجموعة كضمان للحصول على الائتمان. غير أن أحد قيود هذا النهج هو أنه يوفّر في العادة ائتمانات قصيرة الأجل لا تسمح للنساء المستفيدات بإجراء استثمارات كبيرة.[110،114]

وشجعت بعض البلدان على استخدام **الضمانات المنقولة** مثل المجوهرات أو وحدات رؤوس الماشية، في مقابل الطلب المعتاد على الأصول الثابتة. فعلى سبيل المثال، يمكن لإنشاء سجلات عمومية للضمانات المنقولة أن يحد من مخاطر استخدام السلع المنقولة كضمان. وفي ما يتعلق بالمنتجين الزراعيين، يمثّل تمويل إيصالات المستودعات نهجًا يستخدم فيه الإنتاج المخزّن كضمان للحصول على الائتمان يمكن بيعه في وقت لاحق عندما تكون الأسعار أكثر ملاءمة.[114]

ويمثّل **التأجير البالغ الصغر** نهجًا واعدًا آخر لا يشترط فيه تقديم ضمانات لأن مؤسسة التمويل البالغ الصغر تحتفظ بالملكية الكاملة للأصل إلى حين إتمام السداد، ما يتيح للمرأة فرصة شراء سلع رأسمالية وبالتالي الوصول إلى مصادر تمويل أخرى. ويمكن أن يكون نهج التأجير البالغ الصغر أنسب للمرأة من الائتمان البالغ الصغر؛ فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى أن التأجير البالغ الصغر مرتبط بسلعة رأسمالية محددة، يمكن للمرأة أن تثق في أن هذه السلعة لن تُصادر أو لن يستخدمها أفراد الأسرة الآخرين في نفقات غير متصلة بالنشاط التجاري.[114]

وكان للخدمات **المالية عبر الهاتف المحمول** أثر إيجابي على تحقيق الشمول المالي للمرأة، ما غيّر سلوكها المالي وزاد مشاركتها في التخطيط للادخار والميزانية، وساهم ذلك بالتالي في تمكينها اقتصاديًا.[60]

ولكن، ينبغي تنفيذ هذه التدابير بالاشتراك مع مبادرات لمعالجة أوجه عدم المساواة والمعايير الجنسانية التي تحول دون مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. ويعني ذلك معالجة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عن طريق إتاحة فرص متكافئة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات المحلية والعمل اللائق، ودعم مشاركتها في التخطيط وصنع القرار، وتعزيز المهارات التقنية ومحو الأمية المالية. كما يتطلب التغلب على المعايير والقواعد الاجتماعية التمييزية وتغيير السلوك المالي داخل الأُسرة المعيشية والمجتمعات المحلية. وبغير ذلك، لن تكون زيادة مستويات الوصول إلى الخدمات المالية فعالة في الأجل الطويل.[109]

ملاحظة: * يُفهم على أنه نهج يُعالج الأسباب الجذرية للتمييز بين الجنسين. ويعني النهج المالي الذي يفضي إلى إحداث تحوّل في المنظور الجنساني على وجه التحديد تعزيز تمكين المرأة وتحسين ديناميكيات التفاوض ووضع معايير تنظيمية واجتماعية وثقافية ملائمة.[109]

في حقوق الحيازة والوصاية على الغابات.[118] ولذلك من الأهمية البالغة استمرار النقاش العالمي حول تحسين التمويل المباشر للشعوب الأصلية من أجل تحقيق تنميتها الذاتية (انظر الإطار 15).

وتختلف إمكانية وصول الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية الزراعية إلى التمويل اختلافًا كبيرًا تبعًا لخصائص هذه الجهات الفاعلة. وفي حين يمكن لكبار المنتجين الزراعيين التجاريين الوصول بسهولة نسبية إلى القروض ورأس المال، يواجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديات كثيرة في الوصول إلى التمويل بسبب الافتقار إلى ضمانات أو سجل مالي أو حتى حساب مصرفي.[81] ومن شأن عدم إمكانية الحصول على الخدمات المالية أن يؤدي أيضًا إلى تقليل إمكانية مساهمة المزارعين **أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم** في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وذلك على سبيل المثال من خلال الحد من قدراتهم على تقديم أغذية مأمونة ومغذية (انظر الإطار 16).[123]

الإطار 15 مرفق مساعدة الشعوب الأصلية

مرفق مساعدة الشعوب الأصلية هو أداة تمويل مبتكرة يمكن لمجتمعات الشعوب الأصلية أن تستخدمها لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها. ويموّل هذا المرفق مشاريع صغيرة تُعزز مشاريع التنمية المدفوعة ذاتيًا بالاستناد إلى الطلب الذي تُعبِّر عنه الشعوب الأصلية نفسها.[119] وقد مكنت عدة مشاريع ممولة من مرفق مساعدة الشعوب الأصلية من تحسين الأمن الغذائي والتغذية لهذه الشعوب الأصلية وتعزيز نُظمها الزراعية والغذائية عن طريق تعزيز الإنتاج المستدام للأغذية، والنُظم والتقنيات الزراعية التقليدية، وإحياء معارف الشعوب الأصلية. وتناولت المشاريع الأمن الغذائي من منظور شامل في الوقت الذي سعت فيه أيضًا إلى حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والثقافات التقليدية وحقوق الشعوب الأصلية. وعلى سبيل المثال، من خلال مشروع لمرفق مساعدة الشعوب الأصلية في الأرجنتين (2018-2021)،[120] قُدّم الدعم إلى جماعة مابوتشي كايون (Mapuche Cayún) لتحسين الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى توليد فائض يمكن بيعه في السوق وتعزيز الروابط الاقتصادية مع سائر مجتمعات المابوتشي الأخرى، ساعد المشروع على تعزيز أهمية تنويع النمط الغذائي والمأكولات التقليدية والأعشاب الطبية في المجتمعات المحلية (**المسار 6**).

ونُفذ في دولة بوليفيا المتعددة القوميات مشروع آخر[121] بهدف معالجة الآثار السلبية لظاهرتي النينيو والنينيا اللتين تسببتا في حدوث خسائر اقتصادية كبيرة للمزارعين من السكان الأصليين من الغواراني بسبب الجفاف والصقيع في بلدية ياكويبا (Yacuiba). وركز المشروع على تحسين الممارسات الزراعية من خلال إحياء المعارف التقليدية وممارسات التعلم التشاركية، مثل المدارس الحقلية للمزارعين. وغطى المشروع مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل التدريب على تقنيات الإنتاج التقليدية والزراعة العضوية وتقنيات الري وإدارة الموارد الطبيعية والتغذية والأمن الغذائي والأغذية والوصفات الغذائية التقليدية (**المسار 6**). ونتيجة لذلك، تمكنت 57 أسرة معيشية من إنشاء 55 حديقة تراعي مبادئ الزراعة الإيكولوجية وثلاث حدائق مجتمعية مشتركة. وفي كولومبيا، ركز مشروع لمرفق مساعدة الشعوب الأصلية122 تحديدًا على حفظ أصناف البطاطا التي تنطوي على إمكانات كبيرة لتحسين التسويق وكذلك الأمن الغذائي والتغذية لمجتمعات الباستوس الأصلية في إقليم غران كومبال (Gran Cumbal). وأُجريت في إطار المشروع بحوث وحُدد أكثر من 36 صنفًا من أصناف البطاطا المحلية وخمسة أصناف مختارة ذات إمكانات إنتاجية كبيرة. وعلاوة على ذلك، أنشأ المشروع بنوكًا للبذور وروّج للتقنيات التقليدية في مجال إنتاج البطاطا العضوية («الشانغرا»)، والبذر والزراعة والحصاد والتخزين في وحدات تجريبية تغطي مساحة قدرها 15 هكتارًا (**المساران 4 و6**).

وتبين هذه الأمثلة أن إحدى السمات الرئيسية لمشاريع مرفق مساعدة الشعوب الأصلية في مجال الأمن الغذائي والتغذية هي تركيزها على الترويج للأغذية التقليدية وإحيائها لأنها توفر مجموعة متنوعة من المغذيات، وتُعزز التنوع الغذائي، وتزيد من القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وفي عام 2023 صدرت الموافقة على 18 مشروعًا جديدًا بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي، وسيتولى تنفيذ هذه المشاريع مجتمعات الشعوب الأصلية والمنظمات الداعمة لها في 13 بلدًا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتُساهم شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم بدور حاسم الأهمية في الاقتصادات الريفية.[125] وكثيرًا ما تكون هذه المشاريع عناصر فاعلة في سلسلة القيمة وتتيح فرصًا ومزايا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال توريد الأغذية وتجهيزها وتعبئتها ونقلها وبيعها للمستهلكين.[126] وعلى الرغم من الدور الحيوي لهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في النُظم الزراعية والغذائية فإنها تعاني في كثير من الأحيان من نقص في الخدمات لأن المستثمرين يحجمون عن تمويل المنتجين في السوق المحلية بالعملة المحلية نظرًا لرغبتهم في تجنب المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف ويفضلون خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأكثر توجهًا نحو التصدير.

ويتعيّن على المقرضين المحليين سد هذه الفجوة، ولكنهم يترددون في المشاركة في هذه الأسواق بسبب ارتفاع المخاطر. ولا يوفّر صغار المقرضين، مثل مؤسسات التمويل البالغ الصغر، في كثير من الأحيان تمويلًا كافيًا، في حين قد ينظر المقرضون التجاريون إلى إقراض شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على أنه محفوف بمخاطر أكبر من اللازم.[127] ويمكن لإتاحة إمكانية الوصول إلى التمويل المناسب والاستثمارات التكميلية أن يُمكّن شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم من توفير فرص اقتصادية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ومن خلال الروابط الخلفية والأمامية، يمكن للآثار المضاعفة لشركات الأغذية الزراعية الصغيرة

الإطار 16 الصندوق المبتكر للاستثمار في الأثر الاجتماعي في أوغندا

أنشأت المفوضية الأوروبية الصندوق الأوغندي للاستثمار في الغلات في عام 2017 من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتأسس هذا الصندوق كشركة أوغندية تدعم جزئيًا تنمية القطاع المالي. وتُسجّل معظم الصناديق المماثلة في بلدان مثل موريشيوس، وهو ما يجلب مزايا واضحة للمستثمرين من حيث سلاسة تحويل الأموال والضرائب وتسوية المنازعات المحتملة.

ويستثمر الصندوق في الشركات التي تحقق أثرًا اجتماعيًا مصحوبًا بعائدات مالية. ويُحسّن مرفق تنمية أنشطة الأعمال العمليات التشغيلية للشركات ويعالج الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمة. وقدم الصندوق حتى الآن 13 استثمارًا في أوغندا بقيمة تزيد على 12.9 ملايين يورو.

وأكدت التجربة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الأوّلية للسوق التي أجرتها المفوضية الأوروبية والتي خلصت إلى أن العديد من شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في أوغندا يعيقها الافتقار إلى رأس المال الكافي لدعم نموها.[124] وتفرض المؤسسات المالية شروطًا باهظة الكلفة، أو تتطلب الكثير من الضمانات، أو تكون لديها جداول سداد غير متسقة مع خطة عمل الشركة. ومن الضروري للنظام الإيكولوجي لأنشطة الأعمال أن تحصل أنشطة الأعمال الزراعية الصغيرة على رأس المال من أجل النمو، ما يؤدي إلى الطلب على منتجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة التي توفر من جانبها مزيدًا من الفرص في مجتمعاتهم المحلية وتدفع نحو تحقيق تحوّل ريفي مستدام.

ويحقق وجود مدير للصندوق يتخذ من أوغندا مقرًا له ميزة رئيسية من نواحٍ مختلفة. أولًا، يتيح التواجد المحلي والشبكات غير الرسمية في القطاعات للصندوق تحديد المخاطر المرتبطة بالاستثمارات التي كان من الصعب للغاية التعرّف عليها من دون ذلك. كما أن القرب من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتيح له بناء شراكة أوثق مع المروجين الذين يستفيدون من الدعم المستمر للقدرات الذي يقدمه مدير الصندوق.

وتؤدي المساعدة التقنية الزراعية دورًا مهمًا في التخفيف من المخاطر وتعزيز ثقة المؤسسات المالية المشاركة في تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة. وهي تضمن أيضًا معالجة القيود الأخرى التي تعيق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتهيئة بيئة تمكينية مناسبة. ومن المثالي ربط المساعدة التقنية بأدوات الاستثمار لأن ذلك يوفّر مزيدًا من المرونة للشركات ويدعم جهود تطوير خطوط الإمداد للصناديق. وفي ما يتعلق بالصندوق الأوغندي للاستثمار في الغلات فإن هذا المرفق المخصص لتقاسم الكلفة يساعد هذه الشركات على معالجة الثغرات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، وبناء أو توسيع شبكاتها من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والحصول على شهادات اعتماد مهمة، وتحسين الكفاءة التشغيلية.

والمتوسطة الحجم أن تدعم تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن الأهداف العامة للتحوّل الريفي.

وفي كمبوديا، على سبيل المثال، يجري في إطار مشروع تسريع الأسواق الشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة، تطوير وتعزيز الروابط بين صغار المنتجين والمتعهدين ومقدمي الخدمات.[128] ويهدف المشروع إلى إنشاء صندوق لابتكارات سلاسل القيمة يقدم دعمًا ماليًا مباشرًا لتحفيز الاستثمار الخاص في الزراعة العالية القيمة. وينظّم المشروع أيضًا أحداث منصات أصحاب المصلحة المتعددين ويقدم التدريب في مجال الإلمام بمبادئ أنشطة الأعمال (**المسار 3**). وبحلول ديسمبر/كانون الأول 2023، كان المشروع قد دعم أكثر من 78 000 أسرة معيشية في أكثر من 1 900 منظمة منتجة. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المشروع أكثر من 3 000 حدث من أحداث منصات أصحاب المصلحة المتعددين، وخصص بندًا ائتمانيًا يزيد على 6 ملايين دولار أمريكي للتعاونيات الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأنشطة الأعمال الزراعية.[129] وفي أوزبكستان، شارك في تمويل مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان كل من حكومة أوزبكستان والمؤسسات المالية المحلية والمشاركين في المشروع. وشجع المشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان من خلال زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية والدخل والوصول إلى الأسواق لصغار المنتجين ومزارع الألبان التجارية. وقُدمت المساعدة في مجال بناء القدرات والتدريب والدعم المالي في شكل تسهيلات ائتمانية لمؤسسات تجهيز منتجات الألبان من أجل أنشطة الإنتاج والتجهيز (**توافر الأغذية والمسار 3**). وتبين النتائج المستخلصة من تقييم أثر المشروع أن الائتمان المقدم من المشروع زاد من الإيرادات الإجمالية للمستفيدين بنسبة 36 في المائة. وساهم الائتمان تحديدًا في زيادة بنسبة 84 في المائة في الدخل المتحقق من الإنتاج الحيواني، و55 في المائة في الدخل المتحقق من إنتاج المحاصيل، وزيادة بنسبة 27 في المائة في دخل الأجور الزراعية.[130] ومن بين الذين حصلوا على الائتمان، سُجلت زيادات في مبيعات الألبان بلغت 41 في المائة، وكانت حصة

مبيعات الألبان من الإنتاج الإجمالي أعلى بنسبة 13 في المائة. وتبين أن الأمن الغذائي كان أعلى بنسبة 26 في المائة في الأُسر المعيشية التي حصلت على الائتمان مقارنة بالأُسر المعيشية التي لم تحصل عليه.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم الأخذ بالابتكارات في مجال سلاسل الإمداد للحد من الحواجز التي تحول دون الوصول إلى تدفقات التمويل في الوقت المناسب. وعلى سبيل المثال، يمكن للترتيبات التعاقدية بين الجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد الزراعية والغذائية أن تُمكن الموردين من الحصول على أموال المعاملات بسرعة أكبر وبشروط مؤاتية. ومن الأمثلة على ذلك العقود الطويلة الأجل الموقعة بين صناعة الألبان والمنتجين في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي تنطوي على اتفاقات أسعار تحقق الاستقرار لأرباح المنتجين وتسمح لهم بالحصول على الائتمانات وغيرها من الأدوات المالية.[131] وتُشكل إيصالات المستودعات أداة أخرى لم يأخذ بها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة كاملة حتى الآن، على الرغم من أنها ليست جديدة. وتسمح هذه الإيصالات للمزارعين بتخزين فائض إنتاجهم وبيعه لاحقًا عندما تكون الأسعار أعلى، واستخدامه كضمان للحصول على الائتمان. غير أن الكلفة التي ينطوي عليها ذلك قد تكون مرتفعة و/أو قد لا تكون المحاصيل المستهدفة هي الأنسب لتنفيذ هذه الأداة. وينبغي النظر في زيادة علاوة الأسعار و/أو خفض كلفة التخزين في المستودعات لكي تصبح هذه الأداة جذابة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.132 ويمثّل تخصيم الفواتير آلية يحصل من خلالها الموردون على قيمة فواتيرهم على الفور، ويُمكّنهم ذلك بالتالي من تجديد رأس المال العامل من أجل ترتيبات تشغيلية أخرى. ويبيع المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة منتجاتهم في كثير من الأحيان من خلال التعاونيات وشركات التجميع التي تفتقر بالمثل إلى رأس المال العامل الذي يمكنها من السداد الفوري للمزارعين. ولمعالجة ذلك، تعمل شركة ماستركارد في الهند، على سبيل المثال، مع شركة M1xchange، وهي كيان يُسهل الخصم وبيع المستحقات للمصارف والشركات المالية غير المصرفية ويجتذب مجموعة واسعة من المقرضين للمشاريع الزراعية والغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين إمكانية الحصول على الائتمان ورأس المال العامل (**توافر الأغذية**). ومن خلال الاستفادة من المنصات الرقمية، يمكن للمزارعين والتعاونيات في إطار هذه المبادرة الوصول إلى كل من المشتري والمقرض، ما يزيد من سرعة المعاملات التجارية في كلا الاتجاهين وتلقي المدفوعات على الفور.[133]

ويمكن أن تُشكل التحويلات المالية بالنسبة إلى عدة بلدان عنصرًا مهمًا من عناصر تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ولكن لا يستثمر منها سوى حصة منخفضة في النُظم الزراعية والغذائية، في حين أن الحصة الكبرى منها تُستخدم في دعم استهلاك الأغذية (انظر **الفصل الرابع**). وتتلقى الأُسر المعيشية المنخفضة الدخل هذه الموارد في معظم الأحيان في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وثبت بالأدلة أنها يمكن أن تُحسّن الأمن الغذائي والتغذية للأُسر المعيشية المتلقية.[أث]

ويمكن أن يؤدي إدخال **التحويلات المالية** في النظام المالي الرسمي إلى زيادة أثره على مستوى الأُسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وكما هو مبيّن في **الفصل الرابع**، ازدادت التحويلات المالية عبر الحدود سنويًا باستثناء عام 2020، وخُصص ما يقرب من نصف التدفقات المرسلة في الفترة بين عامي 2017 و2022 للاستخدامات التي من المرجح أن تُساهم في الأمن الغذائي والتغذية، مثل استهلاك الأغذية، ولكن خُصصت نسبة أقل بكثير للاستثمار في النُظم الزراعية والغذائية. وعلى سبيل المثال، تدعم منصة التحويلات المالية والاستثمارات وريادة الأعمال للمهاجرين في أفريقيا (PRIME Africa) خفض كلفة معاملات التحويلات المالية وإدماج المتلقين في النظام المالي.[136] وفي محاولة للربط بين أكبر الاقتصادات في أفريقيا- أي الشرق والغرب- أعلنت شركة Access Holding، وهي الشركة القابضة الأم لأحد المصارف الكبرى في القارة، عن شراكة مع مشغلي الاتصالات الرئيسيين ومقدمي الخدمات المالية ومشغلي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول/المدفوعات الرقمية، لتمكين التحويلات المالية عبر هذا الممر بين الشرق والغرب (**المساران 3 و6**). وسوف تصل هذه المبادرة إلى 60 مليون عميل و5 ملايين نشاط من أنشطة الأعمال في أكثر من 20 بلدًا في القارة. وفي عام 2023، شكلت التحويلات المالية الموجهة إلى نيجيريا 38 في المائة من تدفقات التحويلات المالية التي بلغت 58 مليار دولار أمريكي إلى الإقليم، إذ سجلت زيادة بنسبة 2 في المائة، في حين سجلت غانا وكينيا مكاسب تُقدّر بنسبة 5.6 في المائة و3.8 في المائة على التوالي. وفي طاجيكستان، نفذ مشروع تجريبي لمنظمة الأغذية والزراعة مخططًا لتقديم مِنح لمقابلة التدفقات النقدية، وهي تقابل كل دولار أمريكي في التحويلات التي يستثمرها المستفيدون في أنشطة الأعمال الزراعية. وأتاح المشروع التجريبي الذي يُنفذ بالاشتراك مع المساعدة

أث على سبيل المثال، في جمهورية فنزويلا البوليفارية134 وفي الأُسر المعيشية الريفية في المكسيك.135

التقنية، للمستفيدين توسيع نطاق استثمارات الأعمال الزراعية وتهيئة فرص للعمل.[137] ولكن تأثير التحويلات المالية على تحسين الأمن الغذائي والتغذية متباين: فالتحويلات المالية تساهم في تحسين أنماط الاستهلاك، ومتوسط قيمة المنتجات الغذائية وإمكانية الحصول على إمدادات الطاقة الغذائية، ولكن تأثيرها على الجودة التغذوية والتنوع الغذائي لم يثبت حتى الآن بالدليل القاطع.[138] ومع ذلك، تدعم تدفقات التحويلات المالية الحصول على الأغذية الأساسية، ولا سيما أثناء الفترات التي تتصاعد فيها أسعار الأغذية.[139،140] ■

3.5 كيفية زيادة المواءمة والتآزر بين مختلف مصادر التمويل

تعقد المشهد التمويلي للأمن الغذائي والتغذية

لا تحقق النُظم الزراعية والغذائية حاليًا النتائج اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله. كما أنها تتسبب في العديد من التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويبين **الفصل الرابع** من هذا التقرير أن عدم سد الفجوة في التمويل لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يُكلف تريليونات الدولارات الأمريكية، ما يجعل من الضروري الأخذ بممارسات استثمارية تأخذ في الاعتبار المخاطر المناخية والصحية والاجتماعية والبيئية.[141] ولكن ذلك قد لا يكون ممكنًا إذا لم يكن هيكل التمويل مصممًا ليصبح وسيلة حاسمة لتيسير تحقيق هذه الأهداف الإنمائية.

ويتسم هيكل التمويل الحالي للأمن الغذائي والتغذية بتجزؤ شديد. وأدى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما ينبغي تمويله ومختلف الأهداف في ما بين أصحاب المصلحة إلى تكاثر الجهات الفاعلة التي تخرج في كثير من الأحيان عن نطاق اختصاصاتها بدلًا من التعاون في ما بينها.[34] وتختار الجهات المانحة الثنائية في كثير من الأحيان إجراء أنشطة المعونة بأنفسها بدلًا من توجيهها عبر المنظمات المتعددة الأطراف. ويؤدي ذلك إلى العديد من أنشطة المعونة الصغيرة وغير المنسقة التي تقودها بشكل أساسي الجهات المانحة الثنائية. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة 73 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية الزراعية في عام 2018 مساعدات ثنائية، في حين شكلت المعونة المتعددة الأطراف 27 في المائة في السنة نفسها (بانخفاض قدره 3 نقاط مئوية مقارنة بعام 2013)، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى المنافسة وعدم الكفاءة في ظل غياب التنسيق الكافي بين الجهات الفاعلة.[35] (انظر **الفصل الثالث** لمزيد من التفاصيل). وخلال الفترة بين عامي 2000 و2020، ولا سيما منذ عام 2010، لوحظ ظهور المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف (الأموال المخصصة التي تعهد الجهات المانحة الثنائية بإدارتها إلى مؤسسات متعددة الأطراف) مع انخفاض تدريجي في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية.[142]

وعند النظر في هدف معقد ومتعدد القطاعات، مثل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، يمكن أن تكون للتنسيق أهمية أكبر. ويمكن للعديد من الاستثمارات القطاعية أن يؤثر على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولكن ذلك لا يقابل باعتراف في كثير من الأحيان. وعلى سبيل المثال، يتم في كثير من الأحيان التخطيط لمجالين رئيسيين من مجالات تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة - الإجراءات الإنسانية والإنمائية - وتمويلهما وتنفيذهما بشكل منفصل.[34] وفي المشهد المالي الذي تتنافس فيه عدة أهداف إنمائية على تدفقات التمويل الشحيحة، يفشل هيكل التمويل الحالي في إدماج الأمن الغذائي والتغذية في أهداف إنمائية أوسع نطاقًا.

وعلى المستوى القطري، يتسبب العدد الكبير من المشاريع غير المنسقة في زيادة كلفة المعاملات ويعيق مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة المشتركة. وعندما تتنافس عدة جهات فاعلة ذات اختصاصات متماثلة على الأموال المقدمة من مجموعة صغيرة من الجهات المانحة، فإن ذلك قد يكون ضارًا، بالمقارنة مع الحالة التي يوجد فيها عدد أقل من الجهات الفاعلة ذات الاختصاصات المتمايزة.[35] وعلى سبيل المثال، في حين أن معظم البلدان عملت في عام 2009 مع ما تراوح بين 61 و100 جهة مانحة، فقد عملت غالبية البلدان في عام 2019 مرة واحدة على الأقل مع أكثر من 100 جهة مانحة. وازداد عدد الجهات المانحة الثنائية من 25 في الفترة بين عامي 2000 و2004 إلى 43 في الفترة بين عامي 2015 و2019، وازداد عدد الوكالات من هذه الجهات المانحة الثنائية من 145 إلى 411 وكالة في الفترة نفسها. وزادت أيضًا الجهات المانحة المتعددة الأطراف من 46 إلى 91 وكالة ومصرفًا وصندوقًا ومؤسسة أخرى. وازداد إجمالًا عدد كل نوع من الجهات المانحة من 191 في عام 2000 إلى 502 في عام 2019.[142]

وخلصت بعض الدراسات إلى أن تجزؤ التمويل الإنمائي يمكن أن يكون مرتبطًا بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي[143-145] وانخفاض مستويات المساءلة التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد في البلدان المتلقية.[146] ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي التجزؤ أيضًا إلى

مكاسب في الكفاءة عن طريق تشجيع تخصص الوكالات والصناديق، وتعزيز المنافسة بين الجهات المانحة لتعزيز الكفاءة وتشجيع الابتكار، في حين أن هذه المنافسة يمكن أن تزيد أيضًا من القدرة التفاوضية للبلدان المتلقية (حيث قد يكون هناك عدة جهات مانحة مهتمة بمشكلة واحدة و/أو بلد واحد).[142]

ويمكن أن ينطوي التجزؤ أيضًا على تغيير في الأولويات والتنافس - بدلًا من التعاون - بين الجهات المانحة، ويمكن أن يؤدي إلى تشتت البيانات بين المصادر والمنهجيات المختلفة، وعدم التوافق مع الأولويات والخطط القطرية، والتفضيل الواضح لتمويل المشاريع بدلًا من البرامج، وهو ما يعني ضمنًا وجود عدد كبير من المشاريع الثنائية الصغيرة في البلدان المتلقية، ويمكن أن يؤدي ذلك بالتالي إلى زيادة في كلفة المعاملات وعدم الكفاءة.[35]

ومن الواضح أن الجهات المانحة (التي تشمل الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات الخيرية) تضطلع بدور حاسم الأهمية في هيكل التمويل الحالي. فعلى سبيل المثال، تُشارك هذه الجهات المانحة في معظم معاملات التمويل المختلط وتقدّم الأموال إلى المنظمات الوسيطة [أخ] للاستثمار في المشاريع الصغيرة النطاق.[148]

وتُمثّل المؤسسات الخيرية، بين هذه المؤسسات، جهات مهمة صاحبة مصلحة في بنية تمويل الأمن الغذائي والتغذية. وبالمقارنة مع مستثمري القطاع الخاص، فإن المؤسسات الخيرية لديها فرص أكبر للتركيز على الآثار أكثر من تركيزها على العائدات المالية، وهي أكثر تقبلًا للمخاطر التي كثيرًا ما تُشكل جزءًا من التمويل الإنمائي. ويمكن أن تكون الاستفادة من رأس المال الصبور [أذ] الذي توفره المؤسسات الخيرية نهجًا لإحداث تغيير جذري من أجل دعم المؤسسات الاجتماعية، وإيجاد حلول لمشاكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وإجراء الاستثمارات اللازمة في البنية التحتية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لمعالجة بعض المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتحتل المؤسسات الخيرية موقعًا فريدًا يؤهلها لأن تقوم بدور تحفيزي وأن تعمل كجهات مبادرة إلى تحمّل المخاطر، وأن تبين أن الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية قد لا يكون محفوفًا بمخاطر كما يبدو في ظاهر الأمر. وفي حين أن ازدياد اهتمام المؤسسات الخيرية بأدوات التمويل بوصفها تمويلًا مختلطًا أمر مشجع، فإن الطريقة التي يتم بها تنظيم العديد من المؤسسات يمكن أن يجعل دورها مقصورًا على مجرد تقديم المِنح والمشاريع الإنمائية. وعلى سبيل المثال، لا يوجد سوى عدد قليل من المؤسسات التي أنشئت لتقديم الأسهم، وهو أمر حاسم الأهمية لشراكات المراحل المبكرة، وهذه المؤسسات غير مستعدة لاستعادة الأموال.[148]

ومع ذلك، يكمن أحد أكبر التحديات على الأرجح في معالجة التجزؤ الحالي لبنية تمويل الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي تشجيع زيادة التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، لأن الجهات المانحة الكبيرة لا تُنسق أحيانًا أو لا تُشارك في تمويل الأنشطة التي تقودها جهات فاعلة أخرى صغيرة، نظرًا لعدم وجود حوافز للقيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تشتد الحاجة إلى قيام الجهات المانحة بمواءمة أولويات الإنفاق مع أولويات البلدان. وبالنظر إلى أن البنية الحالية تُهيمن عليها إلى حد كبير البلدان المرتفعة الدخل والوكالات الإنمائية الكبيرة، لا تؤخذ في الحسبان أولويات البلدان والمجتمعات المحلية المستفيدة في جميع الحالات.[34]

ويتمثل أحد التحديات المهمة التي يواجهها العديد من البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى وغيرها من تدفقات التمويل الإنمائي في دورها الثانوي نسبيًا في ما يتعلق بكيفية تخطيط وتنفيذ التمويل الإنمائي. [أض] والواقع أن المناقشات الدائرة حول كيفية تشكيل هيكل التمويل كشفت عن وجود اختلافات بين رؤية بعض البلدان المرتفعة الدخل التي تُمسك تقليديًا بزمام مناقشات التمويل الإنمائي، ورؤية بعض البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال، خلص تحليل للمواقف في مؤتمر عام 2015 المعني بتمويل التنمية الذي عُقد في أديس أبابا إلى أنه في حين أن بعض البلدان المرتفعة الدخل قد روجّت لدور أكبر للقطاع الخاص ورؤية للحكومات الوطنية بوصفها «عوامل تمكينية» لحشد تدفقات التمويل الخاص، دافعت بعض البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل عن تعزيز دور الحكومات في اتخاذ قرارات سيادية بشأن استراتيجياتها الإنمائية. [ب أ]

أخ المنظمة الوسيطة، في سياق التمويل المختلط، هي جهة ميسّرة توجه الأموال من مصادر مختلفة إلى مشاريع محددة موجهة نحو تخفيف مخاطر تدفقات التمويل الأخرى.147

أذ رأس المال الصبور هو نهج استثماري طويل الأجل يهدف فيه مقدمو الخدمات إلى جني المنافع في الأجل الطويل وليس في الأجل القصير.149

أض لا تُلاحظ هذه الاختلافات بين البلدان فحسب، بل وكذلك داخل البلدان، حيث توجد أيضًا اختلالات مهمة في تمثيل بعض الفئات السكانية. وعلى سبيل المثال، من الواضح أن المرأة تُمثل تمثيلًا ناقصًا في هيكل التمويل. وفي عام 2021، كانت النساء يمثلن 21 في المائة فقط من مجالس إدارة مؤسسات الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم.150،151 وفي حين أن القسم 5-2 يدعو إلى زيادة وصول المرأة إلى الخدمات المالية، من المهم بالقدر نفسه سد الفجوة بين الجنسين في هيكل التمويل، وزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية.

[152] ومن شأن عدم التوافق حول كيفية إيجاد الحلول أن يؤثر على التنسيق والتكامل الضروريين للجهات الفاعلة في سبيل بناء بنية تمويلية أقلّ تجزؤًا للأمن الغذائي والتغذية، ما يجعل من الضروري التوصل إلى اتفاقات بين جميع أنواع الجهات الفاعلة، بغض النظر عن حجمها.

ومما لا شك فيه أن زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة وإدماج البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على قدم المساواة في هيكل التمويل سيتطلبان حكومات وطنية أقوى وأكثر صلابة تواجه، على أي حال، عدة تحديات. ويمكن أن تؤثر مسائل الاقتصاد السياسي والقرارات الحكومية التي لا يمكن التنبؤ بها على القدرة على المواءمة بين مصادر تدفقات التمويل وأولويات البلدان ويمكن أن ينشأ عنها تصور مخاطر أكبر بالنسبة إلى مستثمري القطاع الخاص. وتُمثّل القدرة الاستيعابية المنخفضة أيضًا مشكلة يمكن أن تحد من الزيادات المحتملة في تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية (انظر **الفصل الرابع**)؛ وعلاوة على ذلك، فإن ضعف آليات الحوكمة والمؤسسات وسيادة القانون لا يؤثر على قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تركز شديد في الأسواق الوطنية يقوّض مركز الجهات الفاعلة الرئيسية في النُظم الزراعية والغذائية، مثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[34]

ومن المهم أيضًا ضمان تحوّل تدفقات التمويل المتزايدة على المستوى الوطني إلى حلول سياساتية فعالة من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن الأمور المهمة أن تكون هناك قدرة استيعابية وكفاءة تقنية في الإنفاق (وهو ما يمكن أن يحقق مكاسب هائلة محتملة لبعض البلدان على النحو المبيّن في **الفصل الرابع**، الإطار 11)، ولكن من الضروري أيضًا وجود حوكمة جيدة ومؤسسات وطنية قوية. وعلى سبيل المثال، تُشير البيانات إلى أن النُخب الوطنية في البلدان التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، ربما كانت تستحوذ على مبالغ من الأموال المتلقاة، وتودعها في مراكز مالية خارجية.[153]

ولا شك في أن القطاع الخاص التجاري هو أهم الجهات الفاعلة من حيث مستوى تدفقات التمويل الموجه إلى الأمن الغذائي والتغذية. وتتولى الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في كثير من الأحيان تطوير تكنولوجيات جديدة وأدوات تمويل مبتكرة، مصمَّمة وجاهزة للتنفيذ في الأسواق الزراعية والغذائية. ويمكن أن يساعد التمويل الحكومي والتمويل المقدم من الجهات المانحة على بدء المشاريع، ولكن هذه المشاريع لن تكون مستدامة مع مرور الوقت من دون رأس المال الخاص.[87] ومن منظور الأمن الغذائي والتغذية، يمكن لشركات الأغذية والمشروبات المتعددة الجنسيات أن تجتذب الاستثمارات والتكنولوجيات وممارسات الأعمال الجديدة. ومن ناحية، يمكن أن يُحفِّز ذلك المنافسة للتأثير على تسعير الأغذية، وإن كان من جهة أخرى، يمكن أن يؤدي إلى تطوير صناعات الأغذية والمشروبات المحلية العالية التصنيع.[154]

والواقع أن العقود الأخيرة شهدت زيادة في توافر المنتجات الغذائية العالية التصنيع وتنوعها واستهلاكها عبر مستويات الدخل والتنمية في مختلف البلدان، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات الكثافة السكانية العالية، ما ساهم بدور كبير في التحولات الغذائية. ولكن، لا يؤدي الطلب وحده إلى تحفيز نمو مبيعات الأغذية والمشروبات العالية التصنيع. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى تنمية الاقتصادات، يرتبط أيضًا بالتحولات الغذائية والزيادات في انتشار الوزن الزائد والسمنة في جميع أنحاء العالم. وعلى النقيض من ذلك، لا يوجد دليل واضح على أن هذه الاستثمارات تعود بالنفع على نقص التغذية.[155] وركزت معظم استثمارات رأس المال الخاص في مجال التغذية حتى الآن على مشاريع قائمة بذاتها لا تكتفي بمعالجة المحددات العامة والهيكلية لسوء التغذية فحسب، بل إنها تحوّل أيضًا قدرات وموارد الحكومات وأصحاب المصلحة بعيدًا عن إنفاذ السياسات ذات الأثر الكبير.[156] ومكنت عولمة النُظم الزراعية والغذائية، مدفوعة إلى حد كبير بتحرير التجارة وإلغاء القيود التنظيمية المفروضة على الأسواق المحلية، شركات الأغذية والمشروبات المتعددة الجنسيات من الدخول بسهولة أكبر إلى الأسواق الناشئة والتأثير على الاستهلاك فيها.

وتزامن النمو في سوق الأغذية العالية التصنيع مع الزيادة في إعانات وإنتاج السلع الزراعية التي تُمثّل عناصر أساسية منخفضة الكلفة لهذه المنتجات، بما في ذلك الزيوت النباتية (النخيل والصويا وبذور اللفت) والسكريات ومحاصيل الحبوب (القمح)، والتي توجه نسبة كبيرة منها نحو إنتاج الأغذية العالية التصنيع.[154] وحتى الشركات التي لا يتمثل عملها الأول في تصنيع الأغذية العالية التصنيع، غالبًا ما تكون لها مصلحة قوية في توريد مكونات السلع الأساسية المستخدمة في هذه المنتجات. وتُساهم هذه الممارسات أيضًا في إزاحة صغار منتجي الأغذية، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد المحلي والتنوع البيولوجي والحصول على أنماط غذائية صحية.

ب يُطلق المصدر على البلدان المرتفعة الدخل والوكالات الإنمائية الكبيرة اسم «بلدان الشمال العالمي»، بينما يُطلق على البلدان الأخرى وأصحاب المصلحة الأصغر اسم «بلدان الجنوب العالمي».

وتؤدي اللوائح التنظيمية في كثير من الأحيان إلى تثبيط القطاع الخاص عن تمويل الاستثمارات العالية المخاطر، مثل الاستثمارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، لأن المستثمرين من القطاع الخاص يسعون إلى حماية قيمة أصولهم في الأجل الطويل. ولكن التغييرات التنظيمية التي تُركز على تحفيز تدفقات التمويل نحو الاستثمارات ذات المنافع الإنمائية يمكن أن تزيد من جاذبية الاستثمارات[148] ويمكن أن تقلل من خطر «التمويه الأخضر».[100] ويوفّر تصنيف الاتحاد الأوروبي، حتى وإن لم يكن إلزاميًا، إرشادات لتحديد الاستثمارات المستدامة بيئيًا ويُشكل خطوة أولى نحو تشجيع تمويل الأنشطة التي تُساهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ والبيئة.[157]

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم سد الفجوة بين المخاطر التي يتصورها جميع أصحاب المصلحة الماليين - ولا سيما المستثمرون من القطاع الخاص - والتي غالبًا ما تكون عالية جدًا، وبين الاحتمال الفعلي لحدوث هذه المخاطر. ويؤدي هذا التصور المرتفع للمخاطر إلى تثبيط تمويل المبادرات التي يمكن أن تهيئ مزيدًا من فرص التنمية.[148] وحتى أصحاب المصلحة الذين يقبلون مستويات أعلى من المخاطر، مثل المؤسسات الخيرية أو الحكومات المانحة أو مؤسسات التمويل الإنمائي، فإنهم يطبقون معاييرهم الخاصة ولديهم جداولهم الزمنية ومعايير الإبلاغ لتقديم المِنح، وهو ما قد يعيق مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة ذات التوجه التجاري.[83] ومن الأهمية الحاسمة مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والمتصلة بالأمن الغذائي والتغذية كجزء من تقييم المخاطر للحد من نفور أصحاب المصلحة الماليين من المخاطر المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والنُظم الزراعية والغذائية.[34]

ومع التركيز على التنمية واتباع نهج القطاع الخاص، أصبحت المؤسسات الاجتماعية [ب ب] تدريجيًا جهات مهمة صاحبة مصلحة في تمويل الأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما لدعم الاستثمارات على المستوى المحلي. وبالنظر إلى نطاقها الواسع، تُعد المؤسسات الاجتماعية أدوات مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛ إذ يمكنها إيجاد فرص لإدرار الدخل في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى التمويل، مثل المناطق الحضرية المتعثرة أو المجتمعات المحلية الريفية النائية.[158] ويمكن أن يكون ذلك ذا صلة بمجال استثمار، مثل الأمن الغذائي والتغذية، الذي قلما يُشكل، كما نوقش، أولوية للمستثمرين من القطاع الخاص. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن المؤسسات الاجتماعية تكون في العادة موجهة نحو الأثر الاجتماعي بدلًا من الربح البحت، فإنها تحصل على معظم مواردها من التمويل الميسّر الممول من الجهات المانحة. ولا يمكن العثور بسهولة على نوع رأس المال الطويل الأجل المتحمل للمخاطر الذي تحتاج إليه هذه المؤسسات من خلال المستثمرين من القطاع الخاص الذين يهدفون إلى تحقيق الربح.[159]

وأخيرًا، يمثّل الافتقار إلى البيانات والشفافية والمساءلة سمة رئيسية أخرى من سمات المشهد المالي الحالي، وهو في الواقع يزيد من تصور المخاطر المالية. ويعتمد تمويل القطاع الخاص على البيانات ويتطلب بنية تحتية موثوقة للبيانات. فالشفافية بشأن المنهجيات والافتراضات ضرورية، فضلًا عن حُسن توقيت البيانات. وعلى سبيل المثال استخدام المقاييس «التقليدية»، غالبًا ما يُنظر إلى تدخلات الأمن الغذائي والتغذية باعتبارها استثمارات محفوفة بالمخاطر نظرًا لطول فترة استردادها وانخفاض عائداتها مقارنة بالاستثمارات في القطاعات الأخرى ويؤدي ذلك إلى زيادة تصور المخاطر، ما يجعل الاستثمار غير ميسور الكلفة بالنسبة إلى المستفيدين. وعلاوة على ذلك، لا يقتصر هذا التحدي على القطاع الخاص، لأن تصور حاجة التدخلات الغذائية إلى وقت طويل قبل أن تظهر منافعها الصحية على السكان قد لا يتماشى مع الدورات السياسية أو دورات الميزانيات الأقصر في العادة.[161،160] ومن شأن جعل البيانات المالية (بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والبيئة والصحة وأي بيانات أخرى ذات صلة) أكثر موثوقية ومتاحة على نطاق واسع، يمكن أن يُعزز «جدوى الاستثمار» في تدخلات الأمن الغذائي والتغذية، كما يحدث بالفعل في مجالات مثل الزراعة التجديدية.[34]

نحو بنية تمويلية من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

ستتطلب معالجة المسائل المحددة في القسم السابق تنفيذ عدة إصلاحات، يرد موجز لها في الشكل 34. وعلى سبيل المثال، حتى قبل إجراء تغييرات هيكلية في بنية تمويل الأمن الغذائي والتغذية، فإن الخطوة الأولى الأساسية لزيادة تمويل الأمن الغذائي والتغذية تتمثل في جعل هدف تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة أولوية في جدول أعمال السياسات الدولية الذي يبدو، على النحو الوارد تحليله في **الفصل الرابع**، غير صحيح، على الأقل بالنظر إلى أولويات الجهات المانحة بالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للأولويات التي تحددها مجموعة الدول السبع تأثير على أولويات الجهات المانحة: فعندما تُعطي مجموعة الدول السبع أولوية لمجال من مجالات السياسات،

ب ب الأنشطة الخاصة التي لا يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق أقصى قدر من الربح، بل في تحقيق أهداف إنمائية واجتماعية.158

الشكل 34 توصيات من أجل معالجة تجزئة هيكل التمويل الحالي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

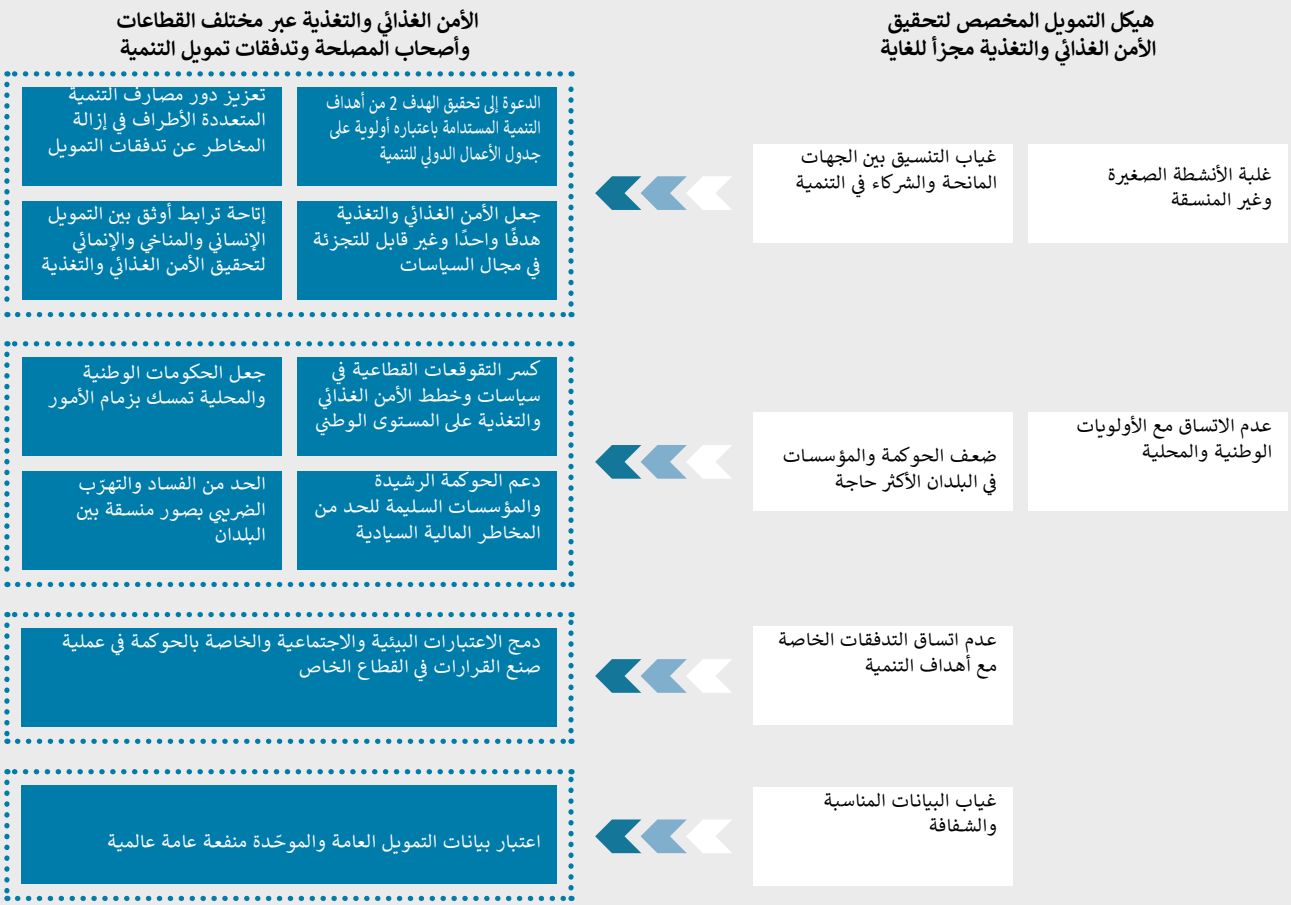

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

يتجه في العادة مزيد من تدفقات التمويل إلى هذا المجال.[162] ولذلك فإن دور الدعوة أساسي: يمكن أن تكون تدفقات التمويل متاحة، ويمكن تحديد أنسب الأدوات لحشد هذه التدفقات، ولكن ينبغي أن يكون لدى أصحاب المصلحة الماليين، مثل البلدان المانحة أو المؤسسات الخيرية أو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص فهم أفضل للاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية، وما تعنيه من منظور مالي وإنمائي على حد سواء، والآثار المترتبة عن الكلفة الطويلة الأجل الناتجة من التقاعس عن العمل، والتي نوقشت في **الفصل الرابع**. ويرتبط الأمن الغذائي والتغذية في كثير من الأحيان بالزراعة فقط، وهي قطاع ينظر إليه معظم أصحاب المصلحة الماليين باعتباره استثمارًا تقليديًا ومحفوفًا بمخاطر كبيرة ولا تنشأ عنه سوى عائدات ضئيلة.[34] ومن الشروط الأساسية لنجاح إصلاح بنية تمويل الأمن الغذائي والتغذية الأخذ بمنظور للأمن الغذائي والتغذية والنظر في طبيعته المشتركة بين القطاعات (كما هو مبين في تعريف تمويل الأمن الغذائي والتغذية الوارد في **الفصل الثالث**) وتسليط الضوء على العائدات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للاستثمار في مجالات مثل التغذية.[163]

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يكون الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى الحكومات الوطنية جزءًا لا يتجزأ من الخطط الإنمائية والاستثمارية الأوسع نطاقًا، وبالتالي تحطيم صوامع الانعزال القطاعي، وتقديم إشارات قوية على الالتزام بالقضاء على الجوع وسوء التغذية، وإرسال الإشارات الصحيحة إلى جميع أصحاب المصلحة الماليين بأن الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية هو أكثر من مجرد تعهد في مجال قطاعي تقليدي - بل هو هدف رفيع المستوى له منافع تتجاوز النُظم الزراعية والغذائية. ويمكن للحكومات أيضًا أن تضع تصنيفات مالية مراعية للأمن الغذائي والتغذية [ب ج] لتزويد الجهات الفاعلة في القطاع المالي بالمعلومات عن أنشطة الاستثمار التي يمكن أن تدعم الأمن الغذائي والتغذية و/أو تدعم تنمية القدرة على الصمود في وجه المسببات الرئيسية.[100] وعلى سبيل المثال، في إثيوبيا، أصدرت الحكومة إعلان سيكوتا في عام 2015، الموجه نحو حشد موارد لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية. واستهدف إعلان سيكوتا في البداية 40 مقاطعة [ب د] وجرى توسيعه مؤخرًا ليشمل 700 مقاطعة، وهو يتضمن التزامًا ماليًا سنويًا من الحكومة المركزية بمبلغ 3 مليارات بر إثيوبي [ب هـ] بالإضافة إلى 3 مليارات بر إثيوبي من الحكومات المحلية. وتتمثل التوقعات في حشد مبلغ إضافي قدره 6 مليارات بر إثيوبي من الشركاء الماليين لاستثمار ما مجموعه 12 مليار بر إثيوبي سنويًا من أجل تحقيق أهداف الإعلان.[165]

ويعني تحطيم صوامع الانعزال القطاعي في تصميم وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي والتغذية أيضًا تحوّلًا في فهمنا لمفهوم الأمن الغذائي والتغذية. ويدعو تعريف تمويل الأمن الغذائي والتغذية (الوارد في **الفصل الثالث**) إلى فهم شامل لما كان يُعتبر في العادة مفهومين منفصلين: الأمن الغذائي من ناحية، والأمن التغذوي من ناحية أخرى. واستُخدم مصطلح «الأمن الغذائي والتغذية» لتأكيد تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وصلته الوثيقة بتحقيق الأمن التغذوي، وكذلك الحاجة إلى اعتماد إجراءات تكميلية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.[166] ولكن، قد يكون الوقت قد حان للاعتراف بالهدف العام لتحقيق «الأمن الغذائي والتغذوي» كهدف سياساتي واحد غير قابل للتجزئة يشمل أيضًا إعمال الحق في الغذاء الكافي. ومما لا شك فيه أن الاتجاهات الراكدة في الحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وبطء وتيرة التقدم نحو تحقيق المقاصد التغذوية العالمية، بما يشمل زيادة انتشار السمنة لدى البالغين في العالم، [ب و] هي حجج سليمة لتوجيه هذه الدعوة، ويمكن أن تدعم بقوة بلورة فهم أفضل لأهمية تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة لجميع أصحاب المصلحة الماليين.

وينبغي أن يكون الالتزام السياسي المتزايد بتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، من منظور الجهات المانحة، متبوعًا بإيجاد صلة أوثق بين التمويل الإنساني والتمويل المناخي والتمويل الإنمائي. فعلى سبيل المثال، تختلف الوكالات التي تتعامل مع المسائل الإنسانية اختلافًا تامًا عن الوكالات التي تدير الأنشطة الإنمائية، مع اختلاف مصادر التمويل والآفاق الزمنية؛ ويمكن التمييز بالطريقة نفسها بين الحكومات الوطنية والحكومات دون الوطنية. وينبغي للاستثمارات الطويلة الأجل أن تعزز التنمية المستدامة في سياق الأزمات الغذائية لتمكين المساعدة الإنسانية من تلبية الاحتياجات العاجلة من دون أن تغطى عليها حالات الطوارئ الممتدة. وينبغي أن يكفل هذا النهج إجراء تنسيق سليم بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي، مع توجيه الاستثمارات نحو معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن. وفي البلدان التي تشهد أزمات مستمرة ومخاطر مجاعات متكررة، والتي تتسم بهيمنة المعونة الإنسانية ومحدودية التمويل الإنمائي، من الأهمية الحاسمة زيادة الاتساق لبناء القدرة على الصمود في وجه المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[167]

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجهات الفاعلة في مجال التمويل المناخي لا تكاد تُعتبر النُظم الزراعية والغذائية أولوية؛ فخلال الفترة بين عامي 2021 و2022، لم يوجه إلى الزراعة والحراجة وغيرهما من أنشطة استخدام الأراضي سوى أقل من 4 في المائة من التمويل المناخي.[34] ولكن، أظهرت دراسة أخرى أنه على الرغم من أن التمويل المناخي للنُظم الزراعية والغذائية آخذ في التراجع، فإن الحصة التي تُركز على الأمن الغذائي شهدت زيادة طفيفة حتى عام 2021.[168] وفي ما يتعلق بالتغذية، من ناحية أخرى، يبين تقرير صدر مؤخرًا عدم وجود ارتباط قوي بين المناخ والتغذية في كثير من الأحيان، ولكن هناك استثناءات كثيرة تكشف من جانبها عن روابط متينة بين المناخ والتغذية يمكن تبسيطها من أجل تنسيق أفضل ولتحسين النتائج.1 وتهيئ كلتا الحالتين فرصًا لتقوية الروابط بين المناخ والأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الاتفاقات القائمة حاليًا. وعلى سبيل المثال، أنشأت

ب ج كما هو مبيّن في تصنيف الاتحاد الأوروبي للاستثمارات المستدامة بيئيًا في القسم السابق.

ب د المقاطعات الإثيوبية، تُعادل المستوى الثالث من التقسيمات الإدارية في البلد.

ب هـ الدولار الأمريكي= 57.165 برًا إثيوبيًا.164

ب و انظر الفصل الثاني.

البلدان، في عام 2017، أثناء الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، اعترافًا بالدور بالمهم للزراعة في معالجة تغيُّر المناخ. وفي عام 2022، وخلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، اتفقت البلدان على فترة أربع سنوات (2022-2026) للجمع بين المناقشات حول الروابط بين المناخ والزراعة والأمن الغذائي - عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي - الذي يدعو صراحة إلى الانتقال من المناقشات التقنية إلى التنفيذ.[170،169] وخلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، أطلقت الرئاسة المصرية، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والتحالف العالمي لتحسين التغذية وحركة تعزيز التغذية وأمانة هيئة الأمم المتحدة للتغذية، مبادرة العمل المناخي والتغذية، وهي مبادرة عالمية متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات تُركز على تعزيز التعاون للتعجيل باتخاذ إجراءات تحويلية لمعالجة العلاقة الترابطية الحاسمة الأهمية بين المناخ والتغذية.[171]

وفي إطار تعزيز رؤية إدماج الأمن الغذائي والتغذية عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة الماليين، سيكون من الضروري بناء حوكمة جديدة للتمويل من أجل تعزيز مواءمة تدفقات التمويل نحو أولويات النُظم الزراعية والغذائية الجماعية، مثل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.172 وسيتطلب بناء هذه الحوكمة الجديدة الاعتراف بدور جميع أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي المالي للأمن الغذائي والتغذية في إحداث التجزؤ الحالي، والنظر في حوافز أقوى لتجنب هذا التجزؤ. ولكن، تجدر الإشارة إلى أنه خلال عقدين على الأقل، كانت مسألة التجزؤ تُشكل جزءًا من جدول الأعمال في المنتديات السياسية الرفيعة المستوى. فعلى سبيل المثال، أكد توافق آراء مونتيري في عام 2002 [ب ز] ضرورة أن تزيد الجهات المانحة والبلدان والوكالات الإنمائية الدولية من جهودها لمواءمة إجراءاتها على المستوى القطري، مع مراعاة الاحتياجات والأهداف الوطنية. وحتى إذا كانت مبادئ التنسيق، نظريًا، واضحة، فإن وضعها موضع التطبيق ينطوي على صعوبات، ولا سيما عند النظر في مجالات العمل المعقدة، مثل الأمن الغذائي والتغذية، وتحويل النُظم الزراعية والغذائية.[173] وسيكون تعزيز قيادة أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الدولي ضروريًا لنجاح تنسيق التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

ومن الخطوات الأساسية للتنسيق الفعال أن تكون الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وأولوياتها «في الصدارة». ولكن ذلك ليس دائمًا واضحًا بسبب جملة أمور تشمل اختلال توازن القوى والقدرات في ما بين الجهات الفاعلة، والافتقار إلى التنسيق بين الجهات المانحة على المستوى العالمي، ما يؤثر سلبًا على جهود التنسيق على المستوى الوطني، وفجوة البيانات التي قد تجعل من الصعب إيجاد مبررات لتغيير أولويات الجهات المانحة.[173] ولكن، تُبذل جهود متواصلة لمعالجة هذه المسائل. فعلى سبيل المثال، دعمت مجموعة العشرين إنشاء هيئات تنسيقية على المستوى القطري لأهداف إنمائية محددة (مثل فريق التنسيق بين شركاء التنمية في رواندا).[35] وتُقدّم تجربة تمويل البرامج المشتركة على المستوى الإقليمي (مثل التحالف من أجل ثروة خضراء في أفريقيا) أو على المستوى العالمي (مثل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي والمنتدى العالمي للجهات المانحة المعنية بالتنمية الريفية) أمثلة مثيرة للاهتمام في ما يتعلق بتجميع الموارد من مصادر مختلفة من أجل الأولويات على المستوى القطري.[173] ولذلك، فإن أحد شروط التنسيق الناجح هو إدماج تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، حتى وإن جاءت من أصحاب مصلحة مختلفين ومتباينين في مصالحهم، في الأهداف التي تحددها الهيئات التي تحظى بأكبر قدر من الشرعية على المستوى الإقليمي والوطني ودون الوطني.[142]

وهناك قطاعات أخرى يمكن لأصحاب المصلحة الماليين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية أن يستخلصوا منها دروسًا. ومن الأمثلة المهمة لآليات التنسيق نهج الصحة الواحدة، وهو نهج متكامل وموحد لتحقيق التوازن بين صحة البشر والحيوانات والنُظم الإيكولوجية والوصول بها إلى المستوى الأمثل. ويُسلّم هذا النهج بأن صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة الأوسع مترابطة ترابطًا وثيقًا ويتيح وسيلة لمعالجة التهديدات المرتبطة بالتفاعل بين الإنسان والحيوان والنبات والبيئة من خلال التعاون والتنسيق بين جميع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين.[174] ويتيح هذا النهج تسخير الخبرات والموارد من جميع المجالات الصحية والاختصاصات الأخرى وإدماجها، وهو نهج ثبتت فعاليته في صنع السياسات والتعاون بين القطاعات لمنع ظهور الأمراض الحيوانية المصدر والمنقولة بالنواقل وعودة ظهورها، وضمان سلامة الأغذية والمحافظة على الإنتاج الغذائي المستدام؛ والحد من العدوى المقاومة لمضادات الميكروبات؛ ومعالجة المسائل البيئية من أجل تحسين صحة الإنسان والحيوان والبيئة معًا في آن

ب ز كان توافق آراء مونتيري ثمرة مؤتمر مونتيري لعام 2002، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك. وقد اعتمده رؤساء الدول والحكومات في 22 مارس/آذار 2002. وتم تحديث توافق آراء مونتيري في الدوحة، قطر، في عام 2008، ومرة أخرى في أديس أبابا، إثيوبيا، في عام 2015، وسيجري تحديثه مرة أخرى في مدريد، إسبانيا، في عام 2025.

واحد، من بين العديد من المجالات الأخرى. وبالإضافة إلى إنقاذ الأرواح وتعزيز الرفاه، توفّر إجراءات الصحة الواحدة منافع اقتصادية مهمة. وتُشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي إلى أن الجهود المبذولة في مجال الصحة الواحدة يمكن أن تعيد إلى المجتمع العالمي ما لا يقل عن 37 مليار دولار أمريكي سنويًا، بينما يتطلب الاستثمار في مجال الصحة الواحدة أقل من 10 في المائة من هذا الرقم. وفي الوقت الذي تنظر فيه البلدان في الاستثمار في الأمن الصحي وغيره من الأهداف (مثل الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والنُظم الإيكولوجية الصحية)، يمكن أن يكون مفهوم الصحة الواحدة ذا أهمية خاصة لتخصيص اعتمادات ميزانية البلد بين الوزارات المسؤولة عن الأمن وكذلك صحة الإنسان والحيوان والبيئة (على سبيل المثال، في قرارات وزير المالية أو الهيئة البرلمانية أو رئيس الوزراء).[175]

وإلى جانب تعزيز التنسيق، ينبغي لأصحاب المصلحة الماليين اتخاذ خطوات نحو تحسين دورهم في زيادة تمويل الأمن الغذائي والتغذية. وكما لوحظ في جميع أجزاء هذه الوثيقة، فإن الأمن الغذائي والتغذية يعتبران استثمارًا محفوفًا بالمخاطر بالنسبة إلى الجهات الفاعلة التجارية الخاصة. ولذلك، ينبغي للشركاء في التنمية، مثل الجهات المانحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، الأخذ بزمام المبادرة في أنشطة تخفيف المخاطر، مثل زيادة تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو حشد الاستثمارات الخاصة، من خلال التمويل المختلط أو أدوات التمويل الأخرى.[81،35] وبالنظر، من جهة، إلى أن البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل تعتمد في معظمها على التمويل الميسّر، ومن جهة أخرى، إلى أن هذه التدفقات التمويلية لا تكفي لتغطية الفجوة في التمويل اللازم لتحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، فإن تحويل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لحشد التمويل الخاص يمكن أن يكون حلًا فعالًا لتوسيع نطاق التمويل في هذه البلدان التي تتأثر في كثير من الأحيان بواحد أو أكثر من المسببات الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويمكن تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة استراتيجية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من أجل تحفيز الزيادة التدريجية في التمويل المحلي من الحكومات، فضلًا عن التحوّل نحو قروض أكثر توجهًا نحو التجارة بهدف توجيه المِنح والتمويل الميسّر إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.[35]

وتواجه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تحدي زيادة تحمّل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية، ويتعيّن عليها أن تضع مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية الشاملة في منظورها الصحيح. وتبيّن من البحوث الأخيرة أن وكالات التصنيف الائتماني للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تُبالغ في تقدير المخاطر المالية، ما يجعل هذه المؤسسات أكثر تحفظًا في الإنفاق في الأسواق العالية المخاطر.[34] والواقع أن مؤسسات التمويل الإنمائي تحكمها قواعد ولوائح تنظيمية تحوطية تمنعها من إقراض المشاريع العالية المخاطر. وتتلقى مؤسسات التمويل الإنمائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف رؤوس أموالها من الحكومات المساهمة وتستفيد من الضمانات الحكومية. ويمكّنها الدعم المقدم من الحكومات من الحصول على تصنيفات ائتمانية من الدرجة الاستثمارية ويمكّنها ذلك بالتالي من جمع الأموال من أسواق رأس المال الدولية وتوفير التمويل بأسعار تنافسية. كما أنها تعتمد في نهجها على تنويع حافظة الاستثمار، وبالتالي فإنها تستثمر في مجموعة من المشاريع المتباينة من حيث المخاطر والعائدات.[58]

وتشهد الساحة العالمية حاليًا دعوات تُطالب بوضع جدول أعمال لإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يأخذ في الاعتبار زيادة حشد الموارد ليس فقط من أجل البلدان المتوسطة الدخل ذات القدرة المعتدلة أو العالية على الوصول إلى التمويل، بل وكذلك من أجل البلدان المنخفضة الدخل[176] التي لديها قدرة محدودة على الوصول إلى التمويل، وتعاني من ارتفاع معدل انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتقل فيها فرص بناء القدرة على الصمود أمام المسببات الرئيسية الكامنة. وتُعتبر الأغذية والزراعة محفوفة بمخاطر خاصة وتدر عائدات مالية أقل؛ وأدى ذلك إلى إحجام مؤسسات التمويل الإنمائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عن الاستثمار في هذين القطاعين. وعندما تستثمر فيهما فإنها تتخذ في العادة مركز الدائن الممتاز بدلًا من تمويل الخسارة الأولى الذي تشتد الحاجة إليه. [ب ح] [58]

ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تؤدي دورًا محوريًا في حشد التمويل من القطاع الخاص للبلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل، ولكن مما يؤسف له أن هذا لم يكن هو الحال دائمًا. ومع ذلك، قامت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2020 بحشد ما مجموعه 168.9 مليارات دولار أمريكي، منها 15.6 مليارات دولار أمريكي فقط موجهة إلى البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام 2021، زادت الموارد الإجمالية المعبأة (بنسبة 44 في المائة)، ولكن الموارد المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل لم تتجاوز 5.2 مليار دولار أمريكي في السنة

ب ح الدائنون أصحاب الدين الممتاز هم أول دائنين يستردون أموالهم في حين أن من يقدمون التمويل لتغطية الخسارة الأولى فإنهم أول من يخسر الأموال في حال عدم نجاح المشروع.

نفسها.[177] ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تعزز إمكانية حصولها على تدفقات التمويل لتعبئتها بعد ذلك بأسعار فائدة أقلّ (أو من خلال أدوات التمويل الميسّر) لصالح البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تُقدم المساعدة التقنية إلى المصارف الإنمائية العامة التي يمكن من جانبها أن تجعل هذه التدفقات التمويلية متاحة لأصحاب المصلحة في النُظم الزراعية والغذائية، مثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أو شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.[34] وأقرت عشرة مصارف إنمائية متعددة الأطراف مؤخرًا وثيقة تدعو إلى تحسين التنسيق بين هذه المؤسسات لتحقيق أثر أكبر في معالجة تحديات التنمية، بما في ذلك تحسين التنسيق على المستوى القطري وتحسين إجراءات تحفيز التمويل من القطاع الخاص.[178] ويمكن لإدراج الأمن الغذائي والتغذية ضمن التحديات العالمية الستة في عملية التطور الجديدة للبنك الدولي[179] أن يُشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى على إعطاء الأولوية أيضًا للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حشد تدفقات التمويل.

ومن المهم أيضًا اتباع نهج جديد لخفض مستويات الديون السيادية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وكما نوقش في **القسم 5-1**، فإن لمستويات الديون، بما في ذلك خدمة الدين، دور رئيسي في تحديد إمكانية حصول البلدان على تدفقات التمويل. وفي حين يمكن لهذه البلدان أن تستخدم التمويل الميسّر بطريقة استراتيجية للحد من مخاطرها المالية، من غير الممكن سد الفجوة في التمويل من دون الاستفادة من مصادر رأس المال الخاص، وهو ما يتطلب معالجة مسائل مثل ارتفاع مستويات الديون. ومما يؤسف له أن الترتيبات الحالية لإعادة هيكلة الديون السيادية معقدة وتستغرق وقتًا طويلًا، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج غير مثالية للبلدان المقترضة. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يكون المدينون في وضع ضعيف جدًا أمام دائنيهم.[180] وهناك مبادرات سابقة وحالية لمعالجة هذه المسألة، مثل مبادرة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[181] ومبادرة مجموعة العشرين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي السابقة بشأن تعليق سداد خدمة الدين[182] وإطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، التي أُطلقت في عام 2020.[183] غير أن احتياجات البلدان إلى تخفيف ديونها، ولا سيما بعد تفشي جائحة كوفيد-19، آخذة في الازدياد، ولم تكن استجابات السياسات كافية.[ب ط] وينبغي للبلدان الأعلى دخلًا، ولا سيما البلدان الأعضاء في المحافل السياسية الرئيسية، مثل مجموعة الدول السبع أو مجموعة العشرين، أن تتخذ، بالاشتراك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، موقفًا أقوى بشأن تخفيف عبء الديون، ما يجعل الآليات الحالية تعمل بنجاح وتدعم التنسيق مع الدائنين من القطاع الخاص لتيسير المفاوضات مع البلدان المدينة.[7]

وبدأ صندوق النقد الدولي نفسه في استكشاف الكيفية التي يمكن بها للعوامل البيئية والاجتماعية أن تكون بالقدر نفسه من الأهمية التي تتسم بها العوامل الاقتصادية والمالية في تقييم القدرة على تحمّل الديون السيادية. وتنظر حاليًا تحليلات القدرة على تحمّل الديون التي يجريها صندوق النقد الدولي في كيفية تأثير الديون السائدة في بلد ما واقتراضه المحتمل على قدرته على الوفاء بالتزاماته بخدمة الدين في الأجلين الفوري والمتوسط. وتُستخدم في هذا السياق بشكل أساسي مؤشرات مالية واقتصادية، ولكن بالنظر إلى أن عوامل أخرى، مثل المناخ والتنوع البيولوجي والمياه والتربة، بل وحتى الأمن الغذائي والتغذية، يمكن أن تؤثر أيضًا على القدرة على تحمّل الديون، بدأ الخبراء في عرض المبررات التي تدعو صندوق النقد الدولي إلى تحسين تعريف القدرة على تحمّل الديون وإدراج هذه العوامل البيئية والاجتماعية في هذا التعريف. وقد يكون ذلك خطوة أولى حاسمة في سبيل مساعدة البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل وزيادة تدفقات التمويل الميسور الكلفة.[185]

وثمة مسألة مطروحة، وهي إدراج القطاع الخاص في تحسين هيكل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وكيف يمكن مواءمة مصالح الجهات الفاعلة الخاصة الموجهة نحو الربح مع الأهداف الإنمائية الشاملة، ولا سيما أهداف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؟ فعلى سبيل المثال، أشار بعض العلماء إلى أن زيادة أَمْوَلة النُظم الزراعية والغذائية يمكن أن تنشأ عنه نتائج سلبية، مثل الاستيلاء على الأراضي وتقلب أسعار الأغذية وتكتل الشركات.[186] وكما جاء من قبل في الإطار 10 (**الفصل الرابع**)، أثيرت أيضًا شواغل بشأن الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عن استثمارات القطاع الخاص في ما يتعلق بنتائج الأمن الغذائي والتغذية. ويجب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تُدمج المخاطر الصحية والبيئية والاجتماعية في قراراتها المالية، لتحويل تدفقات التمويل من الاستثمارات التي يمكن أن تكون ضارة إلى استثمارات أخرى تُساهم في تحقيق النتائج البيئية والصحية والاجتماعية. ولا يراعي معظم أصحاب المصلحة الماليين حاليًا في نماذج أعمالهم الكلفة المستترة للنُظم الزراعية والغذائية، ولا توجد لديهم تدابير موحدة للإبلاغ بشأن المناخ والتنوع البيولوجي

ب ط من ذلك على سبيل المثال أن إطار مجموعة العشرين المشترك لم يحقق مستوى الأداء الذي كان متوقعًا.[184,7]

والصحة.[141] ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مواءمة الحوافز مع الاستدامة، وتتشكل هذه الحوافز إلى حد كبير من خلال الدعم العام الذي يجب إعادة توجيهه، كما جاء في **الفصل الرابع**.

وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي أن تتواءم حوافز أسواق رأس المال مع ممارسات الاستثمار في البيئة والمسائل البيئية والحوكمة، ويجب أن يترسخ الأمن الغذائي والتغذية صراحةً في هذه الممارسات.[187،34] وعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي 2012 و2020، تضاعفت قيمة الأصول البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة ثلاثة أضعاف لتصل إلى 40.5 تريليون دولار أمريكي (أي ما يقرب من نصف جميع الأصول المدارة). ويمكن وضع لوائح ومعايير للإفصاح عن البيانات، وحث الجهات المالية الخاصة على الإفصاح عن كيفية تأثير حوافظها الاستثمارية على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. ووضعت بالفعل معايير تقنية، مثل لائحة الاتحاد الأوروبي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتمويل المستدام، أو مدونة حوكمة الشركات في اليابان، وصُمم كل منهما للإفصاح عن مدى توافق المستثمرين مع معايير الاستدامة و/أو المناخ.[100]

وعلى المستوى العالمي، أطلقت في عام 2020 مبادرة تيسير الحصول على التغذية توقعات المستثمرين بشأن التغذية والأنماط الغذائية والصحة التي وقّعت عليها حتى الآن 87 مؤسسة استثمارية. وتُلزم الوثيقة هؤلاء المستثمرين بالتعامل مع مصنعي الأغذية والمشروبات لمعالجة معظم التحديات التي تناولها المقصد 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وغايات جمعية الصحة العالمية (نقص التغذية والوزن الزائد والسمنة ونقص المغذيات الدقيقة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي) على وجه الخصوص، وتعزيز دور أكثر نشاطًا للشركات الخاصة في توفير أنماط غذائية صحية للجميع.[189،188] وتزداد أدوات التمويل الأخرى التي تستخدمها في كثير من الأحيان الجهات الفاعلة الخاصة، مثل استخدام رأس المال المخاطر في الاستثمارات التكنولوجية؛ ولكن، لم يوجه إلى التكنولوجيا الزراعية والغذائية في عام 2021 سوى 10 في المائة من مخصصات رأس المال المخاطر. ولا تزال اعتبارات الأمن الغذائي والتغذية في هذه الحوافظ الاستثمارية منخفضة ومتركزة بشدة في البلدان المرتفعة الدخل؛ غير أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالممارسات الزراعية التي تحافظ على مزيد من التربة والمياه وتزيد الكثافة التغذوية في الأغذية.[156] فعلى سبيل المثال، أطلقت شركة Tikehau لاستثمارات رأس المال المخاطر صندوقًا للزراعة التجديدية بقيمة مليار يورو بدعم من العديد من شركات الأغذية والتأمين الكبرى. وربط الصندوق 50 في المائة من «الفائدة السلبية» بالتمويل المرتبط بالأثر (انظر **القسم 5-2**) ويتوقع أن يستفيد من 7 دولارات أمريكية كحد أدنى من حيث الربحية والمنافع الاجتماعية والبيئية من كل دولار أمريكي واحد يستثمر في الزراعة التجديدية.[156]

وتتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص فرصًا لحشد مزيد من الموارد والخبرة الفنية والابتكار والاستفادة منها في مشاريع التنمية الزراعية والريفية. وخلافًا للتمويل المختلط، تعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص طيلة دورة الاستثمار بأكملها؛ وعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات المالية الدولية، من خلال الشراكة مع المصارف المحلية وشركات التجميع، تعزيز قدراتها المالية للوصول إلى مزيد من صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية المحتاجة. ومن خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز إنتاجية سلسلة القيمة، يؤدي التمويل المشترك مع القطاع الخاص دورًا حاسمًا في زيادة جهود الحد من الجوع والفقر عن طريق إتاحة فرص جديدة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتيسير التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

وعلى سبيل المثال، تهدف الشراكة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف Hamkorbank إلى التخفيف من حدة الفقر الريفي وتعزيز الأمن الغذائي في أوزبكستان من خلال توفير فرص حيوية تُمكّن منتجي الألبان والبستنة ذوي الدخل المنخفض من الوصول إلى التمويل. وبفضل قرض بقيمة 2.5 ملايين دولار أمريكي، سيحصل 1 500 من صغار المنتجين على قروض بالغة الصغر لتمكينهم من زيادة دخلهم وتحسين سُبل عيشهم. ويعالج هذا التعاون واحدًا من التحديات الحاسمة الأهمية التي يواجهها السكان الريفيون في أوزبكستان التي ظل فيها الدعم المالي للزراعة محدودًا على مر تاريخها. ومن خلال تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ودعم أنشطة الأعمال الزراعية الريفية، يُساهم مصرف Hamkorbank في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والتنمية الزراعية المستدامة، ما يساعد في نهاية المطاف على مكافحة الجوع والفقر في المجتمعات المحلية الريفية في أوزبكستان.[190]

غير أن البحوث التي أُجريت مؤخرًا بشأن الشراكات المتصلة بالتغذية بين القطاعين العام والخاص في النُظم الزراعية والغذائية أكدت أنه إذا لم تتم إدارتها بطريقة سليمة فمن المحتمل أن تكون لها آثار سلبية، بما في ذلك تعزيز المصالح التجارية التي تحوّل الأولويات عن الحلول القائمة على الأدلة التي تعالج سوء التغذية. وقد تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضًا إلى تحويل الموارد بعيدًا عن خدمات الصحة العامة الأساسية أو قد تؤدي إلى عدم المساواة «

الإطار 17 الاستفادة من الأدوات لتتبع التقدم المحرز في التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية والنظم الزراعية والغذائية

تتسم الأدوات والتحليلات التي تدعم توجيه مخصصات التمويل العام نحو أهداف محددة، وتتبع التقدم المحرز في حشد تدفقات التمويل الموجهة نحو تحويل النُظم الزراعية والغذائية من أجل تحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة بأهمية حاسمة؛ وتشمل هذه الأدوات الذكاء الاصطناعي ونُظم البيانات (انظر **القسم 4-1**). وتمثّل أداة قياس التدفقات المالية الموجهة إلى النظم الغذائية (3FS) أداة تتبع مالي شارك في تطويرها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لتنسيق النُظم الغذائية ونُظم الدعم الإيكولوجية.* وتوفّر هذه الأداة للبلدان وأصحاب المصلحة منهجية تُساعد صانعي القرار على تتبّع تدفقات التمويل إلى النُظم الزراعية والغذائية على المستوى القطري والعالمي بطريقة شاملة. واستنادًا إلى تعريف النُظم الغذائية الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وتماشيًا مع تصنيف وظائف الحكومة، تقيس هذه الأداة تدفقات التمويل إلى النُظم الزراعية والغذائية بطريقة منهجية تشمل خمسة من مكونات الإنفاق المترابطة: التنمية الزراعية وسلاسل القيمة، والبنية التحتية للنُظم الغذائية، والتغذية والصحة، والمساعدة الاجتماعية، بما في ذلك المساعدة في حالات الطوارئ، وتغيُّر المناخ والموارد الطبيعية. وتستند الأداة إلى استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة وتتتبع ثلاثة من تدفقات التمويل إلى النُظم الزراعية والغذائية: الإنفاق العام المحلي، والتمويل الإنمائي الدولي، وتمويل القطاع الخاص.

ويتمثل الهدف العام لهذه الأداة في تحريك عجلة تدفقات التمويل العام والخاص التحويلي المخصص للنُظم الزراعية والغذائية، وتزويد الحكومات والشركاء في التنمية والمستثمرين من القطاع الخاص وأصحاب المصلحة بالأدلة التي تشتد الحاجة إليها بشأن تدفقات التمويل إلى النُظم الزراعية والغذائية والتقدم المحرز والتحديات، ذلك أن الحصول على أدلة جديدة وجيدة التوقيت ضروري للاسترشاد بها في عملية صنع القرار. وبدأ تطبيق منهجية التدفقات المالية إلى النُظم الغذائية من أجل تتبّع الإنفاق المحلي وتدفقات التمويل الإنمائي الدولي إلى النُظم الزراعية والغذائية، في حين أن منهجية تدفقات التمويل من القطاع الخاص لا تزال قيد التطوير.

وفي مجال المعونة الإنسانية، يُقدم تقرير تدفقات التمويل والأزمات الغذائية[167] لمحة سريعة عن اتجاهات التمويل الإنساني والإنمائي في سياق الأزمات الغذائية. ومن الضروري فهم هذه الاتجاهات للاسترشاد بها في عملية صنع القرار وتشجيع الحوار بشأن السياسات من أجل تعزيز التنسيق بين الشركاء. وفي حين أن المساعدات الإنسانية حاسمة الأهمية للإغاثة العاجلة، لا بدّ من بذل جهود منسقة لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمات الغذائية والحد من الاعتماد على المعونة الإنسانية.[167]

ومن الأهمية الحاسمة أيضًا رسم ملامح المشهد المالي للنُظم الزراعية والغذائية من أجل التغذية. ومن الأمثلة على ذلك منهجية تعزيز التغذية لتحديد وتحليل الاستثمارات المراعية للتغذية في النُظم الزراعية والغذائية؛ ونشرت منظمة الأغذية والزراعة في عام 2020 مذكرة توجيهية تبيّن تفاصيل هذه الطريقة.[199] وتم تكييف هذه الطريقة وتنفيذها في عشرة بلدان. واستُخدمت مؤخرًا للاسترشاد بها في إعادة توجيه الموارد المالية نحو دعم الأنماط الغذائية الصحية في إثيوبيا.

وبصورة أعم، فإن سرعة وتيرة تطور وتبني تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي والنماذج المتعددة الوسائط، يتيح الآن معالجة وتحليل كميات هائلة من التقارير والبيانات والسياسات المتعلقة بالنُظم الزراعية والغذائية من أجل الكشف عن الرؤى القيّمة المستمدة من مختلف أشكال البيانات باستخدام أدوات التحليل المتقدمة.[200] ولكن، كما هو موضح في هذا التقرير، لا يمكن الاستفادة من هذه الأدوات المبتكرة استفادة كاملة ما لم تتوافر بيانات عن تدفقات التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وهو ما لا يحدث حاليًا. ولذلك، في حين أن هذه الأدوات تتيح فرصًا مهمة لتوجيه أصحاب المصلحة الماليين ومقرري السياسات المالية، لا يمكن التغاضي عن أهمية التزام المجتمع الدولي بجمع البيانات المالية وتوحيدها بوصفها منفعة عامة عالمية.

ملاحظة: * أجرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي مشاورات مع مجموعة استشارية استراتيجية مؤلفة من خبراء من معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة التحول الزراعي الأفريقي، بالتعاون مع شركة McKinsey & Company، وحركة تعزيز التغذية، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، ومنظمة AKADEMIYA2063، وشبكة تمويل الأغذية الجيدة، ومؤسسة 4SD

» في الوصول إلى التدخلات التغذوية، ولا سيما بالنسبة إلى المجتمعات المحلية المهمَّشة التي قد لا تكون مُربحة للمستثمرين من القطاع الخاص. وفي حين أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تتيح فرصًا للابتكار، فإن الإدارة والإشراف الدقيقين ضروريان للتخفيف من الأضرار المحتملة وضمان أن تظل أهداف الصحة العامة محور التركيز الرئيسي في مبادرات التمويل من أجل التغذية. وغالبًا ما تفشل الشراكات بين القطاعين العام والخاص بسبب الافتقار إلى الحوكمة القوية والأُطر التنظيمية.[191]

واستجابة لذلك، من الضروري أن تعتمد الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، إطارًا واضحًا لتجنب تضارب المصالح وضمان الحياد والمساءلة والشفافية في صنع السياسات وتمويل الأغذية والتغذية.[175] وهناك عدة أمثلة على أُطر من هذا القبيل يمكن استخدامها وتكرارها. وتُلخص الإرشادات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بشأن العمل مع قطاع صناعة الأغذية والمشروبات[192] عشرة معايير لتوجيه الإجراءات في جميع المجالات البرامجية لليونيسف، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بتجنب العمل مع الشركات التي تتدخل في السياسات أو تُنتج أغذية عالية التصنيع.[193] ويتواءم تقرير منظمة الصحة العالمية بشأن الحماية من تضارب المصالح في برامج التغذية[194] مع إطارها الداخلي للعمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية[195] ويبين 6 خطوات، يلي كل منها تقييم لدعم السلطات الوطنية في تقرير ما إذا كان ينبغي الاستمرار في العمل مع الجهات الفاعلة الخارجية أو إنهاؤه. ويتضمن التقرير إرشادات بشأن إدارة المخاطر المتعلقة بالعمل مع الجهات الفاعلة الخارجية ويؤكد أهمية الرصد والتقييم والمساءلة والشفافية.[194]

غير أن القطاع العام يؤدي دورًا أساسيًا في سد الثغرات التي لا تعالجها الجهات الفاعلة ذات التوجه التجاري، ولا سيما عن طريق الاستثمار في المنافع العامة وتعزيز القيم الاجتماعية.[196] ويمكن للحكومات الوطنية ودون الوطنية (وهذه الأخيرة في حالة البلدان الاتحادية) زيادة حشد إيرادات الضرائب المحلية، وزيادة الإنفاق القطاعي ذي الأولوية على الأمن الغذائي والتغذية، والنظر في إعادة توجيه الدعم السياساتي (انظر **الفصل الرابع**). ويبين التحليل الوارد في **القسم 5-1** أن البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل لا تملك الحيز المالي الكافي لزيادة إيرادات الضرائب، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مسائل هيكلية ومتصلة بالحوكمة. وفي الوقت نفسه، وبينما تُعزز هذه البلدان الحوكمة والمؤسسات (وهي ضرورة أساسية للحصول على مزيد من خيارات التمويل)، ينبغي توجيه الاهتمام نحو القضاء على الفساد في تحصيل الضرائب وإدارتها والحد من التهرب الضريبي. وبالتوازي مع ذلك، يجب على البلدان التي تتمتع بالفعل بقدرة أكبر على الوصول إلى التمويل أن تفرض ضوابط أقوى على الملاذات الضريبية وغسل الأموال التي تسمح في كثير من الأحيان بالتهرب الضريبي من البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل.[34]

ومن التطورات المثيرة للاهتمام أنه منذ ثمانينات القرن العشرين، انخفضت ضريبة دخل الشركات على المستوى العالمي، وبدأ نوع من «السباق» بين البلدان لاجتذاب الاستثمارات من خلال تخفيض الضرائب.[197،198] وينخفض متوسط الضرائب على الدخل في البلدان المرتفعة الدخل ب ي مقارنة بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[197] وتقلّ فيها أيضًا المخاطر المالية؛ لذلك، فإن معظم الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في جميع أنحاء العالم تقيم مقارها الضريبية في البلدان المرتفعة الدخل بدلًا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ولمعالجة هذه المسألة التي تؤدي إلى حدوث تجنب ضريبي من جانب الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات (وتؤثر تأثيرًا غير متناسب على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل)، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الذي انضمت إليه حاليًا 138 ولاية قضائية. ويتألف الاتفاق من ركيزتين: الأولى هي «إعادة تخصيص حقوق فرض الضرائب على حصة من الأرباح في الولايات القضائية للأسواق،»[198] والثانية هي فرض ضريبة عالمية دنيا على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات التي تتجاوز 750 مليون يورو وتهدف إلى ضمان دفع 15 في المائة كحد أدنى من الضريبة الفعلية في كل بلد تعمل فيه شركة متعددة الجنسيات.[198] وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يُنفذ بعد، تبين دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تنفيذ الضريبة العالمية التي تتناولها الركيزة الثانية يمكن أن يزيد بشكل كبير من إيرادات الضرائب لجميع البلدان، مع مبادلة خفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2 في المائة في القطاعات الخاضعة للضريبة.[197]

وأخيرًا، من الضروري تحسين شفافية هيكل التمويل الدولي لتعزيز التنسيق والكفاءة بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام. ويلزم على المستوى العالمي تحسين البيانات من أجل نظام محاسبي أفضل لفهم مقدار التمويل المتاح لدعم الأهداف المتفق عليها دوليًا، مثل الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تُساهم مواءمة معايير جميع البيانات على المستويين الوطني والعالمي وإتاحتها في تعزيز

ب ي «الاقتصادات المتقدمة النمو» في المطبوع الأصلي.197

شفافية التمويل وتوجيهه (انظر الإطار 17).[35] وينبغي للبلدان على المستوى الوطني أيضًا أن تعمل على تعزيز نُظم إدارة التمويل العام التي يمكن أن تزيد من القدرة على تتبّع تدفقات التمويل وتنسيقها بين القطاعات والشركاء في التنمية.

وينبغي أن يدعو أصحاب المصلحة الماليون إلى إنشاء مراكز مركزية للمعارف العامة تُصمم كمنافع عالمية عامة حاسمة الأهمية للحد من المخاطر المتصورة للاستثمارات المخصصة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.[100,35] ولتحقيق ذلك، سيكون من الضروري إقامة تعاون بين أصحاب المصلحة في مجالي التمويل والتنمية، مثل هيئات البحوث وخدمات الإرشاد ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويمكن توجيه هذا التعاون من خلال آليات أصحاب المصلحة المتعددين لوضع منهجيات وبلورة رؤى مشتركة بشأن آليات التمويل المبتكرة الموجهة لسد الفجوة في التمويل. وينبغي تيسير نشر المعارف بفعالية عن طريق مراكز معرفية منسقة استراتيجية وممولة من القطاع العام، بما يكفل إمكانية الوصول إليها واستخدامها على نطاق واسع.[81] وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواءمة النُظم المحاسبية وضمان توافر البيانات وقياس مستوى مواءمة أنشطة التمويل مع أهداف التنمية المستدامة هي من بين الأنشطة ذات الأولوية التي يتعيّن إجراؤها. واتخذت البلدان حاليًا خطوات في هذا الاتجاه أكثر من الخطوات التي اتخذتها الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف.[142] وسيتطلب سد النقص في المعلومات خطوات جريئة من المجتمع الدولي؛ ولا سبيل إلى الحصول على تقديرات وتوقعات واقعية بشأن احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية من دون تلك الجهود. ■

البرازيل

شباب من شعب "بوكوت" من السكان الأصليين يغادرون السوق حاملين أكياسًا مليئة بالأغذية: دعم الأنشطة الاقتصادية الشاملة يمكّن السكان ويساهم في الحد من الجوع.

© Arjen de Ruiter/ Shutterstock.com

الفصل 6
آفاق المستقبل

يصف هذا التقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم التي تعطي صورة مقلقة من جهة وتوفر أسبابًا تدعو إلى التحلّي بالأمل من جهة أخرى. فبالرغم من أنه لم يطرأ أي تغيير طيلة العامين الماضيين على مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم، إلّا أنّ العديد من الأقاليم الفرعية حول العالم أحرزت تقدمًا يدعو إلى التفاؤل. وبالنسبة إلى التغذية، فإنّ الاتجاهات المتزايدة في السمنة لدى البالغين وفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و49 عامًا تثير القلق، بيد أنّ العديد من البلدان يُظهر تناقصًا في أعداد الأطفال الذين يعانون من التقزّم والهزال، ما يزيد فرصهم في الوصول إلى كامل إمكاناتهم في النمو والتطور. وقد تراجعت مستويات انتشار التقزّم لدى الأطفال في العالم بمقدار الثلث خلال العقدين الماضيين، ما يبيّن أنّ التغيير الإيجابي أمر ممكن وأنه يحدث بالفعل على نطاق واسع في البلدان والأقاليم. وهذه هي الإمكانات التي ينبغي لنا أن نسخّرها: إمكانات التغيير الإيجابي والإعمال الكامل للحق في غذاء كافٍ وفي مستوى معيشة يكفل الكرامة والصحة والرفاه لجميع الشعوب، لا سيما الأجيال القادمة.

ويذكّرنا هذا التقرير مجددًا بأنّ التغيير التحويلي الحقيقي هو الوسيلة الوحيدة لإعادة العالم إلى المسار الصحيح المفضي إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتمثلين في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030.

ويشهد العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على وجه الخصوص استمرار النزاعات وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين التي تزداد وتيرتها وتنشأ معًا في أغلب الأحيان. ويبلغ الجوع مستويات أعلى وسجل أكبر زيادة في البلدان المتأثرة بالمسببات الرئيسية، وتبلغ الزيادات في معدلات الجوع مستويات أعلى في البلدان الفقيرة المتأثرة بأكثر من مسبب رئيسي واحد. وحيث إنّ النظم الزراعية والغذائية في هذه البلدان ليست لديها القدرة على الصمود في مواجهة هذه المسببات الخارجية، فإنّ مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فيها ما زالت ترتفع وتؤثر على الأطفال بصورة غير متكافئة. علاوة على ذلك،

تؤدي العوامل الهيكلية الكامنة وراء تلك المسببات مثل عدم إمكانية الوصول إلى الأغذية المغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وارتفاع مستويات عدم المساواة واستمراره، إلى تفاقم الآثار السلبية التي تخلّفها المسببات الخارجية على الأمن الغذائي والتغذية.

ولا يمكن مواصلة العمل على النحو المعتاد في مواجهة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، التي تتزايد حدتها ووتيرتها. وقد أوضحت الطبعات السابقة من هذا التقرير الإجراءات الواجب اتخاذها. وأثبت العديد من السياسات والتدخلات والاستثمارات وكذلك التغييرات التشريعية جدواه في سياقات متنوعة وتوليفات مختلفة؛ لكن يبدو أنّ هناك قيدًا تمويليًا يكبّل تنفيذها على نطاق واسع وتوجيهها بصورة أفضل. وللمفارقة، يتسم تحديد الفجوة في التمويل بقصد دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة بأنه مهمة مضنية نظرًا إلى عدم وجود معلومات متسقة عن تدفقات التمويل المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية التي يجري إنفاقها لهذا الغرض

وثمة مشكلة جسيمة تتمثل في غياب تعريف مشترك أو موحد لقياس التمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. إذ إنه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إدارة ما لا يمكن قياسه بصورة مناسبة. وبالنسبة إلى تمويل الأمن الغذائي والتغذية، فلن يمكن إجراء تقييم مناسب لمستوياته الحالية والفجوات القائمة فيه، ناهيك عن رصد التقدم المحرز أو العقبات الماثلة أمام جهود التمويل الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ويفرض هذا المأزق العديد من المشاكل، بما في ذلك تحديد المجالات التي تعاني من قلّة التمويل، وضمان خضوع المؤسسات للمساءلة، وتتبّع فعالية التدخلات الممولة وتأثيرها، وغيرها. وعليه، فقد تناولت هذه الطبعة من التقرير في الوقت المناسب الحاجة الماسّة إلى العمل على تحديد تعريف موّحد لتمويل الأمن الغذائي والتغذية ووضع خطوط توجيهية لقياسه.

وقد اتخذ هذا التقرير خطوة مهمة نحو وضع تعريف لتمويل الأمن الغذائي والتغذية إلى جانب توجيهات مفصلة لكيفية تطبيقه. وبالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الخطوة؛ إلّا أنّ التقرير أظهر بوضوح أيضًا أنّ الحالة الراهنة لهيكل البيانات المالية وتوافرها تحول دون تطبيق التعريف الجديد المقترح على تدفقات التمويل المتاحة عالميًا من القطاعين العام والخاص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

وبعبارة أخرى، تعيق الصعوبات الكبيرة التي تحول دون الوصول إلى البيانات إجراء قياس عالمي للتمويل المتاح حاليًا من أجل الأمن الغذائي والتغذية ولسد الفجوة في التمويل التي يجب رأبها من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه، في أفضل الأحوال، يجري توجيه أقلّ من ربع إجمالي تدفقات التمويل الإنمائي الدولي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وهذا المقدار لا يشهد أي زيادة. ومن الواضح بشكل عام أنّ التدفقات موجهة بصورة جيدة نحو البلدان التي تشهد مستويات عالية من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وهي تدعم في المقام الأول استهلاك الأغذية والصحة. ومع ذلك، لا يوجَّه سوى عدد أقلّ نسبيًا من التدفقات نحو معالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، أي النزاعات وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى والتباطؤ والانكماش الاقتصاديين، والعوامل الهيكلية الكامنة وراءها، مثل عدم إمكانية الوصول إلى الأغذية المغذّية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وارتفاع مستويات عدم المساواة واستمراره.

ويتسم تقييم التمويل العام المحلي الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بأنه مشكلة صعبة الحل، إذ لا وجود لقاعدة بيانات مالية عالمية تضم بيانات كافية من أجل تحليلها. وإنّ حجم الإنفاق العام على الزراعة متاح على المستوى العالمي، لكنه يمثّل جزءًا صغيرًا، بل وأحيانًا ضئيلًا للغاية، من إجمالي الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية. ولا توجد بيانات متاحة على الفور عن جميع بلدان العالم من أجل تقدير الإنفاق العام الذي يدعم الأمن الغذائي والتغذية. ويُظهر تحليل أُجري لعشرة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أنّ الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية كان آخذًا في النمو قبل جائحة كوفيد-19، حيث استحوذ دعم استهلاك الأغذية على النصيب الأكبر منه، لكنّ هذا الاتجاه لم يستمر في بعض البلدان. ويبدو أيضًا أنّ الحكومات في بعض البلدان المتوسطة الدخل تنفق نسبة أكبر نسبيًا من ميزانيتها على معالجة المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل.

والفكرة السائدة هي أنّ التمويل الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء، يمثّل أكبر تدفق لتمويل النظم الزراعية والغذائية والقطاعات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية، ومع ذلك يستحيل التحقق من هذا التدفق وحسابه بشكل صحيح بسبب نقص المعلومات. ولا تساهم المؤسسات الخيرية بتدفقات

كبيرة في الأمن الغذائي والتغذية، وتتسم التحويلات النقدية العابرة للحدود بأنّ حجمها أكبر بكثير، لكنها تدعم الأمن الغذائي والتغذية من خلال استهلاك الأغذية عوضًا عن الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية. وإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو النوع الذي لديه مصدر البيانات الأكثر شمولًا من بين تدفقات التمويل الخاص الواردة من القطاع التجاري الدولي. إلّا أنه لا يمكن إجراء حساب كامل للتمويل الخاص، لأنه، على نحو ما أظهر هذا التقرير، من الصعب للغاية الحصول على أرقام شاملة وذات صلة بتمويل السوق (أي إصدار الأسهم وسندات الشركات)، والقروض المصرفية الدولية والأسهم الخاصة المحلية. علاوة على ذلك، حين تتاح إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الخاص هذه، لا يمكن اعتبار مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية أمرًا مفروغًا منه، حيث إنّ العديد من الاستثمارات التي يجري تمويلها - لا سيما تلك التي تنفذها كبرى شركات الأغذية والمشروبات الدولية - قد لا تساعد على الدوام في الحد من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويبدو أنّ المصدر الرئيسي لتمويل الشركات العاملة في القطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، أو على الأقل لتمويل المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، هو التمويل الشخصي، الذي لا تتوفر أي بيانات عنه.

واستنادًا إلى هذه الخلفية، يكشف هذا التقرير بوضوح أنّ البيانات المتعلقة بتدفقات التمويل غير متوفرة وغير كافية ويتعذر الحصول عليها، ما يحول دون إجراء تقييم مناسب لتمويل الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن يكون سد هذه الفجوة أولوية رئيسية، ويوجه هذا التقرير دعوة حازمة وعاجلة إلى اتخاذ إجراءات على المستويين العالمي والوطني من أجل معالجة هذه المشكلة بوصفها جزءًا من جدول الأعمال العالمي المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الدعوة تتماشى بصورة تامة مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. إذ إنّ التمويل والإدماج المالي هما من الوسائل الرئيسية لتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فإنّ الدعوة التي يوجهها هذا التقرير لسدّ الفجوة القائمة في بيانات التمويل يجب اعتبارها من الأولويات بوصفها إجراءً رئيسيًا ينبغي اتخاذه على الفور.

ولكن بالطبع، تكمن وراء هذه الفجوة في البيانات فجوة واسعة في التمويل لا بدّ من رأبها. وفي حين أنّ هذا التقرير أوضح عدم إمكانية تطبيق التعريف الجديد المقترح لتمويل الأمن الغذائي والتغذية تطبيقًا كاملًا على جميع تدفقات التمويل المتاحة المتعلقة بهما بسبب محدودية البيانات، فإنّ السيناريوهات الحالية المستندة إلى النماذج تشير إلى أنّ السياسات والتدخلات المختلفة الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة تبلغ كلفتها تريليونات الدولارات الأمريكية. وبصرف النظر عن نتيجة التقديرات، لا بدّ من زيادة التمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، لا سيما في البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إليه. علاوة على ذلك، تنبغي إعادة التفكير بجدية في الطريقة التي يجري بها تخصيص التمويل الحالي، فقد أظهر العديد من الحالات أنّ التمويل الحالي غير فعال من حيث الكلفة، ما يؤدي إلى ضياع الفرص الممكنة للحد بشكل أسرع بكثير من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. وثمة أيضًا أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، القائمة بين البلدان وضمنها على حد سواء. وتتفاقم أوجه عدم المساواة هذه داخل البلدان بسبب نقص التمويل الشامل والمراعي للاعتبارات الجنسانية.

والبلدان الأشد حاجة إلى التمويل هي تلك التي تعاني الأمرّين من أجل الوصول إلى التمويل بشكل فعلي. إذ إنّ نسبة تقارب 63 في المائة من البلدان التي تعاني من مستويات عالية و/أو متزايدة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تكافح من أجل الوصول إلى التمويل الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ولديها قدرة محدودة أو متوسطة على الوصول إلى التمويل. ويتأثر معظم هذه البلدان (نسبة 82 في المائة) بواحد أو أكثر من المسببات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وهذا ما يتعارض تمامًا مع الحقيقة المتمثلة في أنّ قلة قليلة من التدفقات الإنمائية الرسمية الدولية الموجهة نحو هذه البلدان تخصص لمعالجة تلك المسببات. ومن الضروري زيادة التمويل الموجه نحو البلدان التي تعاني من أعلى مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والبلدان الأكثر تضررًا من المسببات الرئيسية.

وتتسم البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل بأنّ لديها أيضًا مستويات عالية من الديون السيادية ويجب عليها أن تنفق مبالغ طائلة من الإيرادات العامة على خدمة ديونها. وينبغي أن تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية وجميع جهات الإقراض الدولية عمومًا بدعم هذه البلدان لكي تتمكن حكوماتها، من خلال مبادلة الديون وتدابير تخفيف عبء الديون، من إعادة تخصيص الموارد نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وفي البلدان ذات القدرة المتوسطة على الوصول إلى التمويل،

سيظل من الضروري استخدام التمويل الميسّر والأدوات المالية الموجهة نحو التجارة باتباع نهج التمويل المختلط، من أجل التخفيف من المخاطر التي تواجهها الاستثمارات وتوفير الحوافز المناسبة للجهات الفاعلة من القطاع الخاص لكي تشارك في هذه الأسواق. ولكن أثناء السعي نحو خفض مستويات المخاطر، من المتوقع أن تتمكن الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من زيادة مشاركتها تدريجيًا، ما يجعل التمويل متاحًا على نطاق أوسع.

ولن تكون مصادر التمويل الرسمية والعامة كافية وحدها لسدّ الفجوة في التمويل في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وسيكون من الضروري زيادة التمويل من القطاع الخاص، عن طريق أمور منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل رفد الجهود الرامية إلى تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وتمثّل التنمية الاقتصادية عاملًا أساسيًا بالنسبة إلى القطاع الخاص، إلّا أنه من الصعب تحقيقها واستدامتها حين تكون مجموعات كبيرة من السكان غير منتجة وغير صحية بسبب الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ويعيق هيكل التمويل الحالي المتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية يعيق زيادة التمويل الموجه نحو الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذه على نحو فعال. فهو مجزأ بدرجة كبيرة ويظهر فيه غياب التوافق في الآراء على الأولويات، ويتسم بوجود أعداد هائلة من الجهات الفاعلة التي تنفذ في الغالب مشاريع صغيرة وقصيرة الأجل. وقد زادت أعداد الجهات المانحة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية، لكنّ هذه الزيادة أفضت إلى نشوء تحديات إضافية تتعلق بالتنسيق بين الجهات الفاعلة وبين البلدان المتلقية على حد سواء، التي لا تراعى على الدوام أولوياتها السياساتية والمالية. وبالتالي، يمكن تحقيق المزيد من النتائج في زيادة تمويل الأمن الغذائي والتغذية من خلال تحسين الاتساق والتآزر بين مختلف مصادر التمويل.

وإنّ القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية يدخل أيضًا في منافسة لا داعي لها مع العديد من أهداف التنمية الأخرى. ونظرًا إلى الطبيعة المعقدة والمتعددة القطاعات التي يتسم بها الأمن الغذائي والتغذية، يجب أن يتحول مشهد التمويل من اتباع نهج انعزالي إلى تبنّي منظور أكثر شمولًا، حيث يمكن لأصحاب المصلحة الماليين تعميم أهداف الأمن الغذائي والتغذية في تدفقات التمويل والاستثمارات الأوسع نطاقًا. وستكون الخطوة الأولى هي إلغاء العمل القطاعي المنعزل المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، من خلال الابتعاد عن تحقيق أهداف تكميلية لبلوغ «الأمن الغذائي» على حدة و«التغذية» على حدة، والالتفات نحو تحقيق هدف وحيد على مستوى السياسات هو «الأمن الغذائي والتغذوي». ومن شأن اعتماد هذا الاتجاه الجديد أن يحفز على الاعتراف بالتبعية المتبادلة بين الاثنين - فتحقيق أحدهما دون الآخر يعيق تحقيق الاثنين معًا. وإنّ سلوك اتجاه جديد في تمويل الأمن الغذائي والتغذية من القطاعات وأصحاب المصلحة الماليين يمكن أن يساعد على الوصول إلى حوكمة مالية جديدة تشجع على تكامل مختلف تدفقات التمويل الموجهة نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وعلى سبيل المثال، يجب التشجيع على تعزيز الرابط بين تمويل العمل الإنساني والمناخي والإنمائي، فإنّ هذه المجالات ضرورية من أجل تحقيق المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ويستلزم ذلك تحسين الشفافية في التمويل الدولي الموجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بغية زيادة التنسيق والكفاءة بين مختلف أصحاب المصلحة.

وقد نوّه هذا التقرير أيضًا بأنّ التحديات لا تكمن فقط في حشد المزيد من الموارد، بل كذلك في استخدام التمويل الحالي بكفاءة أكبر. ومن شأن تنفيذ الميزانيات الوطنية المتاحة للأمن الغذائي والتغذية على نحو أكثر فعالية؛ وإعادة توجيه الدعم العام الحالي نحو جعل النظم الزراعية والغذائية أكثر استدامة وإنصافًا وقدرة على الصمود؛ وتحسين الميزانيات الوطنية المخصصة لقطاع الأغذية والزراعة أن يتيح للبلدان تحقيق مستوى أفضل من الأمن الغذائي والتغذية من دون كلفة إضافية. بيد أنّ هذا الحل سيساعد فقط على تضييق الفجوة القائمة في تمويل الأمن الغذائي والتغذية، وليس على رأبها بالكامل.

ويشكّل تقدير الفجوة في تمويل الأمن الغذائي والتغذية خطوة لا محيص عن اتخاذها عند المضي قدمًا. وإنّ عدم سدّها بحلول عام 2030 يعني أنّ ملايين الناس سيظلون يعانون من النقص التغذوي، وسيعاني الملايين من الناس أيضًا من مستويات أزمة أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسيكون التقدم الذي أُحرز حينها غير كافٍ لتحقيق جميع مقاصد التغذية العالمية. ولن يكون في الإمكان قياس الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عنها. ولا يجب إضاعة الوقت، فإنّ كلفة التقاعس عن العمل تتجاوز بكثير كلفة العمل الذي يدعو إليه هذا التقرير.

والأمل معقود على أن تثري الدعوة إلى العمل التي أطلقها هذا التقرير مناقشات التنمية المستدامة والتمويل المستدام في مؤتمر قمة المستقبل المزمع انعقاده في سبتمبر/أيلول 2024 وجميع المناقشات العالمية المقبلة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها العمليات السياساتية المنبثقة عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سينعقد في عام 2025. فإنّ العالم الخالي من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هو عالم يستحق الإنقاذ، ويستحق التمويل والاستثمار فيه. ■

الولايات المتحدة الأمريكية

مزارع يحمل الخسّ الأخضر بجذوره: تنويع الإنتاج يحسّن الأمن الغذائي.

© Nikita M production/ Shutterstock.com

الملاحق

الملحق 1 - ألف
الجداول الإحصائية الخاصة بالفصل الثاني 152

الملحق 1 - باء
ملاحظات منهجية بشأن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية 198

الملحق 2
مسرد المصطلحات 219

يمكن الاطلاع على المواد التكميلية لتقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024* على الرابط التالي:
https://doi.org/10.4060/cd1254ar-supplementary

الملحق 1 – ألف
الجداول الإحصائية الخاصة بالفصل الثاني

الجدول ألف 1– 1 التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية أي انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وأشكال محدّدة من سوء التغذية والرضاعة الطبيعية الخالصة وانخفاض الوزن عند الولادة

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
العالم	**12.0**	**9.1**	**7.6**	**10.9**	**29.0**	**21.7**	**6.8**	**26.3**	**22.3**	**5.5**	**5.6**	**12.1**	**15.8**	**28.5**	**29.9**	**37.1**	**48.0**	**15.0**	**14.7**
البلدان الأقل نموًا	26.5	22.1	19.2	22.1	57.3	50.2	7.0	38.7	32.3	3.1	3.2	4.9	8.1	39.1	39.4	45.5	53.9	16.1	15.3
البلدان النامية غير الساحلية	24.8	19.6	15.7	18.9	51.9	44.3	4.1	35.8	28.3	4.2	3.7	9.7	13.4	32.0	32.9	45.3	52.5	15.2	14.7
الدول النامية الجزرية الصغيرة	17.2	16.3	25.1	22.7	52.6	52.8	4.1	21.3	21.1	6.8	8.0	18.0	22.6	28.2	29.2	37.0	42.1	14.0	14.4
البلدان المنخفضة الدخل	29.3	28.7	21.3	25.7	64.5	55.3	6.7	39.7	33.7	3.8	3.3	6.5	9.6	38.2	38.5	43.0	53.4	15.4	14.9
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	18.0	13.5	12.0	17.6	43.1	29.8	9.6	35.7	28.0	3.9	4.1	8.2	12.1	43.2	43.2	39.9	51.5	20.7	19.1
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	8.0	2.5	2.6	3.3	12.9	11.5	2.1	13.2	11.3	8.2	9.0	11.0	15.8	18.4	19.4	30.5	39.3	7.9	8.3

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[1,2,3]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[1,2,3]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
البلدان المرتفعة الدخل	<2.5	<2.5	1.5	1.8	8.0	8.0	0.4	4.0	4.0	7.4	7.6	22.4	25.9	13.2	14.4	غير متاحة	غير متاحة	8.0	8.1
بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل	27.2	25.4	20.1	24.5	51.8	61.4	6.0	36.8	30.5	4.0	3.7	8.0	11.7	37.8	37.7	41.1	52.1	14.6	14.0
أفريقيا	**19.9**	**19.9**	**17.2**	**21.6**	**46.3**	**57.7**	**5.8**	**34.4**	**30.0**	**5.0**	**4.9**	**12.8**	**16.2**	**39.2**	**38.9**	**35.4**	**46.7**	**14.5**	**13.9**
أفريقيا الشمالية	**7.7**	**7.5**	**9.8**	**11.7**	**28.6**	**33.4**	**6.3**	**23.5**	**21.7**	**11.8**	**12.3**	**25.9**	**31.7**	**31.9**	**31.1**	**40.8**	**35.6**	**14.0**	**14.1**
الجزائر	6.2	<2.5	13.0	5.6	22.9	18.9	2.7	12.1	8.6	13.5	11.9	18.8	23.8	32.9	33.3	25.4	28.6	6.9	7.2
جمهورية مصر العربية	5.9	8.5	8.4	10.4	27.8	29.8	متاحة	24.6	20.4	15.7	18.8	37.4	44.3	31.0	28.3	52.8	40.2	غير متاحة	غير متاحة
ليبيا	4.8	11.4	11.2	19.9	29.1	37.9	متاحة	30.0	52.2	26.4	28.7	32.0	36.7	28.6	29.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
المغرب	4.8	6.9	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	2.3[g]	15.8	12.8	9.5	4.9	16.7	21.8	29.8	29.9	27.8	35.0	16.1	14.8
السودان	–	11.4	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	متاحة	36.0	36.0	2.4	2.7	11.5	17.0	36.8	36.5	41.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تونس	4.0	3.2	9.1	11.3	18.2	26.7	2.1	8.8	8.6	12.7	19.0	22.0	26.8	30.4	32.1	8.5	13.5	8.1	8.2
أفريقيا الشمالية (باستثناء السودان)	**5.6**	**6.6**	**9.1**	**10.1**	**26.1**	**28.8**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**28.0**	**34.1**	**31.0**	**30.0**	**40.7**	**35.6**	**13.9**	**13.9**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**23.0**	**22.7**	**19.0**	**23.8**	**50.4**	**63.2**	**5.7**	**36.2**	**31.3**	**3.8**	**3.7**	**8.5**	**11.4**	**41.2**	**40.7**	**34.4**	**48.0**	**14.5**	**13.9**
أفريقيا الشرقية	**32.4**	**29.0**	**22.0**	**25.5**	**58.5**	**65.4**	**5.0**	**38.6**	**30.6**	**3.9**	**3.6**	**4.9**	**8.1**	**31.4**	**31.9**	**48.6**	**60.3**	**14.7**	**14.0**
بوروندي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	20.9[ب]	غير متاحة	70.8[ب]	4.9[j]	56.5	56.5	2.2	3.6	3.0	5.0	31.1	38.5	69.3	85.0	15.1	14.8
جزر القمر	16.6	16.9	غير متاحة	27.4	غير متاحة	79.7	غير متاحة	31.9	18.8	11.5	7.7	10.7	16.3	32.8	33.8	11.4	غير متاحة	24.1	23.0
جيبوتي	30.1	12.9	غير متاحة	16.5	غير متاحة	49.2	10.6[g]	29.6	18.7	1.3	3.2	7.1	11.3	31.0	32.3	12.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
إريتريا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	51.6	50.2	1.9	3.0	2.7	4.8	36.2	37.0	68.7	غير متاحة	15.4	15.2

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]			معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)		2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
إثيوبيا	37.0	22.2		14.5	19.7	56.2	59.0	6.8	42.1	34.4	2.5	2.7	1.5	2.8	22.4	23.9	52.0	58.8	غير متاحة	غير متاحة
كينيا	28.2	34.5		15.0ب،ج	28.0ج	50.7ب،ج	72.8ب	4.5	28.6	18.4	4.6	3.8	8.1	12.4	28.4	28.7	31.9	59.7	10.8	10.0
مدغشقر	33.5	39.7		غير متاحة	14.9	غير متاحة	68.6	7.2	47.3	38.6	1.8	1.5	2.3	4.3	37.5	37.8	41.9	54.4	19.5	18.7
ملاوي	21.3	19.9		47.7ب،ج	53.5ب،ج	78.1ب،ج	81.7ب،ج	2.6	43.6	34.0	4.9	3.9	4.5	7.7	30.6	31.4	70.8	64.1	15.8	15.6
موريشيوس	5.2	5.9		5.2	10.2	13.0	31.2	غير متاحة	9.0هـ	8.6هـ	7.8هـ	6.8هـ	16.5	19.2	19.2	23.5	غير متاحة	غير متاحة	19.1	18.7
موزامبيق	33.7	24.8		لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	3.8	42.6	36.4	5.5	5.5	6.1	10.3	48.8	47.9	40.0	55.5	18.1	17.8
رواندا	36.9	31.4		لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	1.1	41.2	29.8	6.3	4.7	2.4	4.9	18.3	17.2	83.8	80.9	9.3	9.4
سيشيل	2.6	<2.5		3.2ب	3.2ج	14.3ب	14.3ج	غير متاحة	7.9	7.2	9.9	9.1	25.1	29.4	23.5	25.1	غير متاحة	غير متاحة	12.3	12.5
الصومال	70.0	51.3		غير متاحة	43.5	غير متاحة	79.7	غير متاحة	27.6	18.0	3.0	2.7	9.6	14.6	44.0	43.1	5.3	33.7	غير متاحة	غير متاحة
جنوب السودان	–	19.6		غير متاحة	63.2ب	غير متاحة	87.3ب	غير متاحة	30.8	27.9	6.3	4.7	5.3	8.6	34.7	35.6	44.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوغندا	18.6	36.9		21.5ج	23.0ج	66.3ج	71.2ج	3.6	33.3	23.4	3.9	3.5	4.2	7.9	31.3	32.8	62.2	65.5	غير متاحة	غير متاحة
جمهورية تنزانيا المتحدة	28.4	23.8		20.6ج	25.4ج	48.9ج	58.2ج	3.1	38.1	30.6	4.5	4.6	7.5	12.6	40.3	38.9	48.7	64.3	10.5	9.7
زامبيا	49.1	35.4		لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	4.2	40.8	31.4	6.0	5.4	6.8	11.1	30.5	31.5	59.9	69.9	12.0	11.2
زمبابوي	29.6	38.1		35.5	26.0	64.7	70.7	2.9	31.1	21.6	4.6	2.7	10.1	14.2	30.0	28.9	31.3	41.9	12.2	11.8
أفريقيا الوسطى	**33.0**	**28.9**		**غير متاحة**	**37.6**	**غير متاحة**	**76.7**	**5.6**	**37.9**	**37.4**	**4.5**	**4.6**	**6.6**	**9.3**	**46.1**	**43.2**	**28.5**	**44.7**	**12.8**	**12.2**
أنغولا	52.2	23.2		غير متاحة	31.9ج	غير متاحة	79.2ج	غير متاحة	31.8	43.6	3.0	3.9	8.5	11.5	45.9	44.5	غير متاحة	غير متاحة	15.7	15.5
الكاميرون	15.7	5.7		22.3	25.4	49.9	59.6	4.3	32.1	26.9	7.1	10.5	11.8	14.9	41.2	40.6	19.9	39.4	12.9	12.5
جمهورية أفريقيا الوسطى	38.7	23.5		غير متاحة	61.8	غير متاحة	81.3	5.4	40.6	39.8	3.5	2.6	5.9	9.3	47.9	46.8	33.0	36.2	15.9	16.4
تشاد	34.6	35.1		32.4ج	36.4	67.9ج	76.6	7.8	38.9	32.3	2.5	3.2	4.5	6.7	49.2	45.4	3.2	7.4	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]			معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال (<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين (≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)		2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
الكونغو	29.1	26.8		غير متاحة	38.3[b]	غير متاحة	79.9[b]	غير متاحة	23.1	16.5	5.1	4.5	7.4	8.5	53.1	48.8	20.2	غير متاحة	11.6	11.9
جمهورية الكونغو الديمقراطية	31.7	37.0		غير متاحة	41.7	غير متاحة	80.2	6.4	42.7	40.3	4.6	3.7	4.4	6.6	46.4	42.4	36.4	53.6	11.0	10.2
غينيا الاستوائية	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	25.0	16.1	8.5	8.2	13.9	17.7	47.4	44.5	7.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غابون	14.6	20.1		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	3.4	17.2	13.4	6.2	5.4	15.5	21.0	55.3	52.4	5.1	19.4	14.9	14.6
سان تومي وبرينسيبي	10.3	16.4		غير متاحة	14.1	غير متاحة	54.6	4.1	18.8	10.0	2.5	4.7	11.8	16.5	45.7	44.2	50.3	63.1	10.6	11.1
أفريقيا الجنوبية	**4.8**	**9.4**		**9.1**	**10.9**	**21.5**	**24.1**	**3.5**	**23.4**	**22.8**	**12.3**	**11.4**	**27.3**	**29.7**	**28.5**	**30.3**	غير متاحة	**32.8**	**16.4**	**16.4**
بوتسوانا	22.9	24.3		18.4[ج]	26.4[ج،ب]	46.5[ج]	54.8[ج،ب]	غير متاحة	24.6	21.6	10.4	10.1	14.7	18.3	31.3	32.5	20.3	30.0	17.3	16.8
إسواتيني	9.5	12.4		غير متاحة	17.2[ب]	غير متاحة	55.9[ب]	غير متاحة	28.0	21.2	10.1	7.9	23.2	30.1	30.0	30.7	43.8	غير متاحة	10.6	10.2
ليسوتو	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	32.8[ج]	غير متاحة	56.7[ج]	2.1	37.5	31.8	7.0	6.9	15.9	21.0	28.3	27.9	52.9	59.0	14.8	14.4
ناميبيا	20.0	22.2		28.8[ج]	31.9[ج]	53.2[ج]	56.8[ج]	غير متاحة	24.0	16.8	4.2	5.3	14.0	17.0	24.7	25.2	22.1	غير متاحة	15.9	15.6
جنوب أفريقيا	3.4	8.1		غير متاحة	8.4[ج،ب]	غير متاحة	19.4[ج،ب]	3.6[ز]	22.5	22.8	13.1	12.1	28.6	30.8	28.6	30.5	غير متاحة	31.6	16.6	16.6
أفريقيا الغربية	**12.2**	**15.0**		**11.2**	**17.8**	**39.7**	**60.7**	**6.7**	**34.5**	**30.0**	**2.3**	**2.4**	**8.1**	**11.6**	**52.9**	**51.8**	**22.1**	**38.3**	**14.9**	**14.3**
بنن	11.4	10.3		10.4[ج]	15.8[ج،ب]	55.0[ج]	63.3[ج،ب]	8.3	33.9	30.4	1.6	2.2	8.1	11.2	55.5	55.2	32.5	41.4	17.5	16.4
بوركينا فاسو	17.3	15.4		غير متاحة	7.2[ب]	غير متاحة	40.7[ب]	10.3	33.3	21.8	1.8	2.0	3.7	6.7	53.3	52.5	38.2	51.3	19.1	18.5
كابو فيردي	11.1	12.6		غير متاحة	6.0[ب]	غير متاحة	34.3[ج،ب]	غير متاحة	12.6[هـ]	9.4[هـ]	غير متاحة	غير متاحة	11.3	15.8	26.9	24.3	59.6	41.8	غير متاحة	غير متاحة
كوت ديفوار	19.3	9.6		6.2[ج]	8.9[ج،ب]	34.1[ج]	39.4[ج،ب]	8.1	29.6	20.2	2.6	2.6	8.2	11.6	52.2	50.9	11.8	34.0	19.1	18.3
غامبيا	17.6	20.5		غير متاحة	25.5	غير متاحة	59.0	5.1	22.3	13.6	1.9	1.8	9.4	14.9	56.4	49.5	33.2	53.6	13.7	13.2
غانا	11.1	6.2		5.1[ب،ج]	8.2[ج،ب]	38.3[ج،ب]	42.4[ج،ب]	5.8	22.0	12.7	2.3	1.9	10.2	12.9	44.2	35.4	45.7	53.1	14.9	14.4
غينيا	16.3	10.3		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	6.4	33.7	27.9	4.4	5.6	5.9	9.5	50.9	48.0	20.4	33.4	غير متاحة	غير متاحة
غينيا بيساو	16.4	32.2		غير متاحة	9.0[ب]	غير متاحة	62.5[ب]	5.1	29.3	27.7	2.8	3.3	7.9	11.5	49.9	48.1	38.3	59.3	21.8	19.5
ليبيريا	33.4	38.4		38.6	37.3	79.7	81.0	3.4	35.0	26.6	3.3	5.3	10.3	17.0	43.6	42.6	27.8	55.2	19.7	19.9

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]			معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)		2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
مالي	13.1	9.6		غير متاحة	2.7ب	غير متاحة	20.0ب	10.6	30.7	23.8	1.6	2.0	7.6	11.4	58.2	59.0	20.2	49.8	غير متاحة	غير متاحة
موريتانيا	9.1	9.3		4.6ج	11.6ج	26.3ج	61.2ج	13.6أ	26.0	22.1	1.9	2.0	16.2	22.7	45.1	43.3	26.7	40.9	غير متاحة	غير متاحة
النيجر	19.0	13.3		غير متاحة	7.5ب	غير متاحة	50.3ب	10.9	46.6	47.4	1.1	2.7	3.9	6.0	49.1	49.5	23.3	24.5	غير متاحة	غير متاحة
نيجيريا	7.0	18.0		11.0ج ب	22.6ج ب	34.7ج ب	73.9ج ب	6.5	37.7	34.2	2.5	2.2	8.7	12.4	54.9	55.1	14.7	34.4	غير متاحة	غير متاحة
السنغال	18.0	4.6		7.5ج	4.0ج ب	39.0ج	29.4ج ب	8.1	18.5	17.0	1.5	3.4	7.6	10.2	55.9	52.7	39.0	40.8	19.1	17.2
سيراليون	46.2	28.4		26.7ج ب	32.3	75.8ج ب	88.6	6.3	34.9	26.0	3.3	5.2	5.8	7.1	47.9	48.4	31.2	50.9	11.4	10.3
توغو	27.0	12.8		16.1ج	10.9ج ب	60.4ج	57.0ج ب	5.7	27.3	22.3	1.6	2.2	7.1	11.6	47.4	45.7	62.1	64.3	15.1	14.3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بما يشمل السودان)	**22.1**	**22.2**		**18.8**	**23.7**	**50.1**	**62.8**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**8.6**	**11.7**	**41.0**	**40.5**	**34.7**	**48.0**	**14.5**	**13.9**
آسيا*	**13.6**	**8.2**		**6.7**	**9.9**	**17.8**	**24.9**	**9.3**	**28.2**	**22.3**	**4.8**	**5.1**	**6.5**	**10.4**	**31.1**	**32.8**	**39.0**	**50.9**	**17.2**	**17.2**
آسيا الوسطى	**13.8**	**3.1**		**1.7**	**4.3**	**9.2**	**18.0**	**2.1**	**14.7**	**7.7**	**8.2**	**5.0**	**18.8**	**25.1**	**28.8**	**28.1**	**29.2**	**32.7**	**6.3**	**6.0**
كازاخستان	7.3	<2.5		غير متاحة	0.6ب	غير متاحة	2.2ب	غير متاحة	11.0	4.9	12.1	7.7	16.1	18.4	27.3	28.7	31.8	غير متاحة	5.7	5.3
قيرغيزستان	8.1	6.1		غير متاحة	1.1ج	غير متاحة	7.0ج	1.0أ	16.0	10.3	7.9	6.4	20.1	26.6	34.1	35.8	56.0	45.6	6.4	6.0
طاجيكستان	38.1	8.7		4.9	6.7	19.1	28.0	5.6	25.7	13.1	5.4	3.0	17.1	23.8	31.0	35.2	32.6	35.8	9.3	8.7
تركمانستان	4.2	4.1		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	4.1	12.5	6.7	5.4	3.6	17.2	21.4	25.3	26.6	10.9	56.5	4.9	4.3
أوزبكستان	14.2	<2.5		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	2.4	13.2	6.9	7.7	4.2	21.0	30.0	28.7	24.8	23.8	25.2	5.8	5.8
آسيا الشرقية*	**7.0**	**<2.5**		**1.0**	**1.0**	**6.0**	**6.2**	**1.5**	**7.7**	**4.9**	**6.6**	**8.3**	**4.5**	**8.1**	**15.4**	**15.9**	**28.4**	**36.3**	**5.5**	**5.5**
الصين	7.1	<2.5		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.اهنع غلّبيُ مل	.لم يُبلّغ عنها	1.9	7.6	4.6	7.0	8.9	4.5	8.3	14.8	15.5	27.6	35.1	5.1	5.0
الصين القاريّة	7.2	<2.5		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
مقاطعة تايوان الصينية	4.4	3.7		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1-1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
الصين، هونغ كونغ منطقة إداريّة خاصة	<2.5	<2.5	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الصين- مكاو منطقة إداريّة خاصة	16.0	10.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	34.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.5	25.7	16.8	1.6	2.8	6.7	10.8	31.7	33.9	68.9	71.4	غير متاحة	غير متاحة
اليابان	<2.5	3.4	<0.5	1.2	2.6	5.5	غير متاحة	6.5	5.0	1.7	2.1	3.9	5.5	19.7	19.0	غير متاحة	غير متاحة	11.1	11.3
منغوليا	28.7	<2.5	غير متاحة	<0.5[ج]	غير متاحة	5.3[ج]	0.9	12.2	6.1	9.8	10.7	17.6	24.1	14.3	14.5	65.7	58.0	5.7	4.9
جمهورية كوريا	<2.5	<2.5	<0.5[ب]	0.9	4.8[ب]	5.7	0.2[ز]	1.9	1.7	6.8	5.4	4.1	7.3	13.7	13.5	غير متاحة	غير متاحة	6.3	7.5
آسيا الشرقية (باستثناء الصين واليابان)	**13.5**	**17.6**	**0.6**	**0.8**	**5.0**	**5.3**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**5.2**	**8.8**	**19.6**	**20.4**	غير متاحة	**69.1**	**7.6**	**8.4**
جنوب شرقي آسيا	**16.8**	**6.0**	**2.0**	**2.7**	**14.8**	**17.0**	**7.8**	**30.4**	**26.4**	**6.4**	**7.4**	**6.0**	**10.0**	**25.0**	**27.2**	**33.4**	**46.0**	**12.8**	**12.5**
بروني دار السلام	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	17.0	10.9	8.6	9.1	23.3	31.7	14.8	16.7	غير متاحة	غير متاحة	13.2	13.6
كمبوديا	18.0	4.6	16.9	13.9	48.9	50.5	9.6	33.8	22.3	2.2	3.8	2.2	4.4	46.1	47.1	72.8	50.3	12.7	11.4
إندونيسيا	18.4	7.2	0.7[ب]	<0.5[ب]	6.0[ب]	4.9[ب]	10.2	34.6	31.0	9.2	10.6	5.9	11.2	27.0	31.2	40.9	50.7	10.5	9.9
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	22.4	5.4	غير متاحة	6.2	غير متاحة	36.3	9.0	40.4	27.7	2.2	4.0	4.7	8.0	36.3	39.5	39.7	44.4	17.2	16.7
ماليزيا	3.2	<2.5	7.8	5.8	17.4	16.7	11.0	17.6	21.9	6.2	5.7	16.0	22.1	30.1	32.0	غير متاحة	40.3	13.0	13.8
ميانمار	29.0	5.3	غير متاحة	6.9	غير متاحة	32.0	7.4[ز]	31.1	24.1	1.8	0.8	5.2	7.4	39.4	42.1	23.6	51.2	12.7	12.5

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
الفلبين	14.6	5.9	غير متاحة	5.9ج	غير متاحة	44.1ج	5.4	31.9	28.8	3.5	4.6	5.7	8.7	16.9	12.3	33.0	40.9	21.2	21.1
سنغافورة	غير متاحة	غير متاحة	1.0	2.5	2.8	7.7	غير متاحة	3.4	3.0	3.0	3.8	8.1	13.9	11.5	13.0	غير متاحة	غير متاحة	10.6	11.0
تايلند	12.1	5.6	غير متاحة	1.4ج ب	غير متاحة	7.2ج ب	7.2	14.0	11.8	9.1	8.6	10.0	15.4	22.1	24.0	12.3	28.6	10.5	10.3
تيمور ليشتي	30.7	15.9	غير متاحة	8.9	غير متاحة	53.7	8.3	52.5	45.1	2.4	1.3	1.1	2.4	26.8	29.9	50.8	65.0	16.8	18.2
فييت نام	15.3	5.2	غير متاحة	2.1ج	غير متاحة	10.8ج	4.7	25.4	19.3	4.3	8.1	0.8	2.0	17.0	20.6	17.0	45.4	7.6	6.3
آسيا الجنوبية	**19.6**	**14.2**	**13.1**	**19.4**	**27.6**	**41.3**	**14.3**	**40.3**	**30.5**	**2.7**	**2.8**	**5.6**	**9.7**	**48.3**	**48.2**	**47.2**	**59.6**	**26.1**	**24.4**
أفغانستان	34.2	30.4	14.8	30.6	45.1	80.9	3.6	44.3	33.1	5.0	3.7	10.3	19.2	37.5	42.6	غير متاحة	63.3	غير متاحة	غير متاحة
بنغلاديش	13.7	11.9	13.3	11.4	32.2	30.5	11.0	39.2	26.4	1.8	2.1	2.5	5.3	35.7	36.7	64.1	54.8	24.3	23.0
بوتان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	30.2	22.7	6.9	6.5	7.1	12.2	39.8	38.6	48.7	غير متاحة	11.7	11.4
الهند	21.4	13.7	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	18.7	41.6	31.7	2.2	2.8	4.1	7.3	53.2	53.0	46.4	63.7	29.5	27.4[f]
جمهورية إيران الإسلامية	5.4	6.5	9.5	6.4	48.0	39.9	4.3	5.9	4.7	4.8	3.8	19.9	24.3	22.8	24.1	53.1	47.4	غير متاحة	غير متاحة
ملديف	غير متاحة	غير متاحة	2.2	2.2	13.4	13.4	9.1	16.4	13.9	6.0	3.3	11.2	17.3	45.6	52.2	45.3	63.0	13.8	13.7
نيبال	17.0	5.7	10.4	13.5	29.5	37.0	7.0	40.3	26.7	1.2	1.7	3.4	7.0	35.9	35.7	69.6	56.4	20.9	19.7
باكستان	17.0	20.7	0.9ج	15.1ج	14.1ج	44.9ج	7.1	43.8	34.0	4.6	2.7	12.7	23.0	42.7	41.3	37.0	47.8	غير متاحة	غير متاحة
سري لانكا	14.1	4.1	0.7ج	1.2ج	5.9ج	11.4ج	15.1	16.7	15.9	1.2	1.3	5.7	10.6	33.5	34.6	75.8	80.9	18.5	18.0
آسيا الجنوبية (باستثناء الهند)	**15.0**	**15.3**	**7.3**	**13.2**	**27.1**	**40.8**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**9.9**	**16.1**	**36.0**	**36.7**	**49.0**	**52.3**	**19.5**	**19.0**
آسيا الغربية	**8.5**	**12.0**	**9.7**	**13.5**	**30.7**	**38.9**	**3.5**	**19.1**	**14.0**	**9.1**	**7.2**	**29.3**	**33.6**	**31.7**	**32.5**	**31.9**	**31.4**	**12.2**	**12.2**
أرمينيا	12.4	<2.5	غير متاحة	<0.5	غير متاحة	7.8	4.4	13.9	7.2	15.0	11.5	20.3	24.5	17.6	17.3	34.1	44.5	8.3	8.3
أذربيجان	4.7	<2.5	<0.5	0.7	5.9	12.2	غير متاحة	17.4	13.3	12.2	10.1	21.4	26.5	34.7	35.1	10.8	غير متاحة	11.0	11.0
البحرين	غير متاحة	غير متاحة	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	غير متاحة	6.8هـ	5.0هـ	غير متاحة	غير متاحة	31.7	36.1	36.3	35.4	غير متاحة	غير متاحة	11.6	12.4
قبرص	8.4	<2.5	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	21.6	22.9	12.0	13.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[1,2,3]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[1,2,3]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
جورجيا	4.0	4.0	7.0	7.5	31.8	32.4	0.6	8.8	4.8	13.9	5.0	27.2	34.7	26.9	27.5	54.8	20.4	6.9	7.4
العراق	16.5	16.1	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	3.0	19.6	9.9	9.5	6.4	34.4	40.5	29.8	28.6	19.4	25.8	10.8	10.9
إسرائيل	<2.5	<2.5	1.3ب	3.4ج	11.0ب	12.2ج	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	21.9	22.5	11.5	12.9	غير متاحة	غير متاحة	9.4	9.0
الأردن	5.2	17.9	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	2.3	7.7	6.6	5.9	9.5	36.3	38.5	30.5	37.7	22.7	17.8	17.0	18.9
الكويت	<2.5	<2.5	4.9	3.5	12.6	8.7	3.0	4.8	6.9	9.0	11.7	40.7	41.4	21.1	23.7	غير متاحة	غير متاحة	12.4	14.4
لبنان	10.6	9.6	غير متاحة	11.7	غير متاحة	40.1	1.4	11.7	7.4	8.5	8.3	26.2	29.8	25.4	28.3	غير متاحة	22.1	12.2	12.6
سلطنة عُمان	10.2	5.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	9.3	11.1	12.7	2.9	6.5	24.9	31.1	29.0	29.1	غير متاحة	23.2	13.3	13.2
فلسطين	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	4.5ج،ب	غير متاحة	27.4ج،ب	1.3	10.3	7.5	7.6	8.3	34.2	37.6	30.5	31.0	28.7	38.9	9.8	10.4
قطر	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	6.2هـ	4.4-هـ	12.2هـ	11.7هـ	36.1	43.1	27.1	28.1	29.3	غير متاحة	9.9	10.0
المملكة العربية السعودية	4.5	3.0	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	4.5ز	11.8	12.4	9.3	10.1	35.0	40.6	25.8	27.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الجمهورية العربية السورية	6.2	34.0	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	غير متاحة	26.4	25.4	16.6	11.7	29.2	33.9	31.7	32.8	42.6	28.5	غير متاحة	غير متاحة
تركيا	3.8	<2.5	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	1.7	9.1	5.5	10.2	8.1	29.6	33.3	غير متاحة	غير متاحة	41.6	40.7	14.0	12.9
الإمارات العربية المتحدة	7.8	2.7	غير متاحة	1.4ج،ب	غير متاحة	10.0ج،ب	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	31.9	32.1	24.0	24.3	غير متاحة	غير متاحة	13.9	13.9
اليمن	25.5	39.5	غير متاحة	غير متاحة	45.7	72.5	غير متاحة	46.9	35.1	2.4	1.7	9.2	13.7	61.5	61.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية	**19.3**	**13.8**	**12.7**	**18.9**	**26.9**	**40.5**	**13.7**	**39.3**	**29.4**	**2.9**	**2.9**	**6.1**	**10.2**	**47.5**	**47.5**	**46.5**	**58.7**	**25.4**	**23.5**
آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا*	**9.6**	**2.7**	**1.3**	**1.5**	**8.5**	**9.4**	**4.2**	**16.0**	**13.9**	**6.5**	**8.0**	**4.9**	**8.6**	**18.1**	**19.4**	**30.3**	**41.1**	**8.1**	**8.7**
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	**8.1**	**9.9**	**9.7**	**12.6**	**29.8**	**36.3**	**4.9**	**21.2**	**17.9**	**10.4**	**9.8**	**27.8**	**32.7**	**31.8**	**31.8**	**37.2**	**33.7**	**13.1**	**13.1**

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**8.9**	**6.6**	**7.0**	**10.6**	**25.1**	**31.3**	**1.4**	**12.7**	**11.5**	**7.4**	**8.6**	**22.4**	**29.9**	**18.2**	**17.2**	**34.3**	**43.1**	**9.5**	**9.6**
البحر الكاريبي	**18.1**	**16.5**	غير متاحة	**27.5**	غير متاحة	**59.6**	**2.9**	**13.0**	**11.3**	**6.5**	**6.6**	**19.5**	**24.5**	**28.7**	**29.2**	**29.5**	**31.4**	**11.4**	**11.7**
أنتيغوا وباربودا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	7.1	غير متاحة	33.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	26.8	33.3	16.7	17.2	غير متاحة	غير متاحة	15.1	15.4
جزر البهاما	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	3.4	غير متاحة	17.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	39.8	47.3	13.3	14.5	غير متاحة	غير متاحة	15.3	15.4
بربادوس	5.7	3.5	غير متاحة	7.4	غير متاحة	31.1	غير متاحة	7.5	6.0	11.8	12.5	30.9	38.0	16.9	17.0	19.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كوبا	<2.5	<2.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.0	7.0	7.0	9.7	10.2	16.3	21.8	20.2	19.3	48.6	40.6	7.2	7.1
دومينيكا	2.7	13.4	غير متاحة	5.8	غير متاحة	34.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	24.5	31.3	20.1	20.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الجمهورية الدومينيكية	19.3	4.6	24.3ب	19.0ب،ج	54.2ب	46.1ب،ج	2.2	7.9	5.6	7.5	7.6	22.3	29.3	28.0	26.4	8.0	15.8	12.1	13.4
غرينادا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	5.8ب	غير متاحة	19.9ب	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	23.9	30.3	18.9	19.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
هايتي	50.8	50.4	غير متاحة	42.4	غير متاحة	82.8	3.7	23.8	19.5	3.4	3.7	8.3	10.7	47.6	47.7	39.3	39.9	غير متاحة	غير متاحة
جامايكا	7.5	7.3	25.3	26.6	48.3	55.1	3.2	6.1	6.5	6.9	5.7	26.4	33.8	19.5	19.9	23.8	غير متاحة	14.3	13.7
بورتوريكو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	34.6	41.1	18.4	18.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت كيتس ونيفيس	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	5.6	غير متاحة	29.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	38.7	45.6	16.0	15.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت لوسيا	غير متاحة	غير متاحة	4.5ب	4.5	22.2ب	22.2	غير متاحة	2.3	2.5	6.0	6.0	26.1	33.5	14.1	14.3	3.5	غير متاحة	15.9	16.3
سانت فنسنت وجزر غرينادين	8.2	4.8	غير متاحة	10.3	غير متاحة	33.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	26.6	33.2	17.3	17.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ترينيداد وتوباغو	10.8	12.6	غير متاحة	10.2	غير متاحة	43.3	غير متاحة	8.6	8.8	10.5	13.9	24.7	28.1	17.8	17.7	21.5	غير متاحة	15.9	16.3
أمريكا الوسطى	**7.6**	**5.8**	**6.4**	**7.8**	**28.9**	**29.3**	**1.0**	**18.2**	**16.9**	**6.6**	**6.7**	**27.9**	**34.4**	**15.2**	**14.6**	**21.6**	**38.7**	**10.9**	**10.9**
بليز	5.2	4.6	غير متاحة	5.9ب	غير متاحة	45.5ب	غير متاحة	17.5	12.0	8.7	5.9	35.2	42.3	21.2	20.5	14.7	غير متاحة	11.3	11.6

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]			معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)		2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
كوستاريكا	3.4	<2.5		1.8ج	2.8ج	12.2ج	16.2ج	1.8	6.4	9.5	7.6	7.6	24.9	31.4	12.3	13.7	32.5	25.3	8.5	8.7
السلفادور	8.6	6.8		13.8	15.8	42.2	46.9	غير متاحة	15.5	10.0	6.2	6.8	25.3	30.9	9.9	10.6	31.4	45.3	10.4	10.2
غواتيمالا	19.3	12.6		16.1	21.1	42.7	59.8	0.8	47.1	43.5	5.1	4.8	20.0	26.8	11.0	7.4	49.6	58.5	14.4	14.5
هندوراس	21.5	20.4		14.2ج	26.9	41.6ج	56.0	1.9	22.0	17.5	5.0	4.7	22.7	29.5	16.6	18.0	30.7	30.2	12.5	13.1
المكسيك	4.1	3.1		3.4ب	3.0ب	24.9ب	20.7ب	1.0	13.3	12.6	6.8	6.9	29.3	36.0	15.9	15.3	14.4	35.9	10.2	10.2
نيكاراغوا	21.8	19.6		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	غير متاحة	17.3	14.9	7.3	8.7	27.5	33.6	13.3	15.7	31.7	غير متاحة	10.7	10.1
بنما	20.6	5.6		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	1.1	19.9	13.8	10.5	11.4	26.7	36.1	22.1	21.2	غير متاحة	غير متاحة	10.7	10.3
أمريكا الجنوبية	**8.4**	**5.9**		**4.7**	**10.0**	**19.7**	**29.2**	**1.4**	**10.1**	**9.0**	**7.9**	**9.7**	**20.7**	**28.6**	**18.4**	**17.3**	**42.2**	**47.1**	**8.6**	**8.8**
الأرجنتين	3.6	3.2		5.8	13.1	19.2	36.1	1.7	7.1	9.5	11.0	12.6	26.3	35.4	12.7	11.9	32.0	غير متاحة	7.2	7.4
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	27.5	23.0		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	2.0	19.9	11.1	8.9	9.0	20.5	28.7	28.6	24.4	64.3	55.7	8.3	7.9
البرازيل	6.2	3.9		0.7ب،ج	6.6ب،ج	13.3ب،ج	18.4ب،ج	3.4	6.3	7.2	7.9	10.3	19.1	28.1	18.3	16.1	38.6	45.8	8.3	8.7
شيلي	3.0	<2.5		2.9ج	3.7ب،ج	10.8ب،ج	17.6ب،ج	غير متاحة	1.9	1.6	9.8	8.8	29.6	38.9	7.9	8.7	غير متاحة	غير متاحة	6.1	6.8
كولومبيا	11.1	4.2		4.9ج	5.3ب،ج	20.0ج	30.7ب،ج	1.6	12.7	11.2	5.0	6.2	18.2	23.6	22.1	21.2	42.9	36.7	10.5	11.0
إكوادور	21.5	13.9		6.0ج	12.7ج	20.7ب،ج	36.9ج	3.7	24.4	22.7	7.5	11.9	20.1	27.4	17.3	17.2	غير متاحة	غير متاحة	10.9	10.6
غيانا	6.6	<2.5		غير متاحة	4.7د	غير متاحة	25.5د	6.5	14.5	7.6	6.2	5.7	21.4	28.5	34.4	31.7	31.3	28.5	17.0	17.2
باراغواي	7.0	4.5		1.2ج	6.6ب،ج	8.3ج	26.2ب،ج	1.0	9.4	3.4	10.4	14.6	24.8	33.0	22.2	23.0	24.4	29.6	10.0	10.0
بيرو	17.7	7.0		13.5د	20.3د	37.2د	51.7د	0.5	18.6	10.1	8.1	9.4	18.5	27.3	20.6	20.6	67.4	66.9	8.3	7.5
سورينام	9.2	10.1		غير متاحة	7.2	غير متاحة	35.8	5.5	8.3	7.6	3.7	3.8	22.8	29.0	20.3	21.0	2.8	8.9	15.7	16.5
أوروغواي	2.7	<2.5		غير متاحة	2.9ب،ج	غير متاحة	15.7ب،ج	1.4	9.1	6.1	9.3	11.5	25.0	33.3	13.2	15.0	غير متاحة	57.7	8.0	7.8
جمهورية فنزويلا البوليفارية	7.8	17.6		.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	.لم يُبلّغ عنها	غير متاحة	12.1	10.5	6.2	6.9	22.7	22.7	20.9	24.2	غير متاحة	غير متاحة	9.0	9.3

الجدول ألف 1– 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال (<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
أوسيانيا	**6.7**	**7.3**	**8.6**	**9.9**	**22.2**	**25.0**	غير متاحة	**20.0**	**22.0**	**11.0**	**16.8**	**25.4**	**29.5**	**14.4**	**16.0**	غير متاحة	غير متاحة	**11.3**	**11.8**
أستراليا ونيوزيلندا	<2.5	<2.5	**2.8**	**4.1**	**10.6**	**13.5**	غير متاحة	**3.4**	**3.4**	**12.4**	**19.3**	**26.3**	**30.8**	**7.6**	**8.8**	غير متاحة	غير متاحة	**6.4**	**6.4**
أستراليا	<2.5	<2.5	2.8	4.2	10.8	12.9	غير متاحة	3.2	3.4	13.7	21.8	25.7	30.2	7.4	8.5	غير متاحة	غير متاحة	6.4	6.6
نيوزيلندا	<2.5	<2.5	2.8	3.8	10.0	16.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	29.3	33.6	8.8	10.4	غير متاحة	غير متاحة	6.0	5.9
أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا	**20.9**	**22.8**	**22.2**	**23.2**	**49.4**	**51.3**	**8.3**[1]	**40.9**	**44.0**	**9.3**	**13.9**	**21.6**	**24.8**	**32.9**	**33.9**	**56.6**	**58.3**	**17.4**	**17.9**
ميلانيزيا	**23.2**	**24.7**	غير متاحة	**24.7**	غير متاحة	**54.0**	غير متاحة	**43.3**	**46.4**	**9.6**	**14.4**	**18.3**	**21.9**	**33.3**	**34.2**	**56.8**	**58.6**	**17.6**	**18.0**
فيجي	3.5	7.8	غير متاحة	8.5	غير متاحة	29.2	4.6	8.5	7.1	6.3	7.4	28.0	33.8	31.5	32.0	غير متاحة	42.9	7.4	7.4
كاليدونيا الجديدة	10.2	5.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بابوا غينيا الجديدة	27.8	27.7	غير متاحة	27.0	غير متاحة	57.3	غير متاحة	48.0	51.2	10.5	16.0	16.8	20.5	33.4	34.4	56.1	59.7	19.0	19.4
جزر سليمان	12.0	19.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	31.8	29.8	3.5	5.5	19.1	22.6	38.4	37.7	73.7	غير متاحة	13.2	13.2
فانواتو	6.8	7.9	غير متاحة	2.4	غير متاحة	23.3	غير متاحة	27.0	31.4	4.8	5.1	18.5	21.3	24.1	28.5	39.5	غير متاحة	12.7	13.1
ميكرونيزيا	**6.2**	**3.7**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**16.3**	**13.5**	**4.4**	**4.4**	**43.2**	**47.1**	**27.9**	**29.1**	**55.3**	**59.8**	**12.4**	**12.3**
كيريباس	6.2	3.7	غير متاحة	8.0	غير متاحة	41.0	3.5	16.2	14.2	2.1	2.0	43.2	46.3	31.8	32.6	66.4	63.6	9.3	9.0
جزر مارشال	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	3.5	37.0	30.5	4.1	4.4	42.0	45.9	29.7	30.6	27.3	43.1	غير متاحة	غير متاحة
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	42.4	47.1	22.7	25.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ناورو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	21.0	14.8	4.0	4.5	67.4	69.9	29.5	29.6	67.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بالاو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	39.2	41.1	27.3	28.5	غير متاحة	غير متاحة	13.7	13.5
بولينيزيا	**3.5**	**5.4**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**7.3**	**6.5**	**8.2**	**8.2**	**52.1**	**57.5**	**25.6**	**27.4**	**51.1**	**48.0**	**16.3**	**16.8**
ساموا الأمريكية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	72.3	75.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر كوك	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	62.5	68.9	25.8	27.1	غير متاحة	غير متاحة	10.1	10.3
بولينيزيا الفرنسية	3.9	5.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	43.0	48.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]			معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)		2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
نيوي	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	61.2	66.6	25.9	27.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ساموا	2.8	5.4		غير متاحة	3.4	23.6		3.1	5.0	7.4	6.0	7.9	55.7	62.4	24.5	26.8	51.3	51.7	غير متاحة	غير متاحة
توكيلاو (عضو منتسب)	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	65.0	69.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تونغا	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	2.6ب	غير متاحة	14.8ب	1.1	7.2	1.8	15.0	10.9	62.8	71.7	27.2	28.5	52.2	39.6	غير متاحة	غير متاحة
توفالو	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.8	7.8	5.2	5.2	4.2	58.9	64.2	26.0	27.5	34.7	43.8	غير متاحة	غير متاحة
أمريكا الشمالية وأوروبا	**<2.5**	**<2.5**		**1.3**	**1.5**	**8.2**	**8.8**	غير متاحة	**4.2**	**3.8**	**9.0**	**7.6**	**24.8**	**27.9**	**13.1**	**14.6**	غير متاحة	غير متاحة	**7.4**	**7.4**
أمريكا الشمالية**	**<2.5**	**<2.5**		**1.0**	**0.9**	**9.0**	**9.9**	**0.2**	**2.6**	**3.6**	**8.6**	**8.2**	**35.7**	**40.3**	**9.9**	**11.7**	**25.5**	**25.8**	**8.0**	**8.1**
برمودا	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	26.4	33.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كندا	<2.5	<2.5		غير متاحة	1.5ج	غير متاحة	8.5ج	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	11.4	11.1	24.7	26.2	8.8	10.4	غير متاحة	غير متاحة	6.2	6.6
غرينلاند	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	23.3	27.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الولايات المتحدة الأمريكية	<2.5	<2.5		1.1ب	0.8ب	10.5ب	9.1ب	0.1	2.5	3.6	8.4	7.9	36.9	42.0	10.0	11.8	25.5	25.8	8.2	8.3
أوروبا	**<2.5**	**<2.5**		**1.4**	**1.8**	**7.8**	**8.2**	غير متاحة	**5.1**	**4.0**	**9.2**	**7.3**	**19.7**	**21.4**	**14.5**	**16.0**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**7.1**	**7.0**
أوروبا الشرقية	**<2.5**	**<2.5**		**1.5**	**1.8**	**10.6**	**11.2**	غير متاحة	**7.2**	**5.3**	**12.1**	**7.4**	**22.1**	**25.5**	**19.2**	**20.5**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**7.1**	**7.0**
بيلاروس	<2.5	<2.5		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	3.9	3.6	8.0	5.3	21.0	21.4	19.1	20.6	19.0	21.7	5.0	5.1
بلغاريا	5.0	<2.5		1.9	2.5	14.8	14.9	غير متاحة	7.1	5.6	7.0	3.8	17.6	20.6	22.5	23.6	غير متاحة	غير متاحة	11.0	11.4
تشيكيا	<2.5	<2.5		0.7	2.2	10.0	5.8	غير متاحة	2.5	2.5	5.3	6.1	21.8	26.0	20.0	21.1	غير متاحة	غير متاحة	7.3	7.6
هنغاريا	<2.5	<2.5		1.4	3.6	15.0	11.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	25.2	31.7	19.6	19.7	غير متاحة	غير متاحة	8.4	8.3
بولندا	<2.5	<2.5		1.8	0.9	5.4	8.9	غير متاحة	2.1	2.3	5.6	6.0	22.2	27.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	5.8	5.6
جمهورية مولدوفا	32.3	<2.5		1.6	5.3	24.7	19.3	غير متاحة	6.8	3.9	5.4	2.9	22.9	23.0	26.0	26.1	36.4	غير متاحة	6.5	6.5
رومانيا	<2.5	<2.5		5.6	7.1	19.1	19.3	غير متاحة	9.3	7.7	7.9	4.5	21.9	34.0	22.1	22.7	غير متاحة	غير متاحة	9.5	8.8

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3.2.1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال (<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
الاتحاد الروسي	<2.5	<2.5	0.7	<0.5ب	8.2	4.6ب	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	12.2	7.4	22.3	24.2	20.0	21.1	غير متاحة	غير متاحة	7.3	7.3
سلوفاكيا	5.6	3.6	1.1	2.0	6.2	9.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	20.8	26.8	22.3	23.5	غير متاحة	غير متاحة	7.5	7.8
أوكرانيا	<2.5	5.8	2.0	5.3	19.8	31.0	غير متاحة	18.2	12.3	23.6	13.6	21.8	23.6	14.4	17.7	19.7	غير متاحة	6.0	5.7
أوروبا الشمالية	**<2.5**	**<2.5**	**1.8**	**2.3**	**6.7**	**6.3**	**غير متاحة**	**3.7**	**3.0**	**8.7**	**9.7**	**22.3**	**24.2**	**10.6**	**12.0**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**6.3**	**6.0**
الدانمرك	<2.5	<2.5	1.0	1.9	5.9	7.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	12.5	13.3	11.5	12.2	غير متاحة	غير متاحة	5.1	4.8
إستونيا	<2.5	<2.5	0.9	1.0	9.5	9.3	غير متاحة	1.3	1.2	4.8	5.1	20.9	22.2	20.7	21.7	غير متاحة	غير متاحة	4.5	4.2
فنلندا	<2.5	<2.5	2.4	3.0	9.3	12.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	19.3	21.5	9.7	10.9	غير متاحة	غير متاحة	4.1	4.1
آيسلندا	<2.5	<2.5	1.7	1.9	6.4	7.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	18.7	21.2	9.4	10.3	غير متاحة	غير متاحة	3.8	4.0
أيرلندا	<2.5	<2.5	3.4	1.6	8.9	4.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	25.0	28.3	10.9	12.1	غير متاحة	غير متاحة	5.5	5.6
لاتفيا	<2.5	<2.5	0.6	1.5	9.9	10.2	1.6ذ	2.4	1.8	10.3	6.4	21.7	24.3	20.9	21.6	غير متاحة	غير متاحة	4.5	4.2
ليتوانيا	<2.5	<2.5	2.5	1.3	15.3	6.1	4.8ذ	5.4	4.5	8.0	4.7	23.0	25.4	18.8	19.9	غير متاحة	غير متاحة	4.7	4.4
النرويج	<2.5	<2.5	1.1	1.4	4.8	6.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	16.5	19.1	10.7	12.0	غير متاحة	غير متاحة	4.7	4.4
السويد	<2.5	<2.5	0.8	1.8	4.5	6.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	14.6	15.3	11.7	13.6	غير متاحة	غير متاحة	4.2	4.1
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	<2.5	<2.5	1.9	2.5	6.3	5.7	0.3ذ	غير متاحة	غير متاحة	9.7	11.3	24.8	26.8	9.4	11.1	غير متاحة	غير متاحة	7.1	6.8
أوروبا الجنوبية	**<2.5**	**<2.5**	**1.4**	**1.5**	**7.4**	**6.5**	**غير متاحة**	**4.6**	**3.9**	**8.7**	**8.3**	**18.2**	**18.9**	**13.5**	**15.1**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**8.0**	**8.2**
ألبانيا	8.9	4.5	10.0	8.2	38.8	32.2	1.6	16.4	8.3	22.4	13.4	17.5	23.4	21.6	24.8	37.1	36.5	6.0	6.0
أندورا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	16.7	18.1	10.6	12.1	غير متاحة	غير متاحة	9.1	9.4
البوسنة والهرسك	<2.5	<2.5	1.5	2.8	9.6	13.3	غير متاحة	9.2	8.0	18.7	9.4	17.3	21.2	23.8	24.4	18.2	غير متاحة	5.2	5.2
كرواتيا	<2.5	<2.5	0.6	1.4	6.5	7.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	23.0	30.6	20.4	21.0	غير متاحة	غير متاحة	5.0	5.0

الجدول ألف 1- 1 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان[1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان[3,2,1]		معدل انتشار الهُزال لدى الأطفال(<5 سنوات)	معدل انتشار التقزّم لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (<5 سنوات)		معدل انتشار السمنة لدى البالغين(≥18 عامًا)		معدل انتشار فقر الدم لدى النساء (15-49 عامًا)		معدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضّع (0-5 أشهر)		معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (%)	2021–23[4] (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2014–16 (%)	2021–23 (%)	2022[5] (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2022 (%)	2012 (%)	2019 (%)	2012[6] (%)	2022[7] (%)	2012 (%)	2020 (%)
اليونان	<2.5	<2.5	2.6	1.5ب	15.8	6.4ب	غير متاحة	2.0	2.2	15.8	14.6	24.6	28.0	12.8	15.1	غير متاحة	غير متاحة	10.9	11.4
إيطاليا	<2.5	<2.5	غير متاحة	<0.5ب	غير متاحة	2.0ب	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	16.1	17.3	11.8	13.6	غير متاحة	غير متاحة	7.1	7.2
مالطة	<2.5	<2.5	1.5	2.0	5.8	8.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	30.3	32.3	12.3	13.7	غير متاحة	غير متاحة	7.0	7.2
الجبل الأسود	5.6	<2.5	2.1	2.5	12.6	12.3	2.2	8.4	8.2	15.8	8.0	14.8	18.0	16.1	17.2	19.3	19.5	6.4	6.2
مقدونيا الشمالية	5.0	<2.5	3.6	4.8	15.1	20.2	3.4	5.8	3.7	13.6	9.9	22.2	27.5	17.2	19.3	23.0	27.5	8.2	8.3
البرتغال	<2.5	<2.5	4.1	3.3	14.7	12.3	1.1ز	3.8	3.1	8.2	8.9	18.7	21.8	12.0	13.2	غير متاحة	غير متاحة	8.4	8.9
صربيا	2.6	<2.5	1.7	3.0	11.4	13.0	2.6	5.9	4.6	15.6	9.9	18.2	22.5	21.8	22.8	13.4	23.6	6.0	6.2
سلوفينيا	<2.5	<2.5	0.9	0.9	12.3	7.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	16.3	19.4	20.2	21.8	غير متاحة	غير متاحة	6.2	6.3
إسبانيا	<2.5	<2.5	1.1	1.5	7.1	6.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	18.9	15.7	12.0	13.4	غير متاحة	غير متاحة	9.5	9.6
أوروبا الغربية	**<2.5**	**<2.5**	**1.3**	**1.8**	**5.2**	**5.6**	**غير متاحة**	**2.8**	**2.6**	**5.0**	**5.1**	**16.3**	**15.8**	**9.6**	**11.6**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**7.0**	**6.8**
النمسا	<2.5	<2.5	1.1	1.8	5.5	4.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	14.2	15.4	11.5	13.0	غير متاحة	غير متاحة	6.7	6.3
بلجيكا	<2.5	<2.5	غير متاحة	2.0	غير متاحة	7.3	غير متاحة	2.8	2.4	3.6	4.0	17.8	20.0	11.3	13.6	غير متاحة	غير متاحة	7.0	6.8
فرنسا	<2.5	<2.5	1.6	2.3	6.8	7.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	11.7	9.7	8.8	10.6	غير متاحة	غير متاحة	7.5	7.4
ألمانيا	<2.5	<2.5	1.0	1.5	4.1	4.0	0.4ز	1.5	2.1	3.4	3.1	20.5	20.4	9.6	11.7	غير متاحة	غير متاحة	6.9	6.7
لكسمبرغ	<2.5	<2.5	1.8	0.6	4.7	2.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	18.2	18.4	9.0	10.2	غير متاحة	غير متاحة	7.5	7.7
مملكة هولندا	<2.5	<2.5	1.5	1.9	5.7	5.5	غير متاحة	1.5	1.6	4.1	5.1	13.8	14.5	10.9	12.8	غير متاحة	غير متاحة	6.1	5.7
سويسرا	<2.5	<2.5	1.5	1.1	4.8	2.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	11.8	12.1	9.6	11.3	غير متاحة	غير متاحة	6.4	6.4

ملاحظات:
<2.5 = نسبة النقص التغذوي دون 2.5 في المائة؛ <0.5 = انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد دون 0.5 في المائة.
1 - أدرجت التقديرات الإقليمية عندما كانت تشمل أكثر من 50 في المائة من السكان. وترد التقديرات على أساس متوسط لثلاث سنوات للحدّ من هامش الخطأ.
2 - تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لنسبة السكان الإجماليين الذين يعيشون ضمن أسر معيشية تبيّن أنّ ما لا يقلّ عن فرد بالغ واحد فيها يعاني من انعدام أمنه الغذائي.
3 - ترد النتائج على مستوى البلدان فقط بالنسبة إلى البلدان التي تستند الإحصاءات الخاصة بها إلى بيانات وطنية رسمية (انظر الملاحظة ب) أو كتقديرات مؤقتة استنادًا إلى البيانات التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة من خلال مؤسسة غالوب للاستطلاع العالمي (Gallup© World Poll) بالنسبة إلى البلدان التي لم تبد السلطات المختصة فيها اعتراضها على نشرها. وتجدر الإشارة إلى أنّ الموافقة على نشرها لا تعني بالضرورة المصادقة على تقديرات السلطات الإحصائية الوطنية المختصة وإلى أنّ هذه التقديرات قد تخضع لمزيد من التنقيح فور توافر بيانات ملائمة من مصادر وطنية رسمية. وتستند المجاميع العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية إلى البيانات المتوافرة من حوالي 150 بلدًا.
4 - استخدمت التقديرات الخاصة بمنتصف النطاقات المتوقعة للسنوات من 2020 إلى 2022 لحساب معدل الثلاث سنوات.
5 - بالنسبة إلى التقديرات الإقليمية، تتوافق القيم المبيّنة مع التقديرات النموذجية المتوقعة لسنة 2022. أما بالنسبة إلى البلدان، فتستخدم آخر البيانات المتاحة من 2016 إلى 2023.
6 - أدرجت التقديرات الإقليمية عندما كانت تشمل أكثر من 50 في المائة من السكان. وتُستخدم للبلدان آخر البيانات المتاحة من 2005 إلى 2012.
7 - أدرجت التقديرات الإقليمية عندما كانت تشمل أكثر من 50 في المائة من السكان. وتُستخدم للبلدان آخر البيانات المتاحة من 2016 إلى 2022.
* الهزال دون سنّ الخامسة؛ تُستثنى اليابان من المجاميع الإقليمية.

** استمدت تقديرات الهزال في أمريكا الشمالية باستخدام نماذج التأثيرات المختلطة مع الأقاليم الفرعية كتأثيرات ثابتة؛ ولم تكن البيانات متاحة إلّا للولايات المتحدة الأمريكية، ما حال دون تقدير الأخطاء المعيارية (وفترات الثقة). ويرد مزيد من التفاصيل عن المنهجية في De Onis, M., Blössner, M., Borghi, E., Frongillo, E.A. & Morris, R. 2004. Estimates of global prevalence of childhood underweight in 1990 and 2015. *Journal of the American Medical Association*, 291(21): 2600–2606. https://doi.org/10.1001/jama.291.21.2600. ويستند اختيار النموذج إلى ما هو الأنسب.
أ- تدني التغطية المتتالية للسكان؛ توخي الحذر عند تفسيرها.
ب- استنادًا إلى بيانات وطنية رسمية.
ج- بالنسبة إلى السنوات التي لا تتوافر عنها بيانات وطنية رسمية، يتم توقع التقديرات بالاستناد إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة. أنظر **الملحق -1باء** لمزيد من التفاصيل.
د- النتائج استنادًا إلى البيانات التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة من خلال مؤسسة غالوب للاستطلاع العالمي (Gallup© World Poll) (أنظر **الملحق -1باء** للمنهجية) مؤقتة وسيتم مراجعتها قريبًا، حيث أحرز المعهد الوطني للإحصاء والمعلوماتية (INEI) تقدمًا كبيرًا في تكييف ودمج وحدة مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي في المسح الوطني للأسر (Encuesta Nacional de Hogares – ENAHO).
هـ- تعود أحدث البيانات إلى ما قبل سنة 2000؛ يجب تفسيرها بحذر.
و- تستمد تقديرات انخفاض الوزن عند الولادة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية من خلال منهجية موحدة تُطبَّق على جميع البلدان لضمان قابليتها للمقارنة، وليست الإحصاءات الرسمية لحكومة الهند. وتبلغ قيمة آخر معدل وطني رسمي لانتشار انخفاض الوزن عند الولادة في الهند 18.2 في المائة استنادًا إلى الاستقصاء الوطني الخامس لصحة الأسرة المعيشية للفترة 2019-2021، وهو يستخدم كأساس لنموذج التقدير العالمي بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية لدعم المقارنة بين البلدان.
ز- عُدِّلت التقديرات لأن التقدير الأصلي لم يكن يغطي كامل النطاق العمري أو لأن مصدر البيانات لم يكن يمثّل سوى المناطق الريفية.
ح- عُدِّلت التقديرات لأن التقدير الأصلي لم يكن يغطي كامل النطاق العمري أو لأن مصدر البيانات لم يكن يمثّل سوى المناطق الريفية.

المصادر: استُمدت بيانات النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي من منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS رقم الترخيص: CC-BY-4.0؛ وتستند بيانات التقزّم والهزال والوزن الزائد إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2023. *Levels and trends in child malnutrition. UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates – Key findings of the 2023 edition*. New York, USA, UNICEF, Geneva, Switzerland, WHO and Washington, DC, World Bank. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023, http://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition; ؛ وتستند بيانات السمنة لدى البالغين إلى منظمة الصحة العالمية. 2024. *Global Health Observatory (GHO) data repository: Prevalence of obesity among adults, BMI ≥ 30, age-standardized. Estimates by country*. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en رقم الترخيص: CC-BY-4.0؛ وتستند البيانات المتعلقة بفقر الدم إلى منظمة الصحة العالمية. 2021. تقديرات منظمة الصحة العالمية لفقر الدم في العالم، طبعة 2021. في: WHO. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children. وتستند بيانات الرضاعة الطبيعية الخالصة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2024. Infant and Young Child Feeding. في: UNICEF. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding؛ واستُمدت البيانات المتعلقة بانخفاض الوزن عند الولادة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2023. Low birthweight. في: UNICEF. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight. منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2023. التقديرات المشتركة لانخفاض الوزن عند الولادة. في: WHO. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-low-birthweight-estimates

الجدول ألف 1– 2 التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمقاصد العالمية الخاصة بالتغذية: عدد الأشخاص المتأثرين بالنقص التغذوي وبانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وبأشكال محددة من سوء التغذية؛ وعدد الرضع الذين يحظون بالرضاعة الطبيعية الخالصة وعدد الأطفال الذين يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]		عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
العالم	**788.3**	**722.0**	**568.0**	**868.6**	**1 611.1**	**2 311.7**	**45.0**	**177.9**	**148.1**	**37.0**	**37.0**	**591.4**	**880.7**	**519.5**	**570.8**	**25.7**	**31.3**	**21.6**	**19.8**
البلدان الأقل نموًا	198.6	248.2	182.4	248.1	477.3	644.3	11.1	52.5	51.7	4.2	5.1	22.7	50.0	83.5	101.3	6.5	9.0	4.9	5.2
البلدان النامية غير الساحلية	93.9	110.5	75.1	106.5	211.9	292.4	3.3	24.7	22.8	2.9	3.0	22.7	41.4	34.3	42.4	3.3	4.4	2.3	2.5
الدول النامية الجزرية الصغيرة	10.3	11.7	16.9	16.3	35.6	37.9	0.2	1.3	1.3	0.4	0.5	7.7	11.2	4.6	4.9	0.2	0.2	0.2	0.2
البلدان المنخفضة الدخل	129.7	201.9	124.1	180.7	322.1	453.9	7.3	36.1	36.9	3.4	3.6	17.4	35.0	47.1	58.4	4.2	6.2	3.2	3.5
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	445.3	432.1	350.0	564.0	867.4	1 376.4	30.5	112.7	89.3	12.3	13.2	140.3	250.0	302.7	336.1	13.0	16.6	14.0	12.6
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	199.6	71.5	69.6	94.4	311.0	363.1	3.5	25.9	19.1	16.1	15.3	213.3	337.3	131.7	135.6	6.2	6.0	3.3	2.7
البلدان المرتفعة الدخل	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	18.0	21.7	94.9	98.4	0.2	2.7	2.5	5.0	4.8	210.0	258.4	36.3	39.0	غير متاحة	غير متاحة	1.1	1.0
بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل	180.4	260.8	172.6	251.5	444.3	630.1	9.2	47.6	46.9	5.2	5.6	32.7	63.8	71.1	86.3	5.6	8.4	4.2	4.6
أفريقيا	**184.6**	**284.0**	**207.0**	**308.7**	**556.1**	**823.9**	**12.2**	**61.3**	**63.1**	**8.8**	**10.2**	**74.1**	**123.9**	**103.1**	**122.7**	**6.8**	**10.3**	**5.8**	**6.2**
أفريقيا الشمالية	**14.6**	**19.4**	**22.4**	**30.4**	**65.4**	**86.9**	**1.8**	**6.2**	**6.3**	**3.1**	**3.6**	**34.3**	**51.2**	**17.6**	**18.9**	**1.1**	**1.0**	**0.8**	**0.8**
الجزائر	2.0	لم يُبلّغ عنها.	5.2	2.5	9.0	8.5	0.1	0.5	0.4	0.6	0.6	4.7	6.9	3.4	3.6	0.1	0.1	0.1	0.1

الجدول ألف 1– 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]			عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)		2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
جمهورية مصر العربية	4.6	9.4	8.2	11.5	33.1	27.1	غير متاحة	2.8	2.5	1.8	2.3	30.4	20.8	6.9	7.0	0.6	0.5	غير متاحة	غير متاحة
ليبيا	0.3	0.8	0.7	1.4	2.6	1.8	غير متاحة	0.2	0.3	0.2	0.2	1.7	1.2	0.5	0.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
المغرب	1.5	2.6	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1[ز]	0.5	0.4	0.3	0.2	5.6	3.7	2.7	2.9	0.1	0.1	0.1	0.1
السودان	–	5.3	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	2.1	2.6	0.1	0.2	4.2	2.1	3.1	3.8	0.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تونس	0.4	0.4	1.1	1.4	3.3	2.1	<0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	2.4	1.8	0.9	1.0	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
أفريقيا الشمالية (باستثناء السودان)	**8.9**	**14.1**	**17.3**	**21.5**	**61.4**	**49.6**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**46.6**	**32.0**	**14.5**	**15.1**	**0.9**	**0.8**	**0.6**	**0.6**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**170.0**	**264.6**	**184.5**	**278.3**	**737.0**	**490.7**	**10.3**	**55.1**	**56.8**	**5.7**	**6.6**	**68.8**	**38.2**	**85.4**	**103.8**	**5.6**	**9.2**	**5.0**	**5.4**
أفريقيا الشرقية	**96.5**	**137.3**	**86.4**	**120.8**	**309.5**	**230.1**	**3.5**	**23.6**	**21.8**	**2.4**	**2.6**	**19.8**	**8.7**	**26.5**	**33.8**	**3.1**	**4.5**	**2.0**	**2.1**
بوروندي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.7[ب]	9.1[ب]	غير متاحة	0.1[ز]	1.1	1.2	<0.1	0.1	0.3	0.1	0.7	1.0	0.1	0.2	0.1	0.1
جزر القمر	0.1	0.1	غير متاحة	0.2	0.7	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
جيبوتي	0.3	0.1	غير متاحة	0.2	0.6	غير متاحة	<0.1[ز]	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
إريتريا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.3	0.2	<0.1	<0.1	0.1	<0.1	0.3	0.3	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
إثيوبيا	28.7	27.3	14.9	24.3	72.8	57.6	1.2	6.4	6.3	0.4	0.5	1.9	0.7	4.8	6.6	0.8	1.1	غير متاحة	غير متاحة
كينيا	10.1	18.7	7.0[ب،ج]	15.1[ج]	39.4[ج]	23.8[ب،ج]	0.3	2.0	1.3	0.3	0.3	3.7	1.8	3.1	3.9	0.2	0.4	0.2	0.1
مدغشقر	6.3	11.8	غير متاحة	4.4	20.3	غير متاحة	0.3	1.7	1.6	0.1	0.1	0.7	0.3	2.0	2.5	0.2	0.2	0.2	0.2
ملاوي	2.7	4.1	8.1[ب،ج]	10.9[ب،ج]	16.7[ب،ج]	13.2[ب،ج]	0.1	1.2	1.0	0.1	0.1	0.8	0.3	1.1	1.4	0.2	0.2	0.1	0.1
موريشيوس	0.1	0.1	<0.1	0.1	0.4	0.2	غير متاحة	<0.1[د]	<0.1[د]	<0.1[د]	<0.1[د]	0.2	0.2	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
موزامبيق	6.8	2.8	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.2	1.9	2.0	0.2	0.3	1.7	0.7	2.9	3.5	0.2	0.3	0.2	0.2
رواندا	3.3	3.4	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	0.7	0.6	0.1	0.1	0.4	0.1	0.5	0.5	0.1	0.2	<0.1	<0.1
سيشيل	<0.1	لم يُبلّغ عنها.	<0.1[ب]	<0.1[ج]	<0.1[ج]	<0.1[ب]	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
الصومال	7.3	9.0	غير متاحة	7.7	14.0	غير متاحة	غير متاحة	0.7	0.6	0.1	0.1	1.2	0.5	1.2	1.5	<0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1– 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]		عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
جنوب السودان	–	2.1	غير متاحة	6.9ب	غير متاحة	9.5ب	غير متاحة	0.5	0.4	0.1	0.1	0.3	0.5	0.8	0.9	0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوغندا	5.2	17.4	8.1ج	10.9ج	24.9ج	33.6ج	0.3	2.1	1.8	0.2	0.3	0.6	1.8	2.5	3.4	0.4	0.5	غير متاحة	غير متاحة
جمهورية تنزانيا المتحدة	11.2	15.6	10.8ج	16.6ج	25.7ج	38.1ج	0.3	3.2	3.3	0.4	0.5	1.7	4.1	4.4	5.3	0.4	0.7	0.2	0.2
زامبيا	5.7	7.1	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1	1.1	1.0	0.2	0.2	0.5	1.1	1.0	1.4	0.2	0.2	0.1	0.1
زمبابوي	3.6	6.2	5.0	4.3	9.2	11.5	0.1	0.7	0.5	0.1	0.1	0.7	1.2	1.0	1.1	0.1	0.1	0.1	0.1
أفريقيا الوسطى	**37.5**	**56.6**	غير متاحة	**8.37**	غير متاحة	**4.051**	**1.9**	**10.0**	**12.9**	**1.2**	**1.6**	**4.6**	**8.8**	**14.6**	**17.2**	**0.8**	**1.6**	**0.8**	**0.9**
أنغولا	10.2	8.3	غير متاحة	11.3ج	غير متاحة	28.2ج	غير متاحة	1.5	2.7	0.1	0.2	1.0	2.0	2.6	3.3	غير متاحة	غير متاحة	0.2	0.2
الكاميرون	2.7	1.6	5.1	7.1	11.5	16.6	0.2	1.2	1.2	0.3	0.5	1.2	2.1	2.1	2.5	0.1	0.2	0.1	0.1
جمهورية أفريقيا الوسطى	1.6	1.3	غير متاحة	3.5	غير متاحة	4.5	0.1	0.4	0.4	<0.1	<0.1	0.1	0.2	0.5	0.5	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
تشاد	3.5	6.2	4.6ج	6.5	9.6ج	13.6	0.3	1.0	1.1	0.1	0.1	0.3	0.5	1.4	1.6	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة
الكونغو	1.1	1.6	غير متاحة	2.3ب	غير متاحة	4.8ب	غير متاحة	0.2	0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.3	0.6	0.6	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	18.0	36.6	غير متاحة	41.3	غير متاحة	79.4	1.0	5.7	7.3	0.6	0.7	1.5	3.1	7.1	8.2	0.5	1.0	0.4	0.4
غينيا الاستوائية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غابون	0.2	0.5	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.3	0.2	0.3	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
سان تومي وبرينسيبي	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
أفريقيا الجنوبية	**2.7**	**6.4**	**8.5**	**5.7**	**7.31**	**5.61**	**0.2**	**1.5**	**1.6**	**0.8**	**0.8**	**10.7**	**13.4**	**4.7**	**5.5**	غير متاحة	**0.2**	**0.2**	**0.2**
بوتسوانا	0.4	0.6	0.4ج	0.7ج ب	1.1ج	1.4ج ب	غير متاحة	0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.3	0.2	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
إسواتيني	0.1	0.1	غير متاحة	0.2ب	غير متاحة	0.7ب	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
ليسوتو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.8ج	غير متاحة	1.3ج	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.3	0.1	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]		عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
ناميبيا	0.4	0.6	0.7ج	0.8ج	1.2ج	1.5ج	غير متاحة	0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.3	0.1	0.2	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
جنوب أفريقيا	1.7	4.9	غير متاحة	5.0ب،ج	غير متاحة	11.6ب،ج	0.2ز	1.3	1.3	0.7	0.7	10.0	12.3	4.2	4.8	غير متاحة	0.2	0.2	0.2
أفريقيا الغربية	**33.3**	**64.2**	**40.2**	**76.2**	**142.3**	**260.6**	**4.6**	**19.9**	**20.5**	**1.3**	**1.7**	**13.4**	**25.2**	**39.6**	**47.3**	**1.4**	**2.8**	**2.0**	**2.1**
بنن	0.9	1.4	1.1ج	2.1ب،ج	6.0ج	8.4ب،ج	0.2	0.6	0.7	<0.1	<0.1	0.4	0.8	1.3	1.5	0.1	0.1	0.1	0.1
بوركينا فاسو	2.4	3.5	غير متاحة	1.6ب	غير متاحة	9.2ب	0.4	1.0	0.8	0.1	0.1	0.3	0.8	2.0	2.5	0.1	0.2	0.1	0.1
كابو فيردي	0.1	0.1	غير متاحة	<0.1ب	غير متاحة	0.2ب	غير متاحة	<0.1ه	<0.1ه	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة
كوت ديفوار	3.7	2.7	1.5ج	2.5ب،ج	8.0ج	11.1ز	0.3	1.1	0.9	0.1	0.1	0.9	1.7	2.6	3.2	<0.1	0.2	0.2	0.2
غامبيا	0.3	0.6	غير متاحة	0.7	غير متاحة	1.6	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.2	0.3	0.3	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
غانا	2.5	2.1	1.5ب،ج	2.8ب،ج	11.1ب،ج	14.2ب،ج	0.3	0.9	0.6	0.1	0.1	1.5	2.5	2.9	2.7	0.2	0.2	0.1	0.1
غينيا	1.5	1.4	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1	0.6	0.6	0.1	0.1	0.3	0.7	1.3	1.5	<0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة
غينيا بيساو	0.2	0.7	غير متاحة	0.2ب	غير متاحة	1.3ب	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
ليبيريا	1.1	2.0	1.8	2.0	3.7	4.3	<0.1	0.2	0.2	<0.1	<0.1	0.2	0.5	0.4	0.5	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
مالي	1.7	2.2	غير متاحة	0.6ب	غير متاحة	4.5ب	0.4	1.0	1.0	0.1	0.1	0.6	1.2	2.0	2.6	0.1	0.2	غير متاحة	غير متاحة
موريتانيا	0.3	0.4	0.2ج	0.6ج	1.0ج	2.9ج	0.1ز	0.2	0.2	<0.1	<0.1	0.3	0.6	0.4	0.5	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة
النيجر	2.6	3.5	غير متاحة	2.0ب	غير متاحة	13.2ب	0.6	1.7	2.4	<0.1	0.1	0.3	0.7	1.8	2.4	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة
نيجيريا	9.9	39.4	20.3ب،ج	49.4ب،ج	63.8ب،ج	161.4ب،ج	2.2	11.4	12.1	0.8	0.8	7.3	13.6	20.9	25.5	0.5	1.3	غير متاحة	غير متاحة
السنغال	2.0	0.8	1.1ج	0.7ب،ج	5.6ج	5.1ب،ج	0.2	0.4	0.4	<0.1	0.1	0.5	0.9	1.8	2.1	0.1	0.1	0.1	0.1
سيراليون	2.6	2.4	2.0ب،ج	2.8	5.5ب،ج	7.6	0.1	0.4	0.3	<0.1	0.1	0.2	0.3	0.8	0.9	<0.1	0.1	<0.1	<0.1
توغو	1.5	1.1	1.2ج	1.0ب،ج	4.5ج	5.0ب،ج	0.1	0.3	0.3	<0.1	<0.1	0.3	0.5	0.8	0.9	0.1	0.1	<0.1	<0.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بما يشمل السودان)	**170.0**	**270.0**	**189.7**	**287.2**	**506.5**	**762.4**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**40.3**	**73.1**	**88.6**	**107.6**	**5.9**	**9.5**	**5.2**	**5.6**
آسيا*	**542.4**	**385.2**	**299.5**	**468.5**	**793.1**	**1 177.6**	**31.6**	**106.8**	**76.6**	**18.2**	**17.7**	**192.9**	**353.9**	**350.2**	**379.1**	**15.0**	**16.7**	**13.7**	**11.8**
آسيا الوسطى	**8.2**	**2.4**	**1.2**	**3.3**	**6.4**	**13.9**	**0.2**	**1.1**	**0.7**	**0.6**	**0.4**	**8.0**	**12.4**	**5.2**	**5.3**	**0.2**	**0.3**	**0.1**	**0.1**

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]			عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5) أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)		2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
كازاخستان	1.1	لم يُبلّغ عنها.		غير متاحة	0.1ب	غير متاحة	0.4ب	غير متاحة	0.2	0.1	0.2	0.2	1.9	2.4	1.3	1.3	0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
قيرغيزستان	0.4	0.4		غير متاحة	<0.1ج	غير متاحة	0.5ج	<0.1د	0.1	0.1	0.1	0.1	0.7	1.1	0.5	0.6	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
طاجيكستان	2.6	0.9		0.4	0.7	1.6	2.8	0.1	0.3	0.2	0.1	<0.1	0.8	1.4	0.6	0.8	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
تركمانستان	0.2	0.3		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.6	0.9	0.4	0.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
أوزبكستان	3.8	لم يُبلّغ عنها.		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1	0.4	0.3	0.2	0.2	4.0	6.8	2.4	2.2	0.1	0.1	<0.1	<0.1
آسيا الشرقية*	**106.9**	**لم يُبلّغ عنها.**		**16.5**	**16.7**	**98.5**	**103.6**	**1.1**	**7.7**	**3.7**	**6.6**	**6.4**	**55.1**	**106.4**	**65.4**	**62.8**	**2.9**	**2.2**	**1.2**	**0.8**
الصين	94.6	لم يُبلّغ عنها.		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	1.7	6.7	3.1	6.2	6.0	48.0	94.3	56.1	54.0	2.5	1.9	1.0	0.6
الصين القاريّة	93.5	لم يُبلّغ عنها.		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
مقاطعة تايوان الصينية	1.0	0.9		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الصين، هونغ كونغ منطقة إداريّة خاصة	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الصين- مكاو منطقة إداريّة خاصة	0.1	0.1		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	8.3	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	0.4	0.3	<0.1	<0.1	1.2	2.2	2.1	2.2	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة
اليابان	لم يُبلّغ عنها.	4.2		لم يُبلّغ عنها.	1.5	3.3	6.8	غير متاحة	0.3	0.2	0.1	0.1	4.2	5.9	5.3	4.8	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1
منغوليا	0.7	لم يُبلّغ عنها.		غير متاحة	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	0.2ج	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.3	0.5	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
جمهورية كوريا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		لم يُبلّغ عنها.	0.5	2.4ب	3.0	<0.1د	<0.1	<0.1	0.2	0.1	1.6	3.3	1.8	1.6	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]		عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
آسيا الشرقية (باستثناء الصين واليابان)	**10.1**	**14.3**	**0.6**	**0.9**	**5.5**	**6.0**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**3.1**	**5.9**	**4.0**	**4.0**	غير متاحة	**0.2**	**0.1**	**0.1**
جنوب شرقي آسيا	**94.5**	**40.8**	**12.7**	**18.6**	**94.3**	**115.8**	**4.3**	**17.2**	**14.4**	**3.6**	**4.1**	**25.0**	**48.0**	**41.7**	**47.4**	**1.9**	**2.5**	**1.5**	**1.4**
بروني دار السلام	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
كمبوديا	2.4	0.8	2.6	2.3	7.5	8.5	0.2	0.6	0.4	<0.1	0.1	0.2	0.5	1.9	2.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1
إندونيسيا	42.2	19.9	1.8[ب]	لم يُبلّغ عنها.	15.5[ب]	13.6[ب]	2.4	8.3	6.9	2.2	2.4	10.0	21.6	18.3	22.3	1.0	1.1	0.5	0.4
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1.3	0.4	غير متاحة	0.5	غير متاحة	2.7	0.1	0.3	0.2	<0.1	<0.1	0.2	0.4	0.6	0.8	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
ماليزيا	0.8	لم يُبلّغ عنها.	2.4	2.0	5.4	5.7	0.3	0.4	0.6	0.2	0.1	3.2	5.4	2.4	2.8	غير متاحة	0.1	0.1	0.1
ميانمار	13.8	2.9	غير متاحة	3.7	غير متاحة	17.4	0.3[ذ]	1.4	1.1	0.1	<0.1	1.8	2.8	5.7	6.3	0.1	0.2	0.1	0.1
الفلبين	12.6	6.9	غير متاحة	6.8[ج]	غير متاحة	51.0[ج]	0.6	3.7	3.5	0.4	0.6	3.4	6.5	4.2	3.5	0.4	0.5	0.5	0.5
سنغافورة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	0.1	0.2	0.5	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.4	0.7	0.2	0.2	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
تايلند	7.9	4.0	غير متاحة	1.0[ب،ج]	غير متاحة	5.2[ب،ج]	0.2	0.6	0.4	0.4	0.3	5.3	8.9	4.1	4.2	<0.1	0.1	0.1	0.1
تيمور ليشتي	0.3	0.2	غير متاحة	0.1	غير متاحة	0.7	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
فييت نام	12.7	5.1	غير متاحة	2.0[ج]	غير متاحة	10.6[ج]	0.3	1.8	1.4	0.3	0.6	0.5	1.5	4.3	5.3	0.1	0.3	0.1	0.1
آسيا الجنوبية	**315.0**	**284.8**	**243.5**	**390.3**	**512.6**	**829.9**	**25.1**	**75.3**	**53.7**	**5.0**	**4.9**	**63.4**	**130.8**	**218.4**	**241.0**	**8.9**	**10.5**	**10.2**	**8.8**
أفغانستان	8.4	12.5	5.0	12.6	15.2	33.3	0.2	2.3	2.2	0.3	0.2	1.4	3.9	2.5	3.8	غير متاحة	0.4	غير متاحة	غير متاحة
بنغلاديش	19.2	20.3	20.9	19.5	50.9	52.3	1.6	6.0	3.9	0.3	0.3	2.4	6.2	14.9	16.8	1.0	0.8	0.7	0.7
بوتان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
الهند	246.5	194.6	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	21.9	52.5	36.1	2.8	3.2	33.6	71.4	171.5	187.3	5.9	7.2	7.7	6.3[ذ]

الجدول ألف 1– 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]			عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5) أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)		2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
جمهورية إيران الإسلامية	3.8	5.8		7.8	5.7	39.2	35.3	0.3	0.4	0.3	0.3	0.2	11.2	15.6	5.1	5.5	0.4	0.3	غير متاحة	غير متاحة
ملديف	غير متاحة	غير متاحة		<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	<0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
نيبال	4.5	1.7		2.9	4.1	8.2	11.3	0.2	1.2	0.8	<0.1	<0.1	0.5	1.4	2.6	3.2	0.2	0.2	0.1	0.1
باكستان	29.7	48.8		1.9[c]	35.6[c]	29.6[c]	105.8[c]	2.1	12.5	10.1	1.3	0.8	14.1	31.0	19.8	22.4	1.1	1.5	غير متاحة	غير متاحة
سري لانكا	2.8	0.9		0.1[c]	0.3[c]	1.2[c]	2.5[c]	0.3	0.3	0.2	<0.1	<0.1	0.8	1.7	1.8	1.8	0.1	0.1	0.1	0.1
آسيا الجنوبية (باستثناء الهند)	**68.5**	**90.2**		**38.7**	**77.9**	**144.7**	**240.9**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**30.3**	**59.9**	**46.8**	**53.7**	**3.1**	**3.3**	**2.6**	**2.5**
آسيا الغربية	**17.9**	**35.2**		**25.6**	**39.6**	**81.4**	**114.4**	**1.0**	**5.3**	**3.9**	**2.5**	**2.0**	**46.5**	**65.3**	**19.6**	**22.5**	**0.9**	**0.9**	**0.7**	**0.7**
أرمينيا	0.4	لم يُبلّغ عنها.		غير متاحة	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.5	0.5	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
أذربيجان	0.4	لم يُبلّغ عنها.		لم يُبلّغ عنها.	<0.1	0.6	1.3	غير متاحة	0.2	0.1	0.1	0.1	1.4	2.0	0.9	0.9	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
البحرين	غير متاحة	غير متاحة		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	<0.1[a]	<0.1[a]	غير متاحة	غير متاحة	0.3	0.4	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
قبرص	0.1	لم يُبلّغ عنها.		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.2	0.2	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جورجيا	0.2	0.1		0.3	0.3	1.2	1.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.8	1.0	0.3	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
العراق	4.7	7.2		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.2	1.0	0.6	0.5	0.4	6.1	10.1	2.3	2.8	0.1	0.2	0.1	0.1
إسرائيل	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		0.1[b]	0.3[ج]	0.9[b]	1.1[ج]	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.1	1.4	0.2	0.3	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
الأردن	0.3	2.0		لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	1.5	2.7	0.6	1.0	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
الكويت	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		0.2	0.1	0.5	0.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.0	1.3	0.2	0.2	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
لبنان	0.5	0.5		غير متاحة	0.6	غير متاحة	2.2	<0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.9	1.1	0.4	0.5	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1
سلطنة عُمان	0.3	0.3		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.6	1.0	0.2	0.3	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1
فلسطين	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	0.2[ب،ج]	غير متاحة	1.4[ب،ج]	<0.1	0.1	0.1	<0.1	0.1	0.7	1.1	0.3	0.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
قطر	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1[a]	<0.1[a]	<0.1[a]	<0.1[a]	0.6	1.0	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1

الجدول ألف 1– 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]		عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
المملكة العربية السعودية	1.1	1.1	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1ذ	0.4	0.4	0.3	0.3	7.1	10.3	1.9	2.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الجمهورية العربية السورية	1.2	7.6	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	0.8	0.5	0.5	0.2	3.8	4.6	1.7	1.5	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة
تركيا	2.6	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1	0.6	0.4	0.7	0.5	15.3	20.6	غير متاحة	غير متاحة	0.3	0.3	0.2	0.2
الإمارات العربية المتحدة	0.3	0.3	غير متاحة	0.1ت	غير متاحة	0.9ت	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.2	2.5	0.4	0.5	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
اليمن	5.4	13.3	غير متاحة	غير متاحة	13.0	24.4	غير متاحة	2.0	1.7	0.1	0.1	1.2	2.5	3.7	4.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية	**323.2**	**287.2**	**244.7**	**393.6**	**518.9**	**843.8**	**25.3**	**76.4**	**54.3**	**5.6**	**5.3**	**71.3**	**143.2**	**223.5**	**246.3**	**9.2**	**10.8**	**10.3**	**8.9**
آسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا*	**201.4**	**62.8**	**29.2**	**35.3**	**192.8**	**219.5**	**5.4**	**25.0**	**18.3**	**10.2**	**10.4**	**80.3**	**154.6**	**107.1**	**110.2**	**4.8**	**4.8**	**2.7**	**2.2**
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	**32.4**	**54.6**	**48.0**	**70.0**	**146.7**	**201.2**	**2.8**	**11.5**	**10.2**	**5.6**	**5.6**	**80.7**	**116.5**	**37.2**	**41.4**	**2.1**	**1.9**	**1.5**	**1.5**
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**49.7**	**43.4**	**43.8**	**70.1**	**156.1**	**206.6**	**0.7**	**6.8**	**5.7**	**3.9**	**4.2**	**91.4**	**141.4**	**29.6**	**29.6**	**1.8**	**2.0**	**1.0**	**0.9**
البحر الكاريبي	**7.2**	**7.3**	غير متاحة	**12.2**	غير متاحة	**26.4**	**0.1**	**0.5**	**0.4**	**0.2**	**0.2**	**5.5**	**7.6**	**3.0**	**3.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
أنتيغوا وباربودا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
جزر البهاما	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
بربادوس	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كوبا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	1.5	2.0	0.6	0.5	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
دومينيكا	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1– 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]			عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)		2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
الجمهورية الدومينيكية	1.8	0.5		2.5ب	2.1ب،ج	5.6ب	5.2ب،ج	<0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	1.4	2.2	0.7	0.7	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
غرينادا	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	<0.1ب	غير متاحة	<0.1ب	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
هايتي	4.6	5.8		غير متاحة	4.9	غير متاحة	9.6	<0.1	0.3	0.2	<0.1	<0.1	0.5	0.8	1.3	1.4	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة
جامايكا	0.2	0.2		0.7	0.8	1.3	1.6	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.5	0.7	0.1	0.2	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
بورتوريكو	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.0	1.1	0.2	0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت كيتس ونيفيس	غير متاحة	غير متاحة		غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت لوسيا	غير متاحة	غير متاحة		<0.1ب	<0.1	<0.1ب	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
سانت فنسنت وجزر غرينادين	<0.1	<0.1		غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ترينيداد وتوباغو	0.1	0.2		غير متاحة	0.2	غير متاحة	0.7	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.3	0.3	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
أمريكا الوسطى	**11.1**	**10.5**		**10.6**	**14.1**	**48.3**	**52.6**	**0.1**	**2.9**	**2.5**	**1.1**	**1.0**	**28.5**	**42.5**	**6.7**	**7.0**	**0.4**	**0.5**	**0.4**	**0.3**
بليز	<0.1	<0.1		غير متاحة	<0.1ب	غير متاحة	0.2ب	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
كوستاريكا	0.1	لم يُبلَغ عنها.		<0.1ج	0.1ج	0.6ج	0.8ج	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.8	1.2	0.2	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
السلفادور	0.5	0.4		0.9	1.0	2.6	3.0	غير متاحة	0.1	0.1	<0.1	<0.1	1.0	1.4	0.2	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
غواتيمالا	2.5	2.3		2.6	3.8	6.8	10.7	<0.1	0.9	0.8	0.1	0.1	1.7	2.9	0.4	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1
هندوراس	1.6	2.1		1.3ج	2.8	3.9ج	5.8	<0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	1.1	2.0	0.4	0.5	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
المكسيك	4.4	3.9		4.1ب	3.8ب	30.0ب	26.4ب	0.1	1.5	1.2	0.8	0.7	22.2	32.3	5.1	5.3	0.2	0.3	0.2	0.2
نيكاراغوا	1.2	1.4		لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	غير متاحة	0.1	0.1	<0.1	0.1	1.0	1.5	0.2	0.3	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
بنما	0.7	0.2		لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	0.7	1.1	0.2	0.2	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
أمريكا الجنوبية	**31.4**	**25.6**		**19.6**	**43.8**	**81.5**	**127.6**	**0.4**	**3.4**	**2.8**	**2.6**	**3.0**	**57.4**	**91.2**	**19.9**	**19.5**	**1.4**	**1.4**	**0.6**	**0.5**

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]			عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من السمنة		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
الأرجنتين	1.4	1.4	2.5	5.9	8.3	16.4	0.1	0.3	0.3	0.4	0.4	7.7	11.6	1.3	1.3	0.1	غير متاحة	0.1	<0.1
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	2.6	2.8	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	0.3	0.1	0.1	0.1	1.3	2.2	0.7	0.7	0.1	0.1	<0.1	<0.1
البرازيل	11.7	8.4	1.5ج،ب	14.3ج،ب	27.2ج،ب	39.7ج،ب	0.5	1.0	1.0	1.2	1.4	27.2	45.7	9.2	10.1	0.6	0.6	0.2	0.2
شيلي	0.5	لم يُبلّغ عنها.	0.5ج	0.7ج،ب	1.9ج	3.4ج،ب	غير متاحة	<0.1	<0.1	0.1	0.1	3.8	5.9	0.4	0.4	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
كولومبيا	4.7	2.2	2.3ج	2.8ج،ب	9.4ج	16.3ج،ب	0.1	0.5	0.4	0.2	0.2	5.7	9.1	2.9	2.8	0.2	0.1	0.1	0.1
إكوادور	3.0	2.5	1.0ج،ب	2.3ج	3.4ج،ب	6.6ج	0.1	0.4	0.3	0.1	0.2	2.0	3.4	0.8	0.7	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
غيانا	0.1	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	<0.1ب	غير متاحة	0.2ب	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
باراغواي	0.4	0.3	<0.1ج	0.4ج،ب	0.5ج	1.8ج،ب	<0.1	0.1	<0.1	0.1	0.1	0.9	1.5	0.4	0.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
بيرو	5.0	2.4	4.1د	6.9د	11.4د	17.6د	<0.1	0.6	0.3	0.2	0.3	3.6	6.4	1.8	1.6	0.2	0.2	0.1	<0.1
سورينام	<0.1	0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
أوروغواي	0.1	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	<0.1ج،ب	غير متاحة	0.5ج،ب	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.6	0.9	0.1	0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1
جمهورية فنزويلا البوليفارية	2.1	5.0	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	0.4	0.2	0.2	0.2	4.4	4.3	1.8	1.6	غير متاحة	غير متاحة	0.1	<0.1
أوسيانيا	**2.3**	**3.3**	**3.5**	**4.5**	**9.0**	**11.2**	غير متاحة	**0.7**	**0.8**	**0.4**	**0.6**	**6.9**	**9.6**	**1.6**	**1.3**	غير متاحة	غير متاحة	**0.1**	**0.1**
أستراليا ونيوزيلندا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	**0.8**	**1.3**	**3.0**	**4.2**	غير متاحة	**0.1**	**0.1**	**0.2**	**0.4**	**5.5**	**7.6**	**0.6**	**0.5**	غير متاحة	غير متاحة	**<0.1**	**<0.1**
أستراليا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.7	1.1	2.6	3.4	غير متاحة	<0.1	0.1	0.2	0.3	4.5	6.2	0.5	0.4	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
نيوزيلندا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1	0.2	0.5	0.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.0	1.4	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
أوسيانيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا	**2.0**	**3.1**	**2.7**	**3.2**	**5.9**	**7.0**	**0.1**[a]	**0.6**	**0.7**	**0.1**	**0.2**	**1.3**	**2.0**	**1.0**	**0.8**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ميلانيزيا	**1.9**	**3.1**	غير متاحة	**3.1**	غير متاحة	**6.7**	غير متاحة	**0.6**	**0.7**	**0.1**	**0.2**	**1.0**	**1.6**	**0.9**	**0.8**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
فيجي	<0.1	0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	0.3	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1
كاليدونيا الجديدة	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بابوا غينيا الجديدة	1.8	2.8	غير متاحة	2.7	غير متاحة	5.8	غير متاحة	0.5	0.6	0.1	0.2	0.8	1.2	0.8	0.6	0.1	0.1	<0.1	<0.1

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي [1]			عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي [3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي [3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)		2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
جزر سليمان	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
فانواتو	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
ميكرونيزيا	**<0.1**	**<0.1**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**0.1**	**0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**
كيريباس	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
جزر مارشال	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ناورو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بالاو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
بولينيزيا	**<0.1**	**<0.1**	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**0.2**	**0.3**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**	**<0.1**
ساموا الأمريكية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر كوك	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
بولينيزيا الفرنسية	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
نيوي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ساموا	<0.1	<0.1	غير متاحة	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة
توكيلاو (عضو منتسب)	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تونغا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1[ب]	غير متاحة	<0.1[ب]	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة
توفالو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة
أمريكا الشمالية وأوروبا	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	**16.8**	**14.3**	**92.4**	**96.8**	**35.8**	غير متاحة	**2.6**	**2.1**	**5.6**	**4.3**	**215.1**	**250.5**	**33.7**	**36.2**	غير متاحة	غير متاحة	**0.9**	**0.8**
أمريكا الشمالية**	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	**3.3**	**3.7**	**34.0**	**35.8**	**<0.1**	**0.6**	**0.7**	**1.9**	**1.7**	**96.1**	**119.2**	**0.5**	**8.1**	**9.8**	**0.6**	**0.5**	**0.3**	**0.3**
برمودا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]				عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
كندا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	0.6[c]	غير متاحة	3.3[e]	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.2	0.2	6.8	8.2	0.7	0.9	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
غرينلاند	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الولايات المتحدة الأمريكية	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	3.5[b]	2.7[b]	34.0[b]	30.7[b]	<0.1	0.5	0.7	1.7	1.5	89.2	110.9	7.4	8.9	0.5	0.5	0.3	0.3
أوروبا	**لم يُبلّغ عنها.**	**لم يُبلّغ عنها.**	**10.6**	**13.5**	**61.0**	**58.3**	**غير متاحة**	**2.1**	**1.4**	**3.7**	**2.6**	**118.0**	**129.0**	**25.5**	**26.5**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**0.6**	**0.5**
أوروبا الشرقية	**لم يُبلّغ عنها.**	**لم يُبلّغ عنها.**	**4.3**	**5.3**	**32.8**	**30.8**	**غير متاحة**	**1.2**	**0.8**	**2.0**	**1.1**	**52.9**	**59.2**	**14.1**	**14.0**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**0.3**	**0.2**
بيلاروس	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.7	1.6	0.5	0.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
بلغاريا	0.4	لم يُبلّغ عنها.	0.1	0.2	1.1	1.0	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.1	1.2	0.4	0.4	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
تشيكيا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	0.2	0.6	1.0	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.9	2.2	0.5	0.5	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
هنغاريا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1	0.4	1.1	1.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	2.1	2.6	0.5	0.4	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
بولندا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.7	0.3	3.4	2.2	غير متاحة	<0.1	<0.1	0.1	0.1	7.0	9.0	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
جمهورية مولدوفا	1.3	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	0.2	0.6	0.8	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.6	0.6	0.3	0.3	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
رومانيا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	1.1	1.4	3.8	3.8	غير متاحة	0.1	0.1	0.1	<0.1	3.6	5.4	1.1	1.0	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
الاتحاد الروسي	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	1.0	لم يُبلّغ عنها.	11.9	6.7[b]	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.0	0.6	26.0	27.7	7.3	7.2	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1
سلوفاكيا	0.3	0.2	<0.1	0.1	0.3	0.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.9	1.2	0.3	0.3	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
أوكرانيا	لم يُبلّغ عنها.	2.3	0.9	2.1	8.9	12.4	غير متاحة	0.5	0.2	0.6	0.2	8.1	7.7	1.6	1.8	0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
أوروبا الشمالية	**لم يُبلّغ عنها.**	**لم يُبلّغ عنها.**	**1.8**	**2.4**	**6.9**	**6.7**	**غير متاحة**	**0.2**	**0.2**	**0.5**	**0.5**	**17.7**	**20.4**	**2.5**	**2.8**	**غير متاحة**	**غير متاحة**	**0.1**	**0.1**
الدانمرك	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	0.1	0.3	0.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.6	0.6	0.1	0.2	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
إستونيا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	0.1	0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
فنلندا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	0.1	0.2	0.5	0.7	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.8	1.0	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
آيسلندا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]		عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية خالصة		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
أيرلندا	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	0.2	<0.1	0.4	0.2	غير متاحة	0.9	1.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
لاتفيا	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	0.2	0.2	<0.1[ذ]	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.4	0.4	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
ليتوانيا	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	0.5	0.2	<0.1[ذ]	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.6	0.6	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
النرويج	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	0.2	0.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.8	0.6	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
السويد	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	<0.1	0.2	0.4	0.6	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.3	1.1	0.3	0.3	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	1.2	1.7	4.1	3.8	<0.1[ذ]	غير متاحة	غير متاحة	0.4	0.4	14.3	12.4	1.7	1.4	غير متاحة	غير متاحة	0.1	<0.1
أوروبا الجنوبية	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	**2.1**	**2.2**	**11.4**	**9.9**	غير متاحة	**0.4**	**0.2**	**0.7**	**0.5**	**23.6**	**22.8**	**5.0**	**4.8**	غير متاحة	غير متاحة	**0.1**	**0.1**
ألبانيا	0.3	0.1	0.3	0.2	1.1	0.9	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.5	0.4	0.2	0.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
أندورا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
البوسنة والهرسك	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	0.3	0.4	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.6	0.5	0.2	0.2	<0.1	غير متاحة	<0.1	<0.1
كرواتيا	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	0.3	0.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.0	0.8	0.2	0.2	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
اليونان	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	0.3	0.2[ب]	1.7	0.7[ب]	غير متاحة	<0.1	<0.1	0.1	0.1	2.4	2.2	0.3	0.3	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
إيطاليا	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	غير متاحة	م يُبلّغ عنها.	غير متاحة	1.2[ب]	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	8.6	8.0	1.7	1.6	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
مالطة	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
الجبل الأسود	<0.1	م يُبلّغ عنها.	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
مقدونيا الشمالية	0.1	م يُبلّغ عنها.	<0.1	0.1	0.3	0.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.5	0.4	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
البرتغال	م يُبلّغ عنها.	م يُبلّغ عنها.	0.4	0.3	1.5	1.3	<0.1[ذ]	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.9	1.6	0.3	0.3	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
صربيا	0.3	م يُبلّغ عنها.	0.2	0.3	1.1	1.2	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	0.1	1.3	1.1	0.5	0.5	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1

الجدول ألف 1- 2 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	عدد من يعاموا النقص التغذوي[1]			عدد من يعانون انعدامًا شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد من يعانون انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في أمنهم الغذائي[3.2.1]		عدد الأطفال (<5 سنوات) المتأثرين بالهزال	عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من التقزّم		عدد الأطفال (<5 سنوات) الذين يعانون من الوزن الزائد		عدد البالغين (≥18 عامًا) الذين يعانون من السمنة		عدد النساء (15-49 عامًا) المتأثرات بفقر الدم		عدد الرضّع من (0-5 أشهر) الذين يحصلون على رضاعة طبيعية		عدد الأطفال المصابين بانخفاض الوزن عند الولادة	
	2004–06 (بالملايين)	2021–23[4] (بالملايين)		2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2014–16 (بالملايين)	2021–23 (بالملايين)	2022[5] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2022 (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2019 (بالملايين)	2012[6] (بالملايين)	2022[7] (بالملايين)	2012 (بالملايين)	2020 (بالملايين)
سلوفينيا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		<0.1	<0.1	0.3	0.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.3	0.3	0.1	0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
إسبانيا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		0.5	0.7	3.3	3.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	7.2	6.2	1.4	1.4	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
أوروبا الغربية	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		**2.4**	**3.6**	**10.0**	**10.9**	غير متاحة	**0.3**	**0.2**	**0.5**	**0.5**	**25.0**	**25.2**	**4.1**	**4.8**	غير متاحة	غير متاحة	**0.1**	**0.1**
النمسا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		<0.1	0.2	0.5	0.4	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.0	1.1	0.2	0.3	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
بلجيكا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		غير متاحة	0.2	غير متاحة	0.9	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.6	1.9	0.3	0.3	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
فرنسا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		1.0	1.5	4.3	5.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	5.8	5.0	1.2	1.5	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1
ألمانيا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		0.8	1.3	3.3	3.4	<0.1[g]	0.1	0.1	0.1	0.1	13.9	14.2	1.7	2.0	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	0.1
لكسمبرغ	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.1	0.1	<0.1	<0.1	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
مملكة هولندا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		0.3	0.3	1.0	1.0	غير متاحة	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	1.8	2.1	0.4	0.5	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1
سويسرا	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.		0.1	<0.1	0.4	0.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.8	0.9	0.2	0.2	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	<0.1

ملاحظات:

في حالة عدد من يعانوا الناقص التغذوي، يرجع السبب في عدم الإبلاغ عن البيانات إلى أن انخفاض معدل الانتشار أقل من 2.5 في المائة.
<0.1 = أقلّ من 100 000 شخص.
1 - أضيفت التقديرات الإقليمية عندما كانت تشمل أكثر من 50 في المائة من السكان. وترد التقديرات على أساس متوسط لثلاث سنوات للحد من هامش الخطأ.
2 - تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لنسبة السكان الإجماليين الذين يعيشون ضمن أسر معيشية تبيّن أنّ ما لا يقلّ عن فرد بالغ واحد فيها يعاني من انعدام أمنه الغذائي.
3 - ترد النتائج على مستوى البلدان فقط بالنسبة إلى البلدان التي تستند الإحصاءات الخاصة بها إلى بيانات وطنية رسمية (انظر الملاحظة ب) أو كتقديرات مؤقتة استنادًا إلى البيانات التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة من خلال مؤسسة غالوب للاستطلاع العالمي (Gallup© World Poll) بالنسبة إلى البلدان التي لم تبد السلطات المختصة فيها اعتراضها على نشرها. وتجدر الإشارة إلى أنّ الموافقة على نشرها لا تعني بالضرورة المصادقة على تقديرات السلطات الإحصائية الوطنية المختصة وإلى أنّ هذه التقديرات قد تخضع لمزيد من التنقيح فور توافر بيانات ملائمة من مصادر وطنية رسمية. وتستند المجاميع العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية إلى البيانات المتوافرة من حوالي 150 بلدًا.
4 - استخدمت التقديرات الخاصة بمنتصف النطاقات المتوقعة للسنوات من 2020 إلى 2022 لحساب معدل الثلاث سنوات.
5 - بالنسبة إلى التقديرات الإقليمية، تتوافق القيم المبيّنة مع التقديرات النموذجية المتوقعة لسنة 2022. أما بالنسبة إلى البلدان، فتستخدم آخر البيانات المتاحة من 2016 إلى 2023.
6 - أدرجت التقديرات الإقليمية عندما كانت تشمل أكثر من 50 في المائة من السكان. وتُستخدم للبلدان آخر البيانات المتاحة من 2005 إلى 2012.
7 - أدرجت التقديرات الإقليمية عندما كانت تشمل أكثر من 50 في المائة من السكان. وتُستخدم للبلدان آخر البيانات المتاحة من 2016 إلى 2022.
* الهزال دون سنّ الخامسة؛ تُستثنى اليابان من المجاميع الإقليمية.
** استمدت تقديرات الهزال في أمريكا الشمالية باستخدام نماذج التأثيرات المختلطة مع الأقاليم الفرعية كتأثيرات ثابتة؛ ولم تكن البيانات متاحة إلّا للولايات المتحدة الأمريكية، ما حال دون تقدير الأخطاء المعيارية (وفترات الثقة). ويرد مزيد من التفاصيل عن المنهجية في De Onis, M., Blössner, M., Borghi, E., Frongillo, E.A. & Morris, R. 2004. Estimates of global prevalence of childhood underweight in 1990 and 2015. *Journal of the American Medical Association*, 291(21): 2600 2606- :(2004)291 ,JAMA-2606. Estimates of global prevalence of childhood underweight in 1990 and 2015. ويستند اختيار النموذج إلى أفضل مطابقة.
أ- تدني التغطية المتتالية للسكان؛ توخي الحذر عند تفسيرها.
ب- استنادًا إلى بيانات وطنية رسمية.
ج- بالنسبة إلى السنوات التي لا تتوافر عنها بيانات وطنية رسمية، تتكامل التقديرات مع بيانات منظمة الأغذية والزراعة. أنظر الملحق -1باء لمزيد من التفاصيل.
د- النتائج استنادًا إلى البيانات التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة من خلال مؤسسة غالوب للاستطلاع العالمي (Gallup© World Poll) (أنظر **الملحق -1باء** للمنهجية) مؤقتة وسيتم مراجعتها قريبًا، حيث أحرز المعهد الوطني للإحصاء والمعلوماتية (INEI) تقدمًا كبيرًا في تكييف ودمج وحدة مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي في المسح الوطني للأسر (Encuesta Nacional de Hogares – ENAHO).
هـ- تعود أحدث البيانات إلى ما قبل عام 2000؛ توخي لحذر عند تفسيرها.
و- تستمد تقديرات انخفاض الوزن عند الولادة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية من خلال منهجية موحدة تطبق على جميع البلدان لضمان قابليتها للمقارنة، وليست الإحصاءات الرسمية لحكومة الهند. وتبلغ قيمة آخر معدل وطني رسمي لانتشار انخفاض الوزن عند الولادة في الهند 18.2 في المائة استنادًا إلى الاستقصاء الوطني الخامس لصحة الأسرة المعيشية للفترة 2019-2021، وهو يستخدم كأساس لنموذج التقدير العالمي بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية لدعم المقارنة بين البلدان.
ز- عُدِّلت التقديرات لأن التقدير الأصلي لم يكن يغطي كامل النطاق العمري أو لأن مصدر البيانات لم يكن يمثّل سوى المناطق الريفية.
ح- عُدِّلت التقديرات لأن التقدير الأصلي لم يكن يغطي كامل النطاق العمري أو لأن مصدر البيانات لم يكن يمثل سوى المناطق الريفية.

المصادر: استُمدت البيانات المتعلقة بالنقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي من منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضعية في المنظمة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS رقم الترخيص: CC-BY-4.0؛ وتستند البيانات المتعلقة بالتقزم والهزال والوزن الزائد إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. *Levels and trends in child malnutrition. UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates – Key findings of the 2023 edition*. New York, USA, UNICEF, Geneva, Switzerland, WHO and Washington, DC, World Bank. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023, http://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition؛ وتستند البيانات المتعلقة بالسمنة لدى الكبار إلى منظمة الصحة العالمية. 2024. Global Health Observatory (GHO) data repository: Prevalence of obesity among adults, BMI ≥ 30, age-standardized. Estimates by country. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en رقم الترخيص: CC-BY-4.0؛ 2021. وتستند البيانات المتعلقة بفقر الدم إلى منظمة الصحة العالمية. إصدار عام 2021. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children؛ وتستند البيانات المتعلقة بالرضاعة الطبيعية الخالصة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2024. تغذية الرُضع والأطفال الصغار. في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة. [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding؛ وتستند البيانات الخاصة بانخفاض الوزن عند الولادة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2023. انخفاض الوزن عند الولادة. في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة. [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024]؛ https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2023. التقديرات المشتركة لانخفاض الوزن عند الولادة. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024].

الجدول ألف 1-3 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بحسب درجة التوسّع الحضري في عام 2023

	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد			معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد		
	ريفي	شبه حضري (النسبة المئوية)	حضري	ريفي	شبه حضري (النسبة المئوية)	حضري
العالم	11.3	12.0	9.0	31.9	29.9	25.5
أفريقيا	22.9	22.4	19.9	60.2	59.9	54.3
أفريقيا الشمالية	13.0	9.8	12.6	40.0	29.8	34.0
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	23.9	25.2	22.4	62.4	66.5	61.2
أفريقيا الشرقية	24.1	25.9	21.7	63.9	68.0	60.4
أفريقيا الوسطى	42.1	42.8	33.7	79.8	81.4	74.9
أفريقيا الجنوبية	13.6	10.8	9.4	31.1	24.5	21.7
أفريقيا الغربية	17.0	20.4	19.2	57.0	66.0	61.6
آسيا	9.2	11.8	8.1	26.6	27.2	21.6
آسيا الوسطى	2.6	4.1	3.1	14.8	17.4	16.4
آسيا الشرقية	1.3	1.3	0.8	12.0	5.0	5.5
جنوب شرقي آسيا	3.2	3.4	2.4	19.3	19.6	13.8
آسيا الجنوبية	18.5	21.4	17.0	40.9	43.7	38.3
آسيا الغربية	13.2	17.5	11.2	41.1	46.7	32.5
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	13.1	13.5	11.8	40.6	37.8	33.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**10.9**	**10.4**	**7.6**	**32.2**	**30.7**	**26.0**
البحر الكاريبي	33.2	35.5	28.6	65.3	68.2	58.4
أمريكا اللاتينية	9.6	7.5	6.3	30.2	26.5	24.0
أمريكا الوسطى	11.8	8.7	4.9	37.8	31.1	21.8
أمريكا الجنوبية	8.5	7.0	6.8	26.4	24.4	24.8
أوسيانيا	**5.1**	**4.6**	**4.7**	**15.3**	**16.6**	**15.8**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**1.5**	**1.6**	**1.8**	**8.5**	**8.2**	**9.7**
أوروبا	1.8	2.0	2.2	8.6	8.1	8.6
أوروبا الشرقية	2.2	2.1	1.9	12.5	11.3	10.6
أوروبا الشمالية	2.0	4.0	2.9	8.1	8.3	7.3
أوروبا الجنوبية	1.3	1.1	1.3	6.6	5.9	6.1
أوروبا الغربية	1.4	1.7	2.7	4.5	5.4	8.1
أمريكا الشمالية	0.9	0.7	1.2	8.3	8.4	11.8
مجموعات البلدان المصنفة بحسب الدخل						
البلدان المنخفضة الدخل	24.9	28.5	22.8	63.7	69.5	59.9
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	17.8	18.7	16.1	45.6	43.6	40.7
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	3.5	2.6	2.7	16.4	9.9	11.7
البلدان المرتفعة الدخل	1.5	2.1	2.2	7.8	8.3	9.4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة المعلومات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع عليه في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS رقم الترخيص: CC-BY-4.0.

الجدول ألف 1- 4 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وانعدام الأمن الغذائي الشديد فقط، بين البالغين من الرجال والنساء في عام 2023

	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء
	(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)	
العالم	**9.2**	**10.0**	**25.4**	**26.7**
أفريقيا	**20.6**	**21.3**	**56.1**	**57.2**
أفريقيا الشمالية	10.7	12.5	31.3	35.0
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	23.2	23.6	62.6	62.7
أفريقيا الشرقية	23.6	24.5	64.7	64.3
أفريقيا الوسطى	38.1	37.5	77.0	78.0
أفريقيا الجنوبية	10.0	11.5	23.5	25.7
أفريقيا الغربية	18.9	18.8	61.3	61.7
آسيا	**8.8**	**9.9**	**23.1**	**24.2**
آسيا الوسطى	3.7	3.2	16.2	16.7
آسيا الشرقية	1.2	0.9	7.0	5.6
جنوب شرقي آسيا	2.9	2.8	16.1	17.1
آسيا الجنوبية	17.4	20.8	38.8	42.8
آسيا الغربية	13.5	12.3	35.4	37.7
آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	*12.3*	*12.4*	*33.6*	*36.5*
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**7.8**	**9.2**	**25.1**	**30.3**
البحر الكاريبي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أمريكا اللاتينية	6.4	7.7	22.7	28.1
أمريكا الوسطى	6.7	8.0	24.8	30.6
أمريكا الجنوبية	6.3	7.5	21.9	27.2
أوسيانيا	**10.1**	**9.1**	**25.6**	**24.8**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**1.9**	**1.7**	**8.0**	**9.2**
أوروبا	2.4	2.0	7.9	8.3
أوروبا الشرقية	1.8	2.1	9.8	11.9
أوروبا الشمالية	3.7	2.4	8.3	7.2
أوروبا الجنوبية	1.0	1.6	4.7	7.5
أوروبا الغربية	2.5	1.4	7.0	5.2
أمريكا الشمالية	0.8	1.2	8.2	11.5

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة المعلومات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تم الاطلاع عليه في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS رقم الترخيص: CC-BY-4.0.

الجدول ألف 1-5 كلفة نمط غذائي صحي بحسب الإقليم والإقليم الفرعي والبلد ومجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد، 2017–2022

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	كلفة نمط غذائي صحي (دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	**3.13**	**3.17**	**3.25**	**3.35**	**3.56**	**3.96**
البلدان المنخفضة الدخل	**2.94**	**2.93**	**2.95**	**3.02**	**3.33**	**3.48**
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**3.23**	**3.29**	**3.35**	**3.49**	**3.77**	**4.20**
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	**3.30**	**3.36**	**3.46**	**3.54**	**3.74**	**4.20**
البلدان المرتفعة الدخل	**3.01**	**3.07**	**3.16**	**3.26**	**3.41**	**3.78**
أفريقيا	**3.07**	**3.09**	**3.12**	**3.18**	**3.41**	**3.74**
أفريقيا الشمالية	**3.33**	**3.42**	**3.48**	**3.42**	**3.44**	**3.78**
الجزائر	4.06	4.13	4.10	4.06	4.36	4.89
جمهورية مصر العربية	3.83	3.88	3.88	3.73	3.88	4.55
ليبيا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
المغرب	2.60	2.64	2.65	2.69	2.79	3.14
السودان	2.53	2.70	2.96	2.82	2.12	1.86
تونس	3.66	3.74	3.82	3.83	4.03	4.46
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**3.04**	**3.05**	**3.07**	**3.15**	**3.41**	**3.73**
أفريقيا الشرقية*	**3.08**	**3.03**	**3.04**	**3.13**	**3.49**	**3.79**
بوروندي	3.34	3.13	3.11	3.29	3.50	3.97
جزر القمر	4.56	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	4.55	غير متاحة
جيبوتي	2.79	2.86	2.98	3.10	3.27	3.71
إريتريا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
إثيوبيا	2.83	2.86	2.99	3.10	3.37	3.72
كينيا	2.79	2.77	2.85	2.91	3.13	3.54
مدغشقر	3.03	3.16	3.20	3.23	3.43	3.75
ملاوي	2.46	2.53	2.70	2.84	3.03	3.43
موريشيوس	3.43	3.52	3.56	3.74	3.92	4.39
موزامبيق	2.81	2.77	2.84	2.97	3.26	3.60
رواندا	3.09	2.94	3.01	3.20	3.22	3.80
سيشيل	3.51	3.47	3.46	3.32	3.62[a]	3.88[a]
الصومال	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	4.14	غير متاحة
جنوب السودان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	3.97	غير متاحة
أوغندا	3.12	3.08	3.04	3.03	3.15	3.60
جمهورية تنزانيا المتحدة	2.20	2.25	2.27	2.32	2.43	2.70
زامبيا	2.73	2.79	2.88	2.92	3.20	3.53
زمبابوي	3.46	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.
أفريقيا الوسطى	**3.14**	**3.12**	**3.12**	**3.17**	**3.33**	**3.67**
أنغولا	3.44	3.41	3.46	3.65	4.00	4.41[a]
الكاميرون	2.58	2.65	2.70	2.77	2.95	3.39
جمهورية أفريقيا الوسطى	2.96	3.03	3.08	3.12	3.27	3.53
تشاد	2.75	2.66	2.59	2.74	2.86	3.27
الكونغو	3.02	3.05	3.04	3.09	3.27	3.64
جمهورية الكونغو الديمقراطية	4.30	3.80[a]	3.52[a]	3.30[a]	3.32[a]	3.53[a]
غينيا الاستوائية	3.67	3.75	3.79	3.83	3.97	4.32

الجدول ألف 1- 5 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	كلفة نمط غذائي صحي (دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
غابون	3.25	3.30	3.38	3.43	3.61	3.96
سان تومي وبرينسيبي	2.33	2.41	2.48	2.57	2.72	2.99
أفريقيا الجنوبية	**3.27**	**3.28**	**3.34**	**3.45**	**3.66**	**3.97**
بوتسوانا	3.13	3.09	3.10	3.20	3.31	3.56
إسواتيني	3.36	3.29	3.33	3.34[a]	3.47[a]	3.69[a]
ليسوتو	3.52	3.62	3.74	3.98	4.31	4.68
ناميبيا	3.28	3.33	3.41	3.55	3.79	4.16
جنوب أفريقيا	3.05	3.08	3.12	3.19	3.39	3.74
أفريقيا الغربية	**2.88**	**2.96**	**2.99**	**3.08**	**3.28**	**3.65**
بنن	2.84	2.94	2.93	2.97	3.23	3.42
بوركينا فاسو	2.67	2.78	2.73	2.82	3.04	3.57
كابو فيردي	3.20	3.26	3.32	3.40	3.51	4.07
كوت ديفوار	2.45	2.52	2.63	2.71	2.93	3.27
غامبيا	2.65	2.71	2.75	2.80	3.00	3.31
غانا	3.45	3.54	3.62	3.70	3.89	4.29
غينيا	2.26	2.39	2.48	2.56	2.75	3.06
غينيا بيساو	2.95	3.03	3.11	3.20	3.44	3.73
ليبيريا	3.08	3.09	3.18[a]	3.37[a]	3.34[a]	3.50[a]
مالي	2.87	3.00	2.93	3.02	3.19	3.58
موريتانيا	3.73	3.86	3.95	3.99	4.27	4.86
النيجر	3.22	3.17	3.15	3.28	3.56	3.96
نيجيريا	2.88	3.01	3.12	3.24	3.49	3.83
السنغال	2.66	2.73	2.77	2.83	2.98	3.38
سيراليون	2.69	2.80	2.70	2.74	3.00	3.32
توغو	2.46	2.50	2.52	2.59	2.86	3.18
آسيا	**3.23**	**3.29**	**3.38**	**3.54**	**3.84**	**4.20**
آسيا الوسطى	**3.14**	**3.19**	**3.31**	**3.52**	**3.78**	**4.14**
كازاخستان	2.12	2.15	2.24	2.35	2.52	2.79[a]
قيرغيزستان	3.23	3.19	3.25	3.46	3.81	4.20
طاجيكستان	3.11	3.12[a]	3.29[a]	3.57[a]	3.71[a]	3.90[a]
تركمانستان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوزبكستان	4.11	4.30	4.48	4.71	5.09	5.67
آسيا الشرقية	**4.12**	**4.29**	**4.37**	**4.59**	**4.87**	**5.34**
الصين القاريّة	2.68	2.74	2.91	3.11	3.08	3.35
مقاطعة تايوان الصينية	3.99	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	4.97	غير متاحة
الصين، هونغ كونغ منطقة إداريّة خاصة	3.64	3.81	3.93	4.13	4.43	4.88
الصين - مكاو منطقة إداريّة خاصة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
اليابان	5.48	5.65	5.57	5.80	5.91	6.54
منغوليا	4.21	4.33	4.54	4.74	5.26	5.86
جمهورية كوريا	4.73	4.92	4.90	5.18	5.57	6.09

الجدول ألف 1-5 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	كلفة نمط غذائي صحي (دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
جنوب شرقي آسيا	**3.53**	**3.62**	**3.70**	**3.83**	**4.02**	**4.35**
بروني دار السلام	3.98	4.11	4.17	4.25	4.48	4.90
كمبوديا	3.72	3.81	3.89	4.00	4.18	4.50
إندونيسيا	3.69	3.82	3.83	3.98	4.22	4.64
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	3.80	3.86	3.99	4.17	4.34	4.65
ماليزيا	2.99	3.08	3.16	3.28	3.41	3.77
ميانمار	3.71	3.79	3.86	3.94[1]	4.25[1]	4.56[1]
الفلبين	3.38	3.51	3.57	3.62	3.84	4.10
سنغافورة	2.83	2.92	2.99	3.12	3.24	3.48
تايلند	4.03	4.10	4.25	4.39	4.53	4.93
تيمور ليشتي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فييت نام	3.14	3.20	3.30	3.56	3.69	3.96
آسيا الجنوبية	**3.28**	**3.35**	**3.45**	**3.59**	**3.84**	**4.28**
أفغانستان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بنغلاديش	3.03	3.13	3.18	3.22	3.37	3.64
بوتان	4.07	4.26	4.38	4.66	4.96	5.28
الهند	2.86	2.87	2.92	3.01	3.11	3.36
جمهورية إيران الإسلامية	3.01	3.21	3.64	3.60	4.17	5.13
ملديف	3.45	3.50	3.53	3.72	3.95	4.36
نيبال	3.30	3.34	3.41	3.52	3.69	3.97
باكستان	2.92	2.91	2.97	3.16	3.34	3.76
سري لانكا	3.58	3.58	3.54	3.79	4.13	4.77
آسيا الغربية	**2.67**	**2.74**	**2.82**	**2.98**	**3.37**	**3.70**
أرمينيا	3.21	3.28	3.36	3.37	3.66	4.11
أذربيجان	2.87	2.93	3.00	3.09	3.28	3.74
البحرين	3.07	3.15	3.25	3.48	3.67	4.22
قبرص	2.89	2.93	3.04	3.14	3.19	3.53
جورجيا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
العراق	3.38	3.47	3.54	3.54	3.67	4.03
إسرائيل	2.51	2.58	2.60	2.61	2.75	3.02
الأردن	2.94	2.98	3.01	3.12	3.22	3.45
الكويت	2.17	2.21	2.25	2.34	2.59	2.89
لبنان	1.47	1.49	1.53	2.97	5.01	6.76[1]
سلطنة عُمان	2.32	2.34	2.41	2.49	2.59	2.87
فلسطين	2.62	2.66	2.74	2.63	2.58	2.98
قطر	2.31	2.36	2.42	2.51	2.63	2.82
المملكة العربية السعودية	2.49	2.65	2.82	3.00	3.22	3.52
الجمهورية العربية السورية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	5.11	غير متاحة
تركيا	3.44	3.58	3.87	3.71	3.82	4.50
الإمارات العربية المتحدة	2.42	2.50	2.55	2.74	2.86	3.14
اليمن	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1-5 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	كلفة نمط غذائي صحي (دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**3.61**	**3.68**	**3.76**	**3.87**	**4.08**	**4.56**
البحر الكاريبي	**4.03**	**4.16**	**4.27**	**4.41**	**4.63**	**5.16**
أنتيغوا وباربودا	3.93	4.11	4.20	4.31	4.48	4.97
أروبا	3.47	3.68	3.97	4.09[1]	4.20[1]	4.71[1]
جزر البهاما	4.28	4.39	4.36	4.49	4.66	5.41
بربادوس	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر فيرجين البريطانية	3.53	3.37[1]	3.59[a]	3.52[1]	3.74[1]	3.80[1]
كوبا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر كايمان	3.58	3.52[a]	3.32[1]	3.56[1]	3.72[1]	3.83[1]
كوراساو	3.02	3.15	3.31	3.41[1]	3.68[1]	4.10[1]
دومينيكا	4.30	4.46	4.56	4.67	4.91[1]	5.32[1]
الجمهورية الدومينيكية	3.33	3.41	3.54	3.67	3.91	4.31
غرينادا	4.52	4.65	4.72	4.87	5.12	5.70
هايتي	3.93	4.07	4.28	4.49	4.81	5.26
جامايكا	4.94	5.08	5.29	5.52	5.82	6.42
بورتوريكو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت كيتس ونيفيس	3.35	3.55	3.70	3.80	3.94	4.58
سانت لوسيا	3.44	3.59	3.71	3.79	3.87	4.15
سانت فنسنت وجزر غرينادين	4.34	4.45	4.51	4.68	4.94	5.56
سانت مارتن (القسم الهولندي)	4.46	4.79[a]	4.81[1]	4.90[1]	5.23[1]	5.50[1]
ترينيداد وتوباغو	3.91	4.01	4.07	4.21	4.51	5.08
جزر توركس وكايكوس	2.81	2.90	2.97	3.07	3.23	3.55
أمريكا الوسطى	**3.24**	**3.30**	**3.37**	**3.42**	**3.60**	**4.05**
بليز	2.51	2.55	2.60	2.66	2.83	3.10
كوستاريكا	3.54	3.57	3.67	3.55	3.67	4.27
السلفادور	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غواتيمالا	2.43	2.58	2.73	2.85	3.00	3.31
هندوراس	3.63	3.69	3.68	3.77	3.89	4.37
المكسيك	2.90	2.97	2.98	3.07	3.29	3.89
نيكاراغوا	3.67	3.73	3.77	3.84	4.07	4.61
بنما	3.99	4.03	4.13	4.22	4.42	4.82
أمريكا الجنوبية**	**3.42**	**3.44**	**3.52**	**3.61**	**3.84**	**4.29**
الأرجنتين	3.32	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.	لم يُبلَغ عنها.
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	3.50	3.60	3.72	3.70	3.87	4.20
البرازيل	3.22	3.21	3.30	3.53	3.84	4.25
شيلي	3.38	3.52	3.66	3.79	3.86	4.54
كولومبيا	2.84	2.87	2.95	3.15	3.34	4.13
إكوادور	2.50	2.52	2.56	2.62	2.72	2.99
غيانا	4.63	4.74	4.83	4.89	5.12	5.53
باراغواي	3.68	3.77	3.78	3.81	4.15	4.70
بيرو	3.28	3.26	3.30	3.33	3.55	4.00

الجدول ألف 1-5 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	كلفة نمط غذائي صحي					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	(دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
سورينام	4.42	4.65[a]	4.75	5.11	5.42	5.82
أوروغواي	2.87	2.96	3.04	3.19	3.31	3.64
جمهورية فنزويلا البوليفارية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوسيانيا	**2.74**	**2.74**	**2.85**	**2.95**	**3.12**	**3.46**
ساموا الأمريكية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أستراليا	2.33	2.36	2.40	2.51	2.58	2.90
جزر كوك	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فيجي	3.24	3.30	3.46	3.51	3.91	4.28
بولينيزيا الفرنسية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كيريباس	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر مارشال	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ناورو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كاليدونيا الجديدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
نيوزيلندا	2.65	2.57	2.70	2.83	2.86	3.21
نيوي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بالاو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بابوا غينيا الجديدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ساموا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر سليمان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
توكيلاو (عضو منتسب)	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تونغا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
توفالو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فانواتو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أمريكا الشمالية وأوروبا	**2.77**	**2.82**	**2.95**	**3.02**	**3.12**	**3.57**
أمريكا الشمالية	**2.73**	**2.69**	**2.72**	**2.77**	**2.77**	**2.96**
برمودا	2.95	2.74[a]	2.78[a]	2.69[a]	2.46[a]	2.35[a]
كندا	3.08	3.13	3.19	3.33	3.48	3.89
غرينلاند	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الولايات المتحدة الأمريكية	2.17	2.18	2.20	2.28	2.36	2.63
أوروبا	**2.77**	**2.83**	**2.97**	**3.04**	**3.15**	**3.61**
أوروبا الشرقية	**2.83**	**2.90**	**3.04**	**3.15**	**3.26**	**3.75**
بيلاروس	3.13	3.18	3.26	3.26	3.42	3.74
بلغاريا	3.39	3.47	3.66	3.80	3.94	4.74
تشيكيا	2.81	2.83	2.97	3.00	3.13	3.63
هنغاريا	3.36	3.45	3.60	3.69	3.71	4.51
بولندا	2.95	3.03	3.25	3.38	3.43	3.91
جمهورية مولدوفا	2.35	2.46	2.57	2.69	2.87	3.17
رومانيا	2.79	2.84	3.03	3.17	3.24	3.66
الاتحاد الروسي	2.25	2.28	2.33	2.44	2.63	2.90
سلوفاكيا	2.46	2.53	2.68	2.89	2.98	3.54

الجدول ألف 1- 5 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	كلفة نمط غذائي صحي (دولار على أساس تكافؤ القوة الشرائية)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أوكرانيا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوروبا الشمالية	**2.62**	**2.66**	**2.77**	**2.84**	**2.90**	**3.28**
الدانمرك	2.20	2.26	2.34	2.41	2.49	2.73
إستونيا	3.14	3.21	3.35	3.43	3.41	3.88
فنلندا	2.53	2.61	2.72	2.81	2.88	3.29
آيسلندا	2.37	2.41	2.52	2.70	2.78	3.02
أيرلندا	2.33	2.27	2.30	2.22	2.24	2.48
لاتفيا	3.04	3.03	3.19	3.28	3.35	3.97
ليتوانيا	2.85	2.87	3.04	3.07	3.15	3.72
النرويج	3.32	3.43	3.53	3.61	3.63	4.01
السويد	2.71	2.77	2.91	3.00	3.10	3.56
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	1.70	1.75	1.83	1.86	1.93	2.12
أوروبا الجنوبية	**3.11**	**3.18**	**3.35**	**3.39**	**3.55**	**4.15**
ألبانيا	3.04	3.13	3.32	3.40	3.55	4.19
أندورا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
البوسنة والهرسك	4.07	4.13	4.34	4.34	4.57	5.53
كرواتيا	3.31	3.35	3.44	3.53	3.66	4.21
اليونان	2.93	2.99	3.10	3.13	3.25	3.74
إيطاليا	2.74	2.83	3.01	3.09	3.19	3.61
مالطة	3.35	3.49	3.75	3.74	3.94	4.44
الجبل الأسود	3.21	3.24	3.49	3.43	3.67	4.49
مقدونيا الشمالية	3.29	3.30	3.48	3.51	3.86	4.60
البرتغال	2.64	2.73	2.85	2.87	2.99	3.52
صربيا	3.56	3.64	3.84	3.85	3.99	4.62
سلوفينيا	2.60	2.70	2.85	2.98	3.02	3.44
إسبانيا	2.53	2.57	2.70	2.75	2.91	3.35
أوروبا الغربية	**2.33**	**2.42**	**2.52**	**2.60**	**2.68**	**3.01**
النمسا	2.06	2.11	2.19	2.30	2.43	2.76
بلجيكا	2.00	2.07	2.16	2.28	2.32	2.56
فرنسا	2.58	2.65	2.83	2.94	3.04	3.42
ألمانيا	2.64	2.76	2.87	2.97	3.10	3.56
لكسمبرغ	2.46	2.59	2.62	2.62	2.70	2.99
مملكة هولندا	2.21	2.27	2.39	2.49	2.54	2.90
سويسرا	2.39	2.45	2.55	2.59	2.65	2.85

ملاحظات: *بما في ذلك زمبابوي. **بما في ذلك الأرجنتين. أتم حساب الدولار بمعادل القوة الشرائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة المعلومات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: *Cost and Affordability of a Healthy Diet (CoAHD)*. [تم الاطلاع عليها في 24 يوليو/تموز 2024]. www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD رقم الترخيص: CC-BY-4.0

الجدول ألف 1-6 عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط صحي بحسب الإقليم والإقليم الفرعي والبلد ومجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد في الفترة 2017-2022

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	**40.3**	**38.0**	**36.4**	**37.9**	**36.4**	**35.4**	**3 062.3**	**2 916.1**	**2 823.4**	**2 968.0**	**2 876.4**	**2 826.3**
البلدان المنخفضة الدخل	**73.9**	**72.6**	**72.3**	**73.0**	**72.0**	**71.5**	**453.9**	**457.8**	**468.9**	**487.0**	**493.5**	**503.2**
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	**59.3**	**55.5**	**52.9**	**55.5**	**54.2**	**52.6**	**1 771.4**	**1 683.8**	**1 624.8**	**1 729.9**	**1 711.2**	**1 676.9**
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	**28.2**	**25.7**	**24.2**	**24.8**	**22.2**	**21.5**	**769.7**	**707.7**	**668.9**	**690.5**	**620.1**	**601.2**
البلدان المرتفعة الدخل	**8.4**	**8.2**	**7.6**	**7.6**	**6.7**	**6.3**	**102.9**	**101.0**	**94.4**	**94.0**	**83.7**	**79.0**
أفريقيا	**65.1**	**64.6**	**64.1**	**65.1**	**64.6**	**64.8**	**822.4**	**836.5**	**851.4**	**885.3**	**900.2**	**924.8**
أفريقيا الشمالية	**36.9**	**38.1**	**37.0**	**35.7**	**31.7**	**31.5**	**87.7**	**92.4**	**91.4**	**89.9**	**81.2**	**81.9**
الجزائر	17.8	17.0	16.4	18.3	18.7	19.7	7.3	7.1	7.0	7.9	8.3	8.8
جمهورية مصر العربية	53.0	54.2	49.4	44.9	42.3	44.4	53.9	56.2	52.2	48.3	46.2	49.3
ليبيا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
المغرب	13.0	12.4	11.7	13.8	12.0	12.7	4.6	4.5	4.3	5.1	4.4	4.8
السودان	45.2	50.0	56.7	56.3	41.6	33.7	18.4	21.0	24.5	25.0	19.0	15.8
تونس	7.7	7.2	6.9	8.1	7.3	7.3	0.9	0.9	0.8	1.0	0.9	0.9
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**71.6**	**70.7**	**70.3**	**71.7**	**72.0**	**72.2**	**734.7**	**744.2**	**760.0**	**795.4**	**819.0**	**842.9**
أفريقيا الشرقية*	**73.6**	**72.5**	**72.3**	**73.2**	**73.5**	**73.7**	**305.5**	**308.7**	**316.1**	**329.0**	**339.1**	**348.6**
بوروندي	89.6	87.9	87.2	88.1	88.3	89.6	10.0	10.1	10.4	10.8	11.1	11.6
جزر القمر	63.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	60.8	غير متاحة	0.5	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.5	غير متاحة
جيبوتي	54.5	53.0	52.5	53.4	52.7	53.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
إريتريا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
إثيوبيا	59.3	55.5	54.5	54.2	55.2	54.1	64.2	61.6	62.2	63.5	66.3	66.7
كينيا	71.7	72.0	73.7	77.0	78.8	79.2	35.1	36.0	37.5	40.0	41.8	42.8
مدغشقر	92.8	93.0	92.7	93.8	93.6	93.6	24.3	25.0	25.5	26.5	27.1	27.7
ملاوي	84.6	85.5	87.1	88.5	88.7	89.6	15.1	15.7	16.4	17.1	17.6	18.3
موريشيوس	15.1	14.2	13.3	18.6	17.8	17.5	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
موزامبيق	84.9	85.3	86.5	88.6	89.2	89.3	24.3	25.1	26.2	27.6	28.6	29.4
رواندا	80.1	76.6	74.9	78.0	74.6	75.7	9.8	9.6	9.6	10.3	10.0	10.4
سيشيل	40.0	40.2	36.3	40.1	38.8	45.3	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
الصومال	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جنوب السودان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	92.8	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	10.0	غير متاحة

الجدول ألف 1- 6 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أوغندا	74.3	73.0	72.1	72.0	71.4	72.5	29.8	30.3	31.0	32.0	32.7	34.2
جمهورية تنزانيا المتحدة	76.4	76.0	75.1	75.6	75.2	75.5	43.0	44.1	45.0	46.7	47.8	49.4
زامبيا	77.8	78.0	79.0	80.5	81.3	81.7	13.5	13.9	14.5	15.2	15.8	16.4
زمبابوي	74.9	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	11.0	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.
أفريقيا الوسطى	**78.1**	**77.7**	**77.5**	**78.6**	**78.7**	**78.8**	**131.3**	**134.7**	**138.7**	**145.1**	**149.8**	**154.5**
أنغولا	62.7	65.1	66.8	70.1	71.7	72.2	18.9	20.4	21.6	23.4	24.7	25.7
الكاميرون	52.4	52.3	52.5	53.7	54.3	55.9	12.8	13.1	13.5	14.2	14.8	15.6
جمهورية أفريقيا الوسطى	86.9	86.1	85.7	86.1	86.5	86.7	4.3	4.4	4.5	4.6	4.7	4.8
تشاد	63.0	60.4	57.1	59.1	59.0	60.8	9.5	9.4	9.2	9.8	10.1	10.8
الكونغو	74.2	75.0	74.8	77.7	78.2	79.1	3.9	4.1	4.2	4.4	4.6	4.7
جمهورية الكونغو الديمقراطية	94.8	93.4	93.1	93.1	92.4	91.4	79.9	81.4	83.7	86.5	88.6	90.5
غينيا الاستوائية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غابون	32.0	32.6	33.1	34.8	36.3	37.3	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.9
سان تومي وبرينسيبي	49.0	48.7	48.8	49.0	49.3	51.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
أفريقيا الجنوبية	**61.5**	**60.9**	**60.9**	**62.6**	**61.7**	**61.6**	**39.8**	**39.9**	**40.4**	**42.1**	**42.0**	**42.2**
بوتسوانا	63.5	61.9	61.3	61.5	61.2	60.3	1.5	1.5	1.5	1.6	1.6	1.6
إسواتيني	68.9	67.6	67.0	67.5	65.1	65.0	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
ليسوتو	69.9	71.0	72.1	75.9	76.3	76.3	1.5	1.6	1.6	1.7	1.7	1.8
ناميبيا	57.8	58.0	58.5	62.2	59.7	57.1	1.4	1.4	1.4	1.5	1.5	1.5
جنوب أفريقيا	61.0	60.5	60.4	62.1	61.2	61.2	34.6	34.7	35.1	36.5	36.4	36.6
أفريقيا الغربية	**68.3**	**67.3**	**66.6**	**68.4**	**68.8**	**69.3**	**258.0**	**260.8**	**264.8**	**279.2**	**288.1**	**297.5**
بنن	78.5	69.9	63.2	61.6	60.2	56.8	9.1	8.3	7.8	7.8	7.8	7.6
بوركينا فاسو	64.9	62.1	58.8	59.7	59.1	63.1	12.9	12.7	12.3	12.8	13.1	14.3
كابو فيردي	30.0	28.9	27.3	35.5	33.4	30.5	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
كوت ديفوار	53.5	49.2	46.7	48.9	49.6	49.7	13.3	12.5	12.2	13.1	13.6	14.0
غامبيا	42.4	41.3	40.6	43.2	43.6	44.0	1.0	1.0	1.0	1.1	1.2	1.2
غانا	65.2	64.1	62.7	63.6	62.7	63.0	19.7	19.8	19.8	20.5	20.6	21.1
غينيا	37.4	36.9	36.1	35.8	36.8	37.4	4.6	4.6	4.6	4.7	5.0	5.2
غينيا بيساو	62.5	61.6	58.9	62.6	63.8	64.0	1.2	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3
ليبيريا	64.5	63.9	66.0	69.9	66.3	64.1	3.1	3.1	3.3	3.6	3.4	3.4

الجدول ألف 1- 6 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مالي	55.2	52.3	47.8	53.0	55.6	58.7	10.7	10.4	9.8	11.3	12.2	13.3
موريتانيا	49.9	49.9	50.4	52.1	54.4	55.2	2.1	2.1	2.2	2.3	2.5	2.6
النيجر	85.8	83.9	83.2	84.7	86.8	86.3	18.7	18.9	19.5	20.6	21.9	22.6
نيجيريا	74.3	75.1	76.0	78.0	78.5	78.7	143.8	149.0	154.5	162.5	167.4	172.0
السنغال	54.3	48.7	47.1	48.6	47.5	49.5	8.2	7.6	7.5	8.0	8.0	8.6
سيراليون	62.2	62.3	58.2	60.5	61.8	62.5	4.8	4.9	4.7	5.0	5.2	5.4
توغو	62.4	54.2	50.2	52.0	54.0	54.6	4.9	4.4	4.1	4.4	4.7	4.8
آسيا	**43.3**	**39.5**	**37.0**	**39.0**	**36.5**	**35.1**	**1 967.5**	**1 813.7**	**1 714.5**	**1 819.3**	**1 712.0**	**1 655.9**
آسيا الوسطى	**21.2**	**18.5**	**17.6**	**19.1**	**17.1**	**16.3**	**15.1**	**13.4**	**12.9**	**14.3**	**13.0**	**12.6**
كازاخستان	9.3	6.3	6.9	6.6	5.2	5.6	1.7	1.2	1.3	1.3	1.0	1.1
قيرغيزستان	40.9	34.0	31.0	41.0	36.7	35.9	2.5	2.1	2.0	2.6	2.4	2.4
طاجيكستان	37.8	34.3	33.9	35.7	32.5	28.6	3.4	3.1	3.2	3.4	3.2	2.9
تركمانستان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوزبكستان	19.7	18.0	16.4	17.3	15.7	15.0	6.3	5.8	5.4	5.8	5.3	5.2
آسيا الشرقية	**25.7**	**22.4**	**20.3**	**21.2**	**16.5**	**16.3**	**424.4**	**371.4**	**336.8**	**353.3**	**275.3**	**271.4**
الصين	27.9	24.1	21.7	22.7	17.4	17.3	401.6	349.4	316.0	330.6	253.8	251.8
الصين القاريّة	28.2	24.4	22.0	23.0	17.6	17.5	398.1	346.2	313.1	327.6	251.3	249.3
مقاطعة تايوان الصينية	5.3	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	4.5	غير متاحة	1.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	1.1	غير متاحة
الصين، هونغ كونغ منطقة إداريّة خاصة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الصين- مكاو منطقة إداريّة خاصة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
اليابان	7.2	7.2	7.2	8.0	7.6	7.5	9.1	9.1	9.0	10.0	9.5	9.3
منغوليا	29.7	27.9	24.5	24.9	23.5	19.6	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.7
جمهورية كوريا	10.5	9.7	9.2	10.7	10.0	9.0	5.4	5.0	4.8	5.6	5.2	4.7
جنوب شرقي آسيا	**38.4**	**36.8**	**35.3**	**36.9**	**37.3**	**36.3**	**250.0**	**242.2**	**234.2**	**247.4**	**251.9**	**247.0**
بروني دار السلام	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كمبوديا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
إندونيسيا	51.4	48.9	47.1	46.8	46.6	46.5	135.9	130.7	127.1	127.2	127.6	128.0
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	59.2	57.7	56.9	58.7	58.0	57.1	4.1	4.1	4.1	4.3	4.3	4.3
ماليزيا	4.0	3.4	2.6	3.1	2.8	1.8	1.3	1.1	0.9	1.0	0.9	0.6
ميانمار	47.6	44.4	43.5	50.1	57.4	56.3	24.9	23.4	23.1	26.7	30.9	30.5

الجدول ألف 1- 6 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفلبين	48.1	46.9	45.7	51.9	51.4	48.1	51.3	50.9	50.4	58.2	58.5	55.6
سنغافورة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تايلند	21.1	21.9	19.6	19.7	18.3	16.4	14.9	15.6	14.0	14.1	13.1	11.7
تيمور ليشتي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فييت نام	11.2	10.1	8.5	9.3	9.6	9.4	10.5	9.6	8.1	9.0	9.4	9.2
آسيا الجنوبية	**64.2**	**58.6**	**54.8**	**57.9**	**55.8**	**53.1**	**1 221.4**	**1 128.3**	**1 068.0**	**1 141.1**	**1 110.5**	**1 066.3**
أفغانستان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بنغلاديش	65.0	61.4	58.5	55.8	51.7	48.2	105.2	100.5	96.8	93.4	87.6	82.4
بوتان	28.9	14.1	18.0	17.4	21.5	5.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	<0.1
الهند	69.5	62.5	57.1	61.2	59.0	55.6	941.1	855.3	789.3	854.9	830.9	788.2
جمهورية إيران الإسلامية	7.7	9.2	14.6	14.8	15.0	15.8	6.5	7.9	12.6	12.9	13.2	14.0
ملديف	4.9	3.5	2.1	8.8	3.0	1.6	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
نيبال	47.3	43.8	43.5	44.7	43.6	41.1	13.3	12.5	12.5	13.1	13.1	12.6
باكستان	57.8	56.5	58.1	60.2	58.7	58.7	125.1	124.2	129.7	136.8	135.8	138.3
سري لانكا	32.2	29.0	28.5	33.4	34.0	41.1	6.9	6.3	6.2	7.2	7.4	9.0
آسيا الغربية	**20.6**	**21.0**	**22.1**	**22.0**	**21.2**	**20.0**	**56.6**	**58.4**	**62.5**	**63.2**	**61.3**	**58.7**
أرمينيا	49.3	49.5	53.3	53.8	54.1	54.9	1.4	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5
أذربيجان	0.7	0.7	0.7	1.2	0.7	0.7	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
البحرين	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
قبرص	4.0	2.7	2.6	2.2	2.3	1.8	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
جورجيا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
العراق	23.1	23.1	21.9	28.5	28.4	26.7	9.2	9.4	9.1	12.1	12.4	11.9
إسرائيل	19.2	18.2	19.5	19.0	18.0	16.5	1.6	1.5	1.7	1.7	1.6	1.5
الأردن	13.0	12.9	12.9	14.4	13.6	13.0	1.3	1.3	1.4	1.6	1.5	1.5
الكويت	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
لبنان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	0.1	1.8	2.9	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	<0.1	0.1	0.2
سلطنة عُمان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فلسطين	5.0	5.1	5.5	6.8	5.4	4.4	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.2
قطر	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
المملكة العربية السعودية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الجمهورية العربية السورية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	86.2	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	18.4	غير متاحة

الجدول ألف 1- 6 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تركيا	11.7	12.3	14.7	10.9	8.7	6.1	9.6	10.2	12.3	9.1	7.4	5.2
الإمارات العربية المتحدة	1.0	2.5	2.1	<0.1	<0.1	2.3	0.1	0.2	0.2	<0.1	<0.1	0.2
اليمن	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**29.2**	**28.4**	**27.8**	**28.9**	**30.1**	**27.7**	**185.5**	**181.8**	**180.0**	**188.1**	**197.2**	**182.9**
البحر الكاريبي	**47.2**	**45.9**	**46.1**	**49.5**	**50.1**	**50.0**	**20.4**	**19.9**	**20.1**	**21.8**	**22.1**	**22.2**
أنتيغوا وباربودا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أروبا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر البهاما	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بربادوس	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر فيرجين البريطانية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كوبا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر كايمان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كوراساو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
دومينيكا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الجمهورية الدومينيكية	26.9	23.4	21.8	25.7	26.1	24.8	2.9	2.5	2.4	2.8	2.9	2.8
غرينادا	19.6	19.1	18.8	23.2	22.2	21.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
هايتي	77.4	77.9	79.4	81.5	82.4	83.6	8.4	8.6	8.9	9.2	9.4	9.7
جامايكا	19.2	17.1	18.2	23.6	23.1	22.1	0.5	0.5	0.5	0.7	0.7	0.6
بورتوريكو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت كيتس ونيفيس	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت لوسيا	8.5	8.5	8.6	12.4	9.7	8.5	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
سانت فنسنت وجزر غرينادين	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
سانت مارتن (القسم الهولندي)	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ترينيداد وتوباغو	32.0	33.0	33.3	38.1	39.2	39.1	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6
جزر توركس وكايكوس	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أمريكا الوسطى	**30.7**	**29.8**	**27.9**	**31.9**	**27.7**	**26.3**	**52.6**	**51.5**	**48.9**	**56.3**	**49.1**	**47.1**
بليز	65.6	65.5	62.8	69.9	65.6	61.8	0.2	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3
كوستاريكا	14.3	15.1	15.2	20.9	15.1	15.9	0.7	0.8	0.8	1.1	0.8	0.8
السلفادور	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
غواتيمالا	46.7	46.5	45.6	48.0	44.9	43.9	7.7	7.8	7.8	8.3	7.9	7.8
هندوراس	39.8	39.0	38.7	43.4	38.9	39.0	3.8	3.8	3.9	4.4	4.0	4.1

الجدول ألف 1- 6 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المكسيك	28.3	27.1	24.6	28.6	24.2	22.5	34.8	33.6	30.8	36.0	30.7	28.7
نيكاراغوا	25.0	26.9	29.2	30.6	26.8	27.3	1.6	1.8	1.9	2.1	1.8	1.9
بنما	42.3	40.1	39.4	49.9	45.1	43.5	1.7	1.7	1.7	2.1	2.0	1.9
أمريكا الجنوبية**	**26.7**	**26.0**	**25.9**	**25.5**	**29.0**	**26.0**	**112.5**	**110.3**	**111.0**	**110.1**	**126.0**	**113.6**
الأرجنتين	8.6	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	3.8	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.	لم يُبلّغ عنها.
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	14.3	13.0	9.6	10.8	8.9	8.5	1.6	1.5	1.1	1.3	1.1	1.0
البرازيل	27.4	26.6	26.3	19.8	30.2	25.3	57.2	56.0	55.7	42.1	64.7	54.4
شيلي	48.1	46.1	46.0	50.3	42.5	40.4	8.8	8.6	8.8	9.7	8.3	7.9
كولومبيا	31.7	31.6	32.7	41.2	37.9	36.6	15.3	15.6	16.4	21.0	19.5	19.0
إكوادور	23.1	23.9	24.8	30.4	27.2	25.9	3.9	4.1	4.3	5.3	4.8	4.7
غيانا	41.3	41.0	39.2	22.6	16.9	9.4	0.3	0.3	0.3	0.2	0.1	0.1
باراغواي	24.0	22.3	22.0	24.7	24.6	24.1	1.5	1.4	1.4	1.6	1.6	1.6
بيرو	33.5	30.4	28.9	42.9	33.9	33.6	10.6	9.8	9.5	14.3	11.4	11.5
سورينام	19.6	18.6	18.9	24.8	25.9	25.5	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2
أوروغواي	31.1	32.6	33.3	38.2	37.8	36.1	1.1	1.1	1.1	1.3	1.3	1.2
جمهورية فنزويلا البوليفارية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوسيانيا	**15.7**	**16.4**	**18.0**	**21.2**	**22.4**	**20.2**	**6.6**	**7.0**	**7.8**	**9.3**	**10.0**	**9.1**
ساموا الأمريكية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أستراليا	2.9	3.2	3.2	3.5	3.2	3.2	0.7	0.8	0.8	0.9	0.8	0.8
جزر كوك	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فيجي	45.8	47.4	52.6	62.5	66.8	59.0	0.4	0.4	0.5	0.6	0.6	0.5
بولينيزيا الفرنسية	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كيريباس	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر مارشال	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
ناورو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كاليدونيا الجديدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
نيوزيلندا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
نيوي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بالاو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
بابوا غينيا الجديدة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة

الجدول ألف 1- 6 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ساموا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
جزر سليمان	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
توكيلاو (عضو منتسب)	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
تونغا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
توفالو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
فانواتو	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أمريكا الشمالية وأوروبا	**7.2**	**6.9**	**6.2**	**5.9**	**5.1**	**4.8**	**80.4**	**77.0**	**69.7**	**66.0**	**57.1**	**53.6**
أمريكا الشمالية	**4.8**	**4.5**	**4.1**	**3.2**	**2.5**	**2.5**	**17.7**	**16.8**	**15.2**	**12.1**	**9.6**	**9.5**
برمودا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
كندا	3.2	2.7	2.7	3.2	3.0	2.7	1.2	1.0	1.0	1.2	1.1	1.1
غرينلاند	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
الولايات المتحدة الأمريكية	5.0	4.7	4.2	3.2	2.5	2.5	16.5	15.8	14.2	10.9	8.4	8.5
أوروبا	**8.4**	**8.1**	**7.3**	**7.2**	**6.4**	**5.9**	**62.7**	**60.3**	**54.5**	**53.8**	**47.5**	**44.1**
أوروبا الشرقية	**11.0**	**11.3**	**9.9**	**9.8**	**8.4**	**8.0**	**32.5**	**33.3**	**29.2**	**28.8**	**24.5**	**23.1**
بيلاروس	3.2	1.9	2.4	1.2	1.0	1.0	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1
بلغاريا	10.2	8.4	7.8	5.3	6.1	5.8	0.7	0.6	0.6	0.4	0.4	0.4
تشيكيا	4.8	4.2	3.7	3.9	3.8	4.2	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
هنغاريا	32.0	26.5	26.4	20.4	12.7	10.5	3.1	2.6	2.6	2.0	1.2	1.0
بولندا	17.2	14.9	10.4	9.8	8.0	6.6	6.6	5.7	4.0	3.8	3.1	2.6
جمهورية مولدوفا	11.0	9.0	9.5	14.3	10.2	11.9	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4
رومانيا	52.4	68.3	63.7	66.0	59.7	55.9	10.3	13.4	12.4	12.8	11.5	11.0
الاتحاد الروسي	3.1	2.8	2.4	2.4	1.9	2.0	4.5	4.0	3.4	3.5	2.7	2.9
سلوفاكيا	19.7	18.3	15.3	20.0	19.3	17.7	1.1	1.0	0.8	1.1	1.1	1.0
أوكرانيا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أوروبا الشمالية	**4.0**	**4.0**	**3.6**	**2.9**	**3.0**	**2.7**	**4.1**	**4.2**	**3.8**	**3.1**	**3.2**	**2.8**
الدانمرك	0.9	1.0	1.0	1.1	0.8	0.9	0.1	0.1	0.1	0.1	<0.1	0.1
إستونيا	10.9	9.5	8.2	7.5	5.1	5.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
فنلندا	1.0	1.1	0.7	0.6	0.8	0.8	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
آيسلندا	0.6	0.5	0.6	0.7	0.6	0.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
أيرلندا	2.3	1.4	1.6	1.2	1.1	1.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	<0.1
لاتفيا	27.1	21.3	18.1	16.9	14.2	12.7	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	0.2

الجدول ألف 1– 6 (يتبع)

الأقاليم/الأقاليم الفرعية/البلدان/أقاليم البلدان	نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (النسبة المئوية)						عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (بالملايين)					
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ليتوانيا	21.3	16.7	13.1	9.0	8.9	9.0	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.2
النرويج	1.9	1.7	1.5	1.9	1.7	1.5	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
السويد	3.5	4.1	3.5	2.9	3.6	3.6	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	3.2	3.7	3.5	2.7	3.0	2.5	2.1	2.5	2.3	1.8	2.0	1.7
أوروبا الجنوبية	**14.0**	**12.4**	**11.2**	**11.5**	**9.9**	**9.1**	**21.1**	**18.7**	**16.9**	**17.3**	**14.9**	**13.6**
ألبانيا	24.3	17.5	15.3	14.1	12.6	12.2	0.7	0.5	0.4	0.4	0.4	0.3
أندورا	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
البوسنة والهرسك	6.1	5.7	5.6	5.7	5.0	5.8	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
كرواتيا	27.9	23.2	19.0	18.8	15.5	13.5	1.2	1.0	0.8	0.8	0.6	0.5
اليونان	30.8	28.0	24.6	24.2	21.0	18.3	3.3	3.0	2.6	2.5	2.2	1.9
إيطاليا	10.3	10.0	8.6	9.1	7.7	6.9	6.2	6.0	5.1	5.4	4.6	4.1
مالطة	4.5	4.2	3.4	3.3	2.6	2.4	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
الجبل الأسود	17.4	18.5	15.6	15.6	12.5	12.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مقدونيا الشمالية	23.9	21.1	19.7	21.5	19.0	19.4	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4
البرتغال	18.9	16.2	13.1	14.0	13.1	12.0	1.9	1.7	1.4	1.4	1.3	1.2
صربيا	24.2	10.2	13.1	11.6	8.7	8.1	1.8	0.8	1.0	0.9	0.6	0.6
سلوفينيا	3.7	2.6	2.3	2.0	1.7	1.4	0.1	0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
إسبانيا	10.9	10.8	10.2	10.6	9.3	8.9	5.1	5.0	4.8	5.0	4.4	4.2
أوروبا الغربية	**2.6**	**2.1**	**2.4**	**2.4**	**2.5**	**2.3**	**5.0**	**4.0**	**4.6**	**4.6**	**4.9**	**4.5**
النمسا	2.5	2.3	2.7	2.5	3.4	2.9	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3
بلجيكا	2.1	1.2	1.3	1.0	0.8	0.7	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1
فرنسا	1.9	2.2	3.4	2.8	3.3	3.1	1.2	1.4	2.2	1.8	2.2	2.0
ألمانيا	3.5	2.2	2.0	2.5	2.5	2.2	2.9	1.9	1.7	2.1	2.1	1.9
لكسمبرغ	2.6	2.1	1.2	0.6	1.9	1.9	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1	<0.1
مملكة هولندا	1.8	1.5	1.6	1.6	1.1	1.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2
سويسرا	1.3	1.6	1.4	1.3	1.2	1.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1

ملاحظات: * بما يشمل زمبابوي. **بما يشمل الأرجنتين. يتم الحصول على التقديرات العالمية لعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي بضرب معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة لكل من أقاليم العالم الخمسة بمجموع حجم السكان في كل من تلك الأقاليم. ينبغي تجنب حساب التقديرات العالمية لعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي كمجموع التقديرات لمجموعات البلدان الأخرى، كتلك القائمة على مستويات الدخل.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة المعلومات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. [تم الاطلاع عليه في 24 يوليو/تموز 2024]. www.fao.org/faostat/en/#data/CAHD رقم الترخيص: CC-BY-4.0

الملحق 1 – باء

ملاحظات منهجية بشأن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية

معدل انتشار النقص التغذوي

التعريف: يُعرَّف النقص التغذوي بأنه الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة طبيعية وموفورة النشاط والصحة.

كيفية الإبلاغ: يُمثّل المؤشر (الذي يُسمى «معدّل انتشار النقص التغذوي») تقديرًا للنسبة المئوية للأفراد الذين يعانون من النقص التغذوي من مجموع السكان. ويُبلّغ عن التقديرات الوطنية كمتوسطات متحرِّكة تغطي فترة ثلاث سنوات، للحد من انخفاض مستوى موثوقية تقديرات بعض البارامترات بسبب العناصر التي لا يتوافر بشأنها سوى النزر اليسير من المعلومات الكاملة والموثوقة. ومن ذلك على سبيل المثال الاختلافات من سنة إلى أخرى في أرصدة السلع الغذائية، وهي أحد مكونات ميزانيات الأغذية السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة. ومن جهة أخرى، يُبلّغ عن المجاميع الإقليمية والعالمية كتقديرات سنوية، نظرًا إلى أن من المتوقع عدم وجود ارتباط بين أخطاء التقدير المتوقع، وبالتالي يُتوقع أن تقلّ الأخطاء إلى مستويات مقبولة عند تجميعها عبر البلدان.

وتُنقح السلسلة الكاملة لقيم معدل انتشار النقص التغذوي مع إصدار كل طبعة جديدة من هذا التقرير لكي تُعبِّر عن البيانات والمعلومات الجديدة التي حصلت عليها منظمة الأغذية والزراعة منذ إصدار الطبعة السابقة. وبالنظر إلى أن هذه العملية تشمل في العادة تنقيحات للقيم السابقة في كامل سلسلة معدل انتشار النقص التغذوي، يُنصح القراء بعدم مقارنة السلاسل بين الطبعات المختلفة من هذا التقرير، وينبغي دائمًا الرجوع إلى الطبعة الحالية من التقرير، بما فيها قيم السنوات الماضية.

المنهجية: تُحسب تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي لدى السكان عن طريق وضع نموذج توزيع احتمالي لمستويات المتناول من الطاقة الغذائية المعتادة (المعبَّر عنها بالكيلو كالوري للفرد يوميًا) للشخص العادي، من خلال دالة كثافة الاحتمال البارامترية [2،1] $f(x)$ ويُحسب المؤشر كاحتمال تراكمي لانخفاض المتناول المعتاد من الطاقة الغذائية (x) عن الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية (أي الحد الأدنى من نطاق متطلبات الطاقة المناسبة للفرد العادي التمثيلي للسكان) كما هو موضّح في الصيغة الواردة أدناه:

$$PoU = \int_{x<MDER} f(x|\theta)dx,$$

حيث هو متجه البارامترات الذي يميِّز دالة كثافة الاحتمال البارامترية. ويُفترض أن التوزيع لوغاريتمي طبيعي، وبالتالي فهو يتميَّز بكامله ببارامترين اثنين فقط، وهما: متوسط استهلاك الطاقة الغذائية ومعامل التباين.

مصدر البيانات: استُخدمت مصادر بيانات مختلفة لتقدير مختلف بارامترات النموذج.

الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية: تُحدَّد متطلبات الطاقة البشرية للفرد في فئة معيَّنة من فئات الجنس/العمر على أساس المتطلبات المعيارية لمعدل الأيض الأساسي لكل كيلوغرام من كتلة الجسم، مضروبًا بالوزن المثالي لشخص سليم في فئة الجنس/العمر تلك استنادًا إلى طوله، ومن ثم مضروبًا بمعامل لمستوى النشاط البدني مراعاةً للنشاط البدني.[ب ل] وبالنظر إلى أن مؤشرات كتلة الجسم ومستويات النشاط البدني تتفاوت بين الأفراد النشطين والأصحاء من الجنس والعمر نفسيهما، ينطبق نطاق لمتطلبات الطاقة على كل جنس وفئة عمرية من السكان. ويُحتسب الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية للشخص العادي من السكان، وهو البارامتر المستخدم في صيغة انتشار النقص التغذوي، كالمتوسط المرجح لنطاقات الحد الأدنى للطاقة الغذائية لكل جنس وفئة عمرية، باستخدام نسب السكان في كل فئة كأوزان ترجيحية. وعلى غرار الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية (المستخدم لتقدير أحد مكونات معامل التباين على النحو المبيّن أدناه)، يُقدّر متوسط المتطلبات من الطاقة الغذائية باستخدام متوسط القيمة الدنيا والقيمة العليا لفئة «أسلوب الحياة النشط أو المعتدل النشاط».[4]

وتتاح المعلومات عن الهيكل السكاني بحسب الجنس والعمر المطلوبة لحساب الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية لمعظم بلدان العالم ولكل سنة في تقرير التوقعات السكانية

ب ل يُعتبر الشخص سليمًا إذا كان مؤشر كتلة جسمه لا يُشير إلى نقص أو زيادة في الوزن. وترد معايير الحد الأدنى من متطلبات الطاقة البشرية لكل كيلوغرام من كتلة الجسم في: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2004).[3]

في العالم الذي تصدره إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وينقح كل سنتين. وتستخدم هذه الطبعة من حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم.[5]

واشتُقت المعلومات المتعلقة بمتوسط الطول في كل فئة من فئات الجنس والعمر للبلد المعيّن من دراسات استقصائية ديمغرافية وصحية حديثة، أو من دراسات استقصائية أخرى تجمع بيانات عن مقاييس الجسم البشري لدى الأطفال والأشخاص البالغين. وحتى في الحالات التي لا تعود فيها تلك الدراسات الاستقصائية إلى السنة نفسها المشمولة بتقديرات معدل انتشار النقص التغذوي، يُتوقع لتأثير التغييرات الطفيفة المحتملة في متوسط الطول عبر السنين على الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، وبالتالي على هذه التقديرات، أن يكون ضئيلًا جدًا.

استهلاك الطاقة الغذائية: في الظروف المثالية، يمكن تقدير استهلاك الطاقة الغذائية من بيانات استهلاك الأغذية المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تُمثّل المستوى الوطني (مثل الدراسات الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة أو الدراسات الاستقصائية لاستهلاك الأسرة المعيشية ونفقاتها). ولكن، لا يُجري هذه الدراسات الاستقصائية سنويًا سوى عدد قليل جدًا من البلدان. وبالتالي، في تقديرات المنظمة لمعدل «انتشار النقص التغذوي» للرصد العالمي، تُقدَّر قيم استهلاك الطاقة الغذائية من إمدادات الطاقة الغذائية المبلَّغ عنها في ميزانيات الأغذية التي تجمعها منظمة الأغذية والزراعة لمعظم البلدان في العالم.[6]

ومنذ إصدار الطبعة الأخيرة من هذا التقرير، تم تحديث مجال ميزانيات الأغذية على أساس قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بقيم جديدة للسلسلة حتى عام 2021 لجميع البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي اختتم فيه هذا التقرير، تم تحديث سلسلة ميزانيات الأغذية حتى عام 2022 بالنسبة إلى البلدان البالغ عددها 68 بلدًا، المختارة كأولوية بسبب مساهمتها الكبيرة في مجموع عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم: إثيوبيا والأرجنتين والأردن وأفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وأنغولا وأوغندا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وبابوا غينيا الجديدة وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وتايلند وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وروانـدا وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا والسنغال والسودان وسيراليون والصومال والعراق وغانا وغواتيمالا وغينيا والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفييت نام والكاميرون وكوت ديفوار وكولومبيا والكونغو وكينيا وليبريا وليسوتو ومالي وماليزيا ومدغشقر وجمهورية مصر العربية والمغرب وملاوي والمملكة العربية السعودية وموزامبيق وميانمار ونيبال والنيجر ونيجيريا ونيكاراغوا وهايتي والهند وهندوراس واليابان واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، حُدّثت ميزانيات الأغذية لإمدادات الطاقة الغذائية حتى عام 2022 لمجموعة أخرى من 27 بلدًا تساهم بنسبة أقلّ في مجموع عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي، وهي: أرمينيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وجزر البهاما وشيلي والصين (القارية) وكابو فيردي وإسواتيني وباراغواي وبنما وتونس وتيمور-ليشتي وجامايكا والجبل الأسود والجمهورية الدومينيكية وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي والسلفادور وسلوفاكيا وعمان وكوستاريكا والكويت ولبنان وليبيا ومنغوليا وموريتانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويُمثّل متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في عام 2022 (للبلدان الأخرى غير المذكورة أعلاه) وفي عام 2023 (لجميع البلدان) تنبؤات آنية أُجريت على أساس توقعات السوق القصيرة الأجل التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لتسترشد بها البوابة الإلكترونية لحالة الأغذية في العالم[7] وتُستخدم في حساب قيم عامي 2022 و2023 من استهلاك الطاقة الغذائية لكل بلد.

عوامل الهدر

تشمل هذه الطبعة من التقرير تحديث عوامل الهدر المستخدمة لحساب متطلبات الطاقة الغذائية وذلك بأن طُرحت من إمدادات الطاقة الغذائية لجميع البلدان النسبة المئوية للمهدر. وقدرت النسب المئوية للمهدر من الأغذية على مستوى التوزيع باستخدام بيانات ميزانيات الأغذية المتاحة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية لمنظمة الأغذية والزراعة.

وباستخدام النسب المئوية الواردة في وثيقة منظمة الأغذية والزراعة عن الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم،[8] يُحسب المهدر من السعرات الحرارية لكل مجموعة غذائية، باستثناء أن عوامل الهدر المستخدمة للحبوب هي 2 في المائة لجميع الأقاليم. وأخيرًا، يُحسب مجموع المهدر من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من مجموع السعرات الحرارية لكل سنة ولكل بلد. وتتاح البيانات حتى عام 2021. وتستخدم لعامي 2022 و2023 قيمة عام 2021 نفسها.

وبالنسبة إلى الصومال وفلسطين، كانت بيانات استهلاك الأسماك مفقودة، ولذلك قُدّرت عوامل الهدر لجميع المجموعات الغذائية الأخرى باستثناء الأسماك. ولم تُحدَّث البيانات لغواتيمالا والجمهورية الدومينيكية.

معامل التباين: يُشتق معامل التباين لاستهلاك الطاقة الغذائية المعتاد لدى السكان باعتباره المتوسط الهندسي لمكونين يُطلق عليهما على التوالي معامل التباين بالنسبة إلى الدخل $(CV|y)$ ومعامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات $(CV|r)$:

$$CV = \sqrt{(CV|y)^2 + (CV|r)^2}$$

ويُشير المكون الأول (معامل التباين بالنسبة إلى الدخل CV|y) إلى تباين نصيب الفرد من الاستهلاك بين الأسر المعيشية المنتمية إلى طبقات اجتماعية ديمغرافية، وبالتالي يُشار إليه على أنه معامل التباين «بالنسبة إلى الدخل»، في حين أن المكون الثاني (معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات CV|r) يُعبِّر عن التباين بين الأفراد بسبب الاختلافات في الجنس والعمر وكتلة الجسم ومستوى النشاط البدني التي يمكن أن توجد بين الأفراد أنفسهم في الأسرة المعيشية. وبالنظر إلى أن هذه هي العناصر نفسها التي تُحدد المتطلبات من الطاقة، يُشار إلى المكون الثاني باسم معامل التباين «بالنسبة إلى المتطلبات».

معامل التباين بالنسبة إلى الدخل (CV|y)

عندما تُتاح بيانات موثوقة عن استهلاك الأغذية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني، يمكن تقدير معامل التباين بالنسبة إلى الدخل (CV|y) مباشرة. ومنذ إصدار آخر طبعة من هذا التقرير، تمت معالجة 14 دراسة استقصائية جديدة من البلدان الثلاثة عشر التالية لتحديد معامل التباين بالنسبة إلى الدخل: أرمينيا (2022) وكوستاريكا (2019) وكوت ديفوار (2022) والهند (2011-2012 و2022-23) والأردن (2017) وكازاخستان (2022) وملديف (2016) ومالي (2022) والمكسيك (2022) والنيجر (2022) وجمهورية مولدوفا (2022) والسنغال (2022) وتيمور ليشتي (2015). وبذلك يكون المجموع 143 دراسة استقصائية من 69 بلدًا يستند تقدير معامل التباين بالنسبة إلى الدخل فيها إلى بيانات من الدراسات الاستقصائية الوطنية.

وعندما لا تتوافر بيانات مناسبة من الدراسات الاستقصائية، تُستخدم بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي جمعتها منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 2014 لتقدير التغييرات في معامل التباين بالنسبة إلى الدخل من عام 2015 (أو من العام الذي أُجري فيه آخر دراسة استقصائية لاستهلاك الأغذية، إذا كانت أحدث) حتى عام 2023 بالاستناد إلى الاتجاه الملحوظ في انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتستند التوقعات إلى افتراض أن التغيُّرات الملحوظة في مدى انعدام الأمن الغذائي الشديد على أساس مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي قد تكون مؤشرًا على تغيُّرات مكافئة في معدل انتشار النقص التغذوي. وما دام من غير الممكن تفسير هذه التغيُّرات الضمنية في معدل انتشار النقص التغذوي تفسيرًا كاملًا من خلال تأثير التغيُّرات «في جانب العرض» في إمدادات الأغذية، يمكن أن تُعزى هذه التغيُّرات بثقة إلى ما يُلاحظ من تغيُّرات في معامل التباين بالنسبة إلى الدخل التي قد تحدث في الوقت نفسه. ويكشف تحليل تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي التاريخية عن أنه، في المتوسط، وبمجرد التحكم في الاختلافات في استهلاك الطاقة الغذائية والحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية ومعامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات (CV|r) تُفسِّر الاختلافات في معدل التباين بالنسبة إلى الدخل نحو ثلث الاختلافات في معدل انتشار النقص التغذوي زمنيًا ومكانيًا. وبالاستناد إلى ذلك كله، تُقدَّر التغييرات في معامل التباين بالنسبة إلى الدخل في كل بلد من البلدان المشمولة ببيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المتاحة والتي ربما تكون قد حدثت منذ عام 2015 أو تاريخ آخر دراسة استقصائية متاحة، باعتباره التغيير الذي سيوِّلد ثلث نقطة مئوية للتغيير في معدل انتشار النقص التغذوي لكل نقطة مئوية ملحوظة من التغيير في انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد. وبالنسبة إلى جميع البلدان الأخرى التي تفتقر إلى أي أدلة داعمة، يُحتفظ بمعامل التباين بالنسبة إلى الدخل ثابتًا في آخر تقدير متاح. وعلى غرار تقرير العام الماضي، تطلبت التنبؤات الآنية لمعامل التباين بالنسبة إلى الدخل للأعوام 2020 و2021 و2022 معالجة خاصة لمراعاة تأثيرات جائحة كوفيد-19 (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات (CV|r)

يُمثِّل معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات تفاوت توزيع المتطلبات من الطاقة الغذائية لفرد افتراضي عادي يُمثِّل مجموعة السكان الأصحاء، وهو ما يعادل أيضًا معامل التباين لتوزيع المتناول من الطاقة الغذائية لفرد افتراضي عادي في حال كان كل فرد في مجموعة السكان يحصل على تغذية مثالية. ويُفترض لأغراض التقدير أن توزيع المتطلبات من الطاقة الغذائية لهذا الفرد الافتراضي العادي طبيعي، ويمكن تقدير انحرافيه المعياري استنادًا إلى أي من الشريحتين المعروفتين من النسب المئوية. ونستخدم الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية ومتوسط المتطلبات من الطاقة الغذائية المشار إليهما أعلاه لتقريب الشريحة المئوية الأولى والشريحة المئوية الخمسين.[10,9] وبالتالي فإن قيمة معامل التباين بالنسبة إلى المتطلبات تُشتق باعتبارها التوزيع الطبيعي المعياري التراكمي العكسي للفرق بين الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية ومتوسط المتطلبات من الطاقة الغذائية.

التحديات والقيود: في حين أن المعاناة أو عدم المعاناة من النقص التغذوي تُمثِّل حالة تنطبق رسميًا على الأفراد، ونظرًا إلى أن البيانات تتوافر في العادة على نطاق واسع، لا يمكن تحديد الأفراد الذين يعانون فعليًا من نقص تغذوي في مجموعة معيّنة بصورة موثوقة. وبالاستناد إلى النموذج الإحصائي المبيّن أعلاه،

لا يمكن حساب المؤشر إلّا بالرجوع إلى السكان أو إلى مجموعة من الأفراد تتوافر بشأنهم عينة تمثيلية بالقدر الكافي. وبالتالي فإن معدل انتشار النقص التغذوي يُمثّل تقديرًا للنسبة المئوية من الأفراد الذين يعانون من هذه الحالة في تلك المجموعة، ولكن لا يمكن تفصيله بشكل أكبر.

ونظرًا إلى الطابع الاحتمالي للاستدلال وهوامش عدم اليقين المقترنة بتقديرات كل بارامتر من بارامترات النموذج، فإن دقة تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي منخفضة عمومًا. وفي حين أن من غير الممكن حساب هوامش الخطأ الذي يشوب تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي بصورة رسمية، تتجاوز هوامش الخطأ هذه 5 في المائة في معظم الحالات. ولهذا السبب، لا ترى منظمة الأغذية والزراعة أن تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي التي تقلّ عن 2.5 في المائة موثوقة بدرجة كافية للإبلاغ عنها.

ومن المهم ملاحظة أن النطاقات الواردة بشأن قيم معدل انتشار النقص التغذوي في الأعوام 2020 و2021 و2022 و2023 ينبغي عدم تفسيرها على أنها فترات ثقة إحصائية. ولكنها تُمثّل سيناريوهات مختلفة تُستخدم الآن في التنبؤ بقيم معامل التباين بالنسبة إلى الدخل من عام 2020 إلى عام 2022.

القراءات الموصى بها:

FAO. 1996. Methodology for assessing food inadequacy in developing countries. In: *The Sixth World Food Survey*, pp. 114–143. Rome. https://www.fao.org/4/w0931e/w0931e16.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2003. الوقائع: قياس وتقدير درجة الحرمان من الغذاء ونقص التغذية. الندوة العلمية الدولية. روما.

FAO. 2014. Advances in hunger measurement: traditional FAO methods and recent innovations. FAO Statistics Division Working Paper, No. 14–04. Rome.

Naiken, L.. 2022. الوثيقة الرئيسية. منهجية منظمة الأغذية والزراعة في تقدير مدى انتشار نقص أغذية الطاقة. وثيقة مقدمة في الندوة العلمية الدولية عن قياس وتقدير درجة الحرمان من الغذاء ونقص التغذية. روما، 26-28 يونيو/حزيران 2002. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

Wanner, N., Cafiero, C., Troubat, N. & Conforti, P. 2014. *Refinements to the FAO methodology for estimating the prevalence of undernourishment indicator*. Rome, FAO.

معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بحسب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

التعريف: يُشير انعدام الأمن الغذائي، بحسب ما هو مقاس بواسطة هذا المؤشر، إلى محدودية فرص **الحصول على الأغذية** على مستوى الأفراد أو الأسر المعيشية بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى. وتُقاس شدّة انعدام الأمن الغذائي باستخدام بيانات تم جمعها بواسطة نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو عبارة عن مجموعة من ثمانية أسئلة تطلب من المجيبين التبليغ ذاتيًا عن الظروف والتجارب المقترنة عادةً بمحدودية فرص الحصول على الأغذية. ولأغراض الرصد السنوي لأهداف التنمية المستدامة، تُطرح الأسئلة في ما يخص الأشهر الإثني عشر التي سبقت الدراسة الاستقصائية.

ويتم التحقّق من المعلومات المستمدة من نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي بواسطة تقنيات إحصائية متطورة تستند إلى نموذج «راش» (Rasch) من أجل ضمان الاتساق الداخلي، ويجري تحويلها إلى قياسات كمية على مقياس الشدة الذي يتراوح بين مستويات متدنية إلى مرتفعة. وبالاستناد إلى الأجوبة على أسئلة نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، يُسند للأفراد أو الأسر المعيشية التي تم استجوابها في دراسة استقصائية تمثيلية وطنية احتمال الانتماء إلى فئة من الفئات الثلاث التالية: (1) التمتع بالأمن الغذائي أو المعاناة من انعدام الأمن الغذائي بصورة هامشية؛ (2) أو المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المعتدل؛ (3) أو المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الشديد، كما تحدده العتبتان الموضوعتان على المستوى العالمي. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة، بالاستناد إلى بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي التي تم جمعها خلال ثلاث سنوات من 2014 إلى 2016، بوضع المقياس المرجعي للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي يُستخدم كمعيار عالمي لقياسات انعدام الأمن الغذائي المستندة إلى التجارب، ولوضع عتبتين مرجعيتين للشدة.

ويتم الحصول على المؤشر 2-1-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كاحتمال تراكمي للانتماء إلى فئتي انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد. ويتم احتساب مؤشر منفصل، هو انعدام الأمن الغذائي الشديد (FIsev)، من خلال مراعاة فئة انعدام الأمن الغذائي الشديد فقط.

كيفية الإبلاغ: تُقدِّم منظمة الأغذية والزراعة في هذا التقرير تقديرين لانعدام الأمن الغذائي على مستويين مختلفين من الشدة، هما انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد ($FI_{mod+sev}$) وانعدام الأمن الغذائي الشديد (FI_{sev}). ويتم الإبلاغ عن تقديرين اثنين لكل مستوى من هذين المستويين:

- معدّل **انتشار الأفراد (كنسبة مئوية)** من السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأمن الغذائي؛
- **عدد الأفراد** المقدر بين السكان الذين يعيشون في أسر

معيشية يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأمن الغذائي.

مصدر البيانات: يُطبَّق منذ عام 2014 نموذج استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المؤلف من ثمانية أسئلة في عينات وطنية تُمثِّل السكان البالغين (الذين يُعرّفون بأنهم يبلغون سن 15 عامًا أو أكثر) في ما يزيد على 140 بلدًا من البلدان المشمولة باستطلاع غالوب العالمي (Gallup© World Poll) الذي يشمل أكثر من 90 في المائة من سكان العالم. وفي عام 2023، أجريت المقابلات عبر الهاتف ووجهًا لوجه. وتم الإبقاء على المقابلات عبر الهاتف في بعض البلدان التي كانت تُطبّق فيها طريقة العمل هذه في عام 2020 نظرًا إلى الخطر الكبير لانتشار الفيروس على مستوى المجتمع خلال جائحة كوفيد- 19 من جراء جمع البيانات وجهًا لوجه.

ويستخدم استطلاع غالوب الاستقصاءات الهاتفية في بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وبعض أنحاء آسيا وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي جزء كبير من أمريكا اللاتينية وتقريبًا في كل آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يستخدم إطار مخصص للمنطقة لإجراء المقابلات وجهًا لوجه.

وفي معظم البلدان، تشمل العيّنات حوالي 1 000 نسمة، وتوجد عينات أكبر تتألف من 3 000 نسمة في الهند، و3 500 نسمة في الصين (القارية)، و2 000 نسمة في الاتحاد الروسي. ولم تُجمع أي بيانات في الصين (القارية) في عام 2023.

واستُخدمت بيانات الدراسات الاستقصائية المقدَّمة من الحكومات الوطنية لحساب تقديرات معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في 70 بلدًا يُغطي أكثر من ربع سكان العالم، عن طريق تطبيق الطرق الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة للتحقق داخليًا من صحة النتائج الوطنية وتعديلها وفقًا للمعيار المرجعي العالمي نفسه. وتُستخدم البيانات بمجرد التحقق من صحتها لإثراء السلسلة الوطنية أو تحديثها (انظر الوصف أدناه). وعندما يمثّل سكان بلد ما نسبة كبيرة من سكان المنطقة، قد يؤدي ذلك إلى تنقيح السلسلة الإقليمية والإقليمية الفرعية أو إعادة تنقيحها بأثر رجعي. ولهذا السبب، ينبغي تجنب إجراء مقارنات بين التقييمات عبر مختلف إصدارات هذا التقرير، وينبغي التعامل مع الإصدار الحالي باعتباره النسخة المرجعية.

واستخدمت في هذه الطبعة من التقرير بيانات الدراسات الاستقصائية المقدمة من الحكومات الوطنية في البلدان السبعين التالية: الاتحاد الروسي وأرمينيا وإسرائيل وأفغانستان وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأنغولا وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وباكستان وبليز وبنن والبرازيل وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وتونغا وتيمور ليشتي والجمهورية الدومينيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وزامبيا وساموا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسري لانكا والسنغال والسودان وسيراليون وسيشيل وشيلي وغانا وغرينادا وغيانا وغينيا-بيساو وفانواتو والفلبين وفلسطين وفيجي وفييت نام وقيرغيزستان وكابو فيردي وكازاخستان وكندا وكوت ديفوار وكوستا ريكا وكولومبيا والكونغو وكيريباس وكينيا وليسوتو والمكسيك ومالي ملاوي وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية واليونان واليمن. ويتناول التقرير البيانات الوطنية لهذه البلدان للسنة أو السنوات التي تتاح فيها هذه البيانات. وفي ما يتعلق بالسنوات المتبقية، اتبعت الاستراتيجية التالية:

- عندما تكون البيانات الوطنية متاحة لمدة تتجاوز السنة، يطبّق الاستيفاء الخطي للسنوات المتبقية.
- في حال لم تكن البيانات متاحة سوى لسنة واحدة، يتم استنباط بيانات السنوات المتبقية على النحو التالي:
  - باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة إذا كانت متوافقة مع الدراسات الاستقصائية الوطنية؛
  - أو بتقديرها استنادًا إلى الاتجاه الذي تشير إليه بيانات منظمة الأغذية والزراعة إذا كانت البيانات الوطنية غير متوافقة؛
  - أو بتقديرها استنادًا إلى اتجاه الإقليم الفرعي في حال لم تتوافر أي معلومات موثوقة أخرى؛
  - أو باعتبارها ثابتة عند مستوى الدراسة الاستقصائية الوطنية إذا تعذّر تقديرها على مستوى الإقليم الفرعي، أو في حال لم يكن اتجاه سائر الدراسات الاستقصائية أو الأقاليم الفرعية منطبقًا على الحالة الخاصة بهذا البلد مع مراعاة الأدلة التي يتم التوصل إليها تأييدًا لذلك الاتجاه (على سبيل المثال، تطور الفقر، والفقر المدقع، والعمالة، وتضخم أسعار الأغذية، من بين جملة أمور أخرى)؛ وينطبق ذلك أيضًا على البلدان التي يكون فيها معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي منخفضًا جدًا (أقل من 3 في المائة على المستوى الشديد) أو مرتفعًا جدًا (أكثر من 85 في المائة على المستوى المعتدل أو الشديد).

وبالنظر إلى عدم تجانس المصادر الاستقصائية وصغر حجم عينة بعض الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة، يمكن للبيانات الجديدة أن تتسبب في بعض الأحيان في ارتفاع أو انخفاض كبير بصورة ملحوظة من سنة إلى السنة التالية. وفي هذه الحالات، يتمثل البروتوكول في البحث عن معلومات خارجية عن البلد (البيانات و/أو التقارير، ربما بالتشاور مع الخبراء القطريين، مثل الموظفين القطريين أو الإقليميين التابعين

لمنظمة الأغذية والزراعة) لاستكشاف ما إذا كانت قد حدثت صدمات أو تدخلات كبيرة. وإذا كان الاتجاه تبرره أدلة داعمة، ولكنه يبدو مبالغًا فيه، يتم تلطيف الاتجاه (على سبيل المثال باستخدام متوسط السنوات الثلاث). ويمكن استخدام البروتوكول نفسه للسنوات المفقودة (أي الاحتفاظ بالمستوى ثابتًا أو استخدام الاتجاه الإقليمي الفرعي). وفي عام 2023، لم تُجمع أي بيانات عن مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في الصين (القارية)، ولذلك تم الاحتفاظ بالاتجاه ثابتًا.

المنهجية: تم التحقق من صحة البيانات واستخدامها لبناء مقياس لشدة انعدام الأمن الغذائي باستخدام نموذج «راش» الذي يفترض أن احتمال ورود جواب تأكيدي عن المجيب i على السؤال j، هو دالة لوجستية للمسافة، وفق مقياس أساسي لدرجة الشدة، بين موقف المجيب a_j وموقف المفردة b_j.

$$Prob(X_{i,j} = \text{Yes}) = \frac{\exp(a_i - b_j)}{1 + \exp(a_i - b_j)}$$

بواسطة تطبيق نموذج «راش» على بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، يمكن تقدير احتمال التعرّض لانعدام الأمن الغذائي ($p_{i,L}$) القابل للمقارنة بين البلدان عند كل مستوى من مستويات الشدة L (المعتدل أو الشديد، أو الشديد فقط) لكل مجيب i، حيث $0 < L < 1$، $p_{i,L}$.

ويُحسب **معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي** عند كل مستوى من مستويات الشدة (FI_L) في مجموع السكان باعتباره المجموع المرجَّح لاحتمال المعاناة من انعدام الأمن الغذائي لجميع المجيبين (i) في عينة ما:

$$FI_L = \Sigma p_{i,L} w_i$$

حيث w_i هي أوزان العينات بعد التقسيم الطبقي التي تُشير إلى نسبة الأفراد أو الأسر المعيشية في مجموع السكان على المستوى الوطني الذين يمثلهم كل سجل في العينة.

وبما أن العيّنة في استطلاع غالوب© العالمي تقتصر على الأفراد في سن 15 عامًا وما فوق، تخص تقديرات معدل الانتشار الناتجة مباشرة من هذه البيانات السكان في سن 15 عامًا وما فوق. ومن أجل التوصّل إلى **معدل الانتشار وعدد الأفراد (من جميع الأعمار) في مجموع السكان**، يلزم تقدير عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية يعاني فيها شخص بالغ واحد على الأقل من انعدام الأمن الغذائي. وينطوي ذلك على إجراء متعدد الخطوات مفصَّل في الملحق 2 من طرق تقدير معدلات انعدام الأمن الغذائي القابلة للمقارنة الذي يعاني منه البالغون في جميع أنحاء العالم (انظر الرابط في قسم «القراءات الموصى بها» أدناه).

وتُحسب **البيانات المجمَّعة الإقليمية والعالمية** لانعدام الأمن الغذائي على المستويات المعتدلة أو الشديدة، وعلى المستويات الشديدة، FILr، على النحو التالي:

$$FI_{L,r} = \frac{\Sigma_c FI_{L,c} \times N_c}{\Sigma_c N_c}$$

حيث تُشير r إلى الإقليم، و$FI_{L,c}$ هي قيمة انعدام الأمن الغذائي FI على المستوى L المقدَّر للبلد c في الإقليم، وNc هو حجم المجموعة السكانية ذات الصلة. وعندما لا يتاح أي تقدير لمستوى انعدام الأمن الغذائي FIL لبلد ما، يُفترض أن القيمة تُساوي المتوسط المرجح بحسب السكان للقيم المقدَّرة لسائر البلدان في الإقليم الفرعي نفسه. ولا يمكن الحصول على البيانات المجمَّعة الإقليمية إلاّ إذا شملت البلدان التي يتاح تقدير لها 50 في المائة على الأقل من سكان الإقليم.

وتُعرَّف العتبات العالمية للمقياس العالمي الموحَّد للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي (مجموعة من قيم بارامترات المفردات مستندة إلى النتائج المستمدة من جميع البلدان المشمولة باستطلاع غالوب© العالمي في الفترة 2014-2016) وتحوَّل إلى قيّم مقابلة في المقاييس المحلية. ويمكن الإشارة إلى عملية **معايرة** مقياس كل بلد مقارنة بالمقياس العالمي الموحَّد للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي بأنه متكافئ، ويسمح بإنتاج مقاييس **قابلة للمقارنة دوليًا** لشدة انعدام الأمن الغذائي لدى كل مجيب، وكذلك لمعدلات الانتشار الوطنية القابلة للمقارنة.

وتكمن المشكلة في أن شدة انعدام الأمن الغذائي لا تملك مرجعًا مطلقًا يمكن تقييمها على أساسه عندما تعرّف بأنها سمة مستترة. ويمكّن نموذج «راش» من تحديد الموقع النسبي الذي تحتله مختلف المفردات على مقياس يُحتسب بالوحدات اللوغاريتمية وحيث يوضع «الصفر» بصورة تقديرية ليتوافق عادةً مع متوسط الشدة المقدّرة. ويفترض ذلك أن الصفر على المقياس يتغيّر مع كل تطبيق. ويتطلب إنتاج القياسات القابلة للمقارنة على مرّ الزمان وبين مختلف المجموعات السكانية، وضع مقياس مشترك لاستخدامه كمرجع وإيجاد الصيغة اللازمة لتحويل القياسات من مقياس إلى آخر. وكما هي الحال مع تحويل درجات الحرارة بين مقاييس مختلفة (مثل الدرجة المئوية وفاهرنهايت)، لا بدّ من تحديد عدد من النقاط الثابتة. ووفقًا لمنهجية مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، تتمثّل هذه النقاط الثابتة في مستويات الشدة المتصلة بالمفردات التي يمكن اعتبار موقعها النسبي على مقياس الشدة متساويًا مع المفردات ذات الصلة في المقياس المرجعي العالمي. ومن ثم يمكن رسم «خريطة» نقل القياسات من مقياس إلى آخر عبر إيجاد الصيغة التي تساوي بين المتوسط والانحراف المعياري لمستويات الشدة الخاصة بالمفردات المشتركة.

التحديات والقيود: عندما تستند تقديرات معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي إلى بيانات مقياس المعاناة من انعدام

الأمن الغذائي التي تُجمع من استطلاع غالوب© العالمي وتبلغ فيها أحجام العينات الوطنية حوالي 1 000 فرد في معظم البلدان، قلّما تتجاوز فترات الثقة 20 في المائة من معدل الانتشار الذي جرى قياسه (أي أن معدلات الانتشار بحوالي 50 في المائة لها هوامش خطأ تبلغ 5 في المائة تقريبًا). ومع ذلك، تقل فترات الثقة كثيرًا عندما تُقدَّر معدلات الانتشار الوطنية باستخدام عينات أكبر، وللتقديرات التي تُشير إلى البيانات المجمَّعة لبلدان متعددة. وللحد من أثر تباين العينات من سنة إلى أخرى، تُعرض التقديرات على المستوى القطري كمتوسطات لفترات مدتها ثلاث سنوات وتحتسب كمتوسطات لجميع السنوات التي أتيحت بيانات عنها في فترات السنوات الثلاث التي تناولتها الدراسة.

وتمثّل الدراسات الاستقصائية التي تجريها الحكومات الوطنية المصدر المفضل للإبلاغ عن تقديرات معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي استنادًا إلى استقصاء مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ولكن بيانات هذه الدراسات الاستقصائية قد لا تتاح سنويًا، وقد تتاح البيانات لمنظمة الأغذية والزراعة، ولكن مع تأخير يصل إلى سنوات. وفي حالة عدم وجود دراسات استقصائية وطنية سنوية، تستنير السلسلة الزمنية بالاستراتيجية المبينة أعلاه (انظر «مصدر البيانات»). وقد يؤدي ذلك إلى إعادة تنقيح السلسلة بأثر رجعي.

القراءات الموصى بها:

FAO. 2016. *Methods for estimating comparable rates of food insecurity experienced by adults throughout the world*. Rome. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i4830e.

FAO. 2018. Voices of the Hungry في: FAO. [ورد ذكره في 28 أبريل / نيسان 2020]. https://www.fao.org/in-action/voices-of-the-hungry.

Cafiero, C., Viviani, S. & Nord, M. 2018. Food security measurement in a global context: The food insecurity experience scale. *Measurement*, 116: 146–152. [ورد ذكره في 25 يونيو/حزيران 2024]. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0263224117307005.

كلفة النمط الغذائي الصحي

التعريف: تُعرَّف كلفة النمط الغذائي الصحي بأنها كلفة شراء أرخص الأغذية المتاحة محليًا التي قد تشكل نمطًا غذائيًا يلبي متطلبات الطاقة والخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية لشخص مرجعي في حدود ميزانية طاقة تبلغ 2 330 سعرة حرارية في اليوم.

كيفية الإبلاغ: المؤشر (الذي يسمى «كلفة النمط الغذائي الصحي») هو تقدير لمتوسط الحد الأدنى للكلفة التي يجب أن ينفقها الشخص في بلد ما لشراء أرخص الأغذية المتاحة محليًا اللازمة لتركيبة نمط غذائي صحي. ومن أجل المقارنة بين البلدان، تُحوّل كلفة النمط الغذائي الصحي من وحدات العملة المحلية إلى الدولار الدولي باستخدام أسعار الصرف على أساس تعادل القوة الشرائية للاستهلاك الخاص. وبالتالي، يتم الإبلاغ عن كلفة النمط الغذائي الصحي المشترك كمتوسط **لتعادل القوة الشرائية للدولار للشخص الواحد في اليوم**.

مصدر البيانات: تُحسب أسعار الأصناف في كل مجموعة غذائية لازمة لاتباع نمط غذائي صحي باستخدام بيانات أسعار الأغذية بالتجزئة المستمدة من برنامج المقارنات الدولية الذي ينسقه البنك الدولي الذي يقدر تعادل القوة الشرائية استنادًا إلى مجموعة من العناصر الموحدة دوليًا معبرًا عنها بوحدات العملة المحلية.11 ولأغراض المقارنات الدولية، تحوَّل الأسعار بوحدات العملة المحلية إلى الدولار الدولي باستخدام معاملات تحويل تعادل القوة الشرائية للاستهلاك الخاص التي تُحسب من خلال برنامج المقارنات الدولية ويتم الإبلاغ عنها في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.[12] ولتحديث كلفة النمط الغذائي الصحي في سنوات الفجوة التي لا تتاح فيها جولات برنامج المقارنات الدولية، تُستخدم بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة.[13]

المنهجية:

طريقة تحديد سلة النمط الغذائي الصحي

بالنظر إلى أن الأغذية المختارة لنمط غذائي صحي تختلف باختلاف السياق المحلي، وضعت البلدان خطوطًا توجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية للتوصية بالعادات الغذائية الصحية التي تعبّر عن السياق الثقافي الخاص بها والأغذية المتاحة محليًا. ولكن، ليس لدى جميع البلدان خطوطًا توجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية، وغالبًا ما تفتقر البلدان التي لديها خطوطًا توجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية إلى توصيات قابلة للقياس الكمي من حيث كميات الأغذية والسعرات الحرارية. ولمعالجة هذا القصور في البيانات ووضع معيار عالمي للنمط الغذائي الصحي يعبّر عن القواسم المشتركة في النظم الغذائية القائمة على الأغذية في جميع أنحاء العالم، تم

اختيار عشرة معايير كمية للنمط الغذائي الصحي في جميع أنحاء العالم، تمثّل مناطق العالم المختلفة وتم تجميعها في السنوات الأخيرة. وأنشئت سلة عناصر النمط الغذائي الصحي لوضع هذا المعيار العالمي. وتستند هذه السلة إلى متوسط نسب المجموعات الغذائية عبر الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية باستخدام متوسط كميات المجموعات الغذائية الموصى بها في الخطوط التوجيهية العشرة بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية المحددة كميًا. وقد وحددت هذه السلة لتلبية متناول من الطاقة الغذائية قدره 330 2 سعرة حرارية في اليوم، ويتألف من العناصر محليًا من ست مجموعات غذائية هي: النشويات الأساسية؛ والخضراوات؛ والفاكهة؛ والأغذية الحيوانية المصدر؛ والبقوليات والجوزيات والبذور؛ والزيوت والدهون. وعلى وجه التحديد، صُممت السلة لتوفير 160 1 سعرة حرارية من المواد الغذائية النشوية، و110 سعرة حرارية من الخضراوات، و160 سعرة حرارية من الفاكهة، و300 سعرة حرارية من الأغذية الحيوانية المصدر، و300 سعرة حرارية من البقوليات والجوزيات والبذور، و300 سعرة حرارية من الزيوت والدهون. وقُدّرت كلفة النمط الغذائي الصحي بالنسبة إلى 169 دولة للفترة من 2017 إلى 2022.

طرق حساب الكلفة عندما تتاح بيانات برنامج المقارنات الدولية

لحساب أرخص نمط غذائي صحي، في كل زمان ومكان، يُدرج كل عنصر من العناصر الغذائية لبرنامج المقارنات الدولية في مجموعته الغذائية، وتُحدد أرخص العناصر التي تفي بمتطلبات سلة عناصر النمط الغذائي الصحي. ويُحدد لكل بلد ما مجموعه 11 عنصرًا من أرخص عناصر الأغذية في سلة النمط الغذائي الصحي في كل بلد: عنصران من المواد الغذائية النشوية، وثلاثة للخضراوات، واثنان للفاكهة، واثنان للأغذية الحيوانية المصدر، وواحد للبقوليات والجوزيات والبذور، وواحد للزيوت والدهون. وتُحسب الكلفة اليومية لكل مجموعة غذائية على أنها سعر الحصول على العناصر المختارة في تلك المجموعة مضروبًا في الكمية التي تحتوي على محتوى الطاقة التي تتطلبها سلة النمط الغذائي لتلك المجموعة. وأخيرًا، من خلال جمع كلفة المجموعات الغذائية الست، تحدد كلفة النمط الغذائي الصحي في كل بلد.

طرق تحديث الكلفة عندما لا تتاح بيانات برنامج المقارنات الدولية

يشكل برنامج المقارنات الدولية حاليًا المصدر الوحيد للبيانات المتعلقة بأسعار التجزئة للعناصر الغذائية الموحدة دوليًا، ولا تتاح هذه البيانات إلّا مرة كل ثلاث أو أربع سنوات، وهو ما لا يسمح بتحديث سنوي لكلفة النمط الغذائي الصحي. وقد صدرت آخر سلسلة من بيانات برنامج المقارنات الدولية في عام 2024، وهي تشير إلى أسعار عام 2021. ولتحديث مؤشر الكلفة بالرجوع إلى السنوات الفاصلة بين دورات نشر بيانات برنامج المقارنات الدولية، يُطبَّق مؤشرات الاستهلاك للأغذية التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة على كلفة النمط الغذائي الصحي في عام 2021 لتقدير الكلفة في السنوات التي لا تتاح فيها جولات برنامج المقارنات الدولية. وتتعقب مجموعة البيانات هذه التغيرات في مؤشرات أسعار الاستهلاك الشهرية العامة وأسعار الاستهلاك للأغذية على المستوى الوطني بالرجوع إلى سنة الأساس 2015. وتحسب مؤشرات أسعار الاستهلاك السنوية كمتوسطات بسيطة لمؤشرات أسعار الاستهلاك الشهرية الاثني عشر خلال عام واحد. وتُقدّر كلفة النمط الغذائي الصحي للسنوات المفقودة بضرب الكلفة الفعلية لكل بلد لعام 2021، معبرًا عنها بوحدات العملة المحلية (LCU) في مؤشر أسعار الاستهلاك للأغذية (FCPI)، وأخيرًا القسمة على قيمة تعادل القوة الشرائية:

$$c\,(PPP)_t = \frac{c(LCU)_{2021} \times FCPI\ ratio_t}{PPP_t}$$

حيث t = السنوات 2017 و2018 و2019 و2020 و2022،

و

$$FCPI\ ratio_t = \left(\frac{FCPI_t}{FCPI_{2021}}\right).$$

وفي ما يتعلق بالبلدان التي لا تتاح بشأنها بيانات قيم تعادل القوة الشرائية، تطبق القيمة المفترضة لتعادل القوة الشرائية باستخدام نموذج المتوسط المتحرك المتكامل ذي الانحدار الذاتي مع متغير تفسيري خارجي (ARIMAX). وتماشيًا مع منهجية مؤشرات البنك الدولي للتنمية العالمية في ما يتعلق باستقراءات تعادل القوة الشرائية، تُدرج النسبة بين مؤشر الاستهلاك العام في بلد ما ومؤشر أسعار الاستهلاك في بلد الأساس (الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة) في مواصفات النموذج باعتبارها مؤشرًا رئيسيًا للتنبؤ بقيم تعادل القوة الشرائية. وعلاوة على ذلك، يضاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية كمتغيرين مشتركين خارجيين، وتُطبَّق على كلتا السلسلتين منهجية التجانس السلس التي وضعها Holt-Winter، لسد الفجوات، إذا لزم الأمر. ويسمح نهج نموذج ARIMAX بتقدير عدة مواصفات نموذجية لكل بلد، تشمل مكون الانحدار الذاتي ومكون التكامل والمتوسط المتحرك ومزيج من الثلاثة. ويتم اختيار أفضل المواصفات عندما يكون المعامل المقدَّر لنسبة مؤشرات أسعار الاستهلاك على الأقل ذا دلالة إحصائية، وتلي ذلك الدلالة الإحصائية لبارامترات نموذج ARIMAX. بالنسبة إلى البلدان والأقاليم التي تكون فيها سلاسل تعادل القوة الشرائية غير طبيعية بمرور الوقت، تبيّن أن نسبة مؤشر أسعار الاستهلاك هي المعامل الوحيد ذو الدلالة الإحصائية الذي يؤثر على تقلّب قيم تعادل القوة الشرائية. وعلى العكس من ذلك، يكون للاتجاه التاريخي لتعادل القوة الشرائية في البلدان التي يقلّ فيها تقلّب سلاسل تعادل القوة الشرائية أيضًا دور في التنبؤ

بقيم تعادل القوة الشرائية، فضلًا عن تقديرات المعاملات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و/أو نصيب الفرد من الإنفاق. ويحسب نموذج ARIMAX تنبؤات القيم على أساس أفضل المواصفات المختارة لكل بلد/منطقة.

التحديات والقيود: لا تتاح بيانات عن أسعار الأغذية الموحدة دوليًا كل عام للسماح بإجراء رصد سنوي. ومن قيود الطريقة المستخدمة لتحديث كلفة النمط الغذائي الصحي أن التغيّرات في الكلفة تعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك للأغذية ولا تعبّر عن التغيّرات في أسعار الأغذية الخاصة بكل عنصر، ولا عن أي تغيّرات تفاضلية في أسعار المجموعات الغذائية المختلفة.[ب] وتستكشف منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي، كيفية توسيع نطاق الإبلاغ عن الأسعار على مستوى العناصر للسماح بإجراء رصد لكلفة النمط الغذائي الصحي على فترات أقصر وبدقة أكبر.

وتُحسب **المجاميع الإقليمية والعالمية** لكلفة النمط الغذائي الصحي باستخدام متوسط حسابي للكلفة في بلدان كل مجموعة.

القراءات الموصى بها:

Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. & Masters, W.A. 2020. *Cost and affordability of healthy diets across and within countries. Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020*. FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 9. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cb2431en

Herforth, A., Venkat, A., Bai, Y., Costlow, L., Holleman, C. & Masters, W.A. 2022. *Methods and options to monitor the cost and affordability of a healthy diet globally. Background paper to The State of Food Security and Nutrition in the World 2022*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper, 22-03. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc1169en

Bai, Y., Conti, V., Ebel, A., Cafiero, C., Herforth, A., Rissanen, M.O., Rosero Moncayo, J. & Masters, W.A.. (سيَصدُر قريبًا). *Methods for monitoring the cost of a healthy diet based on price data from the International Comparison Program*. FAO Statistics Division Working Paper. Rome, FAO.

عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي

التعريف: تُعرَّف عدم القدرة على تحمّل كلفة النمط الغذائي الصحي بأنه عدم قدرة الأسرة المعيشية أو الفرد على دفع مبلغ المال اللازم للحصول على مزيج أقلّ كلفة من الأطعمة المتاحة محليًا التي تلبي متطلبات نمط غذائي صحي، بعد احتساب جزء الدخل الذي يتعين عليهم الاحتفاظ به للحصول على جميع الاحتياجات الأساسية بخلاف الأغذية.

كيفية الإبلاغ: المؤشر الرئيسي (المسمى «**معدل انتشار عدم القدرة على تحمل الكلفة**») هو تقدير النسبة المئوية للأفراد من السكان الذين يقل دخلهم المتاح، بعد خصم المبلغ اللازم للحصول على جميع السلع والخدمات الأساسية غير الغذائية، عن الحد الأدنى لكلفة النمط الغذائي الصحي. ويتم الحصول على التقديرات الوطنية من خلال مقارنة توزيعات الدخل الخاصة بكل بلد مقابل عتبة (r) يتم الحصول عليها من خلال جمع كلفة النمط الغذائي الصحي مع الكلفة ذات الصلة للاحتياجات الأساسية غير الغذائية (n). وبالإضافة إلى معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة، يُحسَب أيضًا **عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي** بضرب معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة في حجم السكان المرجعي.

وتنقح السلسلة الكاملة (2017-2022) من تقديرات معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي مع كل طبعة جديدة من هذا التقرير لكي تُعبّر عن بيانات الكلفة الجديدة والبيانات السكانية الجديدة وتوزيعات الدخل المحدَّثة. ونظرًا لأن هذه العملية تنطوي في العادة على تنقيحات بأثر رجعي لكامل سلسلة معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، يُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلاسل بين الطبعات المختلفة من هذا التقرير وينبغي الرجوع دائمًا إلى الطبعة الحالية من التقرير، بما في ذلك قيم السنوات الماضية.

المنهجية: لتقدير معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة بين السكان، تُحسب عتبة الكلفة اليومية للفرد لكل بلد. ونظرًا للافتقار إلى المعلومات اللازمة لتحديد السلع والخدمات الأساسية غير الغذائية في كل بلد، فإن الاختلافات في الإنفاق غير الغذائي تستند إلى المجموعات الأربع التي وضعها البنك الدولي لتصنيف البلدان بحسب مستوى الدخل. ولذلك، فإن عتبة الكلفة اليومية للفرد الواحد تجمع بين كلفة النمط الغذائي الصحي في بلد ما والكلفة الأساسية للاحتياجات غير الغذائية لمجموعة الدخل التي ينتمي إليها البلد . وتُحدد عتبة الكلفة الناتجة على النحو التالي:

$$ri = ci + nj,$$

ب م تعبّر مؤشرات أسعار الاستهلاك للأغذية عن متوسط تغيّرات الأسعار لسلة من مختلف المواد الغذائية المحددة لكل بلد، والتي قد لا تمثّل بدقة التغيّرات في أسعار العناصر الغذائية لسلة النمط الغذائي الصحي. وبالنظر إلى أن السلة مصمَّمة لتشمل فقط أرخص الأغذية المغذية التي تشكل النمط الغذائي الصحي، فإن هذا يعني أن استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك الكلي للأغذية قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير كلفة النمط الغذائي الصحي.

حيث c_i هي كلفة النمط الغذائي الصحي في بلد ما، n_j هي كلفة المواد غير الغذائية الأساسية لمجموعة الدخل . ويُعبّر عن القيمة النهائية بالدولار على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017، وتُحسب بضرب قيمة خطوط الفقر الدولية للبنك الدولي في حصة من الإنفاق الإجمالي تخصص للسلع والخدمات الأساسية غير الغذائية الخاصة بكل مجموعة من مجموعات الدخل، على النحو التالي:

$$n_{\text{Low-income}} = 2.15 \times 0.37 = 0.80$$

$$n_{\text{Lower-middle-income}} = 3.65 \times 0.44 = 1.61$$

$$n_{\text{Upper-middle-income}} = 6.85 \times 0.54 = 3.70$$

$$n_{\text{High-income}} = 24.36 \times 0.54 = 13.20$$

وتحدد حصص الدخل التي ستخصص للسلع والخدمات غير الغذائية بالرجوع إلى الحصص التي تُبلّغ عنها الأسر المعيشية التي تنتمي إلى الشريحة الخمسية الثانية من توزيع الدخل في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وحصص الدخل للبلدان المنتمية إلى الشريحة الخمسية الأولى في حالة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل. وتُستمد هذه الحصص من بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي قام البنك الدولي بتجميعها مؤخرًا، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاستهلاك الحقيقي بحسب الشريحة الخمسية للدخل في 71 بلدًا من مختلف مجموعات الدخل (انظر المواد التكميلية للفصل الثاني).

وأخيرا، تُقارن عتبة الكلفة بتوزيعات الدخل في كل بلد والتي تُعبّر عن دخل الأسرة المعيشية المتاح للإنفاق لتقدير النسبة المئوية للسكان الذين يقلّ دخلهم عن تلك العتبة، على النحو المبين في الصيغة الواردة أدناه:

$$PUA = \int_{x_i<r_i} f(x)dx \ \ where\ r_i = c_i + n_j$$

مصدر البيانات: تُستمد البيانات المتعلقة بتوزيعات الدخل من منصة الفقر وعدم المساواة التابعة للبنك الدولي، وهي تغطي نحو 150 بلدًا حتى عام 2022.[14]

وتُحسب **المجاميع الإقليمية والعالمية** كمتوسطات مرجحة بعدد السكان لمعدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة في البلدان التي تتاح بيانات بشأنها، على النحو التالي:

$$PUA_a = \frac{\sum_i PUA_i \times N_i}{\sum_i N_i}$$

حيث a تشير إلى الإقليم أو المجاميع الأخرى، و هي قيمة معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة المقدرة للبلد i في المجموع، و هي حجم السكان المقابل. ولا يُحسب المجموع الإقليمي إلّا إذا كانت البلدان التي يتاح لها تقدير تغطي ما لا يقلّ عن 50 في المائة من السكان المشمولين بالمجموع.

ثم يحسب عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (NUA_a) بضرب المتوسط - المحسوب للبلدان التي تتاح بيانات بشأنها PUA_a- في الحجم الإجمالي للسكان في جميع البلدان التي تنتمي إلى هذا المجموع.

$$NUA_a = PUA_a \times N_a$$

بالنسبة إلى جزر القمر ومقاطعة تايوان الصينية، لا تتاح بيانات عن عدم القدرة على تحمّل الكلفة إلّا للعامين 2017 و2021. لذلك، يُستخدم الاستقراء الخطي لتقدير قيم الأعوام 2018 و2019 و2020، وتُطبَّق قيمة عام 2021 على عام 2022. وبالنسبة إلى جنوب السودان والجمهورية العربية السورية، لا تتاح البيانات إلا لعام 2021، وبالتالي تستخدم قيمة عام 2021 لجميع السنوات الأخرى لحساب الإحصاءات الإجمالية. وفي لبنان، تطبق قيمة عام 2020 على السنوات 2017 و2018 و2019، حيث المعلومات مفقودة. ويتم الحصول على تقدير عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي العالمي بضرب معدل انتشار عدم القدرة على تحمّل الكلفة لكل منطقة من مناطق العالم الخمس في إجمالي حجم السكان في كل منطقة. وينبغي تجنب حساب التقديرات في العالم كمجموع لتقديرات عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في مجموعات البلدان الأخرى، مثل تلك القائمة على مستويات الدخل. وتُستمد البيانات السكانية من تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم.[5]

التحديات والقيود: أدخلت في هذه الطبعة من التقرير تحسينات على الطرق لمراعاة تفاوت كلفة الاحتياجات غير الغذائية باختلاف البلدان. ومع ذلك، ونظرًا لنقص المعلومات الخاصة بكل بلد، فإن الفرق في الإنفاق غير الغذائي يرتبط بمجموعات الدخل، ولا يرتبط بعد بالبلدان. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب الحاجة إلى تطبيق التصحيح لمراعاة الاختلافات بين البلدان، هناك جانب مهم آخر يتمثل في مراعاة تفاوت كلفة الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق ($r = c + n$) أيضًا داخل كل بلد. وبالنسبة إلى البلدان الكبيرة والمتنوعة على وجه الخصوص، قد يؤدي عدم مراعاة هذه الاختلافات، واستخدام عتبة كلفة محددة بقيمة المتوسط الوطني، إلى تحيز تقديرات عدم القدرة على تحمّل الكلفة. وسيتوقف اتجاه هذا التحيّز ومداه على اتجاه وحجم الارتباط المحتمل بين مستويات الدخل والعتبة الصحيحة الخاصة لكل موقع.

القراءات الموصى بها:

Bai, Y., Herforth, A., Cafiero C., Conti V., Rissanen, M.O., Masters, W.A & Rosero Moncayo, J.(سيَصدُر قريبًا). *Methods for monitoring the affordability of a healthy diet*. FAO Statistics Division Working Paper. Rome, FAO.

Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. & Masters, W.A. 2020. *Cost and affordability of healthy diets across and within countries. Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020*. FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 9. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cb2431en

الهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر

التعريف: انخفاض الوزن (بالكيلوغرام) إلى الطول (بالسنتيمتر) عن انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة لمعايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية.

كيفية الإبلاغ: يُبلَّغ عن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهرًا والذين يقلّ وزنهم إلى طولهم عن انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة لمعايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية. وتستند المجاميع الإقليمية والعالمية الواردة في هذا التقرير إلى تقرير المستويات والاتجاهات في سوء التغذية لدى الأطفال: التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء تغذية الأطفال - النتائج الرئيسية لطبعة عام *2023*. وتُنقح كامل سلسلة المجاميع في كل طبعة جديدة من تقرير النتائج الرئيسية. ويُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلاسل الإقليمية والعالمية مع الإصدارات السابقة من التقرير. وتستند التقديرات على المستوى القطري إلى مجموعة بيانات التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء التغذية لدى الأطفال الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

المنهجية:

المستوى القطري

تحتوي مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية على التقديرات المحددة، والخطأ المعياري، حيثما وجد، وحدود الثقة التي تبلغ 95 في المائة، وحجم العيّنة غير المرجّح. وترد في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة، حيثما تتاح بيانات جزئية، التقديرات التي أُعيد حسابها للتقيّد بالتعريف القياسي العالمي. وعندما لا تتاح بيانات جزئية، تُستخدم التقديرات المبلَّغ عنها، إلّا في الحالات التي يلزم إجراء تعديلات من أجل توحيد ما يلي:

- استخدام مرجع بديل للنمو من معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية لعام 2006؛
- والفئات العمرية التي لا تشمل الفئة العمرية الكاملة من صفر إلى 59 شهرًا؛
- ومصادر البيانات التي كانت ممثلة على المستوى الوطني فقط للسكان المقيمين في المناطق الريفية.

المجاميع الإقليمية والعالمية

تم استخدام بيانات معدل انتشار الهزال المستمدة من مصادر البيانات الوطنية في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية الصادرة في مارس/آذار 2023 لإنشاء تقديرات إقليمية وعالمية من عام 1990 إلى عام 2022، باستخدام النموذج الإقليمي الفرعي المتعدد المستويات للتقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال وتطبيق أوزان السكان للأطفال دون سن الخامسة من تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم.[5]

مصادر البيانات: تشكل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني، مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الموحدة لرصد وتقييم الإغاثة والانتقال، والدراسات الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة مصادر البيانات التمثيلية الوطنية الأكثر شيوعًا التي تجمع على وجه التحديد بيانات عن تغذية الأطفال مصنفة بحسب طول الأطفال دون سن الخامسة ووزنهم وعمرهم، ويمكن استخدامها لوضع تقديرات لمعدل انتشار الهزال على المستوى الوطني. وتشمل أيضًا بعض مصادر البيانات الإدارية (المستمدة على سبيل المثال من نظم المراقبة) حيث تكون التغطية السكانية مرتفعة.

وبالنظر إلى أنه يمكن جمع الدراسات الاستقصائية القطرية خلال أي موسم، فإن تقديرات معدل الانتشار المستمدة من أي دراسة استقصائية قد تبلغ مستوى عالٍ أو منخفض، أو قد يقع في مكان ما بينهما إذا امتدت عمليّة جمع البيانات لعدة مواسم. وبالتالي، فإن معدل انتشار الهزال يجسّد حالة الهزال في وقت معين وليس على مدار عام كامل. ومن الصعب، بسبب الاختلافات في المواسم أثناء إجراء الدراسات الاستقصائية، استخلاص استنتاجات بشأن الاتجاهات.

التحديات والقيود: توصى البلدان بأن تبلّغ دوريًا عن الهزال على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛ غير أن بيانات بعض البلدان تتوافر بشكل أقلّ تواترًا. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للوصول بإمكانية مقارنة الإحصاءات بين البلدان وعلى مرّ الزمن إلى أقصى حدودها، قد تختلف البيانات القطرية من حيث طرق جمع البيانات والتغطية السكانية وطرق التقدير المستخدمة. وتشوب تقديرات الدراسات الاستقصائية مستويات من عدم

اليقين بسبب وجود أخطاء في اختيار العينات وأخطاء غير مرتبطة باختيار العينات (أخطاء القياسات التقنية وأخطاء التسجيل وغيرها). ولم يؤخذ في الحسبان بشكل كامل أي من مصدرَي الخطأ عند استنباط التقديرات على المستويات القطرية أو الإقليمية والعالمية.

القراءات الموصى بها:

de Onis, M., Blössner, M., Borghi, E., Morris, R. & Frongillo, E.A. 2004. Methodology for estimating regional and global trends of child malnutrition. *International Journal of Epidemiology*, 33(6): 1260–1270. https://doi.org/10.1093/ije/dyh202

UNICEF, WHO & World Bank. 2021. *Technical notes from the background document for country consultations on the 2021 edition of the UNICEF-WHO-World Bank Joint Malnutrition Estimates. SDG Indicators 2.2.1 on stunting*, 2.2.2a on wasting and 2.2.2b on overweight. New York, USA, UNICEF. data.unicef.org/resources/jme-2021-country-consultations

UNICEF, WHO & World Bank. 2023. Levels and *trends in child malnutrition. UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates – Key findings of the 2023 edition*. New York, USA, UNICEF, Geneva, Switzerland, WHO and Washington, DC, World Bank. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023, http://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition

منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال. جينيف، سويسرا. https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1.

WHO. 2024. Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide. Second edition. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952

التقزّم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر

التعريف: يعرّف التقزّم بأنه انخفاض الطول (بالسنتيمتر) إلى السن (بالأيام) عن انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة في معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

كيفية الإبلاغ: يُبلَّغ عن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهرًا والذين يقلّ طولهم إلى سنّهم عن انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة في معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. وتستند التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى تقرير المستويات والاتجاهات في سوء التغذية لدى الأطفال: التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء التغذية لدى الأطفال - النتائج الرئيسية لطبعة عام 2023. وتنقح كامل سلسلة التقديرات في كل طبعة جديدة من تقرير النتائج الرئيسية. ويُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة بالطبعات السابقة من التقرير.

المنهجية:

المستوى القطري

تحتوي مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية على التقديرات المحددة، والخطأ المعياري، حيثما وجد، وحدود الثقة التي تبلغ 95 في المائة، وحجم العيّنة غير المرجّح. وترد في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة، حيثما تتاح بيانات جزئية، التقديرات التي أُعيد حسابها للتقيّد بالتعريف القياسي العالمي. وعندما لا تتاح بيانات جزئية، تُستخدم التقديرات المبلَّغ عنها، إلّا في الحالات التي يلزم إجراء تعديلات من أجل توحيد ما يلي:

- استخدام مرجع بديل للنمو من معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية لعام 2006؛
- والفئات العمرية التي لا تشمل الفئة العمرية الكاملة من صفر إلى 59 شهرًا؛
- ومصادر البيانات التي كانت ممثلة على المستوى الوطني فقط للسكان المقيمين في المناطق الريفية.

واستنادًا إلى مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية الصادرة في مارس/آذار 2023، وضع نموذج لمعدل انتشار التقزّم باستخدام مقياس احتمال لوغاريتمي (نسبة الاحتمالات الترجيحية) من خلال نموذج مختلط مقيد بضوابط تنظيمية وممتد زمنيًا مع حد خطأ متغيّر. وقيست جودة النماذج كميًا باستخدام معايير ملاءمة النموذج التي تحقق التوازن بين تعقد النموذج وقرب الملاءمة من البيانات المرصودة. وتتميز الطريقة المقترحة بخصائص مهمة تشمل الاتجاهات الزمنية غير الخطية، والاتجاهات الإقليمية، والاتجاهات الخاصة بكل بلد، والبيانات المتعلّقة بالمتغيّرات المشتركة، وحد الخطأ المتغيّر. وتألفت بيانات المتغايرات المشتركة من مؤشر اجتماعي ديمغرافي خطي وتربيعي،[ب ن] ومتوسط إمكانية الوصول إلى النظام الصحي خلال السنوات الخمس الماضية ونوع مصدر البيانات.

ب ن المؤشر الاجتماعي والديمغرافي هو مقياس موجز من شأنه أن يحدد مكانة البلدان أو المناطق الجغرافية الأخرى في مجال التنمية. ويعبَّر عن هذا المؤشر على مقياس من صفر إلى 1، وهو متوسط مركّب لتصنيفات نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط التحصيل التعليمي، ومعدلات الخصوبة في جميع المناطق التي تشملها دراسة العبء العالمي للمرض.

ونَشرت التقديرات المشتركة لسوء التغذية في عام 2023 تقديرات منمذجة قطرية سنوية متعلقة بالتقزّم تغطي الفترة من عام 2000 إلى عام 2022 في 159 بلدًا من البلدان التي أتيحت بشأنها نقطة بيانات واحدة على الأقل (من دراسة استقصائية للأسر المعيشية على سبيل المثال) في مجموعة البيانات القطرية للتقديرات المشتركة لسوء التغذية. ووضعت أيضًا تقديرات قطرية منمذجة في ما يخص 46 بلدًا إضافيًا، واقتصر استخدامها على توليد المجاميع الإقليمية والعالمية. ولا وتُعرض التقديرات المنمذجة المتعلّقة بهذه البلدان الستة والأربعين نظرًا إلى عدم إجراء أي دراسة استقصائية للأسر المعيشية في مجموعة البيانات القطرية الخاصة بالتقديرات المشتركة لسوء التغذية. وتتسم فترات عدم اليقين بأهميتها في رصد الاتجاهات، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان ذات البيانات المتفرقة وحيثما تنطوي مصادر البيانات الأولية على أخطاء كبيرة في أخذ العينات. وعندما تتوافر بيانات متفرقة فقط في الفترة الأخيرة، يمكن أن يؤدي إدراج دراسة استقصائية إلى إحداث تغيير كبير في المسار المتوقع. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى فترات عدم اليقين لتعزيز إمكانية تفسير الاتجاه من حيث مستوى الحذر المستخدم. واختبرت فترات عدم اليقين للتقديرات وجرى التثبت منها.

المجاميع الإقليمية والعالمية

استُمدت من تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم[5] المجاميع العالمية والإقليمية لجميع السنوات من عام 2000 إلى عام 2022 كمتوسطات قطرية مرجحة بحسب عدد السكان دون سن الخامسة في البلدان باستخدام تقديرات قائمة على النماذج في ما يخص 205 بلدان وأقاليم. وتشمل هذه البلدان 159 بلدًا لديها مصادر بيانات وطنية (مثل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية) مدرجة في مجموعة البيانات القطرية الخاصة بالتقديرات المشتركة لسوء التغذية. وتشمل أيضًا 46 بلدًا من البلدان التي لديها تقديرات منمذجة أنشئت لوضع المجاميع الإقليمية والعالمية، ولكن لم يتم عرض التقديرات المنمذجة على أساس قطري لأنه لم يكن لديها أي دراسات استقصائية للأسر المعيشية في مجموعة البيانات القطرية للتقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال. وحددت فترات الثقة بناءً على منهجية إعادة أخذ العينات.

مصادر البيانات: تشكل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني (مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الموحدة لرصد وتقييم الإغاثة والانتقال، والدراسات الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة)، مصادر البيانات التمثيلية الوطنية الأكثر شيوعًا التي تجمع على وجه التحديد بيانات عن تغذية الأطفال مصنفة بحسب طول الأطفال دون سن الخامسة ووزنهم وعمرهم، ويمكن استخدامها لوضع تقديرات لمعدل انتشار الهزال على المستوى الوطني. وتشمل أيضًا بعض مصادر البيانات الإدارية (المستمدة على سبيل المثال من نظم المراقبة) حيث تكون التغطية السكانية مرتفعة.

التحديات والقيود: توصى البلدان بأن تبلّغ دوريًا عن التقزّم على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛ غير أن بيانات بعض البلدان تتوافر بشكل أقلّ تواترًا. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للوصول بإمكانية مقارنة الإحصاءات بين البلدان وعلى مرّ الزمن إلى أقصى حدودها، قد تختلف البيانات القطرية من حيث طرق جمع البيانات والتغطية السكانية وطرق التقدير المستخدمة. وتشوب تقديرات الدراسات الاستقصائية مستويات من عدم اليقين بسبب وجود أخطاء في اختيار العينات وأخطاء غير مرتبطة باختيار العينات (أخطاء القياسات التقنية وأخطاء التسجيل وغيرها). ولم يؤخذ في الحسبان بشكل كامل أي من مصدرَي الخطأ عند استنباط التقديرات على المستويات القطرية أو الإقليمية والعالمية.

القراءات الموصى بها:

GBD 2019 Risk Factors Collaborators. 2020. Global burden of 87 risk factors in 204 countries and territories, 1990–2019: a systematic analysis for the Global Burden of Disease Study 2019. *The Lancet*, 396(10258): 1223–1249. https://doi.org/10.1016/s0140-6736(20)30752-2

McLain, A.C., Frongillo, E.A., Feng, J. & Borghi, E. 2019. Prediction intervals for penalized longitudinal models with multisource summary measures: An application to childhood malnutrition. *Statistics in Medicine*, 38(6): 1002–1012. https://doi.org/10.1002/sim.8024

UNICEF, WHO & World Bank. 2021. *Technical notes from the background document for country consultations on the 2021 edition of the UNICEF-WHO-World Bank Joint Malnutrition Estimates. SDG Indicators 2.2.1 on stunting, 2.2.2a on wasting and 2.2.2b on overweight*. New York, USA, UNICEF. data.unicef.org/resources/jme-2021-country-consultations

UNICEF, WHO & World Bank. 2023. Levels and *trends in child malnutrition. UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates – Key findings of the 2023 edition*. New York, USA, UNICEF, Geneva, Switzerland, WHO and Washington, DC, World Bank. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023, http://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/

monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition
منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال. جنيف، سويسرا. https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1.
WHO. 2024. *Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide. Second edition*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952
منظمة الصحة العالمية واليونيسف. 2019. توصيات بشأن جمع البيانات عن مؤشرات القياسات البشرية للأطفال دون السن الخامسة وتحليلها والإبلاغ عنها. جنيف، سويسرا ونيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. https://www.who.int/publications/i/item/9789241515559.

الوزن الزائد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر

التعريف: الزيادة في الوزن (بالكيلوغرام) إلى الطول (بالسنتيمتر) على انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

كيفية الإبلاغ: يُبلَّغ عن النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهرًا الذين تزيد نسبة وزنهم إلى طولهم عن انحرافين معياريين اثنين مقارنة بالقيمة المتوسطة لمعايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل. وتستند التقديرات إلى تقرير المستويات والاتجاهات في سوء التغذية لدى الأطفال: التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن سوء التغذية لدى الأطفال - النتائج الرئيسية لطبعة عام *2023*. وتنقح كامل سلسلة التقديرات في كل طبعة جديدة من تقرير النتائج الرئيسية. ويُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة بالطبعات السابقة من التقرير.

المنهجية:

المستوى القطري

تحتوي مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية على التقديرات المحددة، والخطأ المعياري، حيثما وجد، وحدود الثقة التي تبلغ 95 في المائة، وحجم العيّنة غير المرجّح. وترد في مجموعة بيانات التقديرات المشتركة، حيثما تتاح بيانات جزئية، التقديرات التي أُعيد حسابها للتقيّد بالتعريف القياسي العالمي. وعندما لا تتاح بيانات جزئية، تُستخدم التقديرات المبلَّغ عنها، إلّا في الحالات التي يلزم إجراء تعديلات من أجل توحيد ما يلي:

- استخدام مرجع بديل للنمو من معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية لعام 2006؛
- والفئات العمرية التي لا تشمل الفئة العمرية الكاملة من صفر إلى 59 شهرًا؛
- ومصادر البيانات التي كانت ممثلة على المستوى الوطني فقط للسكان المقيمين في المناطق الريفية.

واستنادًا إلى مجموعة بيانات التقديرات المشتركة لسوء التغذية الصادرة في مارس/آذار 2023، وضع نموذج لمعدل انتشار الوزن الزائد باستخدام مقياس احتمال لوغاريتمي (نسبة الاحتمالات الترجيحية) من خلال نموذج مختلط مقيد بضوابط تنظيمية وممتد زمنيًا مع حد خطأ متغيّر. وقيست جودة النماذج كميًا باستخدام معايير ملاءمة النموذج التي تحقق التوازن بين تعقد النموذج وقرب الملاءمة من البيانات المرصودة. وتتميز الطريقة المقترحة بخصائص مهمة تشمل الاتجاهات الزمنية غير الخطية، والاتجاهات الإقليمية، والاتجاهات الخاصة بكل بلد، والبيانات المتعلّقة بالمتغيّرات المشتركة، وحدّ الخطأ المتغيّر. وتساهم جميع البلدان التي تتوافر لها البيانات، في التقديرات المتعلّقة بالاتجاه الزمني العام وأثر بيانات المتغايرات المشتركة على معدل الانتشار. وتألفت بيانات المتغايرات المشتركة من مؤشر ديمغرافي خطي وتربيعي ونوع مصدر البيانات.

ونَشرت التقديرات المشتركة لسوء التغذية في عام 2023 تقديرات منمذجة قطرية سنوية متعلقة بالوزن الزائد من عام 2000 إلى عام 2022 في ما يخص 160 بلدًا من البلدان التي أتيحت بشأنها نقطة بيانات واحدة على الأقل (من دراسة استقصائية للأسر المعيشية على سبيل المثال) في مجموعة البيانات القطرية للتقديرات المشتركة لسوء التغذية. ووضعت أيضًا تقديرات قطرية منمذجة في ما يخص 45 بلدًا إضافيًا، واقتصر استخدامها على توليد المجاميع الإقليمية والعالمية. ولا تظهر التقديرات المنمذجة المتعلّقة بهذه البلدان الخمسة والأربعين نظرًا لعدم إجراء أي دراسة استقصائية للأسر المعيشية في مجموعة البيانات القطرية الخاصة بالتقديرات المشتركة لسوء التغذية. وتتسم فترات عدم اليقين بأهميتها في رصد الاتجاهات، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان ذات البيانات المتفرقة وحيثما تنطوي مصادر البيانات الأولية على أخطاء كبيرة في أخذ العينات. وعندما تتوافر بيانات متفرقة فقط في أحدث فترة، يمكن أن يؤدي إدراج دراسة استقصائية إلى إحداث تغيير كبير في المسار المتوقع. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى فترات عدم يقين لتعزيز إمكانية تفسير الاتجاه من حيث مستوى الحذر المستخدم. واختبرت فترات عدم اليقين للتقديرات وجرى التثبت منها.

المجاميع الإقليمية والعالمية

استُمدت من تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم[5] المجاميع العالمية والإقليمية لجميع السنوات

من عام 2000 إلى عام 2022 كمتوسطات قطرية مرجحة بحسب عدد السكان دون سن الخامسة في البلدان باستخدام تقديرات قائمة على النماذج في ما يخص 205 بلدان وأقاليم. وتشمل هذه البلدان 160 بلدًا لديها مصادر بيانات وطنية (مثل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية) مدرجة في مجموعة البيانات القطرية الخاصة بالتقديرات المشتركة لسوء التغذية. وتشمل أيضًا 45 بلدًا من البلدان التي لديها تقديرات منمذجة أنشئت لوضع المجاميع الإقليمية والعالمية، ولكن لم يتم عرض التقديرات المنمذجة على أساس قطري لأنه لم يكن لديها أي دراسات استقصائية للأسر المعيشية في مجموعة البيانات القطرية للتقديرات المشتركة بشأن سوء التغذية لدى الأطفال. وحددت فترات الثقة بناءً على منهجية إعادة أخذ العينات.

مصادر البيانات: تشكل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني (مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الموحدة لرصد وتقييم الإغاثة والانتقال، والدراسات الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة)، مصادر البيانات التمثيلية الوطنية الأكثر شيوعًا التي تجمع على وجه التحديد بيانات عن تغذية الأطفال مصنفة بحسب طول الأطفال دون سن الخامسة ووزنهم وعمرهم، ويمكن استخدامها لوضع تقديرات لمعدل انتشار الوزن الزائد على المستوى الوطني. وتشمل أيضًا بعض مصادر البيانات الإدارية (المستمدة على سبيل المثال من نظم المراقبة) حيث تكون التغطية السكانية مرتفعة.

التحديات والقيود: توصى البلدان بأن تبلّغ دوريًا عن الوزن الزائد على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات؛ غير أن بيانات بعض البلدان تتوافر بشكل أقلّ تواترًا. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للوصول بإمكانية مقارنة الإحصاءات بين البلدان وعلى مرّ الزمن إلى أقصى حدودها، قد تختلف البيانات القطرية من حيث طرق جمع البيانات والتغطية السكانية وطرق التقدير المستخدمة. وتشوب تقديرات الدراسات الاستقصائية مستويات من عدم اليقين بسبب وجود أخطاء في اختيار العينات وأخطاء غير مرتبطة باختيار العينات (أخطاء القياسات التقنية وأخطاء التسجيل وغيرها). ولم يؤخذ في الحسبان بشكل كامل أي من مصدري الخطأ عند استنباط التقديرات على المستويات القطرية أو الإقليمية والعالمية.

القراءات الموصى لها:

GBD 2019 Risk Factors Collaborators. 2020. Global burden of 87 risk factors in 204 countries and territories, 1990–2019: a systematic analysis for the Global Burden of Disease Study 2019. *The Lancet*, 396(10258): 1223–1249. https://doi.2-30752(20)6736-org/10.1016/s0140

McLain, A.C., Frongillo, E.A., Feng, J. & Borghi, E. 2019. Prediction intervals for penalized longitudinal models with multisource summary measures: An application to childhood malnutrition. *Statistics in Medicine*, 38(6): 1002–1012. https://doi.org/10.1002/sim.8024

UNICEF, WHO & World Bank. 2021. *Technical notes from the background document for country consultations on the 2021 edition of the UNICEF-WHO-World Bank Joint Malnutrition Estimates. SDG Indicators 2.2.1 on stunting, 2.2.2a on wasting and 2.2.2b on overweight*. New York, USA, UNICEF. data.unicef.org/resources/jme-2021-country-consultations

UNICEF, WHO & World Bank. 2023. *Levels and trends in child malnutrition. UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates – Key findings of the 2023* edition. New York, USA, UNICEF, Geneva, Switzerland, WHO and Washington, DC, World Bank. https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023, http://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates, https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition.

منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال. جينيف، سويسرا. https://www.who.int/publications/i/item/ WHO-NMH-NHD-14.1.

WHO. 2024. Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide. Second edition. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952

منظمة الصحة العالمية واليونيسف. 2019. توصيات بشأن جمع البيانات عن مؤشرات القياسات البشرية للأطفال دون السن الخامسة وتحليلها والإبلاغ عنها. جينيف، سويسرا ونيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. https://www.who.int/publications/i/item/9789241515559.

الرضاعة الطبيعية الخالصة

التعريف: تُعرَّف الرضاعة الطبيعية الخالصة للأطفال الرُضع الذين تقلّ أعمارهم عن 6 أشهر بأنها الحصول على حليب الأم فقط من دون أي أطعمة أو سوائل أخرى، حتى الماء.

كيفية الإبلاغ: يُبلَّغ عن النسبة المئوية للرُضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر الذين يتغذون حصريًا من حليب الأم من دون أي أطعمة أو سوائل أخرى، حتى الماء - خلال الساعات الأربع والعشرين السابقة للدراسة الاستقصائية.

واستُمدت التقديرات الواردة في التقرير من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2024. تغذية الرضع والأطفال الصغار. في: اليونيسف. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding.

المنهجية:

المستوى القطري

يُعرّف هذا المؤشر بأنه تناول حليب الأم من دون أطعمة أو سوائل أخرى، ولا حتى الماء. وتستند التقديرات إلى استرجاع بيانات تغذية شريحة من الأطفال الرضع من عمر صفر إلى 5 أشهر في اليوم السابق.

الأطفال الرُضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر الذين تغذّوا حصريًا من حليب الأم خلال اليوم السابق

الأطفال الرُضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر

وتشمل الرضاعة الطبيعية تلقي الطفل الرضيع الحليب مباشرة من الثدي، والحليب المستخرج من الثدي وحليب الثدي المتبرع به. ولا تدخل الأدوية الموصوفة طبيًا ومحاليل الإماهة الفموية والفيتامينات والمعادن ضمن الأغذية أو السوائل. ولكن تُحسب السوائل العشبية والأدوية التقليدية المماثلة على أنها سوائل، ولا يُعتبر الأطفال الرضع الذين يستهلكون هذه السوائل العشبية والأدوية التقليدية متلقين رضاعة طبيعية خالصة.

المجاميع الإقليمية والعالمية

وضعت التقديرات الإقليمية والعالمية للرضاعة الطبيعية الخالصة لعام 2012 باستخدام أحدث التقديرات المتاحة لكل بلد في الفترة بين عامي 2005 و2012. وبالمثل، وُضعت تقديرات عام 2022 باستخدام أحدث التقديرات المتاحة لكل بلد في الفترة بين عامي 2016 و2022. وتُحسب التقديرات العالمية والإقليمية كمتوسطات مرجحة لمعدل انتشار الرضاعة الطبيعية الخالصة في كل بلد، باستخدام العدد الإجمالي للرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر (أي نصف السكان الذين يبلغ عمرهم صفرًا) من تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم (2012 لخط الأساس و2022 للحالي) كأوزان ترجيحية.[5] تُعرَض التقديرات في الحالات التي تمثّل فيها البيانات المتاحة 50 في المائة على الأقل من مجموع عدد الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 أشهر في المناطق المقابلة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

مصادر البيانات: تجمع البيانات من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني مثل الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات. وتستند التقديرات إلى أسئلة عن السوائل والأطعمة التي تناولها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و23 شهرًا في الساعات الأربع والعشرين السابقة للدراسة الاستقصائية.

التحديات والقيود: في حين أن نسبة عالية من البلدان تجمع بيانات عن الرضاعة الطبيعية الخالصة، هناك افتقار بصفة خاصة للبيانات المقدَّمة من البلدان المرتفعة الدخل. ويوصى بالإبلاغ دوريًا عن الرضاعة الطبيعية الخالصة على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. غير أن بيانات بعض البلدان تتوافر بشكل أقلّ تواترًا، ما يعني أن التغييرات في أنماط الرضاعة لا تُكتشف في كثير من الأحيان لعدة سنوات بعد حدوث التغيير.

ويمكن أن تتأثر المتوسطات الإقليمية والعالمية تبعًا للبلدان التي تتاح لديها بيانات عن الفترات المشمولة بهذا التقرير.

ويمكن أن يؤدي استخدام تغذية اليوم السابق كأساس إلى المبالغة في تقدير نسبة الرُضع الذين يتلقون رضاعة طبيعية خالصة، لأن بعض الأطفال الرُضع الذين يتلقون سوائل أو أطعمة أخرى بشكل غير منتظم قد لا يكونون قد تلقونها في اليوم السابق للدراسة الاستقصائية.

القراءات الموصى بها:

UNICEF. 2024. Infant and young child feeding. في: *UNICEF*. [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding/.

منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال. جينيف، سويسرا. https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1.

WHO. 2024. *Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide. Second edition*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952

منظمة الصحة العالمية واليونيسف. 2021.مؤشرات تقييم ممارسات تغذية الرضّع وصغار الأطفال: التعاريف وطرق القياس. جينيف، سويسرا ونيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. https://www.who.int/ar/publications/i/item/9789240018389.

انخفاض الوزن عند الولادة

التعريف: يعرّف انخفاض الوزن عند الولادة بأنه الوزن الذي يقلّ عن 2 500 غرام.

كيفية الإبلاغ: يُبلَّغ عن النسبة المئوية للمواليد الجدد الذين يقلّ وزنهم عن 2 500 غرام (أقلّ من 5.51 رطلًا) عند الولادة. واستمدت التقديرات الواردة في التقرير من طبعة عام 2023 من التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم

المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية بشأن انخفاض الوزن عند الولادة. وبالنظر إلى أن سلسلة التقديرات بأكملها تنقح مع إصدار كل طبعة جديدة، يُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة مع الطبعات السابقة.

المنهجية:

المستوى القطري

جمعت بيانات تمثّل انخفاض الوزن عند الولادة على المستوى الوطني، بما في ذلك مصادر البيانات الاستقصائية والإدارية من عام 2000 إلى عام 2020 من 158 بلدًا. وطُبقت معايير جودة البيانات وطرق التعديل لوضع المجموعة النهائية من البيانات القطرية التي ستدرج في عملية النمذجة. وأجري استعراض للبيانات القطرية قبل إدخالها في مجموعة البيانات للتحقق من التغطية والجودة وتعديلها لمراعاة التحيزات الناجمة عن بيانات نقص أوزان المواليد المفقودة والمكدسة. وتطلّب إدراج البيانات المتعلقة بأوزان المواليد المتاحة من البيانات الإدارية أن تغطي البيانات ما لا يقلّ عن 80 في المائة من تقديرات المواليد الأحياء لتلك السنة في تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم[5]. ويتطلب إدراج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الوطنية في مجموعة البيانات، أن تحقق ما يلي:

- أن تبيّن الوزن عند الولادة في مجموعة البيانات لما لا يقلّ عن 30 في المائة من العيّنة؛
- أن تتضمن ما لا يقلّ عن 200 وزن عند الولادة في مجموعة البيانات؛
- ألّا تشمل أي إشارة تدلّ على تكديس كبير للبيانات، ويعني ذلك أن: (1) أقل من 55 في المائة من جميع الأوزان عند الولادة يمكن أن توازي الأوزان الثلاثة الأكثر تواترًا عند الولادة (أي إذا كانت الأوزان الثلاثة الأكثر تواترًا عند الولادة هي 3 000 و3 500 و2 500 غرام، يجب أن تمثّل مجتمعة أقل من 55 في المائة من جميع الأوزان عند الولادة في مجموعة البيانات)؛ (2) وأقل من 10 في المائة من جميع الأوزان عند الولادة تتخطى 4 500 غرام؛ (3) وأقل من 5 في المائة من الأوزان عند الولادة تتراوح بين أقلّ من 500 غرام و أكثر من 5 000 غرام؛
- أن تكون قد عُدّلت لمراعاة الأوزان غير المتوافرة عند الولادة وتكدس التقديرات.

وأجريت التنبؤات الخاصة بتقديرات معدل انتشار نقص الوزن عند الولادة على المستوى الوطني باستخدام نموذج الانحدار البازي المتعدد المستويات. ويناسب هذا النموذج مقياس الاحتمال اللوغاريتمي (نسبة الاحتمالات الترجيحية) للتأكد من أن النسب محصورة بين صفر وواحد، ثم تحوّل بصورة ارتدادية وتُضرب في 100 للحصول على تقديرات معدل الانتشار.

وراعت الاعتراضات الهرمية العشوائية الخاصة بكل بلد (بلدان المنطقة الواقعة داخل النطاق العالمي) الارتباط داخل المناطق وفي ما بينها. واستُخدمت الشرائح المقيدة بضوابط تنظيمية لتحقيق تجانس زمني عبر السلسلة الزمنية، ويعني ذلك أنها تُعبر عن الاتجاهات الزمنية غير الخطية على المستوى القطري من دون تغيير عشوائي يؤثر على الاتجاه. وتمثلت المتغيرات المشتركة النهائية المشمولة بالنموذج في الآتي: الدخل القومي الإجمالي للفرد على أساس تعادل القوة الشرائية،[ب س] ومعدل انتشار نقص الوزن بين الإناث البالغات، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث البالغات، ومعدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة، والنسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

واستُخدمت فئات جودة البيانات لتطبيق تحوّلات التحيُّز ومكونات التباين الإضافية. وطُبقت تحولات التحيُّز على البيانات الإدارية المأخوذة من الفئات الأقل جودة والتي اقتربت من التحيّز المتوقع من التراكم الذي أُخذ بالفعل في الاعتبار عند تكييف الدراسة الاستقصائية. واعتمد التباين الإضافي على فئة جودة البيانات الإدارية والوزن الترجيحي بين البيانات الإدارية والبيانات الاستقصائية، إن وجدت.

وأجريت اختبارات تشخيصية قياسية لتقييم التقارب وكفاءة أخذ العينات. وأجري تحقق متبادل، بمتوسط 200 تقسيم عشوائي لبيانات الاختبار بنسبة 20 في المئة وبيانات التدريب بنسبة 80 في المئة. وأُجريت تحليلات للحساسية شملت فحص المتغايرات المشتركة، وطريقة التحيز، وتحقيق التجانس الزمني، والمقدمات غير المفيدة. وركبت جميع النماذج في برنامج R الإحصائي وحزمتي «rjags» و «R2jags».[15،16]

وشمل النموذج جميع نقاط البيانات القطرية المسجلة عبر السنوات والبالغ عددها 2040 نقطة بيانات مستوفية لمعايير الإدراج، ونتجت عن ذلك تقديرات سنوية تغطي الفترة من عام 2000 إلى عام 2020 مع فواصل زمنية موثوقة بنسبة 95 في المائة للبلدان والمناطق البالغ عددها 195 منطقة لديها بيانات عن انخفاض الوزن عند الولادة أو بيانات عن المتغايرات المشتركة. لم يتم الإبلاغ إلّا عن التقديرات الخاصة بالبلدان والمناطق التي لديها بيانات. بالنسبة إلى البلدان السبعة والثلاثين (من أصل 195) التي لا تتوافر عنها بيانات أو لا تستوفي معايير الإدراج، استُخدم النموذج النهائي للتنبؤ بتقديرات معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة استنادًا إلى الاعتراضات القطرية والاتجاهات الزمنية المقدرة من المتغايرات المشتركة على مستوى المنطقة والبلد لجميع بيانات البلدان عبر السنوات.

ب س يقاس بالقيمة الثابتة للدولار الدولي لعام 2017.

المجاميع الإقليمية والعالمية

حُسبت المجاميع الإقليمية والعالمية باستخدام جميع التقديرات المستمدة من جميع البلدان والمناطق البالغ عددها 195 بلدًا ومنطقة مرجحة بحسب تقديرات المواليد الأحياء لتلك السنة من تنقيح عام 2022 لتقرير التوقعات السكانية في العالم.[5]

مصادر البيانات: يمكن استخلاص تقديرات تمثيلية على المستوى الوطني لمعدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة من مجموعة من المصادر التي يمكن تعريفها بشكل عام على أنها بيانات إدارية وطنية أو دراسات استقصائية تمثيلية للأسر المعيشية. والبيانات الإدارية الوطنية هي تلك المستمدة من النظم الوطنية، بما في ذلك نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ونظم المعلومات الوطنية لإدارة الصحة وسجلات المواليد. كما أن الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية، مثل الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات التي تحتوي على معلومات عن الوزن عند الولادة بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك تصوّر الأمهات للحجم عند الولادة، هي أيضًا مصدر مهم للبيانات عن انخفاض الوزن عند الولادة، خاصة في السياقات التي تسجل فيها أوزان المواليد و/أو التي يمثل فيها تكدس البيانات مشكلة.

التحديات والقيود: يتمثل أحد القيود الرئيسية لرصد انخفاض الوزن عند الولادة على مستوى العالم في نقص بيانات الوزن عند الولادة للعديد من الأطفال في العالم. وهناك تحيز ملحوظ، إذ تقلّ احتمالات تسجيل الوزن عند الولادة للأطفال المولودين لأمهات وأسر معيشية ريفية أفقر وأقلّ تعليمًا مقارنة بنظرائهم الأغنى والأكثر ثراءً في المناطق الحضرية المولودين لأمهات أكثر تعليمًا. ولم يدرج ما يقرب من واحد من كل ثلاث دراسات استقصائية محتوية على بيانات عن وزن المواليد، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى البيانات المفقودة أو ضعف جودة البيانات، ومعظمها من البلدان المنخفضة الدخل في المناطق التي ترتفع فيها مخاطر انخفاض الوزن عند الولادة.

وبالنظر إلى أن الأطفال الحديثي الولادة الذين يولدون ناقصي الوزن لديهم عوامل خطر انخفاض الوزن عند الولادة، فإن التقديرات التي لا تمثل هؤلاء الأطفال قد لا تعبّر عن القيمة الحقيقية. وعلاوة على ذلك، تنخفض جودة البيانات بسبب الإفراط في تكديس مضاعفات 500 غرام أو 100 غرام في البيانات الواردة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ما قد يؤدي إلى زيادة التقليل من تقديرات الوزن المنخفض عند الولادة. وتهدف الطرق المطبقة في قاعدة البيانات الحالية إلى معالجة هذه المسألة من خلال إجراء تعديلات لمراعاة البيانات المفقودة عن أوزان المواليد والأخطاء الناجمة عن تكديس البيانات في التقديرات الاستقصائية. ويتمثل أحد قيود الطرق الحالية في أن البيانات على المستوى الفردي غير متوافرة للبيانات الإدارية، ولا يمكن تعديل هذه البيانات مباشرة لإزالة التحيّز الناتج عن البيانات المكدسة والمفقودة.

قد لا تكون التجمعات الجغرافية المستخدمة في النمذجة مناسبة للقيم الإقليمية الوبائية أو الاقتصادية المتطرفة. وإجمالًا، ربما تأثرت التقديرات المتعلقة بسبعة وثلاثين بلدًا (من أصل 195) من البلدان التي لا توجد لها بيانات مدخلات. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون حدود الثقة للتقديرات الإقليمية والعالمية صغيرة بشكل مصطنع نظرًا لأن نحو نصف البلدان المنمذجة كان لها تأثيرها العشوائي على كل تنبؤ من تنبؤات إعادة أخذ العينات، وبعضها كان إيجابيًا والبعض الآخر كان سلبيًا، ما يجعل عدم اليقين النسبي على المستويين الإقليمي والعالمي أقل من ذلك على المستوى القطري.

القراءات الموصى بها:

Blanc, A. & Wardlaw, T. 2005. Monitoring low birth weight: An evaluation of international estimates and an updated estimation procedure. *Bulletin World Health Organization*, 83(3): 178–185. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2624216

Chang, K.T., Carter, E.D., Mullany, L.C., Khatry, S.K., Cousens, S., An, X., Krasevec, J. et al. 2022. Validation of MINORMIX approach for estimation of low birthweight prevalence using a rural Nepal dataset. *The Journal of Nutrition*, 152(3): 872–879. https://doi.org/10.1093/jn/nxab417

Okwaraji, Y.B., Krasevec, J., Bradley, E., Conkle, J., Stevens, G.A., Gatica-Domínguez, G., Ohuma, E.O. et al. 2024. National, regional, and global estimates of low birthweight in 2020, with trends from 2000: a systematic analysis. *The Lancet*, 403(10431): 1071–1080. https://doi.org/10.1016/4-01198(23)6736-S0140

UNICEF & WHO. 2023. Low birthweight. في: UNICEF [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024]. https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight

UNICEF & WHO. 2023. Joint low birthweight estimates. في: WHO. [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-low-birthweight-estimates.

السمنة لدى البالغين

التعريف: مؤشر كتلة الجسم ≤ 30 كلغ/م2. ومؤشر كتلة الجسم هو نسبة الوزن إلى الطول المستخدمة في العادة لتصنيف الحالة التغذوية للأشخاص البالغين. ويُحسب مؤشر كتلة الجسم باعتباره وزن الجسم بالكيلوغرام مقسومًا على مربع طول الجسم بالأمتار (كلغ/م2). وتشمل السمنة الأفراد الذين يساوي مؤشر كتلة جسمهم 30 كلغ/م2 أو أكثر.

كيفية الإبلاغ: يُبلَّغ عن النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم على 18 سنة ويبلغ مؤشر كتلة جسمهم ≤ 30 كلغ/م2 مرجحًا بحسب الجنس وموحدًا بحسب العمر. وتستند التقديرات الواردة في التقرير إلى منظمة الصحة العالمية. 2024. *Global Health Observatory (GHO) data repository: Prevalence of obesity among adults, BMI ≥ 30, age-standardized. Estimates by country*. [تم الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-obesity-among-adults-bmi-=-30-(age-standardized-estimate)-(-). الترخيص: CC-BY-4.0.

وتنقح سلسلة التقديرات بأكملها مع كل تحديث جديد. ويُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة الحالية بالتحديثات السابقة.

المنهجية:

المستوى القطري

طُبق نموذج انحدار هرمي بايزي، تم تركيبه باستخدام عينة من سلسلة خوارزميات ماركوف مونت كارلو، مع الاستدلال باستخدام عينات لاحقة من خوارزميات ماركوف مونت كارلو لتقدير الاتجاهات في انتشار فئات مختلفة من مؤشر كتلة الجسم بحسب الجنس والعمر والبلد والسنة في الفترة من عام 1990 إلى عام 2022. وقُسمت البلدان إلى 20 منطقة و8 مناطق كبرى، استنادًا إلى الخصائص الجغرافية والدخل القومي في المقام الأول. وكان للنموذج هيكل هرمي استندت فيه تقديرات كل بلد وكل سنة إلى بيانات البلد، إن وجدت، وبيانات من سنوات أخرى داخل البلد نفسه ومن بلدان أخرى، لا سيما البلدان التي لديها بيانات لفترات زمنية مماثلة داخل المنطقة نفسها وداخل المنطقة الكبرى. وشمل النموذج اتجاهات زمنية غير خطية من خلال مزيج من المسارات العشوائية الخطية والتربيعية، وكلها نمذجة هرمية. وجرت نمذجة الارتباط العمري لمؤشر كتلة الجسم باستخدام تجزئة مكعبة للسماح بالأنماط العمرية غير الخطية التي قد تختلف من بلد لآخر. وأجريت نمذجة هرمية لمعاملات الشرائح، ما أتاح لها بالتغيّر بمرور الوقت لكي تعبّر عن الارتباطات العمرية المتغيّرة. وأجري توحيد قياسي للعمر بأخذ المتوسطات المرجحة للتقديرات المحسوبة تبعًا للجنس والعمر، باستخدام الأوزان العمرية من الشريحة السكانية القياسية بحسب معايير منظمة الصحة العالمية.[17]

المجاميع الإقليمية والعالمية

تُحسب تقديرات معدل الانتشار على المستويين العالمي والإقليمي كمتوسطات مرجحة للسكان في البلدان المكونة.

مصادر البيانات: تشكل الدراسات السكانية إلى جانب قياسات الطول والوزن، مثل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية الممثلة على المستوى الوطني معظم مصادر البيانات لرصد السمنة لدى البالغين.

التحديات والقيود: يمثّل مؤشر كتلة الجسم مقياسًا غير كامل لحجم دهون الجسم وتوزيعها، ولكنه متاح على نطاق واسع في الدراسات الاستقصائية القائمة على السكان، ويُستخدم في الممارسة الإكلينيكية؛ كما أنه مرتبط أيضًا بقياس امتصاص الأشعة السينية المزدوجة الطاقة الأكثر تعقيدًا وكلفة.

وكان لدى بعض البلدان مصادر بيانات قليلة، ولم يكن لدى ثلاثة بلدان مصدر بيانات. واستندت تقديرات هذه البلدان بدرجة أكبر إلى بيانات من بلدان أخرى من خلال التسلسل الجغرافي.

وكانت هناك أيضًا اختلافات في توافر البيانات بحسب الفئة العمرية، مع توافر عدد أقل من البيانات للمسنين (≥65 سنة)، ما زاد من عدم اليقين في التقديرات الخاصة بتلك الفئة العمرية.

القراءات الموصى بها:

Ahmad, O.B., Boschi-Pinto, C., Lopez, A.D., Murray, C.J., Lozano, R. & Inoue, M. 2001. *Age standardization of rates: A new WHO standard*. GPE Discussion Paper Series 31. Geneva, Switzerland, WHO. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/gho-documents/global-health-estimates/gpe_discussion_paper_series_paper31_2001_age_standardization_rates.pdf

NCD-RisC (NCD Risk Factor Collaboration). 2024. Worldwide trends in underweight and obesity from 1990 to 2022: a pooled analysis of 3663 population-representative studies with 222 million children, adolescents, and adults. *The Lancet*, 403(10431): 1027–1050. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(23)02750-2

Sixty-Sixth World Health Assembly. 2013. *Follow-up to the Political Declaration of the High-level Meeting of the General Assembly on the Prevention and Control of Non-communicable Diseases*. https://apps.

who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA66/A66_R10-en.pdf?ua=1

WHO. 2022. *Updated Appendix 3 of the WHO Technical .2030-Global NCD Action Plan 2013 Annex* (version dated 26 December 2022). Geneva, Switzerland. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/ncds/mnd/2022-app3-technical-annex-v26jan2023.pdf?sfvrsn=62581aa3_5

WHO. 2024. Noncommunicable Diseases Data Portal في: WHO. [ورد ذكره في 8 أبريل/نيسان 2024]. https://ncdportal.org

WHO. 2024. *Nutrition Landscape Information System (NLIS) country profile indicators: interpretation guide*. Second edition. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241516952

WHO. 2024. *Global Health Observatory (GHO) data repository: Prevalence of obesity among adults, .BMI ≥ 30, age-standardized. Estimates by country* [تمّ الاطلاع على المققع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-obesity-among-adults-(bmi-=-30-(age-standardized-estimate-(-). رقم الترخيص: CC-BY-4.0.

فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا

التعريف: النسبة المئوية للنساء بين 15 و49 عامًا واللواتي يقلّ لديهن تركيز الهيموغلوبين عن 120غ/لتر للنساء غير الحوامل والنساء المرضعات وعن 110غ/لتر للنساء الحوامل، بعد تعديلها لمراعاة الارتفاع عن سطح البحر والتدخين.

كيفية الإبلاغ: يُبلَّغ عن النسبة المئوية للنساء بين 15 و49 عامًا اللواتي يقلّ لديهن تركيز الهيموغلوبين عن 110غ/لتر للنساء الحوامل وعن 120غ/لتر للنساء غير الحوامل. وتستند التقديرات الواردة في التقرير إلى منظمة الصحة العالمية. 2021. تقديرات منظمة الصحة العالمية لفقر الدم في العالم، طبعة 2021. في: منظمة الصحة العالمية. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children. وتنقح سلسلة التقديرات بأكملها عند إصدار كل طبعة جديدة. ويُنصح القراء بالامتناع عن مقارنة السلسلة الحالية بالطبعات السابقة.

المنهجية:

المستوى القطري

تضمنت طبعة عام 2021 من تقديرات فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، بحسب حالة الحمل، مصادر بيانات من قاعدة بيانات المغذّيات الدقيقة، وهي جزء من نظام معلومات الفيتامينات والتغذية المعدنية التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومن بيانات مجهولة المصدر على المستوى الفردي تغطي الفترة من عام 1995 إلى عام 2019. وعُدّلت البيانات المتعلقة بتركيزات الهيموغلوبين في الدم لمراعاة الارتفاع عن سطح البحر عند الاقتضاء (أي عندما يوجد في البلد سكان يعيشون على ارتفاعات عالية)، وأجريت تعديلات لمراعاة للتدخين كلما أمكن. واستبعدت قيم الهيموغلوبين غير المعقولة بيولوجيًا (أقل من 25 غ/لتر أو أكثر من 200 غ/لتر).

واستخدم نموذج هرمي بايزي مختلط لتقدير توزيعات الهيموغلوبين والمعالجة المنهجية للبيانات المفقودة والاتجاهات الزمنية غير الخطية ومدى تمثيل مصادر البيانات. وبإيجاز، يُحسب النموذج التقديرات لكل بلد ولكل سنة مسترشدًا بالبيانات المستمدة من البلدان والسنوات نفسها، إن وجدت، وبالبيانات المستمدة من سنوات أخرى في البلد نفسه وفي بلدان أخرى لديها بيانات من الفترات الزمنية نفسها، لا سيما البلدان التي تقع في الإقليم نفسه. ويستعير النموذج البيانات، بدرجة أكبر، في الحالات التي لا توجد فيها بيانات أو عندما تفتقر البيانات إلى الدقة، وبدرجة أقلّ للبلدان والمناطق الغنية بالبيانات. وتستند التقديرات الناتجة أيضًا إلى المتغايرات المشتركة التي تساعد على التنبؤ بتركيزات الهيموغلوبين في الدم (مثل المؤشر الاجتماعي الديمغرافي، وإمدادات اللحوم [سعرة حرارية للفرد]، ومتوسط مؤشر كتلة الجسم للنساء، وتوزيع الاحتمالات اللوغاريتمية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة). وتعبّر نطاقات عدم اليقين (فترات المصداقية) عن المصادر الرئيسية لعدم اليقين، بما يشمل أخطاء أخذ العينات، والأخطاء غير المرتبطة بأخذ العينات، ولكنها تنشأ بسبب مشاكل في تصميم/قياس العينات، وعدم اليقين المرتبط بإجراء تقديرات للبلدان والسنوات التي لا توجد بيانات عنها.

المجاميع الإقليمية والعالمية

تحسب تقديرات معدل الانتشار العالمي والإقليمي كمتوسطات مرجحة للسكان في البلدان المكونة.

مصادر البيانات: مصدر البيانات المفضل هو الدراسات الاستقصائية القائمة على السكان. ويمكن استخدام البيانات المستمدة من نظم المراقبة في بعض الظروف، لكن التشخيصات المسجلة عادةً ما تكون أقلّ من الواقع. وتجمع قاعدة بيانات المغذّيات الدقيقة التابعة لشبكة منظمة الصحة العالمية للمغذيات الدقيقة وتلخص البيانات عن حالة المغذّيات الدقيقة للسكان من مصادر أخرى مختلفة، بما في ذلك البيانات التي تجمع من المؤلفات العلمية ومن الجهات المتعاونة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والقطرية لمنظمة الصحة العالمية ومنظمات

الأمم المتحدة ووزارات الصحة والمؤسسات البحثية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تجمع بيانات مجهولة المصدر على المستوى الفردي من دراسات استقصائية متعددة البلدان، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية ودراسات استقصائية لمؤشرات الملاريا ودراسات استقصائية للصحة الإنجابية.

التحديات والقيود: على الرغم من ارتفاع نسبة البلدان التي لديها بيانات استقصائية تمثيلية وطنية بشأن فقر الدم، لا يزال هناك قصور في الإبلاغ عن هذا المؤشر، ولا سيما في البلدان المرتفعة الدخل. ونتيجة لذلك، قد لا تُغطي التقديرات التباين الكامل بين البلدان والأقاليم، وقد تميل بالتالي إلى «الانكماش» نحو المتوسطات العالمية عندما تكون البيانات متفرقة.

القراءات الموصى بها:

Stevens, G.A., Paciorek, C.J., Flores-Urrutia, M.C., Borghi, E., Namaste, S., Wirth, J.P., Suchdev, P.S., Ezzati, M., Rohner, F., Flaxman, S.R. & Rogers, L.M. 2022. National, regional, and global estimates of anaemia by severity in women and children for 2000–19: a pooled analysis of population-representative data. *The Lancet Global Health*, 10(5): e627–e639. https://doi.org/10.1016/5-109X(22)00084-S2214

WHO. 2011. *Haemoglobin concentrations for the diagnosis of anaemia and assessment of severity. Vitamin and Mineral Nutrition Information System*. Geneva, Switzerland. https://apps.who.int/WHO_NMH_/85839/iris/bitstream/handle/10665NHD_MNM_11.1_eng.pdf

منظمة الصحة العالمية. 2014. خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال. جينيف، سويسرا. https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-14.1.

WHO. 2021. WHO global anaemia estimates, 2021 edition. في: WHO. [ورد ذكره في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children.

WHO. 2021. Vitamin and Mineral Nutrition Information System (VMNIS) في: WHO. [ورد ذكره في 20 أبريل/نيسان 2023]. https://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/databases/vitamin-and-mineral-nutrition-information-system.

WHO. 2024. Nutrition Landscape Information System (NLIS) Country Profile في: WHO. [ورد ذكره في 20 أبريل/نيسان 2023]. https://www.who.int/data/nutrition/nlis/country-profile.

WHO. 2024. Nutrition Data Portal في: WHO. [ورد ذكره في 6 أبريل/نيسان 2024]. https://platform.who.int/nutrition/nutrition-portals.

الملحق 2
مسرد المصطلحات

انعدام الأمن الغذائي الحاد

هو انعدام الأمن الغذائي الذي يوجد في منطقة محدَّدة عند نقطة زمنية محدَّدة وبدرجة من الشدة تُهدِّد الحياة أو سبل العيش أو كليهما معًا، بصرف النظر عن أسبابه أو سياقه أو مدته. وهو مهم في توفير توجيه استراتيجي للإجراءات التي تركز على الأهداف القصيرة الأجل لمنع انعدام الأمن الغذائي الشديد الذي يُهدد الحياة أو سبل العيش أو التخفيف من حدته أو خفضه.[18]

القدرة على تحمّل الكلفة

هي قدرة الناس على شراء الأغذية في بيئتهم المحلية. وفي هذا التقرير، تُشير الكلفة إلى ما يتعيّن على الناس دفعه لقاء ضمان نمط غذائي صحي، بينما تُشير القدرة على تحمّل الكلفة إلى الكلفة بالنسبة إلى دخل الشخص مطروحًا منها النفقات الأخرى المطلوبة. وفي القسم 2-2، تُحدَّد القدرة على تحمّل الكلفة من خلال مقارنة كلفة النمط الغذائي الصحي مع توزيعات الدخل المتاحة في منصة البنك الدولي للفقر وعدم المساواة. ويسمح ذلك بحساب النسبة المئوية وعدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في كل بلد. [ب ع]

النُظم الزراعية والغذائية

تشمل النظم الزراعية والغذائية، وهو مصطلح يزداد استخدامًا في سياق تحويل النُظم الغذائية لأغراض الاستدامة والشمول، نُظم الزراعة والأغذية على حد سواء، وتُركز على المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية، مع وجود تداخلات واضحة بينها. وتشمل النُظم الزراعية والغذائية المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة وأنشطتها المترابطة التي تحقق قيمة مضافة في إنتاج المنتجات الغذائية وتجميعها وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها. وهي تشمل جميع المنتجات الغذائية الناشئة عن إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فضلًا عن البيئات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية الأوسع نطاقًا التي توجد فيها هذه النُظم المتنوعة.

أغذية حيوانية المصدر

جميع أنواع اللحوم والدواجن والأسماك والصدفيات والحشرات واليرقات والبيض والحليب والأجبان والزبادي وغير ذلك من منتجات الألبان.[19،20]

التمويل المختلط

استخدام التمويل الإنمائي استخدامًا استراتيجيًا من أجل حشد تمويل إضافي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. وهو يجذب رؤوس الأموال التجارية نحو المشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة، ويوفّر في الوقت ذاته عوائد مالية للمستثمرين.[21]

السند

هو استثمار في الدين يقوم فيه مستثمر بإقراض أموال إلى كيان (عادة ما يكون شركة أو حكومة) يقترض الأموال لفترة زمنية محددة بسعر فائدة متغير أو ثابت. وتستخدم الشركات والبلديات والولايات والحكومات السيادية السندات لجمع الأموال وتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع والأنشطة.[22]

أسواق رأس المال

هي مجموعة فرعية من الأسواق المالية تتعامل على وجه الخصوص بشراء أسهم رأس المال وسندات الدين وبيعها.[23]

التمويل التجاري

هو التمويل المتعلق بأنشطة عمليات الأعمال التجارية الرامية إلى تحقيق الأرباح. ويمكن للمنظمات غير الربحية أو الوكالات الحكومية الاضطلاع بأنشطة غير تجارية.[24]

القروض الميسَّرة

هي القروض التي يتم تقديمها بشروط أكثر سخاء بكثير من قروض السوق. ويتم تحقيق الامتيازات إما من خلال أسعار فائدة أقل من تلك المتاحة في السوق أو من خلال فترات السماح أو من خلال مزيج من الاثنين.[22]

ب ع انظر الوصف الكامل للمنهجية في المواد التكميلية للفصل الثاني.

المناخ

يُعرَّف المناخ بمعناه الضيق في العادة بأنه متوسط حالة الطقس أو بأنه، بعبارة أدقّ، الوصف الإحصائي من حيث متوسط الكميات ذات الصلة وتقلّبها خلال فترة من الزمن تتراوح بين أشهر وآلاف أو ملايين السنين.[25]

تغيُّر المناخ

هو تغيُّر في حالة المناخ يمكن التعرّف إليه (مثلًا باستخدام الاختبارات الإحصائية) من خلال التغيُّرات في متوسط هذه الحالة و/أو التقلبات في خصائصها، ويستمر لفترة مطوّلة تمتد عادة على عقود من الزمن أو أكثر.[25]

ظاهرة مناخية متطرفة (ظاهرة جوية أو مناخية متطرفة)

هي تجاوز قيمة أحد متغيّرات الطقس أو المناخ (أو نقصانها عن) قيمة حدّية واقترابها من الحدود العليا (أو الدنيا) لنطاق القيم الملاحظة للمتغيِّر المذكور. ولأغراض التبسيط، يُشار إلى الأحوال الجوية القصوى والأحوال المناخية القصوى مجتمعة باسم «الأحوال المناخية القصوى».[26]

الصدمات المناخية

الصدمات المناخية لا تشمل الاختلالات في النمط الاعتيادي لهطول الأمطار ودرجات الحرارة فحسب، بل تشمل أيضًا الأحداث المعقدة، مثل الجفاف والفيضانات. وعلى غرار مفهوم الخطر الطبيعي أو الإجهاد، تُمثّل الصدمات المناخية أحداثًا خارجية يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأمن الغذائي والتغذوي تبعًا لضعف الفرد أو الأسرة المعيشية أو المجتمع المحلي أو النُظم في وجه الصدمة.[30,27]

التقلبات المناخية

هي التغيُّرات في متوسط حالة المناخ والإحصاءات المناخية الأخرى (الانحرافات المعيارية وحدوث الأحوال القصوى، وغيرها) على جميع النطاقات المكانية والزمانية بما يتجاوز حدود الأحوال المناخية الفردية. وقد ترجع التقلّبات إلى العمليات الداخلية الطبيعية في النظام المناخي (تقلّبات داخلية) أو إلى تغيُّرات في العوامل المؤثرة الخارجية الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان (تقلّبات خارجية).[25]

النزاع

يُعرَّف النزاع على النحو المستخدم في هذا التقرير، بأنه نزاع بين مجموعات مترابطة لديها عدم توافق فعلي أو متصور في ما يتعلق بالاحتياجات أو القيم أو الأهداف أو المواد أو النوايا. ويشمل هذا التعريف (ولكنه لا يقتصر على) النزاع المسلح - الذي هو مواجهات عنيفة جماعية منظمة بين جماعتين على الأقل، من جهات حكومية أو غير حكومية.

الدَين

هو مبلغ من المال يقترضه طرف من طرف آخر. ويُستخدم الدَين من قبل العديد من الشركات والأفراد كوسيلة للقيام بعمليات شراء كبيرة تتجاوز قدرتهم على تحمّل كلفتها في ظل الظروف العادية. وتمنح ترتيبات الدين المقترض الإذن باقتراض الأموال بشرط سداده للمبلغ في تاريخ لاحق، وعادة ما يتم السداد مع الفائدة.[22]

التمويل على أساس الدَين

عندما تقوم شركة بجمع الأموال اللازمة لرأس المال العامل أو النفقات الرأسمالية عن طريق بيع أدوات الدين للأفراد و/أو المستثمرين المؤسسيين. ومقابل إقراض المال، يصبح الأفراد أو المؤسسات دائنين ويتلقون وعدًا بسداد أصل الدين والفائدة المترتبة عليه.[22]

مبادلة الديون

هي إلغاء (جزء من) الدين الخارجي لبلد ما مقابل التزام الحكومة المدينة بحشد موارد محلية (العملة المحلية أو أصول أخرى، مثل السندات والأصول العامة التي تمت خصخصتها) لغرض متفق عليه وبشروط متفق عليها. وعادة ما يأتي إلغاء الديون الخارجية بخصم من القيمة الاسمية.[31]

جودة النمط الغذائي (أو الأنماط الغذائية الصحية)

تتألف من أربعة جوانب رئيسية هي: التنوع (داخل المجموعات الغذائية وفي ما بينها)، والملاءمة (كفاية المغذّيات الأساسية مقارنة بالمتطلبات)، والاعتدال (الأغذية والمغذّيات المرتبطة بنتائج صحية سيئة)، والتوازن (المتناول من المغذّيات الكلية والطاقة). ويجب أن تكون الأغذية المستهلكة آمنة.

المتطلبات من الطاقة الغذائية

كمية الطاقة الغذائية، التي تُقاس بالكيلو جول أو الكيلو كالوري (ويشار إليها في كثير من الأحيان باسم السعرات الحرارية)، التي يحتاج إليها الفرد للحفاظ على وظائف الجسم والصحة والنشاط الطبيعي. وتعتمد المتطلبات من الطاقة الغذائية على العمر ونوع الجنس وحجم الجسم ومستوى النشاط البدني. ويلزم توفير طاقة إضافية لدعم المستوى الأمثل للنمو والتطور للأطفال والنساء أثناء الحمل، ولإنتاج الحليب أثناء الرضاعة، بما يتماشى مع الصحة الجيدة للأمهات والأطفال.

الاستثمار الخاص المحلي

هو مقياس لمبلغ الأموال التي تستثمرها الأعمال التجارية المحلية في بلدها. ويمكن تمثيله بالمعادلة المحاسبية: استثمار غير سكني + استثمار سكني + التغيّر في قوائم الجرد.[32]

الإنفاق العام المحلي

الإنفاق الحكومي (أو الإنفاق) كما تُبلّغ عنه الحكومات المركزية. ويتم تضمين مؤسسات القطاع العام بمقدار ما يتم الإبلاغ عن ميزانياتها في الميزانيات الوطنية. ولا يتم تضمين ميزانيات الحكومات دون الوطنية، وذلك على الرغم من إدراج التحويلات التي قد تتلقاها هذه الحكومات من الحكومات المركزية في الميزانيات الوطنية.

الجفاف

فترة من الطقس الجاف بشكل غير طبيعي تستمر لفترة كافية للتسبب في اختلال خطير في التوازن المائي.[25]

العناية الواجبة

هي التقييم الضروري للأداء السابق والسمعة والخطط المستقبلية لشريك محتمل أو كيان من القطاع الخاص أو أي منظمة أخرى في ما يتعلق بممارسات الأعمال والمبادئ المختلفة لتقييم مخاطر ومنافع العمل معًا. وعادة ما يتضمن هذا التقييم للشريك المحتمل، على أقلّ تقدير، فحص سجلاته الاجتماعية والبيئية والمالية.[22]

الانكماش الاقتصادي

هو فترة تراجع النشاط الاقتصادي أو تسجيل نمو سلبي بحسب معدل النمو معبرًا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهو مرادف للركود الاقتصادي، أي انكماش النمو الاقتصادي بشكل مؤقت أو لفترة قصيرة. ولأغراض التحليلات والأرقام الواردة في هذا التقرير، يُشار إلى الانكماش الاقتصادي باستخدام السنة كفترة مرجعية.

الصدمة الاقتصادية

حدث غير متوقع أو لا يمكن التنبؤ به خارج عن اقتصاد معيّن يمكن أن يضرّ به أو أن يعطيه دافعًا. وتُعبّر الأزمة المالية العالمية التي تؤدي إلى انهيار الإقراض المصرفي أو الائتمان، أو الانكماش الاقتصادي لدى شريك تجاري رئيسي لبلد ما على حدّ سواء عن وجود صدمات على مستوى الطلب قد تكون لها آثار متعددة على الإنفاق والاستثمار. ومن الأمثلة على الصدمات على مستوى العرض، حدوث ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز، والكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى انخفاض حاد في الإنتاج، أو النزاعات التي تُحدث اضطرابات في التجارة والإنتاج.

التباطؤ الاقتصادي

هو النشاط الاقتصادي الذي ينمو بوتيرة أبطأ مقارنة بالفترة السابقة. ويحدث التباطؤ الاقتصادي عند تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة زمنية إلى أخرى، مع بقائه إيجابيًا.

الأغذية الكثيفة الطاقة

الأغذية ذات المحتوى الكبير من السعرات الحرارية (الطاقة) مقارنة بكتلتها أو حجمها.

أسهم رأس المال

هي قيمة أحد الأصول مخصومًا منها مبلغ جميع الالتزامات المترتبة عن ذلك الأصل. ويمكن تمثيلها بالمعادلة المحاسبية: الأصول - الخصوم = أسهم رأس المال.[22]

التمويل على أساس أسهم رأس المال

المساهمة برأس مال في شركة أو مشروع من خلال شراء أسهم أو سندات أو مستندات مماثلة. ويقوم مستثمرو أسهم رأس المال بشراء الأسهم في إطار توقعهم بأن ترتفع قيمة الأسهم أو السندات من خلال عملية زيادة القيمة و/أو تحقيق مكاسب رأسمالية من الشركة. وفي سياق التمويل الإنمائي، توفر الاستثمارات في الأسهم الدعم الإنمائي ورأس مال النمو الطويل الأجل الذي تحتاجه مؤسسات القطاع الخاص. ويتمثل الهدف في إنهاء الاستثمار مع تحقيق عائد لا يقل عن رأس المال الأولي أو بقيم معززة للاستثمار في مكان آخر.[22]

الفقر المدقع

يُشير إلى النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولارًا أمريكيًا في اليوم (بحسب أسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في بلد ما في سنة معيّنة.[33]

الأحوال الجوية أو المناخية القصوى

تجاوز قيمة أحد متغيّرات الطقس أو المناخ (أو نقصانها عن) قيمة حدّية واقترابها من الحدود العليا (أو الدنيا) لنطاق القيم الملاحظة للمتغيِّر المذكور. وينجم العديد من الأحوال الجوية والمناخية القصوى عن التقلبات المناخية الطبيعية، في حين تُشكّل التغيُّرات المناخية الطبيعية التي تدوم عقدًا من الزمن أو عقودًا متعددة الأساس لتغيُّر المناخ البشري المنشأ. وحتى لو لم تكن هناك تغيُّرات مناخية بشرية المنشأ، لا يزال من الممكن حدوث مجموعة واسعة من الأحوال الجوية والمناخية القصوى الطبيعية.

التمويل، التمويل المخصص

عملية توفير الأموال للأنشطة التجارية أو الشراء أو الاستثمار. وقد يتم أو لا يتم توفير الأموال رهنًا بتحقيق عائد معين (الفوائد وأرباح الأسهم وغيرها) و/أو السداد (أصل الدين).[34]

الإعانات المالية

هي تحويلات في الميزانية تقدّمها الحكومات في سياق تدابير السياسات والمشاريع والبرامج إلى الجهات الفاعلة الفردية في قطاع الأغذية والزراعة، مثل المزارعين

(الإعانات المالية للمنتجين) أو المستهلكين (الإعانات المالية للمستهلكين). وتهدف الإعانات المالية المقدمة إلى المنتجين إلى خفض كلفة الإنتاج أو زيادة دخل المزرعة، ويمكن منحها اعتمادًا على النواتج أو استخدام المدخلات أو استخدام عوامل الإنتاج الأخرى. وتشمل الإعانات المالية للمستهلكين التحويلات المقدَّمة في إطار برامج الحماية الاجتماعية (التي تُمنح للمستهلكين النهائيين) والإعانات الغذائية لخفض كلفة الأغذية (المقدمة إلى الوسطاء، مثل المجهزين والتجار والناقلين).

الفيضان

طفح جدول ماء أو مسطح مائي خارج حدوده الطبيعية، أو تراكم المياه في مناطق لا تكون مغمورة في العادة. وتشمل الفيضانات كلًا من الفيضانات النهرية والفيضانات المفاجئة والفيضانات في المناطق الحضرية والفيضانات المطرية وفيضانات المجارير والفيضانات الساحلية وفيضانات البحيرات الجليدية.[25]

بيئات الأغذية

هي السياق المادي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي ينخرط فيه المستهلكون مع النظم الزراعية والغذائية لاتخاذ قرارات بشأن الحصول على الأغذية وإعدادها واستهلاكها.[35]

مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

مقياس للأمن الغذائي مستند إلى التجربة ويستخدم لقياس مدى الحصول على الأغذية على مستويات مختلفة من الشدة التي يمكن مقارنتها بين مختلف السياقات. وهو يعتمد على البيانات المستمدة من سؤال الأشخاص، بصورة مباشرة عن طريق الدراسات الاستقصائية، عن حدوث ظروف وسلوكيات من المعروف أنها تدل على تقييد إمكانية الحصول على الأغذية.

الأمن الغذائي

حالة تتوافر فيها لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم من الأنماط الغذائية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وانطلاقًا من هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي، هي: توافر الأغذية، والإمكانية الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية، واستقرار الأغذية على مرّ الزمن. ويتطور مفهوم الأمن الغذائي ليعترف أيضًا بالأهمية المحورية التي تتسم بها صفة الفاعل والاستدامة. (انظر بُعدي الأمن الغذائي [هـ] و[و] أدناه للاطلاع على تعريف هذين البعدين الإضافيين).

أبعاد الأمن الغذائي

تُشير أبعاد الأمن الغذائي، في هذا التقرير، إلى الأبعاد التقليدية الأربعة للأمن الغذائي:

أ. التوافر - يتناول هذا البُعد ما إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يُحتمل أن توجد من الناحية المادية، بما يشمل جوانب الإنتاج، واحتياطيات الأغذية، والأسواق والنقل، والأغذية البرية.

ب. الحصول على الأغذية - إذا كانت الأغذية موجودة بالفعل أو يُحتمل أن توجد من الناحية المادية، فإن السؤال التالي المطروح هو ما إذا كان يمكن أو لا يمكن للأُسر المعيشية والأفراد الحصول على ما يكفي من تلك الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية.

ج. الاستخدام - إذا كانت الأغذية متاحة ويمكن للأُسر المعيشية الحصول عليها بصورة كافية، فإن السؤال التالي المطروح هو ما إذا كانت الأسر المعيشية تعمل على زيادة استهلاك ما يكفي من التغذية والطاقة إلى أقصى حد أم لا. ويكون تناول الأفراد كميات كافية من الطاقة والمغذّيات ثمرة ممارسات الرعاية والتغذية الجيدة، وإعداد الأغذية، والتنوع الغذائي، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة المعيشية، والحصول على المياه النظيفة، والإصحاح، والرعاية الصحية. وبالاقتران مع الاستخدام البيولوجي السليم للأغذية المستهلكة، يُحدد ذلك الوضع التغذوي للأفراد.

د. الاستقرار - إذا تحققت أبعاد توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها بصورة كافية، فإن الاستقرار هو شرط أن يكون النظام بكامله مستقرًا ويكفل بالتالي للأُسر المعيشية أمنها الغذائي في جميع الأوقات. ويمكن لمسائل الاستقرار أن تُشير إلى انعدام الاستقرار في الأجل القصير (وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد) أو في الأجلين من المتوسط إلى الطويل (وهو ما يمكن أن يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي المزمن). ويمكن للعوامل المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تكون جميعًا مصدرًا لانعدام الاستقرار.

ويُشير التقرير أيضًا إلى بُعدين إضافيين للأمن الغذائي اقترحهما فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، ولكن لم تتفق عليهما رسميًا منظمة الأغذية والزراعة أو غيرها، ولم يتم التفاوض على صيغة متفق عليها بشأنهما. ومع ذلك، تم إدراجهما نظرًا إلى أهميتهما في سياق هذا التقرير. ويعزز الفهم النظري والقانوني للحق في الغذاء هذين البُعدين الإضافيين للأمن الغذائي، ويُشار إليهما ويُعرّفان حاليًا على النحو التالي:

هـ. صفة الفاعل تُشير إلى قدرة الأفراد أو المجموعات على اتخاذ قراراتهم بشأن الأغذية التي يتناولونها؛ والأغذية التي ينتجونها؛ وكيفية إنتاج هذه الأغذية وتجهيزها وتوزيعها داخل النُظم الغذائية؛ وقدرتهم على المشاركة في العمليات التي ترسم ملامح السياسات والحوكمة الخاصة بالنُظم الغذائية.[64]

و. تشير الاستدامة إلى قدرة النُظم الزراعية والغذائية في الأجل الطويل على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تقوِّض الأُسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحقق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال المقبلة.[36]

الاستثمار الأجنبي المباشر

هو الاستثمار الذي يقوم به كيان خاص مقيم في اقتصاد معين في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويجب أن ينطوي الاستثمار على علاقة طويلة الأجل وأن يعكس مصلحة وتحكمًا طويلي الأمد، ويجب أن يمثّل استثمارًا في أسهم رأس المال (أو أرباح مُعاد استثمارها أو قرضًا داخل الشركة) بدلًا من قرض بين الشركات، ويجب أن يتم بشكل مباشر وليس من خلال أسواق رأس المال.

التمويل

الأموال التي يقدّمها المقرضون وأصحاب أسهم رأس المال إلى أحد الأعمال التجارية لتلبية الاحتياجات اليومية والطويلة الأجل. ويتكوّن تمويل رأس مال الشركة من الديون (السندات) وأسهم رأس المال (الأسهم). وتستخدم الأعمال التجارية هذه الأموال لأغراض رأس المال التشغيلي. ويتوقع حاملو السندات وأسهم رأس المال الحصول على عائد على استثماراتهم في شكل فوائد وأرباح أسهم وزيادة قيمة الأسهم.[37]

الحوكمة

القواعد والمنظمات والعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تُعبّر من خلالها الجهات الفاعلة العامة والخاصة عن مصالحها وتتخذ القرارات وتنفذها.[38]

الضمان

اتفاق على تقاسم المخاطر توافق الجهة الضامنة بموجبه على دفع جزء أو كامل المبلغ المستحق على قرض أو أسهم رأس المال أو أي أداة أخرى للمقرض/المستثمر في حالة عدم قيام الجهة المقترضة بالسداد، أو خسارة القيمة في حالة الاستثمار.[22]

الخطر

عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري قد يتسبب في خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو تلف في الممتلكات أو اضطراب اجتماعي واقتصادي أو تدهور بيئي.[39]

الأنماط الغذائية الصحية

انظر تعريف جودة النمط الغذائي.

الضرائب الصحية

ضرائب غير مباشرة تُفرض على المنتجات التي لها تأثير سلبي على الصحة العامة. وتستهدف هذه الضرائب منتجات بعينها، مثل الأغذية التي تتميز بشدة كثافة الطاقة وضآلة القيمة التغذوية، وذلك بهدف زيادة كلفتها النسبية مقارنة بالأغذية المغذية وبالتالي الحد من استهلاكها ومنع هذه النتائج الصحية السلبية أو التخفيف منها، وفي الوقت نفسه توليد موارد للميزانيات الحكومية.[40]

بيئات الأغذية الصحية

تشير البيئة الغذائية إلى الظروف المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياساتية التي تشكّل إمكانية الحصول، والقدرة على تحمّل الكلفة والسلامة والتفضيلات الغذائية. وتُعتبر بيئات الأغذية الصحية بيئات أغذية آمنة وداعمة وتوفر إمكانية الحصول المادي على الأغذية المغذية من أجل أنماط غذائية صحية تقلل من مخاطر جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك النقص التغذوي والوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي.36،41 وتقوم العديد من عناصر البيئة الغذائية بتحديد الأنماط الغذائية، في حين ترتبط الثقافة واللغة وممارسات الطهي والمعرفة وأنماط الاستهلاك والتفضيلات الغذائية والمعتقدات والقيم جميعها بالطريقة التي يتم الحصول على الأغذية وتوليدها وإنتاجها واستهلاكها من خلالها.

الأغذية العالية التصنيع

هي أغذية يتم إعدادها صناعيًا، بما في ذلك الأغذية التي يتم الحصول عليها من المخابز ومنافذ تقديم الطعام، والتي لا تتطلب أي إعداد منزلي أو الحد الأدنى منه، باستثناء التسخين والطهي (مثل الخبز وحبوب الإفطار والجُبن والصلصات التجارية والأغذية المعلَّبة، بما فيها المربى والكعك التجاري واللحوم المصنَّعة والبسكويت والصلصات).[43] ويمكن أن تحتوي الأغذية العالية التصنيع على مقادير كبيرة جدًا من الملح، والسكريات الحرّة والدهون المشبَّعة والمتحوّلة، وهذه المنتجات، عند استهلاكها بكميات كبيرة، يمكن أن تقوِّض جودة النمط الغذائي.

الجوع

هو شعور جسدي غير مريح أو مؤلم سببه عدم استهلاك طاقة غذائية كافية. ومصطلح الجوع في هذا التقرير هو مرادف للنقص التغذوي المزمن، ويقاس بمعدل انتشار النقص التغذوي.

الاستثمار المؤثر

هو الاستثمار الذي يهدف إلى توليد آثار اجتماعية أو بيئية مفيدة محددة بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المالية. ويُعتبر الاستثمار المؤثر مجموعة فرعية من الاستثمار المسؤول اجتماعيًا ويسعى بنشاط إلى إحداث تأثير إيجابي من خلال الاستثمار، على سبيل المثال، في المؤسسات غير الربحية التي تفيد المجتمع أو في مؤسسات التكنولوجيا النظيفة. وتشمل خصائصه الأساسية النيّة (أي أن المستثمر ينوي إحداث تأثير إيجابي)؛ وتوقع العائد على رأس المال، أو على الأقل، استعادة رأس المال؛ وقياس التأثيرات الاجتماعية والبيئية.[22]

استثمارات الحافظة الدولية

نوع من الاستثمار يتألف من أوراق مالية وأصول مالية أخرى يحتفظ بها مستثمرون في بلد آخر.[44]

المغذّيات الكبيرة

هي المصدر الرئيسي للطاقة والقدر الأكبر (الحجم) من أنماطنا الغذائية، وهي ضرورية بكميات كبيرة (تُقاس بالغرام). وتشمل الكربوهيدرات والبروتينات والدهون. كما أنها تُشكّل مصدرًا رئيسيًا للطاقة الغذائية التي تقاس بالسعرات الحرارية. ومن الضروري للجميع الحصول على الطاقة الكافية من أجل الحفاظ على نمو الجسم ونمائه والصحة الجيدة. وبالإضافة إلى توفير الطاقة، فإن للكربوهيدرات والبروتينات والدهون وظائف محددة جدًا في الجسم ويجب توفيرها بكميات كافية لتأدية هذه الوظائف.

سوء التغذية

حالة فيزيولوجية غير طبيعية يسببها نقص المغذّيات الكبيرة و/أو المغذّيات الدقيقة أو عدم توازنها أو الإفراط في تناولها. ويشمل سوء التغذية النقص التغذوي (التقزّم والهزال لدى الأطفال ونقص الفيتامينات والمعادن) فضلًا عن الوزن الزائد والسمنة.

تمويل الميزانين

مزيج من التمويل بالديون وأسهم رأس المال يمنح الجهة المقرضة الحق في التحويل إلى حصة في أسهم رأس مال الشركة في حالة التخلف عن السداد.[22]

المغذّيات الدقيقة

تشمل المغذّيات الدقيقة الفيتامينات والمعادن، وهي مطلوبة بكميات صغيرة جدًا (دقيقة) ولكن محددة. والفيتامينات والمعادن في الأغذية ضرورية لنمو الجسم ونمائه وعمله بشكل صحيح، كما أنها ضرورية لصحتنا ورفاهنا. وتحتاج أجسامنا إلى عدد من الفيتامينات والمعادن المختلفة التي يؤدي كل منها وظيفة محددة في الجسم، ويجب توفيرها بكميات مختلفة، ولكن كافية.

انعدام الأمن الغذائي المعتدل

هو مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي الذي يواجه عنده الأفراد عدم يقين إزاء قدرتهم على الحصول على الأغذية ويضطرون معه، في أوقات معيّنة من السنة، إلى خفض جودة و/أو كمية الأغذية التي يتناولونها بسبب نقص الأموال أو سواها من الموارد. وهو يُشير بالتالي إلى عدم الحصول بشكل مستمر على الأغذية، ما يُقلّص جودة النمط الغذائي ويُخلّ بالأنماط المعتادة لاستهلاك الأغذية، وقد تكون له تأثيرات سلبية على التغذية والصحة والرفاه.

مصرف تنمية متعدد الأطراف

مؤسسة مالية يتم تأسيسها على يد عدة بلدان أعضاء وتخضع للقانون الدولي. ويتمثل أصحاب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في الحكومات الوطنية والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى.[45]

التحوّل التغذوي

كلما ازداد الدخل وعدد السكان في المناطق الحضرية، كلما حلّت الأنماط الغذائية الكثيفة الطاقة التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون و/أو السكريات و/أو الملح محل الأنماط الغذائية التي تحتوي على نسبة عالية من الكربوهيدرات المركبة والألياف. وتترافق هذه الاتجاهات العالمية السائدة في الأنماط الغذائية مع تحوّل ديمغرافي مقترن بزيادة العمر المتوقع وتراجع معدلات الخصوبة. وفي الوقت نفسه، تبتعد أنماط المرض عن الأمراض المعدية وأمراض نقص المغذّيات باتجاه ارتفاع معدلات الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي، بما فيها أمراض القلب التاجية، والسكتة الدماغية، وداء السكري، وبعض أنواع السرطان.

الحالة التغذوية

الحالة الفيزيولوجية للفرد التي تنشأ عن العلاقة بين المتناول من المغذّيات والمتطلبات منها، وقدرة الجسم على هضم هذه المغذّيات وامتصاصها واستخدامها.

الأغذية المغذّية

هي الأغذية المأمونة التي تُساهم بالمغذّيات الأساسية، مثل الفيتامينات والمعادن (المغذّيات الدقيقة) والألياف والمكونات الأخرى في الأنماط الغذائية الصحية المفيدة للنمو والصحة والنماء والحماية من سوء التغذية. وفي الأغذية المغذية، يقلّ وجود المغذّيات التي تُعتبر مثار

قلق صحي، بما فيها الدهون المشبَّعة، والسكريات الحرّة، والملح/الصوديوم، ويتم التخلّص من الدهون المتحوّلة المنتجة صناعيًا، ويُدعم الملح باليود.

التدفقات الرسمية الأخرى

معاملات القطاع الرسمي التي لا تستوفي معايير المساعدة الإنمائية الرسمية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

هي معونة حكومية مصمَّمة لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه البلدان النامية التي تلبي الحد الأدنى من متطلبات عنصر المنحة.[46]

الوزن الزائد والسمنة

وزن الجسم الذي يزيد على الوزن المعتاد مقارنة بالطول نتيجة لفرط تراكم الدهون. ويدل ذلك في العادة على أن عدد السعرات الحرارية التي يحرقها الجسم أقل من المستهلك منها. ويُعرف الوزن الزائد لدى البالغين بأنه مؤشر كتلة الجسم الذي يبلغ 25 كلغم/م2 أو أكثر، وتُعرَّف السمنة بأنها مؤشر كتلة الجسم الذي يبلغ 30 كلغم/م2 أو أكثر. ويُعرَّف الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة بأنه زيادة نسبة الوزن إلى الطول على انحرافين معياريين اثنين فوق متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل، وتُعرّف السمنة بأنها زيادة نسبة الوزن إلى الطول عن 3 انحرافات معيارية فوق متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.[47]

الحافظة

هي مجموعة من الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والسلع وما يعادلها من العملات والنقد بالإضافة إلى نظيراتها من الصناديق، بما في ذلك الصناديق المشتركة والصناديق المتداولة والصناديق المغلقة.[22]

معدل انتشار النقص التغذوي

تقدير لنسبة السكان الذين يفتقرون إلى القدر الكافي من الطاقة الغذائية لحياة موفورة الصحة والنشاط. وهو مؤشر تقليدي من مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة يُستخدم في رصد الجوع على المستويين العالمي والإقليمي، فضلًا عن المؤشر 2-1-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

أسهم رأس المال الخاص

هي فئة استثمار بديلة تقوم بالاستثمار في شركات خاصة غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية أو بشرائها.[48]

التمويل الخاص

هو التمويل المقدم من جهات خاصة سواء تم ذلك بشروط تجارية أم لا.

التمويل على أساس المشروع

شكل من أشكال تمويل المشاريع، يستند بشكل أساسي إلى المطالبات على الأصل أو المشروع المموَّل وليس على الجهة الراعية للمشروع.

التمويل العام

هو التمويل المقدَّم من هيئات عامة (مثل الحكومات المحلية والأجنبية والمنظمات الدولية).

التحويلات

التحويلات الخاصة والطوعية النقدية وغير النقدية (الاجتماعية أو العينية) التي يقوم بها المهاجرون والمغتربون، بشكل فردي أو جماعي، لأشخاص أو مجتمعات لا توجد بالضرورة في مناطقها الأصلية. ويمكن أن تتم التحويلات عبر الحدود أو في الوطن الأم.

القدرة على الصمود

قدرة الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمدن والمؤسسات والنُظم والمجتمعات على الوقاية من مجموعة واسعة من المخاطر ومقاومتها واستيعابها والتكيُّف معها ومجابهتها والتعافي منها بصورة إيجابية وبكفاءة وبفعالية، مع المحافظة على مستوى مقبول من الأداء ومن دون التأثير على الآفاق الطويلة الأجل للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان ورفاه الجميع.[49]

المخاطر

احتمال أو أرجحية حدوث أحداث أو اتجاهات خطيرة تضاعفها الآثار التي تقع في حال حدوث تلك الأحداث أو الاتجاهات. وخطر التعرّض لانعدام الأمن الغذائي هو احتمال انعدام الأمن الغذائي الناشئ عن التفاعلات بين الأخطار أو الصدمات أو حالات الإجهاد الطبيعية أو البشرية المنشأ والأوضاع الهشة.

الورقة المالية

أداة مالية قابلة للتداول والاستبدال، ولها قيمة نقدية معينة. ويمكن للورقة المالية أن تمثّل ملكية في شركة ما على شكل أسهم أو علاقة دائن مع هيئة حكومية أو شركة يتم تمثيلها بامتلاك سندات ذلك الكيان أو حقوق ملكية ممثلة في خيار.[50]

انعدام الأمن الغذائي الشديد

مستوى شدة انعدام الأمن الغذائي الذي تنفد عنده إمدادات الأفراد من الأغذية أو يعانون عنده من الجوع أو، في أشد الحالات، يقضون أيامًا من دون غذاء، ما يُعرّض صحتهم ورفاههم لخطر فعلي، وذلك بحسب مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

الأغذية الأساسية

أغذية يتم تناولها بصورة منتظمة وبكميات تجعلها تُشكّل العنصر الغالب على النمط الغذائي، وهي توفّر نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة الغذائية. والأنواع الرئيسية للأغذية الأساسية هي الحبوب (على سبيل المثال، الأرزّ والذرة والقمح والجاودار والشعير والشوفان والدُخن والذرة الرفيعة) والجذور والدرنات (مثل البطاطا والكسافا والبطاطا الصينية) والبقول (مثل الفاصولياء والعدس وفول الصويا).[20]

التقزّم

انخفاض نسبة الطول إلى العمر، ويُعبّر ذلك عن فترة أو فترات سابقة من نقص التغذية المستمر. ويُعرّف التقزّم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر بأنه انخفاض نسبة الطول إلى العمر عن انحرافين معياريين دون متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

عدم القدرة على تحمل الكلفة

انظر تعريف **القدرة على تحمل الكلفة**.

النقص التغذوي

هو الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة طبيعية موفورة النشاط والصحة. ولأغراض هذا التقرير، يُعرَّف الجوع كمرادف للنقص التغذوي المزمن. ويُستخدم معدل انتشار النقص التغذوي لقياس الجوع.

نقص التغذية

هو النتيجة المترتبة عن سوء المتناول التغذوي من حيث كمية المغذيات و/أو جودتها و/أو سوء امتصاصها و/أو سوء استخدامها البيولوجي نتيجة لتكرار حالات الإصابة بالأمراض. ويشمل نقص التغذية نقص الوزن مقارنة بالعمر وقصر القامة الشديد بالنسبة إلى عمر الشخص (التقزّم) والنحافة بصورة خطيرة مقارنة بطول الشخص (الإصابة بالهزال) ونقص الفيتامينات والمعادن (المعاناة من نقص المغذيات الدقيقة).

رأس المال الاستثماري

رأس مال أسهم أو قرض أولي أو لأغراض النمو يقدّمه مستثمرون من القطاع الخاص (أصحاب رأس المال الاستثماري) أو المؤسسات المالية المتخصصة (مراكز التمويل الإنمائي أو شركات رأس المال الاستثماري). ويدعى أيضًا رأس مال المخاطر. ويُعتبر رأس المال الاستثماري أحد أنواع التمويل للأعمال التجارية الجديدة أو النامية. وتقدّم شركة رأس المال الاستثماري التمويل للشركة الناشئة مقابل الحصول على أسهم في الشركة الناشئة. ويحدث ذلك بصورة شائعة في صناعات التكنولوجيا العالية النمو مثل التكنولوجيا الحيوية والبرمجيات.[22]

القابلية للتأثر

هي الظروف التي تحددها العوامل أو العمليات المادية، والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية التي تزيد من احتمالات تعرّض الفرد أو المجتمع المحلي أو الأصول أو النُظم لآثار الأخطار.[39] وتُمثّل القابلية للتأثر بانعدام الأمن الغذائي مجموعة الظروف التي تزيد من تعرّض أسرة معيشية للأثر الذي يقع على الأمن الغذائي في حال حدوث صدمة أو وقوع أخطار.

الهزال

انخفاض نسبة الوزن إلى الطول، الذي ينشأ عمومًا عن فقدان الوزن المصاحب لفترة أخيرة من عدم كفاية المتناول من السعرات الحرارية و/أو المرض. ويُعرَّف الهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر بأنه انخفاض نسبة الوزن إلى الطول عن انحرافين معياريين عن متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل.

الطقس

حالة الجو خلال فترة قصيرة من الزمن (دقائق إلى أيام) في حين أن المناخ هو كيفية تصرّف الجو خلال فترات زمنية أطول نسبيًا (المتوسط الطويل الأجل للطقس مع مرور الوقت). والفرق بين الطقس والمناخ هو مقياس الوقت (انظر أعلاه تعاريف المناخ وتغيُّر المناخ والتقلّبات المناخية والأحوال المناخية القصوى).[51]

المراجع

الفصل 1

1 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2017. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2017*. بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i7695ar.

2 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2018*. بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i9553ar.

3 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2019. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2019*: الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/CA5162AR.

4 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2020*. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/ca9692ar.

5 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام *2021*. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb4474ar.

6 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2023. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2023*. التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc3017ar.

1 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2022*. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحيّة.روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0639ar

الفصل 2

مراجع متوفرة باللغة العربية:

(مرتبة حسب ورودها في النص)

5 **صندوق النقد الدولي.** 2024. آفاق الاقتصاد العالمي. تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظلّ التباعد. واشنطن، العاصمة. https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2024/04/16/world-economic-outlook-april-2024.

8 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2020. الآثار الجنسانية المترتبة عن جائحة كوفيد- *19* واستجابات السياسات العادلة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. روما. https://doi.org/10.4060/ca9198ar.

11 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018. بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i9553ar.

12 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2020*. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0639ar..

14 **منظمة الصحة العالمية. 2020. النظم الغذائية الصحية. في: منظمة الصحة العالمية.** [ورد ذكره في 29 مايو/أيار 2024]. https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/healthy-diet.

16 **منظمة الصحة العالمية.** 2023. استخدام المحلّيات غير السكريّة: المبادئ التوجيهيّة الصادرة عن منظمة الصحة العالميّة. جينيف، سويسرا. https://iris.who.int/handle/10665/375566.

17 **منظمة الصحة العالمية.** 2023. إجمالي مدخول الدهون للوقاية من زيادة الوزن غير الصحية لدى البالغين والأطفال: المبادئ التوجيهيّة الصادرة عن منظمة الصحة العالميّة. جينيف، سويسرا. https://iris.who.int/handle/10665/376250.

18 **منظمة الصحة العالمية.** 2023. مدخول الأحماض الدهنية المشبّعة والأحماض الدهنيّة المتحولة لدى البالغين والأطفال: المبادئ التوجيهيّة الصادرة عن منظمة الصحة العالميّة. جينيف، سويسرا. https://iris.who.int/handle/10665/376249.

19 **منظمة الصحة العالمية.** 2023. مدخول الكربوهيدرات للبالغين والأطفال: المبادئ التوجيهيّة الصادرة عن منظمة الصحة العالميّة. جينيف، سويسرا. https://iris.who.int/handle/10665/376248.

24 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2023. تتبع التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالأغذية والزراعة *2023*. روما. https://doi.org/10.4060/cc7088ar

29 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2022*. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحيّة.روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0639ar.

33 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2024. مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية. في: حالة الأغذية في العالم. [ورد ذكره في 29 مايو/أيار 2024]. https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar.

المراجع

34 **البنك الدولي**. 2024. بنك البيانات التابع للبنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية. [تمّ الاطلاع على الموقع في 14 مارس / آذار 2024]. https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators.

41 **اللجنة الدائمة للأغذية التابعة للأمم المتحدة**. 2024. عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية *2016-2025*. في: اللجنة الدائمة للأغذية التابعة للأمم المتحدة. [ورد ذكره في 25 أبريل/نيسان 2024]. https://www.unscn.org/en/topics/un-decade-of-action-on-nutrition.

63 **منظمة الصحة العالمية**. 2022. التقدم في السنّ والصحة. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكره في 9 مايو/أيار 2024]. https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/ageing-and-health.

المراجع الأجنبية

(مرتبة حسب ورودها في النص)

1 **FSIN (Food Security Information Network) & GNAFC (Global Network Against Food Crises)**. 2024. *Global Report on Food Crises 2024*. Rome. https://www.fsinplatform.org/report/global-report-food-crises-2024

2 **IPC (Integrated Food Security Phase Classification)**. 2024. *IPC*. [Cited 29 May 2024]. https://www.ipcinfo.org

3 **IPC**. 2024. *IPC Global Initiative - Special Brief: The Gaza Strip*. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf

4 **IPC**. 2021. *Technical Manual Version 3.1. Evidence and standards for better food security and nutrition decisions*. Rome. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/manual/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf

6 **IMF**. 2019. *IMF: World Economic Outlook (WEO) database, October 2019*. [Accessed on 24 June 2024]. www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2019/October

7 **European Union, FAO, UN-Habitat (United Nations Human Settlements Programme), OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) & World Bank**. 2021. *Applying the Degree of Urbanisation. A methodological manual to define cities, towns and rural areas for international comparisons. 2021 edition*. Luxembourg, Publications Office of the European Union. https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/15348338/KS-02-20-499-EN-N.pdf

9 **UN Women**. 2020. *Whose time to care? Unpaid care and domestic work during COVID-19*. New York, USA. https://data.unwomen.org/sites/default/files/inline-files/Whose-time-to-care-brief_0.pdf

10 **Mane, E., Giaquinto, A.M., Cafiero, C., Viviani, S. & Anríquez, G.** 2024. *Why are women more food insecure than men? Exploring socioeconomic drivers and the role of COVID-19 in widening the global gender gap*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc9160en

13 **Verger, E.O., Savy, M., Martin-Prevel, Y., Coates, J., Frongillo, E., Neufeld, L., Saha, K. *et al.*** 2023. *Healthy diet metrics: A suitability assessment of indicators for global and national monitoring purposes*. Geneva, Switzerland, WHO. https://www.who.int/publications/i/item/9789240072138

15 **FAO & WHO**. 2019. *Sustainable healthy diets: guiding principles*. Rome. https://doi.org/10.4060/CA6640EN

20 **Alvarez-Sanchez, C., Moltedo, A., Troubat, N., Manyani, T., Yassin, F., Kepple, A. & Cafiero, C.** 2021. *The relationship between food insecurity and dietary outcomes – An analysis conducted with nationally representative data from Kenya, Mexico, Samoa, and the Sudan*. FAO Statistics Working Paper 21-25. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cb6217en

21 **Maitra, C.** 2018. *A review of studies examining the link between food insecurity and malnutrition*. Rome, FAO. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/ca1447en

22 **Global Diet Quality Project**. 2024. *Global Diet Quality Project*. [Cited 25 April 2024]. https://www.dietquality.org

23 **Women's Dietary Diversity Project (WDDP) Study Group**. 2017. Development of a dichotomous indicator for population-level assessment of dietary diversity in women of reproductive age. *Current Developments in Nutrition*, 1(12): cdn.117.001701. https://doi.org/10.3945/cdn.117.001701

25 **Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. & Masters, W.A.** 2020. *Cost and affordability of healthy diets across and within countries. Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020*. FAO Agricultural Development Economics Technical Study No. 9. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cb2431en

26 **World Bank**. 2024. International Comparison Program (ICP). In: *World Bank*. [Cited 29 May 2024]. https://www.worldbank.org/en/programs/icp

27 **Bai, Y., Conti, V., Ebel, A., Cafiero, C., Herforth, A., Rissanen, M.O., Rosero Moncayo, J. & Masters, W.A.** (forthcoming). *Methods for monitoring the cost of a healthy diet based on price data from the International Comparison Program.* FAO Statistics Division Working Paper. Rome, FAO.

28 **Herforth, A., Venkat, A., Bai, Y., Costlow, L., Holleman, C. & Masters, W.A.** 2022. *Methods and options to monitor the cost and affordability of a healthy diet globally. Background paper to The State of Food Security and Nutrition in the World 2022*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 22-03. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc1169en

30 **Jolliffe, D. & Prydz, E.B.** 2021. Societal poverty: a relative and relevant measure. *The World Bank Economic Review*, 35(1): 180–206. https://doi.org/10.1093/wber/lhz018

31 **Bai, Y., Herforth, A., Cafiero, C., Conti, V., Rissanen, M.O., Masters, W.A. & Rosero Moncayo, J.** (forthcoming). *Methods for monitoring the affordability of a healthy diet*. FAO Statistics Division Working Paper. Rome, FAO.

32 **Gerszon Mahler, D., Yonzan, N., Hill, R., Lakner, C., Wu, H. & Yoshida, N.** 2022. Pandemic, prices, and poverty. In: *World Bank Blogs*. [Cited 29 May 2024]. https://blogs.worldbank.org/en/opendata/pandemic-prices-and-poverty

35 **IMF**. 2022. Macroeconomic developments and prospects in low-income countries - 2022. *Policy Papers*, 2022(054). https://doi.org/10.5089/9798400227813.007.A001

36 **Scaling Up Nutrition**. 2015. Linking nutrition and the SDGs. In: *Scaling Up Nutrition*. [Cited 30 April 2024]. https://scalingupnutrition.org/resources/nutrition-info/nutrition-action/linking-nutrition-and-sdgs

37 **WHO**. 2024. SDG Target 2.2 Malnutrition. In: *WHO The Global Health Observatory*. [Cited 25 April 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/sdg-target-2_2-malnutrition

38 **WHO & UNICEF**. 2019. *The extension of the 2025 maternal, infant and young child nutrition targets to 2030*. WHO/UNICEF discussion paper. Geneva, Switzerland and New York, USA. https://data.unicef.org/resources/who-unicef-discussion-paper-nutrition-targets

39 **ECOSOC (United Nations Economic and Social Council)**. 2020. *Report of the Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators*. https://tcg.uis.unesco.org/wp-content/uploads/sites/4/2020/10/TCG-7-REF-1.pdf

40 **WHO**. 2013. *Global action plan for the prevention and control of noncommunicable diseases 2013-2020*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241506236

42 **Herman, D.R., Taylor Baer, M., Adams, E., Cunningham-Sabo, L., Duran, N., Johnson, D.B. & Yakes, E.** 2014. Life course perspective: Evidence for the role of nutrition. *Maternal and Child Health Journal*, 18(2): 450–461. https://doi.org/10.1007/s10995-013-1280-3

43 **Stevens, G.A., Beal, T., Mbuya, M.N.N., Luo, H., Neufeld, L.M., Addo, O.Y., Adu-Afarwuah, S. *et al.*** 2022. Micronutrient deficiencies among preschool-aged children and women of reproductive age worldwide: a pooled analysis of individual-level data from population-representative surveys. *The Lancet Global Health*, 10(11): e1590–e1599. https://doi.org/10.1016/S2214-109X(22)00367-9

44 **Berger, S.G., de Pee, S., Bloem, M.W., Halati, S. & Semba, R.D.** 2007. Malnutrition and morbidity are higher in children who are missed by periodic vitamin A capsule distribution for child survival in rural Indonesia. *The Journal of Nutrition*, 137(5): 1328–1333. https://doi.org/10.1093/jn/137.5.1328

45 **Barker, D.J.** 1995. Fetal origins of coronary heart disease. *BMJ (Clinical research ed.)*, 311(6998): 171–174. https://doi.org/10.1136/bmj.311.6998.171

46 **Karakochuk, C.D., Whitfield, K.C., Green, T.J. & Kraemer, K., eds.** 2017. *The biology of the first 1,000 days*. Boca Raton, USA, CRC Press. https://doi.org/10.1201/9781315152950

47 **Perumal, N., Blakstad, M.M., Fink, G., Lambiris, M., Bliznashka, L., Danaei, G. & Sudfeld, C.R.** 2021. Impact of scaling up prenatal nutrition interventions on human capital outcomes in low- and middle-income countries: a modeling analysis. *The American Journal of Clinical Nutrition*, 114(5): 1708–1718. https://doi.org/10.1093/ajcn/nqab234

48 **Lassi, Z.S., Padhani, Z.A., Rabbani, A., Rind, F., Salam, R.A., Das, J.K. & Bhutta, Z.A.** 2020. Impact of dietary interventions during pregnancy on maternal, neonatal,

59 **NCD-RisC (NCD Risk Factor Collaboration)**. 2024. *NCD-RisC*. [Cited 25 April 2024]. https://ncdrisc.org

60 **NCD-RisC**. 2024. Worldwide trends in underweight and obesity from 1990 to 2022: a pooled analysis of 3663 population-representative studies with 222 million children, adolescents, and adults. *The Lancet*, 403(10431): 1027–1050. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(23)02750-2

61 **WHO**. 2024. Growth reference data for 5-19 years. In: *WHO*. [Cited 25 April 2024]. https://www.who.int/tools/growth-reference-data-for-5to19-years

62 **UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs)**. 2022. World Population Prospects 2022. In: *United Nations*. [Cited 24 July 2024]. https://population.un.org/wpp

64 **Decade of Healthy Ageing**. 2022. UN Decade of Healthy Ageing – The Platform. [Cited 25 April 2024]. https://www.decadeofhealthyageing.org

65 **WHO**. 2024. WHO's work on the UN Decade of Healthy Ageing (2021-2030). In: *WHO*. [Cited 25 April 2024]. https://www.who.int/initiatives/decade-of-healthy-ageing

66 **Hawkes, C., Ruel, M.T., Salm, L., Sinclair, B. & Branca, F.** 2020. Double-duty actions: seizing programme and policy opportunities to address malnutrition in all its forms. *The Lancet*, 395(10218): 142–155. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(19)32506-1

67 **WHO**. 2017. *Double-duty actions for nutrition: policy brief*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-17.2

68 **IFPRI (International Food Policy Research Institute)**. 2015. *Global Nutrition Report 2015: Actions and accountability to advance nutrition and sustainable development*. Washington, DC. http://dx.doi.org/10.2499/9780896298835

69 **WHO**. 2023. *WHO guideline for complementary feeding of infants and young children 6–23 months of age*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789240081864

70 **WHO**. 2023. *WHO guideline on the prevention and management of wasting and nutritional oedema (acute malnutrition) in infants and children under 5 years*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789240082830

and child outcomes in low- and middle-income countries. *Nutrients*, 12(2): 531. https://doi.org/10.3390/nu12020531

49 **Martorell, R., Melgar, P., Maluccio, J.A., Stein, A.D. & Rivera, J.A.** 2010. The nutrition intervention improved adult human capital and economic productivity. *The Journal of Nutrition*, 140(2): 411. https://doi.org/10.3945/jn.109.114504

50 **1,000 Days**. 2024. Building brains. In: *1,000 Days*. [Cited 25 April 2024]. https://thousanddays.org/why-1000-days/building-brains

51 **Bhutta, Z.A., Norris, S.A., Roberts, M. & Singhal, A.** 2023. The global challenge of childhood obesity and its consequences: what can be done? *The Lancet Global Health*, 11(8): e1172–e1173. https://doi.org/10.1016/S2214-109X(23)00284-X

52 **Saad, R.A. & Qutob, H.M.** 2022. The relationship between anemia and obesity. *Expert Review of Hematology*, 15(10): 911–926. https://doi.org/10.1080/17474086.2022.2131521

53 **Clark, P.** 2024. Iron deficiency related to obesity. *Journal of Infusion Nursing*, 47(3): 163–174. https://doi.org/10.1097/NAN.0000000000000546

54 **UNCTAD (United Nations Trade and Development)**. 2024. UN list of least developed countries. In: *UNCTAD*. [Cited 25 April 2024]. https://unctad.org/topic/least-developed-countries/list

55 **UNCTAD**. 2024. Least Developed Countries category. In: *United Nations*. [Cited 25 April 2024]. https://www.un.org/ohrlls/content/ldc-category

56 **Popkin, B.M., Corvalan, C. & Grummer-Strawn, L.M.** 2020. Dynamics of the double burden of malnutrition and the changing nutrition reality. *The Lancet*, 395(10217): 65–74. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(19)32497-3

57 **Osendarp, S.J.M., Brown, K.H., Neufeld, L.M., Udomkesmalee, E. & Moore, S.E.** 2020. The double burden of malnutrition—further perspective. *The Lancet*, 396(10254): 813. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(20)31364-7

58 **WHO**. 2017. *The double burden of malnutrition: policy brief*. Geneva, Switzerland. www.who.int/publications/i/item/WHO-NMH-NHD-17.3

71 **WHO**. 2019. *Essential nutrition actions: mainstreaming nutrition through the life-course*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241515856

الفصل 3

مراجع متوفرة باللغة العربية:

(مرتبة حسب ورودها في النص)

13 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2017. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017. بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i7695ar.

21 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2012. حالة الأغذية والزراعة *2012*. الاستثمار في الزراعة من أجب مستقبل أفضل. روما. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i3028a.

21- **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2023. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2023*. التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc3017ar.

25 **Herforth, A.** 2016. تقييم أثر سياسات دعم بيئات الأغذية الصحية والنُظم الغذائية الصحية: تنفيذ إطار العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة. وثيقة مناقشة. جينيف، سويسرا، اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة. https://www.unscn.org/uploads/web/news/document/UNSCN-Impact-Assessment-DP-AR.pdf.

26 **فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.**2017. التغذية والنظم الغذائيّة. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع، للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i7846ar

27 **فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.**2020. الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية نحو عام *2030*. تقرير من تأليف فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/ca9731ar.

29 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2020*. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/ca9692ar.

30 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb4474ar

33 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2019. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2019*: الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/CA5162AR.

34 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2018. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2018*. بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i9553ar.

المراجع الأجنبية

(مرتبة حسب ورودها في النص)

1 **Díaz-Bonilla, E.** 2021. *Financing SDG2 and ending hunger*. Food Systems Summit Brief prepared by Research Partners of the Scientific Group for the Food Systems Summit, May 11th, 2021. Washington, DC, IFPRI. https://sc-fss2021.org/wp-content/uploads/2021/06/FSS_Brief_Financing_SDG2_and_Ending_Hunger.pdf

2 **Díaz-Bonilla, E., Swinnen, J. & Vos, R.** 2021. Financing the transformation to healthy, sustainable, and equitable food systems. In: *2021 Global Food Policy Report: Transforming food systems after COVID-19*. pp. 20–23. Washington, DC, IFPRI. https://doi.org/10.2499/9780896293991

3 **Havemann, T. & Speckhardt, C.** 2020. *Mobilizing additional financial resources for nutrition*. Männedorf, Switzerland, Clarmondial AG. https://www.shareweb.ch/site/Agriculture-and-Food-Security/focusareas/Documents/nutrition_keydocs_sdc_financing_nutrition.pdf

4 **Shekar, M., Shibata Okamura, K., Gautam, M., Christiaensen, L. & Gentilini, U.** 2021. Financing SDG2: Hunger and malnutrition – what will it take? In: *World Bank Blogs*. [Cited 23 April 2024]. https://blogs.worldbank.org/en/voices/financing-sdg2-hunger-and-malnutrition-what-will-it-take

5 **Eber-Rose, M., Laborde, D. & Murphy, S.** 2020. *Ending Hunger Sustainably: Trends in official development assistance (ODA) spending for agriculture*. Cornell University, IFPRI and IISD. https://ceres2030.iisd.org/wp-content/uploads/2020/12/ceres2030-en-2020-ehs-tends-official-development-assistance-spending-for-agriculture.pdf

6 **GDPRD (Global Donor Platform for Rural Development)**. 2011. *Aid to agriculture, rural development: Unpacking aid*

17 **OECD**. 2024. Official development assistance – definition and coverage. In: *OECD*. [Cited 25 March 2024]. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm

18 **OECD**. 2024. *OECD: DAC and CRS code lists*. [Accessed on 24 July 2024]. https://webfs.oecd.org/oda/DataCollection/Resources/DAC-CRS-CODES.xls

19 **Ofosu-Mensah Ababio, J., Aboagye, A.Q.Q., Barnor, C. & Agyei, S.K.** 2022. Foreign and domestic private investment in developing and emerging economies: A review of literature. *Cogent Economics & Finance*, 10(1): 2132646. https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2132646

22 **Chichaibelu, B.B., Bekchanov, M., von Braun, J. & Torero, M.** 2023. The global cost of reaching a world without hunger: Investment costs and policy action opportunities. In: J. von Braun, K. Afsana, L.O. Fresco & M.H.A. Hassan, eds. *Science and Innovations for Food Systems Transformation*. pp. 625–660. Cham, Switzerland, Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-031-15703-5_34

23 **Gyimah-Brempong, K. & Adesugba, M.** 2015. *Agricultural aid and food security in Africa*. https://www.aeaweb.org/conference/2016/retrieve.php?pdfid=21639&tk=EFbbTTah

24 **Jensen, R.T. & Miller, N.H.** 2010. *A revealed preference approach to measuring hunger and undernutrition*. Working Paper 16555. Cambridge, USA, National Bureau of Economic Research. http://www.nber.org/papers/w16555

28 **Kraak, V.I., Swinburn, B., Lawrence, M. & Harrison, P.** 2014. An accountability framework to promote healthy food environments. *Public Health Nutrition*, 17(11): 2467–2483. https://doi.org/10.1017/S1368980014000093

31 **FSIN & GNAFC**. 2024. *Global Report on Food Crises 2024*. Rome. https://www.fsinplatform.org/report/global-report-food-crises-2024

32 **GNAFC**. 2024. *2023 Financing Flows and Food Crises Report – Analysis of humanitarian and development financing flows to food sectors in food crisis countries*. Rome. https://www.fightfoodcrises.net/sites/default/files/2024-02/Financing_Flows_and_Food_Crises_Report_2023.pdf

flows for enhanced transparency, accountability for rural development and food security and aid effectiveness. Bonn, Germany.

7 **Eber Rose, M., Laborde, D., Lefebvre, L., Olivetti, E. & Smaller, C.** 2024. *Towards a common definition of aid for food security and nutrition*. Rome, FAO and Geneva, Switzerland, Shamba Centre for Food & Climate. https://doi.org/10.4060/cd1957en

8 **ODI (Overseas Development Institute)**. 2012. *Measuring aid to agriculture and food security*. London. https://cdn.odi.org/media/documents/7588.pdf

9 **ZEF (Center for Development Research of the University of Bonn) & FAO**. 2020. *Investment costs and policy action opportunities for reaching a world without hunger (SDG2). Joint report*. Bonn, Germany. https://doi.org/10.4060/cb1497en

10 **European Commission**. 2016. *Report from the Commission to the European Parliament and the Council. Implementing EU food and nutrition security policy commitments: second biennial report – Annexes*. Brussels. https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=SWD:2016:0155:FIN:EN:PDF

11 **OECD**. 2024. Development finance data. In: *OECD*. [Cited 9 May 2024]. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data

12 **AFSI (L'Aquila Food Security Initiative)**. 2012. *L'Aquila Food Security Initiative (AFSI) 2012 Report*. L'Aquila, Italy. https://2009-2017.state.gov/documents/organization/202922.pdf

14 **Zoubek, S., Lateef, A., Carrasco Azzini, G. & Holleman, C.** (forthcoming). *Reorientation, innovation and the global architecture for food security and nutrition financing – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper. Rome, FAO.

15 **OECD**. 2009. *Government at a Glance 2009*. Paris. https://doi.org/10.1787/9789264061651-6-en

16 **Perez Weigel, C. & Brun, D.** 2024. *Tax Foundation: Sources of Government Revenue in the OECD, 2024 Update*. [Accessed on 24 July 2024]. https://taxfoundation.org/data/all/global/oecd-tax-revenue-by-country-2024

35 **IFAD, World Bank & United Nations Food Systems Coordination Hub**. 2024. *Tracking Financial Flows to Food Systems (3FS): Methodological approach*. Rome.

الفصل 4

مراجع متوفرة باللغة العربية:

(مترتبة حسب ورودها في النص)

2 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2022*. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحيّة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc0639ar.

7 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2020*. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/ca9692ar.

8 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2023**. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2023*. التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc3017ar.

24 **منظمة الأغذية والزراعة. 2024.** قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: القروض للزراعة. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/IC. رقم الترخيص: CC-BY-4.0.

26 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: رأس المال. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CS.

28 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2015. تحقيق هدف القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة. روما. https://www.fao.org/3/i4951a/i4951a.pdf.

44 **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.** 2023. التجاهات العالمية. في: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. [ورد ذكره في 24 أبريل/نيسان 2024]. https://www.unhcr.org/ar/global-trends.

45 **برنامج الأغذية العالمي.** *2017*. *2017* - الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي، والنزاع، والهجرة الدوليّة. روما. https://www.wfp.org/publications/2017-root-exodus-food-security-conflict-and-international-migration

54 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2023. حالة الأغذية والزراعة *2023*. الكشف عن الكلفة الحقيقية للأغذية من أجل تحويل النُظم الزراعية والغذائية. روما. https://doi.org/10.4060/cc7724ar.

57 **منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.** 2021. فرصة تساوي مليارات الدولارات: إعادة تحديد غايات الدعم الزراعي لتحويل النظم الغذائية. نسخة مختصرة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb6683ar.

المراجع الأجنبية

(مترتبة حسب ورودها في النص)

1 **Pernechele, V., Fontes, F., Baborska, R., Nkuingoua, J., Pan, X. & Tuyishime, C.** 2021. *Public expenditure on food and agriculture in sub-Saharan Africa: Trends, challenges and priorities*. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cb4492en

3 **Takeshima, H.** 2024. Public expenditure's role in reducing poverty and improving food and nutrition security: Cross-country evidence from SPEED data. *The European Journal of Development Research*. https://doi.org/10.1057/s41287-023-00623-8

4 **Kasililika-Mlagha, E.C.** 2021. *The impact of public agriculture expenditure on food security and nutrition in the Southern African Development Community (SADC)*. Pretoria, University of Pretoria, Faculty of Natural and Agricultural Sciences, Department of Agricultural Economics, Extension and Rural Development. https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/78131/Kasililika-Mlagha_Impact_2021.pdf?sequence=1&isAllowed=y

5 **Sers, C.F. & Mughal, M.** 2018. *From Maputo to Malabo: Public agricultural spending and food security in Africa*. https://hal.science/hal-01844094

6 **Miyawaki, A., Evans, C.E.L., Lucas, P.J. & Kobayashi, Y.** 2021. Relationships between social spending and childhood obesity in OECD countries: An ecological study. *BMJ Open*, 11(2): e044205. https://doi.org/10.1136/bmjopen-2020-044205

9 **OECD**. 2024. *OECD: OECD Data Explorer: Official Devlopment Assistance (ODA)*. [Accessed on 24 July 2024]. https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=Topic%2C1%7CDevelopment%23DEV%23%7COfficial%20Development%20Assistance%20%28ODA%29%23DEV_ODA%23&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=11

10 **AidData**. 2024. In: *AidData*. [Cited 25 March 2024]. https://www.aiddata.org

11 **World Bank & KNOMAD (Global Knowledge Partnership on Migration and Development)**. 2023. *Leveraging diaspora finances for private capital mobilization*. Migration and Development Brief 39. Washington, DC. https://www.knomad.org/sites/default/files/publication-doc/migration_development_brief_39_0.pdf

12 **Samdrup, T., Fogarty, J., Pandit, R., Iftekhar, Md.S. & Dorjee, K.** 2023. Does FDI in agriculture in developing countries promote food security? Evidence from meta-regression analysis. *Economic Analysis and Policy*, 80: 1255–1272. https://doi.org/10.1016/j.eap.2023.10.012

13 **Gilmore, A.B., Fabbri, A., Baum, F., Bertscher, A., Bondy, K., Chang, H.-J., Demaio, S. *et al.*** 2023. Defining and conceptualising the commercial determinants of health. *The Lancet*, 401(10383): 1194–1213. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(23)00013-2

14 **Cuevas García-Dorado, S., Cornselsen, L., Smith, R. & Walls, H.** 2019. Economic globalization, nutrition and health: a review of quantitative evidence. *Globalization and Health*, 15(1): 15. https://doi.org/10.1186/s12992-019-0456-z

15 **Slater, S., Lawrence, M., Wood, B., Serodio, P. & Baker, P.** 2024. Corporate interest groups and their implications for global food governance: mapping and analysing the global corporate influence network of the transnational ultra-processed food industry. *Globalization and Health*, 20(1): 16. https://doi.org/10.1186/s12992-024-01020-4

16 **Lane, M.M., Gamage, E., Du, S., Ashtree, D.N., McGuinness, A.J., Gauci, S., Baker, P. *et al.*** 2024. Ultra-processed food exposure and adverse health outcomes: Umbrella review of epidemiological meta-analyses. *BMJ*, 384: e077310. https://doi.org/10.1136/bmj-2023-077310

17 **Monteiro, C.A., Martínez-Steele, E. & Cannon, G.** 2024. Reasons to avoid ultra-processed foods. *BMJ*, 384: q439. https://doi.org/10.1136/bmj.q439

18 **Bandy, L., Jewell, J., Luick, M., Rayner, M., Li, Y., Shats, K., Jebb, S., Chang, S. & Dunford, E.** 2023. The development of a method for the global health community to assess the proportion of food and beverage companies' sales that are derived from unhealthy foods. *Globalization and Health*, 19(1): 94. https://doi.org/10.1186/s12992-023-00992-z

19 **Fardet, A. & Rock, E.** 2020. Ultra-processed foods and food system sustainability: What are the links? *Sustainability*, 12(15): 6280. https://doi.org/10.3390/su12156280

20 **Anastasiou, K., Baker, P., Hadjikakou, M., Hendrie, G.A. & Lawrence, M.** 2022. A conceptual framework for understanding the environmental impacts of ultra-processed foods and implications for sustainable food systems. *Journal of Cleaner Production*, 368: 133155. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2022.133155

21 **Convergence**. 2023. *State of Blended Finance 2023: Climate edition*. Toronto, Canada. https://www.convergence.finance/resource/state-of-blended-finance-2023/view

22 **Convergence**. 2020. *State of Blended Finance 2020*. Toronto, Canada. https://www.convergence.finance/resource/the-state-of-blended-finance-2020/view

23 **Multilateral Development Banks & Development Finance Institutions**. 2023. *Mobilization of private finance 2020+2021 joint report*. https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/2023-delta/mdbs-joint-report-on-mobilization-of-private-finance-2020-21.pdf

25 **ISF Advisors**. 2022. *The state of the agri-SME sector – Bridging the finance gap*. FCDO (Foreign, Commonwealth & Development Office). https://isfadvisors.org/wp-content/uploads/2022/04/ISF_AgriSME-Finance-state-of-the-sector-report.pdf

27 **Sánchez, M.V. & Cicowiez, M.** 2014. Trade-offs and payoffs of investing in human development. *World Development*, 62: 14–29. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2014.04.012

29 **Mason-D'Croz, D., Sulser, T.B., Wiebe, K., Rosegrant, M.W., Lowder, S.K., Nin-Pratt, A., Willenbockel, D. *et al.*** 2019. Agricultural investments and hunger in Africa modeling potential contributions to SDG2 – Zero Hunger. *World Development*, 116: 38–53. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.12.006

30 **Laborde, D., Bizikova, L., Lallemant, T. & Smaller, C.** 2016. *Ending hunger: What would it cost?* Winnipeg, Canada and Washington, DC, IISD and IFPRI. https://www.iisd.org/system/files/publications/ending-hunger-what-would-it-cost.pdf

31 **Laborde, D., Murphy, S., Parent, M., Porciello, J. & Smaller, C.** 2020. *Ceres2030: Sustainable solutions to end hunger – Summary report*. Cornell University, IFPRI and IISD. https://ceres2030.iisd.org/wp-content/uploads/2021/03/ceres2030_en-summary-report.pdf

32 **ZEF & FAO**. 2020. *Investment costs and policy action opportunities for reaching a world without hunger (SDG2). Joint report*. Bonn, Germany. https://doi.org/10.4060/cb1497en

33 **Shekar, M., Kakietek, J., Dayton Eberwein, J. & Walters, D.** 2017. *An investment framework for nutrition: Reaching the global targets for stunting, anemia, breastfeeding, and wasting*. Washington, DC, World Bank. https://hdl.handle.net/10986/26069

46 **OECD**. 2024. *ODA levels in 2023 – preliminary data. Detailed summary note*. Paris. https://www.oecd.org/dac/ODA-summary-2023.pdf

47 **Akseer, N., Tasic, H., Nnachebe Onah, M., Wigle, J., Rajakumar, R., Sanchez-Hernandez, D., Akuoku, J. *et al.*** 2022. Economic costs of childhood stunting to the private sector in low- and middle-income countries. *eClinicalMedicine*, 45: 101320. https://doi.org/10.1016/j.eclinm.2022.101320

48 **AUC (African Union Commission) & COHA (Cost of Hunger in Africa)**. 2020. *The cost of hunger in Africa (COHA) continental report. Social and economic impact of child undernutrition*. https://au.int/sites/default/files/documents/41660-doc-COHA_CONTINENTAL_REPORTEnglish20211.pdf

49 **World Obesity Federation**. 2023. *World Obesity Atlas 2023*. London. https://data.worldobesity.org/publications/WOF-Obesity-Atlas-V5.pdf

50 **Okunogbe, A., Nugent, R., Spencer, G., Powis, J., Ralston, J. & Wilding, J.** 2022. Economic impacts of overweight and obesity: current and future estimates for 161 countries. *BMJ Global Health*, 7(9): e009773. https://doi.org/10.1136/bmjgh-2022-009773

51 **Brero, M., Meyer, C.L., Jackson-Morris, A., Spencer, G., Ludwig-Borycz, E., Wu, D., Espinosa De Candido, A.F. *et al.*** 2023. Investment case for the prevention and reduction of childhood and adolescent overweight and obesity in Mexico. *Obesity Reviews*, 24(9): e13595. https://doi.org/10.1111/obr.13595

52 **Ma, G., Meyer, C.L., Jackson-Morris, A., Chang, S., Narayan, A., Zhang, M., Wu, D. *et al.*** 2024. The return on investment for the prevention and treatment of childhood and adolescent overweight and obesity in China: a modelling study. *The Lancet Regional Health - Western Pacific*, 43: 100977. https://doi.org/10.1016/j.lanwpc.2023.100977

53 **Food and Land Use Coalition**. 2019. *Growing better: Ten critical transitions to transform food and land use*. https://www.foodandlandusecoalition.org/wp-content/uploads/2019/09/FOLU-GrowingBetter-GlobalReport.pdf

55 **Foster, V., Rana, A. & Gorgulu, N.** 2022. *Understanding public spending trends for infrastructure in developing countries*. Policy Research Working Paper 9903. Washington, DC, World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/727991642167519238/pdf/Understanding-Public-Spending-Trends-for-Infrastructure-in-Developing-Countries.pdf

34 **Development Initiatives**. 2021. *2021 Global Nutrition Report: The state of global nutrition*. Bristol, UK. https://globalnutritionreport.org/documents/851/2021_Global_Nutrition_Report_aUfTRv0.pdf

35 **Laborde, D. & Torero, M.** 2023. Modeling actions for transforming agrifood systems. In: J. von Braun, K. Afsana, L.O. Fresco & M.H.A. Hassan, eds. *Science and Innovations for Food Systems Transformation*. pp. 105–132. Cham, Switzerland, Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-031-15703-5_7

36 **WFP**. 2023. *Estimating the food security impact of cuts in WFP assistance: A look at the highly affected operations using micro-data*. Rome. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000152402/download

37 **FSIN & GNAFC**. 2024. *Global Report on Food Crises 2024*. Rome. https://www.fsinplatform.org/report/global-report-food-crises-2024

38 **Lischer, S.K.** 2017. The global refugee crisis: Regional destabilization & humanitarian protection. *Daedalus*, 146(4): 85–97. https://doi.org/10.1162/DAED_a_00461

39 **Haer, R. & Hecker, T.** 2019. Recruiting refugees for militarization: The determinants of mobilization attempts. *Journal of Refugee Studies*, 32(1): 1–22. https://doi.org/10.1093/jrs/fey002

40 **Salehyan, I.** 2018. *The strategic case for refugee resettlement*. Washington, DC, Niskanen Center. https://www.niskanencenter.org/wp-content/uploads/old_uploads/2018/09/NC-Refugee-Paper-SalehyanElec_FINAL.pdf

41 **Milner, J.** 2019. Refugees, peacebuilding, and paternalism: Lessons from Mozambique. In: M. Bradley, J. Milner & B. Peruniak, eds. *Refugees' roles in resolving displacement and building peace: Beyond beneficiaries*. pp. 115–131. Washington, DC, Georgetown University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctvfrxq90.11

42 **Omata, N.** 2015. Displacement economies in Africa: Paradoxes of crisis and creativity. *Journal of Refugee Studies*, 28(4): 597–599. https://doi.org/10.1093/jrs/fev026

43 **IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre)**. 2023. *2023 Global Report on Internal Displacement*. Geneva, Switzerland. https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2023

المراجع

56 **World Bank**. 2022. *Tanzania Agriculture Public Expenditure Review 2022*. Washington, DC. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099940006282220953/pdf/P1770630615f6e0e0bd4f0286e88583775.pdf

58 **Gautam, M., Mamun, A., Martin, W. & Vos, R.** 2022. *Repurposing agricultural policies and support: Options to transform agriculture and food systems to better serve the health of people, economies, and the planet*. Washington, DC, World Bank. https://hdl.handle.net/10986/36875

59 **Sánchez, M.V., Cicowiez, M., Pernechele, V. & Battaglia, L.** (forthcoming). *The opportunity cost of not optimally repurposing public expenditure in food and agriculture in sub-Saharan African countries – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper. Rome, FAO.

60 **Sánchez, M.V. & Cicowiez, M.** 2022. *Repurposing agriculture's public budget to align healthy diets affordability and agricultural transformation objectives in Ethiopia – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2022*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 22-04. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc1174en

الفصل 5

مراجع متوفرة باللغة العربية:

(مترتبة حسب ورودها في النص)

2 **صندوق البنك الدولي لمساعدة أشد بلدان العالم فقرًا.** 2024. ما هي المؤسسة الدولية للتنمية؟ في: صندوق البنك الدولي لمساعدة أشد بلدان العالم فقرًا. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://ida.albankaldawli.org/ar/what-ida-ar?_gl=1*f4lzu3*_gcl_au*MTg1NzAwNjk1MC4xNzIzNDc1NTkz

10 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام *2021*. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb4474ar

15 **مجموعة البنك الدولي.** 2016. تقرير عن التنمية في العالم *2016*: العوائد الرقمية. واشنطن، العاصمة. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2016.

20 **المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.** 2024. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تؤكد أن عام *2023* يحطم الرقم القياسي لدرجات الحرارة العالمية. في: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. [ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2024]. https://wmo.int/ar/news/media-centre/almnzmt-alalmyt-llarsad-aljwyt-twkd-am-2023-yhtm-alrqm-alqyasy-ldrjat-alhrart-alalmyt.

51 **صندوق النقد الدولي.** 2024. حقوق السحب الخاصة. في: صندوق النقد الدولي. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/special-drawing-rights-sdr.

72 **منظمة الصحة العالمية.** 2017. معالجة الأمراض غير السارية: "أفضل الخيارات" والتدخلات الأخرى المُوصى بها للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. جينيف، سويسرا. https://iris.who.int/handle/10665/259232?locale-attribute=ar&.

73 **منظمة الصحة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي.** 2022. إنقاذ الأرواح وحشد الإيرادات: دليل عمل للبرلمانيين بشأن الضرائب الصحية. جينيف، سويسرا. https://iris.who.int/handle/10665/365530.

77 **مجموعة البنك الدولي. 2019.** تمويل مرتفع الأداء من أجل تغطية صحية شاملة: قيادة النمو المستدام والشامل للجميع في القرن الواحد والعشرين. واشنطن، العاصمة. https://hdl.handle.net/10986/31930.

89- **الصندوق الدولي للتنمية والزراعة. 2023.** الصندوق يطلق آلية تمويل مبتكرة لدعم صغار منتجي الأغذية للتكيف مع تغير المناخ شرق أفريقيا. في: الصندوق الدولي للتنمية والزراعة. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/ifad-launches-innovative-financing-mechanism-to-support-small-scale-food-producers-to-adapt-to-climate-change-in-eastern-africa-1.

96 **الأمم المتحدة.** 2024. التمويه الأخضر – الأساليب الخادعة وراء الإدعاءات البيئة. في: الأمم المتحدة. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/greenwashing.

107 **الأمم المتحدة.** 2024. الهدف *17* | تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. في: الأمم المتحدة. [ورد ذكره في 3 يونيو/حزيران 2024]. https://sdgs.un.org/ar/goals/goal17.

123 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.** 2023. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2023*. التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cc3017ar.

126 **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.** 2021. تقرير التنمية الريفية لعام *2021*. تحويل النُظم الغذائية لتحقيق الازدهار في الريف. https://www.1-ifad.org/ar/web/knowledge/-/rural-development-report-2021.

128 **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.** 2016. تقرير رئيس الصندوق: بشأن قرض مقترح تقديمه إلى مملكة كمبوديا من أجل مشروع تسريع إنشاء الأسواق الشمولية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. روما. https://119-R--webapps.ifad.org/members/eb/119/docs/arabic/EB-2016-23-Rev-1.pdf.

136 **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.** تاريخ غير محدد. منصة للتحويلات والاستثمارات وريادة الأعمال للمهاجرين في إفريقيا (*PRIME*)

Africa). في: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.ifad.org/ar/prime-africa.

139 **مجموعة البنك الدولي.** 2023. استمرار نمو تحويلات المغتربين في عام *2023* ولكن بوتيرة أبطأ. في: مجموعة البنك الدولي. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-remittance-flows-grow-2023-slower-pace-/18/12/release/2023 migration-development-brief?_gl=1*1uo5eul*_gcl_au*MTg1NzAwNjk1MC4xNzIzNDc1NTkz.

175 **منظمة الصحة العالمية.** 2021. منظومات غذائية من أجل صحة أفضل: موجز تنفيذي. جينيف، سويسرا. https://iris.who.9789240032989-ara./343374/int/bitstream/handle/10665 pdf?sequence=7&isAllowed=y.

181 **صندوق النقد الدولي.** 2024. تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبك"). في: صندوق النقد الدولي. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-HIPC.

182 **مجموعة البنك الدولي.** 2022. فيروس كورونا المستجد: مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. في: مجموعة البنك الدولي. [ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2024]. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative?_gl=1*3bfqdh*_gcl_au*MTg1NzAwNjk1MC4xNzIzNDc1NTkz.

190 **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.** 2024. الصندوق يقيم شراكة مع مصرف *Hamkorbank* في أوزبكستان لتقديم القروض البالغة الصغر التي يحتاج إليها منتجو الألبان ومحاصيل البستنة. في: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/ifad-partners-with-hamkorbank-in-uzbekistan-to-provide-needed-micro-loans-to-dairy-and-horticulture-producers

194 **منظمة الصحة العالمية.** 2018. الحماية من تضارب المصالح المحتمل في برامج التغذية: مسودة نهج للوقاية من حالات تضارب المصالح وإدارتها في ما يتعلّق بوضع السياسات بشأن برامج التغذية وتنفيذها على المستوى القطري. تقرير من المدير العام. جينيف، سويسرا. https://iris.who.int/handle/10665/274170.

196 **اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة.** 2016. اختيار الاستثمارات اللازمة لتقديم الأنظمة الغذائية الأكثر صحة – تنفيذ إطار العمل لإجراءات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. وثيقة مناقشة. https://www.unscn.org/uploads/web/news/document/web-Discussion-Paper-2-AR.pdf.

200 **Bousios, T. و O'Neill, E. و Rendon Cepeda, R.. 2024.** أربع طرق يستخدم فيا الصندوق الذكاء الاصطناعي لتحويل التنمية الريفية. في: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. [ورد ذكره في 26 أبريل/نيسان 2024]. https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/4-ways-ifad-is-using-ai-to-transform-rural-development?p_l_back_url=%2Fen%2Fweb%2Flatest%2Fgallery.

204 **مجموعة البنك الدولي.** تاريخ غير محدد. بيانات مجموعة البنك الدولي/ دين قصير الأجل (% من إجمالي الاحتياطات). [تمّ الاطلاع على الموقع في 9 مايو/أيار 2024]. https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DSTC.IR.ZS?end=2022&start=2022&view=map.%20Licence:%20CC-BY-4.0&_gl=1*1xuur7u*_gcl_au*MTg1NzAwNjk1MC4xNzIzNDc1NTkz.

205 **مجموعة البنك الدولي.** 2024. استكشاف قواعد البيانات. في: بنك البيانات. [ورد ذكره في 9 مايو/أيار 2024]. https://databank.albankaldawli.org/home.

المراجع الأجنبية

(مرتبة حسب ورودها في النص)

1 **World Bank**. 2024. How does the World Bank classify countries? In: *World Bank Data*. [Cited 26 April 2024]. https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/378834-how-does-the-world-bank-classify-countries

3 **UN DESA**. 2024. LDC identification criteria & indicators. In: *United Nations*. [Cited 9 May 2024]. https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-criteria.html

4 **UNCDF (United Nations Capital Development Fund)**. 2024. What We Do – Mobilizing and deploying impact capital for development in the LDCs is more critical now than ever. In: *UNCDF*. [Cited 9 May 2024]. https://www.uncdf.org/whatwedo

5 **IMF**. 2018. *Guidance note on the bank-fund Debt Sustainability Framework for Low Income Countries*. Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/02/14/pp122617guidance-note-on-lic-dsf

6 **Mustapha, S. & Prizzon, A.** 2018. *Africa's rising debt: How to avoid a new crisis*. Briefing note. London, ODI. https://cdn.odi.org/media/documents/12491.pdf

7 **Robertson, F.** 2024. Urgent solutions for a new era of debt distress. In: *ONE Data & Analysis*. [Cited 9 May 2024]. https://data.one.org/data-dives/debt

8 **Landers, C. & Aboneaaj, R.** 2022. How the global debt crisis could make the hunger crisis worse. In: *Center for Global Development*. [Cited 26 April 2024]. https://www.cgdev.org/blog/how-global-debt-crisis-could-make-hunger-crisis-worse

9 **World Bank**. 2020. *Country Policy and Institutional Assessment (CPIA)*. Washington, DC. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/b8464ff32b31e488bd3aec5437c3cc92-0290032021/original/CPIAFAQ2020.pdf

11 **Drummond, P., Daal, W., Srivastava, N. & Oliveira, L.E.** 2012. *Mobilizing revenue in sub-Saharan Africa: Empirical norms and key determinants*. Washington, DC, IMF. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Mobilizing-Revenue-in-Sub-Saharan-Africa-Empirical-Norms-and-Key-Determinants-25882

12 **Zouhaier, A.** 2019. *The role of political instability and corruption on foreign direct investment in the MENA region*. Faculty of Economic and Management of Sousse University of Sousse, Tunisia. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/95732/1/MPRA_paper_95732.pdf

13 **Wang Qingshi, A., Muhammad Akbar, A. & Junaid, A.** 2020. The impact of political risk and institutions on food security. *Current Research in Nutrition and Food Science Journal*, 8(3): 924–941. http://dx.doi.org/10.12944/CRNFSJ.8.3.21

14 **Bollaert, H., Lopez-de-Silanes, F. & Schwienbacher, A.** 2021. Fintech and access to finance. *Journal of Corporate Finance*, 68: 101941. https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2021.101941

16 **Eber-Rose, M., Laborde, D. & Murphy, S.** 2020. *Ending Hunger Sustainably: Trends in official development assistance (ODA) spending for agriculture*. Cornell University, IFPRI and IISD. https://ceres2030.iisd.org/wp-content/uploads/2020/12/ceres2030-en-2020-ehs-tends-official-development-assistance-spending-for-agriculture.pdf

17 **Cornell University, IFPRI & IISD (International Institute for Sustainable Development)**. 2020. *Ceres2030: Sustainable solutions to end hunger*. IISD. https://ceres2030.iisd.org/wp-content/uploads/2021/07/ceres2030-nature-portfolio-.pdf

18 **FAO**. 2023. *Achieving SDG 2 without breaching the 1.5 °C threshold: A global roadmap, Part 1 – How agrifood systems transformation through accelerated climate actions will help achieving food security and nutrition, today and tomorrow, In brief*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc9113en

19 **IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change)**. 1–34. Summary for policymakers. In: *Climate Change 2023: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Geneva, Switzerland. https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_SPM.pdf

21 **Ebrahimzadeh, C.** 2024. Dutch Disease: Wealth Managed Unwisely. In: *IMF*. [Cited 2 May 2024]. https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Dutch-Disease

22 **McKinley, T.** 2005. *Why is 'the Dutch disease' always a disease? The macroeconomic consequences of scaling up ODA*. Working Paper 10. New York, USA, UNDP. https://www.ipc-undp.org/pub/IPCWorkingPaper10.pdf

23 **Mary, S., Saravia-Matus, S. & Gomez y Paloma, S.** 2018. Does nutrition-sensitive aid reduce the prevalence of undernourishment? *Food Policy*, 74: 100–116. https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2017.11.008

24 **Crivelli, E., Gupta, S., Muthoora, P.S. & Benedek, D.** 2012. *Foreign aid and revenue: Still a crowding out effect?* Washington, DC, IMF. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Foreign-Aid-and-Revenue-Still-a-Crowding-Out-Effect-26085

25 **Morrissey, O.** 2015. Aid and government fiscal behavior: Assessing recent evidence. *World Development*, 69: 98–105. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.12.008

26 **Mawejje, J. & Sebudde, R.K.** 2019. Tax revenue potential and effort: Worldwide estimates using a new dataset. *Economic Analysis and Policy*, 63: 119–129. https://doi.org/10.1016/j.eap.2019.05.005

27 **Ajaz, T. & Ahmad, E.** 2010. The effect of corruption and governance on tax revenues. *The Pakistan Development Review*, 49(4): 405–417. https://www.jstor.org/stable/41428665

36 **Bove, R., Nordhagen, S. & Zonnenberg, M.** 2023. *Innovative finance for nutrition*. GAIN Discussion Paper n°14. Geneva, Switzerland, GAIN. https://doi.org/10.36072/dp.14

37 **Fredenberg, E., Karl, K., Passarelli, S., Porciello, J., Rattehalli, V., Auguston, A., Chimwaza, G. *et al.*** 2024. Vision for Adapted Crops and Soils (VACS) research in action: Opportunity crops for Africa. https://doi.org/10.7916/3hd1-8t86

38 **Hossain, M. & Songsermsawas, T.** (forthcoming). *Impact assessment report: Adaptation for Smallholders in Hilly Areas project (ASHA)*. Rome, IFAD.

39 **IFAD**. 2024. *Project completion report: Outer Islands Food and Water Project (OIFWP)*. Rome.

40 **UNCTAD**. 2023. *A world of debt: A growing burden to global prosperity*. Geneva, Switzerland. https://unctad.org/publication/world-of-debt

41 **Chamon, M., Klok, E., Thakoor, V.V. & Zettelmeyer, J.** 2022. *Debt-for-climate swaps: Analysis, design, and implementation*. Washington, DC, IMF. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/08/11/Debt-for-Climate-Swaps-Analysis-Design-and-Implementation-522184

42 **UNDP**. 2023. *UNDP Signals Spotlight 2023: Insights from UNDP's futures network*. New York, USA. https://www.undp.org/future-development/signals-spotlight/publications/undp-signals-spotlight-2023-insights-undps-futures-network

43 **Jones, M., Campos, R. & Campos, R.** 2023. Ecuador seals record debt-for-nature swap with Galapagos bond. In: *Reuters*. [Cited 26 April 2024]. https://www.reuters.com/world/americas/ecuador-seals-record-debt-for-nature-swap-with-galapagos-bond-2023-05-09

44 **Owen, N.** 2022. Belize: Swapping debt for nature. In: *IMF*. [Cited 26 April 2024]. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/05/03/CF-Belize-swapping-debt-for-nature

45 **The Nature Conservancy**. 2023. The nature conservancy announces debt conversion for ocean conservation in Gabon, first ever in mainland Africa. In: *The Nature Conservancy*. [Cited 26 April 2024]. https://www.nature.org/en-us/newsroom/tnc-announces-debt-conversion-for-ocean-conservation-in-gabon

28 **McNabb, K., Danquah, M. & Tagem, A.M.E.** 2021. *Tax effort revisited: New estimates from the Government Revenue Dataset*. WIDER Working Paper No. 2021/170. Helsinki, UNU-WIDER (United Nations University World Institute for Development Economics Research). https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2021/110-5

29 **Ullah, S., Luo, R., Ali, K. & Irfan, M.** 2023. How does the sectoral composition of FDI induce economic growth in developing countries? The key role of business regulations. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 36(2): 2129406. https://doi.org/10.1080/1331677X.2022.2129406

30 **Dhahri, S. & Omri, A.** 2020. Does foreign capital really matter for the host country agricultural production? Evidence from developing countries. *Review of World Economics*, 156(1): 153–181. https://doi.org/10.1007/s10290-019-00361-2

31 **United Nations**. undated. Chapter III.A Domestic public resources. In: *Financing for Sustainable Development Report 2023*. pp. 35–57. New York, USA. https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-04/FSDR_2023_ChptIIIA.pdf

32 **Christensen, C.M., Ojomo, E. & Dillon, K.** 2019. Cracking Frontier Markets. In: *Harvard Business Review*. [Cited 26 April 2024]. https://hbr.org/2019/01/cracking-frontier-markets

33 **Dalberg Global Development Advisors**. 2014. *Innovative financing for development: Scalable business models that produce economic, social, and environmental outcomes*. https://www.citigroup.com/rcs/citigpa/akpublic/storage/public/innovative_financing_for_development.pdf

34 **Zoubek, S., Lateef, A., Carrasco Azzini, G. & Holleman, C.** (forthcoming). *Reorientation, innovation and the global architecture for food security and nutrition financing – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper. Rome, FAO.

35 **Bharali, I., Zoubek, S., McDade, K.K., Martinez, S., Brizzi, A., Yamey, G., Brownell, K. & Schäferhoff, M.** 2020. *The financing landscape for agricultural development: An assessment of external financing flows to low- and middle-income countries and of the global aid architecture*. Duke World Food Policy Center, Duke Center for Policy Impact in Global Health and Open Consultants. https://wfpc.sanford.duke.edu/wp-content/uploads/sites/15/2022/05/AgDevFinancing-WFPC-Dec2020.pdf

46 **World Bank**. 2023. *International Debt Report 2023*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/idr/products

47 **Reuters**. 2023. Egypt, China sign debt swapping MoU for developmental projects - statement. In: *Reuters*. [Cited 26 April 2024]. https://www.reuters.com/article/idUSS8N39Z021

48 **White, N. & Duarte, E.** 2023. Debt-swap market credit suisse built poised to get EIB backing. In: *Bloomberg*. [Cited 26 April 2024]. https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-10-25/debt-swap-market-gets-new-backing-as-eib-nears-barbados-deal

49 **WFP**. 2021. *Debt-for-food swaps*. Rome. https://scalingupnutrition.org/wp-content/uploads/2021/10/WFP_SUN-Debt-for-food-Swaps-Presentation.pdf

50 **Club de Paris**. 2024. *Club de Paris*. [Cited 3 June 2024]. https://clubdeparis.org

52 **ECA (Economic Commission for Africa) & ECLAC (Economic Commission for Latin America and the Caribbean)**. 2022. *Special Drawing Rights (SDRs) and the COVID-19 crisis*. COVID-19 Report. https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/a4d76467-4802-421e-bb51-207cdb91bccf/content

53 **IMF**. 2022. Resilience and sustainability trust FAQs. In: *IMF*. [Cited 2 May 2024]. https://www.imf.org/en/About/FAQ/Resilience-and-Sustainability-Trust

54 **IMF**. 2024. Poverty Reduction and Growth Trust (PRGT). In: *IMF*. [Cited 3 June 2024]. https://www.imf.org/en/Topics/PRGT

55 **Rampa, F., Bilal, S., D'Alessandro, C. & Karaki, K.** undated. Using special drawing rights for climate-resilient food systems and food security. In: *ECDPM (European Centre for Development Policy Management)*. [Cited 26 April 2024]. https://ecdpm.org/work/using-special-drawing-rights-climate-resilient-food-systems-and-food-security

56 **FAO**. 2013. *Credit guarantee systems for agriculture and rural enterprise development*. Rome. https://aecm.eu/wp-content/uploads/2015/07/FAO-study-on-agricultural-credit-guarantee-schemes.pdf

57 **FAO**. 2021. *Protecting livelihoods – Linking agricultural insurance and social protection*. Rome. https://doi.org/10.4060/cb2690en

58 **Perera, O., Smaller, C., Elharty, K. & Lefebvre, L.** 2024. *Unleashing the catalytic power of donor financing to achieve Sustainable Development Goal 2. Summary report*. Rome and Geneva, Switzerland, GDPRD and Shamba Centre for Food & Climate. https://www.shambacentre.org/s/2_GDPRD_Shamba_Unleashing-the-Catalytic-Power-of-Donor-Financing-to-Achieve-SDG2.pdf

59 **Stevens, D.** 2023. Agriculture insurance: Partnerships remain critical for Africa. In: *Food For Mzansi*. [Cited 2 May 2024]. https://www.foodformzansi.co.za/agriculture-insurance-partnerships-remain-critical-for-africa

60 **FAO**. 2023. *The status of women in agrifood systems*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc5343en

61 **World Economic Forum**. 2023. *Green returns: Unleashing the power of finance for sustainable food systems*. White paper. https://www3.weforum.org/docs/WEF_Green_Returns_2023.pdf

62 **Szebini, A., Anyango, E., Orora, A. & Agwe, J.** 2021. *A technical review of select de-risking schemes to promote rural and agricultural finance in sub-Saharan Africa*. FAO, AGRA (Alliance for a Green Revolution in Africa) and IFAD. https://doi.org/10.4060/cb6625en

63 **African Risk Capacity**. 2023. African risk capacity launches the first flood risk insurance product in Africa. In: *African Risk Capacity*. [Cited 26 April 2024]. https://www.arc.int/news/african-risk-capacity-launches-first-flood-risk-insurance-product-africa

64 **WFP**. 2020. *Climate risk management as part of a food systems approach – The experience of the Rural Resilience Initiative (R4) in Kenya 2017-2020*. World Food Programme Kenya Info brief No. 43. Rome.

65 **Benni, N.** 2021. *Impact evaluation of credit guarantee schemes in agriculture. Methodology and guidelines*. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cb7917en

66 **Food Security Task Force**. 2012. *Innovative financing for agriculture, food security and nutrition*. Report of the high-level expert Committee to the Leading Group on Innovative Financing for agriculture, food security and nutrition. https://www.cbd.int/financial/interdevinno/lg-food-inno.pdf

67 **USAID (United States Agency for International Development)**. 2023. *Mobilizing investment for development with catalytic funding*. Learning Brief. https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-03/Catalytic%20Funding%20Learning%20Brief_Final%20%281%29.pdf

81 **Apampa, A., Clubb, C., Cosgrove, B.E., Gambarelli, G., Loth, H., Newman, R., Rodriguez Osuna, V., Oudelaar, J. & Tasse, A.** 2021. *Scaling up critical finance for sustainable food systems through blended finance*. CCAFS Discussion Papers. CCAFS (Research Program on Climate Change, Agriculture and Food Security of the Consultative Group for International Agricultural Research). https://cgspace.cgiar.org/server/api/core/bitstreams/4b8dbd37-b2f4-4a79-b87b-271fe09bb701/content

82 **Convergence Blended Finance**. 2022. *Blended finance for food systems*. Data brief. https://sdginvest.jointsdgfund.org/node/643

83 **Li, S., Gray, E., Dennis, M., Hand, D. & Avi, S.** 2022. Chapter 2. Partnership financing challenges. In: *Unlocking early-stage financing for SDG partnerships*. Washington, DC, WRI (World Resources Institute). https://publications.wri.org/unlocking-early-stage-financing-for-sdg-partnerships/partnership-financing-challenges

84 **GGGI (Global Green Growth Institute)**. 2023. *Africa and Middle East SAFE Initiative. Scaling-up agriculture and food systems for economic development*. Seoul. https://gggi.org/wp-content/uploads/2023/12/Africa-Middle-SAFE-Initiative_Technical-Proposition-Dec.2023.pdf

85 **Attridge, S. & Engen, L.** 2019. *Blended finance in the poorest countries: The need for a better approach*. London, ODI. https://odi.cdn.ngo/media/documents/12666.pdf

86 **Convergence**. 2023. *State of Blended Finance 2023: Climate edition*. Toronto, Canada. https://www.convergence.finance/resource/state-of-blended-finance-2023/view

87 **Crabb, J.** 2023. Food insecurity: why is finance failing? In: *GlobalMarkets*. [Cited 26 April 2024]. https://www.globalcapital.com/globalmarkets/article/2cb1pijytzmorpbuxl728/emerging-markets/food-insecurity-why-is-finance-failing

88 **IFAD**. 2021. *Project design report: Rural Kenya Financial Inclusion Facility (RK-FINFA)*. Rome. https://www.ifad.org/documents/38711624/39485424/Kenya+2000003431+RK-FINFA+Project+Design+Report+October+2021.pdf/39736bc4-281c-2b65-636a-0dc9114f1fcc?t=1636715245360

90 **Amundi**. 2023. *Emerging market green bonds*. IFC-Amundi Joint Report. https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/2023/ifc-amundi-emerging-market-green-bonds-july2023.pdf

68 **Benni, N.** 2023. *Fintech innovation for smallholder agriculture – A review of experiences*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc9117en

69 **Barr, D., Bush, O. & Pienkowski, A.** 2014. *GDP-linked bonds and sovereign default*. Working Paper No. 484. London, Bank of England. https://www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/working-paper/2014/gdp-linked-bonds-and-sovereign-default.pdf

70 **Pérez Caldentey, E. & Villarreal, F.G.** 2023. *Innovative financing instruments in Latin America and the Caribbean*. Santiago, ECLAC. http://repositorio.cepal.org/handle/11362/48669

71 **WHO**. 2022. *WHO manual on sugar-sweetened beverage taxation policies to promote healthy diets*. Geneva, Switzerland. https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/365285/9789240056299-eng.pdf?sequence=1

74 **WHO**. 2024. Noncommunicable diseases, rehabilitation and disability: Updating Appendix 3 of the WHO Global NCD action plan 2013–2030. In: *WHO*. [Cited 26 April 2024]. https://www.who.int/teams/noncommunicable-diseases/updating-appendix-3-of-the-who-global-ncd-action-plan-2013-2030

75 **WHO**. 2023. *Global report on the use of sugar-sweetened beverage taxes, 2023*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789240084995

76 **Lauer, J.A., Sassi, F., Soucat, A. & Vigo, A.** 2023. *Health taxes: Policy and practice*. Imperial College Business School and WHO. https://doi.org/10.1142/q0365

78 **WHO**. 2017. *Earmarking for health – From theory to practice*. Health Financing Working Paper No. 5. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789241512206

79 **Ozer, Bloom, D., Martinez Valle, A., Banzon, E., Mandeville, K., Paul, J., Blecher, E., Sparkers, S. & Chhabra, S.** 2020. *Health earmarks and health taxes: What do we know?* Knowledge brief. Washington, DC, World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/415911607500858658/pdf/Health-Earmarks-and-Health-Taxes-What-Do-We-Know.pdf

80 **ADB (Asian Development Bank)**. 2021. *Financing sustainable and resilient food systems in Asia and the Pacific*. Mandaluyong, Philippines. https://doi.org/10.22617/SPR210428-2

101 **GO Lab (Government Outcomes Lab)**. 2024. Impact bonds. In: *Government Outcomes Lab*. [Cited 3 June 2024]. https://golab.bsg.ox.ac.uk/the-basics/social-impact-bonds/

102 **World Bank**. 2019. Banking on impact: What you need to know about results-based financing. In: *World Bank*. [Cited 26 April 2024]. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2019/06/28/banking-on-impact-what-you-need-to-know-about-results-based-financing

103 **Mabiso, A., Togeum, R., Rosi, A. & Mastroeni, A.** 2024. *Impact assessment report: Youth Agropastoral Entrepreneurship Promotion Programme (PEA-Jeune)*. Rome.

104 **UNCTAD**. 2023. Chapter III – Capital market and sustainable finance. In: *World Investment Report 2023. Investing in sustainable energy for all*. pp. 98–138. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2023_ch03_en.pdf

105 **Child Nutrition Fund**. 2024. Child Nutrition Fund. [Cited 15 May 2024]. https://www.childnutritionfund.org

106 **Benni, N.** 2024. *The design and implementation of Technical Assistance Facilities to unlock agribusiness investment – Taking stock of recent experiences*. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc9219en

108 **World Bank**. 2021. *The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

109 **Maftei, A.** 2024. *Rural women and financial inclusion – Technical guidance note*. Technical Guidance Note. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc9522en

110 **FAO**. 2019. *Women's access to rural finance: challenges and opportunities*. Rome. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/ca5167en

111 **FAO**. 2020. *Deconstructing the gender gap in rural financial inclusion – The cases of Mozambique and Tanzania*. Rome. https://doi.org/10.4060/cb0569en

112 **UN Women**. 2023. *Asia and the Pacific: Gender bond programme by a multilateral development bank – Asian Development Bank (ADB)*. New York, USA. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-05/case-study-series-innovative-financing-for-gender-equality-via-bonds-asia-pacific-en.pdf

91 **Environmental Finance**. undated. Sustainable Bonds Insight 2024. In: *Environmental Finance*. [Cited 26 April 2024]. https://www.environmental-finance.com/content/downloads/sustainable-bonds-insight-2024.html

92 **OECD**. 2024. *Global Debt Report 2024. Bond markets in a high-debt environment*. Paris. https://doi.org/10.1787/91844ea2-en

93 **Zuleta Jaramillo, L.A.** 2021. *Análisis del financiamiento de la banca de desarrollo con bonos verdes*. Documentos de Proyectos (LC/TS.2021/39). Santiago, ECLAC. https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/6fdf1190-0f33-4825-bda8-8be71938ce93/content

94 **CAF (Andean Development Corporation) & UNEP**. 2023. *Cómo los bancos de América Latina y el Caribe se adaptan al cambio climático*. 1a Encuesta en América Latina y el Caribe. https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2023/01/Como-los-Bancos-de-America-Latina-y-el-Caribe-se-Adaptan-al-Cambio-Climatico.pdf

95 **United Nations**. undated. Chapter III.B Domestic and international private business and finance. In: *Financing for Sustainable Development Report 2023*. pp. 35–57. New York, USA. https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-04/FSDR_2023_ChptIIIB.pdf

97 **World Bank**. 2023. *Rwanda issues first-ever Sustainability-Linked Bond (SLB) backed by World Bank's innovative financial structure*. Washington, DC. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/743272cfbb73c6a9a1e97ecfcadb2d58-0340012023/original/Case-Study-Rwanda-SLB.pdf

98 **IFAD**. 2023. *IFAD's sustainable development finance framework*. Rome. https://www.ifad.org/documents/d/guest/ifad-sustainable-development-finance-framework-2023

99 **Wellenstein, A. & Afanasieva, I.** 2019. Have you heard of impact bonds? In: *World Bank Blogs*. [Cited 26 April 2024]. https://blogs.worldbank.org/en/sustainablecities/have-you-heard-impact-bonds

100 **UNEP**. 2023. *Driving finance for sustainable food systems. A roadmap to implementation for financial institutions and policy makers*. Geneva, Switzerland. https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2023/04/Driving-Finance-for-Sustainable-Food-Systems.pdf

122 **FIMI**. 2024. Pasto: The shagra and the potato. In: *FIMI*. [Cited 26 April 2024]. https://tierra.fimi-iiwf.org/en/indigenous-people-pasto.html

124 **Uganda Yield Investment Fund**. 2021. *A €20 million impact investment fund for Uganda, focused on the agriculture sector*. https://site.pearlcapital.net/wp-content/uploads/2021/06/Brochure-Design_new2.pdf

125 **Materia, V.C., Linnemann, A.R., Smid, E.J. & Schoustra, S.E.** 2021. Contribution of traditional fermented foods to food systems transformation: value addition and inclusive entrepreneurship. *Food Security*, 13(5): 1163–1177. https://doi.org/10.1007/s12571-021-01185-5

127 **Abraham, F. & Schmukler, S.L.** 2017. *Addressing the SME finance problem*. Washington, DC, World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/809191507620842321/pdf/Addressing-the-SME-finance-problem.pdf

129 **IFAD**. 2024. *Cambodia: Accelerating inclusive markets for smallholders project*. Supervision report. Rome.

130 **Mendiratta, V. & Gemessa, S.** 2023. *Impact assessment report: Dairy Value Chains Development Project (DVCDP)*. Rome, IFAD.

131 **Blended Finance Taskforce**. 2020. *Better finance, better food: Case study catalogue*. London. https://www.systemiq.earth/wp-content/uploads/2020/11/Better-Finance-Better-Food-Case-study-catalogue-2.pdf

132 **Miranda, M.J., Mulangu, F.M. & Kemeze, F.H.** 2019. Warehouse receipt financing for smallholders in developing countries: Challenges and limitations. *Agricultural Economics*, 50(5): 629–641. https://doi.org/10.1111/agec.12514

133 **Mastercard**. 2023. Mastercard collaborates with M1xchange to roll out digital invoice discounting solution for FPOs and agri-MSMEs via Farm Pass. In: *Mastercard*. [Cited 26 April 2024]. https://www.mastercard.com/news/ap/en-in/newsroom/press-releases/en-in/2023/april/mastercard-collaborates-with-m1xchange-to-roll-out-digital-invoice-discounting-solution-for-fpos-and-agri-msmes-via-farm-pass

134 **Stampini, M., Londoño, D., Robles, M. & Ibarrarán, P.** 2021. *Effect of remittances on food security in Venezuelan households*. Washington, DC, IDB (Inter-American Development Bank). http://dx.doi.org/10.18235/0003346

113 **UN Women**. 2023. *Morocco: Social bond issued by a commercial bank – Banque Centrale Populaire (BCP)*. New York, USA. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-05/case-study-series-innovative-financing-for-gender-equality-via-bonds-morocco-en.pdf

114 **FAO**. (forthcoming). *Women and financial inclusion in agrifood systems: alternative approaches to collateral*. Rome.

115 **D'Rosario, M.** 2020. Promoting indigenous financial inclusion: improving ICT access within rural Australia. In: *Indigenous Studies*. pp. 348–360. https://doi.org/10.4018/978-1-7998-0423-9.ch019

116 **Schembri, L.L.** 2023. *The next generation: Innovating to improve indigenous access to finance in Canada*. Fraser Institute. https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/next-generation-innovating-to-improve-indigenous-access-to-finance-in-canada.pdf

117 **Cultural Survival**. 2017. *Study on the on the rights of Indigenous Peoples – Good practices and challenges in business and access to financial services by Indigenous Peoples*. https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/IPeoples/EMRIP/StudyGoodPractices/CulturalSurvival.pdf

118 **Forest Tenure Funders Group**. 2022. *Indigenous Peoples and local communities forest tenure pledge. Annual report 2021–2022*. https://www.fordfoundation.org/wp-content/uploads/2022/11/indigenous-peoples-and-local-communities-forest-tenure-pledge-annual-report-2021-2022.pdf

119 **IFAD**. 2019. *The Indigenous Peoples Assistance Facility (IPAF) – Assessment of the performance of the fourth IPAF cycle*. Desk review. Rome. https://www.ifad.org/documents/38714170/41013759/IPAF_report_e_web.pdf/7f262882-599e-dc77-d85e-a89996583b05?t=1549875791000

120 **FIMI (International Indigenous Women's Forum)**. 2024. Mapuche Cayún: Earth's refuge. In: *FIMI*. [Cited 26 April 2024]. https://tierra.fimi-iiwf.org/en/indigenous-people-mapuche-cayun.html

121 **FIMI**. 2024. Guaraní: Vegetables at your doorstep. [Cited 26 April 2024]. https://tierra.fimi-iiwf.org/en/indigenous-people-guarani.html

146 **Child, T., Wright, A.L. & Xiao, Y.** 2020. Aid fragmentation and corruption. https://doi.org/10.2139/ssrn.3543247

147 **Prakash Jena, L. & Saxena, R.** 2023. Blended finance: How to accelerate sustainable development. In: *World Economic Forum*. [Cited 2 May 2024]. https://www.weforum.org/agenda/2023/04/blended-finance-financial-intermediation-can-accelerate-sustainable-development

148 **Li, S., Gray, E., Dennis, M., Hand, D. & Avi, S.** 2022. Chapter 3. Partnership funders and investors. In: *Unlocking early-stage financing for SDG partnerships*. Washington, DC, WRI. https://publications.wri.org/unlocking-early-stage-financing-for-sdg-partnerships/partnership-funders-and-investors

149 **Deeg, R. & Hardie, I.** 2016. 'What is patient capital and who supplies it?' *Socio-Economic Review*, 14(4): 627–645. https://doi.org/10.1093/ser/mww025

150 **Khan, T.** 2023. Moving beyond (en)forced North–South collaboration for development: Possibilities from Pakistan. In: *Reimagining Civil Society Collaborations in Development*. Routledge.

151 **Deloitte**. 2022. Advancing more women leaders in financial services: A global report. In: *Deloitte*. [Cited 3 June 2024]. https://www.deloitte.com/conf/modern/settings/wcm/templates/modern--di-research-template/initial.html

152 **Freeman, D.** 2018. North-South negotiations about financing for development: State, society and market in the global age. *Global Policy*, 9(3): 377–386. https://doi.org/10.1111/1758-5899.12551

153 **Andersen, J.J., Johannesen, N. & Rijkers, B.** 2020. *Elite capture of foreign aid. Evidence from offshore bank accounts*. Policy Research Working Paper 9150. Washington, DC, World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/493201582052636710/pdf/Elite-Capture-of-Foreign-Aid-Evidence-from-Offshore-Bank-Accounts.pdf?utm_source=substack&utm_medium=email

154 **Baker, P., Machado, P., Santos, T., Sievert, K., Backholer, K., Hadjikakou, M., Russell, C. *et al.*** 2020. Ultra-processed foods and the nutrition transition: Global, regional and national trends, food systems transformations and political economy drivers. *Obesity Reviews: An Official Journal of the International Association for the Study of Obesity*, 21(12): e13126. https://doi.org/10.1111/obr.13126

135 **Mora-Rivera, J. & van Gameren, E.** 2021. The impact of remittances on food insecurity: Evidence from Mexico. *World Development*, 140: 105349. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.105349

137 **Fallas Conejo, D. & Sánchez, M.V.** (forthcoming). *Leveraging remittance-based matching grants for investing in agribusiness development – Leaving no migrants behind*. FAO Agricultural Development Economics Technical Study, No. 35. Rome, FAO.

138 **Ogunniyi, A.I., Mavrotas, G., Olagunju, K.O., Fadare, O. & Adedoyin, R.** 2020. Governance quality, remittances and their implications for food and nutrition security in Sub-Saharan Africa. *World Development*, 127: 104752. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2019.104752

140 **Access Corporation**. 2024. Coronation Group, Access Holdings Plc, Safaricom and M-PESA Africa partner to explore remittances. In: *Access Corporation*. [Cited 26 April 2024]. https://theaccesscorporation.com/coronation-group-access-holdings-plc-safaricom-and-m-pesa-africa-partner-to-explore-remittances/

141 **World Bank, The Food and Land Use Coalition & IFPRI**. 2021. *Food Finance Architecture. Financing a healthy, equitable & sustainable food system*. https://documents1.worldbank.org/curated/en/879401632342154766/pdf/Food-Finance-Architecture-Financing-a-Healthy-Equitable-and-Sustainable-Food-System.pdf

142 **Le Roy, A. & Severino, J.-M.** 2023. *Diversification and fragmentation of public financing for development*. Working Paper 321. FERDI (Foundation for Studies and Research on International Development). https://ferdi.fr/dl/df-AWENkNBBXyG3BtK5RqTsertp/ferdi-wp321-diversification-and-fragmentation-of-public-financing-for.pdf

143 **Gehring, K., Michaelowa, K., Dreher, A. & Spörri, F.** 2017. Aid fragmentation and effectiveness: What do we really know? *World Development*, 99: 320–334. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.05.019

144 **Sharma, K. & Bhattarai, B.** 2021. Does aid fragmentation affects growth: The case of Nepal. *Global Business Review*: 09721509211011561. https://doi.org/10.1177/09721509211011561

145 **Furukawa, M.** 2020. The effect of project aid fragmentation on economic growth. *Development in Practice*, 30(2): 220–233. https://doi.org/10.1080/09614524.2019.1662371

155 **Cuevas García-Dorado, S., Cornselsen, L., Smith, R. & Walls, H.** 2019. Economic globalization, nutrition and health: a review of quantitative evidence. *Globalization and Health*, 15(1): 15. https://doi.org/10.1186/s12992-019-0456-z

156 **Shekar, M., O'Hearn, M., Knudsen, E., Shibuya, K., Bishop, S., van Berchem, H., Egerton-Warburton, C., Shibata Okamura, K. & Mozaffarian, D.** 2023. Innovative financing for nutrition. *Nature Food*, 4(6): 464–471. https://doi.org/10.1038/s43016-023-00778-x

157 **European Commission**. 2024. EU Taxonomy Navigator. In: *European Commission*. [Cited 26 April 2024]. https://ec.europa.eu/sustainable-finance-taxonomy

158 **Noya, A. & Clarence, E.** 2013. *Entrepreneurial activities in Europe - Social entrepreneurship*. Paris, OECD. https://doi.org/10.1787/5jxrcml2kdtd-en

159 **Lyons, T.S. & Kickul, J.R.** 2013. The social enterprise financing landscape: The lay of the land and new research on the horizon. *Entrepreneurship Research Journal*, 3(2): 147–159. https://doi.org/10.1515/erj-2013-0045

160 **Mozaffarian, D., Angell, S.Y., Lang, T. & Rivera, J.A.** 2018. Role of government policy in nutrition – barriers to and opportunities for healthier eating. *BMJ*, 361: k2426. https://doi.org/10.1136/bmj.k2426

161 **WHO**. 2013. OneHealth Tool. In: *WHO*. [Cited 2 May 2024]. https://www.who.int/tools/onehealth

162 **Cormier, B., Heinzel, M. & Reinsberg, B.** 2024. Informally governing international development: G7 coordination and orchestration in aid. *International Studies Quarterly*, 68(2): sqae019. https://doi.org/10.1093/isq/sqae019

163 **Garrett, G.S.** 2024. An investment conundrum – Why are nutrition's high investment returns ignored? In: *Impakter*. [Cited 26 April 2024]. https://impakter.com/an-investment-conundrum-why-are-nutrition-high-investments-returns-ignored

164 **United Nations**. 2024. UN operational rates of exchange. In: *United Nations*. [Cited 19 June 2024]. https://treasury.un.org/operationalrates/OperationalRates.php

165 **Results for Development**. 2024. *Seqota declaration – Resource mobilization plan for the expansion and scale-up phases*. https://r4d.org/resources/seqota-declaration-resource-mobilization-plan/

166 **CFS (Committee on World Food Security)**. 2012. *Coming to terms with terminology*. Rome. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/cfs/doclibrary/CFS%20Terminology%2016%20July%202012_rev2.pdf

167 **GNAFC**. 2024. *2023 Financing Flows and Food Crises Report – Analysis of humanitarian and development financing flows to food sectors in food crisis countries*. Rome. https://www.fightfoodcrises.net/sites/default/files/2024-02/Financing_Flows_and_Food_Crises_Report_2023.pdf

168 **Galbiati, G.M., Yoshida, M., Benni, N. & Bernoux, M.** 2023. *Climate-related development finance to agrifood systems – Global and regional trends between 2000 and 2021*. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc9010en

169 **FAO**. 2023. *Submission by the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) in relation to the Sharm el-Sheikh joint work on implementation of climate action on agriculture and food security 3/CP.27, paragraph 17 and paragraph 18*. Rome. https://www4.unfccc.int/sites/SubmissionsStaging/Documents/202304171527---Joint%20work%20on%20implementation%20of%20climate%20action%20on%20agriculture%20and%20food%20security-FAO.pdf

170 **FAO**. 2024. Climate Change. In: *FAO*. [Cited 3 June 2024]. https://www.fao.org/climate-change/action-areas/climate-negotiations/sharm-el-sheikh-joint-work

171 **I-CAN & GAIN (Global Alliance for Improved Nutrition)**. 2023. *Accelerating action and opening opportunities: A closer integration of climate and nutrition – 2023 I-CAN baseline assessment*. Geneva, Switzerland. https://www.gainhealth.org/sites/default/files/publications/documents/Accelerating-Action-and-Opening-Opportunities-A-Closer-Integration-of-Climate-and-Nutrition.pdf

172 **United Nations Food Systems Summit**. 2021. *Governance of food systems transformation*. Policy brief. https://www.unfoodsystemshub.org/docs/unfoodsystemslibraries/fss-community/chapter-2/policybrief_governanceunfss.pdf?sfvrsn=edae3afc_1

185 **Bradlow, D., Lastra, R. & Park, S.** 2023. *Re-thinking the sustainability of sovereign debt*. Sixth Conference on Law and Macroeconomics Working Paper.

186 **Clapp, J. & Isakson, S.R.** 2018. Risky returns: The implications of financialization in the food system. *Development and Change*, 49(2): 437–460. https://doi.org/10.1111/dech.12376

187 **Garrett, G.S.** 2024. How can financial markets help tackle the unhealthy food crisis? In: *World Economic Forum*. [Cited 26 April 2024]. https://www.weforum.org/agenda/2024/01/financial-markets-help-tackle-unhealthy-food

188 **ATNI (Access to Nutrition Initiative)**. 2020. *Investor expectations on nutrition, diets & health*. https://accesstonutrition.org/app/uploads/2020/06/Investor-Expectations-on-Nutrition-Diets-and-Health-FINAL.pdf

189 **ATNI**. 2023. ATNI's investors in nutrition and health. In: *Access to Nutrition Initiative*. [Cited 2 May 2024]. https://accesstonutrition.org/investor-signatories

191 **Fanzo, J., Shawar, Y.R., Shyam, T., Das, S. & Shiffman, J.** 2021. Challenges to establish effective public-private partnerships to address malnutrition in all its forms. *International Journal of Health Policy and Management*, 10(12): 934–945. https://doi.org/10.34172/ijhpm.2020.262

192 **UNICEF**. 2023. *Engaging with the food and beverage industry. UNICEF Programme Guidance*. New York, USA. https://www.unicef.org/documents/nutrition/engaging-food-and-beverage-industry#:~:text=UNICEF%27s%20Programme%20Guidance%20on%20Engagement,advisor%20to%20governments%20and%20partners

193 **Bandy, L., Jewell, J., Luick, M., Rayner, M., Li, Y., Shats, K., Jebb, S., Chang, S. & Dunford, E.** 2023. The development of a method for the global health community to assess the proportion of food and beverage companies' sales that are derived from unhealthy foods. *Globalization and Health*, 19(1): 94. https://doi.org/10.1186/s12992-023-00992-z

195 **WHO**. 2018. *Framework of engagement with non-state actors. New section of basic documents that will be incorporated into the forty-ninth edition*. Geneva, Switzerland. https://apps.who.int/gb/bd/PDF/Framework_Engagement_non-State_Actors.pdf

197 **UNCTAD**. 2022. *World Investment Report 2022. International tax reforms and sustainable investment*. Geneva, Switzerland. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2022_en.pdf

173 **Woodhill, J. & Surie, M.** 2023. *From rhetoric to reality: Donor coordination for food systems transformation*. Rome, GDPRD. https://www.donorplatform.org/wp-content/uploads/2023/12/GDPRD_DonorCoordinationReport_2023.pdf

174 **WHO, FAO, WOAH (World Organisation for Animal Health) & UNEP**. 2023. *A guide to implementing the One Health Joint Plan of Action at national level*. Geneva, Switzerland. https://www.who.int/publications/i/item/9789240082069

176 **Lankes, H.P. & Prizzon, A.** 2023. Multilateral development bank reform can – and must – benefit both low- and middle-income countries. In: *ODI*. [Cited 26 April 2024]. https://odi.org/en/insights/multilateral-development-bank-reform-can-and-must-benefit-both-low-and-middle-income-countries

177 **Multilateral Development Banks & Development Finance Institutions**. 2023. *Mobilization of private finance 2020+2021 joint report*. https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/2023-delta/mdbs-joint-report-on-mobilization-of-private-finance-2020-21.pdf

178 **IsDB (Islamic Development Bank)**. 2024. Multilateral development banks deepen collaboration to deliver as a system. In: *IsDB*. [Cited 2 May 2024]. https://www.isdb.org/news/multilateral-development-banks-deepen-collaboration-to-deliver-as-a-system

179 **Development Committee**. 2023. *Ending poverty on a livable planet: Report to governors on World Bank evolution*. https://www.devcommittee.org/content/dam/sites/devcommittee/doc/documents/2023/Final%20Updated%20Evolution%20Paper%20DC2023-0003.pdf

180 **The South Centre**. 2022. A proposal for a new approach to restructuring African eurobonds: The DOVE fund and principles. In: *The South Centre*. [Cited 2 May 2024]. https://www.southcentre.int/southviews-no-242-4-november-2022

183 **G20 Saudi Arabia**. 2020. *Common framework for debt treatments beyond the DSSI*. https://clubdeparis.org/sites/default/files/annex_common_framework_for_debt_treatments_beyond_the_dssi.pdf

184 **Elliott, L.** 2024. World Bank official calls for shake-up of G20 debt relief scheme. In: *The Guardian*. [Cited 9 May 2024]. https://www.theguardian.com/business/2024/apr/21/world-bank-chief-economist-indermit-gill-g20-debt-relief-mechanism-common-framework

198 **IMF**. 2023. *International corporate tax reform*. Washington, DC. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2023/English/PPEA2023001.ashx

199 **FAO**. 2020. *Nutrition-sensitive investments in agriculture and food systems – Budget analysis guidance note*. Rome. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cb0914en

201 **World Bank**. 2024. World Bank Country and Lending Groups. In: *World Bank Data*. [Cited 9 May 2024]. https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups

202 **World Bank**. 2024. Debt Sustainability Framework (DSF). In: *World Bank*. [Cited 9 May 2024]. https://www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsf

203 **IMF**. 2022. *Staff guidance note on the sovereign risk and debt sustainability framework for market access countries*. Policy Paper No. 2022/039. Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2022/08/08/Staff-Guidance-Note-on-the-Sovereign-Risk-and-Debt-Sustainability-Framework-for-Market-521884

206 **World Bank**. 2023. Worldwide Governance Indicators. In: *World Bank*. [Cited 2 May 2024]. https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

207 **World Bank**. undated. *Voice and accountability*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/va.pdf

208 **World Bank**. undated. *Government effectiveness*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/ge.pdf

209 **World Bank**. undated. *Regulatory quality*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/rq.pdf

210 **World Bank**. undated. *Rule of law*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/rl.pdf

211 **World Bank**. undated. *Control of corruption*. Washington, DC. https://www.worldbank.org/content/dam/sites/govindicators/doc/cc.pdf

212 **World Bank**. 2024. Digital Adoption Index. In: *World Bank*. [Cited 3 June 2024]. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2016/Digital-Adoption-Index

213 **Jeanne, O. & Rancière, R.** 2006. *The optimal level of international reserves for emerging market countries: Formulas and applications*. IMF working paper. Washington, DC, IMF. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp06229.pdf

الملاحق

مراجع متوفرة باللغة العر بية:

(مترتبة حسب ورودها في النص)

6 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: بيانات ميزانيات الأغذية. [تمّ الاطلاع على الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FBS

7 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2023. حالة الأغذية في العالم. في: منظمة الأغذية والزراعة. [ورد ذكره في 11 مايو/أيار 2024]. https://www.fao.org/worldfoodsituation/ar

12 **البنك الدولي.** 2024. بنك البيانات التابع للبنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية. [تمّ الاطلاع على الموقع في 14 مارس/آذار 2024]. https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators.

13 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة: مؤشرات أسعار الاستهلاك. [تمّ الاطلاع على الموقع في 11 يونيو/حزيران 2024]. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CP. رقم الترخيص: CC-BY-4.0.

33 **مجموعة البنك الدولي.** 2022. صحيفو وقائع: تعديل خطوط الفقر العالمي. في: مجموعة البنك الدولي. [ورد ذكره في 10 مايو/أيار 2024]. https://www.worldbank.org/ar/news/factsheet/2022/02/05/fact-sheet-an-adjustment-to-global-poverty-lines.

35 **فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.**2017. التغذية والنظم الغذائيّة. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع، للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i7846ar

36 **فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية.**2020. الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية نحو عام *2030*. تقرير من تأليف فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/ca9731ar.

38 **منظمة الأغذية والزراعة.** 2013. الإطار الاستراتيجي المراجع. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة – الدورة الثامنة والثلاثون، روما، 15-22 يونيو/حزيران 2013. روما. https://www.fao.org/4/mg015a/mg015a.pdf.

39 **الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2016**. تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر التلوث. الدورة الحادية والسبعون، البند *19* (ج) من جدول الأعمال، الوثيقة *A/71/644*. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. https://digitallibrary.un.org/record/852089.

41 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2020**. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2020*. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/ca9692ar.

42 **منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021**. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام *2021*. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/cb4474ar

المراجع الأجنبية

(مرتبة حسب ورودها في النص)

1 **FAO**. 1996. Methodology for assessing food inadequacy in developing countries. In: *The Sixth World Food Survey*. pp. 114–143. Rome. www.fao.org/3/w0931e/w0931e.pdf

2 **FAO**. 2014. *Advances in hunger measurement: traditional FAO methods and recent innovations*. FAO Statistics Division Working Paper, 14-04. Rome. www.fao.org/3/i4060e/i4060e.pdf

3 **Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General**. 2019. *Global Sustainable Development Report 2019: the future is now – science for achieving sustainable development*. New York, USA, United Nations. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/24797GSDR_report_2019.pdf

4 **UNU (United Nations University), WHO & FAO**. 2004. *Human energy requirements. Report of a Joint FAO/WHO/UNU Expert Consultation*. Rome. https://www.fao.org/4/y5686e/y5686e00.htm

5 **UN DESA**. 2022. World Population Prospects 2022. In: *United Nations*. [Cited 24 July 2024]. https://population.un.org/wpp

8 **Meybeck, A., Cederberg, C., Gustavsson, J., Van Otterdijk, R. & Sonesson, U.** 2011. *Global food losses and food waste – Extent, causes and prevention*. Rome, FAO. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i2697e

9 **FAO**. 2002. *Summary of proceedings: measurement and assessment of food deprivation and undernutrition*. International Scientific Symposium, 26–28 June 2002. Rome. www.fao.org/3/a-y4250e.pdf

10 **Wanner, N., Cafiero, C., Troubat, N. & Conforti, P.** 2014. *Refinements to the FAO methodology for estimating the prevalence of undernourishment indicator*. FAO Statistics Division Working Paper Series ESS / 14-05. Rome, FAO. www.fao.org/3/i4046e/i4046e.pdf

11 **World Bank**. 2024. International Comparison Program (ICP). In: *World Bank*. [Cited 29 May 2024]. https://www.worldbank.org/en/programs/icp

14 **World Bank**. 2024. Poverty and Inequality Platform (PIP). [Cited 12 June 2024]. https://pip.worldbank.org

15 **Denwood, M.J.** 2016. runjags: An R package providing interface utilities, model templates, parallel computing methods and additional distributions for MCMC models in JAGS. *Journal of Statistical Software*, 71: 1–25. https://doi.org/10.18637/jss.v071.i09

16 **Su, Y.-S. & Yajima, M.** 2024. *Package 'R2jags'*. https://cran.r-project.org/web/packages/R2jags/R2jags.pdf

17 **Ahmad, O.B., Boschi-Pinto, C., Lopez, A.D., Murray, C.J.L., Lozano, R. & Inoue, M.** 2001. *Age standardization of rates: A new WHO standard*. GPE Discussion Paper Series No. 31. Geneva, Switzerland, WHO. https://cdn.who.int/media/docs/default-source/gho-documents/global-health-estimates/gpe_discussion_paper_series_paper31_2001_age_standardization_rates.pdf

18 **IPC Global Partners**. 2019. *Technical Manual version 3.0. Evidence and standards for better food security and nutrition decisions*. Rome. https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf

19 **FAO**. 2023. FAO/WHO GIFT | Global Individual Food consumption data Tool. In: *FAO*. [Cited 10 May 2023]. https://www.fao.org/gift-individual-food-consumption/methodology/food-groups-and-sub-groups

20 **Menza, V. & Probart, C.** 2013. *Eating well for good health. Lessons on nutrition and healthy diets*. Rome, FAO. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i3261e

29 **WFP**. 2009. *Comprehensive Food Security & Vulnerability Analysis (CFSVA) Guidelines - First Edition, 2009*. Rome. www.wfp.org/publications/comprehensive-food-security-and-vulnerability-analysis-cfsva-guidelines-first-edition

30 **FAO**. 2016. *Managing climate risk using climate-smart agriculture*. Rome. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/i5402e

31 **OECD**. 2007. *Lessons learnt from experience with debt-for-environment swaps in economies in transition*. Paris. https://www.oecd.org/environment/outreach/39352290.pdf

32 **MasterClass**. 2022. Gross private domestic investment: Definition, examples, and how to calculate GPDI - 2024. In: *MasterClass*. [Cited 9 May 2024]. https://www.masterclass.com/articles/learn-about-gross-private-domestic-investment

34 **Investopedia**. 2023. Financing: What it means and why it matters. In: *Investopedia*. [Cited 9 May 2024]. https://www.investopedia.com/terms/f/financing.asp

37 **Investopedia**. 2020. Capital funding: Definition, how it works, and 2 primary methods. In: *Investopedia*. [Cited 9 May 2024]. https://www.investopedia.com/terms/c/capital-funding.asp

40 **WHO**. 2024. *WHO: Health taxes*. [Accessed on 9 May 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/health-taxes

43 **FAO**. 2015. *Guidelines on the collection of information on food processing through food consumption surveys*. Rome. www.fao.org/3/i4690e/i4690e.pdf

44 **Investopedia**. 2021. What is foreign portfolio investment (FPI)? Benefits and risks. In: *Investopedia*. [Cited 9 May 2024]. https://www.investopedia.com/terms/f/foreign-portfolio-investment-fpi.asp

45 **CFI**. 2024. Multilateral development bank (MDB). In: *CFI*. [Cited 9 May 2024]. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/multilateral-development-bank-mdb

46 **OECD**. 2024. Net ODA. In: *OECD Data*. [Cited 9 May 2024]. http://data.oecd.org/oda/net-oda.htm

21 **OECD**. 2024. Blended finance. In: *OECD*. [Cited 9 May 2024]. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/blended-finance-principles/

22 **USAID**. 2020. *White paper #2: Innovative finance taxonomy in USAID language*. Washington, DC. https://usaidlearninglab.org/system/files/2023-04/white_paper_2_innovative_finance_taxonomy_in_usaid_language_02212020_1.pdf

23 **CFI (Corporate Finance Institute)**. 2024. Capital markets. In: *CFI*. [Cited 9 May 2024]. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/career-map/sell-side/capital-markets/capital-markets

24 **Investopedia**. 2022. Commercial: What it means in business and the financial markets. In: *Investopedia*. [Cited 6 June 2024]. https://www.investopedia.com/terms/c/commercial.asp

25 **Agard, J., Schipper, E.L.F., Birkmann, J., Campos, M., Dubeux, C., Nojiri, Y., Olsoon, L. *et al.*** 2014. Glossary. In: IPCC, ed. *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. pp. 1757–1776. Cambridge, UK and New York, USA, Cambridge University Press. www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/WGIIAR5-AnnexII_FINAL.pdf

26 **IPCC**. 2012. The risks of extreme events and disasters to advance climate change adaptation. In: C.B. Field, V. Barros, T.F. Stocker, D. Qin, D.J. Dokken, K.L. Ebi, M.D. Mastrandrea, *et al.*, eds. *A Special Report of Working Groups I and II of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge, UK and New York, USA, Cambridge University Press. www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/SREX_Full_Report-1.pdf

27 **Chambers, R. & Conway, G.R.** 1991. *Sustainable rural livelihoods: practical concepts for the 21st century*. Discussion Paper 296. Brighton and Hove, UK, IDS (Institute of Development Studies). www.ids.ac.uk/download.php?file=files/Dp296.pdf

28 **Dercon, S., Hoddinott, J. & Woldehanna, T.** 2005. Shocks and consumption in 15 Ethiopian villages, 1999–2004. *Journal of African Economies*, 14(4): 559–585. https://doi.org/10.1093/jae/eji022

47 **WHO**. 2023. Child growth standards. In: *WHO*. [Cited 5 June 2023]. www.who.int/tools/child-growth-standards/standards

48 **Investopedia**. 2024. Private equity explained with examples and ways to invest. In: *Investopedia*. [Cited 9 May 2024]. https://www.investopedia.com/terms/p/privateequity.asp

49 **United Nations**. 2017. *Report of the High-Level Committee on Programmes at its thirty-fourth session*. Annex III. CEB/2017/6 (6 November 2017). New York, USA. https://digitallibrary.un.org/record/3844899

50 **Investopedia**. 2024. What are financial securities? Examples, types, regulation, and importance. In: *Investopedia*. [Cited 9 May 2024]. https://www.investopedia.com/terms/s/security.asp

51 **AMS (American Meteorological Society)**. 2015. Weather - Glossary of Meteorology. In: *AMS*. [Cited 5 June 2023]. https://glossary.ametsoc.org/wiki/Weather

ملاحظات خاصة بالأقاليم الجغرافية الواردة في الجداول الإحصائية الواردة في الفصل الثاني والملحق 1

تنقح البلدان بانتظام إحصاءاتها الرسمية عن الفترات الماضية وكذلك عن أحدث الفترات المشمولة بالتقرير. وينطبق الأمر نفسه على الإحصاءات المعروضة في هذا التقرير. وكلما حدث ذلك، تُنقح التقديرات وفقًا لذلك. ولذلك، يُرجى من المستخدمين الرجوع إلى التغييرات التي تطرأ مع مرور الوقت في التقديرات الواردة فقط في الطبعة عينها من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم والامتناع عن مقارنة البيانات المنشورة في طبعات تعود لسنوات مختلفة.

الأقاليم الجغرافية

تتبع هذه المطبوعة تركيبة الأقاليم الجغرافية التي قدمتها شعبة الإحصاءات التابعة لأمانة الأمم المتحدة لاستخدامها بشكل أساسي في مطبوعاتها وقواعد بياناتها (https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49). والغرض من إدراج البلدان أو الأقاليم في مجموعات محددة هو التيسير الإحصائي ولا ينطوي على أي افتراض من جانب الأمم المتحدة بشأن الانتماء السياسي أو أي انتماء آخر للبلدان أو الأقاليم. ويُرجى الرجوع إلى القائمة أدناه للاطلاع على التركيبة القطرية لكل إقليم يرد في جداول **الفصل الثاني والملحق 1.**

ولم يتم الإبلاغ عن البلدان والمناطق والأقاليم التي كانت البيانات المتاحة بشأنها غير كافية أو غير موثوقة لإجراء التقييم، ولم تُدرج في البيانات المجمَّعة. وعلى وجه التحديد في ما يتعلق بتصنيف M49:

- **أفريقيا الشمالية:** بالإضافة إلى البلدان المدرجة في الجدول، يشمل معدل انتشار النقص التغذوي وانتشار انعدام الأمن الغذائي استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي تقديرات خاصة بأراضي الصحراء الغربية. وتُستثنى أراضي الصحراء الغربية من تقديرات الهزال والتقزّم والوزن الزائد لدى الأطفال، وانخفاض الوزن عند الولادة، والسمنة لدى البالغين، والرضاعة الطبيعية الخالصة، وفقر الدم.
- **أفريقيا الشرقية:** تستثني هذه المجموعة أرخبيل تشاغوس، والأراضي الفرنسية الجنوبية، ومايوت وريونيون.
- **أفريقيا الغربية:** تستثني هذه المجموعة سانت هيلينا.
- **آسيا وآسيا الشرقية:** تُستثنى اليابان من البيانات المجمّعة بشأن انخفاض الوزن عند الولادة والهزال لدى الأطفال.
- **البحر الكاريبي:** تستثني هذه المجموعة أنغويلا، وأروبا، وبونير، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وكوراساو، وغوادلوب، ومارتينيك، ومونتسيرات، وسانت بارتيليمي، وسانت مارتن (الجزء الفرنسي)، وسانت أوستاتيوس وسابا، وسانت مارتن (الجزء الهولندي)، وجزر تركس وكايكوس. وتُستثنى بورتوريكو، وجزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة من بيانات السمنة لدى البالغين والهزال لدى الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة.
- **أمريكا الجنوبية:** تستثني هذه المجموعة جزيرة بوفيت، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وغيانا الفرنسية، وجورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية.
- **أستراليا ونيوزيلندا:** تستثني هذه المجموعة جزيرة كريسماس، وجزر كوكوس (كيلينغ)، وجزيرة هيرد، وجزر ماك دونالد، وجزيرة نورفولك.
- **ميلانيزيا:** تستثني تقديرات فقر الدم، والهزال والتقزّم والوزن الزائد لدى الأطفال، وانخفاض الوزن عند الولادة، والرضاعة الطبيعية الخالصة، كاليدونيا الجديدة.
- **ميكرونيزيا:** تستثني تقديرات السمنة لدى البالغين وفقر الدم وهزال الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة، غوام، وجزر ماريانا الشمالية، والجزر الصغرى النائية التابعة للولايات المتحدة. وتستثنى الجزر الصغرى النائية التابعة للولايات المتحدة من البيانات المجمَّعة الخاصة بالتقزّم والوزن الزائد لدى الأطفال.
- **بولينيزيا:** تستثني هذه المجموعة جزر بيتكيرن ووالليس وفوتونا. وتستثني التقديرات بشأن السمنة لدى البالغين وهزال الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة ساموا الأمريكية، وبولينيزيا الفرنسية، وتوكيلاو (عضو منتسب). وتُستثنى بولينيزيا الفرنسية فقط من البيانات المجمَّعة الخاصة بالتقزّم والوزن الزائد لدى الأطفال.
- **أمريكا الشمالية:** تستثني هذه المجموعة سانت بيير وميكلون. كما تستثني البيانات المجمَّعة بشأن السمنة لدى البالغين وفقر الدم وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة، بيرمودا وغرينلاند. وتستند البيانات المجمّعة بشأن الهزال إلى بيانات الولايات المتحدة الأمريكية فقط.
- **أوروبا الشمالية:** تستثني هذه المجموعة جزر أولاند، وجزر القنال، وجزر فارو (عضو منتسب)، وجزيرة مان، وجزر سفالبارد وجان مايين.
- **أوروبا الجنوبية:** تستثني هذه المجموعة جبل طارق، والكرسي الرسولي، وسان مارينو. ولكن، تشمل التقديرات الخاصة بفقر الدم، وتقزّم الأطفال، والوزن الزائد وانخفاض الوزن عند الولادة سان مارينو.
- **أوروبا الغربية:** تستثني هذه المجموعة ليختنشتاين وموناكو. ولكن التقديرات الخاصة بتقزّم الأطفال والوزن الزائد وفقر الدم وانخفاض الوزن عند الولادة تشمل موناكو.

مجموعات أخرى

تشمل البلدان الأقل نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، البلدان على النحو الذي قدمته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49).

الدول الجزرية الصغيرة النامية: تستثني التقديرات الخاصة بالتقزّم والهزال والوزن الزائد لدى الأطفال، والسمنة لدى البالغين، والرضاعة الطبيعية الخالصة، وانخفاض الوزن عند الولادة، أنغويلا، وأروبا، وبونير، وسان يوستاتيوس وسابا، وجزر فيرجين البريطانية، وكوراساو، وبولينيزيا الفرنسية، ومونتسيرات، وكاليدونيا الجديدة، وسانت مارتن (القسم الهولندي). وبالإضافة إلى ذلك، تستثني التقديرات الخاصة بهزال الأطفال والسمنة لدى البالغين والرضاعة الطبيعية الخالصة وانخفاض الوزن عند الولادة أيضًا ساموا الأمريكية، وبورتوريكو.

وتشمل **البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين العليا والدنيا والبلدان المنخفضة الدخل**، البلدان على النحو الذي يعرضه تصنيف البنك الدولي للسنة المالية 2024/2023 (https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519).

بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (2023): أفغانستان، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجزر القمر، والكونغو، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وهايتي، وكينيا، وقيرغيزستان، وليسوتو، وليبريا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال، ونيكاراغوا، والنيجر، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وجنوب والسودان، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وتوغو، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوزبكستان، واليمن، وزمبابوي.

تركيبة الأقاليم الجغرافية (البلدان والأراضي)

افريقيا

أفريقيا الشمالية: تونس والجزائر وجمهورية مصر العربية والسودان والصحراء الغربية وليبيا والمغرب.

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أفريقيا الشرقية: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل والصومال كينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق.

أفريقيا الوسطى: أنغولا وبرينسيبي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

أفريقيا الجنوبية: إسواتيني وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وليسوتو وناميبيا.

أفريقيا الغربية: بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا.

اسيا

آسيا الوسطى: أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.
آسيا الشرقية: وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين ومنغوليا واليابان.
جنوب شرق آسيا: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وتيمور ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار.
آسيا الجنوبية: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وبوتان وجمهورية إيران الإسلامية وملديف ونيبال والهند وسري لانكا.
آسيا الغربية: أذربيجان والأردن وأرمينيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتركيا والجمهورية العربية السورية وجورجيا والعراق وعمان وفلسطين وقبرص وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن.

امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

البحر الكاريبي: أنتيغوا وبربودا وبربادوس وبورتوريكو وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وغرينادا وكوبا وهايتي.

امريكا اللاتينية

أمريكا الوسطى:بنما وبيليز والسلفادور وغواتيمالا كوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس.
أمريكا الجنوبية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وسورينام وشيلي وغيانا وكولومبيا.

اوسيانيا

أستراليا ونيوزيلندا: أستراليا ونيوزيلندا.

اوسيانيا باستثناء استراليا ونيوزيلندا

ميلانيزيا: بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وفيجي وكاليدونيا الجديدة.
ميكرونيزيا: بالا وجزر مارشال وكيريباس وناورو وولايات ميكرونيزيا الموحدة.
بولينيزيا: بولينيزيا الفرنسية وتوفالو وتوكيلاو وتونغا وجرز كوك وساموا وساموا الأمريكية ونيوي.

امريكا الشمالية واوروبا

أمريكا الشمالية: برمودا وغرينلاند وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

اوروبا

أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس وتشيكيا وجمهورية مولدوفا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا.
أوروبا الشمالية: إستونيا وآيرلندا وأيرلندا الشمالية وآيسلندا والدانمرك والسويد فنلندا ولاتفيا وليتوانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والنرويج.
أوروبا الجنوبية: إسبانيا وألبانيا وأندورا وإيطاليا والبرتغال والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وسلوفينيا وصربيا وكرواتيا ومالطا ومقدونيا الشمالية واليونان.
أوروبا الغربية: ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ والنمسا وهولندا.

2024
حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله

ست سنوات تفصلنا عن عام 2030، وما زالت اتجاهات الجوع وانعدام الأمن الغذائي لا تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2030 (المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة). وتُظهر مؤشرات التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد التغذية العالمية أيضًا أنّ العالم قد حاد عن مسار القضاء على جميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة). فمليارات الأشخاص ما يزالون غير قادرين على الوصول إلى أغذية مغذية وآمنة وكافية. ومع أنّ التحديات كثيرة، إلّا أنّ التقدم الذي أحرزه العديد من البلدان يبعث الأمل في إمكانية العودة إلى المسار المفضي إلى عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية.

وقد حددت الإصدارات السابقة من هذا التقرير المسببات الرئيسية والعوامل الهيكلية الكامنة وراء هذه الاتجاهات وقدمت توصيات على مستوى السياسات قائمة على الأدلة من أجل عكس مسارها، وجرى تجميعها في إطار ستة مسارات تحويلية يمكن للبلدان اعتمادها، تبعًا للمسببات والعوامل التي تواجهها.

غير أنّ المضي في أيّ من هذه المسارات التحويلية الستة سيتطلب تمويلًا كافيًا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وهو موضوع التقرير لهذا العام. وبالرغم من الاتفاق الواسع النطاق على الحاجة الملحة إلى زيادة التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية، إلّا أنه لا يمكن القول إنّ هناك فهمًا مشتركًا لكيفية تعريف هذا التمويل وتتبعه. ويقدّم إصدار هذا العام من التقرير تعريفًا طال انتظاره لتمويل الأمن الغذائي والتغذية ويعطي توجيهات من أجل تطبيقه.

ويشدد التقرير على أنّ البيانات المتاحة ليست كافية لرسم صورة كاملة عن تدفقات التمويل الحالية التي تساهم في بلوغ المقصدين 2-1 و2-2 وعن الفجوة الواجب رتقها من أجل تحقيقهما بالكامل بحلول عام 2030. وتتسم البيانات المتعلقة بالتدفقات الإنمائية الرسمية العالمية بأنها موحدة ومتاحة للجميع، لكنّ الفجوات في البيانات المتعلقة بالإنفاق العام العالمي على الأغذية والزراعة تعيق إجراء تحليل شامل ومقارن له، كما أنّ تدفقات التمويل المقدم من القطاع الخاص من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية يصعب تتبعها أكثر من غيرها.

ويقدّم هذا التقرير توصيات مجدية وحسنة التوقيت بشأن كفاءة استخدام أدوات التمويل المبتكر والإصلاحات في هيكل التمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ويشكل إرساء تعريف مشترك للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب الطرق المناسبة لتتبعه وقياسه وتطبيقه، خطوة أولى مهمة نحو تحقيق زيادة مستدامة في تدفقات التمويل اللازمة من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، ونحو ضمان حصول الجميع على أنماط غذائية صحية، حاضرًا ومستقبلًا. وبغية تحقيق هذه الغاية، تكتسي الرؤى الثاقبة الواردة في هذا التقرير أهمية خاصة في سياق مؤتمر قمة المستقبل المزمع عقدها في سبتمبر/ أيلول 2024 والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سينعقد في يونيو/حزيران ويوليو/ تموز 2025.

ISBN 978-92-5-139099-3 ISSN 2663-8703
9 789251 390993
CD1254AR/1/10.24

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم *2024*
(المواد التكميلية)